بسم الله الرحمن الرحيم



الجامعـــة الإســـلامية بغـــزة
عمـــادة الدراســـات العليـــا
كليــــــــــــة الآداب
قـــسم التـــاريخ والآثـــار

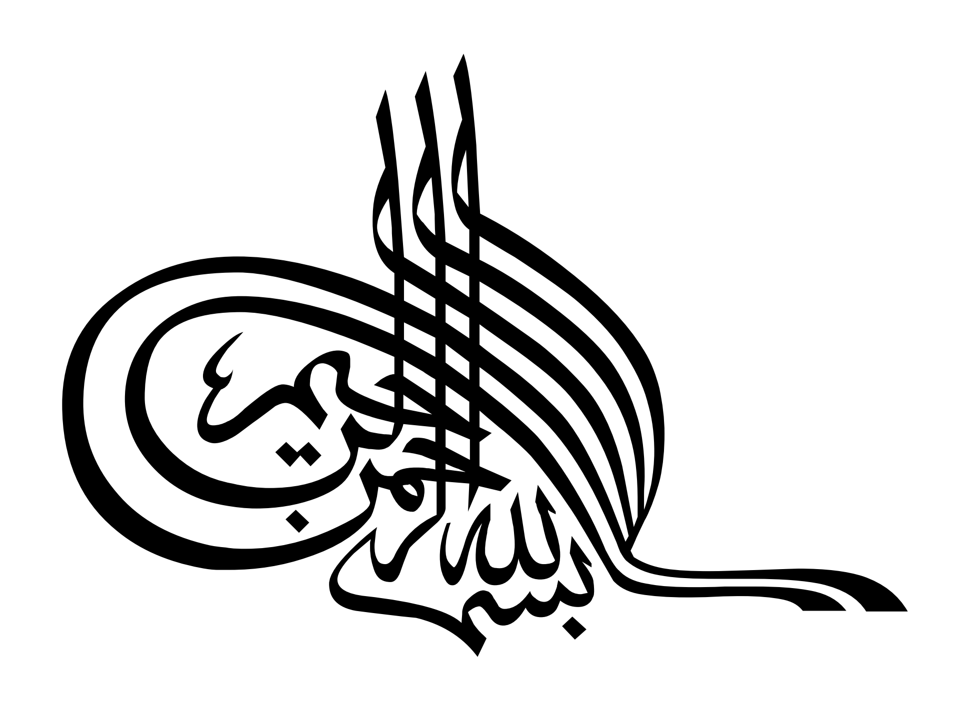
العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين 1936ـ1948م

إعداد الباحث
إسلام جودت يونس مقدادي

إشراف الدكتور
زكريا إبراهيم حسن السنوار

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ (بحث تكميلي) في قسم التاريخ والآثار بكلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة – فلسطين

1430هـ–2009م
غزة – فلسطين


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــداء

- إلى روح والدي المجاهد الصابر رحمه الله، وإلى والدتي الحبيبة ...
- إلى إخوتي وأخواتي في الشتات ...
- إلى زوجتي الكريمة، وابنتي نور الهدى حفظها الله ...
- إلى أهلي وأحبابي، وكل مَنْ يهمه أمري ...

إليهم جميعاً أهدي هذه الرسالة.

الباحث

إسلام جودت يونس مقدادي

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد عليه وعلى آله وأصحابه، ومن سار على دربه إلى يوم الدين أفضل الصلوات وأتم التسليم، أما بعد :

اعترافاً لذوي الفضل بفضلهم، يتقدم الباحث بجزيل الشكر لأستاذه الدكتور/ زكريا إبراهيم السنوار، لإشرافه على رسالته، وإسدائه النصائح القيمة له.

ويتقدم بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل، أعضاء لجنة المناقشة، لتكرمهم بمناقشة رسالته، وإبداء الملاحظات المفيدة له ولرسالته.

كما ويتقدم بالشكر للعاملين في مكتبة الجامعة الإسلامية بغزة، ومكتبة مركز التخطيط التابع للرئيس الفلسطيني في غزة، ولطاقم الترجمة الذين ساعدوه في ترجمة عشرات المصادر والمراجع العبرية والإنجليزية.

ولا يفوته أن يشكر السيد/ رامز نسمان الذي قام بطباعة الرسالة، وكل مَنْ قدم له خدمة ساعدت في إنجاز هذه الرسالة.

الباحث

إسلام جودت يونس مقدادي

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	أ
شكر وتقدير	ب
فهرس الموضوعات	ت
المقدمة	ز
الفصل التمهيدي **العلاقات الصهيونية – البريطانية في فلسطين من 1918-1935م**	**1**
المبحث الأول : العلاقات السياسية الصهيونية البريطانية 1918-1935م :	2
1- البعثة (اللجنة) الصهيونية إلى فلسطين	3
2- تهويد أجهزة الحكم	5
3- اللجان البريطانية وعلاقتها بالصهيونية	7
أ- لجنة بالين	7
ب- لجنة هايكرافت (Haycraft Commission) عام 1921م	7
ت- الكتاب الأبيض الأول عام 1922م	8
ث- صك الانتداب وخدمة المشروع الصهيوني	8
ج- لجنة شو (Shaw Commission) 1929م	9
ح- تقرير سمبسون (Simpson Report) عام 1930م	10
خ- الكتابان الأبيض والأسود 1930-1931م	11
المبحث الثاني : العلاقات العسكرية الصهيونية البريطانية 1918-1935م :	**12**
1- تسريح الفيلق اليهودي	13
2- تهريب الأسلحة وسرقتها	14
- تهريب الأسلحة	14
- سرقة الأسـلحة	15
3- تسليح المستوطنات الصهيونية	16
4- العلاقة البريطانية مع منظمة الهاغاناة الصهيونية	17
- الهاغاناة وأحداث مقام النبي موسى عام 1920م	19
- أحداث هبة يافا (أيار/مايو) عام 1921م	19
- أحداث ثورة البراق عام 1929م	20

5- المشاركة الصهيونية في أجهزة الشرطة	21
- هاشومير والشرطة العبرية	22
- الشرطة المتميزة	22
- الشرطة أيام بلومر 1925-1928م	24
- الشرطة الفلسطينية وتجنيد الصهاينة فيها	24
المبحث الثالث : العلاقات الاقتصادية الصهيونية البريطانية 1918-1935م :	**25**
أولاً : المرحلة الأولى (1918-1922)	26
1- الزراعة	26
2- الصناعة	27
3- التنظيم اليهودي	27
ثانياً : المرحلة الثانية (1923-1931م)	29
1- بلورة القطاع الاقتصادي اليهودي لمواجهة الأزمة ودفع الاستيطان	29
2- الأزمة في فلسطين وهبّة 1929م	30
3- الوضع الاقتصادي، بداية التغيير النوعي في بناء الأساس	30
- الزراعة	31
- الصناعة والإنتاج الصناعي	31
ثالثاً : المرحلة الثالثة (1932-1935م)	32
1- هجرة أصحاب رؤوس الأموال اليهود إلى فلسطين بين عامي 1932-1935م.	32
2- الوضع الصناعي	33
الفصل الأول **المواقف السياسية الصهيونية - البريطانية في فلسطين من 1936-1939**	**35**
المبحث الأول : المواقف الصهيونية تجاه المشاريع السياسية البريطانية من 1936-1938م :	**36**
أولاً : الموقف الصهيوني من اللجنة الملكية (بيل) 1937م	37
- تقرير لجنة بيل Report Peel Commission	40
- قرار اللجنة الملكية	40
- الموقف الصهيوني من لجنة بيل	42
- الحكومة البريطانية وقرار التقسيم	47
ثانياً : الموقف الصهيوني من لجنة وودهيد 1938م	49
- تقرير اللجنة الفنية أمام مجلس العموم البريطاني	50

- عدول بريطانيا عن التقسيم	52
- الموقف الصهيوني من البيان البريطاني الصادر في 9 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1938	52
- الموقف الصهيوني في اللجنة الفنية "وودهيد"	53
المبحث الثاني: العلاقات السياسية الصهيونية-البريطانية في فلسطين 1939م:	**55**
أولاً : الهجرة الصهيونية في سنوات الثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939م)	56
- بلدان الهجرة اليهودية	59
- لجنة بيل الملكية ومسألة المهاجرين اليهود	60
ثانياً : مدى التوافق والاختلاف في مؤتمر لندن عام 1939م	62
- مؤتمر لندن (شباط/فبراير-آذار/مارس) عام 1939م	63
- الموقف الصهيوني من المشاركة في مؤتمر لندن 1939م	63
- افتتاح جلسات المؤتمر	64
- الموقف الصهيوني من فعاليات المؤتمر	65
ثالثاً : الكتاب الأبيض عـــام 1939م	68
- الموقف الصهيوني من الكتاب الأبيض 1939م	70
- موقف المعارضة البريطانية من الكتاب الأبيض 1939م	73
الفصل الثاني **العلاقات السياسية الصهيونية - البريطانية في فلسطين من 1939-1948م**	**76**
المبحث الأول : العلاقات السياسية الصهيونية - البريطانيـــة خــلال الحــرب العالمية الثانية 1939-1945م :	**77**
أولاً : الموقف الصهيوني من المشاركة في الحرب العالمية الثانيــة	78
ثانياً : المساعي الصهيونية للتجنيد في الجيش البريطــاني	82
ثالثاً : الموقف الصهيوني من منع الهجرة السرية	84
- ظهور الهجرة السرية	84
رابعاً : الموقف الصهيوني من قانون انتقال الأراضي 1940م	87
- الرد الصهيوني على قانون انتقال الأراضي عام 1940م	89
خامساً : الموافقة البريطانية على إنشاء اللواء اليهودي	91
المبحث الثاني : العلاقات السياسية الصهيونية البريطانيـــة منـــذ نهايـــة الحـــرب العالمية الثانية حتى انتهاء الانتداب على فلسطين (1945-1948م) :	**99**
أولاً : تصريح بيفن وتأثيراته السياسية	100
- مؤتمر بوتسدام	101

- الموقف الصهيوني من تصريح بيفن 102
ثانياً : اللجنة الأنجلو – أمريكية عام 1946م 103
- اللجنة الأنجلو – أمريكية 104
- أنشطة اللجنة الأنجلو – أمريكية 105
- ردود الأفعال الدولية 108
ثالثاً : الموقفان الصهيوني والبريطاني في مؤتمر لندن 1946–1947م 111
- مؤتمر لندن عام 1946م 112
رابعاً : رفع قضية فلسطين للأمم المتحدة 1947 116
- الموقف الصهيوني من رفع قضية فلسطين للأمم المتحدة 1947م 118
- التصويت وصدور قرار التقسيم عام 1947م 119
- الموقف الصهيوني من قرار التقسيم رقم (181) عام 1947م 120
الفصل الثالث
العلاقات العسكرية الصهيونية البريطانية في فلسطين (1936–1939م) **123**
المبحث الأول: العلاقات العسكرية خلال الثورة الفلسطينية الكبرى (1936–1939م): **124**
أ- دور الانتداب البريطاني في إنشاء وحدات الخفراء (النوطريم) وتطويرها ... 125
- تطوير (النوطريم) بعد إضراب عـــام 1936 128
- إنشاء شرطة المستعمرات العبرية 129
- الحرس السيار 131
- حرس القطارات والسكك الحديدية 132
ب- إنشاء وحدات الليل الخاصة 132
- تدريبات وحدات الليل الخاصة 136
المبحث الثاني : العلاقات البريطانية مع التنظيمات العسكرية الصهيونية خلال الثورة الفلسطينية الكبرى (1936–1939م) : **143**
أ- الهاغاناة 144
- طبيعة العلاقة البريطانية مع سرايا الميدان (فوس) التابعة للهاغاناة ... 148
- سرايا الميدان في الممارسة العملية 149
- مصلحة المعلومات "هشاي" 151
- إنشاء جدار تيغارت في الشمال 152
- سياسة السور والبرج (حوما مجدال) 154
- موقف حكومة الانتداب من مستعمرات "السور والبرج" 155
- إنشاء وحدة العمليات الخاصة (فوم) 157

ب- العلاقة مع إتسل 159
- موقف سلطات الانتداب البريطاني من إتسل 161
- إتسل عشية صدور الكتاب الأبيض 162
الفصل الرابع
العلاقات العسكرية الصهيونية البريطانية من 1939-1948م 164
المبحث الأول : العلاقات العسكرية الصهيونية البريطانية في الحرب العالمية الثانية 1939-1945م : 165
أولاً : تجنيد الصهاينة في القوات البريطانية 167
1) المرحلة الأولى من التعاون الصهيوني – البريطاني 168
2) المرحلة الثانية من التعاون الصهيوني – البريطاني 170
3) الوحدات الصهيونية المشاركة في الحرب العالمية الثانية 171
أ- سلاح المشاة (الوحدات الفلسطينية) 171
ب- سلاح النقل والتموين 172
ت- سلاح الهندسة 172
ث- سلاح الرسم والتمويه 173
ج- سلاح العتاد والتسليح 173
ح- سلاح المدفعية 173
خ- سلاح الطيران 174
ع- سلاح الأسطول الملكي (البحرية البريطانية) 174
د- سلاح النساء المساعد 174
ثانياً : الاستعانة البريطانية بالصهاينة في أعمال الوحدات الخاصة 174
أ- العراق 175
ب- سوريا ولبنان 175
ثالثاً : الموافقة على إنشاء اللواء اليهودي ودوره في أواخر الحرب العالمية الثانية 177
- تسريح اللواء اليهودي 179
- أهمية اللواء اليهودي في الحرب العالمية الثانية 179
رابعاً : العلاقات البريطانية مع التنظيمات العسكرية الصهيونية خلال الحرب العالمية الثانية 180
1- طبيعة العلاقة مع منظمة الهاغاناة الصهيونية 180
2- طبيعة العلاقة مع منظمة إتسل خلال الحرب العالمية الثانية 187

3- طبيعة العلاقة مع إتسل في إسرائيل (ليحي) 189

المبحث الثاني : العلاقات العسكرية الصهيونية – البريطانية منذ نهاية الحرب العالمية وحتى انتهاء الانتداب البريطاني 1945-1948م : **192**

أولاً : التعاون بين الهاغاناة والانتداب البريطاني في مشروع التصفية (السيزون) 193

- السيزون ومواقف حاسمة 195
- رد إتسل على السيزون 197
- إنهاء السيزون وأبرز نتائجه 198

ثانياً : الاتفاق بين التنظيمات العسكرية الصهيونية على مواجهة سياسة بيفن 200

- الموقف الصهيوني من تصريحات بيفن 201

ثالثاً : حركة العصاين العبري، والتعامل البريطاني معه 203

- عمليات حركة العصيان العبري 205
- السبت الأسود (Broadside) 208
- عملية فندق الملك داوود 209
- نهاية حركة العصيان العبري (حملة سمك القرش) 212

رابعاً : مشروع التصفية الصغير (هسيزون هكاتان) 213

الفصل الخامس

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصهيونية البريطانية في فلسطين من 1936-1948م **216**

المبحث الأول : العلاقات الاقتصادية الصهيونية البريطانية من (1936-1948م): **217**

أولاً : العلاقات الاقتصادية الصهيونية البريطانيــة خــلال الثــورة الفلــسطينية الكبرى (1936-1939) 218

أ- الهجرة اليهودية وأثرها في تطور الاقتصاد الصهيوني 218

ب-مسألة الأراضي والمستوطنات الصهيونية 220

ت-القطاع الزراعي 223

ث-القطاع الصناعي 225

ج- القطاع التجاري 229

ثانياً : انتعاش الاقتصاد الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية 232

أ- المجال الزراعي 233

ب-الصناعة الصهيونية خلال الحرب العالمية الثانية 234

ت-استيراد وتصدير البضائع في الفترة (1939-1945م) 238

ثالثاً : العلاقات الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين 240

- توظيف العمل الصهيوني 242

المبحث الثاني : العلاقات الاجتماعية والثقافية الصهيونية البريطانية من (1936-1948م) : **244**

أولاً : العلاقات الاجتماعية الصهيونية البريطانية 245

ثانياً : العلاقات الثقافية الصهيونية البريطانية 248

1- استقلال التعليم الصهيونية ودعم بريطانيا له 248

2- الدور البريطاني في دعم التعليم الصهيوني في فلسطين 255

3- المؤسسات الثقافية الصهيونية 258

4- الصحف والمجلات الصهيونية ودعم بريطانيا لها 260

أ- الصحف الصهيونية في ظل عهد الانتداب البريطاني وحتى قيام الدولة العبرية 260

ب- الإذاعة الصهيونية 266

الخاتمة 268

أولاً : أهم النتائج 268

ثانياً : التوصيات 270

الملاحق 271

المصادر والمراجع 246

Abstract 362

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1-	نصّ صكّ الانتداب على فلسطين	271
2-	ملخص تقرير اللجنة الملكية لفلسطين 7 يوليو سنة 1937م	277
3-	قرار المؤتمر الصهيوني العشرين بشأن مشروع بيل سنة 1937م	300
4-	خلاصة تقرير لجنة التقسيم (وودهيد) كما وضعته اللجنة في الفصل الأخير من تقريرها	301
5-	بلاغ رسمي صادر عن الحكومة البريطانية بالعدول عن فكرة تقسيم فلسطين 9 من نوفمبر 1938م	313
6-	الكتاب الأبيض لسنة 1939م	315
7-	بيان وزير الخارجية البريطانية عن لجنة التحقيق الإنجليزية - الأمريكية لفلسطين 13 نوفمبر سنة 1945م	323
8-	قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 5 مايو سنة 1947م باختيار لجنة تحقيق وقرارها بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية وتدويل منطقة القدس (في 29 نوفمبر سنة 1947م)	327
9-	المستوطنات التي أقيمت بالسور والبرج (1936-1939م)	343
10-	رسالة بريطانية إلى شرتوك حول عملية (كاج) عام 1941م	344

المقدمة

خضعت فلسطين للاحتلال البريطاني ما بين عـــامي (1918–1948م)، فتبنـــى الاحـــتلال مشروع إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، واتفقت أهداف الانتداب البريطـــاني مـــع الأهـــداف الصهيونية أحياناً، واختلفت معها أحياناً أخرى.

تتناول هذه الدراسة العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين منذ عام 1936م، وحتى عام 1948م، حيث تبلورت العلاقات السياسية خلال تلك الفترة، فشملت الموقف الصهيوني من لجان التحقيق الدولية خلال الثورة الفلسطينية الكبرى (1936–1939م)، والموقف الصهيوني من المشاركة في الحرب العالمية الثانية، والمساعي الصهيونية للتجنيد في الجيش البريطاني أثناء الحرب (1939–1945م)، وكذلك الموقفين الصهيوني والبريطاني من الهجرة السرية الصهيونية، والمساعي الصهيونية للسماح بإنشاء اللواء اليهودي، والموقف الصهيوني من قانون انتقال الأراضي الصادر عام 1940م.

كان للموقف الصهيوني منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى انتهاء الانتداب على فلسطين (1945–1948م)، تبعات عدة، فكان منها تصريح بيفن وتأثيراته السياسية، ثم التـــدخل الأمريكـــي لصالح الصهيونية، وموقف بريطانيا من ذلك، وإرسال اللجنـــة الأنجلـــو أمريكيـــة عـــام 1946م، والموقف الصهيوني في مؤتمر لندن (1946–1947م)، والموقف الصهيوني مـــن رفـــع بريطانيـــا قضية فلسطين للأمم المتحدة وما تبع ذلك.

من ناحية أخرى، كانت هناك علاقات عسكرية صهيونية بريطانية في فلسطين خلال الفترة ما بين (1936–1948م)، فقد توسعت العلاقات العسكرية خلال الثورة الفلسطينية الكبرى، وتم الاتفاق البريطاني الصهيوني على مواجهة الثورة، فكان إنشاء (وحدات الخفراء) وتطويرها، كمـــا أنـــشئت (وحدات الليل الخاصة)، والوحدات الخاصة (فوس)، لكن العلاقة البريطانية مع التنظيمات العسكرية الصهيونية خلال الثورة الفلسطينية الكبرى (الهاغاناة وإتسل) تأرجحت بين القبول والرفض والقمع.

كما كانت علاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية صهيونية بريطانية أفادت الحركة الصهيونية في فلسطين خلال الفترة ما بين (1936–1948م).

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في :

1- ضرورة التأريخ للعلاقات السياسية الصهيونية البريطانية فـــي فلـــسطين مـــا بـــين عـــامي (1936–1948م).
2- التعرف على مدى التوافق السياسي الصهيوني البريطاني في فلسطين ما بين (1936–1948م).

3- دراسة مدى الاختلاف والتناقض الصهيوني البريطاني منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحتى انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين (1945-1948م).
4- التعرف على طبيعة العلاقات الصهيونية البريطانية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ما بين (1936-1948م).
5- دراسة التطور والتنسيق الأمني الصهيوني البريطاني، وكيفية الاستفادة منه.
6- إضافة دراسة جديدة للمكتبة العربية، تدرس مجريات الأحداث في فلسطين من الجانب الصهيوني البريطاني في الفترة ما بين (1936-1948م).

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى :

1- دراسة العلاقات السياسية الصهيونية البريطانية لمواجهة الثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939م).
2- التعرف على المواقف الصهيونية في الفترة (1936-1948م)، من المشاريع السياسية البريطانية.
3- دراسة العلاقات السياسية الصهيونية البريطانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين (1945-1948م).
4- التأريخ للعلاقات العسكرية الصهيونية البريطانية في فلسطين الثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939م).
5- دراسة العلاقات الاقتصادية الصهيونية البريطانية ما بين (1936-1948م).
6- دراسة مدى إفادة بريطانيا للصهاينة في المجالين الاجتماعي والثقافي في الفترة (1936-1948م).

أسباب اختيار الموضوع :

اختار الباحث العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين (1936-1948م) موضوعاً لبحثه، لعدة أسباب أهمها :

1- كان لا بد من محاولة تأريخ فترة الانتداب البريطاني على فلسطين؛ للكشف عن جوهر الأحداث، وما ترتب عليها من نتائج.
2- كشف العلاقة القائمة بين التطور الاقتصادي والاجتماعي، والأحداث السياسية.
3- قلة الدراسات العلمية في تاريخ الصهيونية، وافتقار المكتبة العربية لهذا النوع من الدراسات.
4- توفر عدد كبير من المصادر والمراجع العبرية لدى الطالب؛ مما أتاح له فرصة تحقيق دراسة علمية جادة في هذا الموضوع.

منهج الدراسة :

اتبع الباحث في دراسته منهج البحث التاريخي (الوصفي والتحليلي والمنهج المقارن) واعتمد على عدد من المصادر والمراجع العربية والعبرية والإنجليزية، وقد جمع بين الروايات

المتعددة حول الحادثة الواحدة، وقام بمقارنتها وتحليلها، وقد أولى اهتماماً خاصاً بالمراجع العبرية والإنجليزية؛ لأنها الأقرب إلى مجال دراسته.

دراسات سابقة :

اطلع الباحث على أدلة الرسائل العلمية في الجامعات العربية، وحسب علمه لم يجد دراسة لها علاقة مباشرة بموضوع دراسته، لكنه استفاد من عدد من الدراسات العلمية المفيدة لدراسته، أهمها :

1- السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية منذ إنشائها وحتى صدور قرار التقسيم من 1920 إلى 1947م، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، 2006م.
2- سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل (1922-1948م)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، رسالة دكتوراه، منشورة، 1982م.
3- خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939م، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس الغرب، ط2، رسالة دكتوراه، منشورة، 1982م.
4- صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة في فلسطين ودورها في تنفيذ السياسة البريطانية (1917-1939م)، دار النفائس، عمان، ط1، رسالة ماجستير منشورة، 1996م.
5- الجندي، إبراهيم رضوان : سياسة الانتداب البريطانية الاقتصادية في فلسطين (1922-1939م)، دار الكرمل، عمان، ط1، رسالة ماجستير، منشورة، 1986م.

وتناولت هذه الدراسات موضوعات عديدة ذات علاقة بموضوع البحث، وقد استفاد الباحث منها بشكل كبير.

تقسيمات الدراسة :

قسّم الباحث دراسته إلى مقدمة وفصل تمهيدي وخمسة فصول وخاتمة، وتضمن الفصل التمهيدي العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين من (1918-1935م)، وشمل : العلاقات السياسية والعلاقات العسكرية الصهيونية البريطانية، والعلاقات الاقتصادية الصهيونية البريطانية في فلسطين من (1918-1935م).

أما **الفصل الأول** فتناول العلاقات السياسية الصهيونية البريطانية في فلسطين من (1936-1939م)، واشتمل على مبحثين؛ درس المبحث الأول المواقف الصهيونية تجاه

المشاريع السياسية البريطانية من 1936-1938م)، أما المبحث الثاني فتناول المواقف الصهيونية تجاه المشاريع السياسية البريطانية في عام 1939م.

ودرس **الفصل الثاني** العلاقات السياسية الصهيونية البريطانية في فلسطين ما بين عامي (1939-1948م)، وتكون أيضاً من مبحثين الأول منهما درس العلاقات السياسية خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945م)، أما المبحث الثاني فدرس العلاقات السياسية الصهيونية البريطانية منذ نهاية الحرب العالمية حتى انتهاء الانتداب على فلسطين (1945-1948م).

أما **الفصل الثالث** فتناول العلاقات العسكرية الصهيونية البريطانية في فلسطين (1936-1939م)، وتضمن مبحثين درس الأول منهما العلاقات العسكرية خلال الثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939م)، وتناول المبحث الثاني العلاقات البريطانية مع التنظيمات العسكرية الصهيونية خلال الثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939م).

ودرس **الفصل الرابع** العلاقات العسكرية الصهيونية البريطانية ما بين (1939-1948م)، وتضمن مبحثين، الأول منهما تناول العلاقات العسكرية في الحرب العالمية الثانية (1939-1945م)، أما الثاني فدرس العلاقات العسكرية الصهيونية البريطانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى انتهاء الانتداب (1945-1948م).

أما **الفصل الخامس** فكان بعنوان العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصهيونية البريطانية ما بين (1939-1948م)، وتكوّن من مبحثين، درس أولهما العلاقات الاقتصادية الصهيونية البريطانية من (1936-1948م)، أما الثاني فتناول العلاقات الاجتماعية والثقافية الصهيونية البريطانية من (1936-1948م).

وأنهى الباحث دراسته بالخاتمة التي تضمنت عدداً من النتائج التي خلص لها الباحث، وبعض التوصيات، ثم الملاحق وقائمة المصادر والمراجع.

وفي الختام، لا يسع الباحث إلا أن يسير على نهج سلفه، فهذا ما أمكنه جمعه وكتابته، فإن أحسنت فمن الله عز وجل، وإن كان غير ذلك فمن نفسي، ومن الشيطان.

والله أسأل الرضى والتوفيق لما يحب ويرضى.

الباحث

إسلام جودت مقدادي

الفصل التمهيدي
العلاقات الصهيونية – البريطانية في فلسطين
من 1918-1935م

*** المبحث الأول : العلاقات السياسية الصهيونية البريطانية 1918-1935م.**

*** المبحث الثاني : العلاقات العسكرية الصهيونية البريطانية 1918-1935م.**

*** المبحث الثالث : العلاقات الاقتصادية الصهيونية البريطانية 1918-1935م.**

المبحث الأول

العلاقات السياسية الصهيونية البريطانية 1918-1935م

1- البعثة (اللجنة) الصهيونية إلى فلسطين.

2- تهويد أجهزة الحكم.

3- اللجان البريطانية وعلاقتها بالصهيونية :

أ- لجنة بالين.

ب- لجنة هايكرافت (Haycraft Commission) عام 1921م.

ت- الكتاب الأبيض الأول عام 1922م.

ث- صك الانتداب وخدمة المشروع الصهيوني.

ج- لجنة شو (Shaw Commission) 1929م.

ح- تقرير سمبسون (Simpson Report) عام 1930م.

خ- الكتابان الأبيض والأسود 1930-1931م.

المبحث الأول

العلاقات السياسية الصهيونية البريطانية 1918-1935م

بعد إصدار بريطانيا تصريح بلفور في 2 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1917م، حرصت على تنفيذ ما جاء فيه لأن في ذلك تحقيق لمصالحها، فوافقت على إيفاد البعثة الصهيونية إلى فلسطين، حيث صرح اللورد روبرت سيسل (Ropert Cecil)؛ وكيل وزارة الخارجية البريطانية في 14 شباط (فبراير) عام 1918م، أن الحكومة البريطانية "قد خوّلت المنظمة الصهيونية تعيين لجنة لبحث أحوال المستوطنات اليهودية في فلسطين، وأنها (أي الحكومة البريطانية) تنظر بعطف بالغ توصياتها"[1]، وفي 18 من الشهر نفسه أدلى المستر أرثر جيمس بلفور (Arthuer James Balfour)، وزير الخارجية البريطاني بياناً أمام مجلس العموم، أشار فيه إلى أن الحكومة البريطانية قد "استجابت لطلب المنظمة الصهيونية في لندن بالسماح لبعثة صهيونية بالتوجه إلى فلسطين"، وأن عمل البعثة هو البحث في أحوال المستوطنات اليهودية في فلسطين، وتنظيم أعمال الإغاثة والإشراف على إصلاح الدمار الذي حل بالمستوطنات الصهيونية خلال الحرب العالمية الأولى، حسبما تسمح الظروف"[2].

1- البعثة (اللجنة) الصهيونية إلى فلسطين :

شُكلت البعثة الصهيونية من ممثلي اليهود في كل من بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وكانت برئاسة حاييم وايزمان[3]، كما انضم للبعثة أورمسبي غور (Ormsby Gore) نيابة عن

---

(1) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939م، ص 89.

(2) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية 1918-1939، ج2، ص22؛ خلة، كامل: فلسطين والانتداب البريطاني، ص 90.

(3) ولد في مدينة موتول في روسيا عام 1874م، تعلم الكيمياء الحيوية في سويسرا وألمانيا، أصبح من نشطاء الحركة الصهيونية في جنيف، وفي عام 1905م انتقل إلى بريطانيا وانتخب عضواً في المجلس الصهيوني المركزي، ساهمت مساعدة وايزمان العلمية لقوات التحالف في الحرب العالمية الأولى في إقامته علاقة وثيقة مع القادة البريطانيين، ومكنته من لعب دور رائد في صياغة إعلان بلفور في 2 تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1917م، والتي التزمت فيه بريطانيا بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وفي عام 1918م، عين وايزمان رئيس اللجنة الصهيونية التي أرسلتها الحكومة البريطانية إلى فلسطين للمساهمة في إبداء المشورة والتعاون حيال مستقبل الدولة، وفي فلسطين وضع وايزمان حجر الأساس للجامعة العبرية، وفي نفس العام التقى وايزمان الأمير فيصل في العقبة- ابن الشريف حسين، شريف مكة، لمناقشة إمكانية التوصل إلى صيغ تفاهم حول إنشاء دولة عربية يهودية مستقلة.

وخلال فترة الثلاثينيات، قاد وايزمان مؤسسات دانيال سيف، التي كانت بمثابة قوة بحثية علمية صهيونية بحتة. عمل وايزمان مرة أخرى كرئيس للمنظمة الصهيونية العالمية من العام 1935-1946م، وخلال فترة الحرب العالمية الثانية استثمر العديد من الجهود لتأسيسي اللواء اليهودي.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تبنى وايزمان خطة التقسيم التي أصدرتها الأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1947م، وفي نزع الاعتراف الأمريكي بالدولة اليهودية.

ومع إعلان الدولة الصهيونية، اختير وايزمان كأول رئيس لها، وظل كذلك إلى أن توفي في عام 1953م.

(Jewish, Virtual Library: Chaim weizman, www.us-israel.org).

الحكومة البريطانية[1]. وأرسلت وزارة الخارجية البريطانية برقية إلى السير ريجنالد وينغيت (R. Wingate)، المندوب السامي البريطاني في مصر وأبلغته بالقرار الذي توصلت إليه الوزارة بإرسال البعثة الصهيونية إلى فلسطين[2].

وصلت البعثة الصهيونية إلى القاهرة، في 21 آذار (مارس) عام 1918م، واستقبلتها السلطات العسكرية البريطانية، استقبالاً رسمياً[3]، وفي 10 نيسان (أبريل) من العام نفسه، وصلت إلى فلسطين، فزارت القدس ويافا وتل أبيب، وقابلها العرب بمظاهرات معادية، الأمر الذي أدى إلى تخوف الإدارة العسكرية من تطور المظاهرات إلى ثورات ضدها[4]، فعملت الإدارة العسكرية البريطانية على تخفيف مخاوف العرب، عن طريق عقد اجتماعات ولقاءات جانبية بين حاييم وايزمان وبعض أعيان القدس في دار الحكومة البريطانية في القدس[5]. كما قام الجنرال اللنبي (Allenby) في 4 حزيران (يونيو) عام 1918م بعقد لقاء جمع وايزمان والأمير فيصل بغية تخفيف العداء العربي تجاه الصهيونية، وتسهيل عملية إنشاء (الوطن القومي اليهودي في فلسطين)، وقد عُقد الاجتماع في أحد المعسكرات البريطانية في العقبة[6]. كما وسمحت الإدارة العسكرية البريطانية في فلسطين في كانون أول (ديسمبر) عام 1918م للبعثة الصهيونية بعقد مؤتمر في يافا، كان من أهم نتائجه أن حملت الصهاينة على تأليف جمعية تأسيسية في مؤتمر يافا اليهودي تمهيداً لرفع مطالب الصهيونيين إلى مؤتمر السلم عام 1919م[7]. وقد كان برنامج المؤتمر يتضمن وضع "خطة الحكومة المؤقتة في فلسطين"، وقرر المؤتمر اعتبار فلسطين (وطناً قومياً يهودياً) وأن يكون لليهود الحق في تقرير شؤونهم وأن يكون (العلم الصهيوني) هو الشعار القومي، وأن تحل كلمة (أرض إسرائيل) محل كلمة (فلسطين) ووضع المؤتمر خطة طويلة الأجل لتسلم زمام السلطة والسيطرة تدريجياً على فلسطين[8].

---

(1) المهتدي، عبلة : القدس والحكم العسكري البريطاني 1917-1920م، ص 155؛ خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 91؛

Marlow, John: The seat of Pilate, An Account of the Palestine Mandate, P. 67.

(2) خلة، كاملة : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 92.

(3) صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها، ص 248.

(4) قاسمية، خيرية : النشاط الصهيوني، ص 345.

(5) صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى، ص 249؛ المهتدي، عبلة : القدس والحكم العسكرية، ص 155.

(6) Marlow, John: The seat of Pilate, P. 67.

(7) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : فلسطين تاريخها وقضيتها، ص 39.

(8) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تاريخها وقضيتها، ص 39.

2- تهويد أجهزة الحكم :

بادرت الحكومة البريطانية عام 1920م، إلى إعلان إنهاء الإدارة العسكرية، وإقامة إدارة مدنية محلها[1]، وتعيين الوزير الصهيوني البريطاني هربرت صموئيل[2] (Herbert Samuel)، أول مندوب سامٍ لها على فلسطين، وكان تعيينه في ذلك المنصب تأكيداً على عزم الحكومة البريطانية تنفيذ تصريح بلفور، إذ ظل هربرت صموئيل مندوباً سامياً على فلسطين خمسة أعوام 1920-1925م[3]، وقد حدد الخطوط العامة لسياسته الرامية لتعزيز إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وهي :

1- استئناف بيع الأراضي، والتعاملات الخاصة بها في أقرب وقت.
2- تعيين لجنة للأراضي، تقوم بالتثبت من الأراضي المتاحة للاستيطان المكثف.
3- البدء بسرعة بعمل دراسة مسحية للأراضي، وفيما يتصل بذلك وإنشاء محكمة للتسويات الخاصة بالأراضي؛ من أجل إقرار حدود الملكيات؛ لتجنب النزاعات المستمرة.
4- إنشاء مصارف في أقرب وقت؛ لمنح المزارعين قروضاً طويلة الأمد، وكذلك لرجال الأعمال في المدن[4].

كما وأعلن هربرت صموئيل أنه إنما جاء لتطبيق السياسة البريطانية الرسمية، القاضية بتشجيع الهجرة اليهودية التدريجية إلى فلسطين؛ إلى أن يتمكن الصهاينة من الأخذ بمقاليد الأمور، وإقامة الدولة اليهودية[5]، وعملت السياسة الانتدابية البريطانية على تشجيع إقامة اليهود في الأراضي الفلسطينية، من خلال تشجيع شراء الأراضي من العرب، أو الحصول عليها بطرق ملتوية[6].

---

(1) النتشة، رفيق، وآخرون : تاريخ فلسطين، ص 54؛ بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ص 608.

(2) سياسي يهودي بريطاني، وأول مندوب سامٍ في فلسطين، ولد في إنكلترا عام 1870م، واشتغل مناصب حكومية رفيعة، تقرب من الصهيونية إبان الحرب العالمية الأولى، وعين رئيساً للجنة الاستشارية التابعة للهستدروت الصهيونية في بريطانيا، وطلب من حكومة بريطانيا الإعلان عن إقامة "دولة لليهود في فلسطين"، ووقف إلى جانب هرتسل في جهوده لاستصدار تصريح بلفور.
وبين عامي 1920-1925م، عمل كأول مندوب سامٍ بريطاني في فلسطين وعندما عاد إلى بريطانيا، استمر صموئيل في العمل في المجال اليهودي والصهيوني وعين زعيماً للكتلة الليبرالية في البرلمان البريطاني، وفي بيت اللوردات شارك في تأسيس الوكالة اليهودية، وفي عمليات مساعدة يهود ألمانيا بعد تسلم النازيين لمقاليد الحكم.
توفي في إنكلترا عام 1963م، وأطلق اسمه على حي كريات شموئيل في طبريا وعلى حي من أحياء جبل الكرمل، وعلى شوارع في إسرائيل. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 319-320).

(3) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 132.

(4) السنوار، زكريا : دور هربرت صموئيل في تمليك الصهاينة أراضٍ في فلسطين 1920-1925م، ص 3.

(5) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين في عهد الانتداب، ص 611؛ ياسين، عبد القادر : كفاح الشعب الفلسطيني حتى عام 1948م، ص 59.

(6) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية، ص 22؛ النتشة، رفيق، وآخرون : تاريخ فلسطين، ص54؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1007.

وألغى المندوب السامي قوانين الملكية السابقة، وأصدر قوانين نزع الملكيات وقوانين أملاك الغائبين التي تم بموجبها نزع ملكية أراضي الفلسطينيين في منطقتي الحولة ومرج ابن عامر فيما بعد[1]، حيث نُزعت ملكية الفلسطينيين من 22 قرية عربية وهُجّر سكانها منها، وقد قدر عددهم في ذلك الحين بنحو 25 ألف مواطن فلسطيني ممن عاشوا على هذه الأرض، ولم يُعرف لهم وطن سواها[2].

ومن الملامح العامة لسياسة الانتداب البريطاني، تشجيع الهيمنة الصهيونية على المقدرات الاقتصادية في فلسطين، وذلك من خلال تشجيع المشاريع الاقتصادية، ومنح الصهاينة احتكار تلك المشاريع[3]، وكان من أخطر تلك المشاريع؛ مشروع استثمار الكهرباء القطرية، واستثمار البحر الميت، ومشاريع تطوير واستغلال مياه الأنهار[4]، وغيرها من الامتيازات. وحاولت حكومة الانتداب أن تضفي على سياستها طابع الشرعية، وذلك من خلال تفصيل دستور خاص بحكومة الانتداب، كما قامت بتشكيل المجلس التشريعي الصوري، الذي تميز بصبغته المحكومة سلفاً بالقرار السياسي البريطاني الصهيوني المشترك[5].

كما سنت عدداً من القوانين، كان من أخطرها قوانين نزع الملكيات، وقوانين الهجرة والجنسية، وقوانين النقد[6]، وغيرها من القوانين التي وصلت إلى قرابة 150 قانوناً صدرت في فترة تولي المندوب السامي هربرت صموئيل على فلسطين[7].

كما عملت الحكومة الانتدابية، على تهويد المؤسسات الحاكمة بصورة تدريجية بتعيين عدد من اليهود الصهاينة، أو المسيحيين المتصهينين، أمثال، وندم ديدز (Wyndham Deedes)، الذي عينه هربرت صموئيل سكرتيراً رئيساً للإدارة الانتدابية، وجعله النائب الأول (فيما بعد)، ونورمان بنتويتش (Norman Bentwitch)، في منصب النائب العام، وترك له مهمة إعداد القوانين والتشريعات التي لا تُنشر إلا بموافقة حكومة لندن[8].

---

(1) خلة، كامل : فلسطين والانتداب، ص 76، 77؛ جبارة، تيسير : دراسات في تاريخ فلسطين في عهد الانتداب، ص 1006.

(2) عبوشي، واصف : فلسطين قبل الضياع، ص 274؛ سليم، محمد عبد الرؤوف، نشاط الوكالة اليهودية، ص 247، 248؛ الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي، ص 270.

(3) بويصير، صالح : جهاد شعب، ص 116؛ جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 151.

(4) ياسين، السيد، وآخرون : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 271؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية : فلسطين تاريخها وقضيتها، ص 47.

(5) مرسوم دستور فلسطين لعام 1922م، قوانين فلسطين، ج4، ص 3311–3312.

(6) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني، ص 270؛ سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية، ص 250.

(7) السنوار، زكريا : دور هربرت صموئيل في تمليك الصهاينة أراضٍ في فلسطين، ص 7.

(8) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1006؛ بويصير، صالح : جهاد شعب، ص 112؛ السنوار، زكريا : دور هربرت صموئيل في تمليك الصهاينة أراضٍ في فلسطين، ص 4؛ الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني، ص 135–136.

3- اللجان البريطانية وعلاقتها بالصهيونية :

أدى الانحياز البريطاني لصالح الصهيونية في فلسطين، إلى قيام ثورات عـدة؛ للتنديد بالسياسة البريطانية الداعمة للمشروع الصهيوني، وعقب كل ثورة كانت بريطانيا ترسل لجنـة، للتحقيق في أسبابها، كما أصدرت عدداً من الكتب والتقارير، ومن ذلك :

أ- لجنة بالين (Balin) 1920 :

شكلت السلطات البريطانية لجنة عسكرية للتحقيق في أسباب أحداث مقام النبي موسـى، وكانت برئاسة الجنرال بالين، وقد عُرفت باسم "لجنة بالين" نسبةً له[1]، وقد أوضح تقرير اللجنة، أن السلطات البريطانية تعمل على خدمة المشروع الصهيوني[2]، وحمّل الـصهاينة والحكومـة البريطانية أسباب الأحداث، وانتقد الحكومة الداعمة للصهاينة على حساب أصحاب الأرض، لـذا قامت الحكومة البريطانية بإخفاء نتائج التقرير؛ لأنه يعرقل تنفيذ تصريح بلفور، ولم يرَ النور إلا عام 1968م، بعدما احتل الصهاينة كل فلسطين[3].

ب- لجنة هايكرافت (Haycraft Commission) عام 1921م :

شكلت الحكومة البريطانية في 7 أيـار (مـايو) عـام 1921م، لجنـة؛ للتحقيـق فـي الاضطرابات التي وقعت في يافا في الأول من أيار (مايو)عام 1921م، وكانت اللجنـة برئاسـة توماس هايكرافت (Tomas Haycraft)؛ قاضـي قـضاة فلـسطين[4]، وقـد عـزت اللجنـة الاضطرابات إلى الشعور العدائي العربي ضد اليهود، وإلى الشعور بالسخط العام على الـسياسة البريطانية الهادفة إلى اغتصاب أرض فلسطين؛ لإقامة الوطن القومي اليهودي[5].

أهملت الحكومة البريطانية تقرير لجنة هايكرافت، وتأثرت بالتفسير الـصهيوني، الـذي حاول أن يجير التقرير لصالحه، حيث دعا إلى تسليح الصهاينة، للتصدي للعرب[6]، وقد اعتبـر الصهاينة تقرير اللجنة سلاحاً قوياً للدعاية المناهضة للصهيونية[7].

---

(1) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 36.

(2) الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث، ص 124؛ خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 23.

(3) طربين، أحد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1005؛ الهنيدي، سـحر : التأسـيس البريطـاني للوطن القومي اليهودي، ص 51-53.

(4) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 262.

(5) السفري، عيسى : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ص 78-79؛ الرشيدات، شفيق : فلـسطين؛ تاريخاً وعبرة ومصيراً، ص 85-86.

(6) السفري، عيسى : فلسطين العربية، ص 79.

(7) بويصير، صالح : جهاد شعب فلسطين، ص 125.

ت- الكتاب الأبيض الأول عام 1922م :

إثر ثورة يافا وصدور تقرير لجنة هايكرافت، اتصلت الحركة الوطنية بالمندوب السامي، وبالحكومة المركزية البريطانية، وبالأوساط السياسية في لندن[1]، وأكدت رفض الانتداب، والهجرة، وإقامة الوطن القومي اليهودي، ودعت لمواجهة السياسة البريطانية المتعنتة[2]، وعندما لم يستجب المندوب السامي لمطالب الوفد الفلسطين، قرر أعضاؤه السفر إلى لندن؛ لشرح أبعاد وحقائق القضية الفلسطينية أمام القنوات الرسمية والشعبية في بريطانيا[3]، فحاولت الحكومة البريطانية أن تمتص غضب الوفد الفلسطيني، أثناء تواجده في بريطانيا، فأصدرت وزارة المستعمرات على لسان وزيرها ونستون تشرشل (Winston Churchill) في 22 حزيران (يونيو) عام 1922م، بياناً بسياسة الحكومة البريطانية تجاه فلسطين عُرف باسم الكتاب الأبيض[4]، الذي ادعى أن الإدارة البريطانية كانت تهدف إلى صيانة حقوق ومصالح غير اليهود، وأنها على استعداد لإدخال بعض التحسينات على إدارتها الاستعمارية في فلسطين، وإنها أيضاً تسعى لخير فلسطين عموماً، ثم أبدت استعدادها للتفاوض حول مسألة الهجرة اليهودية، وأنها لن تسمح بزيادتها إلى الحد الذي يمكن أن يهدد الوضع الاقتصادي في فلسطين[5].

ويبدو واضحاً من خلال ذلك الكتاب التزام بريطانيا بتعهداتها تجاه الحركة الصهيونية، وكان مضمون ذلك الكتاب يحمل الطابع التصالحي، فهو يحاول أن يخفف، ولو ظاهرياً، من قلق ومخاوف الحركة الوطنية الفلسطينية، رغم أنه لا يلبي أياً من المطالب الوطنية الحقيقية، أما النسق العام للسياسة البريطانية، فقد ظل على ما هو عليه، حيث واصلت الضغط الدولي لتمرير مشروع صك الانتداب، وتسويقه على الصعيد السياسي الدولي، حتى نجحت في ذلك.

ث- صك الانتداب وخدمة المشروع الصهيوني :

أعدت الحكومة البريطانية مشروعاً لصبغ الانتداب بالصبغة القانونية، وقدمته إلى عصبة الأمم، في السادس من تموز (يوليو) عام 1922م، ثم ووفق عليه في الرابع والعشرين من نفس الشهر[6].

---

(1) الحوت، بيان : القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948م، ص 150.

(2) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 266-267.

(3) الحوت، بيان : القيادات والمؤسسات السياسية، ص 157.

(4) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : فلسطين تاريخها وقضيتها، ص 50-51.

(5) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 276-284.

(6) كتن، هنري : قضية فلسطين، ص 38؛ توما، إميل : جذور القضية الفلسطينية، ص 129؛
Roy, Sara: The Gaza Strip, the political economy of development, P. 32;
للاستزادة حول بنود صك الانتداب، انظر ملحق رقم (1).

وكان الفلسطينيون قد حاولوا عرقلة مشروع الصك، بكل السبل الدبلوماسية والسياسية الممكنة، حيث رفضوا المشروع رفضاً صريحاً، وأضربوا عن العمل يومي 13-14 تموز (يوليو) عام 1922م، وقدموا احتجاجات رسمية وشعبية أمام الجهات المسؤولة، وناشدوا حكام وملوك الأمة الإسلامية أن يتدخلوا للعمل على عرقلة المشروع وإسقاطه في عصبة الأمم، ولكن كل تلك الخطوات لم تجد نفعاً، أمام التعنت والإصرار البريطاني[1]، وبذلك أقرت عصبة الأمم نظام أو قانون صك الانتداب البريطاني في 24 تموز (يوليو) عام 1922م.

اعتبر وايزمان أن المصادقة على صك الانتداب، بمثابة خاتمة الفصل الأول من الكفاح السياسي الصهيوني[2].

كان صك الانتداب الورقة الرسمية الدولية الأولى، التي جعلت من تصريح بلفور وعداً دولياً ملزماً لحكومة الانتداب البريطاني على فلسطين، التي أنجحت جهود الصهاينة في مساعيها؛ لحشد الدعم والتأييد في إنشاء وطن لهم في فلسطين، وقد ذكر بعض الصهاينة أن فرض الانتداب البريطاني على فلسطين، كان فرصة نادرة للصهاينة : "منذ ألفي سنة ... ولن نحظى بها ثانية في أيامنا أو أيام أبنائنا"[3].

وبذلك يمكن القول إن بريطانيا قد أكملت المؤامرة بالحصول على اعتراف بصك الانتداب من عصبة الأمم، وواصل الانتداب البريطاني فرض سياسته، وأخذت مهمة الحركة الوطنية الفلسطينية تزداد صعوبة وقوة وقسوة، مع مرور الوقت.

ج- لجنة شو (Shaw Commission) 1929م :

أرسل وزير المستعمرات البريطاني؛ اللورد باسفيلد (Passfield)؛ في 13 أيلول (سبتمبر) عام 1929م، لجنة للتحقيق في أسباب ثورة البراق عام 1929م، برئاسة قاضٍ كبير هو ولتر شو (Walter Shaw)، وثلاثة أعضاء من النواب في البرلمان البريطاني، يمثلون الأحزاب السياسية البريطانية الثلاثة، وأُنيط بها التحقيق في أسباب الثورة ووضع التوصيات بالتدابير التي تحول دون تكرارها، وبعد شهرين من التحقيق، واستماع شهادات ومرافعات سلطة الانتداب، والعرب والصهاينة في فلسطين، عادت اللجنة إلى لندن وقدمت تقريرها عام 1930م[4]، وتلخصت أهم توصيات اللجنة بالآتي :

---

(1) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني، ص 205؛ خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 168.

(2) عايد، خالد : التوسعية الصهيونية وإسرائيل الكبرى، ص 554.

(3) Sicker, Martin: The pangs of the messiah, P. 56.

(4) ملف، وثائق فلسطين : ج1، ص415؛ زعيتر، أكرم : القضية الفلسطينية، ج1، ص 349.

1- ضرورة إصدار الحكومة البريطانية بياناً صريحاً واضحاً عن سياستها في فلسطين.
2- إعادة النظر في نظمها ورقابتها للهجرة بغية منع تكرار المهاجرة الزائدة، وأخذ مصالح غير اليهود بعين الاعتبار في مسائل الهجرة.
3- أن يجري تحقيق علمي بواسطة خبراء حول الإمكانات الزراعية والإسكان، وبوجوب الوصول إلى طريقة لحماية المزارعين العرب والحيلولة دون إجلائهم عن الأراضي التي يزرعونها.
4- وضع قيود على انتقال الأراضي إلى اليهود.
5- كما أوصت اللجنة بأن تعود الحكومة فتؤكد ما ورد في الكتاب الأبيض لعام 1922م، من أن المركز الخاص الذي أعطى للوكالة الصهيونية بموجب صك الانتداب لا يخولها المشاركة في حكم فلسطين.
6- أما حائط البراق، فقد أوصت اللجنة بالإسراع في تعيين لجنة دولية من عصبة الأمم، للفصل في حقوق الطرفين المتعلقة به.[1]

ح- تقرير سمبسون (Simpson Report) عام 1930م :

أعلن المستر سنودن (Snowden)، نيابة عن رئيس الوزراء في 6 أيار (مايو) عام 1930م "أنه تمت الموافقة على إرسال موظف مختص لزيارة فلسطين في مهمة مؤقتة بغرض بحث مسألة الأراضي والهجرة وتطوير البلاد، وذلك بالتشاور مع المندوب السامي"[2].

وأوفدت الحكومة البريطانية إلى فلسطين السير جون هوب سمبسون (J. H. Simpson)، الخبير العالمي بمسائل الهجرة والإسكان، فوصل إلى فلسطين في 20 أيار (مايو) عام 1930م، فدرس أحوال فلسطين كلها، وأعد تقريراً قدمه إلى وزارة المستعمرات في 22 آب (أغسطس) عام 1930م، ونشر في 20 تشرين أول (أكتوبر) من العام نفسه[3]، وكان ذلك التقرير قيمة خاصة، لأنه أول دراسة فنية علمية أظهرت بالأرقام الآثار الخطرة للهجرة والاستيطان وسياسة الوطن القومي اليهودي[4].

---

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : فلسطين تاريخها وقضيتها، ص 57.
(2) خلة، كامل: فلسطين والانتداب البريطاني، ص 322؛ العسلي، بسام: ثورة الشيخ عز الدين القسام، ص 19.
(3) عدوان، عاطف: السياسة البريطانية، ص 86؛ خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 322-326.
(4) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : فلسطين تاريخها وقضيتها، ص 58.

خ- الكتابان الأبيض والأسود 1930-1931م :

استجابة للجنة شو وتقرير سمبسون، أصدرت بريطانيا بياناً على لسان وزير المستعمرات، لورد باسفيلد، بيّن خطتها السياسية في فلسطين، عُرف بالكتاب الأبيض لعام 1930م، أكد السياسة المعلنة منذ عام 1922م، والمخولة لها في صك الانتداب(1)، كما أكد أن الحكومة البريطانية ستتخذ إجراءات قريبة بشأن منح فلسطين قدراً من الحكم الذاتي، بما لا يتعارض مع صك الانتداب، وبيّن أن الحكومة عازمة على تشكيل المجلس التشريعي، وعلى وقف أو إبطاء عملية الهجرة اليهودية؛ نظراً لعدم وجود أراضٍ جديدة صالحة للاستيعاب أو العمل الزراعي(2).

لم يرق ما جاء في الكتاب الأبيض، رغم إجحافه ومراوغته، للحركة الصهيونية فشنت عليه حملة إعلامية ودبلوماسية شديدة(3)، انتهت بإلغائه بكتاب تفسيري جديد أسماه الفلسطينيون، تشاؤماً بالكتاب الأسود لعام 1931م، وقد تنكر الكتاب الجديد لما جاء في الكتاب السابق (الكتاب الأبيض) بخصوص الهجرة اليهودية، وامتلاك الأراضي الزراعية(4)، حيث وضع الموقف البريطاني الحقيقي، الذي أباح الهجرة، ووفّر التسهيلات والحماية اللازمة لها، وقد ترتب على ذلك الكتاب الأسود ازدياد الهجرة اليهودية بشكل لم يسبق له مثيل، بعد أن كانت قد توقفت مؤقتاً، كما ازداد شراء الأراضي من العرب غير الفلسطينيين، وحالات الاستيلاء عليها بمنح حكومة الانتداب أراضٍ لليهود بحجة أنها من الأراضي الأميرية (الحكومية)، التي يحق للحكومة الانتدابية أن تتصرف فيها(5).

يتضح مما سبق، أن الحكومة البريطانية كانت شريكاً كاملاً للحركة الصهيونية، وأنها لم تكن مجرد دولة كانت تتعاطف مع المطلب الصهيوني.

---

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : فلسطين تاريخها وقضيتها، ص 58-59.

(2) زعيتر، أكرم : القضية الفلسطينية، ص 86-87.

(3) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 320؛
Jewish Virtual Library: Shaw commission, www.us-israel.org.

(4) الحوت، بيان : القيادات السياسية، ص 242.

(5) زعيتر، أكرم : القضية الفلسطينية، ص 87، 88؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية : فلسطين تاريخها وقضيتها، ص 60.

المبحث الثاني

العلاقات العسكرية الصهيونية البريطانية 1918-1935م

1- تسريح الفيلق اليهودي.

2- تهريب الأسلحة وسرقتها :

- تهريب الأسلحة.
- سرقة الأسلحة.

3- تسليح المستوطنات الصهيونية.

4- العلاقة البريطانية مع منظمة الهاغاناة الصهيونية :

- الهاغاناة وأحداث مقام النبي موسى عام 1920م.
- أحداث هبة يافا (أيار/مايو) عام 1921م.
- أحداث ثورة البراق عام 1929م.

5- المشاركة الصهيونية في أجهزة الشرطة :

- هاشومير والشرطة العبرية.
- الشرطة المتميزة.
- الشرطة أيام بلومر 1925-1928م.
- الشرطة الفلسطينية وتجنيد الصهاينة فيها.

المبحث الثاني

العلاقات العسكرية الصهيونية البريطانية 1918-1935م

أشركت الحكومة البريطانية الصهاينة في مختلف أجهزة الحكومة العسكرية والأمنية على حد سواء، فمع انتهاء الحرب العالمية الأولى بادرت الحكومة البريطانية إلى تسريح الفيلق اليهودي الذي شارك في تلك الحرب إلى جانب بريطانيا، لتبدأ مرحلة جديدة من التعاون بين الجانبين، وتغاضت القوات البريطانية عن عمليات تهريب الأسلحة وسرقتها، كما دأبت حكومة الانتداب وبالتعاون مع الإدارة الصهيونية على إشراك الصهاينة في جهاز الشرطة وفق شروط وضعتها المصالح المشتركة بين الجانبين، تختلف في جوهرها عما كانت عليه عند العرب.

1- تسريح الفيلق اليهودي :

بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، وسيطرت الجيوش البريطانية على فلسطين في أيلول (سبتمبر) عام 1918م، تعالت أصوات بريطانية، بموافقة صهيونية[1]، مطالبة بتسريح الفيلق اليهودي وبكتائبه الثلاثة (38، 39، 40 رماة الملك)[2] التي شاركت إلى جانب بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى، وقد بدأت الحكومة البريطانية تسريح الفيلق اليهودي بعد شهرين من توقيع الهدنة مع تركيا[3].

ورغم بدء التسريح، إلا أن الفيلق اليهودي استمر في تدريباته وأعيد ترتيبه، فقد جُمع من تبقى من الكتائب الثلاث في كتيبة واحدة في أواخر عام 1919م، عُرفت باسم (الكتيبة اليهودية الأولى) (First Judeans)[4]، إلا أن تلك الكتيبة لم يطل أمرها، فقد اشترك جنودها في أكثر من حادثة شغب خلال الأشهر الأولى من عام 1920م، فأمر المندوب السامي في آذار (مارس) عام 1921م، بتسريح جميع جنود الكتيبة اليهودية الأولى، ونُفِذ الأمر في أيار (مايو) من العام نفسه[5].

استفادت الحركة الصهيونية من إنشاء الفيلق اليهودي[6]، رغم أن الفيلق لم يكن جيشاً كبيراً، فقد كان خطوة على الطريق، في تدريب الصهاينة عسكرياً[7]، ونضجت لديهم التجربة العسكرية

---

(1) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ص 84.

(2) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية 1920-1947م، ص 29.

(3) Pail, Meir: from Hashomer to the Israel defense forces, www.us-israel.org.

(4) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 29.

(5) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 84.

(6) للاستزادة حول إنشاء الفيلق اليهودي، انظر، السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 23-29.

(7) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 23.

تمهيداً لإنشاء منظمة الهاغاناة الصهيونية، كما كان الفيلق رافداً جديداً لهجرة عناصر شابة مدربة من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا إلى فلسطين لتحقيق قناعاتهم الصهيونية الإرهابية[1].

2- تهريب الأسلحة وسرقتها :

- تهريب الأسلحة :

سعت المنظمة الصهيونية إلى تهريب الأسلحة إلى فلسطين، مستغلة تغاضي الحكومة البريطانية عن ذلك الأمر، بغية تسليح منظمة الهاغاناة، ودعم الصهاينة أثناء ثورة يافا عام 1921م[2]، واضطرت الحكومة البريطانية في بعض الأحيان أن تقف موقفاً حازماً، خاصة بعدما قدم العرب العديد من الشكاوى[3]، فتم ضبط كمية من الأسلحة المهربة عبر ميناء حيفا على أنها أدوات ومواد زراعية[4]، وفي عام 1922م، ضبطت الحكومة البريطانية كمية كبيرة من الأسلحة مهربة مع أحد المهاجرين عبر ميناء حيفا[5]، وظلت عمليات التهريب الصهيونية مستمرة، دون اهتمام الحكومة البريطانية، إلا ما ندر، وفي عام 1927م، سهلت الحكومة البريطانية عمليات تهريب الأسلحة للصهاينة، فوصلت إرساليات كبيرة منها عبر ميناء حيفا[6]. كما حصلت الهاغاناة خلال الفترة ما بين عامي 1922-1928م، على بعض الأسلحة المهربة من المستودعات الأمريكية[7].

كما سعت منظمة الهاغاناة عقب أحداث ثورة البراق عام 1929م، إلى امتلاك أكبر قدر ممكن من السلاح؛ لاعتقادها أن الاعتماد على سلطات الانتداب لحماية الصهاينة غير كافٍ[8].

كما اكتشفت الحكومة البريطانية بتاريخ 15 آذار (مارس) عام 1930م في جمرك ميناء حيفا، شحنة من الأسلحة المهربة مكونة من 149 بندقية، وقرابة 58 ألف رصاصة، جاءت باسم تاجر يهودي يدعى موشين، بواسطة بنك صهيوني، وقد أُطلق سراح اليهودي الذي وردت له الشحنة بكفالة مالية، وطمست معالم الجريمة، ولم يُعرف بعد ذلك مصير تلك القضية[9]. ثم ضبط كمية أخرى من الأسلحة كانت أوردت باسم البنك الصهيوني مكونة من 150 بندقية و50 ألف

---

(1) عبد الظاهر، محمود : الصهيونية وسياسة العنف، ص 125.
(2) الصغير، زياد : ثورة فلسطين، ص 27؛ الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني، ص 180.
(3) زقوت، ناهض : وثائق القضية الفلسطينية، ج1، ص 211.
(4) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 242؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1011.
(5) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني، ص 183.
(6) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1035-1036.
(7) مردخاي، ناؤور : أرض إسرائيل في القرن العشرين (عبري)، ص 258.
(8) الصغير، زياد : ثورة فلسطين، ص 51-52؛ بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (عبري)، ص 74.
(9) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 397.

رصاصة، في ميناء حيفا، إلا أن حكومة الانتداب، رغم ضبطها لتلك الأسلحة المهربة، لم تتخذ أي تدابير وقائية للحيلولة دون ذلك[1].

اعتبرت فترة حكم المندوب السامي البريطاني آرثر جرانفيل واكهوب (A. G. Wauchope)[2]، فترة خصبة لتهريب الأسلحة للصهاينة، حيث تمكنت منظمة الهاغاناة في عام 1933م، من تهريب كمية من الأسلحة في صفائح إسمنتية قادمة من بلجيكا إلى ميناء يافا تخزن في إحدى مخازن الهاغاناة[3]، وفي شباط (فبراير) عام 1935م، ضبطت الشرطة البريطانية كميات من الأسلحة في بيت أحد الصهاينة في القدس، ويدعى الأدون حاليل، وقد نشرت دائرة البوليس تلك المعلومات بتحفظ، لتبين حرصها على الأمن العام، إلا أن الصهيوني حاليل لم يحاكم، وتم إخفاء القضية لاحقاً[4].

كان تعامل سلطات الانتداب مع تهريب الأسلحة مشجعاً للصهاينة على التمادي في عمليات التهريب؛ لذا قام أحد الصهاينة بشراء مئات البنادق دفعة واحدة من تاجر ألماني لإرسالها إلى فلسطين[5].

وقد أشار إلياهو بن حور إلى عملية شراء وتهريب الأسلحة من الخارج إلى فلسطين بشكل عام، "فكانت تتم عملية شراء الأسلحة دون عقبات تذكر من الحكومة البريطانية"[6].

- سرقة الأسلحة :

لم يكتف الصهاينة بعمليات تهريب الأسلحة إلى فلسطين، بل عملوا على سرقتها أيضاً من مخازن الأسلحة التابعة للجيش البريطاني، إذ كانت الهاغاناة تهاجم الثكنات والمواقع والقوافل والمخافر العسكرية البريطانية للحصول على السلاح والذخيرة، كما قامت أحياناً بسرقتها من المستودعات البريطانية[7]، وساهمت خلية الهاغاناة العاملة في شرطة تل أبيب في نقل تلك الأسلحة للمنظمة مستخدمة سيارات الشرطة البريطانية[8].

ورغم معرفة سلطات الانتداب بعمليات سرقة الأسلحة، إلا أنها لم تقم بأي إجراء من شأنه أن يردع الصهاينة.

3- تسليح المستوطنات الصهيونية :

---

(1) الصغير، زياد : ثورة فلسطين، ص 28-29.
(2) خلة، كامل : فلسطين والانتداب، ص 334؛ الصغير، زياد : ثورة فلسطين، ص 51.
(3) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (عبري)، ص 74.
(4) الصغير، زياد : ثورة فلسطين، ص 51-52.
(5) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (عبري)، ص 74.
(6) بن حور، إلياهو : الخروج من السياج (عبري)، ص 63.
(7) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 73؛
Lucus, Noah: The modern history of Israel, P. 172.
(8) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 73.

زودت السلطات البريطانية المستوطنات الصهيونية بالسلاح؛ لحماية المستوطنين من هجمات الثوار العرب، فكانت أولى عمليات التزويد تلك في نيسان (أبريل) عام 1920م، حينما بلغ التوتر ذروته بين العرب والصهاينة في الجليل[1]، فاستدعى حاكم الجليل (كوكس)، المدعو يوسف خماني وحذره من عمليات هجومية مقبلة من العرب، وقام بتزويده بالأسلحة والذخيرة اللازمة، حيث وزعت على المستوطنات الصهيونية دون علم الشرطة العربية[2].

وفي أيار (مايو) عام 1921م، عقب ثورة يافا تم تزويد المستوطنات الصهيونية بصناديق الذخيرة المختومة التي وُضعت تحت إشراف مخاتير المستوطنات، بحيث يتم استخدامها عند مهاجمة الثوار العرب للمستوطنات[3]، وقامت الحكومة البريطانية، أيضاً، بمنح الشرطة اليهودية وحدة تنقل بين القرى في المناطق اليهودية، فزودت أفرادها بعربات مصفحة وطاقم صيانة تابع لها[4]، وفي حزيران (يونيو) عام 1924م، قررت سلطات الانتداب سحب صناديق السلاح المختومة تدريجياً من المستوطنات الصهيونية؛ لبناء طرق تساعد على ضمان الأمن لتلك المستوطنات، بغية استجابة الشرطة لنداءات الاستغاثة في حالة الطوارئ[5].

إلا أن بعض تلك الصناديق بقيت في المستوطنات الصهيونية، واستخدمتها خلال ثورة البراق عام 1929م[6]، وقد قررت سلطات الانتداب بعد أحداث البراق عام 1929م إعادة تسليح المستوطنات الصهيونية بالبنادق والاحتفاظ بها في مستودعات مقفلة[7].

وبعد صدور الكتاب الأبيض عام 1930م، عملت سلطات الانتداب البريطانية على توزيع المزيد من الأسلحة على المستوطنات الصهيونية، بحجة الدفاع عن النفس[8]، كما قامت سلطات الانتداب في عام 1931م، بإعادة تجهيز مخازن السلاح المختومة، وكلفت بعض المدربين البريطانيين بالإشراف على تدريب شباب صهاينة[9].

---

(1) بدر، حمدان : دور منظمة الهاغاناة، ص 15.

(2) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (عبري)، ص 35.

(3) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 72.

(4) Ben-Gurion, David: Rebirthe and Density of Israel, P. 98.

(5) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 243-244.

(6) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 72.

(7) ليف عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (عبري)، ص 41؛ وزارة الدفاع : الشرطي العبري (عبري)، ص 399-400.

(8) الصغير، زياد : ثورة فلسطين، ص 28.

(9) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1036.

ورغم احتجاجات القيادات الوطنية الفلسطينية لم تعر حكومة الانتداب العرب أي اهتمام، بل أصدرت الحكومة البريطانية مزيداً من الأوامر لتزويد المستوطنات الصهيونية بالسلاح، حين أكد المستر شيلز؛ ممثل الحكومة البريطانية في لجنة الانتدابات الدولية، خلال انعقاد دورتها العشرين في 17 حزيران (يونيو) عام 1931م، ضرورة حماية المستوطنات الصهيونية وتزويدها بالسلاح والعتاد[1].

رغم مساعدة الحكومة البريطانية للمستوطنات الصهيونية وما قدمته من ذخيرة وعتاد، إلا أن الصهاينة لم يكتفوا بذلك، فقاموا بشراء الأسلحة من جنود الجيش البريطاني[2]، حتى ارتفع عدد البنادق التي كانت بحوزة الصهاينة من 1000 بندقية عام 1929م، إلى 6000 بندقية قبل عام 1936م[3].

مما سبق يتضح الاهتمام البريطاني بالدعم العسكري للصهاينة.

4- العلاقة البريطانية مع منظمة الهاغاناة الصهيونية :

بدأت فكرة إنشاء منظمة الهاغاناة الصهيونية، في 24 شباط (فبراير) عام 1920م، حين اقترح جابوتنسكي[4]، ضرورة تأسيس تنظيم له مصادره الخارجية، ليكون ناجحاً في الدفاع عن المستوطنات الصهيونية[5].

أخذ جابوتنسكي بالتقرب من سلطات الانتداب البريطانية، طالباً منح الهاغاناة الصفة القانونية، وتزويدها بالأسلحة، وقد رفع رونالد ستورز (Ronal Storss)؛ الحاكم العسكري في القدس، تلك المطالب للسلطات، موضحاً خطورة الهجمات العربية المحتملة على الصهاينة، وما قد

---

(1) خلة، كامل : فلسطين والانتداب، ص 336.

(2) الصغير، زياد : ثورة فلسطين، ص 336-337.

(3) أفيدور، يوسف : تنظيم الهاغاناة في أحداث 1929م؛ أحداث وعبر، جيش الدولة في الطريق (عبري)، ص 29.

(4) ولد في روسيا عام 1880م، وهو أديب وصحفي وخطيب لامع، مؤسس الحركة الإصلاحية ورئيسها، أقام مع يوسف ترمبلدور عام 1915م "كتيبة البغال"، لمساعدة الجيش البريطاني في جليفوني، خدم برتبة ضابط في كتيبة "رماة الملك"، وكان أحد رؤساء منظمي حركة الدفاع الذاتي، شكل "الحزب الإصلاحي وحركة بيتار"، توفي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1940م ونقلت رفاته إلى إسرائيل، ودفنت في جبل هرتسل في القدس عام 1964م، أقيمت على اسمه مستوطنة غلات جابوتنسكي بالقرب من مستوطنة بنيامينا، وأطلق على اسمه العديد من الأحياء والشوارع المختلفة في مدن إسرائيل. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 187؛ موسوعة كارتا : باروخ شرائيل (عبري)، ص 540؛ (Jewish Virtual library: The Jabotinsky institute in Israel, www.us-israel.org).

(5) ليف، عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (عبري)، ص 15؛ عبد الظاهر، محمود : الصهيونية وسياسة العنف، ص 140؛
Lucus, Noah: The modern history of Israel, P. 169-168.

تسببه من إخلال بالأمن العام[1]، كما طالبت البعثة الصهيونية السلطات البريطانيــة مــنح منظمــة الهاغاناة الصفة الشرعية، وتزويدها بالسلاح، لكن ذلك الطلب رُفض[2] فأصبح التنظيم سرياً، إلا أن الحاكم العسكري البريطاني بولز (Pollss)[3] كان يعرف بوجوده.

عارضت شخصيات صهيونية فكرة جابوتنسكي، الداعية إلى إعلام ســلطات الانتــداب بنشأة الهاغاناة، وقد عبر عن ذلك بن غوريون[4] عندما رأى تشكيل ذلك التنظيم ســرياً؛ ليكــون تحت قيادة صهيونية بحتة، تجنباً للتقلبات السياسية البريطانية، وكــي تبقــى الإدارة العــسكرية الصهيونية في تصرف المشروع الصهيوني بشكل كامل[5].

فشلت جميع المساعي الصهيونية لإقناع السلطات البريطانية بمنح الشرعية للهاغاناة، في حين انضم إلى تلك المنظمة قرابة 300 عنصر صهيوني، خلال أسابيع قليلة، وبدأ تدريبهم على السلاح[6].

---

(1) Sicker, Martin: Pangs of the messiah, P. 19; Jewish Virtual Library: The Jewish community under the mandate, www.us-israel.org.

(2) ليف، عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (عبري)، ص 19.

(3) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 999.

(4) من رؤساء الحركة الصهيونية وحركة العمال الصهيونية، ولد في مدينة بلونسك في بولنــدا عــام 1886م، نشط منذ شبابه في الحركة الصهيونية، كان نشيطاً في حزب (عمال صهيون). هاجر إلى فلــسطين عــام 1906م، درس القانون في اسطنبول، ثم عاد إلى فلسطين عام 1914م، وبأمر من الأتــراك الــذين كــانوا يحكمون فلسطين في تلك الفترة أبعد بن غوريون إلى مصر عام 1915م، ومنها توجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية فأصبح عضواً في منظمة الطليعة وفي حركة عمال صهيون، عاد إلى فلسطين ومعــه الكتيبــة العبرية بعد الحرب العالمية الأولى.

كان بن غوريون أحد مؤسسي نقابة العمال الصهيونية العامة الهستدروت، وأحد رؤسائها، اختير عضواً في اللجنة المؤقتة للاستيطان العبري، وفي عام 1921م وحتى عام 1929م خدم كسكرتير رئيسي للهستدروت، وفي عام 1935م عين رئيساً للإدارة الصهيونية ورئيساً للوكالة اليهودية في فلسطين، وفي 1948/5/14م، أعلن بن غوريون قيام دولة إسرائيل وقيام الحكومة المؤقتة، فعين أول رئيس للحكومة ووزيــراً للــدفاع، وأشرف على إدارة حرب عام 1948م، وتفرغ لإقامة الجيش الإسرائيلي وتنفيذ المهام الصعبة التي تمثلــت باستيعاب الهجرة الجماعية، وعمليات الاستيطان الواسعة وتعزيز سياسة الأمن. في عام 1963م تخلى عن رئاسة الحكومة بسبب فضيحة لافون التي عكرت العلاقات بينه وبين زعامة حزبه وسممت الحياة السياسية في إسرائيل، وشكل عام 1965م حزب رافي (قائمة عمال إسرائيل). في عام 1970 استقال بن غوريــون من الكنيست وتخلى عن الحياة السياسية، توفي عام 1973م. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المــصطلحات الصهيونية، ص 71-72).

(5) الخالدي، وليد : بناء الدولة اليهودية، ص 74؛

Lucus, Noah: The modern history of Israel, P. 169.

(6) ليف، عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (عبري)، ص 16.

الهاغاناة وأحداث مقام النبي موسى عام 1920م :

بعد أحداث مقام النبي موسى عام 1920م، شنت السلطات البريطانية حملة تفتيش واعتقالات في صفوف العرب والصهاينة، فكان من بين المعتقلين الصهاينة جابوتنسكي، وعدد من عناصر الهاغاناة[1]. وقد شُكِلت محكمة عسكرية لمحاكمته، فحكم عليه بالسجن (15) عاماً مع الأشغال الشاقة، وترحيله خارج فلسطين بعد قضاء محكوميته[2]، بينما حكم على عناصر الهاغاناة الآخرين بالسجن ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة[3]، إلا أن الجنرال اللنبي عمل على تخفيف الحكم بحق جابوتنسكي لسنة واحدة فقط، أما زملاؤه خفضت إلى ستة أشهر، دون أشغال شاقة[4]. لكن المندوب السامي البريطاني، هربرت صموئيل، أصدر في 8 آب (إغسطس) عام 1920م، عفواً عاماً عن السجناء الصهاينة بمن فيهم جابوتنسكي[5]، كما وقام حاكم الجليل بدعم عناصر الهاغاناة بالأسلحة خوفاً من أي هجوم عربي على المستوطنات الصهيونية[6].

أحداث هبة يافا (أيار/مايو) عام 1921م :

كانت أحداث أيار (مايو) عام 1921م، الاختبار الفعلي الأول للهاغاناة لكنها كانت مخيبة للآمال بشكل عام[7]، ونتيجة ذلك الفشل طالب المندوب السامي، هربرت صموئيل الإدارة الصهيونية بحل منظمة الهاغاناة، مقابل التزامه بحفظ أمن المستوطنات، إلا أن زعماء الهاغاناة رفضوا ذلك[8].

وقد سعى المندوب السامي[9] البريطاني هربرت صموئيل لتوفير الأمن للمستوطنات الصهيونية، فأعد مشروعاً من شقين : تزويد المستوطنات بصناديق أسلحة وذخائر، وتكوين شرطة متميزة[10]. وقد أوضح هربرت صموئيل أن تلك الأسلحة ستشكل رادعاً لهجمات العرب، فإذا وقعت فتساعد في الدفاع والصمود حتى وصول قوة الدرك أو القوات العسكرية البريطانية[11]، كما

---

(1) للاستزادة حول أحداث ثورة يافا، انظر، السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 49-59.

(2) موسوعة كارتا : يسرائيل، باروخ (عبري)، ص 540.

(3) عبد الظاهر، محمود: الصهيونية وسياسة العنف، ص 143؛ صالح، محسن: القوات العسكرية والشرطة، ص 269.

(4) عبد الظاهر، محمود : الصهيونية وسياسة العنف، ص 143.

(5) Jewish Virtual Library: Rote of Jewish defense organization of Palestine, www.us-israel.org.

(6) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (عبري)، ص 35؛ بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 33.

(7) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (عبري)، ص 59.

(8) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 39.

(9) كان تعيين هربرت صموئيل مندوباً سامياً على فلسطين عام 1920م، غير شرعي، وقد أثار تعيينه جدلاً سياسياً عنيفاً في مجلس اللوردات في 29 آب (أغسطس) عام 1920م. (السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 56؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1007-1008).

(10) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني، ص 176؛

Lucus, Noah: The modern history of Israel, P. 170.

(11) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني، ص 177.

أرسل وزير المستعمرات البريطاني في 9 تموز (يوليو) عام 1921م للمندوب السامي موافقته على تشكيل الشرطة المتميزة، التي عمل ضمنها صهاينة كانوا يعملون لحساب الهاغاناة[1].

وعندما ساءت العلاقة بين الإدارة الصهيونية ومنظمة الهاغانـــاة[2]، بـــدأت الـــسلطات البريطانية والإدارة الصهيونية مفاوضات سرية لتصفية الهاغاناة، وإقامة منظمة رســـمية تحـــت إشراف الشرطة[3].

وفي عامي 1922–1923م، جرت محاولات جدية لتنظيم جهـــاز دفـــاع يحـــيط بكـــل التجمعات الصهيونية في تل أبيب وحتى أصغر مستوطنة، وتم تشكيل لجنـــة دفـــاع (Defence Committee)، تكون بمثابة مستشار للحكومة في شؤون الدفاع عن اليـــشوف الـــصهيوني[4]، ورغم ذلك استمرت منظمة الهاغاناة السرية.

أحداث ثورة البراق عام 1929م :

بسبب الفشل الأمني لسلطات الانتداب تجاه أحداث البراق عام 1929م، قـــررت الحكومـــة البريطانية زيادة شبكات المخابرات العسكرية التابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني، والتعاون مـــع أطراف صهيونية مؤثرة مثل منظمة الهاغاناة، وأطراف مدنية أخرى[5]، فتم تكليف البريغادير دوبي (Dubi)؛ قائد قوات الجيش البريطاني بمهمة حفظ الأمن، فعمل على تجنيد مزيـــد مـــن عناصـــر الشرطة، وشق طريقاً تصل بين المستوطنات الصهيونية، وتم تزويدها بأجهزة الاتـــصال الـــسلكية واللاسلكية، لتحسين قدرتها على الدفاع عن نفسها[6]، كما قامت سلطات الانتداب بترخيص السلاح لسكان المستوطنات الصهيونية، بحجة الدفاع عن النفس[7]، وقامت سلطات الانتداب، أيضاً، بـــضم

(1) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (عبري)، ص 59.

(2) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 141؛ محارب، عبد الحفيظ : العلاقـــات بـــين التنظيمـــات الصهيونية، ص 29.

(3) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (عبري)، ص 60؛ طربين، أحمد، فلسطين في عهد الانتـــداب، ق2، ج2، ص 1005.

(4) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (عبري)، ص 60.

(5) للاستزادة حول أحداث ثورة البراق ودور منظمة الهاغاناة فيها، انظر، السنوار، زكريا : منظمة الهاغانـــاة الصهيونية، ص 88–117.

(6) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 399.

(7) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (عبري)، ص 96.

عدد من أعضاء وحدات الاتصالات والإشارة في الهاغاناة لسلاح الاحتياط البريطاني للاستزادة في مجال الاتصالات[1].

بدأت سلطات الانتداب تتعاون مع منظمة الهاغاناة ضد التنظيمات الصهيونية الأخرى (الحركة التصحيحية)، وذلك عندما ألقت الحكومة البريطانية القبض على ثلاثة صهاينة بتهمة اغتيال رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية حاييم أرلوزروف في 16 حزيران (يونيو) عام 1933م[2]، إلا أن حكومة الانتداب أفرجت عنهم، لعدم توفر الأدلة ضدهم[3].

5- المشاركة الصهيونية في أجهزة الشرطة :

في نهاية عام 1918م، اقترح يهوشاع أيزنبرغ، على السلطات البريطانية، تعيين أفراد شرطة صهاينة حسب عدد المستوطنات، على أن توفر سلطات الانتداب مقراً للشرطة، وتقوم بتغطية نفقاتهم ورعاية الخيول[4]، لكن الحاكم العسكري البريطاني آرثر موني (A. Money)، رفض اقتراح أيزنبرغ بدعوى عدم وجود ميزانية كافية لذلك الأمر[5]، أما في القدس، فقد عينت السلطة العسكرية البريطانية عدداً من الشباب الصهاينة للخدمة في الأمن، مراسلين بين المكاتب ومرشدين للضباط الإنجليز[6].

في عام 1919م، بدأ تجنيد رجال شرطة صهاينة، فقررت الإدارة الصهيونية تشكيل لجنة من الشرطة (هستدروت الشرطة العبرية) لمتابعة عملية التجنيد، لكن السلطات عارضت ذلك بدعوى أن الأمر سيثير العرب[7]، وبعد ضغط الإدارة الصهيونية، أقيمت لجنة مركزية للشرطة العبرية في تل أبيب، كانت تقوم بمراقبة القوة العاملة في جهاز الشرطة[8]، وكانت اللجنة تحرص على أن يمثل المجندون الصهاينة للخدمة في سلك الشرطة[9].

---

(1) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 126.

(2) محارب، عبد الحفيظ : العلاقات بين التنظيمات الصهيونية، ص 41.

(3) الكيلاني، هيثم : المذهب العسكري، ص 73.

(4) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (عبري)، ص 23.

(5) خلة، كامل : فلسطين والانتداب، ص 65-66؛ وزارة الدفاع : الشرطي العبري (عبري)، ص 23.

(6) تلمي، أفرايم، مناحيم : مَنْ وما؛ في الدفاع والصراع (عبري)، ص 299.

(7) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن، ص 59.

(8) ليف، عامي، شلومو : في الصراع والتمرد، ص 19.

(9) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (عبري)، ص 24.

وعملت الإدارة الصهيونية على إدراج اللغة العبرية في الشرطة[1]، كما تمكن الصهاينة في القدس من الحصول على موافقة بلبس رجال الشرطة الصهاينة على أذرعهم الأحرف الأولى لكلمة "Police" "مشطراة" بمعنى (شرطة) بالعبرية أسفلها[2].

هاشومير والشرطة العبرية :

عندما سيطرت القوات البريطانية على الجليل، توصل أعضاء هاشومير (الحارس) إلى استنتاج أن الإنجليز سيتخذ عدداً منهم للعمل في الأمن في إطار الشرطة، فقررت "هاشومير" التجند في الشرطة، لكنهم وجدوا أن عدداً من أفراد الشرطة "البدو" قد سبقوهم[3].

تم تجنيد الصهاينة من الجليل في الشرطة بتوصية من الطائفة اليهودية في طبريا، أو من لجنة المستوطنات اليهودية[4].

ومع بداية التجنيد بدأ التنظيم الداخلي، وأقيمت لجنة كانت تحرص على أن تكون المسؤولة عن الأمور الأساسية المتعلقة بمكانة الشرطي اليهودي، وقد حرصت (هاشومير) على أن يشعر الشرطي أنه ليس وحده، بل هناك من يمكن التوجه إليه عند الحاجة، وقد كان لشرطة الجليل صدىً إيجابياً بالنسبة لذاك الموضوع، والذي أثر بدوره على العمل في الأقاليم الأخرى[5].

الشرطة المتميزة :

بدأ الحديث عن إنشاء الشرطة المتميزة بعد شهر من أحداث أيار (مايو) عام 1921م، عندما أعلن هربرت صموئيل في خطاب له أنه يفكر في تشكيل كتيبة للشرطة تتكون من 500 رجل متميز؛ من جميع الفئات، ويتقاضون راتباً أعلى من راتب الشرطة المدنية، ويتلقون تدريباً جيداً، وتكون مهمتهم حماية حدود البلاد من المهاجمين، ولاستخدامهم في حالة وقوع أعمال شغب[6]، واشترط صموئيل أن يكون المجندون من مواليد فلسطين، فتدخلت الإدارة الصهيونية، واتفق على أن يكون ثلث تلك القوة من الصهاينة، وثلث من العرب، وثلث من الأقليات[7].

---

(1) Loring, Nancy: Female soldiers-combatants or non combatants; historical and contemporary, P. 140.

(2) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (عبري)، ص 25.

(3) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (عبري)، ص 61.

(4) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (عبري)، ص 29.

(5) تلمي، أفرايم ومناحيم : مَنْ وما؛ في الدفاع والصراع (عبري)، ص 304.

(6) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني، ص 177-178.

(7) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 243.

وفي 9 تموز (يوليو) عام 1921م، أرسل وزير المستعمرات البريطاني للمندوب السامي موافقته على تشكيل تلك الكتيبة[1]، ومع ذلك لم يكن مستوى التدريب في تلك الشرطة متميزاً عن الشرطة العادية، لكنه كان أفضل بكثير من التدريب الذي كان في تلك الفترة عند منظمة الهاغاناة[2].

كان في الشرطة المتميزة يهود يعملون لحساب الهاغاناة، تحركوا لخدمة الدفاع عن المستوطنات من خلال تلك الشرطة، كما قام عدد منهم بسرقة أسلحة وذخائر من موقع (تسيمح) وأوصلوها للهاغاناة، وكان على رأس تلك المجموعة عضو شومير (تسفي وولف)، وكانوا يستغلون خروج رجال الشرطة للإجازة، فيخرجون السلاح والذخائر والخرائط العسكرية من المخازن، وينقلونها إلى شاؤول مائيروف (أفيغور) في مجموعة كنيدت (طبريا)[3].

وقد استمرت عمليات تهريب السلاح حتى قام شرطي يهودي وأخبر عنها قائده الإنجليزي، فاعتُقل عددٌ من الشرطة اليهود وقامت لجنة الشرطة بتنظيم اليهود ليقوموا بعمل واحد، وقفوا أمام القائد الإنجليزي، وألقوا بالتهمة على الواشي، حيث أُدين واعتقل لمدة سنتين، ومع ذلك ظلت أعين القادة على عدد من المشبوهين ومن بينهم تسبي وولف؛ أحد أعضاء هاشومير والذين اضطروا للاستقالة من الشرطة[4].

تدريجياً ترك عدد كبير من الشبان الصهاينة الشرطة المتميزة، الذين تجندوا في بدايتها وبرغبة منهم[5]. وفي الأعوام 1923–1925م، بلغ عدد الصهاينة في الشرطة المتميزة 100 شرطي مقابل 320 من غير الصهاينة، وبدل الثلث، وصلت نسبتهم إلى الربع، وحتى أولئك كانوا مفرقين ولم يكونوا منظمين ولم يكن بينهم وبين المستوطنات الصهيونية اتصال[6].

الشرطة في عهد بلومر 1925–1928م :

في نهاية عام 1925م، وصل إلى فلسطين المندوب السامي الجديد اللورد بلومر (Lord-Blumer)، وأول ما قام به هو تنظيم قوات الأمن من جديد ووضعها تحت تصرفه[7]،

---

(1) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (عبري)، ص 58.

(2) تلمي، أفرايم ومناحيم : مَنْ وما؛ في الدفاع والصراع (عبري)، ص 299؛ وزارة الدفاع : الشرطي العبري (عبري)، ص 58..

(3) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 57.

(4) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (عبري)، ص 59.

(5) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (عبري)، ص 63.

(6) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (عبري)، ص 59.

(7) تلمي، أفرايم ومناحيم : مَنْ وما؛ في الصراع والتمرد (عبري)، ص 300.

ومع التغييرات الشاملة التي قام بها بلومر في جهاز الأمن، حدثت تغييرات في الـشرطة، لكـن صورتها العامة لم تتغير، وتم تعزيز سيطرة الإنجليز عليها، فكان هناك 217 ضابطاً وشـرطياً من الجندرمة الإنجليزية، التي تم حلها في شتاء عام 1926م، وانتقلت للشرطة، كما انتقل إليهـا عدد كبير من الصهاينة الذين خدموا في الشرطة المتميزة[1].

وفي نيسان (أبريل) عام 1926م، افتتحت من جديد كلية الشرطة في القـدس، ووصـل عدد الضباط ورجال الشرطة إلى 1627 منهم 245 إنجليزي و213 صهيونياً[2].

الشرطة الفلسطينية وتجنيد الصهاينة فيها :

لم يكن عدد الصهاينة في الشرطة الفلسطينية يتناسب ونسبتهم العددية بين السكان، كانت تتراوح نسبتهم بين 11% إلى 14%، حيث كان عدداً لا بأس به من الشرطة اليهود يعملون فـي وظائف مكتبية، كان ما يقارب 30 منهم يخدمون في القسم اليهـودي التقليـدي، وهـي الفرقـة الموسيقية للشرطة، و70 منهم كانوا يعملون في شرطة تل أبيب[3].

بذلت الوكالة اليهودية واللجنة الوطنية جهوداً لجذب شبان صهاينة للخدمة في صـفوف الشرطة الفلسطينية، إلا أنه لم يكن بالإمكان زيادة رواتب الصهاينة في الـشرطة عـن رواتـب الشرطة العرب، لكن وبإيحاءات صادرة من جهات عليا، كانت هناك تسهيلات فـي امتحانـات مختلفة لليهود، مثال ذلك امتحان اللغة العربية والإنجليزية، لكي ينالوا الإضافة المـستحقة علـى الأجور التي كانت تمنح للشرطة المبدعين في عملهم، وبسبب ذلك ارتفع عدد الـصهاينة خـلال عام 1932م من 12.4% إلى 14.1% من المجندين في سـلك الـشرطة، إلا أن تلـك النـسبة انخفضت عام 1934م، بسبب تذمر المجندين الصهاينة[4].

---

(1) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (عبري)، ص 79–80.

(2) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (عبري)، ص 81.

(3) تلمي، أفرايم ومناحيم : مَنْ وما؛ في الصراع والتمرد (عبري)، ص 303؛ وزارة الدفاع : الشرطي العبري (عبري)، ص 116.

(4) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (عبري)، ص 116.

المبحث الثالث

العلاقات الاقتصادية الصهيونية البريطانية 1918-1935م

أولاً : المرحلة الأولى (1918-1922) :

1- الزراعة.

2- الصناعة.

3- التنظيم اليهودي.

ثانياً : المرحلة الثانية (1923-1931م) :

1- بلورة القطاع الاقتصادي اليهودي لمواجهة الأزمة ودفع الاستيطان.

2- الأزمة في فلسطين وهبّة 1929م.

3- الوضع الاقتصادي، بداية التغيير النوعي في بناء الأساس.

- الزراعة.

- الصناعة والإنتاج الصناعي.

ثالثاً : المرحلة الثالثة (1932-1935م) :

1- هجرة أصحاب رؤوس الأموال اليهود إلى فلسطين بين عامي 1932-1935م.

2- الوضع الصناعي.

المبحث الثالث

العلاقات الاقتصادية الصهيونية البريطانية 1918-1935م

أولاً : المرحلة الأولى (1918-1922م) :

حاول الصهاينة السيطرة على اقتصاد فلسطين بشتى الوسائل، واتضح ذلك من خلال :

1- الزراعة :

كانت الزراعة المجال الإنتاجي الأساس في اقتصاد فلسطين، فقد كانت الحمضيات وحدها تؤلف حوالي 75% من صادرات فلسطين في العام 1922م، و90% من مجمل الصادرات الزراعية؛ لذلك خطط الاستيطان الصهيونية للسيطرة على ذاك المنتج الحيوي[1]. فقد بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالحمضيات في العام 1922م (29) ألف دونم منها 10 آلاف دونم كان يملكها الصهاينة أي 34.5% من إجمالي المساحة المزروعة بالحمضيات[2]، وخلال الفترة ما بين عامي 1920-1923م، استولى الاستيطان الصهيوني على (131,192) دونم من أجود الأراضي الزراعية[3]، الأمر الذي أدى إلى زيادة بؤس الفلاح الفلسطيني، وإجلائه عن أرضه.

ورغم أن إجمالي ما ملكه الاستيطان الصهيوني حتى العام 1922م بلغ 2% من المساحة الإجمالية لفلسطين، فإن تلك الحصة بلغت أكثر من 8.9% من مجمل الأراضي الصالحة للزراعة[4].

وفي تلك الفترة أيضاً، توزعت المستوطنات الصهيونية، على مناطق فلسطين الطبيعية، فكان في السهل الساحلي 39 مستوطنة، و15 مستوطنة في سهل مرج بن عامر وغور الأردن، و17 مستوطنة في الجليل الأسفل والأعلى، و4 مستوطنات في منطقة المرتفعات الجبلية[5]، وقد أقيمت تلك المستوطنات بعلم وموافقة السلطة البريطانية العسكرية ثم الانتدابية.

---

(1) أبو رجيلي، خليل : الزراعة العربية في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل، ص 128-143.

(2) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 180؛ صايغ، يوسف : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 21.

(3) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 181؛ أبو رجيلي، خليل : الزراعة العربية في فلسطين، ص 128-143.

(4) حسن، صالح : سكان فلسطين ديمغرافياً وجغرافياً، ص 33؛ شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية والاجتماعية، ص 67.

(5) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 243؛ سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 69.

2- الصناعة :

ظلت الصناعة حتى العام 1922م صناعة استهلاكية خفيفة، يغلب علـــى بعـــض فروعهـــا الطابع المهني[1]، وقد ارتبط ظهور وتطور القطاع الصناعي اليهودي بخدمة المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، وتميز باعتماده علـــى المـــصادر الخارجيـــة فـــي تطـــوره[2]، أي علـــى الاستثمارات الرأسمالية الأجنبية وهجرة الكوادر المهنية والفنية اليهودية في فلسطين.

وحتى عام 1922م، بقيت أغلبية المحلات الصناعية في ملكية العرب، ولم يؤلف القطاع الصناعي اليهودي قطاعاً ذا وزن كبير من حيث الإنتاج أو القوة العاملة[3]، وكانـــت الـــصناعة اليهودية في الغالب صناعة استهلاكية للقطاع اليهودي في فلسطين[4]، وقد أُقيمت في تلك الفتـــرة أولى المشاريع الصناعية الكبيرة، ففي عام 1921م، تأسست معامل الطوب والقرميد التي أسّسها يونا كدسكي وزيبيدينغ، وغولدبرغ وغيرهم من الصهاينة[5]، كما بدأ في عام 1921م التفـــاوض حول امتياز إقامة شركة للكهرباء بين شركات بريطانية وبعض الممولين الـــصهاينة المؤيـــدين للصهيونية، وحكومة الانتداب البريطاني[6]، وفي عام 1922م، أقيم مصنع للملح في عتليـــت[7]، وهذا يدل على أنه في تلك المرحلة بدأ التنسيق بين الرأسمال الصهيوني والاحتكارات الأجنبيـــة للسيطرة على منافذ الاقتصاد في فلسطين.

3- التنظيم اليهودي :

حاولت المنظمة الصهيونية التكيف والاستفادة من الوضع الجديد في ظل حكـــم الانتـــداب البريطاني من أجل دفع عملية الاستيطان الصهيونية والسيطرة على الهيكل الاقتصادي خطوة نوعية جديدة إلى الأمام، وعلى هذا الأساس قامت المنظمة الصهيونية بعدة نشاطات في مجال التنظيم، أهمها:

أقامت صناديق جديـــدة، مهمتهـــا الأساســـية تجنيـــد الرأســـمال لتمويـــل الاســـتيطان الصهيوني، ومن أهم تلك الصناديق التمويلية "كيرين هايسود" (الصندوق التأسيـــسي الفلـــسطيني

---

(1) ميركورد، كين : الصناعة اليهودية واعتمادها على رأس المال الأجنبي، ص 117.

(2) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 71؛

Miller, Y.: Administrative policy in rural Palestine, P. 333.

(3) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 179.

(4) ميركورد، كين : الصناعة اليهودية، ص 111.

(5) الحسيني، محمد يونس : التطور الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين، ص 125؛ الشريف، ماهر : تـــاريخ فلسطين الاقتصادي، ص 119.

(6) عصبة التحرر الوطني في فلسطين : طريق فلسطين إلى الحرية، ص 47.

(7) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 72.

Palestine Foundation Fund)"[1]، والذي أصبح في أواخر العشرينيات، الذراع المالي للوكالة اليهودية، كما أنشئ الصندوق القومي اليهودي (الكيرين كايميت Jewish National Found)[2]، وكان الهدف من إقامة تلك الصناديق هو، تحديد صناديق تمويلية مختصة للإشراف المباشر على دفع النشاط الاستيطاني في فلسطين[3].

وفي كانون أول (ديسمبر) عام 1920م، أقيمت "النقابة العامة للعمال اليهود" (الهستدروت)[4]، ونتيجة لالتزام الهستدروت بتنفيذ المشروع الصهيوني، فإنها تمتعت بتأييد البرجوازية اليهودية وقيادة المنظمة الصهيونية، وتحولت الهستدروت، إلى أداة مهمة لاحتلال العمل وتضييق الخناق على العمال العرب والعمل على طردهم من العمل في المستوطنات الصهيونية ومن الورش وجميع أماكن العمل[5]، كما أسست الهستدروت في عام 1921م "بنك هبوعليم"، (بنك العمال) الذي أصبح فيما بعد ذراعها المالية، وقام بدور مهم في تنظيم عمليات التمويل

---

(1) هو المؤسسة المالية المركزية للحركة الصهيونية العالمية، وبعد ذلك للوكالة اليهودية، أسس بناءً على قرار المؤتمر الصهيوني في لندن عام 1920م، وسجّل كشركة في بريطانيا عام 1921م، وموّل الهجرة والاستيطان ونشاط الأمن والإعداد المهني وتطوير مصادر المياه والأعمال العامة ومساعدة العاطلين عن العمل والأبنية والاستثمارات في المشاريع الاقتصادية الرئيسة مثل شركة الكهرباء، ومشروع البوتاس، وشركة الملاحة الوطنية تسيم، حتى عام 1948م، جمع صندوق التأسيس 143 مليون دولار، وموّل هجرة وتوطين حوالي نصف مليون مهاجر يهودي، وساعد في إقامة 257 مستوطنة في أنحاء فلسطين. (تلمي، أفرايم مناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص 420–421؛ Jewish Virtual Library: Keren Hayesod, www.us-Israel.org).

(2) هو الصندوق المركزي للحركة الصهيونية لإنقاذ الأراضي في فلسطين، وإعدادها للاستيطان وزرع الغابات فيها، أسس الصندوق بمبادرة من تسفي هرمان شابيلا وبموجب قرار الكونغرس الصهيوني الخامس عام 1901م، بهدف جمع التبرعات من التجمعات اليهودية في كافة أنحاء العالم، لشراء الأراضي والهجرة اليهودية، ولإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. كانت علامة المؤسسة المميزة هي الصندوق الأزرق التي كانت تستخدم لجمع التبرعات والتي عرفت عالمياً كرمز للصهيونية، عمل تلك المؤسسة بارز في كل مظهر من مظاهر الحياة في إسرائيل، ابتداءً بالغابات والمشروعات الحيوية والأساليب الزراعية المبتكرة التي استخدمت في الكيبوتسات. عمل الصندوق في الولايات المتحدة تحت اسم "النداء اليهودي الموحد" وما زال يعمل. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 420؛
Jewish Virtual Library: The Jewish National Fund, www.us-israel.org).

(3) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 73؛ الجادر، عادل حامد : التشريعات البريطانية وتهويد الأراضي الفلسطينية، ص 132؛ شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 49، 50.

(4) أنشئ الهستدروت في كانون أول (ديسمبر) عام 1920م، في مركز التخنيون بحيفا، ووصل عدد أعضاء الهستدروت في عام 1920م إلى 4 آلاف عضو، آمن المؤسسون بضرورة البناء المستمر وتطوير الاستيطان في فلسطين، وقد تفانوا في بذل الجهود من أجل إحياء اللغة العبرية والثقافة العبرية، وكإشباع للنظرية الاقتصادية الروسية، أصرّ المؤسسون على أن يحصل ممثلي العمال على أجور أكثر من العمال أنفسهم.
(Jewish Virtual Library: The Jewish agency for Israel and the word Zionist organization, www.us-israel.org).

(5) شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية والاجتماعية، ص 47، 49؛ جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 122.

والاستثمارات وتقديم الاعتمادات المصرفية للقطاع العمالي، كما طورت الهستدروت فيما بعد شركات تعاونية في مجالات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك[1].

ثانياً : المرحلة الثانية (1923-1931م) :

كانت للأزمة الاقتصادية الشاملة التي اجتاحت جميع البلدان الرأسمالية تقريباً في تلك المرحلة تأثيرها على مجرى التطور والصراع في المستعمرات والمحميّات والبلدان التابعة لبريطانيا من ضمنها فلسطين، وكان للأزمة الرأسمالية تأثيرها الكبير على اشتداد حدة الأزمة والصراع المصيري بين الشعب العربي الفلسطيني من جهة، والمحور الاستعمار البريطاني الصهيوني من الجهة الأخرى.

1- بلورة القطاع الاقتصادي اليهودي لمواجهة الأزمة ودفع الاستيطان :

في عام 1924م، بدأت الدفعة الرابعة من الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وقد ارتبطت تلك الهجرة بعاملين أساسيين هما : الوضع الاقتصادي والسياسي المتأزم في بعض البلدان التي كانت تسكنها الطوائف اليهودية، وأهمية دعم الاستيطان الصهيوني في فلسطين لضرب مقاومة العرب الفلسطينيين. وقد تميزت تلك الهجرة بأن أكثر من نصف الوافدين الصهاينة كانوا من بولندا، وأن غالبيتهم الساحقة كانت من أبناء الطبقة الوسطى من التجار والسماسرة[2]، ففي العام 1924م، هاجر إلى فلسطين 14 ألف يهودي، وفي العام 1925م (34) ألفاً، وفي عام 1926م (14) ألف مهاجر يهودي[3]، أي أنه خلال ثلاث سنوات فقط وفد إلى فلسطين (62) ألف مهاجر صهيوني، وبعد ذلك استمر الميل نحو الهبوط في عدد الوافدين الصهاينة إلى فلسطين.

وفي عام 1927م، اشتدت الأزمة الاقتصادية في قطاع الاستيطان الصهيوني فأصبح أكثر من 7 آلاف عامل صهيوني عاطلين عن العمل، وأن العمال استقبلوا بن غوريون، في تل أبيب بمظاهرة صاخبة كانت تحمل شعارات "أعطنا الخبز"[4].

في عام 1928م سنّت حكومة الانتداب البريطاني قانوناً للهجرة، تم بموجبه تصنيف المهاجرين المسموح بدخولهم إلى فلسطين، وقد ركز القانون الجديد على الوضع الاقتصادي

---

(1) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 74؛

ESCO foundation for Palestine: A study of Jewish, Arab and British Policies, Vol.. No. 1, P. 364.

(2) Jewish Virtual Library: The council of restoration and preservation of historic sites in Israel, www.us-Israel.org.

(3) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 81.

(4) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 82.

للمهاجر اليهودي[1]، فكان ذلك مبرراً لتمرير السياسة البريطانية الداعية إلى دعم الاستيطان الصهيوني من جهة، وإلى الاستفادة من حالة إنعاش الاقتصاد اليهودي في فلسطين في خدمة مصالح وجودها في فلسطين، ومصالح احتكارها في السوق الفلسطينية[2]، فالدعوة إلى هجرة أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب المهن الحرة استغلتها الإدارة البريطانية وكأنها إحدى الوسائل لتحسين الأوضاع الاقتصادية المتأزمة والمتدهورة في فلسطين، والتي سيستفيد منها السكان اليهود والعرب[3]، إضافة إلى تخفيف النقمة العربية المعارضة للهجرة اليهودية والاستيطان الصهيوني[4].

2- الأزمة في فلسطين وهبّة 1929م :

عانى الشعب العربي الفلسطيني من أزمة اقتصادية خانقة، كان من أبرز معالمها في تلك الفترة حتى العام 1929م، اشتداد حدّة المشكلة الزراعية التي أدت إلى زيادة كبيرة في عدد المعدمين من الفلاحين الفلسطينيين، وقد عكست تلك الأزمة آثارها على مختلف مجالات الاقتصاد في فلسطين، وتجلّت تلك الأزمة في زيادة ملكية الاستيطان الصهيوني وتحويل قسم كبير من الفلاحين العرب إلى معدمين بعد طردهم من أراضيهم وتوجههم إلى المدن بحثاً عن الرزق[5]، كما قامت الهستدروت في تلك الفترة بمضاعفة ممارساتها العدوانية ضد العمال العرب، وغلق أبواب العمل في وجههم داخل القطاع اليهودي[6].

عمل الانتداب البريطاني على تأجيج الصراع العربي الصهيوني؛ لإخفاء دوره وترسيخ مواقفه وتحقيق أهدافه، إلا أن التقارير التي أعدتها اللجان التي عينها الانتداب البريطاني كشفت الدوافع الأساسية لأحداث عام 1929م[7].

3- الوضع الاقتصادي، بداية التغيير النوعي في بناء الأساس :

أشارت المعطيات إلى تطور اقتصاد فلسطين في الفترة (1923-1931م) لصالح الصهاينة[8].

---

(1) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 82.

(2) صايغ، روزماري : الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، ص 27.

(3) الأسمر، فوزي : الغزو الصهيوني لأرض فلسطين، ص 310.

(4) صايغ، روزماري : الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، ص 27-28.

(5) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 86.

(6) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 122؛ شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية والاجتماعية، ص 47، 49.

(7) شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 65.

(8) Laquer Walter: Communism and Nationalism in the Middle East, P. 181.

- **الزراعة :**

ازداد المنتوج الزراعي خلال عامي 1929-1930م؛ بسبب اعتماد الانتداب البريطاني الزراعة الفلسطينية لتلبية الاحتياجات البريطانية في منطقة الشرق الأوسط، في ظروف تفجّر الأزمة الاقتصادية في العالم الرأسمالي عام 1929م التي استمرت حتى عام 1933م[1].

وخلال تلك الفترة حاول الاستيطان الصهيوني التوسع والسيطرة على أهم فرع اقتصادي في الزراعة الفلسطينية ألا وهو الحمضيات، هذا الفرع الذي كان يشكل حوالي 90% من مجمل التصدير الزراعي الفلسطيني[2]، كما ارتفعت مساحة البيارات اليهودية من 30.75% في عام 1922م، إلى 56.4% في عام 1930م، واستولى الاستيطان الصهيوني على أجود الأراضي الصالحة لزراعة الحمضيات[3].

- **الصناعة والإنتاج الصناعي :**

أدت هيمنة الاحتلال البريطاني على فلسطين، وما رافقه من دعم الاستيطان الصهيوني، إلى تقدم صناعي، لكن ذلك التقدم كان أحادي الجانب، حيث تركز على القطاع الصناعي اليهودي، وفي تقرير أجرته دائرة المكوس والجمارك حول الإحصاء الصناعي في فلسطين عام 1928م، حاولت تركيز الضوء على الجانب الكمي وليس النوعي في مجال التطور الصناعي خاصة فيما يتعلق بفوارق التطوير بين الصناعة اليهودية والعربية، فاتضح أن أغلبية المحلات الصناعية الكبيرة كانت بأيدي اليهود، الذين سيطروا على الصناعات الكبيرة مثل مصنع الإسمنت (نيشر في حيفا)، ومصنع الزيوت (شيمن) (وامتياز شركة الكهرباء) بمشاركة الرأسمال البريطاني[4].

وقد زادت المؤسسات الصناعية الصهيونية بنسبة 100%، وزاد عدد العمال بحوالي (2.5) مرة، والرأسمال الموظف بأكثر من (4.5 مرة، وقيمة الإنتاج بـ (2.5) مرة[5]، وكانت السمة البارزة للصناعة اليهودية في تلك الفترة هي سيادة الطابع المهني والحرفي للصناعة، فإلى جانب المؤسسات الصناعية الكبيرة نسبياً، انتشرت المشاغل الصغيرة ومحلات المهن

---

(1) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 189.

(2) أبو رجيلي، خليل : الزراعة العربية في فلسطين، ص 124-143؛ صايغ، يوسف : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 21-22.

(3) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 96.

(4) الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين الاقتصادي والاجتماعي، ص 142.

(5) Sykes, Christopher: Cross roads to Israel, P. 92.

والحرف[1]، وارتبط ذلك بالهجرة، وما رافقها من تدفق رأسمال، فمن جهة استغل بعض أرباب الرأسمال من الصهيونيين وغير الصهيونيين دعمهم للاستيطان الصهيوني لشراء مصانع كبيرة، أو المساهمة في رأسمال مصانع كبيرة، كما حدث بالنسبة لإقامة مصنع "نيشر" للإسمنت، ومصنع "شيمن" للزيوت، وامتياز شركة الكهرباء وامتياز مشاريع أملاح البحر الميت[2].

كما أدى تدفق المهاجرين اليهود إلى فلسطين من المهنيين والبرجوازية المتوسطة والصغيرة إلى استغلال كفاءاتهم ورؤوس أموالهم في الصناعة والتجارة، مما أدى إلى انتشار المحلات الصناعية الصغيرة والمحلات الحرفية[3]، ففي عام 1931م أصبح معدل الذين يعتمدون في معيشتهم على الصناعة في القطاع اليهودي 50.8% من مجمل تعداد المستوطنين الصهاينة المقيمين في فلسطين[4]؛ مما يؤكد تطور البرجوازية الصهيونية الصناعية والتجارية.

ثالثاً : المرحلة الثالثة (1932-1935م) :

ارتبطت الفترة ما بين عامي 1931-1935م، بعدة أمور، أثّرت على الاقتصاد الصهيوني في فلسطين، أهمها : صعود النازية وما رافقها من اضطهاد لليهود في ألمانيا وغيرها، واستغلال المنظمة الصهيونية ذلك لزيادة الهجرة إلى فلسطين وتوطيد فكرة الوطن القومي اليهودي[5]، وكذلك تلبّد المناخ الدولي بغيوم حرب عالمية جديدة تنذر بالانفجار، وأخيراً التعاون الاستعماري البريطاني الصهيوني في تلك المرحلة، في المجالين السياسي والاقتصادي، ونتيجة لتلك العوامل شهدت الساحة الفلسطينية أعنف مرحلة من الصراع المصيري الذي خاضه الشعب العربي الفلسطيني ضد سياسة الاستعمار البريطاني الصهيوني، والاستقلال الوطني.

1- هجرة أصحاب رؤوس الأموال اليهود إلى فلسطين بين عامي 1932-1935م :

بلغ حجم الرأسمال المستورد إلى فلسطين الذي حمله الوافدون الصهاينة معهم (31) مليون جنيه فلسطيني، وذلك منذ العام 1932م حتى العام 1935م[6]، فقد دخل ما بين عامي 1932-1936م إلى فلسطين حسب الإحصاءات الرسمية (140) ألف وافد صهيوني، كان كل واحد منهم يملك أكثر من ألف ليرة فلسطينية، كما دخل البلاد (17,119) صهيوني يعتمدون عليهم، مقابل حوالي (130) ألف صهيوني وصفوا رسمياً بأنهم قادمون للاستخدام أو معتمدون على أولئك القادمين أو على وافدين سبقوهم[7].

---

(1) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 100.

(2) بوبصير، صالح : جهاد شعب، ص 116؛ شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 43-45.

(3) Laquer Walter: Communism and Nationalism in the Middle East, P. 193.

(4) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 105.

(5) Hopgood, N. Hutchins: the spirit of the Getto, P. 89.

(6) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 112.

(7) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 26-27.

كما أدت موجات الهجرة التي بلغت ذروتها من حيث عدد الوافدين في العام 1935م إلى عدة نتائج كان أهمها :

1- إحداث تغير نوعي في البنية الديموغرافية (السكانية) في فلسطين، حيث أصبح الصهاينة يشكلون ما يقارب ثلث السكان[1].

2- إحداث تغير نوعي في ملكية الأراضي الصالحة للزراعة لصالح الاستيطان الصهيوني، حيث أظهرت الإحصاءات الرسمية، أن ملكية الاستيطان الصهيوني للأرض ارتفعت من 544 ألف دونم في عام 1925م إلى (1,332,000) دونم في عام 1936م، وارتفع عدد المستوطنات الصهيونية الزراعية من 124 مستوطنة في عام 1931م إلى 203 مستوطنات في عام 1936م[2]، الأمر الذي أدى إلى اشتداد الأزمة الزراعية بالنسبة للشعب العربي الفلسطيني، وبالتالي إلى زيادة النقمة على الحكم البريطاني.

3- تميزت الهجرة الصهيونية ما بين عامي (1933-1935م) بتدفق المهاجرين الأثرياء من أصحاب رؤوس الأموال، فقد أدت هجرتهم إلى فلسطين، إلى تحول جذري في البنية الاقتصادية لصالح الاستيطان الصهيوني، فوجود رؤوس الأموال الهائلة التي بحوزة الوافدين الجدد مكّن الاستيطان الصهيوني في أواسط الثلاثينيات من السيطرة تقريباً على الصناعة والتجارة، حيث شهدت تلك الفترة زيادة هائلة في الاستثمارات في القطاع الصناعي اليهودي بالذات[3].

وفي تلك المرحلة بالذات، شنت القيادة الصهيونية والمؤسسات الصهيونية، أعنف هجمة ضد العرب؛ لتجسيد مبدأي "احتلال العمل" و"احتلال السوق"، بعد أن أصبح لديها من الرصيد البشري والقوة الاقتصادية ما يوفر لها تنفيذ المبدأين، بالتعاون والتنسيق مع الانتداب البريطاني[4].

2- الوضع الصناعي :

كانت الصناعة العربية في تلك الفترة بدائية وتمركزت في صناعة الصابون والنسيج والدخان، في حين كانت الصناعة الصهيونية أكثر تطوراً وتنوعاً، حيث اعتمدت أيضاً على دعم استثمارات رؤوس الأموال الاحتكارية البريطانية الأمريكية والأفريقية الجنوبية ومشاركتها مع الأموال الصهيونية في شركة "بورتلاند" للإسمنت "وشيمن" للزيوت[5].

---

(1) شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 62.

(2) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 112؛ شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 62.

(3) ميركورد، كين : الصناعة اليهودية، ص 103؛ شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 62.

(4) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 112.

(5) الشريف، ماهر: تاريخ فلسطين الاقتصادي والاجتماعي، ص 142؛ سعد، أحمد: التطور الاقتصادي، ص 113.

وقد بلغ عدد العاملين في المؤسسة الصناعية اليهودية الواحدة 15.6% من نسبة العمالـــة، بينما كانت تلك النسبة في المؤسسات الصناعية العربية 11.7% من نسبة اليد العاملة في فلسطين[1].

كما بلغ معدل الرأسمال الموظف في المؤسسة الصناعية اليهودية الواحـــدة عـــام 1935م، قرابة (5036) جنيه فلسطيني، في حين لم يبلغ معدل الرأسمال المستثمر في المؤســـسة الـــصناعية العربية أكثر من (2070) جنيه فلسطيني[2]، بمعنى أن معدل الاستثمار والتوظيفات في المؤســـسة الصناعية اليهودية الواحدة كان أكثر بحوالي (2.5) مرة منه في المؤسسة العربية.

وقد بلغ معدل ما تنتجه المؤسسة الصناعية اليهودية الواحدة مـــا قيمتـــه (6880) جنيهـــاً فلسطينياً، في حين بلغ معدل إنتاج المؤسسة الصناعية العربية الواحدة (4545) جنيهاً فلسطينياً فقط[3].

وفي تلك المرحلة (1933-1936م)، اتسع نطاق تدخل حكومة الانتداب البريطاني فـــي العملية الاقتصادية، مجال الخدمات وغيـــره، واتـــسع نـــشاط الرأســـمال الأجنبـــي البريطـــاني والاحتكارات البريطانية العاملة في فلسطين[4].

كما ظهرت في تلك الفترة العديد من الشركات الأجنبية التي حظيت بامتيازات وتـــسهيلات من المندوب السامي البريطاني، ففي عام 1933م منح المندوب السامي شركة البترول الأنجلـــو – إيرانية امتيازاً مدة 70 عاماً[5].

وكانت امتيازات الشركات الصهيونية مسجلة خارج فلسطين؛ لذا فهـــي لا تقـــدم لحكومـــة فلسطين سوى مبالغ زهيدة من الضرائب[6]، في حين أنها حظيت بامتيازات وتسهيلات وصلاحيات استثنائية واسعة منحتها أياها حكومة الانتداب البريطاني مثل ملكية الأرض، وحق إنـــشاء شـــرطة خاصة بها، وحق إنشاء ما تريده من وسائل النقل والاستيلاء على أية قطعة أرض تدعيها لأعمالها ومنشآتها معتمدة في ذلك على قوانين حكومة فلسطين في مصادرة الأراضي والممتلكات[7].

من كل ما سبق يتضح مدى التعاون الصهيوني البريطاني في المرحلة 1918-1935م، في شتى المجالات، تمهيداً للمرحلة التالية موضوع دراستنا.

---

(1) Nathan, Robert, Gass, Oscar and Others: Palestine problem and promise, P. 115.

(2) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 114.

(3) Nathan, Robert, Gass, Oscar and Others: Palestine problem and promise, P. 117.

(4) الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين الاقتصادي والاجتماعي، ص 18-122؛ سليم، محمـــد عبـــد الـــرؤوف : الصناعة اليهودية، ص 62-63؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 368-369.

(5) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 116-117.

(6) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 117.

(7) شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 71؛ سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 117.

الفصل الأول

العلاقات السياسية الصهيونية – البريطانية في فلسطين

من 1936–1939

* المبحث الأول : المواقف السياسية الصهيونية – البريطانية في فلسطين من (1936–1938م).

* المبحث الثاني : العلاقات السياسية الصهيونية–البريطانية في فلسطين 1939م.

المبحث الأول

المواقف الصهيونية تجاه المشاريع السياسية البريطانية من 1936-1938م

أولاً : الموقف الصهيوني من اللجنة الملكية (بيل) 1937م :

- تقرير لجنة بيل Report Peel Commission.
- قرار اللجنة الملكية.
- الموقف الصهيوني من لجنة بيل.
- الحكومة البريطانية وقرار التقسيم.

ثانياً: الموقف الصهيوني من لجنة وودهيد 1938م :

- تقرير اللجنة الفنية أمام مجلس العموم البريطاني.
- عدول بريطانيا عن التقسيم.
- الموقف الصهيونيمن البيان البريطاني الصادر في 9 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1938م.
- الموقف الصهيوني في اللجنة الفنية "وودهيد".

المبحث الأول

المواقف الصهيوني تجاه المشاريع السياسية البريطانية من 1936-1938م

تمهيد :

شهدت العلاقات السياسية الصهيونية – البريطانية خلال الفترة ما بين عامي 1936-1939م، تطورات مهمة في مواجهة الثورة الفلسطينية الكبرى على الصعيدين السياسي والعسكري، فكاد التعاون بين الطرفين، يأخذ طابع التعاون الكامل، فقد أصدرت بريطانيا مشاريع سياسية بشأن القضية الفلسطينية، بعد أن باءت جميع محاولاتها القضاء على الثورة الفلسطينية بالفشل، واستمرار مطالبة شعب فلسطين بحقه الشرعي في نيل استقلاله، وطرد الصهاينة من فلسطين.

وللخروج من المأزق، أصدرت بريطانيا خلال تلك الفترة أربعة مشاريع سياسية، أثّرت على العلاقات الصهيونية – البريطانية، فكان مشروع اللجنة الملكية عام 1937م، ومشروع اللجنة الفنية وودهيد عام 1938م، ثم تلاها مؤتمر لندن في عام 1939م، ثم أُصدر الكتاب الأبيض في العام نفسه.

أولاً : الموقف الصهيوني من اللجنة الملكية (بيل) 1937م :

حيال الفشل الذي لحق بمساعي القوات البريطانية لوقف الثورة الفلسطينية الكبرى، اضطرت بريطانيا لإعادة النظر في مشروعها الاستعماري – الصهيوني في فلسطين(1).

ففي 19 حزيران (يونيو) عام 1936م، ألقى وزير المستعمرات البريطاني أورمبسي غور (Orembcy Gorr)، الذي كان قد عُين في 29 من أيار (مايو) عام 1936م، خلفاً للوزير السابق جيمي توماس (Jemy Thomas)، بياناً في مجلس العموم البريطاني، أعلن فيه عزم الحكومة البريطانية إيفاد لجنة ملكية خاصة رفيعة المستوى، بهدف التحقيق والحصول على تقرير موضوعي، يساعدها على إنصاف جميع قطاعات سكان فلسطين، وأعلن أنه حتى يتم تقديم التقرير ودراسته، لن يطرأ أي تعديل على السياسة البريطانية في فلسطين(2).

وفي 29 تموز (يوليو) عام 1936م، أعلنت الحكومة البريطانية في لندن عن تشكيل لجنة التحقيق، التي تألفت من :

- لورد بيل (L. Peel) رئيساً.
- سير هوراس رامبولد (H. Rumbold)، نائباً للرئيس.

---

(1) Biger, Gideon: The boundaries of the Modern Palestine, 1840-1947, P. 136.

(2) شوفاني، إلياس: الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، ص 465؛ جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج2، ص 333.

- لوري هاموند (L. Hammond)، عضواً.
- موريس كارتر (M. Carter)، عضواً.
- هارولد موريس (H. Morris)، عضواً.
- ريجينالد كوبلاند (R. Coupland)، عضواً.
- المستر مارتن (Martin)، سكرتيراً.[1]

وقد عُرفت اللجنة باسم رئيسها (بيل)[2]، وضم قرار تعيين اللجنة تحديد نطاق عملها، وأنيطت بها الصلاحيات التالية :

1- التثبت من أسباب الإضرابات التي نشبت في فلسطين في أواسط شهر نيسان (أبريل) عام 1936م.
2- التحقيق في كيفية تنفيذ صك الانتداب البريطاني على فلسطين[3]، بالنسبة لالتزامات الدولة المنتدبة نحو العرب واليهود.
3- التثبت بعد تفسير نصوص الانتداب، تفسيراً صحيحاً مما إذا كان لدى العرب أو اليهود، أية علاقات مشروعة ناجمة عن الطريقة التي اتبعت فيما مضى، أو التي تتبع في تنفيذ الانتداب، والقيام لدى اقتناعها باستناد أية ظلامة من تلك الظلامات إلى أساس صحيح، برفع التواصي لإزالة تلك الظلامات ومنع تكرارها[4].

وقد رافقت الحكومة البريطانية خطواتها تلك بالتأكيد على أن لجنة التحقيق لن تنطلق لمباشرة عملها إلا بعد أن ينتهي الإضراب ويستتب الأمن والهدوء في فلسطين[5].

تدخل الرؤساء والملوك العرب، وأقنعوا قيادة الثورة على وقف الإضراب، بناءً على وعد بريطانيا إنصاف عرب فلسطين، فلما توقف الإضراب، غادر أعضاء لجنة بيل الملكية لندن في 5 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1936م، متجهين بحراً إلى فلسطين، وفي 11 من الشهر نفسه، وصلت اللجنة إلى القدس[6]، وفي اليوم التالي من وصولها، عقدت جلستها الافتتاحية، وأثناء

---

(1) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 657.

(2) طنوس،عزت : الفلسطينيون ماضٍ مجيد ومستقبل باهر، ج1، ص 163؛ جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 333.

(3) الأحمد، نجيب : فلسطين تاريخاً ونضالاً، ص 250.

(4) الأحمد، نجيب : فلسطين تاريخاً ونضالاً، ص 250؛
Sicker, Martin: The Pangs of the Messiah; The troubled birth of the Jewish State, P. 122

(5) شوفاني، إلياس : الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، ص 465.

(6) ليف، عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (عبري)، ص 68؛ العقاد، صلاح : المشرق العربي المعاصر، ص 319.

وجودها في فلسطين أجرت (66) مقابلة؛ 31 منها كانت مع العامة[1]، فقد استمعت لشهادات عدد من كبار الموظفين البريطانيين، المسؤولين عن دوائر حكومية حول الأوضاع في فلسطين[2]، ثم انتقلت اللجنة إلى الاطلاع على موقف الصهيونيين، فاستمعت إلى شهادات عدد من قادة الصهاينة، أمثال حاييم وايزمان، رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، وموشيه شاريت[3]، رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، وإلياهو إنشتاين (إيلات)، رئيس قسم الأبحاث العربية في تلك الدائرة وغيرهم من الشخصيات الصهيونية[4]، واختتم الصهاينة عرض موقفهم أمام اللجنة بشهادة بن غوريون، رئيس الوكالة اليهودية، وقد تلخصت مطالب الصهيونيين بمطالبة بريطانيا، بمزيد من التصميم على تنفيذ صك الانتداب وتسهيل إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين[5].

قام المفتي بصفته رئيساً للجنة العربية العليا بالإدلاء بشهادته أمام اللجنة الملكية، وذلك بحضور أعضاء اللجنة العربية التسعة الآخرين وأمين سرها فؤاد سابا، ثم استمعت اللجنة في الجلسات التالية إلى شهادات أعضاء اللجنة العربية العليا، عوني عبد الهادي، ومحمد عزة دروزة، وجمال الحسيني، وحسين الخالدي، ويعقوب فراج، وكذلك شهادة فؤاد سابا.

---

(1) Sicker, Martin: The Pangs of the Messiah; The troubled birth of the Jewish State, P. 128.

(2) الأحمد، نجيب : فلسطين تاريخاً ونضالاً، ص 251؛ جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 337.

(3) ولد في أوكرانيا عام 1894م، استقرت عائلته بالقرب من قرية عربية في فلسطين، فتعرف على طبيعة الحياة العربية وأطباع العرب.

في عام 1908م انتقلت عائلته إلى مدينة يافا، فكانت من العائلات الأولى التي أسست الحي العبري في تل أبيب، أكمل دراسته في الآستانة، وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، تجند في الجيش التركي وعين مترجماً لدى هيئة الأركان المشتركة التركية الألمانية.

فور انتهاء الحرب، عاد إلى فلسطين وانضم إلى حزب عمال صهيون والهستدروت، تولى مهام قيادية في المنظمة الصهيونية في لندن عام 1920م، وفي عام 1931م استدعي لترؤس الجناح السياسي في الوكالة اليهودية، وقاد مفاوضات شاقة مع سلطات الانتداب البريطاني، وخلال أحداث الثورة الفلسطينية الكبرى 1936-1939م دعا لتوفير الحماية للمستوطنات. وخلال الحرب العالمية الثانية، دعا للتطوع في الجيش البريطاني.

ورث شاريت بن غوريون رئاسة الحكومة ووزارة الخارجية، وبعد عودة بن غوريون للحياة السياسية عام 1955م، نشبت بينهما مواجهات ساخنة، أدت في النهاية إلى استقالته. (عيلام، يغآل : ألف يهودي في التاريخ الحديث، ص 501).

(4) الأحمد، نجيب : فلسطين تاريخياً ونضالاً، ص 251.

(5) شوفاني، إلياس : الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، ص 469.

كما واستمعت اللجنة أيضاً من الجانب العربي إلى شهادات كل من جورج منصور سكرتير جمعية العمال العرب، وعيسى البندك رئيس بلدية بيت لحم، وحسين صدقي الدجاني عضو مجلس بلدية القدس، والمطران حجّار مطران طائفة الروم الكاثوليك[1].

ومع إنهاء لجنة التحقيق عملها في فلسطين، غادرت إلى لندن، حيث وصل آخرهم إليها قبل نهاية كانون ثانٍ (يناير) عام 1937م[2].

عقدت اللجنة في لندن سلسلة من الجلسات المغلقة، استمعت خلالها إلى شهادات عدد من كبار السياسيين السابقين، ممن كانت لهم علاقة بشؤون فلسطين، ثم أعلنت توقفها عن جمع الشهادات، ومنحت نفسها مهلة زمنية لإعداد تقريرها[3].

تقرير لجنة بيل Report Peel Commission :

بعد أن استمعت اللجنة إلى شهادات البريطانيين والصهاينة، وبعض العرب، عادت اللجنة إلى لندن في أوائل كانون ثانٍ (يناير) عام 1937م لإعداد تقريرها، فاستغرق إعداد تقرير اللجنة حوالي نصف عام، فلم يُنشر التقرير إلا في 7 تموز (يوليو) عام 1937م[4]، حيث وضعت تقريراً يشكل مستنداً أساسياً لدراسة التسعة عشرة سنة من الانتداب البريطاني على فلسطين[5]، ومع صدوره اتضح أن ذلك التقرير عبارة عن عمل بحثي يعالج المسألة الفلسطينية والصراع العربي – الصهيوني بمعظم أبعاده وبصورة لا تخلو من الشمولية والعمق، ولا ينقصها الوضوح، بعد أن بحثت اللجنة تلك النواحي في (362) صفحة من تقريرها، الذي بلغ (404) صفحات[6].

قرار اللجنة الملكية :

قسمت اللجنة الملكية تقريرها إلى قسمين : قسم ضمنته اقتراحاتها العينية في حالة بقاء الانتداب البريطاني بشأن الهجرة والحكم المحلي وسائر القضايا اليومية، وقسم دعت فيه إلى حل جذري اعتقاداً منها أنه لا سبيل آخر للخروج من الأزمة.

---

(1) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 338-339.

(2) طنوس، عزت : الفلسطينيون ماضٍ مجيد ومستقبل باهر، ج1، ص 165.

(3) الحوت، بيان : القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948م، ص 360.

(4) Marlow, John: The seat of Pilate, an account of the Palestine mandate, P. 128.

(5) خضر، بشارة : أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، ص 203.

(6) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 339؛ للاستزادة انظر ملحق رقم (2).

أما الحل الجذري فكان "التقسيم" على اعتبار أن من غير الممكن لأي من العرب أو اليهود حكم فلسطيني بأسرها، وليس هناك ما يمنع أي منهما من تولي الحكم في قسم منها إن كان ذلك ممكناً، "فالتقسيم يفسح المجال لتوطيد السلام في النهاية، الأمر الذي لا يتيحه أي مشروع آخر"[1].

وتلخص مشروع اللجنة : بإنهاء الانتداب البريطاني، وإقامة دولتين في فلسطين؛ عربية ويهودية، وباقتطاع أجزاء من فلسطين ووضعها تحت سلطة الانتداب لحمايتها بوصفها أماكن مقدسة[2].

وكانت أبرز ملامح مشروع التقسيم :

1- إقامة الدولة اليهودية في مناطق ساحل فلسطين، حيث تزاحمت المستوطنات اليهودية.
2- إقامة الدولة العربية من القسم الفلسطيني المخصص للعرب وشرق الأردن المتاخم له.
3- وضع الأماكن المقدسة : القدس ومنطقتها والناصرة ومنطقتها وطبرية وما جاورها تحت إشراف الدولة المنتدبة، للمحافظة على قداستها وحرية الوصول إليها[3].
4- استهدفت إقامة دولة يهودية ترتبط عضوياً مع الإمبريالية البريطانية، وتتلاحم مع استراتيجيتها المنطقية العالمية.
5- وفي الوقت ذاته، استهدفت إقامة "قاعدة عربية" تضم القسم العربي من فلسطين إلى إمارة شرق الأردن وتوطيد دولة يحكمها الأمير عبد الله تحت شعار سوريا الكبرى.
6- أبقت لها (بريطانيا)، بحجة حماية الأماكن المقدسة "جيوب" سيطرة، تستطيع الانطلاق منها لفرض إرادتها على دول المنطقة[4].

وقد تأكدت تلك الحقائق في بيان الحكومة البريطانية الرسمي، الذي أعقب التقرير، وأكد "انصياع" الإدارة البريطانية لمقترحاته، حيث جاء في البيان الحكومي أن المشروع سيمكن العرب "من الحصول على استقلالهم الوطني والتعاون على قدم المساواة مع العرب في البلاد المجاورة" وذلك في كل ما يؤول إلى وحدة العرب ونجاحهم، كما أنه سيخلص العرب نهائياً من خوف تسلط اليهود عليهم، كما أنه سيؤدي إلى قيام وطن قومي يهودي لا يحتمل وقوعه تحت حكم عربي[5].

---

(1) Reich, Bernard: Arab-Israeli conflict and conciliation, documentary history, Queen wood press, P. 49.

(2) Esco Foundation for Palestine (Author), Palestine: A study of Jewish, Arab and British Policies, Vol. No. 1, P. 1150; Rey, Sara: the Gaza strip, the political economy of development institute for Palestine study, P. 33.

(3) توما، إميل : جذور القضية الفلسطينية، ص 253.

(4) Esco Foundation for Palestine (Author), Palestine: A study of Jewish, Arab and British Policies, Vol. No. 1, P. 1150.

(5) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939م، ص 683.

الموقف الصهيوني من لجنة بيل :

استقبلت الأوساط الصهيونية المشروع بمشاعر مختلطة، فبين الإغراء بإقامة دولة يهودية، ولو على جزء من الذي كانت تعده "الوطن القومي اليهودي"، وبين الخشية من أن يكون ذلك نهاية المطاف بالنسبة للمشروع الصهيوني، انقسمت الآراء داخل الوكالة اليهودية، وفي التجمعات الصهيونية العامة، ودار نقاش حاد بشأن ذاك الاقتراح الجذري[1]، وقد أكدت صحيفة فلسطين ذلك فكتبت : "... والذي نعلمه أن المتطرفين بيننا لن يقبلوا بذلك، ولكن رجال الصهيونية يقولون بأنهم سيفتحون شرقي الأردن بواسطة المال الذي سيدخلونه إلى بلاد الأمير عبد الله ..."[2].

فعلى الصعيد الرسمي الصهيوني، كان حاييم وايزمان، ودافيد بن غورويون، وموشيه شاريت من بين مؤيدي التقسيم بشكل أو بآخر، فكان وايزمان أول من لمّح إلى إمكانية موافقة الصهاينة على فكرة تقسيم فلسطين إلى نظام كانتونات[3] وذلك عندما أعلن للجنة التحقيق الملكية، خلال الجزء السري من شهادته أمامها يوم 23 كانون أول (ديسمبر) عام 1936م، انه سيكون على استعداد لدراسة الاقتراحات المتعلقة بذلك النظام، في حال تقديمها، بعناية فائقة[4].

انطلقت القيادة الصهيونية عند تحديد موقفها من التقسيم من منطلقين هامين، أولهما شعورها بضرورة تحقيق السيادة اليهودية، ذلك أن مسألة السيادة، أو إقامة دولة يهودية في فلسطين، هي العنصر الجوهري في البناء الأيدلوجي الصهيوني[5]، ولذلك كان بدهياً أن ترحب القيادة الصهيونية بالفرصة المواتية لتحقيقه حتى في جزء من (أرض الميعاد)، على حد التعبير الصهيوني، خصوصاً وأن وايزمان كان يرى أن إقامة الدولة اليهودية في جزء من (أرض الميعاد) سيكون بمثابة خطوة أولى نحو تحويل فلسطين كلها إلى دولة يهودية؛ لذلك حين صرح دافيد بن غوريون آنذاك بأن "أرض إسرائيل لا تتجزأ"، صرح وايزمان بأن النقب لن يفر[6]. وثانيهما، أن التعاون مع بريطانيا وفق مصطلح وايزمان يؤلف حجر الأساس في السياسة الصهيونية[7].

---

(1) شوفاني، إلياس : الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، ص 471.

(2) العباسي، نظام : السياسة الداخلية للحركة الوطنية الفلسطينية، ص 143.

(3) ليف، عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (عبري)، ص 68.

(4) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 343؛
Jewish, Virtual Library: Peel commission; the Israeli foreign Ministry, www.us-israel.org

(5) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 690.

(6) ليف، عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (عبري)، ص 45.

(7) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 690.

وبعد مرور أسبوعين على إدلاء وايزمان بشهادته تلك، طُرح عليه مشروع تقسيم فلسطين، أي قبل نحو نصف سنة من تبنّيه رسمياً، في اجتماع مغلق مع أعضاء لجنة التحقيق، كان قد عُقد في القدس في 8 كانون ثانٍ (يناير) عام 1937م، حيث أعرب عن موافقته على المشروع[1].

وبعد نحو شهر تقريباً استكملت المباحثات في اجتماع آخر، عُقد بين وايزمان والبروفيسور ريجينالد كوبلاند (Reginald Coupland)، من جامعة أكسفورد، وأحد أعضاء اللجنة الملكية[2]، في مستوطنة نهلال[3]، وأعلن وايزمان بعد الاجتماع للمستوطنين : "لقد أرسينا اليوم أسس الدولة اليهودية"، وقد حبّذ وايزمان فكرة التقسيم، لأنه "رأى في تأسيس دولة يهودية إمكانية حقيقية للوصول إلى تفاهم مع العرب"[4]، وقد سأل أحد الزعماء اليهود المتدينين حاييم وايزمان قائلاً : "هل تريدون أن نقيم دولة يهودية ضمن الحدود التي تخالف الحدود التي منحنا إياها الله؟ فرد وايزمان بقوله إن الله منحنا أرضاً ولم يعين لنا حدوداً"[5].

أما بن غوريون، فقد عارض بشدة مشروع التقسيم في بداية الأمر، وتلميح وايزمان لإمكانية قبول نظام الكانتونات، لدرجة دفعته إلى تقديم استقالته من رئاسة الوكالة اليهودية احتجاجاً، لأن ذلك القبول يعني، ضمناً، التخلي عن هدف تحويل اليهود إلى أكثرية في فلسطين، غير أن تلك المعارضة لم تكن إلا من قبيل التنافس بين الرجلين، في محاولة مبكرة من بن غوريون لتولي قيادة الحركة الصهيونية بدل وايزمان، الذي رد على الانتقادات التي وجهت إليه بقوله : "لقد اختار الصهيونيون قائداً ليقودوه، لا ليقودهم"[6]. إلا أن مصلحة اليهود طغت على المصلحة الخاصة فسويت الأزمة بين الرجلين وسحب بن غوريون استقالته، وأبدى حماساً بالغاً لمشروع التقسيم، وتخلى عن نظرية المراحل في بناء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، واعتبر بن غوريون الدولة وسيلة، لا هدفاً بحد ذاته[7]، وانطلاقاً من موقفه ذلك لعب بن غوريون دور كبير المدافعين عن مشروع التقسيم واقتراح إقامة دولة يهودية في المحافل الصهيونية والدولية، وقد اقترح بن غوريون خطة تقسيم إقليمي بحيث تكون دولة اليهود في سبعة قطاعات بها غالبية يهودية، فقد كان أكثر من

---

(1) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 343.

(2) Marlow, John: The seat of Pilate , P. 130.

(3) أولى المستوطنات العمالية الصهيونية في فلسطين، أقيمت عام 1921م، في مرج بني عامر على جانب طريق حيفا – الناصرة، وتوجد في نهلال مدرسة زراعية للفتيات، ومدرسة للمعلمين. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 306).

(4) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 343.

(5) الأحمد، نجيب : فلسطين تاريخاً ونضالاً، ص 266.

(6) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 343.

(7) ليف عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (عبري)، ص 46؛ أفنري، إسحاق : تمرد الهجرة؛ خطة بن غوريون (عبري)، ص 45.

(303) ألف يهودي يعيشون في حيفا والرملة وطولكرم ويافا والناصرة وبيسان وصفد قبيل عام 1936م، ولكي تتم السيطرة على تلك المنطقة بالغالبية اليهودية والتي كان يعيش فيها أكثر من (394) ألف عربي فلسطين، ولكي يجعل دولة اليهود ناحية البحر أوصى بن غوريون بأن يرحل سكان يافا والرملة وطولكرم منها إلى دولتهم العربية إضافة إلى الناصرة مدينة المسيحيين المقدسة، وهكذا فإن (300) ألف عربي سوف يظلون في الدولة اليهودية[1].

أما موشيه شاريت، فكان على عكس وايزمان، وبن غوريون، فلم يكن عملياً، من المؤمنين بمحاسن التقسيم أو إمكانية تنفيذه، لاعتقاده أن ثورة عربية لا مثيل لها ستنشب ضده، ستضطر بريطانيا إلى التخلي عنه[2].

إلا أن شاريت كان على قناعة، أنه من خلال تدعيم قوة الصهيونيين في فلسطين فقط، يمكن الوصول إلى تفاهم مع العرب، لكن شاريت لم يعارض المشروع بحد ذاته، وذلك بسبب عدم وجود أي خيار آخر، وأنه إذا فشل سيواجه الصهاينة وضعاً أكثر سوءاً، حيث سيبقى نظام الانتداب قائماً وتتجه بريطانيا إلى فرض القيود على النشاط الصهيوني في فلسطين[3].

أما القسم الثاني من الصهاينة فكان يمثل اللجنة التنفيذية في الحركة الصهيونية بزعامة مناحيم أوسيشكين[4]، قد اتخذت – على الرغم من معارضة رئيسها مناحيم أوسيشكين وتهديده بالانشقاق عن المنظمة اليهودية مع مؤيديه من معارضي التقسيم – قراراً ذا شقين :

الأول : وهو موجه للخارج، بمعارضة أية محاولة لتقليص حدود الوطن القومي اليهودي، إن تم ذلك بواسطة التقسيم أو حسب وجهة نظر وايزمان، نظام الكانتونات.

الثاني : والموجه للداخل، الذي يقضي بأن تبذل اللجنة كل ما في وسعها لضمان أحسن شروط التقسيم بالنسبة لليهود في حال تنفيذه[5].

---

(1) Biger, Gideon: The boundaries of modern Palestine, P. 197-198.

(2) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 344.

(3) أفنري، إسحاق : تمرد الهجرة؛ خطة بن غوريون (عبري)، ص 47.

(4) ولد في روسيا عام 1863، ثم هاجر إلى فلسطين عام 1903م، كان أحد مؤسسي نقابة المعلمين وأحد الزعماء المنظمين للاستيطان العبري الجديد، من مؤسسي حركة "حيبات تسيون"، ومع ظهور هرتسل انضم إلى الحركة الصهيونية السياسية، وأصبح أحد زعمائها، كان أحد المعارضين الرئيسيين لمشروع أوغندا، وترأس الصندوق القومي اليهودي منذ عام 1923م، وحتى وفاته في عام 1941م، أيد الاستيطان الزراعي في فلسطين، عاد إلى روسيا وترأس لجنة أوديسا ونشط في الحياة العامة والحركة الصهيونية، اشترك في مؤتمر السلام في باريس عام 1919م، ثم هاجر ثانية إلى فلسطين، وترأس لجنة الأعضاء التي ركزت جميع النشاطات العملية في فلسطين بعد الاحتلال البريطاني، ومنذ عام 1921م، أصبح رئيساً للإدارة الصهيونية. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 16).

(5) الأحمد، نجيب : فلسطين تاريخاً ونضالاً، ص 265.

وفي صيف عام 1937م، نشب نقاش حاد وموسع حول فكرة التقسيم بعد نشر تقرير اللجنة الملكية (بيل)، شارك فيه القادة الصهاينة واليهود، واستمر مستعراً حتى خريف العام نفسه، وقد شاركت في تلك النقاشات أعداد كبيرة من الزعماء والمفكرين اليهود بينهم سياسيون وصهيونيون، ومعادون للصهيونية، وأسفر النقاش عن ظهور وجهات نظر متباينة ومختلفة، بين مؤيد ومعارض للتقسيم[1].

أما القسم الثالث والمتمثل بالتيار اليساري في الجناح العمالي الصهيوني بزعامة هاشومير هاتسعير [2] المؤيد للدولة ثنائية القومية، من كبار معارضي التقسيم كما وانضم في موقفه، بعض التيارات البارزة في الجناح العمالي، من زعماء حزب ماباي[3] أمثال غولدا مائير [4] وبيرل كاتسينلسون[5].

وقد ذكرت جولدا مائير على مشروع التقسيم قائلة : "كان التقسيم بالنسبة لي عرضاً غريباً ومضحكاً، أن الدولة اليهودية المقترحة صغيرة وضيقة المساحة، مع أن معظم زملائي وعلى رأسهم

---

(1) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 345.

(2) هاشومير هاتسعير : اتحاد عالمي للشبيبة الصهيونية، تأسس في غاليتسيا (مقاطعة كانت تحت حكم النمسا والمجر)، وبولتانيا عامي 1913-1914م، وضم اتحاد الكشافة (هاشومير) ومجموعات من (تساعيري تسيون)، (شباب صهيون)، وفي عام 1916م اتحدت الحركتان وشكلتا معاً حركة هاشومير هاتسعير، من أهدافها : نشر التربية الصهيونية والهجرة إلى فلسطين، وتحقيق كيبوتس لهم.
وفي عام 1927م، أُسست في فلسطين حركة هاكيبوتس هآرتسي هاشومير هاتسعير، في عام 1946م تحولت الحركة إلى حزب سياسي أصبح يُعرف عام 1948م بحزب مابام. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الثورة العربية الكبرى في فلسطين 1936-1939م؛ الرواية الإسرائيلية، ص 30 من المقدمة).

(3) حزب ماباي أو حزب عمال أرض إسرائيل، تشكل حزب المباي من اتحاد حزب أجدوت هاعبوداة مع حزب هابوعيل هاتسعير عام 1930م، كحزب اجتماعي صهيوني، وظل حزباً سياسياً مسيطراً خلال ما قبل إنشاء الدولة، وبعد إنشاءها لفترة وجيزة قاد الجناح اليساري في حزب ماباي كل الائتلافات الحكومية وحاز على حقيبة رئاسة الوزراء منذ العام 1948م، إلى أن تم دمج الحزب العمالي الموحد في العام 1968م. (Jewish Virtual Library, Mabai, www.us-israel.org).

(4) من زعيمات حزب العمل في إسرائيل، رئيسة الحكومة خلال الفترة بين حرب الأيام الستة وحرب يوم الغفران، ولدت في كييف، عام 1898م، هاجرت إلى فلسطين في عام 1921م، وبدأت أعمالها الجماهيرية في الكيبوتسات، وعينت سكرتيرة عامة لمنظمة عمال صهيون، في عام 1946م، عينت مسؤولة الجناح السياسي في الوكالة اليهودية، حيث أدارت صراعاً سياسياً حاداً في أروقة الأمم المتحدة قبيل قيام دولة إسرائيل، والتقت سراً بالملك عبد الله لإقناعه بعدم الانضمام للجيوش العربية المهاجمة لإسرائيل في العام 1948م.
مع قيام دولة إسرائيل، عينت أول سفيرة في الاتحاد السوفيتي، ثم عادت عام 1949م لتعين وزيرة العمل، ثم الخارجية، وخلال تلك الفترة تعرف السياسيون على قوتها القيادية وسياستها وخاصة عقب وفاة أشكول.
لمع اسمها في الحياة السياسية على مدى 25 عاماً، وكان منصب رئاسة الوزراء أرفع المناصب الحكومية التي تقلدتها، حيث شهدت فترة رئاستها 1969-1974م حرب أكتوبر عام1973م.
وقدمت استقالتها من رئاسة الحكومة عام 1974م، وقضت العام الأخير من حياتها (1978م) تكتب سيرتها الذاتية. (عيلام، يغآل : ألف يهودي في التاريخ الحديث، ص 301-302).

(5) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 345.

"بن غوريون" كانوا موافقين على قرار التقسيم بمضض وإكراه"[1]. وقالت أيضاً : "في أحد اجتماعاتي لمناقشة اقتراح لجنة "بيل"، أذكر أنني قلت : "كيف سأجيب ابني يوماً ما، إذا ما سألني، بأي حق تركتم القسم الباقي من فلسطين؟" لم أكن الوحيدة التي عارضت فكرة التقسيم، فقد كان هناك "بيرل" وغيره من أعضاء الحزب، يشاطرونني أقوالي تلك، بالطبع، كلنا كنا مخطئين، ما عدا بن غوريون، الذي كان حكيماً حيث أكد لنا، أن أية دولة مهما كانت صغيرة فهي أفضل من لا شيء، وفعلاً كان مصيباً في رأيه"[2].

في تلك الفترة ظهر تيار صهيوني معارض لمشروع التقسيم بزعامة الدكتور ماغنيس، أيده يهود أمريكا، وكان ذلك التيار يرى في إقامة الدولة اليهودية على جزء من فلسطين، خطراً على يهود فلسطين والعالم، وأن أفضل الحلول تعايش العرب واليهود معاً في فلسطين[3].

وصلت الخلافات في وجهات النظر بين الصهاينة من مؤيد للتقسيم ومعارض له، إلى ذروتها عشية افتتاح المؤتمر الصهيوني العشرين والدورة الخامسة لمجلس الوكالة اليهودية، اللذين عقدا في زيوريخ في سويسرا في الفترة 3–21 آب (أغسطس) عام 1937م[4].

ففي المؤتمر كان بين مقاومي دعوة وايزمان لقبول قرار التقسيم الوفد الأمريكي، ومع ذلك لم يرفض المؤتمر فكرة التقسيم، فقد أكد على "صلة الشعب اليهودي وحقه الذي لا يتزعزع بموطنه"، ورفض "تأكيد اللجنة الملكية لفلسطين أن الانتداب قد ظهر أنه غير قابل للتطبيق" وطلب "تنفيذ ذلك الانتداب"، وأنه "يوعز إلى اللجنة التنفيذية بأن تقاوم أي هضم لحقوق الشعب اليهودي المتضمنة في تصريح بلفور وصك الانتداب والمضمونة دولياً"، وانتهى المؤتمر إلى أن "مشروع التقسيم الذي تقدمت به اللجنة الملكية غير مقبول"، لكنه خوّل "اللجنة التنفيذية صلاحية الدخول في المفاوضات للتحقق من الشروط التي عرضتها حكومة جلالته لإنشاء الدولة اليهودية المقترحة"، وأنه "ليس للجنة التنفيذية أثناء قيامها بتلك المفاوضات، أن ترتبط بشيء، سواء أكان ذلك باسمها أم بالنيابة عن المنظمة الصهيونية، ولكن إذا أسفرت المفاوضات عن ظهور مشروع مقرر لإنشاء دولة يهودية، وجب أن يعرض ذلك المشروع على مؤتمر ينتخب من جديد لاتخاذ قرار بشأنه"[5].

---

(1) مائير، جولدا : حياتي، ص 128.

(2) مائير، جولدا : حياتي، ص 128.

(3) الأحمد، نجيب : فلسطين تاريخاً ونضالاً، ص 265.

(4) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 690–691.

(5) فولفانزون، أبراهام : دافيد بن غوريون ودولة إسرائيل (عبري)، ص 31؛ عبوشي، واصف : فلسطين قبل الضياع، ص 228؛ الأحمد، نجيب : فلسطين تاريخاً ونضالاً، ص 261؛ جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 346–347.

وكان معنى ذلك القرار أن القوى المقررة في المنظمة الصهيونية نجحت في أخذ الموافقة على مشروع التقسيم أفضل من المشروع الذي اقترحته اللجنة الملكية[1]، أي المؤتمر الصهيوني العشرين رفض فكرة الحدود المقترحة، لكنه وافق على مبدأ التقسيم[2].

الحكومة البريطانية وقرار التقسيم :

في 7 تموز (يوليو) عام 1937م، أصدرت الحكومة البريطانية بياناً ألقاه وزير المستعمرات "أورمبسي غور" في مجلس العموم البريطاني حول سياسة حكومته تجاه القضية الفلسطينية على إثر قرار اللجنة الملكية "بيل" جاء فيه :

1) إن الحكومة البريطانية توافق بصورة عامة على الحجج التي استندت إليها اللجنة الملكية وعلى الاستنتاجات التي توصلت إليها.
2) إن الحكومة البريطانية أعطت وعوداً لكل من العرب واليهود في فلسطين ولا ترى أنها متضاربة، وكانت تأمل أن يتفق الطرفان على العيش معاً ضمن حكومة واحدة ونظراً لكبر الهوة التي حصلت بين العرب واليهود فإن التقسيم هو أفضل الحلول لصالح الطرفين.
3) ستعمل الحكومة البريطانية على اتخاذ التدابير الضرورية والملائمة للحصول على حرية العمل لتنفيذ توصيات اللجنة الملكية بالتقسيم.
4) ستعمل على التقيد بجدول هجرة جديدة حسب توصية اللجنة، ولذلك فقد قررت السماح لثمانية آلاف يهودي فقط للهجرة إلى فلسطين خلال الأشهر الثمانية القادمة بمعدل ألف مهاجر شهرياً.[3]

وفي ختام مناقشاته حول تقرير اللجنة الملكية، اتخذ مجلس العموم البريطاني، بتاريخ 21 تموز (يوليو) عام 1937م قراراً يقضي بعرض توصيات اللجنة على لجنة الانتدابات الدائمة التابعة لعصبة الأمم، بهدف تمكين الحكومة، بعد دراسة وافية، من تقديم مشروع محدّد إلى البرلمان، آخذة بعين الاعتبار توصيات اللجنة الملكية[4]، أما وزير المستعمرات البريطاني أورمبسي غور، فقد أوضح، في بيانه أمام اللجنة، أن كل ما يطلبه هو التوصية بأن لا يُغلق الباب أمام حل بواسطة التقسيم، بمنح الدولة المنتدبة مهلة أخرى من الوقت لإعداد مشروع حل واضح يقدم إلى اللجنة[5]، وقد استجابت لجنة الانتدابات الدائمة لطلبه إلا أنها أعربت عن معارضتها إقامة دولتين مستقلتين

(1) للاستزادة حول قرار المؤتمر الصهيوني العشرون بشأن مشروع (بيل) سنة 1937م، انظر ملحق رقم (3).
(2) Jewish Virtual Library: The 1936 Riots, www.us-israel.org.
(3) الأحمد، نجيب : فلسطين، تاريخاً ونضالاً، ص 261–262.
(4) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 694.
(5) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 350.

جديدتين (عربية ويهودية) بصورة فورية، ودعت لضرورة تمديد فترة التدريب السياسي لكل من العرب واليهود.

انطلاقاً من تلك التوصيات، قرر مجلس عصبة الأمم في جنيف بتاريخ 16 أيلول (سبتمبر) عام 1937م، منح بريطانيا المهلة المطلوبة لمزيد من الدراسة بشأن حلول التقسيم[1].

في الوقت الذي كانت فيه المداولات تدور في عصبة الأمم، كانت الأوضاع في فلسطين تزداد توتراً، إثر تصاعد سخط العرب ونقمتهم على قرار السلطات البريطانية، وبعد استعدادات عسكرية واسعة من الأطراف البريطانية والصهيونية على حد السواء، استعرت الثورة مجدداً، وأصبحت سلطات الانتداب غير قادرة على مواجهتها رغم الإجراءات التعسفية والقمعية التي وجهتها للثورة[2].

وفي محاولة لمواجهة نشاط الثوار العرب، راحت السلطات البريطانية تستعد لمواجهة عسكرية على نطاق شامل، لكنها بدأت، في الوقت ذاته، دراسة مقترحات سياسية جديدة، فيما بدا كأنه اتجاه نحو بداية تغيير في السياسة البريطانية، ففي أواخر سنة 1937م، قدّم وزير المستعمرات البريطاني، أورمبسي غور مذكرة إلى حكومته، طالب فيها بانتهاج سياسة بناءة في فلسطين، وتبعته وزارة الخارجية بعرض موقفها، حيث ظهرت بوادر خلاف بين الوزارتين، إذ كانت الخارجية تسعى إلى حل يُمكن أن يرضي العرب، وأن وزارة المستعمرات تؤيد التقسيم[3]، ومع اشتداد الخلاف، أجرت الحكومة البريطانية، في 8 كانون أول (ديسمبر) عام 1937م، نقاشاً واسعاً حول سياستها في فلسطين، طرحت خلاله اتباع سياسة جديدة[4]، وفي 23 من الشهر نفسه، أرسل وزير المستعمرات مذكرة إلى المندوب السامي في فلسطين، أبلغه فيها أنه نظراً لاهتمام الرأي العام "والانتقادات لبعض جوانب التقسيم"، ينبغي "أن يكون واضحاً أن حكومة جلالته ليست ملتزمة، بأي حال من الأحوال، بالمصادقة على تلك الخطة، وبشكل خاص لم تقبل اقتراح اللجنة (الملكية) بشأن ترحيل العرب القسري، من المنطقة اليهودية، إلى المنطقة العربية"[5]، إلا أن الحكومة ترى، على الرغم من ذلك، أن هنالك ما يبرر الشروع في استقصاءات أخرى، ولذلك فإنها "ستعين هيئة جديدة لتزور فلسطين وتقدم، بعد التشاور مع

---

(1) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 695؛ جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 350.

(2) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 696–699.

(3) Biger, Gideon: The boundaries of modern Palestine, P. 197-198.

(4) عبوشي، واصف : فلسطين قبل الضياع، ص 237.

(5) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 356.

الطوائف المحلية، مقترحات لمشروع تقسيم مفصل[1]، وعلى أن تعمل "كلجنة فنية"، فقط، وإذا استطاعت تلك اللجنة تقديم مشروع يمكن اعتباره، عادلاً وقابلاً للتنفيذ[2]، فإن الحكومة ستحيله على مجلس عصبة الأمم لدراسته[3].

ثانياً: الموقف الصهيوني من لجنة وودهيد 1938م :

بموازاة العمل العسكري الذي كانت تقوم به سلطات الانتداب البريطانية في فلسطين، لقمع الثورة التي استعرت من جديد بسبب رفض مشروع اللجنة الملكية (بيل)، نشط التحرك السياسي، فأعلنت حكومة لندن في 4 كانون ثانٍ (يناير) عام 1938م، نيتها إرسال لجنة فنية إلى فلسطين، "تكون مهمتها محصورة في التأكد من الحقائق، والنظر في تفاصيل إمكانات تنفيذ مشروع التقسيم، أو عدمه"[4]، فشكلت "اللجنة الفنية" في 28 شباط (فبراير) عام 1938م، وحدد أورمبسي غور، وزير المستعمرات البريطاني أعضاء اللجنة، هم : السير جون وودهيد (Sir- John Wood head)، رئيساً، والسير أليسون راسل (Sir- Alison Russel)، عضواً، والمستر ووتر فيلد (Mis- Water Field)، عضواً، والمستر لوك (Mis- Luke)، سكرتيراً وعضواً، وأضيف لاحقاً المستر توماس ريد (Mis-Thomas Reid)، عضواً للجنة[5].

وقد عُرفت تلك اللجنة (بلجنة وودهيد، نسبة إلى رئيسها)، أو لجنة تقسيم فلسطين[6].

وفي 8 آذار (مارس) عام 1938م، أعلن أورمبسي غور، وزير المستعمرات البريطاني، أن "تلك اللجنة غير مؤلفة من خبراء عسكريين، وليست مسؤولة عن الوضع الاستراتيجي، ولكنها ستأخذ برأي الخبراء العسكريين فيما يظهر من مشاكل"، فوافق مجلس العموم البريطاني في اليوم نفسه على إرسال اللجنة بأغلبية (186) صوتاً ضد (131) صوتاً[7].

---

(1) Marlow, John: The seat of Pilate, P. 135; Reich, Bernard: Arab-Israeli conflict and conciliation, P. 46.

(2) طنوس، عزت : الفلسطينيون ماضٍ مجيد ومستقبل باهر، ص 198؛ شوفاني، إلياس : الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، ص 480.

(3) طنوس، عزت : الفلسطينيون ماضٍ مجيد ومستقبل باهر، ص 198.

(4) شوفاني، إلياس : الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، ص 480؛ النتشة، رفيق، وآخرون : فلسطين تاريخاً وقضية، ص 193.

(5) خلة، كامل: فلسطين والانتداب البريطاني، ص 718–719؛ عبوشي، واصف : فلسطين قبل الضياع، ص 207.

(6) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 356.

(7) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 719.

وصلت اللجنة إلى فلسطين في 27 نيسان (أبريل) عام 1938م[1]، ومكثت حتى 3 آب (أغسطس) من العام نفسه[2]، حيث قامت بتقصياتها، فعقدت خمساً وخمسين جلسة في القدس، ثم عقدت تسع جلسات أخرى في لندن، بعد عودتها[3].

وقد تعرضت تلك اللجنة لضغوطات من الحكومة البريطانية، فقد صرح المكتب الوزاري أن اللجنة يجب أن تجد حلاً ضرورياً، لا أن تخضع للضغوطات والتهديدات الصهيونية، وضرورة عدم صياغة أي خطاب سياسي قد يساند القيادة العربية، علاوة على ذلك، فإن بريطانيا تتحمل مسؤولية الحفاظ على عهدها الذي قطعته لليهود[4].

وفيما كانت لجنة وودهيد تقوم بعملها في فلسطين، استقال وزير المستعمرات البريطاني، أورمبسي غور، فعُين مكانه، في منتصف أيار (مايو) من العام نفسه مالكولم ماكدونالد (Malcolm MacDonald)؛ فرحّب الصهاينة بذلك التغيير لاعتبارهم ماكدونالد من بين مؤيديهم، خصوصاً وأنه كان قد ساعد على إصدار الكتاب الأسود لعام 1931م[5]، بالتأثير على والده رمسي ماكدونالد (Remcy MacDonald)، الذي كان رئيس الحكومة البريطانية آنذاك.

وإثر تعيينه، عقد ماكدونالد عدة لقاءات مع الزعماء الصهاينة لاستطلاع مواقفهم[6].

تقرير اللجنة الفنية أمام مجلس العموم البريطاني :

غادرت اللجنة فلسطين في 3 آب (أغسطس) عام 1938م، عن طريق حيفا واستأنفت جلساتها في لندن، وفي 9 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1938م عُرض تقرير اللجنة الفنية (وودهيد) ببلاغ رسمي رقم (5854) أمام مجلس العموم البريطاني، ونشرت الحكومة البريطانية التقرير في اليوم نفسه، مرفقاً ببيان حول السياسة المقبلة للحكومة تجاه فلسطين[7].

---

(1) Reich, Bernard: Arab-Israeli conflict and conciliation, P. 44.

(2) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 356.

(3) عبوشي، واصف : فلسطين قبل الضياع، ص 207.

(4) Reich, Bernard: Arab-Israeli conflict and conciliation, P. 44.

(5) وهي رسالة بعثتها الحكومة البريطانية إلى حاييم وايزمان بتاريخ 13 شباط (فبراير) عام 1931م، ووصفها العرب (بالرسالة السوداء)، حيث صدرت تلك الرسالة تجاوباً مع عاصفة من نقد الكتاب الأبيض أطلقتها المحافل الإمبريالية البريطانية التي كانت ترى في توطيد الوطن القومي اليهودي توطيداً لمواقفها في العالم العربي، فكانت ترى في الكتاب الأبيض مناورة انتهى مفعولها ودورها، وروجت مواقفها في الصحافة البريطانية ونجحت في خلق جو موافق لصدور تلك الرسالة. (توما، إميل : جذور القضية الفلسطينية، ص 186).

(6) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 356.

(7) طنوس، عزت : الفلسطينيون ماضٍ مجيد، ص 226؛ خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 723؛ شوفاني، إلياس : الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، ص 480.

درست لجنة وودهيد مشروع اللجنة الملكية (بيل) وقد أسمته المشروع (أ)، فرأت أن تخطيط حدود الدولتين فيه يراعي (توزيع السكان والاعتبارات العسكرية والاقتصادية)، فعدلته في مشروع (ب)، ثم عدلت التعديل في مشروع (ج)، فكانت في كل مرة تدخل تعديلات أساسية على المشروع فتقلبه رأساً على عقب[1]، وقد أيد مشروع (ج) اثنان من أعضاء اللجنة أحدهما رئيسها وودهيد، حيث احتوى مشروع (ج) على أربعة أقسام، هي :

1- الدولة العربية: واشتملت معظم الأماكن الداخلية في فلسطين، فضلاً عن الساحل ما بين يافا وغزة.

2- الدولة اليهودية : واشتملت الساحل من شمال يافا إلى جنوبي حيفا وميناءها وميناء تل أبيب.

3- المنطقة الانتدابية: وشملت شمال فلسطين (الجليل وجبل الكرمل وحيفا)والتفت حتى حدود مصر.

4- القدس : تقع ضمن المنطقة الانتدابية أيضاً. [2]

وقد نشرت اللجنة مع تقريرها مذكرة تحفظية، وضعها السير، توماس ريد، الذي كان أكثر استقامة وجرأة من غيره من أعضاء اللجنة في نقد التقسيم على أساس عدم موافقة العرب عليه، وأنه لا يضمن العدالة والأمن، ولا يحل المشاكل، ويُقطّع أوصال فلسطين الجغرافية، واستنكر ريد التقسيم بأشكاله، وقال مؤكداً أنه : "متفق في ذلك، مع قرابة (100%) من الأشخاص غير العرب، وغير اليهود في فلسطين الذين هم على اتصال مباشر بالمشكلة، والذين هم بالخبرة والتجرد أفضل المؤهلين للحكم"[3].

ومع ذلك السير الذي سلكته تلك اللجنة نحو التقسيم، (وفقاً للأهداف البريطانية الصهيونية)، فإنها لم تستطع أن تخفي عجزها وربكتها وعدم إيمانها بجدية وأحقية ذلك التقسيم، الذي قدمته معدلاً ومعالجاً في رأيها، فذكرت : "إن تنفيذ ذلك التقسيم الذي نوصي به سوف يُقابل بثورة عربية، لا يمكن إخمادها إلا بقوة تفوق قوتهم (الثوار العرب)، أما عدد تلك القوات اللازمة لذلك الأمر وأما المدة التي ستصرف في إخمادها، وأما النفقات التي ستُبذل والخسائر التي تلحق بالبلاد والعدد والأرواح التي ستزهق ومقدار ما ستخلفه تلك الأعمال من شعور الكُره للإنجليز والصهاينة، فهي أسئلة لا تستطيع اللجنة أن تكلف نفسها عناء الإجابة عنها"[4].

---

(1) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1051؛ بوبصير، صالح مسعود : جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، ص 268-269.

(2) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1051؛ للاستزادة انظر ملحق رقم (4).

(3) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطانين، ص 724؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1051-1052.

(4) بويصير، صالح مسعود : جهاد شعب فلسطين، ص 270؛ عبوشي، واصف : فلسطين قبل الضياع، ص 209.

عدول بريطانيا عن التقسيم :

أمام ضربات الثورة الفلسطينية الكبرى المستمرة، ومع إصرار الشعب العربي الفلسطيني على حقه، أعلنت بريطانيا عدولها عن قرار التقسيم؛ فأذاعت في 9 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1938م، بياناً سياسياً، أعلنت فيه : "إن بريطانيا بعد إعادة النظر والإمعان في تقرير لجنة التقسيم قد ظهر لها أن صعاباً سياسية وإدارية ومالية عظيمة، ينطوي عليها اقتراح إنشاء دولة عربية، وأخرى يهودية حتى أصبح واضحاً وجلياً، أن هذا الحل لن يكون حلاً عملياً، إن بريطانيا تسعى لخلق تفاهم بين العرب واليهود في سبيل إقامة السلام في فلسطين، وهي في سبيل ذلك سوف توجه فوراً دعوة إلى الدول العربية وإلى الوكالة اليهودية وإلى عرب فلسطين، لعقد اجتماع في لندن حول السياسة الخاصة بفلسطين بما فيها الهجرة اليهودية، وأن بريطانيا لتحتفظ بالنسبة لتمثيل عرب فلسطين بحق رفض الزعماء الذين تعدهم مسؤولين عن حملة الاغتيال والعنف، وإذا لم تنجح تلك المباحثات فسوف تعلن بريطانيا السياسة التي يجب اتباعها"[1].

الموقف الصهيوني من البيان البريطاني الصادر في 9 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1938م:

رحب الصهاينة برفض الحكومة البريطانية لفكرة التقسيم من خلال بيانها الصادر في 9تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1938م، وقد ركزوا اهتمامهم على المؤتمر المزمع عقده في لندن[2]، (بناءً على الدعوة التي قررت الحكومة البريطانية تقديمها للأطراف ذات العلاقة)، وعبرت عن ذلك جريدة (حقيقة الأمر) الصهيونية بقولها : "إننا لسنا من البساطة والسذاجة إلى درجة نجهل معها المصاعب والعقبات الجمة التي تعترض عقد مؤتمر كهذا، غير أننا نعتقد بوجوب انتهاز كل فرصة سانحة لإجراء بحث مشترك متبادل، على أساس دعائم حسن النية والرغبة في التفاهم، فيما إذا كانت توجد طريقة عملية لإزالة التنافر المصطنع بين الأمتين (الشقيقتين) في فلسطين"[3].

وقد اعتبرت القيادة الصهيونية أن اشتراك الدول العربية في المؤتمر غير مرغوب فيها، وأعلنت عن رغبتها في أن "تشترك الولايات المتحدة الأمريكية في المؤتمر بصورة فعالة"[4].

---

(1) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 724؛ طنوس، عزت : الفلسطينيون ماضٍ مجيد، ص 226؛ بويصير، صالح مسعود : جهاد شعب فلسطين، ص 271؛ النتشة، رفيق، وآخرون : فلسطين تاريخاً وقضية، ص 193، انظر ملحق رقم (5).

(2) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 727.

(3) الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث، ص 349؛ لم تكن الصهيونية يوماً من الأيام "أمة"، إنما هم جماعات عاشوا في تجمعات في أماكن مختلفة من العالم، ومن خلال محاولة مؤرخيهم صياغة التاريخ، يحاولون الإيحاء بأنهم "أمة" عمرها يناهز ألفي عام مضت.

(4) الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث، ص 349.

الموقف الصهيوني في اللجنة الفنية "وودهيد" :

كانت القيادة الصهيونية، على اطلاع، أولاً بأول، على العوامل والضغوطات المختلفة التي تدفع الحكومة البريطانية نحو تغيير سياسة التقسيم، فبذلت كل ما في وسعها لمنع التغيير، أو توجيهه لصالح الصهيونية[1].

ففي أواخر آب (أغسطس) عام 1937م، (بعد مرور شهر ونصف فقط على صدور تقرير اللجنة الملكية (بيل)، قرّر الصهاينة أن تراجعاً حدث في الموقف البريطاني من التقسيم "تحت تأثير هربرت صموئيل" وهو أول مندوب سامي في فلسطين، الذي عارض التقسيم.

واتضح لوزير الصحة البريطاني جورج أليوت (George Allyot)، المؤيد للصهاينة، والذي اعتاد أن ينقل إليهم الوقائع وما يجري خلف كواليس جلسات مجلس الوزراء البريطاني أن هناك "تحالفاً" بين قادة الجيش البريطاني ووزارة الخارجية ضد التقسيم، ناجم عن خشيتهم من أن يؤدي المشروع رغم إرادة العرب إلى مس المصالح البريطانية في الشرق الأوسط[2].

وفي خريف عام 1937م، أبدى وايزمان تخوفه من الضغوط الناجمة عن "تحالف" آخر معارض للتقسيم، يجمع بين "مسلمي الهند وملوك العرب والتآمر الإيطالي واليهود غير الصهيونيين"، مما يدفع بعض الدوائر البريطانية إلى الاعتقاد بأن ذلك المشروع عملي[3].

وفي مطلع عام 1938م كان موشيه شاريت يكتب في يومياته أنه من الواضح أن تغيراً حدث في موقف الحكومة البريطانية من مشروع التقسيم .... إن إقامة دولة يهودية هو أقصى ما تستطيع بريطانيا أن تفعله من أجل اليهود، وليس أقل شيء"[4].

وفي محاولة للوقوف في وجه التغير المتوقع في السياسة البريطانية، أوفدت القيادة الصهيونية حاييم وايزمان إلى لندن للعمل في ذلك المجال، فلاحظ وايزمان أن البريطانيين سينطلقون، في تقدير سياستهم من خلال تضخيم قوة العرب والتقليل من قوة اليهود[5]، فأخذ يطرح مشاريع غير متجانسة تماماً مع مشروع التقسيم، مثل نظام التكافؤ في حكم فلسطين، في محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، فأثارت تلك الطروحات حفيظة بن غوريون وشاريت، حيث تحدث بن غوريون في مجلس حزب ماباي فقال : "يجب علينا أن نميز أولاً بين الكلام وبين الأشياء، ليس ما يُقال بل ما يتم عمله هو ما يُنفّذ"[6].

---

(1) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 358.

(2) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 359.

(3) Sicker, Martin: The Pangs of the Messiah, P. 129.

(4) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 359.

(5) الحنان، أرون : أحداث 1936–1939م؛ عبر سياسية واستيطانية، جيش الدولة في الطريق (عبري)، ص 49.

(6) الحنان، أرون : أحداث 1936–1939م؛ عبر سياسية واستيطانية (عبري)، ص 49–50.

وعلى الرغم من نشاط وايزمان، قدّر شاريت، مع منتصف آب (أغسطس) عـــام 1938م، "أن ضغوط الدول العربية ما زالت تفعل فعلها، خصوصاً على وزارة الخارجية البريطانية، وتدفعها نحو تبني اتجاهات تصفوية تجاه الصهيونية"[1].

وفي منتصف صيف عام 1938م، وبعد أن أنهى ماكدونالد، وزير المستعمرات البريطـــاني دراسته للمسألة الفلسطينية، توصل إلى قناعة ان التمسك بمشروع التقسيم قـــد يعـــرّض المـــصالح البريطانية للخطر[2].

وفي أواخر آب (أغسطس) عام 1938م، أبدى ماكدونالد رأيه في أنه قد يكون من المناسب تحذير وايزمان من أن سياسة التقسيم قد تتغير، وفي الوقت ذاته عمل كل ما في وسعه لإنهاء الثورة بطرق سياسية وعسكرية[3].

وعلى أرضية تأزم الأوضاع الدولية، بشكل يُنذر بنشوب حرب عالمية جديدة، من جهـــة، وتصاعد نشاط الثوار العرب في فلسطين من جهة أخرى، اجتمع ماكدونالد في 15 أيلول (سبتمبر) عام 1938م، مع وايزمان، وبن غوريون وأبلغهما أسس السياسة الجديدة التي ستعمل بها بريطانيا، فتصوّر القادة الصهاينة أن بريطانيا تنوي "بيع اليهود"، والتخلي عن قرار التقسيم لخوفها من تعاون العرب مع الألمان والإيطاليين، حيث قال بن غوريون في ذلك: "إن بريطانيا تنوي تسليمنا إلى العرب"[4].

وفي العاشر من تشرين أول (أكتوبر) عام 1938م، اتفقت العديد من المؤسسات الصهيونية على إصدار بيان مشترك، طالبت فيه الحكومة البريطانية بإعادة التأكيد والالتزام والإيفاء بمواثيقها، وتسهيل عملية إنشاء الوطن القومي اليهودي، والمساهمة في تشجيع هجرة يهود أوروبا لفلسطين[5].

ومع قناعة الحكومة البريطانية ضرورة العدول عن فكرة تقسيم فلسطين، "حرصـــاً علـــى مصالحها العليا في المنطقة"، دعت إلى مؤتمر لندن، وبذلك أسدل الستار علـــى مـــشروع تقـــسيم فلسطين، وبدأت الاستعدادات لعقد مؤتمر لندن في وقت كانت الظروف الدولية تتطلب من بريطانيا ضرورة اتباع سياسة مغايرة في المنطقة.

---

(1) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 359.

(2) Sicker, Martin: The Pangs of the Messiah, P. 125.

(3) Marlow, John: The seat of Pilate, P. 137.

(4) الحنان، أرون : أحداث 1936–1939م؛ عبر سياسية واستيطانية (عبري)، ص 50؛ جريس، صبري : تـــاريخ الصهيونية، ج2، ص 364.

(5) Silvereg, Robert: If I forget the Jerusalem; American Jews and the state of Israel, P. 165.

المبحث الثاني

العلاقات السياسية الصهيونية–البريطانية في فلسطين 1939م

أولاً : الهجرة الصهيونية في سنوات الثورة الفلسطينية الكبرى (1936–1939م):

- بلدان الهجرة اليهودية.
- لجنة بيل الملكية ومسألة المهاجرين اليهود.

ثانياً : مدى التوافق والاختلاف في مؤتمر لندن عام 1939م.

- مؤتمر لندن (شباط/فبراير–آذار/مارس) عام 1939م.
- الموقف الصهيوني من المشاركة في مؤتمر لندن 1939م.
- افتتاح جلسات المؤتمر.
- الموقف الصهيوني من فعاليات المؤتمر.

ثالثاً : الكتاب الأبيض عام 1939م :

- الموقف الصهيوني من الكتاب الأبيض 1939م.
- موقف المعارضة البريطانية من الكتاب الأبيض 1939م.

المبحث الثاني

العلاقات السياسية الصهيونية–البريطانية في فلسطين 1939م

أولاً : الهجرة الصهيونية في سنوات الثورة الفلسطينية الكبرى (1936–1939م):

لم تكن الثورة الفلسطينية الكبرى حدثاً طارئاً، بل كانت إفرازاً لعدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، فقد كانت تعبيراً عن السخط الشعبي على الإدارة البريطانية في فلسطين، وكانت الهجرة الصهيونية المكثفة في السنوات السابقة، من أسباب ذلك السخط[1]، فقد هاجر إلى فلسطين في العام السابق على الثورة (1935م) أكبر عدد من الصهاينة (61,854) مهاجر[2]، وبلغ عدد الصهاينة في فلسطين (375,000) شخصاً، بينما كان (174,610) شخصاً في عام 1931م، وهو العام السابق لأعوام الهجرة الصهيونية المكثفة (1932–1935م)، وقد بلغت نسبة المهاجرين الصهاينة في فلسطين 29.8% من إجمالي عدد السكان في عام 1935م[3].

وتُرجع المصادر البريطانية سوء الأوضاع الاقتصادية في فلسطين، وضياع مستقبل البلاد الاقتصادي إلى أن معدلات الهجرة الصهيونية إلى فلسطين في تلك السنوات كانت قد ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً، وعلاجاً لتلك الحالة المستعصية، كان المندوب السامي البريطاني في فلسطين، سير أرثر واكهوب (Arthur Grenfell-Wauc-hope) يعتقد ضرورة خفض الهجرة الصهيونية إلى فلسطين إذ ارتفعت من 30,000 يهودي تقريباً عام 1933م، إلى الضعف في عام 1935م، وكان المندوب السامي يرى ألا يزيد إجمالي الهجرة اليهودية في العام التالي 1936م عن 44,000 مهاجر رغم اقتناعه أن تلك الأعداد من المهاجرين قد يكون أمراً ضاراً لو حدثت نكسة اقتصادية في فلسطين[4]. وعلى ذلك فقد قرر إرجاء النظر في جدول الهجرة الصهيونية الذي قدمته الوكالة اليهودية في ذلك العام (1936م)؛ بسبب تفشي البطالة، والارتباك الاقتصادي المستمر[5].

اقترح واكهوب فرض قيود على المهاجرين اليهود المعالين، حتى يمكن صد تيار هجرة غير المنتجين أو غير المهرة الذين كان من المقرر أن يكونوا أول من يعانون من البطالة في حالة وقوع أية أزمة اقتصادية في فلسطين[6]، كما كان المندوب السامي يفكر في رفع الحد

---

(1) غنيم، عادل حسن : الحركة الوطنية الفلسطينية من 1917–1939م، ص 239–300.

(2) ESCO Foundation for Palestine: A study of Jewish Arab and British policies, Vol. No. 1, P. 661.

(3) شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 56–58.

(4) Stein, Kenneth W.: The land question in Palestine 1948-1939, P. 106.

(5) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 775.

(6) Nathan, Ropert and Others: Palestine problem and promise, P. 12-13.

الأدنى من رأس المال الذي يمكّن المهاجرين الصهاينة من دخول فلسطين، من ألف جنيه إسترليني إلى الضعف، ذلك أنه رأى أن ارتفاع ثمن الأرض، وارتفاع قيمة إيجارها، فضلاً عن ارتفاع أجور العمال كانت تمثل ظواهر اقتصادية طرأت على فلسطين، وجعلت استمرار استيطان المهاجر أمراً مستحيلاً لمن يمتلك ألف جنيه إسترليني فقط عند قدومه إلى فلسطين[1]، وقد وافق وزير المستعمرات البريطاني، أورمبسي غور على مناقشة اقتراحات المندوب السامي مع مندوبين عن الوكالة اليهودية، مع تأجيل اتخاذ أي قرار أو خطوات رسمية بخصوص ذلك[2].

نُقلت وجهة نظر المندوب السامي سراً إلى حاييم وايزمان، فقدم وايزمان للدوائر الرسمية البريطانية مشروعاً يتناقض في جوهره مع أفكار المندوب السامي، مفاده تهجير ألف يهودي ألماني، دُربوا في بلادهم على العمل في فلسطين، على أن ينقل المهاجرون مائة جنيه إسترليني فقط في إطار خطة تهجير أسماها وايزمان "التوطين الإضافي"، بحيث يتم توطين الصهاينة في المستوطنات القائمة، وتخصص قطعة أرض صغيرة يزرعها المهاجر، على أن يقوم بأعمال أخرى يومية في المراكز الحضرية أو المدنية الأخرى المجاورة، وبذلك تنتفي ضرورة شراء قطعة أرض لكل مهاجر، وقد أُحيل مشروع وايزمان إلى المندوب السامي لفلسطين[3].

استمرت الاتصالات بين وزير المستعمرات والمندوب السامي حول مسألة الهجرة، ومع تصاعد أحداث الثورة الفلسطينية الكبرى، بدأت وزارة المستعمرات البريطانية تستجيب لمقترحات المندوب السامي، فأبرق وزير المستعمرات إلى المندوب السامي أن وزارته سوف تعلن عن موافقتها على جداول هجرة العمال التي اقترحها المندوب السامي في 28 تشرين أول (أكتوبر) عام 1936م، كما أصدر وزير المستعمرات تعليماته للمندوب السامي بإرجاء الإعلان البريطاني عن قرار إيقاف الهجرة حتى الخامس من تشرين ثاني (نوفمبر) من العام نفسه، ليعلنه في وقت واحد، كل من الوزير في مجلس العموم البريطاني، والمندوب السامي في القدس، شريطة أن يسرع المندوب السامي بالإفصاح لوزارة المستعمرات عن مقترحاته بالنسبة لصياغة الإعلان، والتركيز على رد الفعل المتوقع لدى العرب[4].

وقد أكد المندوب السامي لوزارة المستعمرات البريطانية، أن وجهة نظره بالنسبة للهجرة تقليص حجم هجرة اليهود إلى فلسطين إلى 1800 مهاجر خلال الفترة ما بين أول تشرين أول

---

(1) Nathan, Ropert and Others: Palestine problem, P. 14.

(2) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 776.

(3) رون، تسفنج : البريطانيون والهجرة (عبري)، ص 65–66؛ أهرونوفتش، إسحاق : الفشل الذي أصبح نجاحاً (عبري)، ص 116.

(4) رون، تسفنج : البريطانيون والهجرة (عبري)، ص 66؛
Nathan, Ropert and Others: Palestine problem, P. 19.

(أكتوبر) عام 1936م إلى آخر آذار (مارس) عام 1937م[1]، غير أن ضغوط الوكالة اليهودية، كانت تفوق ما كان متوقعاً، فاستحال القرار البريطاني بشأن الهجرة إلى إصدار تعديلات طفيفة على قانون الهجرة المعمول به في فلسطين، ومن مظاهر تلك الضغوط التي مارستها الوكالة اليهودية على الحكومة البريطانية، فقد أرسل مكتب الوكالة اليهودية في لندن إلى وزارة المستعمرات كتاباً بتوقيع حاييم وايزمان حول اعتراض الدوائر الصهيونية على فكرة إيقاف الهجرة، جاء فيه أن : "من المحزن – في المقام الأول – أن يجد آلاف اليهود الذين رأوا في فلسطين ملجأ تحاول الحكومة البريطانية إغلاقه". ومع اقتناع وايزمان بأن المسألة كانت أعمق من ذلك، فإنه أثار أمراً رآه جوهرياً، ذلك أن أي "تدخل في الحق الأساس الذي يشعر اليهود أن القانون الدولي كفله لهم، وهو الحق في هجرتهم إلى فلسطين طالما كانت الأوضاع الاقتصادية في فلسطين تسمح بالهجرة، هذا التدخل يجد فيه اليهود إجراءً غير عادل يولد في النفوس ضغائن ومرارة واسعة المدى، إن ذلك الإجراء من الحكومة البريطانية، في رأي رئيس الوكالة اليهودية، يمثل ضربة قوية، ويعتبر استخداماً لوسائل العنف في مقاومة المكافأة الدولية، بينما يرى فيه العرب إجراء منزهاً عن الخطأ، وسلاحاً سياسياً يشجعهم على اتخاذ إجراءات مشابهة من جانبهم ما لم تستجب الحكومة البريطانية لمطالبهم"[2].

أما بن غوريون – رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، فقد أصدر بياناً عن مكتب الوكالة في لندن، أكد فيه أن الدوائر الصهيونية العالمية لا تتوقع أن تلجأ الحكومة البريطانية إلى إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، تهدئة لخواطر الفلسطينيين الثائرين، وإذا فعلت، فسيكون لذلك الأمر أسوأ الأثر على الصهاينة في فلسطين، ورد فعل عنيف وقاسٍ بينهم[3]. وكان من نتائج تلك الضغوط، أن استحالت فكرة وقف الهجرة إلى إصدار قانون الهجرة المعدل رقم 33 لسنة 1937م، الذي تضمّن تعديلات طفيفة بشأن المهاجرين الصهاينة (المعالين)، ومنح المندوب السامي سلطة وضع حد أعلى لعدد المهاجرين، غير أن اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية أصدرت بياناً اعترضت فيه على التشريع المعدل الجديد، ونادت بعدم تنفيذ ما جاء فيه قبل عرضه على عصبة الأمم ومحكمة العدل الدولية[4].

يرى الباحث أنه لم يكن هناك عزم بريطاني جاد على وقف الهجرة، ذلك أن وزير المستعمرات أكد لوفد من الوطنيين العرب برئاسة جمال الحسيني أن حكومته سوف تنظر في مسألة إيقاف الهجرة خلال وجود اللجنة الملكية (بيل) في فلسطين، شريطة إيقاف أعمال الثورة الفلسطينية و"استعادة النظام"، وهدد أنه لن يكون هناك إيقاف للهجرة اليهودية طالما استمر الثوار

(1) Jewish Virtual library: British restrictions of Jewish immigration, www.us-israel.org.
(2) Marlow, John: The seat of Pilate, P. 187.
(3) Ben-Gurion, David: rebirth and density of Israel, P. 86-85.
(4) Nathan, Ropert and Others: Palestine problem and promise, P. 88.

العرب في نضالهم[1]، ووجد وزير المستعمرات في ذلك تبريراً أمام مجلس العمـوم البريطـاني لفكرة إيقاف الهجرة أثناء عمل اللجنة، ودراسة الحكومة لتقريرها[2].

غير أن الدوائر الصهيونية عارضت تلك الفكرة، ذلك أن تدفق رأس المال الجديد والعمـال الجدد على فلسطين يمدها – في رأي الوكالة اليهودية – بدماء جديدة هي دائماً في حاجة إليها، وتنبأ بأنه لو توقفت الهجرة إلى فلسطين ولو لشهور، لحدثت نكسة اقتصادية في فلسطين[3]، وقد استمرت الهجرة الصهيونية إلى فلسطين طوال سنوات الثورة الفلسطينية الكبرى، ففي سنة 1936م وصـل عدد المهاجرين الصهاينة إلى 29,727 مهاجرين، أما فـي عـام 1937م فبلـغ عـددهم 10,536 مهاجرين، وفي عام 1938م دخل إلى فلسطين 12,868 مهاجرين صهاينة، أما فـي عـام 1939م فدخل فلسطين 16,405 مهاجرين صهاينة، أي أن عدد المهاجرين في الفترة ما بين 1936–1939م بلغ 69,536 مهاجرين صهاينة[4].

مع العلم أنه قد انخفض عدد المهاجرين الصهاينة إلى فلسطين في عام 1936م إلـى مـا يقارب نصف عددهم مقارنة بالعام السابق (1935م)، غير أن تقريراً للوكالة اليهودية عـزا ذلـك الانخفاض إلى عدة عوامل منها الحرب الإيطالية في الحبشة (أثيوبيا)، وانعكاساتها المعوقة في بلدان الشرق الأوسط، التي أدت إلى عرقلة مناحي التقدم الاقتصادي في فلسطين، وما نجم عـن الثـورة الفلسطينية الكبرى من كساد فرضته على حركة الهجرة، و"القيود" التي فرضتها حكومة فلـسطين، وما واكبها من القيود التي فرضتها بعض الدول الأوروبية على انتقال رؤوس الأموال اليهودية، مما قلل حجم هجرة الرأسماليين الصهاينة[5].

وقد صاحب انخفاض معدلات الهجرة في سنوات الثورة الفلسطينية تغيراً في نظامها، منها: أن هجرة العمال الصهاينة قل حجمها على ما كان عليه في السنوات السابقة[6].

– بلدان الهجرة اليهودية :

احتفظت بولندا بالمصدر الأول بين بلدان التهجير، فكان عدد المهاجرين الصهاينة مـن بولندا إلى فلسطين 27,840 مهاجراً ما نسبته 54% في عام 1935م، وكـان عـددهم 11,788

---

(1) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج2، ص 330–331؛ ياغي، إسماعيل : الجذور التاريخية، ص 106.

(2) الأحمد، نجيب : فلسطين تاريخاً ونضالاً، ص 247.

(3) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (عبري)، ص 107.

(4) حسونة، خليل : الثورة الشعبية، ص 72؛ الخالدي، وليد : بناء الدولة اليهودية، 1897–1948م، ص 80.

(5) أفنري، إسحاق : تمرد الهجرة، خطة بن غوريون (غبري)، ص 56.

(6) الخالدي، وليد: بناء الدولة اليهودية، ص 80؛ سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية، ص 209.

مهاجراً بنسبة 39% في عام 1936م، ثم جاءت ألمانيا في المرتبة الثانية خلال الفتـرة 1935-1937م، إذ تم تسجيل الأرقام ارتفاع عدد المهاجرين الألمان من 7,860 مهاجراً بنـسبة 13% في عام 1935م، إلى 8,364 مهاجراً بنسبة 28% في العام 1936م، وكانت نـسبة المنتـسبين منهم إلى فئة الرأسماليين بالنسبة للفئات الأخرى 38% يضاف إلى أولئك 1500 مهاجر يهـودي ألماني كانوا لاجئين في بلدان أخرى[1].

وكانت هناك زيادة طفيفة في عدد المهاجرين اليهود الروس، فارتفع عـددهم مـن 397 مهاجراً في عام 1935م إلى 467 مهاجراً في العام التالي 1936م، وترجع تلـك الزيـادة إلـى التسهيلات الخاصة بتأشيرات الخروج في جوازات السفر وانخفاض أسعار السفر مـن الاتحـاد السوفيتي إلى فلسطين بالباخرة من 120 جنيه فلسطين إلى 30 جنيه فقط[2].

وقد كان وفد من الوكالة اليهودية قد تباحث مع وزارة المستعمرات البريطانيـة بهـدف استغلال العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وبريطانيا في تسهيل مهمة إيفاد ممثلـين عـن الوكالـة اليهودية إلى موسكو يسعون لدفع القيود المفروضة على تهجير اليهود الروس إلى فلـسطين، إلا أن الجهات البريطانية اعتذرت عن ذلك؛ بأنه ليس في مقدور الحكومة البريطانية أن تقحم نفسها سواء بصفة رسمية أو غير رسمية في مهمة استعداد لإفساح المجال لأي حكومة أجنبية للتـدخل في أمر يمس القواعد التي وضعها السوفيت بالنسبة لهجرة رعاياها[3].

لجنة بيل الملكية ومسألة المهاجرين اليهود :

شكلت مسألة الهجرة الصهيونية جزءاً مهماً من أعمال لجنة بيل التي وصـلت فلـسطين في خريف عام 1936م، فاستغل الصهيونيون وجود اللجنة في فلسطين لإبـراز وجهـة نظـر الوكالة اليهودية، وقد عقدت اللجنة جلسة في صباح 1936/11/25م، دامـت ثـلاث سـاعات استمعت خلالها لشهادة حاييم وايزمان، الذي أشار إلى عدم وجود "مـوطن للـشعب اليهـودي"، وتمسك الصهاينة بتقاليدهم، مما مكنهم من الحفاظ على الشخصية اليهودية المتمايزة لعدة قرون،

---

(1) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 780؛

Silverberg, Robert: If I forget the Jerusalem, P. 169;

أفنري، إسحاق : تمرد الهجرة، خطة بن غوريون (عبري)، ص 49.

(2) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 780؛

Jewish Virtual library: The Jewish community under the mandate, www.us-israel.org.

(3) نمري، دافيد : الهجرة مخاطر واحتمالات (عبري)، ص 127.

وندّد وايزمان بأحوال اليهود في شرق أوروبا[1]، أما موشي شرتوك، رئيس الدائرة السياسية بالوكالة اليهودية، فقد ركز خلال جلسته مع اللجنة على خمس نقاط :

1- جداول هجرة العمال التي تمنحها الحكومة لا تكفي احتياجات سوق العمل اليهودي.

2- استياء يهود العالم من القيود المفروضة على هجرة المعالين.

3- ضرورة تحديد العمل بنظام تهجير الحرفيين المهرة الذين يملكون ما بين 250 إلى 500 جنيه فلسطيني لكل يهودي.

4- ضرورة منح شهادات هجرة الشبان منفصلة تماماً عن هجرة العمال.

5- استمرار تسلل العرب "غير القانوني" تسبب في ضعف قدرة فلسطين على الاستيعاب[2].

وقد اختصت اللجنة الملكية مشكلة الهجرة بفصل في تقريرها الذي نُشر في عام 1937م، وقسمتها إلى شقين : الأول يكمن في مشكلة اليهود في الشرق الأوسط ووسط أوروبا، بينما يتمثل الثاني، في الآثار السياسية والاجتماعية المترتبة على عملية التهجير إلى فلسطين، وقد أشارت اللجنة إلى أن مشكلة اليهود في شرق ووسط أوروبا بلغت حداً من الخطورة مرده إلى أن بعض الدول ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية، عمدت إلى فرض القيود على الهجرة إلى بلادها، واستيلاء النازيين على مقاليد الحكم في ألمانيا عام 1933م، وازدياد الضغط على "يهود بولندا"[3]، ثم انتهت اللجنة إلى اقتراح وضع حد أعلى للهجرة اليهودية إلى فلسطين، في حدود 60 ألف مهاجر يهودي، يوزعون على خمس سنوات، وقد اعترضت الوكالة اليهودية على ذلك، على اعتبار أنه ألغى مبدأ اتساع قدرة فلسطين على الاستيعاب نتيجة لتدفق رأس المال والعمالة اليهودية إلى فلسطين[4].

ثم أصدرت حكومة فلسطين بياناً في تموز (يوليو) عام 1938م، عن الهجرة اليهودية انتقدت الوكالة اليهودية فيه وضع حداً على عدد المهاجرين المدرجين تحت كل فئة من فئات الهجرة، والتعديل الذي اصطنعه البيان بالنسبة لهجرة المعالين، وإلغاء هجرة الحرفيين الذين يمتلكون رأس مال قدره 250 جنيه فلسطيني، وهجرة ذوي المهن الحرة الذين يمتلكون رأس مال قدره 500 جنيه فلسطيني، وتضييق الخناق على الهجرة السرية[5]. كما وجدت الوكالة اليهودية في قانون الهجرة الصادر في 12 نيسان (أبريل) عام 1939م وثيقة منحت المندوب السامي الحق في

---

(1) Nathan, Ropert and Others: Palestine problem and promise, P. 92; Biger, Gideon: The boundaries of Modern Palestine, P. 197-198; Reich, Bernard: Arab-Israeli conflict and conciliation, P. 44.

(2) سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية، ص 212-213.

(3) Sicker, Martin: The pangs of the messiah, P. 125.

(4) أفيغور، شاؤول : مع جيل الهاغاناة (عبري)، ص 39-40؛
Jewish Virtual library: the peel commission report. www.us-israel.org.

(5) Horwitz, Dan and Moshe Lissak: Origins of the Israeli polity, Palestine under the Mandate, P. 267.

تحديد عدد شهادات الهجرة "ألف شهادة كل شهر"، بأنه تحديد جائر ضد عزيمة الشعب اليهودي في الشتات[1]. وقد أصدرت اللجنة الإدارية في الوكالة اليهودية بياناً سجّل "القلق المحزن الذي انتشر بين يهود العالم كله" بسبب تعمد الحكومة البريطانية إلقاء مبدأ قدرة فلسطين على الاستيعاب جانباً، لتضع حداً سياسياً أعلى للهجرة إلى فلسطين بشكل يناقض روح الانتداب، ويؤدي إلى عواقب وخيمة بالنسبة للموقف السياسي في فلسطين[2].

لم تكن الهجرة العلنية التي كانت تتم تحت إشراف السلطات البريطانية المصدر الوحيد لزيادة عدد الصهاينة في فلسطين، بل وجدت إلى جانبها هجرة سرية، مولتها الحركة الصهيونية العالمية وتغاضت عنها السلطات البريطانية إلى حد كبير.

ثانياً : مدى التوافق والاختلاف في مؤتمر لندن عام 1939م :

في التاسع من تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1938م، نُشر تقرير لجنة التقسيم، مرفقاً ببيان لسياسة الحكومة البريطانية، ألغى بموجبه مشروع لجنة بيل للتقسيم باعتباره مشروعاً غير عملي وأعلن، بناءً على ذلك، أن الحكومة قررت التخلي عن التقسيم والاستمرار في ممارسة سياسة الانتداب، وأفصح عن رغبة الحكومة في محاولة التوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية عن طريق عقد مؤتمر للزعماء العرب والصهاينة، يدعى إليه ممثلون عن الدول العربية المستقلة[3]، إذ لم تكن الغاية من المؤتمر المقترح، إقامة تفاهم عربي – صهيوني، بقدر ما كانت فرض حل بريطاني يرتضيه كلا الجانبين، ويمتص الثورة الفلسطينية العارمة الناشبة في فلسطين.

وجهت الحكومة البريطانية في 23 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1938م، دعوات إلى حكومات مصر والعراق والعربية السعودية وشرق الأردن، وكذلك إلى الوكالة اليهودية، لحضور ذلك المؤتمر، كما طُلب من إمام اليمن إرسال وفد مراقب[4].

وفي 7 كانون أول (ديسمبر) عام 1938م، أعلنت السلطات البريطانية إطلاق سراح الزعماء الفلسطينيين الذين كانوا قد نفوا قبل نحو سنة إلى سيشيل، وذلك لتسهيل تشكيل الوفد الفلسطيني المشارك في المؤتمر، ولكن دون السماح لهم بالعودة ثانية إلى فلسطين[5].

---

(1) ظاظا، حسن : الصهيونية العالمية، ص 111؛ ياغي، إسماعيل : الجذور التاريخية، ص 118–119.

(2) Siker, Martin: The pangs of the messiah, P. 179.

(3) الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث، ص 297؛ النتشة، رفيق، وآخرون : فلسطين تاريخاً وقضية، ص 197–198.

(4) الغطاء، علي كاشف : المحاولات الصهيونية لإنشاء الدولة اليهودية في فلسطين والمواقف الدولية منها 1897–1947م، ص 53؛ جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 393–394.

(5) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 394.

مؤتمر لندن (شباط/فبراير-آذار/مارس) عام 1939م :

بدأ المؤتمر أعماله في 7 شباط (فبراير) عام 1939م، في سان جيمس، برئاسة نيفيل تشامبرلين (Neville Chamberlain)[1]، رئيس الوزراء البريطاني، ومشاركة إدوارد هاليفاكس (Edward Halifax)، وزير الخارجية، ومالكولم ماكدونالد (Malcolm MacDonald)، وزير المستعمرات البريطاني[2].

قامت الدول العربية ذات العلاقة، بإيفاد ممثليها بدعوة من بريطانيا للمشاركة في النقاشات الدائرة حول القضية الفلسطينية، ومثّل الوفد الفلسطيني جمال الحسيني، ومثل حاييم وايزمان الوفد الصهيوني[3]، وكانت المشاركة العربية، تفرقة مميتة للعرب والصهاينة على حد سواء، فقد لعبت الدول العربية دور المطالب بالحقوق الفلسطينية أكثر من كونها أساساً فاعلاً في الدفاع عن مصالح الفلسطينيين العرب[4].

الموقف الصهيوني من المشاركة في مؤتمر لندن 1939م :

وافق القادة الصهاينة بتردد على المشاركة في مؤتمر لندن، فقد ارتأوا أنهم إذا لم يشاركوا قد ينعقد المؤتمر بدونهم، أما إذا حضروا فقد يكونوا قادرين على تحديد ومحاصرة ما هو ضد مصلحتهم[5]، لكنهم أبدوا تحفظهم تجاه اقتراحات الحكومة البريطانية بشأن إشراك الدول العربية في ذلك المؤتمر، ففي 11 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1938م، اتخذ المجلس الصهيوني العام، المنعقد في لندن، قراراً رحّب فيه بعقد ذلك المؤتمر، موضحاً أنه كان قد تقدم بمثل ذلك الاقتراح إثر نشر تقرير لجنة بيل، إلا أن اقتراحه رُفض في حينه، إلا أن المجلس، على الرغم من ذلك، أوضح أنه لا يستطيع "أن يخفي قلقه البالغ" من سعي الحكومة البريطانية "إلى اقتحام الدول العربية المجاورة" لفلسطين في تلك المسألة، "فليس لتلك الدول أي وضع خاص فيما يتعلق بفلسطين (وفق النظرة الصهيونية)، والمباحثات مع تلك الدول وحدها لا تتماشى مع تأكيدات الحكومة البريطانية بشأن وضع الطابع الدولي للانتداب نصب عينيها[6]، وعلى أثر ذلك، ارتفعت أصوات بين الصهاينة تدعو إلى رفض حضور ذلك المؤتمر، إلا أن أولئك سرعان ما غيّروا رأيهم عندما أيقنوا أن المؤتمر قد

---

(1) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 734؛ خضر، بشارة : أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، ص 206.

(2) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1054.

(3) ضم الوفد الصهيوني أكثر من أربعين مندوباً، برئاسة حاييم وايزمان، وعضوية دافيد بن غوريون ويتسحاق بن تسفي، وممثلين عن يهود بريطانيا وأمريكا وفرنسا وبلجيكا وبولندا وجنوب أفريقيا. (شوفاني، إلياس : الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، ص 482).

(4) Lucus, Noah: the modern history of Israel, P. 165.

(5) Sicker, Martin: The Pangs of the Messiah, P. 142.

(6) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 394؛ الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث، ص 297.

يعقد دون حضور ممثلي الصهاينة، إن دعت الحاجة إلى ذلك؛ فقـرروا المـشاركة فيـه[1]، إلا أن خلافات نشبت حول تشكيل الوفد اليهودي؛ بسبب كثرة عدد الذين طالبوا بالاشتراك فيـه، فتقـرر تشكيل وفد ضم نحو (40) شخصاً، مثلوا الصهيونيين واللاصهيونيين وغيرهم من ممثلي التجمعات اليهودية في بلدان مختلفة من العالم[2]، وقد اختيرت "مجموعة عمل" لإدارة المفاوضـات، برئاسـة حاييم وايزمان وضمت معه أربعة من أعضاء اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، كان من بينهم، دافيد بن غوريون وموشيه شاريت[3].

افتتاح جلسات المؤتمر :

في السابع من شباط (فبراير) عام 1939م، افتُتح المؤتمر إلا أنه تحول عملياً، إلى مؤتمرين متوازيين، فقد رفض الممثلون الفلسطينيون الجلوس مع الوفد الصهيوني إلى مائدة واحدة، فاضطر المسؤولون البريطانيون إلى عقد جلستين افتتاحيتين، واحدة للوفود العربية وأخرى للوفد الصهيوني، وإلى إلقاء خطبهم الافتتاحية وبياناتهم مرتين، كما استعمل كل من العرب والصهاينة مداخل مختلفة في قصر سان جيمس للوصول إلى قاعات الاجتماعات[4].

وأعلن المستر ماكدونالد "البيان السياسي"، فذكر أن الحكومة البريطانية لا يسعها الاستمرار في سياسة، يتطلب التمسك بها جيشاً كبيراً لحفظ القانون والنظام، وبيّن أنه حتى لو أمكن تثبيت النظام بقوة السلاح، فإن تثبيت السلام في فلسطين بقوة السلاح غير مستطاع، وعلى ذلك، فإن حكومة جلالته تتطلع، متى سمحت الظروف إلى إقامة حكومة مستقلة ديمقراطية، تمثل كل شعب فلسطين[5].

لم يلب "البيان السياسي" آمال الوفد الصهيوني، فحسب، بل أذهلهم أيـضاً، وهـدّم أملهـم بتحقيق الدولة اليهودية، وتبين لهم أن بريطانيا، التي أصدرت تصريح بلفور، أخذت تفـسر أخيـراً الوطن القومي اليهودي بأنه يعني وطناً قومياً لا دولة يهودية، ولم يدم الاجتماع طـويلاً وفـضت الجلسة في جو متوتر[6]. وفي 9 شباط (فبراير) من العام نفسه، عرض رئيس الوفـد الفلـسطيني جمال الحسيني مطالب العرب التي تضمنت ثلاث بنود وهي :
أولاً : الاعتراف باستقلال فلسطين وإيجاد حكومة مستقلة فيها، وإنهاء الانتداب بأقرب وقت ممكن.

---

(1) Marlow, John: The seat of Pilate , P. 135.

(2) شوفاني، إلياس : الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، ص 482.

(3) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 395.

(4) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 395.

(5) طنوس، عزت : الفلسطينيون ماضٍ مجيد ومستقبل باهر، ص 232؛ بوبصير، صالح مسعود : جهاد شعب فلسطين، ص 277.

(6) طنوس، عزت : الفلسطينيون ماضٍ مجيد ومستقبل باهر، ص 232.

ثانياً :منع الهجرة اليهودية إلى فلسطين حتى لاتصل أكثرية يهودية وبالنتيجة تكون دولة يهودية فيها.
ثالثاً : منع بيع الأراضي لليهود[1].

أما حاييم وايزمان، فقد وضع نفسه في خدمة الشخصيات البريطانية، داخل المؤتمر وخارجه، وكان على صلة دائمة برئيس الوزراء البريطاني (تشمبرلين) وإدوارد هاليفاكس وزير الخارجية، ومالكولم ماكدونالد وزير المستعمرات، فكان رأي وايزمان أن البريطانيين في المؤتمر قرروا اتباع سياسة الاسترضاء مع العرب، كما اتبعوها مع هتلر[2].

الموقف الصهيوني من فعاليات المؤتمر :

بعد الانتهاء من الجلسات الافتتاحية، بدأ المؤتمر أعماله، التي تركزت خلال الأسبوعين التاليين على عرض العرب والصهاينة مواقفهم، ومناقشة المسؤولين البريطانيين لكل من الأطراف على حدة بشأن تفاصيل اقتراحاتهم، وبالنسبة للموقف الصهيوني من تلك المحادثات، فقد طالب الصهاينة بالتمسك بالانتداب وسياسة الوطن القومي، ورفض تقديم أية تنازلات بشأن الهجرة، كما أوضحوا أنهم لا يوافقون على أي مشروع يقضي ببقائهم أقلية في فلسطين[3].

وإزاء تلك المواقف الصهيونية المتشددة، أخذ البريطانيون زمام المبادرة بأيديهم، ففي 24 شباط (فبراير) عام 1939م، اجتمع ماكدونالد بالوفد اليهودي، وعرض عليهم مشروع حل مفاده إنهاء الانتداب في فلسطين وإعلانها دولة مستقلة، وذلك بعد مرور فترة انتقالية يعقد خلالها مؤتمر طاولة مستديرة لوضع دستور للدولة[4]، فأعلن الوفد اليهودي رفضه للمقترحات البريطانية، موضحاً أنه لن يفاوض على أساسها، وذلك بعد أن قرر موشيه شاريت بقوله : "أن قوتنا في فلسطين لا تكفي لكي نفرض على بريطانيا إقامة نظام الحكم الذي نتوخاه، ولكنها ستكفي، ربما لمنع إقامة نظام نعارضه"[5]. أما بالنسبة للهجرة اليهودية فإنه "يمكن السماح لخمسة وسبعين ألف مهاجر بالدخول إلى فلسطين خلال السنوات الخمس التالية، كما أكدت

---

(1) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 734؛ الغطاء، علي كاشف : المحاولات الصهيونية لإنشاء الدولة اليهودية في فلسطين، ص 53–54؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1054.

(2) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 734.

(3) Sicker, Martin: The Pangs of the Messiah, P. 143.

(4) شوفاني، إلياس : الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، ص 483؛ جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 396.

(5) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 736.

بريطانيا على منع الهجرة غير المشروعة (الهجرة السرية)، وأعلنت أنها ستخول المندوب السامي السلطات العامة لمنع بيع الأراضي، وتنظيمه[1].

دعا المجلس اليهودي إلى عقد مؤتمر احتجاجي في فلسطين، رفض المقترحات الهادفة "إلى إبقاء الييشوف اليهودي أقلية في فلسطين، واتخذت إجراءات لمواجهة الأوضاع المستجدة[2]، ففي 27 شباط (فبراير) من العام نفسه أدت هجمات اليهود على العرب في فلسطين إلى استشهاد (38) عربياً وإصابة (44) آخرين بجراح، جراء التشدد الصهيوني لقرارات مؤتمر لندن[3].

اجتمع ماكدونالد، مرة أخرى، بالوفد الصهيوني، عارضاً على أعضائه بعض التعديلات للمقترحات التي قدّمها سابقاً، منها ضمان بقاء الوطن القومي بعد إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، والسماح بهجرة محدودة لفترة معينة، وعُقدت بعد ذلك لقاءات "غير رسمية" أخرى بين الطرفين، قُدّم خلالها المزيد من التوضيحات واقتراحات الضمانات التي لم ترضِ الصهاينة[4].

رفض الوفد اليهودي مقترحات ماكدونالد رسمياً، فالتقى ماكدونالد ببن غوريون وأخبره أن بريطانيا سوف تفرض حلاً للمشكلة من طرفها، قائلاً : "إن الفلسطينيين العرب يصرون على إنشاء دولتهم العربية، إنني لا أرى أي فرصة للاتفاق مع العرب، في تلك الظروف، ربما يكون من الأفضل أن لا نعقد أي اتفاق معكم، لأنه في حال عدم وجود اتفاق مع العرب، فإن أي اتفاق معكم "ربما يزيد من معارضة العرب القاطنين في فلسطين"[5].

كانت المنظمة الصهيونية قد رأت في المقترحات البريطانية تلك تنكراً واضحاً لتصريح بلفور وصك الانتداب، وتخلياً عن المشروع الصهيوني الذي تدعمه الولايات المتحدة[6].

في 17 آذار (مارس) عام 1939م، أرسل وايزمان رسالة إلى ماكدونالد جاء فيها أن "الوفد اليهودي، بعد أن درس بإمعان زائد المقترحات التي قدمتها له حكومة جلالته بتاريخ 15 آذار (مارس) عام 1939م، يؤسفه أن لا يكون في استطاعته قبولها قاعدة للاتفاق ولذلك قرر الانفضاض[7].

---

(1) العباسي، نظام عزت : السياسة الداخلية للحركة الوطنية الفلسطينية في مواجهة الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية 1918-1945م، ص 146.

(2) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 396.

(3) عبوشي، واصف : فلسطين قبل الضياع، ص 168.

(4) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 396.

(5) Sicker, Martin: The Pangs of the Messiah, P. 143.

(6) شوفاني، إلياس : الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، ص 483.

(7) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 737-738.

وخلال شهر نيسان (أبريل) من العام نفسه، حملت القيادة الصهيونية في فلسطين حاييم وايزمان على العودة ثانية إلى بريطانيا على وجه السرعة، لمقابلة رئيس وزرائها، في محاولة أخيرة لحمل البريطانيين على العدول عن سياستهم؛ لكن دون جدوى، إذ كان تشامبرلين، مصمماً على استرضاء العرب وليس هنالك ما يمكن أن يضر ذلك الاتجاه، خاصة وأن الحكومة البريطانية لم تعدل عن سياستها المعلنة في 15 آذار (مارس) عام 1939م، لأن الوضع الدولي كان يهدد بخطر عظيم[1] (بداية الحرب العالمية الثانية).

وقد أدى عدم التوافق بين الجانبين البريطاني والصهيوني، ناهيك عن عدم الرضى العربي، إلى فشل الجهود البريطانية، وبالتالي إلى فشل المؤتمر.

ويمكن إيجاز أسباب فشل مؤتمر لندن في ثلاث نقاط رئيسة، هي :

أ) عدم موافقة الصهاينة على أي حل يمس "ما يسمى بحقوقهم" التي انطوى عليها تصريح بلفور ونتائجه، كما أنهم لا يرون إمكانية للبحث في استقلال فلسطين أو إيجاد دولة فيها طالما لم يكونوا هم بعدد يتساوى مع العرب، أو بأكثرية تفوقهم، وقد أعلنوا انسحابهم من المفاوضات التي استمرت بين الوفد البريطاني من جهة، والوفد العربي من جهة أخرى.

ب) إعلان العرب عن رفضهم الاقتراح البريطاني، بسبب طول مدة الانتقال التي تسبق قيام الحكومة الفلسطينية، ولاحتوائه على شرط موافقة الصهاينة (حق الفيتو).

ت) ارتباط السياسة البريطانية بالخطط الاستعمارية، وبعد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية العلني لصالح الصهيونية العالمية على الصعيد الدولي[2].

وقد وصف حاييم وايزمان مؤتمر لندن قائلاً : "ولما دعت بريطانيا إلى مؤتمر لندن للبحث مع العرب واليهود، والإنكليز في صدد حل القضية الفلسطينية، كانت تهزل ولا تُجد، لأنها اعتادت أن تحقق، وأن تصنع مشاريع وتقارير، ثم لا تفعل شيئاً[3].

نتيجة لتلك الأوضاع الجديدة، ولفشل مؤتمر لندن في التوصل إلى حل بشأن القضية الفلسطينية، أعلنت بريطانيا سياستها في كتاب أبيض أصدرته في 17 أيار (مايو) عام 1939م.

---

(1) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 397-398.

(2) الغطاء، علي كاشف : المحاولات الصهيونية، ص 54-55.

(3) الغطاء، علي كاشف : المحاولات الصهيونية، ص 54.

ثالثاً : الكتاب الأبيض عام 1939م :

بعد أن اتضح لبريطانيا أن مؤتمر لندن لم يحقق الغاية التي كانت تتوخاها منه، وبالنظر إلى قيام القوات النازية بغزو تشكوسلوفاكيا في 15 آذار (مارس) عام 1939م، وفشل مشروع التقسيم الذي تبنته لجنة "بيل"، وتبني الحكومة البريطانية لتقرير لجنة "وودهيد" القاضي بالتخلي عن مشروع التقسيم[1]، قررت بريطانيا أن تأخذ على عاتقها القرار اللازم والمناسب، الذي يتضمن خطتها السياسية في فلسطين[2]، فأصدرت في 17 أيار (مايو) عام 1939م الكتاب الأبيض[3]، والذي كان ولأول مرة يخلو من الغموض السياسي البريطاني.

وقد تضمن الكتاب الأبيض ثلاث أبواب رئيسة، هي : الدستور، والهجرة، والأراضي[4]، وأوضحت بريطانيا من خلاله سياستها في فلسطين.

وبتاريخ 22 أيار (مايو) عام 1939م، عرضت الحكومة البريطانية الكتاب الجديد، على مجلس العموم البريطاني، فحظي بموافقة الأغلبية، فصوّت لصالحه (268) عضواً، مقابل (179 عضواً)، وامتنع (110) أعضاء عن التصويت، وفي اليوم التالي أقره مجلس اللوردات[5].

كان المندوب السامي السيد هارولد ماك ميشيل (Mac Michel) المسؤول الأول عن تنفيذ تلك السياسة، والذي استبدل بالسيد أرثر واكهوب (A-Wauchope)، في شباط (فبراير) عام 1939م[6].

يمكن إيجاز ما ورد في الكتاب الأبيض بما يلي :

أولاً : الدستور :

1- قيام دولة فلسطينية في غضون عشر سنوات.
2- يعطى أهل فلسطين خلال فترة الانتقال نصيباً متزايداً في حكومة بلادهم، وإذا رأت حكومة بريطانيا أنه لا مناص من إرجاء الإعلان عن قيام الدولة، فإنها ستدعو ممثلي أهالي فلسطين ومجلس عصبة الأمم والدول العربية "إلى التعاون معها في وضع خطط للمستقبل".

---

(1) شوفاني، إلياس : الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، ص 480-481؛
Reich, Bernard: Arab-Israeli conflict and conciliation, P. 45

(2) الأحمد، نجيب : فلسطين تاريخاً ونضالاً، ص 295.

(3) الغطاء، علي كاشف : المحاولات الصهيونية، ص 56؛ النتشة، رفيق، وآخرون : فلسطين تاريخاً وقضية، ص 198؛ الأحمد، نجيب : فلسطين تاريخاً ونضالاً، ص 295؛ خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 739.

(4) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 398.

(5) Reich, Bernard: Arab-Israeli conflict and conciliation, P. 45;
جريس، صبري، تاريخ الصهيونية، ج2، ص 400.

(6) Marlowe, John: The seat of Pilate , P. 167.

3- إن الدولة الفلسطينية المستقلة يجب أن تكون "دولة" يساهم العرب واليهود في حكومتها على وجه يضمن صيانة المصالح الأساسية للطرفين.[1]

ثانياً : الهجرة :

1- السماح لزيادة توسع الوطن القومي اليهودي "عن طريق الهجرة، إذا كـان العـرب علـى استعداد للقبول بتلك الهجرة، ولكن ليس بدون ذلك".

2- ألا يُسمح لهجرة يهودية أخرى، إلا إذا كان عرب فلسطين على استعداد للقبول بها، وعليـه يُمكن السماح بإدخال (75) ألفاً من المهاجرين اليهود إلى فلسطين خلال السنوات الخمـس، حتى يتم زيادة نسبة السكان اليهود في فلسطين إلى الثلث[2].

ثالثاً : الأراضي :

جرى تقسيم فلسطين إلى مناطق عدة، وذلك على النحو التالي :

أ- المنطقة الوسطى والجبلية من فلسطين، ويرمز لها بالمنطقة (أ)، وتضم كلاً من : نـابلس، وجنين، وطولكرم، ورام الله، والجليل الغربي وقسم من منطقة غزة ورفح، وخان يـونس، فيمنع منعاً باتاً بيع الأراضي فيها إلا لفلسطيني عربي.

ب- منطقة الحولة ومرج ابن عامر، وسهل بيسان، ويرمـز لهـا بالمنطقـة (ب)، يمنـع بيـع الأراضي إلا بموافقة المندوب السامي البريطاني.

ت- منطقة السهل الساحلي وتشمل رأس الناقورة حتى المجدل بين يافـا وغـزة، ويرمـز لهـا بالمنطقة (ج)، فيسمح فيها بيع الأراضي دون قيد أو شرط[3].

كما نص الكتاب الأبيض في إحدى فقراته على أنه في حال عـدم موافقـة الأطـراف المعنية أو إحداهما (العرب واليهود) على تلك السياسة، فإن الحكومة البريطانية ستقوم بتنفيذ مـا ورد في الكتاب الأبيض رغم معارضة أي منها أو معارضتهما معاً[4].

---

(1) الطحان، مصطفى : فلسطين والمؤامرة الكبرى، ص 217-218؛ الأسطل، رياض محمود : تـاريخ فلـسطين الحديث والمعاصر، ص 270؛ زعيتر، أكرم : القضية الفلسطينية، ص 140.

(2) ياغي، إسماعيل : الجذور التاريخية، ص 113؛ العقاد، صلاح : المشرق العربي المعاصر، ص 328؛ زعيتر، أكرم : القضية الفلسطينية، ص 140.

(3) الأحمد، نجيب : فلسطين تاريخاً ونضالاً، ص 296.

(4) عدوان، عاطف إبراهيم : دراسات فلسطينية، ص 106؛ الغطاء، علي كاشف : المحاولات الصهيونية، ص 63؛ خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطـاني، ص 740؛ Marlowe, John: The seat of Pilate, P. 169؛ العباسي، نظام، عزت : السياسة الداخلية للحركة الوطنية الفلسطينية، ص 146؛ جـريس، صـبري : تـاريخ الصهيونية، ج2، ص 400؛ انظر الملحق رقم (6).

الموقف الصهيوني من الكتاب الأبيض 1939م :

استقبل الصهاينة الكتاب الأبيض، بالرفض التام، بل وردَّ عليه بحدة متناهيــة، فالوكالــة اليهودية، وصفت ذلك الكتاب، في بيان أعلنته يوم صدوره، بأنه "تنكرٌ لحق الشعب اليهودي فــي إقامة وطنه القومي في فلسطين"[1]، ومما جاء في البيان "أن (أبطال اليهود) الذين أعطوا دلــيلاً ساطعاً على قوتهم وصلابتهم في تأسيس الوطن القومي اليهودي، يعرفون كيف يــدافعون عــن الهجرة اليهودية، والوطن القومي اليهودي، والحرية اليهودية"[2].

رأت الصهيونية أن بريطانيا قد أصدرت الكتاب الأبيض، الذي يُعد الأكثر سواداً من بــين الكتب التي أصدرتها الإدارة البريطانية في فلسطين[3]، إذ انتهــك ذاك الكتــاب (وفــق الإدعــاء الصهيوني) الالتزامات الدولية التي قطعتها بريطانيا على نفسها بجانب وعود الانتــداب المــسيطر على فلسطين[4]، فكانت ردة الفعل الصهيونية الأولى، أن قامت مظاهرات صهيونية معادية لبريطانيا في القدس وتل أبيب، وأصبحت القيادة البريطانية هدفاً لهجمات المنظمات الصهيونية[5].

غير أنه ما إن هدأت ردود الفعل الأولية، حتى راحت تتبلور لدى الزعامــة الــصهيونية سياسات ومواقف جديدة؛ ناجمة عن شعورها بالخطر من السياسة التي أقرّهــا ذلــك الكتــاب، فاعتبرت تلك القيادات التعليمات التي احتوى عليها الكتاب الأبيض، وخاصة تلك التي تقيد حرية اليهود في شراء الأراضي العربية في فلسطين، وتعرقل الاستيطان الصهيوني، ثم تحدّد الهجــرة اليهودية، ضربة مؤلمة للأسس الرئيسة التي تقوم عليها الصهيونية، ونهاية لعقدين من التعــاون الصهيوني – البريطاني ضمن سياسة إقامة الوطن القومي[6].

---

(1) الغطاء، علي كاشف : المحاولات الصهيونية لإنشاء الدولة اليهودية في فلسطين، ص 68؛ جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج2، ص 401؛ الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحــديث، ص 302؛ عبوشــي، واصف : فلسطين قبل الضياع، ص 265؛ هيرست، دافيد : البندقية وغصن الزيتون، ص 254.

(2) خلة، كامل: فلسطين والانتداب البريطاني، ص 741؛ Lucus, Noah: the modern history of Israel, P. 194

(3) Dunner Joseph: The republic of Israel, It's history and It's promise, P. 49.

(4) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن والاستقلال (عبري)، ص 115؛ شفيلمان، إنــشل : محــاربي الحرية بإسرائيل (عبري)، ص 3؛ خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 741؛ الحوت، بيــان : القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ص 399.

(5) هيرست، دافيد : البندقية وغصن الزيتون، ص 254؛ بن يهودا، وشوحط : النــضال مــن أجــل الأمــن (عبري)، ص 115، شفيلمان، إنشل : محاربي الحرية بإسرائيل (عبري)، ص 3-4.

(6) كتسبورغ، نتنال :سياسة في مأزق (عبري)، ص 20؛ Dunner Joseph: The republic of Israel, P. 49.

لم يضيع الصهاينة وقتهم عبثاً، فأقاموا ضجة كبيرة ضد الكتاب الأبيض، ففي 26 حزيران (يونيو) عام 1939م، عُقد مؤتمر صهيوني في نيويورك حضره اليهود من أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية، وترأسه الحاخام شلومو غولدمن الذي قال فيه : "إن فلسطين لم تكن يوماً عربية، وأن الكتاب الأبيض لا يمكن تفسيره إلا على قاعدة اللاسامية الدولية ضد اليهودية[1]، وأبرق حاييم وايزمان للمؤتمر قائلاً : "إن الشعب اليهودي قرر الوصول إلى تطبيق الفكرة الصهيونية بتمامها، والحركة الصهيونية ويهود العالم كله، يجب عليهم أن يشاركوا في المسؤولية والتضحية من أجل استمرار الهجرة إلى فلسطين، واستمرار الاستعمار اليهودي فيها ومقاومة الكتاب الأبيض[2].

في تلك الأوقات، انقسم الصهاينة على أنفسهم في مقاومة سياسة الكتاب الأبيض، فظهرت ثلاثة تيارات حول آلية مواجهته، وتزعم الرأي المعتدل، حاييم وايزمان، وقاد التيار المتشدد، دافيد بن غوريون وبرز تيار بقيادة الدكتور سيلفر، يدعو لعدم مواجهة السلطات البريطانية لئلا يصبح البيشوف والهاغاناة متورطين في أعمال غير مرغوب فيها[3].

وفي جلسات مختلفة للجنة التنفيذية الصهيونية للهستدروت المصغرة، واللجنة الوطنية، وإدارة الوكالة اليهودية، تبلورت فقرات أساسية لمواجهة الكتاب الأبيض تمثلت فيما يلي :

1- عدم مشاركة الصهاينة في مؤسسات حكومية تسعى لتطبيق الكتاب الأبيض.
2- خدمة كافة القوانين التي صدرت عن الكتاب الأبيض، الخاصة بالهجرة والاستيطان.
3- مقاومة المساعي الهادفة لنزع السلاح من الصهاينة.
4- احتلال البحر، وإقامة تحصين يهودي حول حيفا، وإنشاء صناعة عسكرية وتشجيع الطيران.
5- تدريب شبيبة تحت قيادة وطنية.
6- فصل وحدات الخفر (النوطريم)، كدفاع قانوني عن الهاغاناة، وتعميق سريّة الهاغاناة.
7- إعداد صحافة سرية.
8- إنشاء تنظيم "استيطاني اقتصادي" باتجاه أخذ الحكم في فلسطين بالقوة، إذا لم تتخلى الحكومة البريطانية، بمرور الوقت عن سياستها الجديدة.[4]

---

(1) الحوت، بيان : القيادات في فلسطين، ص 399.

(2) Sicker, Martin: The pangs of the Messiah, P. 130.

(3) Lucus, Noah: The modern history of Israel, P. 194;
محارب، عبد الحفيظ : الهاغاناة وإتسل وليحي، ص 75؛ بيغن، مناحيم : في العمل السري (عبري)، ج1، ص 209.

(4) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (عبري)، ص 100.

بدأت في فلسطين موجة عارمة وعنيفة من المظاهرات والاحتجاجات، قامت بها الأوساط الصهيونية، تمثلت بحشود كبيرة جرت في سائر المدن الفلسطينية معبرة عن رفضها للسياسة البريطانية الجديدة، معلنة أن "الجالية اليهودية ستحاربها حتى النهاية، ولن تتوانَ في تقديم أية تضحيات من أجل إحباطها"[1].

وفي اليوم التالي، وقف الدكتور هرتزوغ، كبير الحاخامات الصهاينة، في القدس، ومزق على الحضور نسخة من "الكتاب الأبيض"، وأحرقت الحشود مبنى إدارة الهجرة واقتحمت المكاتب الحكومية في حيفا وتل أبيب مصممة على تمزيق كل الملفات الخاصة بالهجرة اليهودية، وفي القدس تعرضت الدكاكين العربية للنهب، وأُطلقت النار على أحد ضباط الصف البريطانيين أثناء إحدى المظاهرات فسقط قتيلاً، وأعلن اليهود الإضراب العام[2]. وقد كتب دافيد بن غوريون، زعيم الييشوف بعد يوم من المظاهرات أن تلك الأحداث "إنما هي إيذان ببدء المقاومة اليهودية للسياسة المشؤومة التي تعتزم حكومة (صاحب الجلالة) تطبيقها، فاليهود لن يتملكهم الخوف فيستسلموا، حتى وإن أريقت دماؤهم[3].

ورأى المتشددون الصهاينة أن صدور الكتاب الأبيض، نسف لسياسة حاييم وايزمان المستندة إلى "التدرج" والرامية إلى تحقيق الهدف الصهيوني بالتعاون الدبلوماسي الماهر مع بريطانيا[4].

نشطت الوكالة اليهودية في ميدان الهجرة السرية، واستكمال الاستيطان بالسور والبرج، فأقامت في تلك السنة (1939م) خمس عشرة مستوطنة[5]، وقد قالت غولدا مائير : "لقد صممنا على استمرار الهجرة حتى ولو أدت إلى صدامات مسلحة مع البريطانيين، وصرحنا بأننا سنتابع هجرتنا واستيطاننا، وأننا سنحارب وندافع عن الأرض، بالطبع ذلك يعني أننا نعرض أنفسنا لحرب مع بريطانيا إن هم أجبرونا على ذلك"[6].

---

(1) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 74-75؛ جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 401؛ عبوشي، واصف : فلسطين قبل الضياع، ص 265.

(2) هيرست، دافيد : البندقية وغصن الزيتون، ص 254؛ عبوشي، واصف : فلسطين قبل الضياع، ص 265.

(3) هيرست، دافيد : البندقية وغصن الزيتون، ص 254.

(4) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1075.

(5) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الحرية (عبري)، ص 104؛ محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 74.

(6) مائير، غولدا : حياتي، يوميات قادة إسرائيل، ص 131.

من ناحيتها عممت الوكالة اليهودية أمراً على جميع الصهاينة المنتسبين للخدمة العسكرية في الجيش البريطاني بإنهاء خدمتهم رداً على سياسة الكتاب الأبيض، ففي مطلع حزيران (يونيو) عام 1939م، اتخذت الوكالة اليهودية قراراً يقضي بإعداد الهاغاناة نواةً للجيش اليهودي، وليس لأغراض الدفاع فقط[1] وأوكلت الوكالة إلى دافيد بن غوريون تنظيم شؤونها، وتقرر توسيع قاعدتها، وإقامة رئاسة أركان لها، بالوقت أخذ بن غوريون في تأسيس حركة سرية للكفاح المسلح لتأمين الاستقلال السياسي على المدى البعيد، عُرفت بوحدات المهام الخاصة (فوم)[2]، التي نفذت عمليات ضد العرب في بلدة الشيخ، وخربة سعسع، ولوبيا، وبعض قرى النقب[3].

شعر بن غوريون، أن المقاومة قادرة على وقف سياسة الكتاب الأبيض؛ لذا اقترح ألا يتم استخدام الوسائل التقليدية، كالاحتجاج وممارسة الضغط فقط، لكن خلق جو من التوتر والزعزعة والتحريض ضد الإدارة البريطانية[4]، فتبنى المؤتمر الصهيوني الحادي والعشرون المنعقد في جنيف، في 16 آب (أغسطس) عام 1939م، أقوال بن غوريون الساخطة، وهتف منددا بخيانة البريطانيين، وغدت العلاقات بين بريطانيا والحركة الصهيونية على إثر ذلك المؤتمر في أدنى مستوى لها[5].

ولم تمر إلا بضعة أيام على اختتام المؤتمر، حتى أعلن هتلر في الأول من أيلول (سبتمبر) عام 1939م الحرب على بولندا، وفي الثالث من الشهر ذاته، ردت بريطانيا وفرنسا بإعلان الحرب على ألمانيا، فاندلعت الحرب على ألمانيا، فاندلعت الحرب العالمية الثانية، واتخذت القضية الفلسطينية مساراً آخر[6].

موقف المعارضة البريطانية من الكتاب الأبيض 1939م :

تم استنكار الكتاب الأبيض وشجبه من جميع أعضاء حزب العمال البريطاني، إضافة إلى معظم الليبراليين، والعديد من أعضاء حزب المحافظين البريطاني خصوصاً أولئك الذين

---

(1) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 223.
(2) سيتم الحديث عنها في القسم العسكري من الدراسة.
(3) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 402.
(4) Lucus, Noah: The modern history of Israel, P. 194.
(5) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 405؛ خضر، بشارة : أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، ص 208.
(6) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 405.

كانوا على صلة وتفاعل وثيق مع سياسة إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين[1]، ويمكن تفسير ذلك بأحد أمرين، فإما أن يكون ثمة تنسيق مدبر بين اليهود لكي يستفيدوا من جميع الفئات السياسية البريطانية، وإما أن تكون الصهيونية قد استغلت نزعة اليسار إلى مبدأ العلمانية، ومن المعروف أن أحزاب اليسار في غرب أوروبا لا تتعصب للكنيسة، أو تتطرف في نزعتها القومية، ومن هنا يمكن اعتبارها صديقة اليهود، لكونهم أقلية، وعلى صحة هذا الافتراض، تكون الصهيونية غالطت اليسار مغالطة كبرى، إذ أنها تستند على العكس إلى فكرة عنصرية.

وقد صرح تشرشل (Churchill) في 23 أيار (مايو) عام 1939م، في اجتماع مجلس العموم بقوله : "إنني كأحد المهتمين والمسؤولين عن بدايات التكوين المرحلي للسياسة في فلسطين، لا أحتمل أن أرى العهود المقدسة والتي أعلمت بريطانيا بها العالم، تُطرح جانباً، بسبب مسائل إدارية، وإني أشعر بالحرج إذا التزمت الصمت إزاء تلك السياسة الجديدة التي أعتبرها سياسة تبرؤ، وتملص من العهود والمواثيق"[2].

وصرح هيربرت موريسون (Herbert Morrison)، الناطق باسم حزب العمال البريطاني في اليوم نفسه قائلاً : "أعتقد أنه لا بد أن يكون من المعلوم لدى مجلس العموم، أنه بذلك الخرق للميثاق الذي نستحي منه جميعاً، ذاك الخرق لشرف بريطانيا ولسياستها، والذي لا يمكننا التهاون فيه، وإن أقل ما يُقال في ذلك الموقف، أن الحكومة يجب أن لا تتوقع أن تلك السياسة الجديدة يمكن أن تكون ملزمة لها، أو لمن يخلفها، يجب أن لا تتوقع الحكومة ذلك، ولن أزيد على ذلك، ولكن على الحكومة أن تفهم وتعي جيداً، أن تلك الوثيقة، لن تكون ملزمة لمن يخلفها مهما كانت الظروف، ومهما قضت كينونة الزمان بذلك[3].

---

(1) Dunner Joseph: The republic of Israel, P. 50.

(2) تختلف دوافع التحيز لدى تشرشل عن تلك التي دفعت حزب العمال إلى مؤازرة الصهيونية معها، فهنا تتدخل عوامل شخصية بحتة، وتشرشل من هؤلاء البروتستانت الذين ينظرون إلى العهد القديم نظرة تقديس، وقد قربه من اليهود، كذلك الخصومة الشديدة للنازية، وعرف زعماء الصهيونية في الوزير البريطاني (تشرشل) ذلك الاتجاه، فاتصل به حاييم وايزمان في كانون الأول (ديسمبر) عام 1939م. وما يزال تشرشل بعد وزيراً للبحرية، وعرض عليه مشروعاً، بإنشاء دولة يهودية في فلسطين تتسع لأربعة ملايين مهاجر يهودي. (العقاد، صلاح : المشرق العربي المعاصر، ص 330).

(3) Dunner Joseph: The republic of Israel, P. 50;

كانت الحركة الصهيونية تعتقد ورغم الخلافات القائمة بينها وبين سلطات الانتداب، أن البريطانيين سيزيلون العقبة التي وضعوها في وجه الهجرة اليهودية، ويضعون حداً لسياسة الكتاب الأبيض، حال انتهاء الحرب العالمية الثانية. (آسا، لفن : هشاي؛ مخابرات منظمة الهاغاناة، ص 107).

وفي اليوم نفسه، قام رئيس أساقفة كـانتربيري (Canterbury)، فـي جلـسة لمجلـس اللوردات بالمشاركة في شجب الكتاب الأبيض، ووصفه كخرق للعهود والمواثيق مع اليهود، ثـم استنكرت اللجنة الدائمة للانتداب في عصبة الأمم الكتـاب الأبـيض فـي يونيـو (حزيـران) 1939م[1].

وبالمقابل لم يضع ممثلو السلطة العسكرية البريطانية في فلـسطين، الكتـاب الأبـيض موضع التنفيذ منذ البداية[2]. ومع بداية الحرب العالمية الثانية، أخـذت العلاقـات البريطانيـة – الصهيونية بالتحسن، فمعظم الييشوف وجد نفسه متوحداً مع بريطانيا وحليفاتهـا ضـد ألمانيـا النازية، وحليفاتها، فرفع الصهاينة شعار (محاربة الكتاب الأبيض كما لو لم يكن هتلر، ومحاربة هتلر كما لو لم يكن كتاب أبيض)، وقد تأثر ظهور ذلك الشعار، ليس فقط من الرغبة فـي عـدم تحميل بريطانيا مزيداً من العبء في حربها، بل أيضاً في التفكير في أوساط الوكالـة اليهوديـة، بأن التجنيد العام من اليهود سيحول الصهيونية إلى عامل دولي ذي وزن، وبأنـه مـع انتهـاء الحرب سيتحول معظم اليهود إلى مهاجرين لا وطن لهم، ومشكلتهم تحل في فلسطين[3].

وهكذا اعتقدت تلك الأوساط، أنه بمرور الزمن سيتلاشى تأثير معارضي الصهيونية فـي الحكومة البريطانية، وسيصعد بدلاً منهم أشخاص مؤيدون للصهيونية.

---

(1) Reich, Bernard: Arab-Israeli conflict and conciliation, P. 170.

(2) العقاد، صلاح : المشرق العربي المعاصر، ص 329.

(3) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (عبري)، ص 107.

الفصل الثاني
العلاقات السياسية الصهيونية – البريطانية في فلسطين
من 1939-1948م

* المبحث الأول : العلاقات السياسية الصهيونية – البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945م.

* المبحث الثاني : العلاقات السياسية الصهيونية البريطانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى انتهاء الانتداب على فلسطين (1945-1948م)

المبحث الأول

العلاقات السياسية الصهيونية – البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية 1939–1945م

أولاً : الموقف الصهيوني من المشاركة في الحرب العالمية الثانية.

ثانياً : المساعي الصهيونية للتجنيد في الجيش البريطاني.

ثالثاً : الموقف الصهيوني من منع الهجرة السرية.

– ظهور الهجرة السرية.

رابعاً : الموقف الصهيوني من قانون انتقال الأراضي 1940م.

– الرد الصهيوني على قانون انتقال الأراضي عام 1940م.

خامساً : الموافقة البريطانية على إنشاء اللواء اليهودي.

المبحث الأول

العلاقات السياسية الصهيونية–البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية 1939–1945م

اتسمت العلاقات السياسية الصهيونية – البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية في كثير من الأحيان، بتبادل المصالح تارة، وتنافرها تارة أخرى، ويمكن إجمال تلك العلاقة في الموقف الصهيوني من المشاركة أو عدمها في الحرب إلى جانب بريطانيا ضد دول المحور، ومساعي الحركة الصهيونية للتجنيد في الجيش البريطاني، وكذلك موقف الحركة الصهيونية من منع الهجرة السرية، وما لها من تداعيات على تلك العلاقات بين الجانبين، ثم توجه الحركة الصهيونية "وفق مصالحها" تجاه الولايات المتحدة الأمريكية والضغط على بريطانيا وإجبارها على الموافقة بإنشاء لواء يهودي يشارك في الحرب العالمية الثانية، بحيث يحمل علماً يهودياً خاصاً به.

أولاً : الموقف الصهيوني من المشاركة في الحرب العالمية الثانية :

رحبت الحركة الصهيونية، بإعلان بريطانيا الحرب على ألمانيا في 1939/9/3م، وأعلنت الاستعداد لتقديم الدعم اللازم، حيث أعلن الدكتور حاييم وايزمان؛ رئيس المنظمة الصهيونية عن "دعم الشعب اليهودي في فلسطين لمجهود الحلفاء"(1)، كما أكد "أن الحرب التي فُرضت على بريطانيا العظمى هي حربنا، وإننا لن نتوان في حال سُمح لنا بالمشاركة في تقديم كل المساعدات لبريطانيا وشعبها"(2)، وبذلك فتح وايزمان عهداً جديداً في ميدان الاستعداد السياسي – العسكري الصهيوني مع بريطانيا، كما قام بن غوريون الذي تبنى الرأي المعارض لسياسة الوفاق الصهيوني مع بريطانيا في المؤتمر الصهيوني الحادي والعشرين في زيورخ، ومعه اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية "بالطلب إلى الشباب اليهودي الانخراط في الجيش البريطاني"(3)، فقد وجهت اللجنة التنفيذية للوكالة نداءً للشباب اليهودي في فلسطين، بالانخراط في وحدات يهودية من أجل قتال هتلر، وقد كشف بن غوريون عن نوايا الصهيونية الحقيقية بالنسبة للتجنيد منذ البداية، إذ طالب بوحدات يهودية منفصلة، ولم يطلب التجنيد مع جيوش الحلفاء، وبدأ فعلاً تسجيل المجندين الصهاينة ما بين سن (18–35) سنة(4)، كما أعلن بن غوريون شعاره المعروف "سنخوض الحرب وكأن الكتاب الأبيض غير موجود وسنحارب الكتاب الأبيض وكأن الحرب لم تُعلن"(5)، وهو شعار يحمل في الظاهر كل

---

(1) Amos, Perlmuter: Military and Politics in Israel fance cass and comp, P. 33.
(2) Sicker, Martin: The pangs of the messiah, the troubled birth of the Jewish state, P. 151.
(3) Amos, Perlmuter: Military and Politics in Israel, P. 33.

(4) سيتم الحديث عن ذلك بالتفصيل في الجزء العسكري من الدراسة إن شاء الله.

(5) مائير، جولدا : حياتي، ص 131؛ رفيف، موشيه : إسرائيل في الخمسين (عبري)، ص 20؛ طربين، أحمد: فلسطين في عهد الانتداب، ص 1058.

معاني التناقض، إذ كيف يستطيع بن غوريون محاربة بريطانيا وهي تخوض حرباً ضد ألمانيا النازية، وفي الوقت نفسه يحارب معها، لقد حمل شعار بن غوريون انتهاز الصهيونية فرصة الحرب للاستعداد العسكري، كما رأى بن غوريون فرصة في الحرب لتحقيق الدولة الصهيونية كما حققت الحرب العالمية الأولى تصريح بلفور، فقد كان همّ الصهاينة من المشاركة في الحرب هو إعلان الدولة الصهيونية بعد انتهاء الحرب.

وتوالت تصريحات المسؤولين الصهاينة بعد تصريح بن غوريون مؤيدة بريطانيا، فقد أعلن موشيه شاريت؛ رئيس الدائرة السياسية بالوكالة اليهودية : "إن اليهود في فلسطين في حالة هدنة مع الإنكليز، وتقديم اليهود للمساعدة ليس مرتبطاً بحدود فلسطين"[1]، في نفس الوقت، ناقش الصهاينة المقيمون في فلسطين مسألة المشاركة في الحرب على صعيدين، أولهما : أنه في حال كسبت ألمانيا النازية الحرب فإنهم سيكونون في حالة سيئة يصعب التخلص منها، أما الصعيد الثاني : أنه إذا كسبت بريطانيا الحرب فسيبقى الكتاب الأبيض الذي سيستعد اليهود لمواجهته، وبهذا فكر الصهاينة في ادخار طاقاتهم تحسباً للنتائج القادمة[2].

في الخامس والعشرين من آب (أغسطس) عام 1939م، فوض الممثلون المنتخبون من أماكن تواجد الصهاينة خلال المؤتمر الصهيوني الحادي والعشرين، الذي عُقد في زيورخ، الدكتور حاييم وايزمان بنقل رسالة إلى نيفل تشامبرلين (Neville Chamberlain)، ومن ثم لرئيس الوزراء بتاريخ 29 نيسان (أبريل) عام 1939م هذا نصها :

"عزيزي السيد : رئيس الوزراء :

في هذه الساعة التي تفاقمت فيها الأزمة، ومن خلال الإدراك بضرورة أن يساهم اليهود في الدفاع عن كل القيم المقدسة، كل ذلك حملني على أن أنقل لك هذه الرسالة، وأود منك يا سيدي أن تأخذ بعين الاعتبار كل النداءات التي أطلقتها أنا وزملائي خلال الشهر المنصرم، وخصوصاً في الأسبوع الأخير، للوقوف بجانب بريطانيا العظمى والقتال جنباً إلى جنب مع حلف الديمقراطية، إن رغبتنا الملحة هي أن تأخذوا بعين الاعتبار التصريحات، وإننا نأمل بعد أن نعمل معكم بطريقة متكاملة وشاملة حسب الخطة التي رسمتها بريطانيا، ونود وضع أنفسنا بين أيديكم في كل كبيرة وصغيرة، وتحت توجيهات حكومة جلالته، ونود إعلامكم أن الوكالة اليهودية مستعدة لإجراء التدابير اللازمة؛ لتفعيل قوة يهودية مقاتلة بكل وسائلها التقنية ومصادرها العسكرية"[3].

---

(1) Laquer Walter: A History of Zionism, Weiden filed, and Nicolson, P. 533.
(2) Amos Perlmuler: Military and Politics in Israel, P. 34.
(3) Dunner, Joseph, The Republic of Israel, its history and its promise, P. 54.

كما أعلنت المنظمات الصهيونية التي لم تكن أعضاءً في المنظمة الصهيونية الأم، والتي كانت تعلن التطرف ضد بريطانيا تأييد بريطانيا، فقد وزعت منظمة إتسل (الأرغون) منشوراً بتاريخ 1939/9/11م، أعلنت فيه أنها أوقفت عملياتها ضد الإنجليز[1]، وبدأت منظمة الأرغون إرهابها ضد العرب.

وقد وصف القنصل الأمريكي في القدس في تلك الفترة ستجر (Settgeir)، الوضع الصهيوني في فلسطين على النحو التالي :

"غيرت الحرب الوضع بين يوم وليلة، وتأجل الكثير من القرارات الصهيونية، وتمت الموافقة على الكثير من المستعجل منها، رغم معارضة البيشوف اليهودي، للكتاب الأبيض، فسيستمر اليهود إلى جانب بريطانيا، وأعلنت المنظمات الصهيونية إخلاصها لبريطانيا على أمل تغيير سياستها"[2]، كما تغيرت اللهجة الدعائية بين أوساط القيادة الصهيونية ضد بريطانيا، وظهر التغيير واضحاً في سياسة بريطانيا التي أُعلنت بموجب الكتاب الأبيض[3]، وذكر القنصل الأمريكي (ستجر) في القدس بتاريخ 1939/9/21م : "أن الهجرة السرية تستمر رغم إعلان الحرب، ولا يتوقع مسؤول الهجرة البريطاني في دائرة التحقيق الجنائي، (C.I.D, Criminal Investigation Department) حل مشكلة الهجرة السرية بسبب الحرب، فقد دخلت فلسطين ثلاث سفن منذ إعلان الحرب"[4].

تبنى الصهاينة سياسة انتهاز الفرص، فرغم معارضتهم الكتاب الأبيض، إلا أنهم رأوا أن التعاون مع بريطانيا أفضل السبل لتحقيق أهدافهم، إذ دخل إلى فلسطين في تلك الفترة "وبشكل سري" خمسة آلاف مهاجر، وزاد عدد أولئك منذ 1939/4/1م، إلى (9700) مهاجر، حيث كان مقرراً أن يدخل إلى فلسطين في تلك الفترة عشرون ألفاً[5].

ذكر القنصل الأمريكي في القدس : "أن الصهاينة يرون في التعاون مع بريطانيا أفضل السبل لتحقيق أهدافهم"، لكن السؤال هنا، هل هناك من طرف غير بريطانيا يمكن لليهود أن يتعاونوا معه، وهل يمكن لبريطانيا أن تتعاون لتحقيق هدف لا تكون موافقة عليه، ما دام الأمر مرتبطاً بالتعاون، وإذا كان مسؤول ألـ C.I.D البريطاني يعلم بالهجرة السرية، ويعلن أنها ستستمر فهل يعني ذلك أن حكومته ضد تلك الهجرة حقيقة؟".

---

(1) Laquer, Walter: A History of Zionism, P. 533.

(2) كتسبورغ، نتتال : سياسة في مأزق (عبري)، ص 28.

(3) Laquer, Walter: A History of Zionism, P. 33.

(4) Laquer, Walter: A History of Zionism, P. 37.

(5) Lucus, Noah: The modern History of Israel, P. 199;

آسا، لفن : مخابرات منظمة الهاغاناة (هشاي)، ص 108.

أمام تلك الوقائع يسهل استنتاج أن الطمأنينة دخلت إلى نفوس القيادة الصهيونية تجاه بريطانيا، رغم الإعلان الصهيوني الذي رافق الكتاب الأبيض.

وجدت القيادة الصهيونية نفسها أمام واقع صعب ومتناقض لذا كان عليها أن تبرر تصرفها أمام جمهورها، كما كان عليها أن تبرر السلوك البريطاني أيضاً، فرأت القيادة الصهيونية في الهجوم على ألمانيا النازية مبرراً في سياستها مع بريطانيا، وقد استمر الكفاح ضد الكتاب الأبيض خلال سنوات الحرب[1].

وما أن تسلم ونستون تشرشل رئاسة الوزارة البريطانية في أيار (مايو) عام 1940م، حتى زادت طمأنينة القيادة الصهيونية؛ لأن تشرشل مؤيد للصهيونية دون تحفظ كما سبق أن أعلن موقفه الرافض للكتاب الأبيض في مجلس العموم البريطاني مخالفاً بذلك رأي حزب (المحافظين) الذي كان ينتمي إليه، والذي أصدر الكتاب الأبيض[2].

لم يتأخر تشرشل كثيراً في الإعلان عن تأييد الصهاينة، وعدم اهتمامه بالموقف العربي، فقد كتب بعد توليه رئاسة الوزارة بثلاثة عشر يوماً إلى لورد لويد؛ وزير المستعمرات البريطاني الجديد الذي حل محل ماكدونالد في وزارة تشمبرلين أخبره : "إن هدفنا الوحيد في فلسطين الآن هو تحرير إحدى عشرة كتيبة من خيرة جنودنا في فلسطين؛ لذا يجب تسليح اليهود ويجب تنظيمهم بأسرع ما يمكن، إذ لا يمكن تركهم دون سلاح"[3].

وقف الصهاينة ضد الكتاب الأبيض؛ بسبب القتال ضد هتلر، وبما أن المقصود من محاولة الكتاب الأبيض هو الاستمرار في عملية الإنقاذ غير الشرعية لليهود، فإن المقصود من ولوج الحرب وإقحام اليهود فيها هو نقل الاقتصاد اليهودي للترسانة الحربية المضادة لهتلر، الأمر الذي لم يكن بعيداً عن أذهان القيادات الصهيونية، والذي يقضي أيضاً بتسريع تطور الاقتصاد لدى القطاع اليهودي وتطوير الصناعة المحلية للأسلحة، ومن ثم تطوير القدرة العسكرية من خلال التدريبات العسكرية ضمن القوات البريطانية، وقد هدفت الحركة الصهيونية من المشاركة في الحرب، لاستيعاب قدر أكبر من المهاجرين الجدد خلال وبعد الحرب، وتدريب منظمة الهاغاناة على الوسائل الحربية الحديثة وتفعيل دور الصهيونية في الحرب للحصول على تقدير جهود الصهيونية والاعتراف بها ككتلة كاملة مما يعزز مكانتها في تأمين استيطان شامل وآمن[4].

---

(1) Yigal, Allon: Shield of Davied, Weiden field and Nicolson, P. 109.

(2) العقاد، صلاح : المشرق العربي المعاصر، ص 332؛

Dunner, Joseph: The republic of Israel, P. 50-51.

(3) Moshe, Pearlman: Ben Gurion Looks backs, P. 103.

(4) Lucus, Noah: The modern History of Israel, P. 199.

وقد دأب أعضاء القيادة الصهيونية والوكالة اليهودية خلال أعمال التعبئة للانضمام في الجيش البريطاني على خلق توازن بين التطوع والاحتفاظ بقوة عسكرية داخل فلسطين، حيث كانت الحركة الصهيونية تأمل في الاشتراك بأقصى طاقاتها في الحرب؛ بسبب المكاسب السياسية التي يمكن أن تؤمَّن لاحقاً إلى جانب الخبرة العسكرية التي يمكن أن تحصدها، وفي المقابل كانت تخشى من وقف نمو الحركة ببقائها داخل فلسطين، وقد وصلت تلك الخشية أشدها في العام 1942م، عندما خلص قائد الهاغاناة يعقوب دوري إلى أن التطوع في الجيش البريطاني كان تحدياً إلزامياً، حيث لم يتم تشكيل جيش نظامي يهودي مستقل، وبدلاً من ذلك كان لا بد لقوات الهاغاناة أن تظل مجموعة عسكرية صغيرة مدربة دون بذل المجهودات لتوسيعها بينما لا تزال الفرصة قائمة للاندماج في الجيش البريطاني من خلال التجنيد[1].

ثانياً : المساعي الصهيونية للتجنيد في الجيش البريطاني :

كان حاييم وايزمان قد بعث رسالة بتاريخ 29 آب (أغسطس) عام 1939م، إلى نيفل تشامبرلين، رئيس الوزراء البريطاني، أكد فيها أن اليهود : "يقفون إلى جانب بريطانيا العظمى، وسوف يحاربون إلى جانب الديمقراطية"، وأنهم يرغبون في تنفيذ ذلك ضمن خطة عامة لعمل بريطاني، ويضعون أنفسهم في الموقع الذي توجههم إليه حكومة صاحبة الجلالة البريطانية، وأن الوكالة اليهودية مستعدة لبدء ترتيبات تجنيد القوة البشرية اليهودية، والمقدرات الفنية والإمكانيات المادية لليهود، رغم الخلاف على الكتاب الأبيض[2]، وقد رد رئيس الوزراء البريطاني في 2 أيلول (سبتمبر) عام 1939م، مرحباً بالعرض الصهيوني، ومؤكداً أنه على الرغم من الخلافات بين اليهود وحكومته، فإنه يعتقد في إمكانية اعتماد بريطانيا على الوكالة اليهودية[3].

وجدت الوكالة اليهودية في الممارسات النازية ضد اليهود في أوروبا خلال الحرب، مبرراً لدعوة الصهاينة في فلسطين للتجنيد لصالح المجهود الحربي للحلفاء، وادعت أن استجابة اليشوف اليهودي للنداء يُعد (صفحة مشرقة في تاريخ اليهود وإنجازاً للصهيونية العالمية)[4].

لم ينتظر قادة الوكالة اليهودية طويلاً، وإنما بادروا إلى عقد اجتماع مشترك في مكاتب الوكالة بالقدس في 1939/9/3م، بين اللجنة التنفيذية للوكالة، والجمعية العمومية للمجلس الأعلى ليهود فلسطين؛ لدارسة الموقف الصهيوني من المشاركة في الحرب العالمية الثانية، وقرر

---

(1) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة في فلسطين من 1920 إلى 1945م، ص 130.

(2) Sicker, Martin: The pangs of the messiah, P. 152.

(3) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين، ص 507.

(4) Kirk, G.: The Middle East in the war 1939-1945, P. 169.

المجتمعون تجنيد الشبان والفتيات من الصهاينة المقيمين في فلسطين لخدمة احتياجات الييشوف اليهودي في مجالات الأمن والرخاء الاقتصادي، ليكونوا مستعدين للاستجابة لطلبات السلطة العسكرية البريطانية في فلسطين[1]، ولتحقيق ذلك، صدر أمر تسجيل قوائم بأسماء الرجال والنساء الصهاينة الذين تقع أعمارهم بين سن الثامنة عشرة والخامسة والثلاثين، مع تحديد كفاءاتهم، وخبراتهم الخاصة، والجهود التي يمكنهم القيام بها، كما قرر المجتمعون إقامة مجلس اقتصادي بإشراف الوكالة اليهودية قوامه الأعضاء البارزون في الييشوف اليهودي في فلسطين ممن لهم صلة بمجالات الزراعة والصناعة والعمل والنقل والتجارة[2].

وتنفيذاً لتلك القرارات، أنشأت الوكالة اليهودية إدارة التجنيد، وفرضت التدريب العسكري لمدة عام على كل الشبان والفتيات الذين بلغوا سن السابعة عشرة والثامنة عشرة[3].

وقد افتتحت مكاتب التجنيد في تشرين أول (أكتوبر) عام 1939م بموافقة السلطات العسكرية البريطانية في فلسطين، وقامت الوكالة اليهودية بتعيين ضباط اتصال؛ ليكونوا حلقة الوصل بين تلك السلطات ومكاتب التجنيد[4].

وبدأت السلطات العسكرية البريطانية تطلب المتطوعين اليهود بتاريخ 18 أيلول (سبتمبر) عام 1939م، وبدأت بطلب المهندسين والصيادلة وسائقي السيارات والخبازين[5]، وقد استجاب الصهاينة لنداء الوكالة اليهودية، فبلغ عدد من سجلوا أسماءهم حتى آخر عام 1940م في سجلات الخدمة (الوطنية) (136000) صهيوني وصهيونية[6]، وقد ساعدت اللجنة التنفيذية للمجلس الأعلى ليهود فلسطين في عمليات التجنيد والدعوة للتطوع، فقد وضع العمل في المزارع في المرتبة الأولى، ثم الدفاع عن الييشوف، وأخيراً الخدمة في وحدات الجيش البريطاني، إذ استدعى الأمر ذلك[7] وذلك اتضح أن القيادة الصهيونية أولت اهتماماً بملء الفراغ الذي أحدثه تطوع أو تجنيد الشباب الصهاينة في الوحدات العسكرية البريطانية، الذين كان أغلبهم من المزارعين، فكان المراد من التجنيد كسب العديد من الخبرات والخروج من دائرة فلسطين كإطار داخلي، وكذلك محاولة الانتقام من النازية لما قامت به من جرائم ضد اليهود في أوروبا أثناء الحرب العالمية الثانية.

---

(1) Asfour, Polk, and Others: Back drop to tragedy, The struggle for Palestine, p. 106.

(2) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين، ص 507، 508.

(3) عامي، ليفي شلومو : في الصراع والتمرد (عبري)، ص 133؛ غيلبر، يوآف : مساداة، خطط الدفاع عن أرض إسرائيل أثناء الحرب العالمية الثانية (عبري)، ص 13-14.

(4) محارب، عبد الحفيظ : الهاغاناة، إتسل، ليحي، ص 91.

(5) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 158.

(6) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين، ص 508.

(7) Kirk, G.: The Middle East in the war 1939-1945, P. 170.

ثالثاً : الموقف الصهيوني من منع الهجرة السرية :

ارتبطت الهجرة الصهيونية بالسياسة التي رسمتها بريطانيا نحو فلسطين، ففي 17 أيار (مايو) عام 1939م، أصدرت الحكومة البريطانية بلاغاً عرف بالكتاب الأبيض لعام 1939م، أوضح خطتها في فلسطين تناولت فيه مسألة الهجرة[1]، وأعلنت أنه ليس في مقدورها فتح أبواب فلسطين على مصراعيها أمام المهاجرين اليهود، كما أن ليس من سياستها إيقاف الهجرة نهائياً[2]، لأن ذلك من شأنه أن يلحق الضرر بأوضاع فلسطين الاقتصادية والمالية، بما يترتب عليه من آثار سيئة على مصالح العرب واليهود على حد سواء[3]، كما أن الحكومة البريطانية كانت تشعر بالمحنة التي عانى منها عدد كبير من اليهود الذين يلتمسون مأوى يأوون إليه في بعض الدول الأوروبية[4]، وعلى ذلك تقرر السماح بالهجرة اليهودية خلال السنوات الخمس التالية لإصدار البيان، بحيث يزيد عدد السكان اليهود في فلسطين بما يقرب من ثلث مجموع سكان فلسطين، شريطة أن تسمح قدرة فلسطين على استيعاب ذلك العدد، مع وضع الزيادة الطبيعية المتوقعة في عدد السكان العربي واليهود في الاعتبار، وعدد المهاجرين بطرق غير قانونية[5].

وجدت الحكومة البريطانية أن الوضع الاقتصادي في فلسطين يسمح بتهجير نحو (75000) مهاجر يهودي خلال السنوات الخمس التالية اعتباراً من أول نيسان (أبريل) عام 1939م، وبعد انقضاء السنوات الخمس المذكورة، لا يسمح بهجرة يهودية أخرى إلا إذا كان الوطنيون العرب على استعداد للقبول بها[6].

ظهور الهجرة السرية :

لجأت الصهيونية إلى ما أسمته : "العليابت" (الهجرة ب)، وما أسماه البريطانيون : الهجرة غير المشروعة، أي دخول الصهاينة إلى فلسطين دون الحصول على شهادات هجرة من سلطات الانتداب، بحجة أن بريطانيا لا تسمح بالأعداد التي تريدها الصهيونية[7].

---

(1) Marlow, John: The Seat of Pilate, P. 167.

(2) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين، ص 215.

(3) Horwitz, Dan and Moshe Lissak: Origins of the Iswraeli Polity, Palestine under the Mandate, P. 247.

(4) Nathan, Ropert and Others: Palestine problem and promise, An economic study, P. 88.

(5) Horwitz, Dan and Moshe Lissak: Origins of the Israeli polity, P. 246.

(6) ياغي، إسماعيل : الجذور التاريخية، ص 113؛ العقاد، صلاح : المشرق العربي المعاصر، ص 328؛ ظاظا، حسن: الصهيونية العالمية وإسرائيل، ص109؛ الغطاء، علي كاشف: المحاولات الصهيونية، ص62.

(7) Siker, Martin: The pangs of the messiah, P. 161;
سعد، إلياس : الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة 1882-1968، ص 34.

أما بالنسبة للفلسطينيين العرب فقد كانت تلك تسميات لا تختلف في نتائجها النهائية، فجميعها أدت إلى وصول المزيد من الصهاينة إلى فلسطين.

ولجأت الحركة الصهيونية إلى اختيار طريق الهجرة السرية، وحجة الصهيونيين في ذلك أن بريطانيا خانت عهودها للصهاينة ولم تعد تسمح لليهود الراغبين في الهجرة إلى فلسطين بدخولها[1]، مع أن تلك الأقوال غير دقيقة.

خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945م)، ركزت جهود الهجرة على إنقاذ اليهود من مخيمات الاعتقال النازية في أوروبا، فدخل بعض المهاجرين بتصاريح حسب حصص الكتاب الأبيض، والغالبية العظمى دخلوا فلسطين ضمن الهجرة السرية، عن طريق البر والبحر من أوروبا والشرق الأوسط بما يخالف أوامر الحكومة الانتدابية[2].

كانت طريقة التهريب البرية تتم عن طريق الحدود، وقام بها اليهود والعرب (البدو)، حيث كان اليهود يتهربون عن طريق سوريا ولبنان، والأردن، ومصر، فقد تم نقل (1350) مهاجراً يهودياً عبر سوريا[3]، أما الدخول عن طريق البحر فقد كان فقدان الاتصال بالدول الأوروبية ومخاطرة السفر البحري في فترة الحرب وصعوبة الحصول على سفن لنقل المهاجرين سراً قد قيد حركة الهجرة.

استأجرت منظمة الهاغاناة والأرغون (إتسل) سفناً صالحة للإبحار لنقل آلاف المهاجرين اليهود من أوروبا إلى فلسطين دون إذن من بريطانيا؛ مما سبّب العديد من الكوارث التي أثارت بعد ذلك تعاطف المناهضين للسياسة البريطانية[4].

كان من أشهر المآسي التي نشرها الصهاينة وأذاعوا بها: حادثة أربعة سفن تحمل مهاجرين يهود وهم باتريا (Patria)، وأستروما (Struoma)، باسفيك (Pacific)، وميلوس (Milos)[5].

فقد حملت باتريا عدداً كبيراً من المهاجرين السريين، ووصلت ميناء حيفا، وقد رفض البريطانيون السماح لهم بالرسو على شاطئ حيفا، وقبل أن تبحر تلك السفينة في خط العودة

(1) السبع، عصام : الإرهاب الصهيوني، ص 163.
(2) Jewish Virtual Library: The council of restoration and preservation of historic sites in Israel, www.us-israel.org.
(3) Esco Foundation for Palestine, (Author), Palestine: A study of Jewish, Arab and British Policies, P. 680.
(4) Lucus, Noah: The modern history of Israel, P. 196.
(5) Marlow, John: The Seat of Pilate, P. 171; Lucus, Noah: The modern history of Israel, P. 197.

غرقت في ميناء حيفا بسبب انفجار ضخم وقع فيها، وادعى الصهاينة أن أولئك اللاجئين قد انتحروا لأنهم مُنعوا من الدخول إلى فلسطين، لكن الحقيقة أن ذلك الانفجار قد دبرته منظمة الهاغاناة[1]، أما سفينة استروما فقد كانت تقل (769) مهاجراً أتت من البحر الأسود شرق أوروبا وتركيا، وحاولت الحصول على تصاريح هجرة، لكن السلطات التركية رفضت رسو السفينة على شواطئها، أمرت الطاقم بمغادرة المياه التركية، وغرقت السفينة في ظروف غامضة مما أثار السخط الصهيوني على الإدارة البريطانية ووصف المفوض العام البريطاني بالقاتل[2].

تعالت الاتهامات ضد سلطة الانتداب، وحمّلت الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا مسؤولية تلك الأحداث[3].

في 22 تشرين ثاني (نوفمبر) عام 1940م، اعترض الأسطول البريطاني في حيفا سفينتي بسفيك وميلوس، اللتين كانتا محملتين بحوالي (1800) مهاجر، وعند عدم مقدرة الطاقمين استصدار التصاريح أمرت الوكالة اليهودية أفراد من منظمة الهاغاناة بتعطيل السفن لمنعها من الرجوع، لكن الهاغاناة أخفقت في إتمام المهمة بالشكل المناسب، مما أدى إلى غرق (250) مهاجراً، ولإخفاء الحقيقة، أعلنت الوكالة اليهودية أن المهاجرين فضلوا الانتحار على أن يغادروا فلسطين، وقد خفت حدة التوتر لدى الرأي العام اليهودي عند سماح القوات البريطانية للناجين بالعبور إلى فلسطين[4]، لكن سرعان ما تعاظم غضب المتعاطفين ضد السياسة البريطانية عندما أجبرت سفينة أتلنتك (Atlantic) على الرجوع من حيث أتت[5].

وفي 25 تشرين ثاني (نوفمبر) عام 1940م، سمع ركاب سفينة أتلنتك المحتجزين صفارة إنذار وأمر المسافرون بالقفز في الماء بعد دقائق غرقت السفينة بفعل انفجار، وقتل (240) مهاجراً، إضافة إلى عشرات رجال الشرطة البريطانية، مما أثار غضباً ضد القوات البريطانية وإدارتها وقد سمح للناجين دخول فلسطين على سبيل الرأفة بهم[6].

---

(1) Marlow, John: The Seat of Pilate, P. 171;

مردخاي، ناؤور : الهجرة ب؛ باتريا وستروما (عبري)، ص 61.

(2) طهبوب، فائق : الحركة العمالية، ص 261؛ مردخاي، ناؤور : الهجرة ب؛ باتريا وستروما (عبري)، ص 39.

(3) Marlow, John: The Seat of Pilate, P. 171.

(4) أفنري، إسحاق : تمرد الهجرة، خطة بن غوريون (عبري)، ص 46؛ رون، تسفنج : البريطانيون والهجرة (عبري)، ص 67؛ طنوس، عزت : الفلسطينيون ماضٍ مجيد، ص 261.

(5) نمري، دافيد : الهجرة مخاطر واحتمالات (عبري)، ص 108.

(6) Siker, Martin: The Pangs of the Messiah, P. 160;

طنوس، عزت : الفلسطينيون ماضٍ مجيد، ص 261.

إن وضع بريطانيا العراقيل أمام الهجرة الصهيونية لم تكن بذلك القدر من الحزم، فبعد أن أعلنت القيادة الصهيونية تبنيها لسياسة الهجرة السرية لم تقف في وجه تلك الهجرة بشكل قاطع وملزم، بل احتجزت المهاجرين سراً، ثم أطلقتهم، كما أن الإدعاء الصهيونية بإرجاع البريطانيين للسفن التي كانت تصل فلسطين محملة باليهود من حيث أتت هو ادعاء كاذب إذ لا توجد سفينة واحدة طبق عليها ذلك بعد نيسان (أبريل) عام 1939م[1]، وخلال فترة الحرب، أي في الفترة التي ازداد فيها نشاط الهجرة السرية وبعد أن علمت بريطانيا أن تلك الهجرة تتم بالتعاون مع الجستابو النازي الذي تخوض الحرب العالمية الثانية ضد حكومته.

رابعاً : الموقف الصهيوني من قانون انتقال الأراضي 1940م :

بعد فشل مؤتمر لندن عام 1939م، ونتيجة للأوضاع الدولية التي كانت تتجه نحو الحرب العالمية الثانية، أعلنت بريطانيا سياستها في كتاب أبيض أصدرته في 17 أيار (مايو) عام 1939م، أشار إلى أنه لم يفرض أي قيد على انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود، بينما أثبتت التقارير التي وضعتها لجان الخبراء أنه بالنظر للنمو الطبيعي في عدد السكان العرب، مع استمرار انتقال أراضي العرب إلى اليهود في السنوات الأخيرة، لم يعد هناك أراضٍ في بعض المناطق يمكن أن تنقل إلى حوزة اليهود، إلى جانب أنه لا بد من فرض القيود على بيع الأراضي العربية لليهود في بعض المناطق الأخرى، فتقرر منح المندوب السامي سلطات عامة تخوله منع انتقال الأراضي، وتنظيمها طيلة فترة الانتداب[2]، غير أن ظروف الحرب العالمية الثانية، وتخوف الدوائر البريطانية من المخاطر التي باتت تهدد مصالحها في الشرق جعلت الحكومة البريطانية تحتاط تخوفاً من ردة الفعل في الشرق العربي والإسلامي[3].

أصدرت حكومة الانتداب على عهد المندوب السامي هارولد ماكمايل (Harold-Mac Michael)، نظام انتقال الأراضي في 28 شباط (فبراير) عام 1940م، على شكل كتاب أبيض برقم (6180)، بمفعول رجعي للكتاب الأبيض 1939م، كان دافعان لإصداره أوضحهما ماكدونالد أمام مجلس العموم البريطاني تمثلا في :

1- ضمان عدم انحياز حكومة فلسطين لأي من الجانبين العربي أو اليهودي.
2- تهيئة الظروف للقوات البريطانية لتحقيق النصر في الحرب ضد النازيين.

---

(1) Sykes, Christopher: Cross roads to Israel, P. 266.
(2) Stein, Kenneth, W.: The land question in Palestine 1939-1948, P. 203;
عامي، شلومو ليف : في الصراع والتمرد (عبري)، ص 134.
(3) Lucus, Noah: The modern history of Israel, P. 198.

وقد دعم ماكدونالد وجهة نظره في ضمان عدم الانحياز، بالاستناد إلى تقارير اللجان التي بحثت الأوضاع في فلسطين، وأوصت ضرورة وضع نظام لانتقال الأراضي يراعي مصالح السكان العرب، أما بالنسبة لضرورة التفرغ البريطاني للحرب، فقد وجه ماكدونالد النقاش حول ضرورة النظر بعين الاعتبار إلى ردة الفعل في المنطقة العربية والإسلامية[1].

أما السير هنري كروفت (Henry Kruft)، فقد أوضح لمجلس العموم البريطاني أن المعلومات الواردة إليه تشير إلى أن العرب في مصر وسوريا والعراق وشرق الأردن والحجاز واليمن، والمسلمين في تركيا والهند يقفون إلى جانب عرب فلسطين، وأن أولئك ينظرون بعين القلق إلى الأوضاع في فلسطين[2].

جاء في البيان التفسيري لنظام انتقال الأراضي، أنه صدر وفقاً للسلطات المخولة للمندوب السامي، والتي تضمنها الكتاب الأبيض لعام 1939م، وقد حددت منطقتان في فلسطين (أ) و(ب)، تخضع عمليات انتقال الأراضي فيهما للرقابة، مع مراعاة أحكام المادة السادسة من صك الانتداب[3]، وتشمل المنطقة (أ) المناطق الجبلية بوجه عام، مع بعض مناطق واقعة في قضاءي غزة وبئر السبع، حيث أصبحت الأرض الميسورة غير كافية لإعالة السكان المحليين، وتقرر منع انتقال الأراضي في المنطقة (أ) إلى أي شخص ليس عربياً فلسطينياً، إلا في بعض الحالات الاستثنائية التي وضع لها حكم خاص في النظام، منها التصريح برهن أية أرض للشركات أو الجمعيات التي يوافق عليها، أو أية مؤسسات دينية أو خيرية، أو إذا كان من رأي المندوب السامي أن ذلك الانتقال ضروري لتوحيد ممتلكات موجودة[4].

وتضم المنطقة (ب) مرج بن عامر، وشرقي الجليل، والسهول الساحلية الواقعة بين حيفا والطنطورة، وبين الحد الجنوبي لقضاء الرملة وبير طوفيا والقسم الجنوبي من قضاء بئر السبع، ولن تكون هناك أية قيود على انتقال الأراضي في المناطق الباقية من البلاد، أي في جميع مناطق البلديات، ومنطقة حيفا الصناعية، وبصورة عامة السهل الساحلي الواقع بين الطنطورة والحد الجنوبي لقضاء الرملة[5].

---

(1) طربين، أحمد: فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1059؛ عبوشي، واصف: فلسطين قبل الضياع، ص 283؛ Geddes, Charles: Documentary history of the Arab Israeli conflict, P. 134.

(2) Stein, Kenneth, W.: The land question in Palestine, P. 63.

(3) على إدارة فلسطين، "مع كفالة عدم إلحاق الضرر بحقوق قطاعات السكان الأخرى ووضعها"، أن تسهل هجرة اليهود إلى فلسطين في أحوال مناسبة، وتنشط بالاتفاق مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة 4 استيطان اليهود المكثف في الأراضي الزراعية، ومن جملتها أملاك الدولة والأراضي البور غير المطلوبة للأعمال العمومية. (جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 409).

(4) عبوشي، واصف : فلسطين قبل الضياع، ص 284؛ الجندي، إبراهيم : السياسة الاقتصادية البريطانية، ص 247؛ النحال، محمد سلامة : فلسطين أرض وتاريخ، ص 168.

(5) عبوشي، واصف : فلسطين قبل الضياع، ص 284.

اشتمل نظام انتقال الأراضي لعام 1940م على العديد من الثغرات التي منحت المندوب السامي فرصة تسهيل عمليات انتقال بعض الأراضي من العرب الفلسطينيين إلى الصهاينة، وانتقال الأراضي التي يملكها العرب غير الفلسطينيين من الأسر اللبنانية والسورية، وكانت إقطاعيات تلك الأسر واسعة ومن أجود الأراضي في فلسطين، بينما كان أصحابها يقيمون في بيروت ودمشق[1]. كما أصبح من حق حكومة الانتداب نزع ملكية الأراضي، لأن القانون حوّل الأراضي الأميرية (المشاع)، التي بلغت مساحتها اثني عشر مليون دونم تقريباً (45%) من مساحة فلسطين الإجمالية إلى أراضٍ خضعت لتصرف حكومة الانتداب[2].

أما الأراضي البور، غير المستغلة فقد أصبحت خاضعة لما تقتضيه المصلحة التي تحددها الإدارة[3]، وكثيراً ما كان الصندوق القومي اليهودي (الكيرين كايميت، Jewish National Fund)، يجد الوسائل لحيازة الأراضي، رغم أحكام قانون انتقال الأراضي لعام 1940م، فقد ابتاع ما بين عامي 1940–1947م، ما يقارب اثنين وثمانين ألف دونم، فضلاً عن سبعين ألف دونم في المنطقة المباح فيها ابتياع الأراضي[4].

كانت حكومة الانتداب حريصة، في تحديد المناطق (أ، ب، ج)، بحيث يتم السماح بانتقال الأراضي لليهود في المنطقة المقترحة لإقامة الدولة اليهودية، كما حظرت انتقالها في المناطق المقترحة لإقامة الدولة العربية، وقد انتقل هذا الحرص إلى الوكالة اليهودية، حيث صرح مستشارها القانوني أمام مؤتمر للصهيونيين الكنديين، أن أجهزة الوكالة أقامت ثماني مستوطنات في مناطق الحدود، ضماناً لإقامة الدولة اليهودية[5].

الرد الصهيوني على قانون انتقال الأراضي عام 1940م :

توالت احتجاجات الوكالة اليهودية على قانون انتقال الأراضي، كما قام الصهاينة في فلسطين بمظاهرات استمرت أسبوعاً عقب إعلانه، ورشق المتظاهرون رجال الشرطة بالحجارة؛ مما اضطر السلطات إلى فرض نظام حظر التجول، كما أثيرت مسألة انتقال الأراضي لليهود في أروقة عصبة الأمم بجنيف، ومارست القوى الصهيونية ضغوطاً مكثفة عند عرض الكتاب الأبيض لعام 1939م على اللجنة الدائمة للانتداب حتى انتهى الرأي إلى أن بنوده ناقضت التفسيرات التي

---

(1) سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين، ص 311.

(2) G, Kirk: The Middle East in the war 1939-1948, P. 233;

أرني، أفرايم : أرض إسرائيل (عبري)، ص 41.

(3) طربين، أحمد: فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1059؛ عبوشي، واصف: فلسطين قبل الضياع، ص 284.

(4) Sykes, Christopher: Cross Roads to Israel Palestine from Balfour to Bevin, P. 258.

(5) G. Kirk: The Middle East in the war, P. 233.

وضعتها الحكومة البريطانية لمواد صك الانتداب، وتعارضت مع التعهدات التي فرضت على الدولة المنتدبة، وقد أعلن أغلب أعضاء اللجنة أنهم لا يوافقون على أي تأويل جديد لما جـاء فـي صـك الانتداب(1)، وتحركت القوى الصهيونية في مجلس العموم البريطاني عند عـرض قـانون انتقـال الأراضي لعام 1940م، ومع موجة من الاحتجاج الجارف هاجم مستر اتلي، باسم حزب العمال في 1940/2/28م، وزارة المستعمرات التي ابتعدت سياستها عن الالتزام بما جاء في صك الانتـداب على فلسطين بشكل يوضح مدى السخرية بميثاق عصبة الأمم والقانون الدولي(2).

ومن ناحية أخرى سارع بن غوريون إلى توجيه كتاب إلى المندوب السامي، أشار إلـى أن ما جاء في قانون انتقال الأراضي يعني أن اليهودي لن يتمكن من حيازة أية قطعة أرض، أو أي حق في بناء ما عدا في المدن، وفي جزء صغير من فلسطين، كما أنه ينكـر علـى اليهـود المساواة أمام القانون، ويفرق بين السكان على أساس عنصري(3)، كما ادعى بن غوريون أن ما عمدت إليه حكومة الانتداب يحدد إقامة اليهود في "غيتو استيطان" أشبه بتلك التي عـاش فيهـا اليهود الروس على عهد القياصرة، واليهود الألمان على عهد النازية(4)، وذكرت الوكالة اليهودية في مذكرة لها، أن حظر نقل ملكية الأرض في مناطق معينة من العرب الفلـسطينيين "تفرقـة" قائمة على أساس العنصر والدين واللغة؛ مما يناقض المادة الحادية عشرة من صك الانتداب(5).

عندما تقدمت الوكالة اليهودية في أيار (مايو) عام 1944م، بطلب لإقامـة مـستوطنات زراعية يهودية في أراضي الدولة للجنود اليهود المسرحين من الجيش البريطاني، قرر المندوب السامي عدم السماح بإقامة تلك المستوطنات في أراضي المنطقتين (أ)، (ب)، إلا إذا كانت تلـك الأراضي تقع بالفعل في نطاق الملكية اليهودية أو إذا كان انتقالها للملكية اليهودية لا يتناقض مع أحكام قانون الأراضي لعام 1940م، وكان القائمون على أمر الوكالة يرون أن أراضـي الدولـة

---

(1) عامي، ليف، شلومو : في الصراع والتمرد (عبري)، ص 134.

(2) Sykes, Christopher: Cross Roads to Israel, Palestine, P. 259.

(3) عامي، ليف، شلومو : في الصراع والتمرد (عبري)، ص 135.

(4) سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين، ص 314.

(5) Geddes, Charles: Documentary history of the Arab Israel, P. 139;

المادة الحادية عشرة : تتخذ إدارة فلسطين جميع التدابير اللازمة لصون مصالح الجمهور في كل مـا لـه علاقة بتطوير البلاد وكذلك لها السلطة التامة، شرط مراعاة العهود الدولية التي تقبلتها الدولة المنتدبة على نفسها، لاتخاذ ما يلزم لضمان الملكية والسيطرة العامة على أي مورد من موارد البلاد الطبيعية أو الأعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة حالياً أو التي ستوجد فيما بعد، وعليهـا أيـضاً أن توجـد نظامـاً للأراضي يلائم حاجات البلاد مراعية من بين ما يجب مراعاته، تشجيع الاستيطان المكثف واستغلال أعظم ما يستطاع من الأراضي. (جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج9، ص 410).

مستثناة من أحكام القانون، فطالبوا بتهيئة أراضي الدولة في المنطقتين (أ) و(ب)؛ لتوطين اليهود والجنود المسرحين من الخدمة في الجيوش البريطانية[1].

عادت حكومة الانتداب إلى دراسة المسألة على أسس ومفاهيم جديدة ووافقت على مطالب الوكالة اليهودية بحجة أن جزءاً من تلك الأراضي غير مستغل، وقد خصصت (42500) دونم في المنطقة الحرة (ج) من أراضي الدولة للتوطين[2].

خامساً : الموافقة البريطانية على إنشاء اللواء اليهودي :

مع بدء الحرب العالمية الثانية، اقترحت الوكالة اليهودية تكوين لواء يهودي مستقل يتولى الدفاع عن فلسطين أثناء الحرب العالمية الثانية، ثم يتحول بعد ذلك إلى جيش يهودي منظم تعترف به سلطات الانتداب[3]، فطرحت الوكالة اليهودية على وزارة الحرب البريطانية في لندن، فكرة إقامة لواء يهودي لمواجهة هتلر، يتضمن استقطاب جهود يهود العالم إلى جانب الحلفاء – ليس في فلسطين فحسب أو الشرق الأوسط –، وإنما إمكانية العمل في أي مكان من العالم تحدده القيادة العسكرية البريطانية، إلا أن تلك الفكرة لم تلق آذاناً صاغية[4]، ففي 28 آب (أغسطس) عام 1939م، رد الجنرال باركر (Parker) على طرح فكرة الوكالة اليهودية قائلاً : "انظروا إلى الخريطة المعلقة على الحائط، على شمالنا تقع سوريا ولبنان، وهناك الفرنسيون حلفاؤنا المخلصون، وحولنا الدول العربية، فابن سعود لا يفكر بمهاجمتنا، ووضعنا ممتاز في شرق الأردن، والوضع في العراق يشابه الوضع في السعودية، باختصار، لا يوجد خطر يواجهنا الآن، وإذا ما سمحنا بتشكيل لواءٍ يهودي، فإن هناك خوفاً من ثورة العرب ضدنا في وقت نحن بحاجة إلى حليف في منطقة الشرق الأوسط"[5].

وفي الوقت ذاته رد تشامبرلين على خطاب وايزمان في 29 آب (أغسطس) عام 1939م، بشأن الاستعانة بالقوة البشرية اليهودية في المجهود الحربي إلى جانب الحلفاء، بكياسة تخلو من أي التزام حين دعا إلى إلغاء الخلافات الصهيونية البريطانية حول الكتاب الأبيض لعام 1939م جانباً، والبدء في التعاون الصادق بين حكومته والوكالة اليهودية[6].

---

(1) أرني، أفرايم : أرض إسرائيل (عبري)، ص 49؛ عامي، ليف، شلومو : في الصراع والتمرد (عبري)، ص 138-140.

(2) Sykes, Christopher: Cross Roads, P. 260.

(3) Israel, Ben Cohen: A short story of Zionism, P. 156-157.

(4) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 144.

(5) ب، بن أبراهام : النضال من أجل جيش عبري (عبري)، ص 34.

(6) سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية لفلسطيني، ص 511.

تبع ذلك العرض الصهيوني السابق اقتراح تقدم به الضابط البريطاني وينغيت[1]، بعلم القيادة الصهيونية وموافقتها إلى ونستون تشرشل وزير البحرية البريطانية في وزارة تشامبرلين في تشرين أول (أكتوبر) عام 1939م، طلب فيه تعبئة لواء يهودي في فلسطين مع تدريب مائة ضابط يهودي في إنجلترا كي يصبحوا قادرين على قيادة ثلاثين ألف يهودي؛ من أجل السيطرة على الوضع الأمني في فلسطين، على أن يتم تنفيذ الاقتراح خلال أربعة شهور، واقترح وينغيت تشكيل وحدات لحرب الصحراء مكونة من خمسة عشر ألف جندي يهودي تكون تحت إمرة الحكومة البريطانية لاستخدامها في أي مكان، إلا أن ذلك العرض لم يلق موافقة الوزارة البريطانية[2].

وفي رأي الباحث، أن اقتراح وينغيت ما هو إلا تمهيداً للمطالب الصهيونية الرسمية، حيث عرض وايزمان باسم الوكالة اليهودية في كانون أول (ديسمبر) عام 1939م، على الحكومة البريطانية تشكيل فرقة يهودية تحارب تحت علمها الخاص للخدمة العسكرية في أي مكان "مع العلم أنه الطلب الثاني الذي تقدم به وايزمان خلال شهرين" إلا أن الحكومة البريطانية استجابت جزئياً إلى الطلب وفضلت تجنيد الفلسطينيين العرب واليهود على حد سواء[3]، فكان رأي ماكدونالد، وزير المستعمرات البريطانية حسب تقريره المقدم إلى مجلس الوزراء في شباط (فبراير) عام 1940م، أن انسحاب القوات البريطانية من فلسطين سيؤدي إلى انفجار الاضطرابات مما يستدعي عودة القوات البريطانية خلال وقت قصير من انسحابها، وهو أمر لا ينسجم ومصالح بريطانيا ووضعها العسكري خاصة في وقت الحرب[4].

لم يتوقف الإلحاح الصهيوني على بريطانيا حول حق اليهود في إنشاء لواء خاص بهم، ففي حزيران (يونيو) عام 1940م، وبعد احتلال ألمانيا لفرنسا، أعلنت إيطاليا الحرب على بريطانيا، فأصبحت منطقة الشرق الأوسط منطقة قتال، بما فيها فلسطين، بل أصبحت محور الخلاف، فبدأ الإيطاليون بقصف مدينتي حيفا وتل- أبيب[5].

استغلت القيادة الصهيونية إعلان إيطاليا الحرب على الحلفاء، ضربها بعض مدن فلسطين فسارعت بتقديم طلب مستعجل إلى الحكومة البريطانية طالبت فيه ما يلي :

---

(1) سيتم الحديث عن أورد وينغيت ودوره في خدمة الصهيونية من خلال وحدات الليل الخاصة، الجزء العسكري من الدراسة.

(2) Michael, Cohen : Palestine retreat from the mandate Paulelek, P. 98.

(3) Kirk, G.: Middle East in the war 1939-1946, P. 231.

(4) Michael, Cohen: Palestine retreat from the mandate, P. 99.

(5) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 145-146.

1- السماح لليهود بتنظيم ما يستطيعون من وحدات عسكرية وتدريبها؛ من أجل مساعدة القوات البريطانية في فلسطين على أن يكون التنظيم بإشراف الوكالة اليهودية والمجلس الوطني اليهودي (فئاد لئومي)[1] مع سيطرة السلطات العسكرية البريطانية عليه.
2- توفير الأسلحة بإشراف السلطات البريطانية لليهود الذين يتدربون على مسؤولية الوكالة اليهودية، والمجلس الوطني اليهودي.
3- تعامل السلطة التجمع اليهودي في فلسطين كحليف لبريطانيا العظمى، وتشجع تعاونه إلى أقصى حد، في الدفاع عن فلسطين.

وقد مهد حاييم وايزمان لطلباته السابقة بحملة دعائية واسعة، بكثرة المراسلات الموجهة إلى المسؤولين البريطانيين من المنظمات الصهيونية في العالم[2].

رغم ما حققه وايزمان من نجاح محدود فإن فكرة تشكيل لواء يهودي منفصل رُفضت في عهد حكومة تشامبرلين، ولم تُتخذ أية خطوة عملية في اتجاهها، أو الموافقة على أي قدر لصالحها.

وما أن ذهبت حكومة تشامبرلين، وتولى ونستون تشرشل رئاسة الوزارة البريطانية بتاريخ 15 أيار (مايو) عام 1940م، حتى تجددت المساعي الصهيونية، من أجل تكوين لواء يهودي، وانضم دافيد بن غوريون، رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية إلى حاييم وايزمان في لندن؛ من أجل تلك المساعي، كما وانضم جابوتنسكي رئيس المنظمة الصهيونية الجديدة "المنشقة عن المنظمة الصهيونية ورئيس حزب التصحيحيين" الذي كان أول المطالبين باللواء اليهودي في عهد تشرشل بعد يومين من توليه الوزارة بتشكيل لواء يهودي[3]، كما كرر حاييم وايزمان الطلب نفسه، إلا أن تلك المطالب لم تلق الاستجابة الفورية، رغم تأييد تشرشل لها، فقد واجهت

(1) أنشئت عام 1920م، ناضلت فئاد لئومي من أجل نيل اعتراف شرعي بنشاطاتها وقد أصبحت أقل نشاطاً بالنسبة للسياسة فيما زادت من تركيزها على الشؤون الداخلية للتجمع اليهودي في فلسطين، وفي الثلاثينيات نمت المؤسسة بنمو التجمع اليهودي، وزادت من نشاطاتها، حيث ركزت على التعليم والرعاية الصحية والخدمات العامة وزادت ميزانيتها، وقد احتوت المؤسسة على قسم سياسي خصص للتعامل مع العرب ومتابعة الروابط بينها وبين الوكالة اليهودية، وعقد المفاوضات مع الحكومة البريطانية، إلى جانب أقسام أخرى مثل قسم التعليم والصحة والخدمات العامة، وارتبطت أيضاً بالدفاع الداخلي وشؤون الأمن، ونظمت حلقات تطوع في الجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية، في العام 1940م، أضافت المؤسسة أقساماً جديدة إلى هيكليتها مثل قسم التدريب وقسم الثقافة والإعلام والصحافة، وعندما أنشئت إسرائيل عملت جميع تلك الأقسام كقواعد لوزارات الحكومة.
(Jewish Virtual Library: the Israeli foreign ministry, www.us-israel.org).
(2) ESCO Foundation for Palestine, A study of Jewish, Arab and British Polices, (Author), Palestine, A study of Jewish. Arab and British policies, Vol. No. 2, P. 1023.
(3) النتشة، رفيق، وآخرون : فلسطين تاريخاً وقضية، ص 200؛
Michael, Cohen: Palestine retreat from the mandate, P. 100.

المطلب الصهيوني معارضة بريطانية، من القادة الذين لهم علاقة بالمشرق العربي، وكانت القيادة البريطانية في الشرق الأوسط أكثر الجهات معارضة؛ لأنها رأت أن تشكيل تلك القوات يؤثر على الوضع الأمني في المنطقة، وخشيت من إثارة المشاعر ضد قوات الحلفاء في المنطقة[1]، وقد تبنى ذلك الرأي وزير الدولة لشؤون الحرب في حكومة تشرشل (أيدن) عندما رد على الكولونيل ودجود (Wedgood)، المؤيد للصهيونية حين سأل في مجلس العموم البريطاني عما تم بشأن طلب اليهود العسكري، فأجابه : "في رأي حكومة جلالته أن تشكيل وحدات عسكرية يهودية منفصلة ستثير صعوبات جمّة، وسيكون أكثر فائدة لو أن اليهود الحريصين على الخدمة تجندوا في قوات حكومة جلالته بالطريقة العادية[2].

كان وايزمان قد أجرى اتصالاً بنائب رئيس أركان حرب القوات البريطانية الجنرال روبرت هينج (Ropert Heing)، الذي وعد بتوجيه تعليمات إلى القائد العام البريطاني في الشرق الأوسط، الجنرال أرشايلد ويفل (Archaild Wevill)، ليقوم بتدريب وحدات يهودية، وجدّد وايزمان الاتصال برئيس الوزراء تشرشل في آب (أغسطس) عام 1940م، زاعماً أن الصهاينة في فلسطين مهددون بالقتل الجماعي من العرب الذين يحرضهم النازيون والفاشيون لو انسحبت الجيوش البريطانية من فلسطين[3]، بينما في وسع الوكالة اليهودية تجنيد خمسين ألفاً من الصهاينة في فلسطين، وكانت مسألة التجنيد والتدريب موضع نقاش جرى بين وايزمان وتشرشل في الشهر التالي حيث تم الاتفاق على النقاط التالية :

1- تجنيد أكبر عدد ممكن من الصهاينة في فلسطين للخدمات الحربية، وانتظامهم في كتائب يهودية، مع مراعاة مبدأ المساواة بين المجندين العرب واليهود بحيث توجه الزيادة في أعداد المجندين اليهود للعمل في مصر، أو أي مكان آخر.
2- اختيار ضباط الكتائب اليهودية من يهود فلسطين، على أن يتم تدريبهم في مصر.
3- تجنيد اليهود الأجانب في بريطانيا[4].

كان تشرشل ضد فكرة الخوف من إثارة المشاعر العربية في المنطقة وضد إثارة المشاعر الإسلامية في الهند إذا ما شكلت قوات يهودية، وكان يرى في كسب تركيا إلى جانب الإنجليز عاملاً يجعل الوضع في منطقة الشرق الأوسط أكثر أماناً[5]، إذ لم يترك تشرشل الفرصة تفوته لتدعيم وجهة نظره، فبعد تقدم القوات النازية في الأراضي المنخفضة (فرنسا

---

(1) Michael, Cohen: Palestine retreat from the mandate, P. 100-101.
(2) ESCO Foundation for Palestine, Vol. No. 2, P. 1023.
(3) الحوت، بيان : القيادات والمؤسسات في فلسطين، ص 414.
(4) سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين، ص 513.
(5) M. Howard, Sacher: Europe leaves the Middle East, P. 257.

وبلجيكا)، خاطب رؤساء الأركان البريطانيين بقوله : "ليس لدينا قوات كافية للدفاع عن إنجلترا، وعلى وسائل النقل التي أحضرت الاستراليين إلى قناة السويس أن تنقل ثماني كتائب مشاة من فلسطين عن أي طريق إلى إنجلترا، وآمل في استخدام طريق البحر المتوسط لذلك الغرض[1].

رغم معارضة رؤساء الأركان العسكريين لطرح تشرشل، إلا أن الأخير ظل على موقفه، وطالب بضرورة سحب ثماني كتائب مشاة، ورأى أن موقفه صائب؛ بعد أن دخلت إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء، عندها وافق المسؤولون البريطانيون على نقل القوات البريطانية من فلسطين؛ للدفاع عن قناة السويس؛ بسبب الخطر الخارجي الذي أصبح وشيكاً[2].

لم تفلح محاولات القيادة الصهيونية في انتزاع قرار بريطاني بشأن تشكيل لواء يهودي، وجاء الوضع في الشرق الأوسط ليعزز جانب المعارضين للمطلب الصهيوني، فقد ساء الوضع بالنسبة لبريطانيا عندما شهد عام 1940م، انهيار فرنسا أمام القوات النازية، وظهور قوات حكومة فيشي الفرنسية الموالية للنازيين في سوريا ولبنان، وعندما أصبح الوضع في العراق ينذر بالخطر ضد بريطانيا، بسبب التململ الوطني ضد سياسة بريطانيا وزاد الوضع سوءاً احتمالات الهجوم الألماني في شمال أفريقيا مع احتمال تفجر الوضع الداخلي في مصر[3]؛ لذا قررت اللجنة الوزارية البريطانية للسياسة العسكرية في الشرق الأوسط تشكيل ست سرايا فلسطينية توزع بالتساوي بين العرب واليهود وذلك استناداً إلى اقتراح الجنرال ويفل، قائد القوات البريطانية في فلسطين، وسانده هارولد ماكمايل، المندوب السامي البريطاني على فلسطين على أن تكون حصة كل من الفريقين العرب واليهود ألف جندي ضمن القوات البريطانية، لكن القيادة الصهيونية اعترضت على القرار، وتقدم وايزمان في 9 آب (أغسطس) عام 1940م باقتراحين محددين إلى تشرشل اعتبرهما بديلاً لسياسة المساواة التي أقرتها اللجنة الوزارية البريطانية وهما :

1- يُعطى العرب واليهود نسبة متساوية في التسجيل للجندية وستكون النتيجة تفوق اليهود على العرب.
2- يمنح اليهود حرية التسجيل للجندية والعدد الفائض من اليهود عن نسبة المقررة لهم يرسل إلى مصر[4].

---

(1) Michel, Cohen: Palestine retreat, P. 101.

(2) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 145.

(3) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 145-147.

(4) عميكام، بسلال : الازدهار والأحداث الدامية 1929-1939م (عبري)، ج6، ص 96؛ عامي، ليف، شلومو: في الصراع والتمرد (عبري)، ص 123.

لم توافق وزارة المستعمرات على الاقتراحين، وتحت ضغط رئيس الوزراء البريطاني والصهاينة في فلسطين وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، اضطرت وزارة المستعمرات إلى إعادة النظر في سياستها العسكرية نحو فلسطين، وفي 23 آب (أغسطس) عام 1940م، قام لورد لويد جورج بإبلاغ حاييم وايزمان قرار مجلس الوزراء الاستفادة من اليهود في المسرح العسكري الواسع لا أن يتم تركيزهم في فلسطين، ورأى لويد جورج أن حجم القوات اليهودية في فلسطين يجب أن يكون (500) جندي، كما وافق لويد جورج على استخدام ما يزيد عن ذلك العدد من اليهود المتطوعين كقوة يهودية خارج فلسطين، ولكن لا تحمل علمها، أو إشارتها المميزة[1].

لكن تصريح لويد كان يتناقض مع طموحات وايزمان المعلنة، التي ادعى فيها أنه يستطيع تجنيد ما بين 10-12 ألف يهودي، إلا أنه اتفق مع وايزمان من حيث المبدأ[2]، كما اتفق لويد مع وايزمان على عودة اليهود المجندين من خارج فلسطين إلى بلادهم الأصلية بعد الحرب[3].

حمل تصريح لويد جورج انتصاراً لسياسة وايزمان، وخيبة أمل لدافيد بن غوريون، الذي كان يشارك في المفاوضات الصهيونية البريطانية حول تشكيل لواء يهودي، وكان يصر على ضرورة عمل المجندين اليهود في فلسطين فقط، ورفض ترك أمر أماكن وجود القوات اليهودية بين البريطانيين[4].

لم تعد للوكالة اليهودية وسيلة تبرر فشلها في تجنيد اليهود؛ لذا سارعت إلى الإعلان أن مبدأ المساواة هو الذي سبب إحجام اليهود عن التجنيد في الجيش البريطاني[5]، ومع ذلك طالب وايزمان تشرشل بضرورة تشكيل لواء يهودي منفصل مستخدماً مبدأ المساواة في التجنيد وسيلة لتحقيق هدفه، وفي المقابل قام أيدن، وزير الخارجية البريطاني بالسماح لوايزمان ببحث أمر تشكيل اللواء اليهودي مع رئيس الأركان البريطاني هينغ وذلك في 5 تشرين ثاني (نوفمبر) عام 1940م، صدر أول تقرير رسمي عن سير عملية التجنيد، تفسر اجتماعات وايزمان مع هينغ

---

(1) أفرايم، تلمي : مَن وما : في الدفاع والصراع (عبري)، ص 94؛ فولفانزون، أبراهام : دافيد بن غوريون ودولة إسرائيل (عبري)، ص 73.

(2) غيلبر، يؤآف : مساداة؛ خطط الدفاع عن أرض إسرائيل (عبري)، ص 45.

(3) Michael, Cohen: Palestine retreat, P. 107.

(4) فولفانزون، أبراهام : دافيد بن غوريون ودولة إسرائيل (عبري)، ص 74.

(5) أفرايم، تلمي : مَن وما : في الدفاع والصراع (عبري)، ص 94؛ عامي، ليف، شلومو : في الصراع والتمرد (عبري)، ص 133.

عن نتائج عملية، فقد رأى تأجيل أمر تشكيل لواء يهودي، رغم أنه قام بتسمية قائد للقوة اليهودية عند تشكيلها هو البريغادير ل.أ.هيوز (L.I.Hawes)[1].

وعندما أبلغ تشرشل باقتراح تأجيل الإعلان عن اللواء اليهودي وافق عليه على مضض، وقد كان تشرشل في تلك الفترة منصاعاً لرأي ويفل، قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسـط؛ بسبب انشغال تشرشل بعملية ليستر العسكرية (عملية غزو اليونان)[2]، ففي شباط (فبراير) عـام 1941م، عندما مات اللورد لويد جورج تم تعيين اللورد موين (Moyen)، خلفاً له والذي عُرف بعدائه للصهيونية، أرسل تشرشل في 1 آذار (مارس) من العام نفسه رسالة إلى اللـورد مـوين، وزير المستعمرات الجديد، أظهر موقفه من قضية الإعلان عن تشكيل اللـواء اليهـودي وأنـه مضطر لاحترام رغبات قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط على كره منه، حينها تراجعت الحكومة البريطانية عن قرارها، حيث أعلن اللورد موين صراحة أمام موشيه شـرتوك، أنـه لا يرحب بوجود قوة يهودية مقاتلة ضمن منطقة قيادته[3].

وقد تم نتيجة لذلك أن وجهت ضغوطات كبيرة على تشرشل، الذي وافق علـى تأجيـل مشروع إقامة اللواء اليهودي مؤقتاً، وتم إبلاغ حاييم وايزمان بتأجيل فكرة إقامة اللواء اليهودي؛ بسبب نقص في العتاد وذلك لمدة ستة أشهر[4]، إلا أن مطالبة الوكالة اليهودية بتـشكيل اللـواء اليهودي لم تتوقف، فدفعت بعناصر من الهاغاناة للانضمام بوحدات الجيش البريطاني المختلفـة كخطوة لتحقيق هدفها المرجو[5].

جددت قيادة الوكالة في 21 تشرين ثاني (نوفمبر) عـام 1943م، مطالبتهـا لكـل مـن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بتشكيل لواء يهودي يأخذ دوره في تحريـر أوروبـا مـن النازية[6]، كما قام وايزمان بتقديم اقتراح إلى تشرشل طلب فيه السماح لأربعة وعـشرين ألـف يهودي متطوع تشكيل لواء يهودي، له علمه وإشارته المميزة؛ ليشارك في الحرب ضد النازيـة في أوروبا، فضغط تشرشل على وزارة الحربيـة البريطانيـة؛ مـن أجـل القبـول بالمطلـب الصهيوني، لكنها طلبت من الوكالة اليهودية تقديم (350) ضابطاً، و(6500) جندي، كما طلبـت عدم السماح لليهود غير الفلسطينيين بالبقاء في فلسطين بعد الحرب، وتـسريح القـوة اليهوديـة

(1) Michael, Cohen: Palestine retreat, P. 108.
(2) Michael, Cohen: Palestine retreat, P. 108.
(3) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 145؛ كتسبورغ، نتنال : سياسة في مأزق (عبري)، ص 18-19.
(4) شوفاني، إلياس : الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، ص 492.
(5) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 257.
(6) George, Kirk: Middle East in the war, P. 320.

عندما يرتبط الأمر باعتبارات عسكرية، وعدم استخدامها لعلم خاص بها، ووافق تشرشل على تحفظات وزارة الحربية عدا استخدام العلم اليهودي(1).

نجحت القيادة الصهيونية في الحصول على موافقة البرلمان البريطاني على طلبها عندما تقدم (53) عضواً في نيسان (أبريل) عام 1944م برغبتهم في تشكيل لواء يهودي إلى مجلس اللوردات في تموز (يوليو) عام 1944م، وأكد أن الهدف هو تجنيد من لا يحملون جنسيات من اللاجئين اليهود مواطني الدول المحايدة، وأن تلك الرغبة لا علاقة لها بفلسطين(2).

رُفع أمر تشكيل اللواء اليهودي إلى مجلس الوزراء فوافق على تشكيل قوة يهودية مقاتلة تحت علمها الخاص وإشارتها المميزة (نجمة داوود) في 4 أيلول (سبتمبر) عام 1944م، وفي 18 أيلول (سبتمبر) من العام نفسه، أُعدت مسودة بيان أذاعته وزارة الحربية البريطانية في 20 من الشهر نفسه أعلنت فيه تشكيل لواء يهودي، بالمواصفات التي طلبتها القيادة الصهيونية(3).

---

(1) Michael, Cohen: Palestine retreat, P. 123;

كيتسبورغ، نتنال : سياسة في مأزق (عبري)، ص 37.

(2) Kirk, G.: Middle East in the war, P. 330.

(3) الحوت، بيان : القيادات والمؤسسات في فلسطين، ص 416؛

Kirk, G.: Middle East in the war, P. 331.

المبحث الثاني

العلاقات السياسية الصهيونية البريطانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى انتهاء الانتداب على فلسطين (1945-1948م)

أولاً : تصريح بيفن وتأثيراته السياسية:

- **مؤتمر بوتسدام.**
- **الموقف الصهيوني من تصريح بيفن.**

ثانياً : اللجنة الأنجلو – أمريكية عام 1946م:

- **اللجنة الأنجلو – أمريكية.**
- **أنشطة اللجنة الأنجلو – أمريكية.**
- **ردود الأفعال الدولية.**

ثالثاً : الموقفان الصهيوني والبريطاني في مؤتمر لندن 1946-1947م :

- **مؤتمر لندن عام 1946م.**

رابعاً : رفع قضية فلسطين للأمم المتحدة 1947 :

- **الموقف الصهيوني من رفع قضية فلسطين للأمم المتحدة 1947م.**
- **التصويت وصدور قرار التقسيم عام 1947م.**
- **الموقف الصهيوني من قرار التقسيم رقم (181) عام 1947م.**

المبحث الثاني

العلاقات السياسية الصهيونية البريطانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى انتهاء الانتداب على فلسطين (1945-1948م)

برزت في تلك الفترة 1945-1948م، عدد من المواقف السياسية البريطانية التي لا تتوافق في مجملها مع سياسة التعاون الصهيوني البريطاني في مجالات مختلفة، فكان أبرز تلك المواقف تصريح بيفن والموقف الصهيوني منه، ثم تشكيل اللجنة الأنجلو-أمريكية، ومؤتمر لندن لعام 1946-1947م وصولاً إلى الموقف الصهيوني من عزم بريطانيا رفع القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة وما نتج عنها من قرارات تصب في مصلحة الصهاينة بشكل عام على حساب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

أولاً : تصريح بيفن وتأثيراته السياسية :

في 8 أيار (مايو) عام 1945م، وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها باستسلام ألمانيا دون شروط، ولم يكن قد مرّ على هاري ترومان (Harry Truman)، أكثر من شهر في البيت الأبيض، رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، خلفاً لروزفلت (Roosevelt)[1]، وكان الرئيس ترومان منقاداً إلى زعماء الصهيونية، فسخّر سياسة الولايات المتحدة لخدمة الصهيونية إلى أقصى درجة[2]. فقد أرسل في 31 آب (أغسطس) عام 1945م، مستنداً إلى كليمنت أتلي (Climant Atllee)، رئيس وزراء بريطانيا أيد فيه فتح أبواب الهجرة اليهودية إلى فلسطين، واقترح منح مئة ألف شهادة هجرة إضافية فورية إلى فلسطين[3]، لكن حكومة العمال البريطانية كانت تتبع سياسة متحفظة ومقتصدة في الدعم الصهيوني حول الهجرة، وقد اصطدمت بالخطط الصهيونية والاستراتيجية[4].

تسارعت الأحداث في بداية عهد أرنست بيفن فيما يخص القضية الفلسطينية، وظهر الأثر الأمريكي واضحاً وضاغطاً ومؤيداً للمطالب الصهيونية[5] فكان على بيفن أن يوازن بين تلك الضغوط ومصالح بلاده في المنطقة؛ لذا فالمراهنة على مستقبل بيفن السياسي وبصفته وزيراً للخارجية البريطانية، فُرضت عليه، ولم يخترها، وكان عليه محاولة كسب الرهان.

---

(1) شوفاني، إلياس : الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، ص 494.

(2) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : فلسطين تاريخها وقضيتها، ص 89.

(3) خضر، بشارة : أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، ص 222؛ فولفانزون، أبراهام : دافيد بن غوريون ودولة إسرائيل (عبري)، ص 34.

(4) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1069.

(5) حسين، عبد الرحيم : النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية، ص 283.

مؤتمر بوتسدام :

اتخذ الصهيونيون مؤتمر بوتسدام[1]، فرصة لممارسة الضغوط الأمريكية على الحكومة البريطانية، فأبرقت المنظمات الصهيونية إلى الرئيس الأمريكي ترومان تُلح في استخدام نفوذه لتسوية القضية الفلسطينية، وإزالة القيود عن الهجرة اليهودية إلى فلسطين[2]، إلا أن مطالب الحركة الصهيونية رُفضت في المؤتمر، ورداً على الضغوط الأمريكية، ولإثبات استقلالية القرار البريطاني بشأن مسألة الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، أعلن بيفن في 13 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1945م، بياناً في مجلس العموم البريطاني، أعرب فيه عن اهتمام الحكومة البريطانية بالمشكلة اليهودية الناجمة عن اضطهاد النازية، وقال : "إن فلسطين لا تستطيع احتمال معضلتهم كلها"، وتحدث عن التزامات الدولة المنتدبة نحو اليهود والعرب معاً واستحالة التوفيق بينهما، وأضاف : "إن فقدان تعريف صريح لهذا الالتزام المزدوج كان السبب للاضطراب في فلسطين خلال ست وعشرين سنة، ولقد امتدت أصداء هذا النزاع إلى أبعد من فلسطين، فالصهيونية لها مؤازرتها القوية في الولايات المتحدة وبريطانيا والدومينون وغيرها، وقضية العرب الفلسطينيين يؤازرها العالم العربي كله، وقد أصبحت مسألة يهتم بها تسعون مليون مسلم في الهند، وكل حل لا بد في نشدانه من أخذ الصداقة الدولية والسلام العالمي بعين الاعتبار، فضلاً عن ناحيتي الإنصاف والإنسانية"[3].

كتب بن غوريون رسالة موجهة إلى أرنست بيفن، رداً على تصريحه أمام مجلس العموم بقوله : "لقد عدت للتوّ من مخيمات اللاجئين في أوروبا، وقابلت الناجين منهم، وأتيت غرف الاعتقال حيث كان يُعلق اليهود فيها من حناجرهم، كانوا يُحضرون عراة والنازيون ينظرون إليهم من خلال ثقوب الأبواب وهم يكتبون مقالات موتهم بأيديهم، لقد رأيت المحارق التي أُحرق فيها (ملايين) اليهود وهم أحياء، رأيت المشانق حيث عُلق اليهود عليها في عطلتهم فيما يشاهد الآخرون عذابات إخوانهم"[4].

وفي مؤتمر صحفي عقده بيفن مع المراسلين الأمريكيين عقب بيانه في مجلس العموم، أذاع تصريحاً شرح فيه سياسة حكومته في موضوع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، يتلخص فيما يلي :

---

(1) عُقد في المردة من 17 تموز (يوليو) – 3 آب (أغسطس) عام 1945م، في ضواحي برلين الشرقية، حيث شاركت في المؤتمر المذكور القوى المتحالفة التي كسبت الحرب ضد دول المحور، وناقش أموراً مهمة منها : إدارة ألمانيا ومعاملتها أثناء احتلال قوى الحلفاء لها، وناقش مسألة النمسا، ووضع إيران، والمضائق التركية، وقد عملت الحركة الصهيونية على طرح مشكلة فلسطين إلا أنها فشلت في ذلك. (حسين، عبد الرحيم : النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية، ص 284).

(2) ESCO foundation for Palestine, A study of Jewish, Arab and British Polices, Vol. No. 2, P. 1188.

(3) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : فلسطين تاريخها وقضيتها، ص 89.

(4) Ben-Gurion, David: Rebrith and density of Israel, P. 190.

1- تصبح فلسطين دولة تحت وصاية الأمم المتحدة، وفي الوقت المناسب يكون لها حكومة ذاتية فلسطينية لا حكومة يهودية.

2- سوف تحافظ بريطانيا على الحصة الشهرية للهجرة، بمعدل (1500) تصريح بعد استنفاد حصة الكتاب الأبيض.

3- يجري التشاور مع العرب بصدد الهجرة اليهودية.

4- "المشكلة الكبرى هي مشكلة (الاندماج والتمثّل)، يجب على العالم أن يتغلب على مقصد عدد من الأجناس، ورغبتها في تشكيل أطر قائمة بذاتها، وجميع الأمم تخشى من تطور العناصر داخل دولها، فاليهود إذن يبرزون مشكلة صعبة جداً في الواقع".

5- ميّز بيفن بين الدولة اليهودية التي قال بصددها : "إننا لن نتعهد بإنشائها"، أم الوطن القومي اليهودي، يجب أن ننفذه.

6- "إني تواق إلى رؤية يهود أوروبا يمتنعون عن المبالغة في التأكيد على وضعهم العنصري".

7- ناشد يهود العالم، خارج المنظمة الصهيونية أن يساعدوا على إيجاد حل لمشكلة فلسطين، وأنذر بأن المسالة لا يمكن معالجتها إلا بالمداولة والتوفيق، وأن اللجوء إلى القوة سوف يُقابل بحزم[1].

الموقف الصهيوني من تصريح بيفن :

أعلنت اللجنة القومية اليهودية الإضراب 12 ساعة، وخرجت مظاهرات الاحتجاج يومي 15 و16 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1945م في تل أبيب، انتهت بإشعال الحرائق في المباني الحكومية ووضعت تل أبيب تحت الحكم العسكري لخمسة أيام[2]، وأعلنت إذاعة موسكو مباركتها للمعارضة الصهيونية العارمة للسياسة البريطانية في فلسطين[3]، واتخذت منظمة الهاغاناة قراراً بالعمل بشكل مباشر ضد مؤسسات السلطة البريطانية، بالتعاون مع إتسل وليحي وعُرف ذلك التعاون بحركة العصيان العبري[4]، الذي كان نتيجة لبيان بيفن[5].

في 28 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1945م، أعلن بن غوريون في بيان قائلاً : "إننا لا نريد أن نموت، إننا نؤمن أن لنا حقاً في أن نعيش أفراداً، كأمة مثلكم أيها الإنجليز، ومثل باقي

---

(1) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ق2، ج2، ص 1069.

(2) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ق2، ج2، ص 1070؛ محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة، إتسل وليحي، ص 212-213.

(3) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 326.

(4) سيتم الحديث عنه بالتفصيل في القسم العسكري من الدراسة إن شاء الله.

(5) بن يهودا وشوحط : النضال من أجل الأمن والاستقلال (عبري)، ص 121.

الأمم، لكن هناك أشياء أعز من الحياة، إننا مستعدون أن نُقتل من سبيل أن نأتي إلى هنا لنبنـــي؛ ومن أجل حق استقلال دولتنا"[1].

وصل التوتر ذروته في 25 نيسان (أبريل) عام 1946م، إثر مقتل ســبعة مــن الجنــود البريطانيين في غارة نفذتها ليحي في تل أبيب، وفي رد انتقامي اقتحمت مجموعة مــن الجنــود البريطانيين قرية بيرتوفا في نتانيا وحطموا النوافذ وفجروا البيوت كما كان الحال خلال الثــورة الفلسطينية الكبرى عام 1936-1939م[2].

وإزاء تردد الحكومة العمالية في لندن بالاستجابة للمطالــب الــصهيونية – الأمريكيــة، ازداد الضغط عليها، سواء في بريطانيا نفسها، إذ ارتفعت أصوات نادت بالتخلي عن الانتــداب، والتخلص من المسؤولية عن نتائجه، أو في الولايات المتحدة الأمريكية بصور متعددة؛ سياســية واقتصادية وإعلامية، وقد ترافقت تلك الحملة بموجة من تصعيد الأعمال الإرهابية الــصهيونية، وتنشيط الهجرة السرية، وفي ضوء ذلك لجأت الحكومة البريطانية إلى طرح فكرة تشكيل اللجنة الأنجلو – أمريكية لتقصي الحقائق في فلسطين، وتقديم التوصيات لحــل الإشــكالات المتعلقــة بهجرة يهود أوروبا إلى فلسطين[3].

ثانياً : اللجنة الأنجلو – أمريكية عام 1946م :

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، اشتد الصراع العربي – الــصهيوني حــول مــستقبل فلسطين، فكثف الطرفان جهودهما السياسية والدبلوماسية، فالعرب ممثلون بحكوماتهم وهيئــاتهم طالبوا بريطانيا بالوفاء بوعودها التي وردت في الكتاب الأبيض عام 1939م، ووقــف الهجــرة اليهودية إلى فلسطين، أما الصهيونيون ممثلون بهيئاتهم وأنصارهم بذلوا جهــوداً كبيــرة لحمــل بريطانيا على إلغاء الكتاب الأبيض وقرروا إسقاطه بأي ثمن، وطالبوا بفتح الأبواب أمام اليهــود الراغبين بالهجرة إلى فلسطين؛ لتسهيل إنشاء الدولة اليهودية، وفي اتجــاه آخــر امتــد نــشاط الصهاينة صوب الولايات المتحدة الأمريكية التي برزت قوة عسكرية عظمى فــي العــالم بعــد الحرب العالمية الثانية، بعد أن أنهكت الحرب دول أوروبا لا سيما إنكلترا وفرنــسا[4]، وأثمــرت النشاطات الصهيونية في الوصول إلى الرئيس الأمريكي ترومان نفسه، ففي 31 آب (أغــسطس) عام 1945م، طلب ترومان من كليمنت إتلي، رئيس الوزراء البريطاني السماح بإدخال مئة ألف

---

(1) Sicker, Martin: The pangs of the messiah, P. 185.
(2) Sicker, Martin: The pangs of the messiah, P. 185.
(3) شوفاني، إلياس : الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، ص 498.
(4) Lucus, Noah: The modern history, P. 224.

يهودي إلى فلسطين[1]، في الوقت الذي كانت بريطانيا تطمع بزيادة المساعدات إليها من الولايات المتحدة الأمريكية، فلم تكن تريد رفض طلبها، لكنها كانت مع التخفيف قليلاً عن العرب، وعدم تحمل المسؤولية وحدها تجاه القضية الفلسطينية، لذا طالبت بتشكيل لجنة إنجليزية- أمريكية مشتركة للتحقيق في مشاكل هجرة اليهود إلى فلسطين وبيع الأراضي[2].

ومن خلال تلك اللجنة (الأنجلو – أمريكية) أصبحت واشنطن شريكاً كاملاً في تقرير مصير الانتداب البريطاني على فلسطين، وبالتالي الاستيطان الصهيوني فيها، على قدم المساواة مع الحكومة البريطانية، ومن موقعها ذاك، راحت تناور بالتواطؤ مع الوكالة اليهودية لإنهاء الانتداب البريطاني، وتهيئة الأوضاع لتسليم فلسطين للاستيطان الصهيوني[3].

اللجنة الأنجلو – أمريكية :

بعد مشاورات بين الحكومتين البريطانية والأمريكية، أُعلن في لندن وواشنطن، في العاشر من كانون أول (ديسمبر) عام 1945م، عن تشكيل اللجنة الأنجلو – أمريكية التي أشار إليها أرنست بيفن، وزير الخارجية البريطاني في 13 تشرين ثاني (نوفمبر) من العام نفسه[4]، فقد قبلت الولايات المتحدة دعوة بيفن على أن تكون شروط اختصاصها ما يلي :

1- فحص ودراسة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تترتب عن مشكلة الهجرة اليهودية، والاستيطان وأوضاع الناس القاطنة هناك.
2- فحص وضع اليهود في بلدان أوروبا، حيث إنهم كانوا من ضمن ضحايا النظام النازي.
3- الاستماع لآراء ممثلي العرب واليهود حول المشاكل القائمة في فلسطين.
4- عمل توصيات لحكومة جلالته وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية؛ لتلبية الحاجات الضرورية للمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة[5].

---

(1) خضر، بشارة : أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، ص 222؛ فولفانزون، أبراهام : دافيد بن غوريون ودولة إسرائيل (عبري)، ص 34.

(2) النحال، محمد سلامة : فلسطين أرض وتاريخ، ص 69؛ ياغي، إسماعيل : الجذور التاريخية، ص 121.

(3) شوفاني، إلياس : الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، ص 502؛ صالح، محسن محمد : دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 437.

(4) عدوان، عاطف : دراسات في القضية الفلسطينية، ص 190؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية : فلسطين تاريخها وقضيتها، ص 89.

(5) الأحمد، نجيب : فلسطين تاريخاً ونضالاً، ص 308؛ عبوشي، واصف : فلسطين قبل الضياع، ص 332-333؛ النحال، محمد سلامة : فلسطين أرض وتاريخ، ص 169؛
Jewish Virtual Library: The Anglo-American committee of inquiry, www.us-israel.org;
للاستزادة انظر ملحق رقم ( ).

وفي نفس اليوم (العاشر من كانون أول (ديسمبر) عام 1945م)، رد السفير البريطاني في واشنطن برسالة قال فيها : "بناءً على تعليمات سعادة وزير الخارجية البريطاني يسرني أن أخبر سعادتكم أن حكومة جلالة الملك توافق على الأسس المبينة في مذكرتكم المؤرخة في 10 كانون أول (ديسمبر) عام 1945م، بشأن تشكيل لجنة التحقيق المشتركة لتعطي تقريراً عن حالة اليهود في البلدان الأوروبية وفلسطين"[1].

وفي الحادي عشر من كانون أول (ديسمبر) عام 1945م، سمى أعضاء اللجنة وهم اثنا عشر عضواً، ستة من الأمريكيين، وستة من البريطانيين كان منهم عدد من المتعاطفين مع إقامة الدولة اليهودية، وبعض آخر من غلاة أنصار الصهيونية[2]، وكان الأعضاء الستة البريطانيين ممن ليس لهم سابق خبرة أو مواقف محددة حيال المشكلة في فلسطين[3].

أنشطة اللجنة الأنجلو – أمريكية :

عقدت اللجنة أول دورة لها في نيويورك في 3 كانون ثاني (يناير) عام 1946م، واستمعت لشهادات اليهود المطالبين بالدولة اليهودية والهجرة الحرة، وفي 24 من الشهر ذاته، عقدت دورة ثانية في واشنطن، سمعت أنصار العرب، ولا سيما ممثلي المهاجرين العرب الذين فندوا مزاعم اليهود وأثبتوا الحق العربي الشرعي في وطنهم فلسطين[4]، ثم أبحرت اللجنة إلى لندن حيث سمعت ممثلي الدول العربية لدى هيئة الأمم المتحدة، حيث كانت يومئذ تعقد اجتماعاتها في لندن، وسمعت أنصاراً للعرب من البريطانيين وممثلي هيئات وشخصيات يهودية، وبارحت لندن في 3 شباط (فبراير) من العام نفسه، بعد أن انقسمت إلى لجان فرعية للتحقيق في وضع اليهود في ألمانيا وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا، والنمسا وإيطاليا واليونان، وفي 28 شباط (فبراير)، عقدت جلستها في القاهرة، واستمعت إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام[5]، وعددٍ من المسؤولين الرسميين العرب أمثال محمد فاضل الجمالي، وزير الخارجية العراقي الذي دعاهم إلى بغداد؛ ليستمعوا إلى اليهود العراقيين، والشيخ حسن البنا، المرشد العام للإخوان المسلمين الذي

---

(1) الأحمد، نجيب : فلسطين تاريخاً ونضالاً، ص 311.

(2) Dunner, Joseph: The republic of Israel, P. 63;
سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية، ص 593؛ دروزة، محمد عزت : القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ج2، ص 57.

(3) Marlow, John: The Seat of Pilate, P. 206.

(4) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : فلسطين تاريخها وقضيتها، ص 91؛ طنوس، عزت : الفلسطينيون ماضٍ مجيد، ص 305؛ العقاد، صلاح : المشرق العربي المعاصر، ص 351.

(5) Jewish, Virtual Library: The Anglo-American committee of inquiry, www.us-israel.org.

طالب اللجنة بضرورة الاستماع إلى المفتي الأكبر الحاج أمين الحسيني[1]، وصلت اللجنة إلى القدس في 6 آذار (مارس)، وانقسمت الوكالة اليهودية على نفسها عن كيفية إدلاء الشهادات أمام اللجنة، فقد بادر حاييم وايزمان إلى الاتصال بأعضاء اللجنة الأنجلو – أمريكية، فبسط كل ما عنده أمامهم، وعرض عليهم تقارير علمية سبق أن أعدتها الوكالة اليهودية، وقد تجاوب أعضاء اللجنة معه، كما قدمت غولدا مائير تفصيلاً شاملاً عن الإنجازات العمالية اليهودية في فلسطين نيابة عن الهستدروت[2].

وقد عارض الإدلاء بالشهادة كل من موشيه سنيه[3]، وأبا هيليل سيلفر[4]، أما ناعوم جولد مان وشاريت فقد صرحا أنه بما أن الولايات المتحدة تشارك بفاعلية في اللجنة، فإن من الضروري تركيز كل الجهود الدبلوماسية على اللجنة، فإنه ليست من الحكمة تجاهل اللجنة وعدم الظهور أمامها[5]، أما بن غوريون فقد أراد مقاطعتها؛ لأنه كان يخشى قيام اللجنة بدعم عمليات التخلي الأولى التي مارسها الانتداب البريطاني، الشيء الذي لا يستطيع أن يتحمله اليشوف اليهودي، لقد كان بن غوريون متردداً؛ إلا أن مقاطعته رُفضت، فقد صوّت حزب مباي ضد المقاطعة، فأدلى بشهادته نيابة عن الوكالة اليهودية، وكان إدلاء بالشهادات متبايناً، فالعرب الفلسطينيون لم يتزحزحوا عن أي شيء من حقوقهم الشرعية، بينما لمح الصهاينة بخطة تقسيم مقبولة حلاً لذاك المأزق[6]، حيث اقترح بن غوريون وموشيه شاريت على اللجنة التقسيم،

---

(1) الحوت، بيان : القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ص 551.

(2) سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية، ص 598؛

Sicker, Martin: The pangs of the messiah, P. 188;

آسا، لفن : هشاي (عبري)، ص 133.

(3) سياسي وزعيم صهيوني، وأحد رؤساء منظمة الهاغاناة، ولد في بولندا عام 1909م، هاجر إلى فلسطين عام 1940م، عمل على حشد الاستيطان العبري للتجنيد في الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا، ترأس حركة التمرد ضد الانتداب البريطاني، هرب إلى باريس بعد مطاردته من قوات الانتداب، وعمل في إدارة الوكالة اليهودية وفي تنظيم الهجرة غير الشرعية من باريس، أصبح أحد رؤساء الحزب الشيوعي الإسرائيلي، توفي عام 1972م. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 322).

(4) ولد في ليطا عام 1893م، هاجر إلى الولايات المتحدة وأصبح أحد كبار الحاخامين المصلحين الذين أيدوا الصهيونية، شغل عدة مناصب كبيرة منها : رئيس الهستدروت الصهيونية في أمريكا، ورئيس اللجنة الأمريكية الصهيونية لأوقات الطوارئ، ورئيس إدارة الوكالة اليهودية في فلسطين، وعمل على بلورة السياسة الصهيونية المعادية لبريطانيا خلافاً لرأي حاييم وايزمان ومؤيديه، توفي في أمريكا عام 1963م، أطلق اسمه على كفار سيلفر وعلى مؤسسة تربوية في عسقلان وعلى شوارع في المدن الإسرائيلية. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 318).

(5) Sicker, Martin: The pangs of the massiah, P. 188.

(6) سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية، ص 598؛

Sicker, Martin: The pangs of the massiah, P. 188.

فاقترحا حدوداً للدولة اليهودية، تضم الجليل والنقب، على أن تتمتع تلك الدولة بالاستقلال التـــام، بحيث يكون لها علم يهودي، وجيش يهودي، ويكون لها ممثلون في الأمم المتحدة[1].

قامت لجان منبثقة عن اللجنة الأصلية بزيارة العواصم العربيـــة؛ الـــسورية واللبنانيـــة والعراقية والسعودية والأردنية؛ لسماع آراء الحكومات العربية والممثلين السياسيين والمؤسسات السياسية، وقبل مغادرتها فلسطين في 28 آذار (مارس) عام 1946م، خرجت اللجنة بمفهوم عام هو : "إن فلسطين وحدها لا تستطيع استقبال مهاجري أوروبا، وأن على العالم بأكمله أن يـــساهم في دعم إعادة استيطانهم من جديد[2]، وبعد أن عقدت اللجنة اجتماعات أخـــرى فـــي القـــاهرة، غادرت اللجنة في 29 آذار (مارس) عام 1946م، إلى لوزان في سويسرا كي تُعـــد تقريرهـــا، وفي 20 نيسان (أبريل) من العام نفسه، نشر بيانها ببلاغ رسمي تحت رقـــم (6808)[3]، وفـــي أيار (مايو) صدر التقرير بالإجماع جاء فيه :

1- لا يمكن أن تستوعب فلسطين يهودا أوروبا؛ لذا يجب البحث عن أماكن أخرى.
2- السماح الفوري بهجرة مائة ألف يهودي إلى فلسطين فوراً، حلاً ومخرجاً للأزمة اليهودية الناتجة عن الضغوط والعداء الفاشي والتعصب النازي البالغ إلى حد الرغبة فـــي الإبـــادة الشاملة لليهود[4].
3- لا يجوز أن تكون فلسطين دولة يهودية ولا دولة عربية، ولكن يجب أن تكون دولة تحافظ على حقوق المسلمين واليهود والمسيحيين.
4- يستمر الانتداب في إدارة شؤون فلسطين حتى تتوقف أعمال الإرهاب، وعندئـــذٍ يـــستبدل صك الانتداب باتفاقية وصاية مع الأمم المتحدة.
5- على الإدارة البريطانية أن تعمل على رفع مستوى العرب حتى يصبح مـــساوياً لمـــستوى اليهود.
6- السماح بالهجرة اليهودية.
7- إعادة حرية التصرف في الأراضي (إلغاء قوانين نقل الملكيـــة الـــصادرة ســـنة 1940م، والسماح بنقل الملكيات بطريقة حرة).

---

(1) سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية، ص 598-599.

(2) Jewish, Virtual Library: The Anglo-American committee of inquiry, www.us-israel.org.

(3) ياغي، إسماعيل : الجذور التاريخية، ص 120؛ الغطاء، علي كاشف : المحـــاولات الـــصهيونية، ص 80؛ الأحمد، نجيب : فلسطين تاريخاً ونضالاً، ص 314.

(4) ثبت أن مخطط الإبادة قد تم تضخيمه زوراً؛ لخدمة المصلحة الصهيونية والمساهمة في تحقيق مصالحها.

8- العمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية والتعليمية على أن يوظف التعليم في خلق نـــوع من التعاون والتعايش بين العرب واليهود.
9- إجراء تحسينات في الزراعة والصناعة بالتعاون مع الوكالة اليهوديـــة والـــبلاد العربيـــة المجاورة.
10- الامتناع عن استعمال القوة.[1]

ردود الأفعال الدولية :

أولاً : الموقف الأمريكي :

رحب الرئيس الأمريكي بتلك التوصيات، وأعلن دعمه للهجرة اليهودية وإزاحة القيـــودة على عمليات شراء الأراضي[2] وقال : "أنا سعيد لأن الطلب الذي تقدمت به من أجـــل إدخـــال (100) ألف يهودي إلى فلسطين قد أيدته اللجنة بالإجماع، وكذلك : إننـــي مغتـــبط لأن اللجنـــة أوصت بإلغاء الكتاب الأبيض لعام 1939م وما تضمنه مـــن قيـــود علـــى الهجـــرة، واكتـــساب الأراضي للسماح بمزيد من النمو للوطن القومي اليهـــودي"[3]، بالمقابـــل أكـــد التزامـــه بوعـــد روزفلت، وهو ألا تتخذ الولايات المتحدة موقفاً نهائياً دون موافقة الطرفين (العربي والصهيوني) ولذلك دعا ممثلي العرب واليهود إلى تقديم مقترحاتهم إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية[4].

ثانياً : الموقف البريطاني :

على خلاف تعليق ترومان، رئيس الولايات المتحدة، بفرحته وسعادته بـــشأن توصـــيات اللجنة، جاء الموقف البريطاني مخالفاً تماماً، فقد اتخذت الحكومة البريطانية منحى آخـــر وفـــق تصورها للتوصيات كما جاء على لسان رئيس وزرائها كلمينت إتلي بقوله : "إن التقرير بأكملـــه يجب أن يُعتبر تقريراً شاملاً بكل مضامينه، وأن تنفيذه يستلزم قائمة ثقيلة من الالتزام بـــالمواثيق والعهود والوعود المكتوبة فيه، ... إنه من الواضح من خلال الحقائق التي عرضها التقرير فيما

---

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : فلسطين تاريخها وقضيتها، ص 92، 93؛ العقاد، صـــلاح : المـــشرق العربـــي المعاصر، ص 352؛ الغطاء، علي كاشف: المحاولات الصهيونية، ص 80-81؛ شوفاني، إلياس : الموجز في تاريخ فلسطين، ص 500؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية : القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص 245.

(2) Lucus, Noah: The modern history, P. 226; Marlow, John: The Seat of Pilate, P. 208.

(3) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1072؛ Dunner, Joseph: The republic of Israel, P. 65.

(4) العقاد، صلاح : المشرق العربي المعاصر، ص 533.

يتعلق بالحركات المسلحة اللاشرعية الموجودة في فلسطين[1]، أن الحكومة لن تستطيع السماح بنقل كتلة كبيرة من المهاجرين حتى يتم تفكيك تلك الحركات والفئات الداعمة لها، فكما نشر التقرير، فإن تلك المنظمات سوف تشكل خطراً على السلام في العالم، ويجب أن يكونوا بلا سلاح، ولقد أشارت اللجنة إلى فشل الوكالة اليهودية في التعامل مع تلك الحركات؛ لذا فإن على الوكالة استئناف مساعيها بالتعاون مع قوى الانتداب في ذلك المجال ... إن حكومة جلالته تدرك أن القرارات يجب أن تنفذ متى أمكن، ولكن في تلك الحالة فإن المجلس (يقصد مجلس العموم البريطاني) سوف يتفهم أني غير قادر على اتخاذ أي موقف، ولن أزيد في الكلام"[2].

وقد لخص ريتشارد كروسمان (Richard Crossman)، أحد أعضاء حزب العمال البريطاني الرأي البريطاني عموماً بقوله : "إنه من الواضح أن استقلالية العرب هي أمر حتمي يجب أن يتم، في نفس الوقت فإننا لا نملك التزاماً مماثلاً لليهود"[3].

وتعقيباً على موقف إتلي، فقد فرض إتلي ثلاثة شروط هي : القبول بالتوصيات وحدة واحدة لا تتجزأ؛ أن تساهم أمريكا عسكرياً ومالياً في عملية تنفيذ القرارات، أن تحل جميع المنظمات المسلحة اللاشرعية في فلسطين. يمكن القول إن ذلك التصريح دمر الجو الجديد من المصالحة وبرر ادعاءات أحد كبار قادة الصهاينة الأمريكيين (أبا هيليل سيلفر) الذي وصف تلك اللجنة بحجاب دخان، لأن المجلس الوزاري البريطاني تجاهل نتائج وتوصيات اللجنة[4].

---

(1) لقد اعترفت اللجنة بالوكالة اليهودية، قوة ونفوذاً، بصدق القول أنها حكومة إلى جانب حكومة الانتداب، حيث أشار التقرير استناداً إلى المعلومات التي زودتها بها السلطات البريطانية، أن الهاغاناة التي تبلغ عدد أعضائها أكثر من ستين ألفاً، انبثقت بصورة غير قانونية، ولكنها اليوم تامة التنظيم تخضع لرقابة مركزية لها قيادتها، وتنقسم إلى ثلاثة فروع : أحدها القوة الثابتة من سكان المستعمرات، وثانيها : جيش مدرب على العمليات النظامية، وثالثها قوة ضاربة (البالماخ)، قائمة دوماً ومجهزة بوسائل النقل، وقد أشار التقرير إلى وجود منظمتين أخريين مسلحتين غير قانونيتين بالإضافة إلى الهاغاناة التي انفصلت عنها وهما : أرغون (إتسل) ويتزعهما مناحيم بيغن، وجماعة شتيرن (ليحي) والتي تزعمها شامير واللتان تقومان بأعمال الإرهاب. ولم يُشر التقرير إلى وجود أي منظمة عربية مسلحة، مما يدل على أن سياسة الانتداب في نزع السلاح من العرب الفلسطينيين قد حققت غاياتها.

(Marlow, John: The Seat of Pilate, P. 219;

مؤسسة الدراسات الفلسطينية : فلسطين تاريخها وقضيتها، ص 93).

(2) Dunner, Joseph: The republic of Israel, P. 65, 66; Lucus, Noah: The modern history, P. 226;

طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1072.

(3) Marlow, John: The Seat of Pilate, P. 207.

(4) Dunner, Joseph: The republic of Israel, P. 66.

كان الهدف من اللجنة الأنجلو – أمريكية من وجهة النظر البريطانية هو الحصول على الدعم الأمريكي حيال أي تغير سياسي ربما توصي به اللجنة ولكن تقرير اللجنة لم يحقق أياً من تلك الأهداف، فالحكومة البريطانية والرئيس الأمريكي اختاروا أجزاءً من التقرير والتي تتماشى مع رؤاهم وأهملوا الباقي[1]، مع ذلك فإن التقرير لم يرفض رسمياً من الحكومتين، وقد خضع للجان وزارية لإيجاد مسار اتفاق عام ومقبول لكلتا الحكومتين، وللعرب واليهود على حد سواء، تلك المحاولة أيضاً فشلت[2].

أصدرت الحكومة البريطانية في 16 أيار (مايو) عام 1946م بياناً جاء فيه أن المسؤولين عكفوا على دراسة تقرير اللجنة الأنجلو – أمريكية، غير أن الحكومة البريطانية لن تتخذ قراراً في شأن مستقبل فلسطين قبل إجراء مشاورات مع الحكومة الأمريكية، والزعماء العرب، بالمقابل، قام الرئيس الأمريكي ترومان بتعيين لجنة وزارية وتكليف جهاز استشاري خاص بفلسطين لدراسة آلية تنفيذ مقررات اللجنة الأنجلو – أمريكية وإعداد الخطط اللازمة في ذلك الشأن[3]، وتم العمل على عقد مؤتمر لندن 1946–1947م، لحل الأزمة.

ثالثاً : الموقف العربي :

هاج العرب سخطاً على تقرير اللجنة الأنجلو – أمريكية، فلم يكونوا يتوقعون أن يبلغ التجاهل للأمة العربية وحقها والتنكر لمصلحتها ذلك المبلغ، فأضربت فلسطين وبعض العواصم العربية، وتحركت مظاهرات الاستنكار في البلاد العربية، ونددت البرلمانات العربية بتلك التوصيات الجائرة، وبادرت الحكومات إلى الاحتجاج لدى الولايات المتحدة وبريطانيا، وأبرق ملوك العرب ورؤساؤهم إلى ملك إنجلترا والرئيس الأمريكي بالاستنكار الشديد، وأضرب مسلمو الهند، وتظاهروا ناقمين[4]، وقد صرح محمد علي جُناح، زعيم المسلمين في الهند أن : "العرب والمسلمين لن يقفوا مكتوفي الأيدي إذا جرى تنفيذ تلك التوصيات المشينة، وحسبي أن أقول أن تلك خيانة كبرى للوعود المبذولة للعرب، وصدمة لي"، وارتفعت الأصوات بوجوب التوجه تجاه الأمريكيين ووضح تآمرهم على العرب، كما طالب العرب بوجوب الاستعداد للمقاومة المسلحة الرسمية والشعبية، والبدء بترحيل النساء والأطفال عن فلسطين تمهيداً لحركة الجهاد وتشكيل لجان طوارئ[5].

---

(1) Marlow, John: The Seat of Pilate, P. 207.

(2) ياغي، إسماعيل : الجذور التاريخية، ص 121.

(3) شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية والاجتماعية للحركة السياسية في فلسطين 1920–1948م، ص 117.

(4) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1072–1073؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية : فلسطين تاريخها وقضيتها، ص 93.

(5) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1073.

رابعاً : الموقف الصهيوني :

اتسم الموقف الصهيوني بالموافقة والترحيب على توصيات اللجنة الأنجلو – أمريكية، ونظراً لتمتعهم بالدعم الأمريكي فقد أخذوا على بريطانيا ترددها في تنفيذ توصيات اللجنة، وقال مناحيم بيغين، زعيم إتسل في عام 1946م : "إن بريطانيا لن تستطيع أن تمنع تدخلنا، نحن في ملكنا، فنحن سنؤلف قوة عسكرية بناؤها الحقد على سارقي الأرض، وهذا الحقد سوف ينضم إلى حبنا للأرض فتنهض القوى المتراصة حتى نرفع علمنا فوق عمان"[1]، وأرسل بن غوريون رسالة إلى اللجنة الأنجلو أمريكية مفادها : "إن قضيتنا تبدو سهلة وترتكز على مبدأين أساسيين الأول : أن اليهود كباقي البشر لهم نفس الحقوق ونفس المساواة في التعامل والاستقلالية، والثاني: أن فلسطين كانت وستبقى دولتنا، نحن هنا لأن هذا حقنا ولسنا هنا بسبب تصريح بلفور لنا، نحن هنا من قديم الزمان، وأنا ومن سبقوني كنا ولا زلنا هنا، نخاطبكم بالمنظور الشرعي، وسوف تجدون من هم مثلنا في أوروبا يبنون بيوتهم ليُسكنوا عائلاتهم، ثم يأتي من يأخذها منهم، نحن نريد أن نعود"[2].

وقد بدا للصهيونيين أن حكومة الولايات المتحدة لم تفلح سريعاً في تحويل السياسة البريطانية إلى جانبهم كلية، فقرروا أن يتولوا تلك المهمة بأنفسهم عن طريق تصعيد عمليات الإرهاب، فقامت منظمة الهاغاناة ما بين 16-18 حزيران (يونيو) عام 1946م بمهاجمة جسور الطرق وسكة الحديد على حدود فلسطين، ودمرت أربعة جسور عادية وأربعة أخرى حديدية، ودمرت جسراً على نهر الأردن بفعل لغم تسبب في مقتل ضابط بريطاني[3]، وقررت التنظيمات العسكرية الصهيونية استئناف أعمال العصيان العبري على نطاق واسع، وقد استمرت حركة العصيان حتى توقفت الهاغاناة بعد عملية نسف فندق الملك داوود[4].

ثالثاً : الموقفان الصهيوني والبريطاني في مؤتمر لندن 1946-1947م :

أصيبت الحكومة البريطانية بخيبة أمل كبيرة عندما رفض العرب والصهاينة تقرير اللجنة الأنجلو – أمريكية، كما خاب أمل الرئيس الأمريكي ترومان الذي كان عازماً على فعل أي شيء يرضي الصهيونيين؛ من أجل كسب أصوات اليهود في انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة؛ لذا أرسل ترومان في 26 تموز (يوليو) عام 1946م، وفداً إلى لندن للتفاوض مع البريطانيين حول المشاكل الناجمة عن تقرير لجنة التحقيق، وتألفت اللجنة من هنري غرادي (Henry Grady)

---

(1) السنوار، زكريا : مشاريع تسوية قضية فلسطين، ص 30.

(2) Ben-Gurion, David: Rebrith and density of Israel, P. 190.

(3) بيغن، مناحيم : التمرد، ص 283؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1072؛ الأحمد، نجيب : فلسطين تاريخياً ونضالاً، ص 334.

(4) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 350.

(رئيساً)، وغولــدويت دور (Goldwaite Dorr)، وهربــرت غاســتون (Herbert Gaston)[1]، وذلك لجعل توصيات اللجنة الأنجلو – أمريكية قابلة للتنفيذ، كانت هنــاك حاجــة للخــوض فــي التفاصيل، فتم دعوة خبراء من بريطانيا والولايات المتحدة للقيام بــذلك، وقــد أطلقــت الحكومــة البريطانية على تلك الهيئة اسم "وفد الخبراء"، إلا أن آخرين قاموا بتعريفها بمشروع موريــسون أو مشروع غريدي موريسون نسبة إلى اسم رئيس هيئة الخبراء، أو نظام المقاطعات[2].

مؤتمر لندن عام 1946م :

في ظل السياستين البريطانية والأمريكية، وتوافق الموقفين الأمريكي والصهيوني، وضعف القوى العربية وتبعية الأنظمة الحاكمة فيها في ذلك الحين للدول الأوروبية، وبعد أن زادت توصيات اللجنة الأنجلو – أمريكية الأوضاع السياسية في فلسطين تعقيداً، وأصبح الوجود اليهودي الكثيف في فلسطين حقيقة واقعة، دعت بريطانيا لمؤتمر لندن الثاني الذي انعقدت أولى جلساته في 10 أيلــول (سبتمبر) عام 1946م[3] فدعت بريطانيا العرب والوكالة اليهودية وممثلين عــن يهــود بريطانيــا وفلسطين إلى اجتماع في لندن، وقد افتتح المؤتمر بكلمة السيد إتلي، رئيس وزراء بريطانيا[4] ثــم بدأت المفاوضات، واستمرت حتى نهاية كانون أول (ديسمبر) عام 1946م[5].

أ- الدورة الأولى : مشروع موريسون :

قدم رئيس مجلس اللوردات البريطاني هربرت ستانلي موريسون مــشروعاً بتــاريخ 31 تموز (يوليو) عام 1946م[6]، في أعقاب رفض الزعماء العرب توصــيات اللجنــة الأنجلــو – أمريكية خلال مؤتمر (أنشاص) الذي عُقد في 28 أيار (مايو) عام 1946م في القاهرة بدعوة من الملك فاروق[7]، عرضت الحكومة البريطانية على العرب والصهاينة مشروعاً أســمته مــشروع

---

(1) طنوس، عزت : الفلسطينيون ماضٍ مجيد، ص 309؛ بشارة، خضر : أوروبا وفلــسطين مــن الحــروب الصليبية حتى اليوم، ص 225.

(2) بدأت مجموعة الخبراء البريطانيين والأمريكيين في لندن اعتباراً من 10 تموز (يوليو) عام 1946م، للبحث في توصيات اللجنة الأنجلو – أمريكية، كان هنري غرادي يــرأس الجانــب الأمريكــي، بينمــا الجانــب البريطاني هربرت موريسون الذي عرض في 31 تموز (يوليو) ما تم التوصل إليه من نتائج فــي مجلــس العموم البريطاني. (عبوشي، واصف : فلسطين قبل الضياع، ص 335).

(3) آسا، لفن : هشاي، ص 151؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية : فلسطين تاريخها وقضيتها، ص 95.

(4) انظر إلى كلمة كلمينت إتلي رئيس الوزراء البريطاني في مؤتمر لندن الثاني 1946/9/10م. ملحق رقم ( ).

(5) ياغي، إسماعيل : الجذور التاريخية، ص 122.

(6) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1074.

(7) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : فلسطين تاريخها وقضيتها، ص 93.

موريسون، نسبة إلى نائب رئيس الوزراء البريطاني العمالي (هربرت موريسون)، وقسّم المشروع بالأساس فلسطين إلى أربع مناطق إدارية هي : منطقة عربية، وأخرى يهودية، وثالثة للقدس، وأخرى في النقب، على أن تشمل المنطقة اليهودية الجزء الأكبر من مساحة الأراضي التي استقر فيها اليهود، يضاف إليها مساحات كبيرة حول المستعمرات اليهودية، أي شرق الجليل والسهل الساحلي من حيفا إلى تل أبيب[1]، بحيث تشمل الدولة اليهودية (4000000) دونم أو (1700) ميل مربع[2] أي ما يعادل 17% من مساحة فلسطين وبذلك تضم الدولة اليهودية (775000) نسمة؛ منهم (300000) نسمة من غير اليهود، وتضم القدس (100000) يهودي[3]، واقترح مشروع موريسون أن تتولى "الحكومات المركزية" إدارة قطاعي القدس والنقب، إضافة إلى انفرادها بالسلطة في وسائل الدفاع والعلاقات الخارجية والجمارك والضرائب والمحافظة على النظام والقانون من خلال الشرطة والمحاكم.

رفض العرب واليهود مشروع موريسون، فكان الدور البريطاني إصدار مذكرة سياسية، اقترحت فرض الوصاية البريطانية على فلسطين طوال الفترة الانتقالية اللازمة لنيل الاستقلال على أن يقوم المندوب السامي البريطاني بممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية العليا[4].

الموقف الصهيوني من مشروع موريسون :

بعد الاطلاع على مشروع موريسون، تمادى الصهاينة في أعمالهم الإرهابية، فهجموا على القيادة العامة، وخطفوا ضباطاً من البريطانيين وجلدوهم على قارعة الطريق، ولغموا باخرة بريطانية كانت تراقب التهريب وأغرقوها في ساحل حيفا[5]، وبدلاً من أن يأخذهم الإنجليز بالشدة أطلقوا باقي زعمائهم المعتقلين، وعادوا إلى الاتصال بالوكالة اليهودية[6].

قدم الصهاينة مشروعاً بديلاً لمشروع موريسون، دعا إلى إقامة دولة يهودية مستقلة على مساحة 65% من فلسطين، تشمل الجليل والنقب والسهول والمناطق الساحلية، ويترك للعرب

---

(1) العيلة، رياض : تطور القضية الفلسطينية، ص 109؛ صالح، محسن محمد : دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 437؛ طربين، أحمد: فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1074؛ عبوشي، واصف: فلسطين قبل الضياع، ص 337.

(2) شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية والاجتماعية، ص 117.

(3) سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية، ص 601.

(4) Dunner, Joseph: The republic of Israel, P. 74.

(5) آسا، لفن : هشاي (عبري)، ص 153؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية : فلسطين تاريخها وقضيتها، ص 96.

(6) العيلة، رياض : تطور القضية الفلسطينية، ص 110؛
Lucus, Noah: The modern history of Israel, P. 229.

المناطق الجبلية الشرقية، ودعا إلى منح الأماكن المقدسة صفة دولية مع إبداء استعداد الصهيونيين لإعطاء بريطانيا قواعد عسكرية وجوية وبحرية[1].

ويدعى تقرير أصدرته الوكالة اليهودية إجماع الرأي العام اليهودي على معارضة مشروع موريسون، لأنه وُضع لتحقيق الوجود البريطاني في فلسطين عن طريق تطبيق نظام محدود من الحكم الذاتي لليهود والعرب، يحصر اليهود في قطاع ضيق لا يسمح بتوسيع رقعة التنمية اليهودية، ولا بهجرة يهودية[2].

وقد اجتمعت أغلبية أعضاء اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية الذين ينتمون إلى مكاتب الوكالة اليهودية في القدس ولندن ونيويورك في القدس وتقرر الاعتراض على مشروع موريسون، والإصرار على طلب الوكالة اليهودية تهجير مائة ألف من يهود أوروبا إلى فلسطين، مع الاستعداد لمناقشة خطة ترمي إلى تأسيس دولة يهودية في مساحة مناسبة قابلة للحياة من أراضي فلسطين، وقد وجهت تلك القرارات إلى الحكومتين البريطانية والأمريكية[3].

كما تقرر في إحدى جلسات المؤتمر الصهيوني لعام 1946م، رفض مشروع موريسون، ومعارضة أية وصاية على فلسطين تمنع اليهود من تكوين الدولة اليهودية التي هي الشكل الوحيد الذي يتحقق من خلاله الغرض الرئيسي للانتداب في حالة انتهائه، وقد أكد المؤتمرون أن البرنامج السياسي للحركة الصهيونية يدور حول النقاط التالية وهي شكل لبرنامج بلتيمور [4] :

1- تكوين كومونويلث يهودي في فلسطين ومكمل في هيكله للعالم الديمقراطي.
2- فتح أبواب الهجرة اليهودية إلى فلسطين.
3- تولي الوكالة اليهودية إدارة الهجرة إلى فلسطين وتخويلها السلطة الضرورية لبناء فلسطين.

كما رفض وفد الوكالة اليهودية مشروع موريسون أثناء المباحثات التي أجراها في وزارة المستعمرات ووزارة الخارجية البريطانية في شباط (فبراير) عام 1947م، وتقدم بمقترحات تدور حول تحويل غرب فلسطين بأكمله إلى دولة يهودية، أو أن تستمر حكومة الانتداب في حكم فلسطين بنفس الأسلوب الذي كان متبعاً قبل وصول لجنة بيل[5].

---

(1) Dunner, Joseph: The republic of Israel, P. 75.

(2) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1075.

(3) Lucus, Noah: The modern history of Israel, P. 229.

(4) مشروع بلتيمور : مشروع سياسي للحركة الصهيونية العالمية، طالب "بإلغاء الكتاب الأبيض"، وفتح أبواب الهجرة أمام هجرة اليهود إلى فلسطين، وفي هذا المشروع وردت لأول مرة وبصراحة المطالبة بإقامة "دولة يهودية" في فلسطين، وقد وضع مشروع بلتيمور مؤتمر خاص عقده صهاينة أمريكا في أيار (مايو) عام 1942م في فندق بلتيمور في نيويورك. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 447).

(5) سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية، ص 602.

ب- الدورة الثانية، مشروع بيفن :

استأنف مؤتمر لندن انعقاده في 28 كانون ثاني (يناير) عام 1947م، وعرضت الحكومة البريطانية مشروعاً جديداً عُرف "بمشروع بيفن" نسبة إلى وزير خارجية بريطانيا[1] بتاريخ 7 شباط (فبراير) عام 1947م[2]، وكان لا يختلف عن مشروع موريسون كثيراً وتلخص فيما يلي :

1- وضع فلسطين تحت حماية دولية لمدة خمس سنوات، وتقسيمها إلى وحدات إدارية.

2- بعد أربعة أعوام تحاول جمعية عربية يهودية سن دستور فلسطين المستقلة.

3- إذا اتفقت أكثرية أعضائها اليهود والعرب، أُعلن الاستقلال.

4- في حالة عدم الاتفاق ترفع القضية إلى الأمم المتحدة؛ لتقدم الحل المناسب.

5- حصر الهجرة اليهودية في المناطق اليهودية.[3]

رفض العرب المشروع الذي حرمهم حق تقرير مصيرهم، منددين بسوء الأثر الذي يحدثه استمرار الهجرة اليهودية، وهددوا أنه إذا لم يعلن البريطانيون الاستقلال التام لفلسطين فإنهم سيعلنون الحرب عليها[4]، فأُعلن حينئذٍ انتهاء المؤتمر وعزم الحكومة البريطانية رفع القضية إلى الأمم المتحدة، وبذلك القرار وجدت بريطانيا مخرجاً للتخلص من تلك المشكلة وأرادت أن يتحمل غيرها بقية المشوار الذي رسمته لليهود وهو الوطن القومي لهم في فلسطين، حيث قال تشرشل، الذي كان زعيم المعارضة في ذلك الحين : "إن على الحكومة البريطانية أن تقول أنه إذا لم تتقدم الولايات المتحدة وتشارك في عبء القضية الفلسطينية، كما هو محدد ومتفق عليه، فيتوجب علينا الآن أن نحيطها بأننا سوف نعيد انتدابنا إلى هيئة الأمم المتحدة، وأننا سوف نجلو عن فلسطين خلال فترة معينة[5].

الموقف الصهيوني من مشروع بيفن :

رفضت الوكالة اليهودية المشروع لأنه لم يتضمن صراحة إقامة دولة يهودية، ولأنه قضى بحل الوكالة اليهودية، حيث تقدم موشيه شاريت عن الوكالة اليهودية بمقترحات مقابلة تتضمن إعلان إقامة دولة يهودية في "منطقة كافية" من فلسطين، لأن المناطق المخصصة لليهود حسب مخطط الحكم الذاتي الإقليمي غير كافٍ للتوسع المستقبلي لليهود[6].

---

(1) المرعشي، أحمد المرعشي : هيئة الموسوعة الفلسطينية، ج1، ص 491.

(2) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : فلسطين تاريخها وقضيتها، ص 97.

(3) المرعشي، أحمد المرعشي : هيئة الموسوعة الفلسطينية، ج1، ص 491؛ العيلة، رياض : تطور القضية الفلسطينية، ص 110.

(4) السنوار، زكريا : مشاريع تسوية قضية فلسطين، ص 31.

(5) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1075.

(6) المرعشي، أحمد المرعشي : هيئة الموسوعة الفلسطينية، ج1، ص 491.

أما فيما يخص قرار الحكومة البريطانية برفع القضية إلى الأمم المتحدة، فقد كانت الوكالة اليهودية سعيدة بذلك فقد اعتقدوا أن تكون الأمم المتحدة الحامي الجديد لتحقيق أملهم، خاصة وأن للولايات المتحدة كان لها نفوذ كبير فيها، كما رأت الوكالة اليهودية أن رفع الأمر إلى الأمم المتحدة ضمان الاعتراف الدولي بحق الصهاينة في فلسطين[1].

تميز القرار البريطاني بالخبث والدهاء؛ لأن بريطانيا كانت تعلم مدى قدرة دول الحلفاء على تشكيل قرار الأمم المتحدة، والتأثير فيه، وبالتالي خدمة المصلحة الصهيونية على حساب الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير.

رابعاً : رفع قضية فلسطين للأمم المتحدة 1947 :

لجأت بريطانيا بعد فشل مؤتمر لندن الثاني 1946-1947م، إلى محاولة التخلص من عقدة الذنب، فأحالت قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة، حين أعلن بيفن، وزير خارجية بريطانيا في خطابه أمام مجلس العموم البريطاني في 21 شباط (فبراير) عام 1947م، عزم الحكومة البريطانية رفع القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة لتفرض الحل الذي تراه مناسباً[2]، فدعيت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2 نيسان (أبريل) عام 1947م بناءً على طلب بريطاني إلى عقد دورة استثنائية لمناقشة المسألة الفلسطينية[3]، وفي 28 نيسان (أبريل) من العام نفسه، عقدت الأمم المتحدة جلستها الاستثنائية؛ للنظر في الطلب البريطاني، وانتهى رأيها في 15 أيار (مايو) إلى تشكيل لجنة دولية؛ لدراسة الأوضاع السياسية، والاجتماعية، والديمغرافية في فلسطين، ورفع توصياتها بناء على ذلك، عُرفت تلك اللجنة بلجنة تقصي الحقائق الأونسكوب (UNSCOP)[4]، وقد تشكلت من ممثلي أستراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا والهند وإيران وهولندا والبيرو والسويد والأوروغواي، ويوغوسلافيا، وقد أُعطيت الصلاحيات الواسعة لرصد الحقائق الواقعة في فلسطين، على أن تقدم تقريرها إلى السكرتير العام للأمم المتحدة في وقت لا يتجاوز الأول من أيلول (سبتمبر) عام 1947م[5]، وبعد البحث والمداولات قدمت اللجنة المذكورة توصياتها في 31 آب (أغسطس) عام 1947م وتلخص قرار اللجنة في تقسيم سياسي لكن اتحاد اقتصادي[6].

---

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : فلسطين تاريخها وقضيتها، ص 97.

(2) زعيتر، أكرم : القضية الفلسطينية، ص 187.

(3) صالح، محسن محمد : دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 437-439.

(4) الرشيدات، شفيق : فلسطين تاريخاً وعبرة ومصيراً، ص 148، 149؛
Biger, Gideon: The boundaries of modern Palestine 1840-1947, P. 213;
النتشة، رفيق : تاريخ فلسطين، ص 71.

(5) عبوشي، واصف : فلسطين قبل الضياع، ص 370؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية : فلسطين تاريخها وقضيتها، ص 101؛
Dunner, Joseph: The republic of Israel, P. 77.

(6) خضر، بشارة : أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، ص 234؛ صالح محسن محمد : دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 439.

ومما جاء في توصيات اللجنة :

1- إنهاء الانتداب البريطاني، وتشكيل حكومة أو حكومتين مسؤولتين أمام الأمم المتحدة، على أن يكون النظام الأساسي فيهما (أو فيها) على أسس دستورية وديمقراطية.

2- احترام الأماكن المقدسة للديانات الثلاثة، وضمان حرية العبادة للجميع.

3- اعتماد الدبلوماسية السياسية وسيلة وحيدة لحل المسائل العالقة، ومسائل الحل الدائم.

4- تقسيم فلسطين إلى دولتين : إحداهما عربية والأخرى يهودية.[1]

كانت اللجنة الدولية قد اختلفت فيما بينها حول موضوع التقسيم، فذهب أغلبية الأعضاء، وهم مندوبو كندا وأستراليا والبيرو وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا والسويد والأرغواي، إلى تقسيم فلسطين إلى ثلاث وحدات سياسية، تقام في الوحدة السياسية الأولى دولة يهودية وتمتد على أرض الجليل الشرقي وقسم من المنطقة الساحلية ومرج بن عامر وبئر السبع والنقب، ومساحتها الإجمالية نحو 14200 كيلو متر مربع، ويسكنه نحو (990) ألف نسمة، منهم نحو (450) ألف عربي، ويسمح فيها بالهجرة لمائة وخمسين ألف يهودي آخر[2].

والوحدة السياسية العربية، تمتد من غور الأردن فنابلس، فالجبل الغربي، وتسيطر على السهل الساحلي بدءاً من أسدود، وتبلغ مساحتها الإجمالية نحو (12) ألف كيلو متر مربع، ويسكنها (650) ألف عربي، وأحد عشر ألف يهودي[3].

أما الأماكن المقدسة، فتوضع تحت الوصاية الدولية، ويقيم فيها نحو (150) ألف عربي و(100) ألف يهودي، وقد حظي ذلك المشروع بعد تعديله جزئياً على تأييد دول الحلفاء، بدعم بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وهو المشروع الذي أقامت الأمم المتحدة قرارها على أساسه[4].

أما مندوبو يوغسلافيا والهند وإيران، فقد دعوا إلى إقامة دولتين مستقلتين استقلالاً ذاتياً، الأولى يهودية، ويسمح فيها باستمرار عملية الهجرة، والثانية عربية، على أن تشكل الدولتان دولة اتحادية تعرف باسم دولة فلسطين، وتبقى تلك الدولة تحت الانتداب البريطاني لفترة زمنية تسمح بتنفيذ الخطة[5].

---

(1) السنوار، زكريا : مشاريع تسوية قضية فلسطين، ص 40؛ فولفانزون، أبراهام : دافيد بن غوريون ودولة إسرائيل (عبري)، ص 37.

(2) صالح، محسن محمد : دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 438-439.

(3) الرشيدات، شفيق : فلسطين تاريخاً وعبرة ومصيراً، ص 149، 150.

(4) ظاظا، حسن : الصهيونية العالمية وإسرائيل، ص 111.

(5) صالح، محسن محمد : دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 438.

وقد رفضت اللجنة السياسية المنبثقة عن مجلس الجامعة العربية، في مؤتمرها المنعقد في صوفر (لبنان) بتاريخ 16 أيلول (سبتمبر) عام 1947م تقرير اللجنة الدولية على اعتبار أنه هدر فاضح للحقوق الفلسطينية، وأنه تبنى مشروع الدولة اليهودية الذي يرفضه العرب، وحذرت من خطورة التمادي البريطاني في رفض قيام الدولة العربية المستقلة، وحثت الدول العربية على تقديم مساعدات عاجلة لعرب فلسطين؛ لتمكينهم من الصمود في وجه المخطط الاستعماري[1].

الموقف الصهيوني من رفع قضية فلسطين للأمم المتحدة 1947م :

قدمت الوكالة اليهودية عدة مذكرات إلى اللجنة الخاصة الدولية المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ثم أوفدت كلاً من بن غوريون وأبا هيليل سيلفر، وموشيه شاريع وعمانويل نيومان، فاستمعت اللجنة الأولى في اجتماعها الخمسين في 8 أيار (مايو) عام 1947م إلى بيان ألقاه سيلفر أشار فيه إلى اقتناع الوكالة بجدوى اهتمام هيئة دولية بمشكلة فلسطين، وادعى أن الوكالة اليهودية مفوضة بموجب صك الانتداب للتحدث باسم يهود العالم أجمع في أمور الوطن القومي اليهودي، وأوضح أنه بينما الوطن القومي لا يزال تحت التأسيس، فإن المجتمع الدولي يتطلع إلى استكمال الهجرة اليهودية في فلسطين وخلق الدولة اليهودية فيها[2].

أما موشيه شاريت، فقد ادعى في الاجتماع الثاني والخمسين للجنة الأولى في 9 أيار (مايو) من العام نفسه، أن مشكلة فلسطين تكمن في أن سياسة حكومة الانتداب تتناقض مع تعهدات الانتداب، ثم عقب بن غوريون بأن الحكومة البريطانية لم تولِ اهتماماً بحل مشكلة فلسطين[3].

أما المجلس الصهيوني العام الذي كان مجتمعاً في زيوريخ وقت إعلان تقرير اللجنة 31 آب (أغسطس) عام 1947م، فقد وافق على المشروع الأول بأغلبية (51) صوتاً ضد (16)، وأصدر القرار التالي :

1- نظر المجلس الصهيوني العام بصفة مبدئية في تقرير وتوصيات الأونسكوب، ويضع المجلس في اعتباره الدراسة التي قامت بها تلك اللجنة وتقريرها كجهد طيب للتوصل إلى حل عملي لمشكلة فلسطين.
2- يلاحظ المجلس الصهيوني العام باقتناع أن أغلبية الأونسكوب أوصت بإقامة دولة يهودية ذات سيادة، إلا أن مساحة الأرض لا تمثل المساحة المطلوبة التي وعد بها الشعب اليهودي.

---

(1) وزارة الدفاع الوطني : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص 248.

(2) عبوشي، واصف : فلسطين قبل الضياع، ص 348.

(3) عبوشي، واصف : فلسطين قبل الضياع، ص 352.

3- يأسف المجلس الصهيوني العام إذ يرى أن المقترحات التي أبدتها الأقلية في الأونسكوب غير موافق عليها بالمرة، ذلك أن الدولة الكونفدرالية التي اقترحتها الأقلية تحول فلسطين إلى دولة عربية تفرض على يهود فلسطين أن يكونوا أقلية بصفة دائمة.

4- يعلن المجلس الصهيوني العام أن فلسطين هي البلد الوحيد القادر على توفير حل للمشكلة اليهودية نظراً لعدم وجود وطن قومي للشعب اليهودي.[1]

التصويت وصدور قرار التقسيم عام 1947م :

لعبت الدبلوماسية البريطانية دوراً خطيراً في دفع الأمم المتحدة لاتخاذ قرار التقسيم؛ لأن بريطانيا كانت تهدف من وراء ذلك إلى تنفيذ برنامجها الاستعماري وإقامة الدولة الصهيونية كما أعلنت في تصريحها قبل ذلك بنحو ثلاثين عاماً عندما أصدر تصريح بلفور[2]، فقد سعت بريطانيا للضغط على الأمم المتحدة لاتخاذ قرار التقسيم دون دراسة كافية، وفي وقت قصير لا يُسمح خلاله للدبلوماسية العربية باتخاذ الإجراءات الكفيلة بإقرار الحقوق الوطنية الفلسطينية، كما ضغطت على عدد كبير من أعضاء الجمعية العامة سواء كان ذلك أثناء عملية اختيار أعضاء اللجنة أم أثناء التصويت على القرار الصادر عنها[3]، إضافةً إلى أنها أعدت برنامجها الخاص بالانسحاب من فلسطين بالتنسيق مع قادة الحركة الصهيونية؛ بحيث يمكنها ذلك من إقامة دولتها واغتصاب أكبر مساحة ممكنة من أراضي فلسطين[4].

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فقد لعبت أكثر الأدوار خطورة، وكان ذلك في أدق وأحلك اللحظات، فقد ضغطت على الدول الأعضاء؛ من أجل تعديل قرار التقسيم؛ ليضم مساحة أكبر للدولة اليهودية[5]، وعندما علمت أن القرار لن يحوز على الأغلبية في الجمعية العامة؛ عملت على تأجيل جلست التصويت ثلاثة أيام من 26 تشرين ثاني (نوفمبر)، إلى 29 تشرين ثاني (نوفمبر) عام 1947م[6]، وخلال تلك الأيام اشترت ذمم عدد من ممثلي الدول التابعة أو الضعيفة، بالضغط السياسي أو الرشاوي أو الوعود البراقة ودفعتها دفعاً للتصويت لصالح القرار

---

(1) Marlow, John: The Seat of Pilate, P. 242.

(2) Biger, Gideon: The boundaries of modern Palestine, P. 215;
طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1086.

(3) Lucus, Noah: The modern history of Israel, P. 232.

(4) Biger, Gideon: The boundaries of modern Palestine, P. 214, 215.

(5) الخالدي، وليد : الصهيونية في مئة عام، ص 72-74؛ السعدي، غازي : الأحزاب والحكم في إسرائيل، ص 25، 29، 31؛ النتشة، رفيق : تاريخ فلسطين، ص 72.

(6) Marlow, John: The Seat of Pilate, P. 244.

لدرجة أن بعضهم قد صوت تأييداً للقرار وهو يبكي، لأنه تلقى من دولته قراراً بالتصويت بعيداً عن المواقف الأخلاقية، وعن طبيعة الدور المعلن للأمم المتحدة[1].

في 29 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1947م، صدر قرار التقسيم رقم (181)[2]، بعد مسرحية هزلية مخزية حملت في طياتها الخزي والعار، لا على الدول الاستعمارية فحسب، ولكن على كل الأنظمة الدولية، التي قبلت أن تكون مجرد دُمى تحركها مؤسسة دولية خاضعة لنفوذ الاستعمار، ولا فرق هنا أن يكون الدور المشبوه الذي لعبته هذه الدولة أو تلك عن رغبة وطواعية أم عن طريق الإكراه والغصب، لأن النتيجة كانت واحدة هي "المشاركة في جريمة دولية تم فيها اغتيال دولة وتشريد شعبها، اغتيالاً وتشريداً فوق العادة".

وقد نص قرار التقسيم على تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين، تقوم بينهما وحدة اقتصادية مشتركة وذلك تأسيساً على قرار لجنة الأغلبية ومشروعها، وما طرأ عليه من تعديلات من خلال اللجنة الخاصة المؤلفة لدراسة الوضع الاقتصادي وتطويره، والتي أقرت فصل جنوب يافا وبئر السبع وضمهما إلى الدولة العربية، كما نص على أن يضمن مجلس الأمن والجمعية العامة إقرار الأمن والنظام، والتصدي لكل محاولة عسكرية تهدف إلى وقف مشروع التقسيم[3].

الموقف الصهيوني من قرار التقسيم رقم (181) عام 1947م :

فرح الصهاينة بقرار التقسيم، ورغم عدم قناعتهم بحجم الدولة المقترحة، إلا أنهم كانوا مسرورين لأن الدولة اليهودية ستقام وفق القانون الدولي، ولم يعودوا بحاجة لاقتصار حجتهم على الحقوق الدينية والتاريخية، كما كان قرار التقسيم حجة قانونية أقوى من تصريح بلفور، فقرار التقسيم نصّ على إقامة دولة يهودية، بينما تصريح بلفور نصّ إلى إقامة وطن قومي يهودي فقط[4]. والفرق بين الدولة والوطن القومي واضح، فالدولة ذات أرض وشعب وسيادة، أما الوطن القومي فهو مكانٌ يُسمح بالإقامة فيه دون امتلاك السلطة.

---

(1) Marlow, John: The Seat of Pilate, P. 245.

(2) صالح، محسن : دراسات منهجية، ص 439؛ السعدي، غازي : الأحزاب والحكم في إسرائيل، ص 24-27؛ الأحمد، نجيب : فلسطين تاريخاً ونضالاً، ص 369-370؛ للاستزادة؛ انظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالموافقة على مشروع تقسيم فلسطين في 29 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1947م. ملحق رقم (8).

(3) سكيك، إبراهيم خليل : تاريخ فلسطين الحديث، ص 37؛ السنوار، زكريا : مشاريع تسوية قضية فلسطين، ص 40؛ العقاد، صلاح : المشرق العربي المعاصر، ص 366؛ طرابين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج، ص 1083.

(4) عبوشي، واصف : فلسطين قبل الضياع، ص 373؛ بشارة، خضر : أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، ص 238؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص1084.

لم يكن جميع الصهاينة فرحين بقرار التقسيم، فقد أراد المتطرفون الصهاينة، وخاصة منظمة إتسل (الأرغون) دولة يهودية أكبر بكثير، وقام بعضهم بشجب القرار مهددين باستخدام العنف لتحقيق هدفهم[1]، فقد صرح مناحيم بيغين، زعيم إتسل "بأنه لا يمكن لأي وعد يقطعه الزعماء اليهود على أنفسهم بالحفاظ على الحدود التي تجري أن يبرَّ به، وليس بالإمكان الوفاء به، إن الضغط المتزايد لملايين من التائقين للعودة وهدفهم الوحيد وضع حد لحياة الذل والمهانة سوف يتغلب على جميع العقبات التي قد توضع في طريقهم ... إن فلسطين لا يمكن تقسيمها ولا يجوز، بل من الواجب إعادة توحيدها، فشرقي الأردن تؤلف جزءاً لا يتجزأ من (وطننا الأم)، وقد حولت بريطانيا هذا الجزء من (بلادنا) تحت ستار الاستقلال إلى مستعمرة أخرى من مستعمراتها ... إننا نعلن أن كل اتفاق يوقعه أفراد أو مؤسسة على أي مشروع للتقسيم غير ملزم لشعبنا، فتوقيعهم لاغٍ؛ ولا قيمة له منذ البداية ..."[2].

لم ترضَ منظمة ليحي أيضاً عن قرار التقسيم، فأصدرت كل من إتسل وليحي بيانات ضد التقسيم، معلنتين أن التقسيم يُمزق الأرض (التاريخية) للدولة اليهودية[3].

وقد كان بن غوريون ممن عارضوا قرار التقسيم، ولم يقبل بتلك الحدود، وقال منذ إعلانه أن : "الدولة (الإسرائيلية) تعتبر قرار الأمم المتحدة بتاريخ 29 تشرين ثاني (نوفمبر) عام 1947م، باطلاً كأنه لم يكن"، ثم عاد وصرح معبراً عن رفضه للحدود التي نصّ عليها قرار التقسيم فقال : "إن الأمر لا يكمن في الإبقاء على الوضع القائم، فنحن في حاجة إلى دولة حركية مهيأة للتوسع"[4]. وقال شمعون بيرس : "لقد رقص يهود فلسطين في الشوارع عندما تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار التقسيم في 29 تشرين ثاني (نوفمبر) عام 1947م، وحينها كنت واقفاً بجانب بن غوريون، ولن أنسى ما قاله: "اليوم يرقصون وغداً سيقطرون الدماء..."[5].

وما أن وصلت أخبار قرار التقسيم مسامع اليهود في فلسطين، حتى نظمت منظمة الهاغاناة احتفالاً في ساحة ماغن دافيد في تل أبيب، لكن القناعة كانت أنه بعد أن تكلل الكفاح السياسي بالنجاح، جاء دور القتال، ودون النجاح في المجال العسكري لا معنى للمكسب السياسي[6].

---

(1) عبوشي، واصف : فلسطين قبل الضياع، ص 373.

(2) الهلول، جبر : المواثيق والعهود في ممارسات اليهود، ص 351.

(3) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 329-332.

(4) الهلول، جبر : المواثيق والعهود في ممارسات اليهود، ص 352.

(5) الهلول، جبر : المواثيق والعهود في ممارسات اليهود، ص 352.

(6) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 357.

وقد حدث أن تجمعت المظاهرات الصهيونية في القدس، واتجهت إلى مبنى الوكالة اليهودية، حيث رفع المتظاهرون العلم الصهيوني، وقد استقبلت غولدا مائير ورئيس الإدارة السياسية للوكالة وبعض أعضاء لجنتها التنفيذية تلك المظاهرات وقالت : "إن التعبير عن مشاعر يهود فلسطين ويهود العالم في هذه اللحظة ضرب من المستحيل، لقد عملنا من أجل هذه اللحظة وكان أملنا معلقاً عليها، فضحينا من أجلها وكان يحدونا الأمل في أن تتحقق، فلنا الآن أن نعبر عن مشاعرنا". كما أدلى رئيس الوكالة اليهودية ببيان جاء فيه : "إن قرار الأمم المتحدة يعيد بناء دولة الشعب اليهودي ذات السيادة في جزء من (موطنها القديم) بإجراء تاريخي مقسم بالعدل يعوض على الأقل جزءاً من الحكم الجائر الذي تعرض له الشعب اليهودي منذ 1800 سنة، وأن القرار يمثل نصراً معنوياً عظيماً ويحقق مبدأ التعاون الدولي من أجل السلام والعدل في العالم كله"[1].

بالمقابل، أدى صدور قرار التقسيم إلى حالة من الغليان في الشارع الفلسطيني فبدأوا بشن هجمات ضد المستوطنات والتجمعات اليهودية[2]، فقررت الهاغاناة التمسك بالمستوطنات وضرورة الحفاظ على التنقل على الطرق في مواجهة الجهود العربية الرامية إلى تعطيلها وتخريبها، فتقرر حماية الطرق بين المستوطنات والقيام بعمليات انتقامية، وضرب المواصلات والطرق العربية[3].

عقدت اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية اجتماعاً بمناسبة تقسيم فلسطين، أعلنت بعده البيان التالي: "إن الغرض الرئيسي لاجتماعنا يتمثل في رغبة يهود فلسطين في البحث عن السلام وتصميمه بشكل يحقق تعاوناً مثمراً مع العرب، ونحن نناشد الجماهير العربية ألا تسمح بأن يساء توجهها فتتخذ أية إجراءات عنيفة كما نناشد الشعب اليهودي ألا يسمح بارتكاب أفعال غير مسؤولة"[4].

---

(1) Riech, Bernard: Arab-Israel conflict and conciliation, P. 20.

(2) بن غوريون، دافيد : يوميات الحرب؛ حرب الاستقلال 1947-1949م (عبري)، ص 9.

(3) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 357.

(4) Ben-Gurion, David: Rebirth and density of Israel, P. 199.

الفصل الثالث

العلاقات العسكرية الصهيونية البريطانية في فلسطين (1936-1939م)

* المبحث الأول: العلاقات العسكرية خلال الثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939م).

* المبحث الثاني : العلاقات البريطانية مع التنظيمات العسكرية الصهيونية خـــلال الثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939م) .

المبحث الأول

العلاقات العسكرية خلال الثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939م)

أ- دور الانتداب البريطاني في إنشاء وحدات الخفراء (النوطريم) وتطويرها.

- تطوير (النوطريم) بعد إضراب عام 1936.
- إنشاء شرطة المستعمرات العبرية.
- الحرس السيار.
- حرس القطارات والسكك الحديدية.

ب- إنشاء وحدات الليل الخاصة :

- تدريبات وحدات الليل الخاصة.

المبحث الأول

العلاقات العسكرية خلال الثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939م)

عمدت السلطات البريطانية خلال فترة الثورة الفلسطينية الكبرى 1936-1939م، إلى إنشاء وحدات عسكرية مختلفة، تندرج جميعها في إطار التعاون الصهيوني – البريطاني، سعياً منها للقضاء على الثوار العرب، وإخماد نار الثورة الفلسطينية المشتعلة في فلسطين، فجاءت إقامة وحدات الخفر (النوطريم) في أيار (مايو) 1936م، وحصلت على اعتراف السلطات البريطانية بها رسمياً وتعاونت مع الوكالة اليهودية، وكان ذلك فاتحة مرحلة جديدة في تطور التنظيمات الصهيونية العسكرية في فلسطين، فقد أدى ذلك إلى إنهاء فترة الغموض في طبيعة العلاقة بين السلطات البريطانية والصهيونية بشأن الهاغاناة، التي كان البريطانيون، رغم معرفتهم جيداً بوجودها، يغضّون الطرف عن نشاطها، وإن كانوا يسعون، من حين إلى آخر "نزع سلاحها" أو "ضبطها"، باقتراح إضفاء الشرعية عليها، مما يمكنهم من مراقبتها، بالمقابل كان الصهيونيون يفضلون عدم البحث في شئونها مع الآخرين، فالسلطات البريطانية لم تكتف فقط بإقامة تلك القوات، بل عمدت إلى إنشاء وحدات الليل الخاصة في صيف عام 1938م، بقيادة الضابط البريطاني، تشارلز أورد وينغيت، في محاولة الرد على تحديات الثوار العرب، والقيام بعرقلة الإمدادات العسكرية للثوار من سوريا ولبنان، وقد أجمع معظم العسكريين الصهيونيين أن وينغيت، كان له تأثيره على المدى البعيد على الاستراتيجية العسكرية الصهيونية بأكملها.

أ- دور الانتداب البريطاني في إنشاء وحدات الخفراء (النوطريم) وتطويرها :

عندما اندلعت الثورة الفلسطينية الكبرى في عام 1936م، كان للتعاون البريطاني – الصهيوني في المجال الأمني، أهمية كبيرة في المحافظة على الييشوف العبري في فلسطين، وتطوير القوات العسكرية الصهيونية فأخذت طابع الشرعية والعلنية[1]، سميت (بالنوطريم)[2]، أي النواطير أو الخفراء، والتي بدأت أولى خطواتها في نيسان (أبريل) عام 1936م، عندما تقدمت الوكالة اليهودية بطلب إلى حكومة الانتداب، بتجنيد عدد من رجال الشرطة الخاصة لدعم الشرطة العامة[3]، وبعد مفاوضات مطوّلة بين الجانبين، استجابت السلطات البريطانية لمطلب

---

(1) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة في فلسطين، ص 531.

(2) بن يهودا وشوحط : النضال من أجل الأمن والاستقلال (عبري)، ص 96.

(3) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة في فلسطين من 1920 إلى 1945م، ص 78؛ عميكام، بتسلال، وآخرون : ازدهار وأحداث دامية (عبري)، ج6، ص 106.

الوكالة اليهودية، فبدأت بإعطاء رخص وأسلحة لمختلف المناطق التي يتهـددها الخطـر، وقـد أعطيت تلك الرخص تحت غطاء "الشرطة الإضافية" و"الخفـر" Auxiliary Police Forces، ومن هذين المصطلحين ظهر مصطلح "الناطور" الذي بدأ بالعمل فـي نيـسان (أبريـل) عـام 1936م[1]، حيث أبدت الحكومة البريطانية موافقتها للمـستوطنين بـالخروج (خـارج الـسياج) مزودين ببنادق صيد وبإشراف رجال شرطة بريطانيين[2]، وقد حاولت حكومة الانتـداب إيجـاد حل يحول دون وقوع مصادمات في محيط المستوطنات بين الثوار الفلـسطينيين، والـصهاينة، بإقامة ما يسمى "بالنواطير"[3]، التي تطورت هيكليتها من خلال تسلسل الأحـداث التـي مـرت بمراحل مختلفة خلال الثورة (1936-1939م)[4]، وقد اشترط البريطانيون على قيادة اليـشوف الصهيوني ضرورة إنهاء منظمة الهاغاناة التي كانت تأخذ الطابع السري، فأعلنوا بشكل واضح، أنه : "لا يجوز بحال من الأحوال أن يُسمح بقيام جيش مسلح يهودي، بل يتوجب استخدام وسائل جدية لتصفيته، لكن إذا تنازلتم عن هذه الفكرة، فنحن على استعداد أن نضاعف لكم النواطير"[5]، وبعد التشاور الداخلي داخل القيادة الصهيونية، استحسن طرف ذلك الأمر، وبرروا ذلك بأنه فـي نهاية المطاف سيكون لدى الحركة الصهيونية قطع سلاح شرعية وقانونية، فقطعة واحدة قانونية أفضل من عشرة غير قانونية[6]، وفي 25 أيار (مايو) عام 1936م، جُند عشرات مـن الخفـراء الأوائل من مختلف المستوطنات، وأرسل نحو 30 منهم إلى المستعمرات في مناطق عين جارود وغور الأردن[7]، فكان لرجال النوطريم زي خاص "زي الخفير" على شكل كوفية وعقال وبدلـة كاكي، وكان سلاحهم بندقية كندية مليئة بالرصاص[8].

كان هدف الدائرة السياسية للوكالة اليهودية، ومنظمة الهاغاناة، إخراج (الخفـارة) مـن دائرة الترتيبات المحلية والمؤقتة، وتحويلها إلى قوة واسعة تشمل فلسطين كلهـا[9]، وقـد عـين

---

(1) تلمي، أفرايم : مَنْ وما؛ في الدفاع والصراع (عبري)، ص 86.

(2) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 366؛ عميكام، بتسلال، وآخرون : ازدهار وأحداث داميـة (عبري)، ج6، ص 106.

(3) غاليلي، يسرائيل : الصراع وما معناه (عبري)، ص 17.

(4) عفار، هداني : حرب شعب (عبري)، ص 243.

(5) غاليلي، يسرائيل : الصراع وما معناه (عبري)، ص 17.

(6) غاليلي، يسرائيل : الصراع وما معناه (عبري)، ص 17.

(7) بدر، حمدان : تاريخ الهاغاناة، ص 79.

(8) عفار، هداني : حرب شعب (عبري)، ص 243.

(9) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الثورة العربية الكبرى في فلـسطين 1936-1939م، الروايـة الإسـرائيلية الرسمية، ص 298.

يهوشواع غوردون[1]، ضابط ارتباط بين الانتداب والوكالة اليهودية للإشراف على تجنيد رجال الشرطة[2]، ومع تطور الأحداث وتأزمها، وافقت السلطات البريطانية على زيادة "الخفراء"، ففي 25 أيار (مايو) عام 1936م، تم تجنيد (1240) خفيراً، وتزايد العدد مع بداية أيلول (سبتمبر) عام 1936م، إلى (2860) شرطياً، ووافقت الحكومة أيضاً على أن يرتدوا لباساً موحداً وأن يحملوا البنادق العسكرية، كما سمحت لهم بالخروج من نطاق حدود المستوطنة للحراسة، كما وتعهدت الحكومة بدفع نصف رواتبهم[3]، وقد شمل هذا القرار (180) مستوطنة كان فيها (750) خفيراً على نفقة الحكومة، و(800) آخرين كانت رواتبهم على نفقة المستوطنات[4].

ثم أطلقت الحكومة البريطانية على "النوطريم" اسم "سلاح الدفاع عن المستوطنات اليهودية"، ومع مرور الوقت سُميت "شرطة المستوطنات العبرية" Jewish Settlement Police[5]، وكانت غالبية رجال (النوطريم) تابعين لمنظمة الهاغاناة، مما أعطى الطابع الشرعي الضمني للهاغاناة، وبمساعدة هذا الجهاز أمكن نقل خبرات التدريب لعناصر الهاغاناة[6]، كما أنهم أفادوا منظمتهم بنقل المعلومات الأمنية التي ترد للشرطة خاصة في مجال التفتيش عن الأسلحة أو الاعتقال أو التحقيق، ساهموا في التستر على كثير من القضايا خدمة للهاغاناة[7]، ومع انتهاء الإضراب في تشرين أول (أكتوبر) عام 1936م، طرحت حكومة الانتداب استمرار الخفراء، حيث إن الهدوء المشوب بالحذر، لم يعط الحجة الكافية لحل تلك الوحدات، فجرت مفاوضات بين السلطات البريطانية وبين المسؤولين عن الخفراء، واشترطت الحكومة إبقاء الأسلحة الشرعية بأيدي اليهود، وبشرط واحد ألا وهو حل منظمة الهاغاناة، واستدعى المندوب السامي كلاً من دافيد بن غوريون وموشيه شرتوك وأبلغهما عن استعداد الحكومة لإبقاء ثلاثة آلاف خفير بأسلحتهم الكاملة في المستوطنات اليهودية شرط تسليمها الأسلحة غير الشرعية[8].

---

(1) وهو من أفراد الكتيبة الأمريكية، خدم منذ سنة 1929م ضابط ارتباط بين الوكالة اليهودية والشرطة البريطانية، كرّس نفسه لهذا العمل، وعمل على تحسين وحدة "الخفارة" وتطويرها، كان مسؤولاً عنها حتى وفاته في تشرين الأول (أكتوبر) عام 1941م. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الثورة العربية الكبرى، ص 298).

(2) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 79.

(3) عميكام، بتسلال، وآخرون : ازدهار وأحداث دامية (عبري)، ج6، ص 106.

(4) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 79.

(5) تلمي، أفرايم : مَنْ وما؛ في الدفاع والصراع (عبري)، ص 306.

(6) السنوار، زكريا : تاريخ منظمة الهاغاناة الصهيونية منذ إنشائها وحتى صدور قرار التقسيم (من 1920 إلى 1947م)، ص 187.

(7) هرست، دافيد : البندقية وغصن الزيتون، ص 262.

(8) غرشون، ريفلين : القوات القانونية (عبري)، ص 126.

دار نقاش عنيف في اليیشوف اليهودي حول الموضوع، ففي اللقاء الذي تم بين رئيس الوكالة اليهودية وأعضاء اللجنة الوطنية من جهة وبين قادة الهاغاناة من جهة أخرى، أعلن إلياهو غولومب[1]، وشاؤول مئيروف رفضهما ذلك الطلب[2].

تطوير (النوطريم) بعد إضراب عام 1936 :

نظراً لاستمرار أحداث الثورة، وتحول الخفراء المجندين إلى ما يشبه المؤسسة الدائمة، تم إنشاء إطار مركزي له في كافة أنحاء فلسطين، التي قسمت بالنسبة للخفراء إلى ألوية، وتم تعيين ضباط بريطانيين للاهتمام بشؤونهم، وتم الاتفاق على أن تقيم الوكالة اليهودية أربعة مكاتب اتصال في كل من القدس وتل أبيب وحيفا والعفولة[3]، وتم تعيين ضابط اتصال على رأس كل مكتب، مهمته الاتصال مع الضباط البريطانيين في منطقته، والاهتمام بالخفراء وتجنيدهم، ودفع المستوطنات إلى المطالبة بخفراء إضافيين وأسلحة إضافية؛ وذلك من أجل استباق المطالب البريطانية بتخفيض عددهم[4].

وعندما بدأت الحكومة في نهاية عام 1936م، بالمطالبة بتقليص عدد الخفراء، تم الاتفاق على أن لا يتلقى الخفراء المفصولين راتباً، وإنما يعتبرون احتياطيين مستعدين في أية لحظة للخدمة[5]، لكن الحكومة البريطانية بدأت بإجراءات فعلية خوفاً من تزايد قوة النوطريم، فعملت على تقسيم الخفراء إلى أربعة أقسام هي :

الأول : وعددهم (740) خفيراً، مجندون تجنيداً كاملاً وبشكل رسمي، ويتلقون رواتبهم من الحكومة البريطانية.

---

(1) أحد رؤساء منظمة الهاغاناة، وأحد مبلوري قوة الدفاع الصهيونية في فلسطين، والقائد الأعلى غير الرسمي للجيش الإسرائيلي قبل قيام إسرائيل، ولد في بولندا عام 1893م، درس في كلية هرتسيليا في مدينة يافا، عمل في الزراعة والحراسة، انضم إلى حركة هاشومير وتفرغ لقضايا الأمن والدفاع، توفي عام 1941، وما زال منزله في تل أبيب يستخدم كأرشيف لمنظمة الهاغاناة ويسمى بيت إلياهو، سمي على اسمه العديد من الأحياء والشوارع في مدن إسرائيل. (تلمي، أفرايم ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص 93-94).

(2) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الثورة العربية الكبرى، ص 302؛ غرشون، ريفلين : القوات القانونية (عبري)، ص 127؛ بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 80.

(3) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الثورة العربية الكبرى، ص 303.

(4) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 80-81.

(5) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 532.

الثاني : وعددهم (740) خفيراً، وعليهم الحضور إلى مراكز الشرطة خلال ساعتين، وأن يبقى سلاحهم في مراكز الشرطة.

الثالث : وعددهم (1480) خفيراً، وهم احتياط ثانٍ، وعليهم الاستجابة لطلب التجنيد خلال 24ساعة، ويكون سلاحهم محفوظاً في مراكز الشرطة.

الرابع : وعددهم (1500) خفيراً، وهم احتياط من الشرطة الإضافية، يُسمح لهم حمل السلاح الذي سيصل إليهم عند الضرورة(1).

في ربيع 1937م، كان بعض رجال الإدارة البريطانية يعتقدون أن قيام الدولة اليهودية قد أصبح قريباً، فأخذوا يهتمون بجيش الخفراء، الذي اعتبروه نواة للجيش اليهودي(2).

إنشاء شرطة المستعمرات العبرية(3): (Jewish Sttlements Defence Committee)

بدأت في نيسان (أبريل) عام 1938م، عملية إعادة تنظيم جيش الخفراء (النوطريم)(4)، وقد أوصى أعضاء اللجنة تحويل قوة الخفارة (الشرطة الإضافية) إلى وحدة شرطة مبلورة ومنظمة تنظيماً عسكرياً، وكتب برونسكيل في تقريره أن "شرطة المستعمرات اليهودية عملياً ليست سوى قوة عسكرية مموهة وبأنها فرع للشرطة، وهذا الأمر ضروري لاعتبارات سياسية". وقد وافقت الحكومة في فلسطين بعد تردد في بداية عام 1939م على توصية برونسكيل وبدأ تنفيذها في شهر كانون ثاني (يناير) عام 1939م(5).

---

(1) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 81؛ غرشون، ريفلين : القوات القانونية (عبري)، ص 129.

(2) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 81.

(3) مهمتها الاهتمام بكل ما يتعلق بالدفاع عن المستعمرات اليهودية، وتنظيم شرطة المستعمرات العبرية، وأعضاءها: ممثل الجيش الميجر برونسكيل (G.S. Brunskill) وممثل الشرطة أو – رورك (O-Rork) وممثل الوكالة اليهودية يهوشواع غوردون، وكانت تعرض عليها المسائل المتعلقة بتنظيم الشرطة في المستعمرات العبرية، والمسائل الأمنية العامة المتعلقة باليبشوف مثل (إنشاء نقاط جديدة). (مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الثورة العربية الكبرى، ص 313).

(4) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 370.

(5) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 534.

وقد جرى افتتاح دورات عديدة للتدريب على الأسلحة، اشترك فيها عـدد مـن الـذين أصبحوا فيما بعد قادة الهاغاناة أمثال موشيه ديان[1]، ويغئال يادين، وعُقدت الدورة الأولـى فـي نيسان (أبريل) عام 1938م، حيث ظهر تطور جديد في النوطريم باستخدام الرشاشـات الثقيلـة وتفكيك وتركيب المواد المتفجرة[2]، وفي عام 1938م، تزايد نشاط الثوار العرب في فلـسطين، وخشي الإنجليز أن تجري أعمال تخريب ضد المباني الحكومية بالقدس، لذلك قبلوا اقتراحاً مـن المؤسسات اليهودية يقضي بتجنيد حراس يهود كشرطة مساعدة، والذين تحولوا بعد ذلـك إلـى شرطة المستوطنات العبرية، وقد أطلق على هؤلاء الحراس الذين تم وضـعهم فـي المكاتـب الحكومية اسم "شرطة إضافية مؤقتة" (Temporary Additional Constables-T.A.C)[3].

وفي بداية عام 1939م تم إقرار مشروع أقرته حكومة الانتداب تـم بموجبـه توزيـع الشرطة إلى عشر كتائب، يتناسب بصورة أو بأخرى مع توزيع منظمة الهاغاناة وقد أعطيت لها أسماء عبرية، ووصل عددها إلى حوالي (15) ألف رجل[4] بيـنهم (1289) خفيـراً برواتـب حكومية و(13122) شرطة خاصون، وبالإضافة إلى هؤلاء كان هناك (1800) شرطي خـاص آخر من أعضاء الهاغاناة، أسهموا في حراسة اليهود في تل أبيب وحيفا، خارج إطـار شـرطة المستعمرات، وكذلك (290) يهودياً ألحقوا بالجيش للعمل كشرطة إضافية لأعمال الحراسة، كما

---

(1) موشيه ديان : محارب وقائد عسكري وسياسي وأديب، ولد عـام 1915م فـي كيبـوتس "دجانيـا". درس وترعرع في مستوطنة نهلال، ومنذ صباه انضم إلى منظمة الهاغاناة وعمل ضمن القوة الضاربة الأولـى المتحركة التي عملت بين عام 1936-1939م. كان ديان أحد تلاميذ أورد وينغيت الذي عمل الكثير مـن أجل محاربة الثوار العرب، واشترك في عمليات ليلية خاصة اشتهرت في تلك الأيام، وكان ديان أحد (43) عنصراً في دورة "الهاغاناة" التي اعتقل الإنكليز أفرادها وسجنوهم في سجن عكا منذ أواخر عـام 1939م، حتى عام 1941م، وبعد الإفراج انضم إلى الوحدات الأولى للبالماخ، وأثناء عملية نفذت في سـوريا عـام 1941م نظمها الإنكليز ضد القوات الفرنسية، جرح ديان وفقد عينه اليسرى، وعند اندلاع حركة العـصيان العبري ضد الانتداب البريطاني، عاد ديان إلى مزاولة الخدمة الفعلية في صفوف الهاغاناة.

في عام 1949م مثل ديان الجيش الإسرائيلي في محادثات الهدنة في رودس، وعين قائداً للقيادة الجنوبيـة، ثم القيادة الشمالية، ورئيساً لشعبة العمليات، ورئيساً للأركان، وفي عام 1956م قاد حملة الـسويس، وبعـد تسريحه من الخدمة العسكرية زاول الحياة السياسية، فعين وزيراً للزراعة، ثـم وزيـراً للـدفاع، فـوزيراً للخارجية، كما كان أحد مهندسي اتفاق السلام المصري الإسرائيلي الذي وقع في (كامب ديفيد)، في آخـر أيامه عانى من آلام شديدة في الرأس، والسرطان في جسمه وتوفي عام 1981م، ودفـن فـي (نهـلال). (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 107-108).

(2) عميكام، بتسلال، وآخرون : ازدهار وأحداث دامية (عبري)، ج6، ص 112.

(3) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (عبري)، ص 142.

(4) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 81.

وكان هناك (1628) شرطياً إضافياً آخر معظمهم من اليهـود، عملـوا فـي حمايـة المرافـق المختلفة[1].

وكان منهم من اشترك في أعمال ضد الثوار العرب وحراسة مشاريع خاصة مثل شركة البوتاس وشركة الكهرباء وغيرها من المنشآت الخاصة[2]، فكان من أسماء هذه الكتائب : غرود يروشلايم (كتيبة القدس)، هداروم (الجنوب)، هشارون (السهل الساحلي)، عيمـك صـفير (وادي الحوارث)، عيمك يزراعيل (مرج ابن عامر)، وغيرها من الأسماء العبرية، وقد حدد لكل كتيبـة شارة ذات لون خاص بها[3].

الحرس السيار :

احتلت الحراسات المتحركة مكاناً محترماً داخل جيش الخفراء، وقد تـم تـشكيل تلـك الحراسات أيام الطوارئ تحت أسماء مختلفة "الكتيبة المتحركة" و"الكتيبة الطائرة"، وقـد تـشكلت في البداية لتقوم خلال النهار بالحراسة الراجلة للطرقات والحقول القريبـة مـن المـستوطنات اليهودية، وحراسة العاملين في تلك الحقول، ثم أخذت تلك الحراسات تستخدم السيارات للوصول إلى الهدف[4]، ووصل عدد الدوريات السيارة إلـى (62) دورة، منهـا (33) دوريـة تـستخدم سيارات تندر غير مصفحة، و(20) دورية تستخدم سيارات مصفحة، وكانت دوريـات أخـرى تستخدم الخيول، فكان عدد الخفراء المقاتلين في السيارة الواحدة يتراوح بـين ثمانيـة وعـشرة أفراد[5]، وتولت الوكالة اليهودية دفع نفقات شراء السيارات، وقدمت حكومة الانتـداب الألبـسة والأسلحة والذخيرة[6].

ومع إعادة تنظيم الخفراء (النوطريم) في خريف 1938م، تم إمداد تلك الحراسات بالطاقـة البشرية وبالأسلحة، حيث وصل عدد رجالها إلى (400) وتوزعوا ضمن (60) مجموعة[7].

---

(1) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 534.

(2) تلمي، أفرايم : مَنْ وما؛ في الدفاع والصراع (عبري)، ص 308؛ عميكام، بتسلال، وآخـرون : ازدهـار وأحداث دامية (عبري)، ج6، ص 112.

(3) موسوعة الدراسات الفلسطينية : الثورة العربية الكبرى، ص 312.

(4) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 82.

(5) موسوعة الدراسات الفلسطينية : الثورة العربية الكبرى، ص 320.

(6) تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 308.

(7) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 83.

حرس القطارات والسكك الحديدية :

في بداية آذار (مارس) عام 1937م، أعلنت الشرطة عن رغبتها في تدريب خفراء يهود لحماية السكك الحديدية، فتم تجنيد (732) يهودياً لهذا الغرض[1]، وكانوا من خارج صفوف الهاغاناة، فعملت على تدريبهم منظمة الهاغاناة والجيش البريطاني، وألقيت مهمة حماية المنشآت على عاتق الخفراء، وطلب إليهم حراسة السكك الحديدية، الممتدة بين حيفا واللد، وخاصة في المنطقة القريبة من قلقيلية وطولكرم[2]، وفي مرحلة لاحقة تم بناء أبراج مراقبة على طول السكك الحديدية، وتم تكليف النواطير بحراسة الجسور والسكك من أعمال الثوار العرب[3].

كما أقيمت وحدة حراسة لمصادرة المياه على طريق القدس[4]، وفي أيلول (سبتمبر) عام 1938م، تم البدء بتجنيد الخفراء الأوائل لحراسة المطارات في كل من قلنديا والرملة واللد، كما تم في صيف تلك السنة إنشاء الحراسة في ميناء حيفا[5].

استمر جيش الخفراء قائماً حتى بعد انتهاء الثورة عام 1939م، ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى معرفة السلطات البريطانية وزعامة الييشوف، بأن هذا الإطار (الشرعي) قد حل مشكلة المستوطنات اليهودية المنتشرة في كافة أنحاء فلسطين، كما أن نشوب الحرب العالمية الثانية قد دفع السلطات البريطانية للاحتفاظ بهذه القوة، للمحافظة على الأمن الداخلي وعلى قواعد ومعسكرات الجيش فيها[6]، وإن جهود الدائرة السياسية للوكالة اليهودية "والهاغاناة"، أدت إلى توسيع نشاطات قوة الخفراء (النوطريم) وتحويلها إلى قوة كبيرة وجعلها بمثابة مرحلة جديدة في طريق ارتقاء الهاغاناة من منظمة ميليشيا محلية إلى منظمة عسكرية محاربة[7].

ب- إنشاء وحدات الليل الخاصة :

أدى اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936م، والتي لم توجه ضد الييشوف اليهودي ومؤسساته فحسب، وإنما أيضاً ضد الحكم البريطاني ومنشآته، إلى جلب أعداد كبيرة من الجيش البريطاني لقمع الثوار العرب، حيث وجهت وقتئذ الأعمال الثورية ضد أنبوب

---

(1) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 533.

(2) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 83.

(3) عميكام، بتسلال، وآخرون : ازدهار وأحداث دامية (عبري)، ج6، ص 113.

(4) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 189.

(5) وزارة الدافع : الشرطي العبري (عبري)، ص 209؛ بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 83.

(6) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 83.

(7) موسوعة الدراسات الفلسطينية : الثورة العربية الكبرى، ص 330.

البترول الذي يأتي من العراق ويمر في طريقه إلى المصافي في حيفا في منطقة غور الأردن وسهل مرج بن عامر[1]، ففي شهر أيار (مايو) 1938م، تضرر الأنبوب سبع مرات، وفي حزيران (يونيو) من العام ذاته تضرر ثماني عشرة مرة[2]، فكانت السلطات البريطانية قلقة؛ نظراً للعمليات الفدائية المتكررة ضد ذلك الخط، فكلفت الكابتن أورد تشارلز وينغيت[3] (Orde Charles Wingate)، بالتصدي لهجمات الثوار، وحماية خط النفط، ومنع تهريب الأسلحة من سوريا للثوار[4].

أُرسل وينغيت لمقر قيادة المخابرات التابع لهيئة الأركان، والتقى هناك برئيس مكتب المخابرات البريطانية سترينج (String)، والذي كان محباً للصهيونية، فجمعه مع عمانوئيل فلنسكي (يلين) مدير مكتب الخدمات المخابراتية التابعة للهاغاناة (هشاي) في حيفا، فكشف منذ اللقاء الأول عن تأييده المطلق للمشروع الصهيوني، ومن ثم بدأ اتصالاته بمختلف المسؤولين الصهاينة[5].

بدأت العلاقة تزداد تدريجياً بين فلنسكي ووينغيت، إلى أن خرج الأخير مع أحد قادة الهاغاناة (دافيد كوهين) في جولة لمستوطنات الجليل كي يتعرف على مشاكلها وإنجازاتها عن

---

(1) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 84.

(2) بن دافيد، يهودا : سرايا الميدان تتحرك بالليل (عبري)، ص 162.

(3) بريطاني اسكتلندي، ولد في الهند عام 1903م، تلقى تعليمه في بيت عائلته التي كانت تنتمي إلى "إخوان بليموث" إحدى طوائف البروتستانت، فاهتم بدراسة الكتاب المقدس، والالتزام به، ودرس في ويلز العلوم العسكرية، وانكب على دراسة تاريخ إنجلترا العسكري، بعد إكمال دراسته الأكاديمية عُين عام 1923م، برتبة ملازم ثانٍ في وحدة مدفعية، كما درس اللغة العربية تمهيداً للعمل العسكري في الشرق، وفي عام 1928م، خدم في الجيش السوداني الذي كان تحت القيادة البريطانية وعُين مسؤولاً عن الحراسة في منطقة الحدود مع الحبشة؛ لمنع تجار الرقيق عبور الحدود، وهناك تعرف على كيفية مواجهة عصابات السلب ومهربي الحدود، وفي عام 1933م، عاد إلى بريطانيا، وتزوج فيها وبقي هناك، حتى اندلعت الثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936م، فأرسل إلى فلسطين ضمن حشد الأعداد الإضافية من الجيش البريطاني التي جُلبت؛ لمواجهة الثورة، وألحق بخدمة جهاز المخابرات التابع لهيئة الأركان بقيادة الجنرال ديل (Dell)، وأرسل لمقر القيادة في حيفا، وكُلف بإنشاء وحدات الليل الخاصة عام 1938م، ثم طرد من فلسطين، ومنع من العودة إليها، وفي العام 1940–1941م نقل إلى الحبشة، ثم إلى الهند، ثم في بورما، حيث رُفع إلى رتبة لواء ثم قتل في حادثة طائرة في العام نفسه. (بن دافيد، يهودا : سرايا الميدان تتحرك بالليل (عبري)، ص 162–163؛ موسوعة كارتا : باروخ شرائيل (عبري)، ص 517؛ أفرايم تلمي : مَنْ وما؛ في الدفاع والصراع (عبري)، ص 87؛ جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 371؛ Lucus, Noah: The modern history of Israel, P. 180).

(4) ديان، موشيه : مذكراتي (عبري)، ص 37–38.

(5) بن دافيد، يهودا : سريا الميدان تتحرك بالليل (عبري)، ص 163.

قرب، ثم تطورت اللقاءات إلى أن قابل شخصيات صهيونية كبيرة أمثال : موشيه شاريت (رئيس الدائرة السياسية بالوكالة اليهودية)، والدكتور حاييم وايزمن، ودافيد بن غوريون، وإلياهو غولومب، طارحاً أمامهم تأييده ودعمه للمشروع الصهيوني؛ فاستطاع كسب ثقتهم بالتدريج[1].

بدأ وينغيت بدراسة اللغة العبرية ودراسة جغرافية فلسطين، وواصل زياراته للمستوطنات الصهيونية، وكتب يهودا يعاري الذي كان يعلم وينغيت العبرية أنه كان يجلس مع وينغيت عدة ساعات يتحدث معه في كل الأمور، وأن وينغيت كان غاضباً على اليهود؛ لأنهم تعاملوا مع هتلر بهذه الكيفية، وكان يقول : "لو أنهم قطعوا رأسه؛ لارتفع شأنهم في العالم كله"[2].

مع مرور الوقت أصبح وينغيت وشاريت صديقين حميمين، وتعاونا للعمل باتجاه التعاون البريطاني- الصهيوني؛ لتنفيذ عمليات مشتركة ضد الثوار العرب، وقام وينغيت بالتنسيق والتعاون التام بينه وبين الهاغاناة ومخابراتها، وكذلك الدائرة العربية في الوكالة اليهودية[3]، وقد أولى شاريت عناية خاصة؛ لتطوير علاقته مع صديقه الضابط البريطاني وينغيت؛ لتحقيق تلك الأهداف[4]، وفي خريف سنة 1938م، تجددت الأحداث، ووجه وينغيت، الذي كان يتتبع ما كان يجري في البلاد طوال عام، أو أكثر، انتقاداً حاداً إلى أساليب الجيش في مواجهته للثوار في مذكرة رفعها إلى الجنرال ويفل (Wavell)، وطالبه بالسماح له بإجراء دراسة عن كيفية عمل الثوار؛ فأُعطي إذناً بذلك[5].

ويذكر رؤوفين شيلواح (أبرز القيادات الأمنية الصهيونية) أن وينغيت كان يقترح حلاً للقضاء على الثورة الفلسطينية، مفاده أن كل هجوم يتم من قرية عربية ضد مستوطنة صهيونية، يجب أن يقابل بالهجوم على أهالي تلك القرية وقتلهم أو ترحيلهم إلى شرق الأردن، وعندما ازدادت العمليات ضد خط البترول في غور الأردن التابع لشركة النفط العراقية (Iraq Petroleum Company) أن طلبت السلطات البريطانية من الوكالة اليهودية القيام بتنظيم عملية حراسة الخط بمساعدة الحراس اليهود، وقد وافقت قيادة الهاغاناة على ذلك؛ لأنها افترضت أن الحراسة ستشكل حماية خارجية لمعظم المستوطنات الصهيونية التي يمر الخط بالقرب منها[6].

---

(1) بدر، حمدان : تاريخ الهاغاناة، ص 84.

(2) السنوار، زكريا : أورد وينغيت، ص 291.

(3) بدر، حمدان : تاريخ منمة الهاغاناة، ص 84.

(4) السنوار، زكريا : أورد وينغيت، ص 291.

(5) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الثورة العربية الكبرى في فلسطين 1936-1939م، ص 333-334.

(6) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الثورة العربية الكبرى، ص 336-337.

إلا أن وينغيت كان يحمل خطة مغايرة تماماً[1]، فقد لخص في مذكراته نتـائج جولاتـه الاستطلاعية، واقترح أن "تنشأ منظمة للعمليات الليلية"، مؤلفة من هيئـة أركـان وعـدد مـن جماعات الكمائن، وتدعى باسم "سرية الحركة الليليـة" (Night Movement Group)، ويقـيم الضابط المكلف بقيادة السرية في مركز ملائم، في منطقة الجليل، ويكون علـى اتـصال وثيـق بمراكز الاستخبارات في المنطقة، وتفصل هذه الزمرة عن الكتائب المعـسكرة فـي المنطقـة، وتدرب بصورة خاصة على العمليات الليلية والكمائن وينضم إليها خفراء من اليهود، سميت فيما بعد فلوغوت هاليلاه ميوحدوت، الوحدات الليلية الخاصة (Special Night Squads)[2].

استعان وينغيت بالمدعو "حاييم شطورمان" والـذي كـان يعمـل سـابقاً فـي منظمـة "هاشومير"[3]؛ فكوّن وحدة استخبارات للقيام بجمع المعلومات حـول التحركـات العربيـة فـي المنطقة، لا سيما أن حاييم كان مقبولاً عند بعض العرب، فأراد وينغيـت أن يـستغله للأعمـال الاستخبارية[4].

وقد أسرَّ وينغيت إلى الجنرال "إيفنتش" بمشروعه الخاص بتنظيم دوريات ليلية متحركـة تؤخذ عناصرها من صفوف الشرطة اليهودية وتعزز بضباط بريطانيين، وتكـون الكيبوتـسات الصهيونية قواعد انطلاق لها[5].

---

(1) بن دافيد، يهودا : سرايا الميدان تتحرك بالليل (عبري)، ص 164.

(2) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ص 338؛

Jewish virtual library: Orde Charles Wingate, www.us-israel.org.

(3) هاشومير : الحارس، منظمة للحراسة والدفاع عن المستوطنات اليهودية في فلسطين، أسست في مـستوطنة كفار تبور (مسحة) في نيسان 1909م، وكانت هاشومير تقوم بنشاطاتها بشكل سري، وكانت تقبل الأعضاء الجدد بعد عملية تدقيق شديدة واختبارات لياقة بدنية، وكانت منظمة هاشومير في البداية للحراسة والـدفاع، ولكن مع مرور الزمن ولدت بين أعضائها فكرة الدمج بين حياة الحراسة والـدفاع وبـين حيـاة العمـل والاستيطان، وهكذا أسست أول مستوطنتين لحركة هاشومير وهما تل عدشيم وكفار جلعادي – تل حـاي، وعندما بدأت الحرب العالمية الأولى وقامت السلطات التركية بمطاردة كل صهيوني متهم بالتجسس لصالح بريطانيا، ضاقت الحال على عناصر هاشومير، وزادت المطاردة بعد اكتشاف شبكة التجسس "نيلي"، وقـد تم إثر ذلك اعتقال الكثيرين من أعضاء هاشومير ونفيهم إلى دمشق وخلال المؤتمر الذي عقدتـه منظمـة هاشومير في 1920م تقرر إقامة منظمة أكبر وأوسع للدفاع عن اليهود في فلسطين، فتم حـل هاشـومير وتشكيل منظمة الهاغاناة بدلاً منها. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المـصطلحات الـصهيونية، ص 159-160؛ بن حور، إلياهو: الخروج من السياج (عبري)، ص 26؛

Jewish virtual library: Ha-Shomer, www.us-Israel.org.

(4) عميكام، بتسلال، وآخرون : ازدهار وأحداث دامية (عبري)، ص 151.

(5) الكيلاني، هيثم : المذهب العسكري الإسرائيلي، ص 76.

تدريبات وحدات الليل الخاصة :

عقد أورد وينغيت دورتين تدريبيتين لسرايا الليل الخاصة (Special Night Squads) "S.N.S" والتي عُرفت بلقب (سرايا النار)، وخلال افتتاح الدورة الأولى في مستوطنة عين حارود، وتل يوسف، بتاريخ 13 أيلول (سبتمبر) 1938م، وقف الكابتن وينغيت الملقب عند الصهاينة بلقب (الصديق)، وبجواره يعكوف دوري وبعض كبار قادة الهاغاناة الذين ظهروا كمندوبين عن الوكالة اليهودية في معسكر التدريب في عين حارود، وكان يرتدي الزي العسكري[1]، وتحدث باللغة العبرية الركيكة قائلاً اليوم 13 سبتمبر 1938م، نحن نقيم هنا مؤسسة الجيش الصهيوني، مع أن وقتاً صعباً يمضي، ولكن على كل الباحثين عن الجدية، وتأهيل أنفسهم لما هو آت، إن شعبكم هو الأكثر معاناة، لكنه سيحارب وسيحصل على استقلاله في دولته وأنتم طلائع الجيش العبري سنضع الشرف العبري الصهيوني بين أيديكم ولا تنسوا أنكم أبناء الشعب القديم البطل، وبيدكم يمكن إثبات بطولاتكم؛ لأجل شعبكم ودولتكم[2] .

كان أورد وينغيت قائد الدورة العسكرية، وكان يعكوف دوري مسؤول الإدارة، وكان يعمل تحت غطاء أنه مندوب الوكالة اليهودية، رغم أن الجميع كان يعرف أنه مندوب قيادة الهاغاناة، فقد كان قائد الهاغاناة في حيفا، واستعان وينغيت في تلك الدورة بعدد من الضباط البريطانيين في تدريب الخفراء اليهود[3].

وقد دُهش الضباط البريطانيون من سرعة استيعاب الخفراء؛ لأنهم لم يكونوا يعرفون أنهم خضعوا لعدة سنوات من التدريب ضمن صفوف الهاغاناة[4].

اشتملت دورة عين جارود لوحدات الليل الخاصة تدريباً على السلاح؛ البندقية والقنبلة اليدوية، والرشاش، إلى جانب تدريبات تكتيكية في الحرب الليلية، وعمل الكمائن والدوريات ضد العصابات،وتعلم الحذر،وترتيب الأمتعة والملابس، وتلميع الأحذية، وكان لتدريبات المهن العسكرية أوقات محددة، أما ساعات المساء فكانت مخصصة للمحاضرات في المجالات العسكرية[5].

---

(1) بن دافيد، يهودا : سرايا الميدان تتحرك بالليل (عبري)، ص 9-10.

(2) بن دافيد، يهودا : سرايا الميدان تتحرك بالليل (عبري)، ص 11؛ عميكام، بتسلال : ازدهار وأحداث دامية (عبري)، ص 117.

(3) بن دافيد، يهودا : سرايا الميدان تتحرك بالليل (عبري)، ص 10-12.

(4) السنوار، زكريا : أورد وينغيت، ص 297.

(5) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الثورة العربية الكبرى، ص 339؛ بن دافيد، يهودا : سرايا الميدان تتحرك بالليل (عبري)، ص 169-175.

وكان التدريب أربع ليال في الأسبوع[1]، وتناوب أورد وينغيت وكبار ضباط الهاغاناة في إلقاء محاضرات المساء، وكانت محاضرات وينغيت عملية دمج فيها بين المعركة الواقعية، والعمل حول طاولة الرمل وقراءة الخرائط، والاهتمام بكل أساليب الدفاع والهجوم في نفس الوقت[2]، وكان وينغيت أحياناً يشجع المتدربين بخطبة قصيرة، فقد قال لهم ذات مرة: "الليل لنا، فنحن فقط القادرون على الحرب في تلك الساعات، فالجنود البريطانيون والشرطة محصنون في معسكراتهم طوال الليل، ولكننا سنريهم أن بمقدور وحداتنا أن تقلب برامجهم، فلن نسكت، ولن نرتاح؛ حتى نسقط عنهم خوف الليل أكثر من خوفهم من النار"[3].

اهتم وينغيت بإكساب متدربيه خبرة عملية، ويستذكر يهودا بن دافيد ذلك كأحد المتدربين، فكتب في كتابه (سرايا الميدان) : "كنا نخرج من كل محاضرات وينغيت، ونحن آمنين، ونمتلك ثقة بأنفسنا، وبعد أن تعلمنا طرق وأساسيات الحرب، تمكن "الصديق" أن يعلمنا جزءاً من الحرب على طريقته هو، فبلَّغنا أن الساعة الرابعة عصراً، يجب أن نكون جاهزين حيث ستقلنا سيارة على أننا عمال عائدين من عملهم، لئلا يتعرف العرب على تحركاتنا، وكان هذا هو العمل الأول من نوعه لنا؛ لذا كنا منفعلين، وأمرنا وينغيت أن نضع الأسلحة والذخيرة على أرضية السيارة، وأن نتظاهر أننا عمال ... وصلنا إلى قرية (بلديم) ونزلنا من السيارة، وعندما حل الظلام، تم تقسيمنا لمجموعات صغيرة، وأمرنا أن نخرج من الباب الخلفي لسور المنزل الذي جلسنا فيه، وتم الاتفاق على الالتقاء على قمة التلة على بعد مئة متر شرقاً، مع ضرورة التحرك بصمت، وهناك أمرنا بتجهيز البنادق وتوجيهها بهدوء ... وبدأ التحرك، بعد أن شرح لنا أن العصابات ستحاول تخريب خط النفط، وبدأنا التحرك مع الخط، وعملنا كمائن كل فترة ... وسار وينغيت في وادٍ متعرج وكان السير سريعاً، أقرب للركض، والعرق يتصبب منا، وكانت أعصابنا مشدودة، وكل فترة كنا نجلس جلسة (ركبة ونصف) حتى وصلنا للوادي واستمر السير مع خط النفط، فجأة سمعنا صوت انفجار، فطار النعاس من عيوننا ... أمرنا القائد أن نسير خلفه بسرعة، فتحركنا حتى وصلنا إلى مكان العملية، لكننا شعرنا أننا فشلنا في منع عملية التخريب، ومهاجمة (العصابة)[4].

لم يكن ذلك الخروج للتحرك الليلي الوحيد لحماية أنبوب النفط في فترة التدريب، بل تكرر عدة مرات، وبعد ذلك بدأ أورد وينغيت الخروج بمجموعات ليلاً في مناطق أخرى، وجاب

---

(1) بن دافيد، يهودا : سرايا الميدان تتحرك بالليل (عبري)، ص 11-13.

(2) الكيلاني، هيثم : المذهب العسكري الإسرائيلي، ص 76.

(3) بن دافيد، يهودا : سرايا الميدان تتحرك بالليل (عبري)، ص 170-175.

(4) بن دافيد، يهودا : سرايا الميدان تتحرك بالليل (عبري)، ص 16-22.

بهم في أنحاء متفرقة من الجليل، وأدار وينغيت بنفسه معظم تلك العمليات، وخطط لهـا بـسرية تامة، فقد كان يمضي ساعات كثيرة في دراسة الخرائط، ولم يكن كتاب التـوراة يفـارق يـده، وشكل مصدر إلهامه[1]، واعتمد وينغيت في خططه أسلوب تضليل العدو، فكـان يرسـل قبـل غروب الشمس سيارات في اتجاه معاكس للمكان الذي جعله هدفاً له، وكانـت الوحـدة المكلفـة بالعمل تخرج في ثلاث أو أربع مجموعات مختلطة من البريطانيين والصهاينة، وكانوا يلبـسون زي العمل ويضعون أسلحتهم على أرضية السيارات حتـى لا يـشعر العـرب فـي المنطقـة بحقيقتهم[2]، وكان وينغيت يهتم برفع معنويات جنوده، فذات مرة بينما كان ينـصب كمينـاً مـع مجموعة من وحداته قرب سعسع في الجليل، قال لرجاله : "إن العرب يعتقدون أن الليل ملكهـم، لكننا سنثبت لهم أننا أقدر منهم على الاستفادة منه، فالليل سلاح هجومي، رغم أن العربي متـأقلم مع المكان والليل"[3].

كان وينغيت يخرج على رأس مجموعة من وحداته ليلاً؛ ليدربهم، وكـان عـن يمينـه ويساره راميا قنابل، وعند الاصطدام بالعدو كانت المجموعة تتفرق على هيئة رأس سهم؛ منعـاً لأية مفاجآت قد تحدث من الجانبين، ثم يبدأ إطلاق الرصاص[4].

ويذكر موشيه ديان أنه خرج مع وينغيت لنصب كمين، فشرح للمجموعة كيف وأين تكمن، بعد أن أقام نقطة ارتكاز على مفترق طرق قرب قرية محلول العربية، بعد أن كان الصهاينة يقيمون الكمائن قرب المستعمرات الصهيونية قبل ذلك، فحملت المجموعة السلاح وسارت خلـف وينغيـت على التلال، وكان وينغيت في المقدمة، وذلك بعكس ما اعتاد عليه الصهاينة قبل ذلك، واقترب من موقع الكمين، وعندها قسم وينغيت المجموعة إلى فرقتين؛ رابطت إحداهما على بعد مائة متر عـن الأخرى، وشرح للجميع ضرورة السماح للثوار بالدخول بين الفرقتين؛ ليتم الانقضاض عليهم مـن الجانبين، إلا أن الثوار لم يظهروا في تلك الليلة، ومع ذلك تعلم الصهاينة الدرس[5].

قُبيل انتهاء الدورة التدريبية في عين حارود، وصلت قيادة بريطانية للمستوطنة، وطُلـب من المتدربين تأدية القسم للشرطة البريطانية، ثم حضرت سيارة نقل فيها بنـادق كنديـة ثقيلـة وإنجليزية قديمة، وتم توزيع البنادق والذخيرة على المتدربين، الذين كـانوا ينتظـرون بفـارغ

---

(1) السنوار، زكريا : أورد وينغيت، ص 298.

(2) بن دافيد، يهودا : سرايا الميدان تتحرك بالليل (عبري)، ص 169–170.

(3) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (عبري)، ص 96.

(4) بن دافيد، يهودا : سرايا الميدان تتحرك بالليل (عبري)، ص 170.

(5) ديان، موشيه : مذكراتي (عبري)، ص 38.

الصبر انتهاء الدورة التدريبية؛ ليكونوا (نواة الجيش العبري)، فإذا بهم يرغمون على الانــضمام للقوات البريطانية، مما زاد من شعورهم بالأسى[1].

وارتأى عدد كبير منهم أن يتركوا الجيش، ولكن إلياهو غولومب زار موقــع التــدريب، وأقنعهم أن يستمروا في الخدمة، وسعى أورد وينغيت لإرضائهم، وأكد لهم أن الجيش اليهــودي سيقام في نهاية المطاف[2].

قسم البريطانيون متدربي دورة عين حارود في وحدات الليل الخاصة صباح 6 تــشرين أول (أكتوبر) 1938م إلى ثلاث مجموعات؛ سافرت الأولى إلى حانيتــا، واتجهــت المجموعــة الثانية إلى الناصرة، ونُقلت الثالثة إلى مدرسة خضوري التي كانت ثكنة عسكرية[3].

ويستذكر يهودا بن دافيد؛ أحد رجال الوحدة التي اتجهت إلى حانيتا، مــا حــدث، معــه فيقول : "قُسمت وحدتنا إلى سريتين؛ الأولى اتجهت لمعسكر ملاخيا الموجود في الجبال بجانــب السياج العسكري في شمال البلاد؛ سياج تيغارت (Tegart)[4]، ورابطت في الجــزء المحــاذي لبحيرة الحولة، ورابطت السرية الثانية بمحاذاة حانيتا، وانتقلت مهمتنا من عمل أمني إلى عمــل حراسة، حيث أصبحنا نقوم بحماية المستوطنين الذين يعملون في تجهيز السياج، فكنا نصطحبهم من مستوطناتهم صباحاً ونعيدهم إليها مساءً، كما كنا نحرس المقاولين"[5].

بعد وصول وحدة الليل الخاصة إلى معسكر الجيش البريطاني في الناصرة، وقف قائــد السرية البريطانية متحدثاً إليهم فقال : "لقد انضممتم إلى كتيبة (سوث ساتفورد)، فعيــشوا بــسلام مع الجنود البريطانيين، فنحن نحارب من أجل هدف واحد؛ لذا يجب أن لا يحدث أي شجار، أنتم

---

(1) السنوار، زكريا: منظمة الهاغاناة، ص 195؛ بن دافيد، يهودا: سرايا الميدان تتحرك بالليل (عبري)، ص49.

(2) عميكام، بتسلال، وآخرون : ازدهار وأحداث دامية (عبري)، ج6، ص 102.

(3) الكيلاني، هيثم : المذهب العسكري الإسرائيلي، ص 76؛ بن دافيد، يهودا : سرايا الميدان تتحــرك بالليــل (عبري) ، ص 53.

(4) أدى ازدياد أعمال الثوار في شمال فلسطين، وسهولة اتصالهم بسوريا، ولبنان، وحصولهم على الإمدادات منهما، إلى التفكير البريطاني بضرورة العزل بين الطرفين، فوصل السير شارلز تيغارت (Charles Tegart) ودرس المنطقة الشمالية، ووضع خطته؛ لإنشاء جدار عُرف باسمه، وامتد الجدار السياجي على الحدود مــع ســوريا ولبنان، وشرق الأردن، وكان الجدار بعرض ثلاثة أمتار، وارتفاع ثلاثة أمتار، ووضعت فيه مصائد ألغام وزوّد بعدد من القلاع وحصون المراقبة. (خلة، كامل : فلسطين والانتــداب البريطــاني، ص 705-706؛ جــريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 335؛ تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 90-293؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الثورة العربية الكبرى، ص 322).

(5) بن دافيد، يهودا : سرايا الميدان تتحرك بالليل (عبري) ، ص 145-146.

ونحن أبناء شعبين محاربين، وعلينا أن نثبت قوتنا المشتركة في المعركة، وأن نتقدم معاً، فسعد خريجو دورة عين حارود بما سمعوه من ذلك القائد[1].

خرج أورد وينغيت إلى القدس، بعد أن أنهى دورته عين حارود، أملاً في السماح بتجنيد المزيد من الصهاينة واعتبارهم قوة دائمة، لكنه لم يجد إجابة عند القيادة لطلبه؛ لذا طلب إجازة لأمور عائلية خاصة، وسافر إلى بريطانيا بتاريخ 12 تشرين أول (أكتوبر) 1938م، لعله يقنع القيادة هناك، لكن سفره لم يفد في تغيير الأمور، وبعد شهرين عاد وينغبت للبلاد، لكنه مُنع من العودة لقيادة وحدات الليل الخاصة التي أنشأها وقال أمام رجاله المرابطين مع سرية بريطانية في مدرسة خضوري في تاريخ 17 كانون أول (ديسمبر) 1938م، عُدت لتوي من لندن وحضرت لوداعكم، ولأقول لكم قبل أن أرجع إلى عملي في القدس : لقد ضاع كل عملنا خلال الصيف هدراً، وبذلك يكون وينغيت قد أُقصي عن قيادة وحداته، كما تم إبعاد كل الضباط الذين كانوا يساعدونه في قيادات أخرى[2].

بدأ التخلص من أورد وينغيت بترقيته، ونقله من فلسطين مع صدور الكتاب الأبيض في أيار (مايو) 1939م[3]. وقد ورد في ملف خدمات وينغيت ما يلي : " أورد وينغيت، عسكري جيد لكنه – حسب الأقوال التي تُقال في فلسطين من الناحية الأمنية، لا يجب منحه الثقة؛ لأن مصالح اليهود عنده أهم كثيراً من مصالح بلده؛ لذا لا يجب السماح له بالعودة إلى فلسطين مرة أخرى"[4].

وعندما صدر الكتاب الأبيض في ربيع 1939م، فقد وينغيت أعصابه فاقترح على القادة الصهاينة شن حرب عصابات ضد السلطات البريطانية وأعلن عن استعداده للانضمام لذلك، فاقترح توجيه الضربة الأولى إلى معامل تكرير البترول في حيفا وأعلن عن استعداده لقيادة تلك العملية، ولكن طلبه رُفض[5].

تبنى أورد وينغيت المشروع الصهيوني قلباً وروحاً، بسبب إيمانه العميق بالعهد القديم، فقد كان أول من طبع في أذهان الصهاينة مبادئ الجرأة، والعدوانية، والمفاجأة، والاختراق

---

(1) بن دافيد، يهودا : سرايا الميدان تتحرك بالليل (عبري) ، ص 146.

(2) عميكام، بتسلال، وآخرون : ازدهار وأحداث دامية (عبري)، ج6، ص 101.

(3) جريس، صبري : الصهيونيين والثورة العربية، ص 62.

(4) موسوعة كارتا : تلمي أفرايم (عبري)، ص 517؛ بن دافيد، يهودا : سرايا الميدان تتحرك بالليل (عبري)، ص 177.

(5) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 86.

العميق، والحركة العالية السريعة، وتحت قيادته ذاق بعض أبرز ضباط الهاغاناة طعم القتال مع العرب، وكان من بينهم موشيه ديان[1]، الذي خدم في وحدات الليل الخاصة، وكان الساعد الأيمن لأورد وينغيت، وقد كتب ديان عن وينغيت أنه "خبير بدون حدود، وأنه لا يجب أن يحترم بشكل عادي، بل إن تقديره يجب أن يكون أكثر من الطبيعي، فقد كان عبقرياً عسكرياً، ورجلاً عجيباً"[2]، لهذا كان ديان يفخر كثيراً بوينغيت.

وقد أشار دافيد بن غوريون إلى الأمر ذاته بقوله : "إن كثيراً من ضباط الهاغاناة الذين أصبحوا فيما بعد ضباطاً في الجيش الإسرائيلي، كانوا قد دُربوا في الدورات التي أشرف عليها أورد وينغيت بمن فيهم ديان وآلون"[3].

أما عن الدور الخاص الذي قام به الضابط البريطاني (أورد وينغيت)، فيقول بن غوريون : "إن أنجح وأكمل أشكال التعاون بين اليهود والبريطانيين، هو الذي تحقق بإنشاء وحدات الليل الخاصة، فقد كان ذلك خطوة عملية نحو إنشاء قوة عسكرية يهودية في إطار الجيش البريطاني[4]، حيث برهنت وحدات الليل الخاصة بقيادة وينغيت أنها تحت قيادة حازمة، ويُمكنها تنفيذ مهمات كبيرة[5].

بعد إبعاد وينغيت عن قيادة (وحدات الليل الخاصة)، تحولت إلى جزء من جيش الخفراء، ففي نهاية 1938م، أُرسلت الكتيبة الأولى إلى تل حاي في الشمال، وبعد ذلك بشهر تم إرسال الكتائب الأخرى إلى المدرسة الزراعية خضوري، وفي نهاية كانون ثانٍ (يناير) 1939م، تقرر في اجتماع لضباط الاستخبارات التابعين للفرقة البريطانية التي كانت تعسكر في شمال فلسطين، رفضهم ضم يهود إلى الوحدات البريطانية، وعندما زادت الحالة السياسية سوءاً، زادت نظرة السلطات البريطانية سوءاً إلى تلك الكتائب، فتم إعطاؤها وظائف ثانوية، ولم يسمح لها بالدخول إلى القرى العربية، والقيام بعمليات التفتيش، ثم حُلت تلك الكتائب. ففي نهاية عام 1939م، تم حل آخر كتيبة وهي التي عملت على حراسة خط أنبوب النفط[6].

---

(1) هيرست، دافيد : البندقية وغصن الزيتون، ص 262.

(2) Jewish virtual library: Orde Charles Wingate, www.us-israel.ogr.

(3) حسونة، خليل : الثورة الشعبية، ص 72.

(4) حسونة، خليل : الثورة الشعبية، ص 72.

(5) غيلبر، يوآف : مساداة (عبري)، ص 13.

(6) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 87.

رغم توقف تلك الوحدات، إلا أن وينغيت اكتسب أهمية خاصة في التاريخ العسكري الصهيوني، لأنه أثبت أن الخروج من الجدار هو السبيل العسكري السليم[1]. ومن خلال الخدمات التي قدمها وينغيت للصهاينة في إطار العلاقات الصهيونية البريطانية استفادت الهاغاناة من وينغيت في :

1- تغيير وقت العمليات العسكرية من النهار إلى الليل؛ لأنه الوقت الذي تنشط فيه العصابات.

2- ضرورة محاربة العدو بالوسائل التي يستخدمها، كنصب الكمائن، فيضطر للدفاع عن النفس، ثم التراجع والهرب.

3- ضرورة العمل في مجموعات صغيرة، دون التقيد بالنظريات العسكرية التقليدية .

4- التخلي عن أساليب الدفاع الثابت والسلبي، وضرورة الخروج إلى ما وراء الجدار وانتهاج أسلوب القتال المرن والنشط، وبالتالي نقل المعركة إلى داخل أراضي العدو[2].

(1) ديان موشيه : مذكراتي (عبري)، ص 33؛ بن يهودا وشوحط : النضال من أجل الأمن، ص 96.

(2) جريس، صبري : الصهيونيين والثورة العربية، ص 62-63.

المبحث الثاني

العلاقات البريطانية مع التنظيمات العسكرية الصهيونية خلال الثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939م)

أ- الهاغاناة :

- طبيعة العلاقة البريطانية مع سرايا الميدان (فوس) التابعة للهاغاناة.
- سرايا الميدان في الممارسة العملية.
- مصلحة المعلومات "هشاي".
- إنشاء جدار تيغارت في الشمال.
- سياسة السور والبرج (حوما مجدال).
- موقف حكومة الانتداب من مستعمرات "السور والبرج".
- إنشاء وحدة العمليات الخاصة (فوم).

ب- العلاقة مع إتسل :

- موقف سلطات الانتداب البريطاني من إتسل.
- إتسل عشية صدور الكتاب الأبيض.

المبحث الثاني

العلاقات البريطانية مع التنظيمات العسكرية الصهيونية خلال الثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939م)

كان للتعاون العسكري الصهيوني – البريطاني أثناء الثورة الفلسطينية الكبرى الأثر الكبير في تطور ونمو بعض التنظيمات الصهيونية، التي شاركت جيش الانتداب البريطاني في القضاء على الثورة الفلسطينية، وأهم تلك المنظمات الصهيونية : الهاغاناة وإتسل.

أ- الهاغاناة :

وضعت أحداث عام 1936م الهاغاناة أمام مشكلات صعبة، لم يعرف الييشوف اليهودي مثيلاً لها من قبل، إذ لم تكن الهاغاناة مستعدة لمواجهة تلك الأحداث، فاتبعت خلال السنة الأولى من اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى منهجاً أدى بها في نهاية الأمر إلى أن يسجل لها مكاسب عديدة في إطار التعاون العسكري الصهيوني – البريطاني، فقد اكتفت بسياسة ضبط النفس (الهغلغاة)، ودعت إلى طهارة السلاح العبري[1]، فكانت تلك السياسة تستند على الاكتفاء بالدفاع عن النفس، والامتناع عن القيام بردود أفعال هجومية ضد السكان العرب والانتقام منهم[2]، ومع ذلك لم تتقيد مجموعات الهاغاناة دائماً بتلك السياسة، إذ كانت تقوم، بين الفينة والأخرى، بالاصطدام مع الثوار الفلسطينيين خارج نطاق المستوطنات[3]، إلا أن الهاغاناة قد سعت من خلال ضبط النفس إلى امتصاص العداء العربي قدر المستطاع، وكسب التأييد البريطاني لها[4]، فقد حدث في الأيام الأولى من الثورة أن وضعت الهاغاناة خططاً للرد والانتقام إثر مقتل (18) يهودياً على أيدي الثوار، إلا أن القيادة السياسية طلبت التروي وتأجيل الرد، وأعلنت أن الرد لا يكون في فلسطين، وإنما في لندن؛ ولهذا وجه حاييم وايزمن كل جهوده نحو الرأي العام البريطاني[5]، ومع ذلك ظهرت أوساط صهيونية متطرفة عارضت تلك السياسة، وطالبت بالرد العنيف وإشعار السلطات البريطانية بإمكانات الصهاينة وقدرتهم على الرد[6]، وعلى إثر ذلك

---

(1) ملشتاين، يعكوف أوري : بالدم والنار يهودا (عبري)، ص 125.

(2) تلمي، أفرايم : مَنْ وما؛ في الدفاع والصراع (عبري)، ص 80؛ محارب، عبد الحفيظ : الهاغاناة وإتسل وليحي، العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة 1937-1948م، ص 44.

(3) محارب، عبد الحفيظ : الهاغاناة وإتسل وليحي، ص 44.

(4) أرون، الحنان : أحداث 1936-1939م؛ عبر سياسية واستيطانية (عبري)، ص 53.

(5) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 63؛ أفرايم، تلمي ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 115؛ تلمي، أفرايم : مَنْ وما؛ في الدفاع والصراع (عبري)، ص 80.

(6) عميكام، بتسلال، وآخرون : ازدهار وأحداث دامية (عبري)، ج6، ص 96-97.

جرت نقاشات واستنزفت أوقات طويلة في الييشوف والمنظمة الصهيونية العالمية حول سياسة ضبط النفس[1]، وبرزت توجهات حول (الهفلغاة)، تقضي، الوقوف بحزم في وجه ضبط النفس والتصدي لها، أو تبني سياسة ضبط النفس لأنها أقوى سلاح في الحرب السياسية والتمسك بها حتى لو فقد الييشوف بعض ممتلكاته، لأن الرد سيعطي بريطانيا مبرر أن فلسطين تمر بحرب أهلية، الأمر الذي يجعل بريطانيا توقف الهجرة تماماً[2]، وقد سعى حاييم وايزمن وديفيد بن غوريون لدعم سياسة ضبط النفس، وفي المقابل خشي بن غوريون من لجوء الصهاينة للعنف، كما خاف من عطف الانتداب على العرب[3]، وكانت جولدا مائير، تدعو أيضاً لضبط النفس وقد كتبت : "إن الهجوم على العرب دون تمييز كان شيئاً مقيتاً بالنسبة لي وأنه يضر بالمصالح الصهيونية في تلك الفترة[4]، ورأى سكان الكيبوتسات أن أي رد على العرب قد يضر بهم ويعطي حكومة الانتداب مبرر اللجوء إلى القوة ضد الصهاينة[5]، وقد دعا جابوتنسكي إلى القبول بضبط النفس من أجل تجنيد الشبان، لكن جابوتنسكي شدَّد على أن ذلك لا يعني استمرار تلك السياسة إلى ما لا نهاية، فقد يأتي وقت تحتاج فيه الصهيونية إلى عكس ذلك[6].

تمكنت منظمة الهاغاناة من تحقيق مكاسب، بسبب التزامها نمط ضبط النفس، فقد أقامت قوة عسكرية عبرية معترف بها من قبل السلطات البريطانية وهي سلاح (النوطريم)[7]، وأشعرت الهاغاناة سلطة الانتداب تفهمها للمشاكل التي تعاني منها بسبب هجمات الثوار العرب، وأنها لا تريد الرد عليهم، مما يزيد المتاعب للانتداب، فحظيت بتقدير السلطات والتساهل في مجال الاستيطان والهجرة[8] وكذلك حقق الصهاينة مكاسب مادية حيث نُقلت المكاتب الحكومية من يافا إلى تل أبيب، وافتتح ميناء تل أبيب[9]، وأدى الالتزام بضبط النفس على انفراد السلطات البريطانية بضرب العرب، وتحطيم معنوياتهم، وفي ذلك انتصار للهاغاناة[10]، لكن هجمات الثوار العرب على

---

(1) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 63.

(2) محارب، عبد الحفيظ : الهاغاناة وإتسل وليحي، ص 45–46؛ عميكام، بتسلال، وآخرون : ازدهار وأحداث دامية (عبري)، ج6، ص 96.

(3) Sicker, Martin: Pangs of the messiah; The troubled birth of the Jewish State, P. 121.

(4) مائير، جولدا : حياتي، يوميات قادة إسرائيل (عبري)، ص 54.

(5) عميكام، بتسلال، وآخرون : ازدهار وأحداث دامية (عبري)، ج6، ص 97.

(6) Sicker, Martin: Pangs of the messiah, P. 136.

(7) أرون، الحنان : أحداث 1936–1939م (عبري)، ص 54؛ تلمي، أفرايم : مَنْ وما؛ في الدفاع والصراع (عبري)، ص 82.

(8) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 375.

(9) جريس، صبري، الصهيونيون والثورة العربية، ص 65؛ تلمي، أفرايم : مَنْ وما؛ في الدفاع والصراع (عبري)، ص 80–81.

(10) هيرست، دافيد : البندقية وغصن الزيتون، ص 261.

المستوطنات أدت إلى كسر سياسة ضبط النفس، حيث خرج الثوار العرب في آب (أغسطس) عـام 1936م، لشن عدد كبير من الهجمات على المستوطنات الصهيونية، وتزامنت تلك الهجمـات مـع تعاظم رفض سياسة ضبط النفس داخل الهاغاناة، مما زاد مبرر الخروج على تلك السياسة[1] وتزعم التكتيك الجديد يتسحاق ساديه[2]، والتحول إلى الدفاع الإيجابي مع الرد على المعتدين، وقد أنـشئت أولى الوحدات المتجولة في حدود المستوطنات لمفاجأة الثوار، والعمل بنظام الدوريات[3]، حيث إن الأصوات التي ارتفعت وتعالت بحق الخروج من وراء الجدران والمواقع لم تتحقـق علـى أرض الواقع لولا جهود يتسحاق ساديه[4]، وتمشياً مع السياسة الجديدة التي اتبعتها قيادة الهاغانـاة، فقـد أصدرت عام 1936م سبع قرارات توصي بإطلاق النار على العرب أينما كانوا[5]، فهاجم رجـال (هشاي)[6] حي أبو كبير في يافا، مستخدمين المسدسات والقنابل اليدوية ومدفعاً رشاشاً بعلم ومساندة القوات البريطانية[7]، وتواصلت عمليات كسر ضبط النفس من قيادات الهاغاناة ضد العـرب فـي الأعوام 1937-1939م، من خلال عمليات وحدات سرايا الميدان التي أنشأتها الهاغاناة، والتي سيتم الحديث عنها لاحقاً، ووحدات الليل الخاصة[8]، وذلك في ظل إطار التعاون الصهيوني – البريطاني للقضاء على الثورة الفلسطينية.

تعاون ومواجهة :

تصاعدت حدة المناوشات بين العرب والصهاينة، وأظهر البريطانيون تحيـزاً مكـشوفاً للصهاينة، فقام الثوار العرب في 26 أيلول (سبتمبر) عام 1937م، بإطلاق النار على المستر أندروز

---

(1) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (عبري)، ص 83-84.

(2) ولد في بولندا (لبلن)، بدأ اهتمامه العسكري في الجيش الروسي خلال الحرب العالمية الأولى، مُـنح وسـام الشجاعة، هاجر إلى فلسطين عام 1920م، أسس كتيبة عمل ترومبلدور، بدأ سياسة الدفاع عن المستوطنات من خلال الخروج والهجوم على المجموعات العربية، كان أحد مؤسسي البالماخ، وأصبح القائد الأول لها، تمت ترقيته إلى رتبة نائب رئيس قيادة الهاغاناة، توفي سنة 1952م، ودفن في كيبوتس جفعـات بيرنيـر. (Jewish Virtual library: Atshak Saddi, www.us-israel.org).

(3) بن حور، إلياهو : الخروج من السياج (عبري)، ص 104-108.

(4) عميكام، بتسلال، وآخرون : ازدهار وأحداث دامية (عبري)، ج6، ص 97.

(5) المسيري، عبد الوهاب : موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج7، ص 131.

(6) الأحرف الأولى "لشيروت يديعوت" خدمة مخابراتية للهاغاناة، جمعت المعلومات عما يـدور فـي الوسـط العربي، وعن مخططات السلطات البريطانية، وعن مجموعات متطرفة في المعـسكر اليهـودي، حققـت نجاحات لامعة أيام المواجهة ضد بريطانيا، وأثناء حرب عام 1948م شكلت نواة لمـصلحة الاسـتخبارات والأمن التي تشكلت بعد قيام الدولة العبرية. (موسوعة كارتا : باروخ شرائيل (عبري)، ص 422).

(7) ديكل، أفرايم : نشاطات جهاز المعلومات (هشاي) (عبري)، ص 148-149.

(8) بن حور، إلياهو : الخروج من السياج (عبري)، ص 115-196.

"حاكم لواء الجليل البريطاني" ومركزه الناصرة فأردوه قتيلاً، وقد كان الأخير بالإضافة إلى مركزه كحاكم إداري للواء الجليل، من رجالات بريطانيا التي تعتمد عليهم في الشرق الأوسط، وقد أظهر ميلاً شديداً للصهاينة(1)، الأمر الذي أجبر بريطانيا على وقف هذا التصعيد، والاستعانة بقواتها الجوية والبرية والبحرية المرابطة في مالطا، وقرر مجلس الوزراء البريطاني إرسال (فرقة كاملة) من بريطانيا، وتقرر فرض الحكم العسكري العام في الوقت الملائم، وبالرغم من كثافة القوات البريطانية التي أرسلت إلى فلسطين وعلى الرغم من القتل والدماء وفرض الغرامات والاعتقال، فإن العرب لم يذعنوا لتلك العقوبات(2)، وسمحت حكومة الانتداب بتشكيل عدة تنظيمات صهيونية من وحدات "الخفراء ووحدات الليل الخاصة"، كما أخذت تزود المستعمرات بالسلاح وعمدت إلى تسليح كل مستعمر كانت تنشأ حديثاً بالأسلحة من بنادق ومدافع هاون وقنابل يدوية، وتجهيزات عسكرية تكفي لما بين 100-150 عنصراً من الهاغاناة، وزودت المستوطنات بأدوات تحصين وأسلاك شائكة، من أجل حمايتها(3)، وقد وقف الصهيونيون بكل قوتهم إلى جانب السلطات البريطانية في محاولة القضاء على الثورة، فأخذت فرقة من الهاغاناة، أطلق عليها اسم (فوس) بقيادة يتسحاق ساديه بالهجوم على العرب، كما وضع أورد وينغيت خطة للعمليات الليلية النظامية في الجليل وحماية خط أنابيب البترول الممتد إلى حيفا، واقتفاء أثر الثوار العرب، والقضاء عليهم، ووضع خطته على أساس أن تقوم بها قوات يهودية بمعاونة عدد من البريطانيين(4)، وفي أيلول (سبتمبر) عام 1938م، لم تعد بريطانيا قادرة على حشد مزيد من قواتها في فلسطين، بل على العكس، أخذت تسحب منها إلى مصر وبريطانيا وأوروبا، فازدادت مشاركة الهاغاناة إلى جانب الجيش البريطاني في حيفا ويافا والقدس وغيرها من مدن فلسطين(5).

ومن خلال مجريات الأحداث في تلك الفترة (1936-1939م)، تبين أن الصهاينة استفادوا من خلافاتهم، فكانوا يستخدمون المتطرفين إذا ما أرادوا الضغط على الإنجليز، ويستخدمون المعتدلين إذا رغبوا في التفاهم معهم، وقد اهتمت الحكومة البريطانية كخيار استراتيجي في القدس ولندن بالسماح للتعاون المشترك بين القوات العسكرية الصهيونية، والجيش البريطاني والشرطة ومنظمة الهاغاناة، هذا التعاون أعطى الهاغاناة صفة قانونية لمدة ثلاث

---

(1) الأحمد، نجيب : فلسطين تاريخاً ونضالاً، ص 268.

(2) النتشة، رفيق، وآخرون : فلسطين تاريخاً وقضية، ص 186.

(3) حسونة، خليل : الثورة الشعبية الفلسطينية ثورة 1936م نموذجاً، ص 72.

(4) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 708.

(5) شوفاني، إلياس : تاريخ فلسطين السياسي، ص 478.

سنوات[1]، اتضح ذلك من خلال شرطة النوطريم وروح الأخوية بين الجنود البريطانيين وأفـراد الهاغاناة في عدة وحدات صهيونية أسهمت حكومة الانتداب في إيجادها.

طبيعة العلاقة البريطانية مع سرايا الميدان (فوس) التابعة للهاغاناة :

لم يقتصر التعاون في المجال الأمني – العسكري بين الصهيونيين والبريطـانيين علـى إقامة قوات الخفر (النوطريم)، ووحدات الليل الخاصة فقط، بل تعداه أيضاً ليشمل إنشاء وحـدات أخرى خاصة ضمن تلك القوات، لتأدية مهام محددة أو للتصدي لتحديات تلك الفترة[2].

في الوقت الذي كانت فيه المستوطنات تهتم بأمنها بالأساليب القديمـة المألوفـة وهـي الحراسة السلبية[3]، فلما اندلعت الثورة الفلـسطينية الكبـرى عـام 1936م، قامـت الـسلطات البريطانية بحماية اليشوف اليهودي، ولم يساهم اليشوف بجزء فعّال في تلك المهمة، حتى ذكـر بعضهم : "وسواء أردنا أم لم نرد فإننا عشنا تحت رحمة أسلحة الجيش البريطاني"[4]، فـي تلـك الفترة طالبت مجموعة من أعضاء الهاغاناة بعقد اجتماع للقادة لاستخلاص الـدروس والعبـر، وطرحوا فكرة وجود جيش، لها حرس ينتشر في كافة أنحاء فلسطين، وتكون مهمته البحث عـن الثوار العرب ومهاجمتهم[5]، ودارة نقاشات مطوّلة، وتـزعم المنـاداة بتلـك الفكـرة يتـسحاق لاندوبرغ (ساديه)[6]، وتم تشكيل لجنة ثلاثية ضمت: يتسحاق ساديه، وإلياهو كوهين (بن حور)، ويهوشاع إيريك، لدراسة مشروع إنشاء سرايا الميدان (فوس)[7]، وقد أوضح إلياهو بن حور أن إنشاء وحدات من ذلك النوع، تقوم بتطبيق استراتيجية الخروج إلى ما وراء الأسـوار بـصورة أشمل وأوسع، وإعطاء الغطاء العسكري لحملة (السور والبرج) التي بدأت مع سيطرة تل عامـل على الأراضي الفلسطينية في كانون أول (ديسمبر) عام 1936م، إلى جانب أنه لا يمكن الاعتماد

---

(1) العقاد، صلاح : المشرق العربي المعاصر، ص 316.

(2) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 370.

(3) غرشون، ريفلين : للنار والدفاع (عبري)، ص 298.

(4) غرشون، ريفلين : للنار والدفاع (عبري)، ص 298.

(5) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 86.

(6) اختصاراً لعبارة (بلوغوت ساديه)، أي وحدات ساديه، وتذكرها بعض المراجع العبريـة باسـم "فـوش" أو "بوش" والأصح "فوس" لأن مؤسسها ساديه، وليس شاديه. (السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الـصهيونية، ص 191).

(7) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 191.

دائماً على الإنجليز الذين يعملون انطلاقاً من نظرتهم للأوضاع، والتي لا يمكن أن تكون دائماً متوافقة مع مصالح الصهاينة[1].

وبعد الدراسة قرر مركز "الهاغاناة" إقامة كتائب ميدانية في كافة أنحاء فلسطين، تزامن ذلك بعد قرار السلطات البريطانية بإعادة تنظيم الوحدات المتحركة وتحديد صلاحياتها[2]، فبتاريخ 27 كانون أول (ديسمبر) عام 1937م، اتُخذ قرار تنظيم سرايا تلك الكتائب التي سميت بالعبرية (فوس) وهي اختصار لكلمتي "بلوغوت ساديه" (يعني الكتائب الميدانية)[3]، والتي تهدف إلى التحرك لأغراض الحماية اللوائية ومساعدة مستوطنات ومناطق مهاجمة، ومواجهة العدو، ومطاردته في الميدان وتنظيم دوريات مساعدة[4].

بعد أن اتخذ مركز الهاغاناة قراراً في نهاية عام 1937م، حول تنظيم الكتائب الميدانية واجه مؤسسوها عقبات واعتراضات من قبل القادة المحليين في كل مستوطنة، إلا أن مساندة كتل الشمال لها، دفع باتجاه بدء تدريبات السرايا، حيث عملت على عقد دورات في ست مستوطنات متباعدة، وكانت كل دورة تضم من 40-50 عنصراً وشملت التدريب على استخدام السلاح والاهتمام بالخروج من المستوطنات والسير ليلاً في المناطق العربية، وتعلم عادات العرب، بإشراف وتعاون قوات الجيش البريطاني[5].

سرايا الميدان في الممارسة العملية :

بينما كان أعضاء القيادة لا يزالون يتخبطون في مشكلات تنظيم أفراد سرايا الميدان وتدريبهم، بدأت حضائر صغيرة من سرايا الميدان في أنحاء فلسطين، وخصوصاً في الجليل، تقوم بأعمال حراسة ودوريات استطلاع اتضحت من خلالها في الأساس صورة السرايا ومذهبها القتالي[6]، وأظهرت تأثيرها في الميدان، وأخذت السلطات البريطانية تساندها وتوكل إليها المهام تلو الأخرى بمساندة الجيش البريطاني، ففي عام 1938م، تركز عمل السرايا بالدفاع عن خط الكهرباء بين وادي عارة ورأس العين، وقد أبدت نجاحاً في حمايته، واعترف موشيه شاريت،

---

(1) بن حور، إلياهو : الخروج من السياج (عبري)، ص 103.

(2) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 370.

(3) مردخاي، ناؤور؛ دان غلعادي : أرض إسرائيل في القرن العشرين (عبري)، ص 266؛ بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 88.

(4) مردخاي، ناؤور ؛ دان غلعادي : أرض إسرائيل في القرن العشرين (عبري)، ص 266.

(5) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 191، 192.

(6) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الثورة العربية الكبرى، ص 369.

ويعكوف دوستروفسكي (دوري) بذلك[1]، كما عملت في الخط الشرقي (كفار سابا – عين هاشوفيط)[2].

في بداية آب (أغسطس) عام 1938م، وذلك في أعقاب مقتل ثمانية من الصهاينة بواسطة لغم أرضي بالقرب من رامات هكوفتيش (بالقرب من الطيرة – المثلث)، تم إرسال كتيبتين ميدانيتين؛ واحدة إلى قطاع رامات هكوفتيش، والأخرى إلى قطاع تلموند للقيام بعمليات هجومية ضد المناطق العربية، ولحراسة الطرقات والعمال اليهود في المنطقة[3]، وكذلك الخط الجنوبي الذي تحولت فيه المنطقة إلى المراكز الرئيسية للثورة في فلسطين، حيث تم تدمير مراكز توضيب الحمضيات ومضخات المياه وخطوط الكهرباء والهاتف، فتم تشكيل كتيبة ميدانية في تلك المنطقة، كانت مهمتها المحافظة على عمال شركة الكهرباء والعمال اليهود في المنطقة[4]، وحماية الخط الشمالي (الجليل)، وقد ذكر بن حور أن العمل في تلك المناطق كان أهم إنجازات سرايا الميدان[5]، وخلال حزيران (يونيو) عام 1938م، وفي محاولة لحماية القطارات وسكك الحديد من الهجمات التي كان الثوار العرب يشنونها عليها، والتي أدت إلى توقف القطارات عن العمل من حين إلى آخر؛ أقيمت وحدة حراسة سكك حديد ضمت نحو (40) عنصراً، وتمت زيادة العدد في أواخر سنة 1939م[6].

أدى نمو قوة سرايا الميدان (فوس) وخضوعها لقادة مناطقيين إلى تخوف القيادة القطرية من خروجها عن إطار سيطرتها، ورأت أن يتم حل تلك القوة، خاصة بعد صعود (الحراسات المتحركة)، وتنظيمها واعتراف السلطات البريطانية رسمياً بها وقد تم حل سرايا الميدان بعد خمسة عشر شهراً من إنشائها وذلك في ربيع عام 1939م[7]، وقال يسرائيل غوردون : "أن الجنرال مونتغمري الذي كان قائداً للجيش البريطاني في الشمال أبلغه أنه إذا استمرت تلك العمليات التي تقوم بها سرايا الميدان (فوس)، فإنه سيصادر كافة الأسلحة من اليهود"، فكان الرد الوحيد لدى رجال تلك الكتائب وقادتها أن القوة الشرعية ستكون دائماً تحت إشراف السلطات

---

(1) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (عبري)، ص 98.

(2) بن حور، إلياهو : الخروج من السياج (عبري)، ص 185.

(3) بدر، حمدان: تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 90؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الثورة العربية الكبرى، ص 384.

(4) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 91؛ جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 371.

(5) بن حور، إلياهو : الخروج من السياج (عبري)، ص 185.

(6) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 371.

(7) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 193؛ بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 92.

وباستطاعتهم التحكم فيها، ولهذا يجب المحافظة عليها وعلى استقلالها كنواة للقوة العبرية المستقلة[1].

ويقول إلياهو بن حور : "كان حل الفرق الميدانية مثار جدل حاد في تلك الأيام، فجميع القادة الذين خدموا في الفرق الميدانية رأوا أن حلها كان خطأً كبيراً، وكانوا يعتقدون أنه يجب على القيادة العليا في الهاغاناة أن تستمر في إقامة الفرق الميدانية كقوة قطرية تكون تحت تصرف القيادة العليا، ولو أنهم فعلوا ذلك لما حدثت تلك الفجوة لأكثر من عامين منذ أن تم تفكيك الفرق الميدانية في بداية عام 1939م وحتى إقامة البالماخ في أيار (مايو) عام 1941م"[2].

مصلحة المعلومات "هشاي" :

خلال فترة ملاحقة الجيش البريطاني للثوار العرب، تم اتصال بين مصلحة المعلومات التابعة للهاغاناة (هشاي) والمخابرات البريطانية؛ من أجل تزويدها بالمعلومات الضرورية لتسهيل مهمتها في القضاء على الثوار[3]، ويقول دنين : "أن الأعمال الاستخباراتية نصف المنظمة، ولدت بصورة طبيعية في أعقاب تشكيل سرايا الميدان، نظراً لأن أساليب الحرب أو الدفاع هي التي تحدد نوع الاستخبارات التي يجب استخدامها"[4]، كما أسهم حراس المستوطنات بنصيب كبير في التزويد بالمعلومات، حيث كان من طبيعة عملهم الاتصال اليومي مع العرب من مختلف الفئات، وهكذا كانوا يستقون منهم المعلومات حول ما يجري في المنطقة، وهؤلاء بدورهم كانوا ينقلونها إلى المؤسسات الصهيونية ومنها إلى الهاغاناة[5]، وعندما ساءت العلاقات بين حكومة الانتداب وبين الهاغاناة في نهاية الثورة، ظهرت أهمية كبرى لتعقب نشاط السلطات الموجهة ضد الييشوف، وقد اختص بهذا المجال رجال تل أبيب الذين كانوا ينقلون كافة المعلومات حول البحث عن الأسلحة أو أوامر الاعتقال وكل ما يتعلق بسياسة الشرطة البريطانية إلى الهاغاناة[6].

---

(1) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 92.

(2) بن حور، إلياهو : الخروج من السياج (عبري)، ص 193.

(3) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 94.

(4) آسالفن : هشاي، مخابرات منظمة الهاغاناة، ص 13.

(5) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 93.

(6) آسالفن : هشاي، مخابرات منظمة الهاغاناة، ص 12.

إنشاء جدار تيغارت في الشمال :

كانت إحدى المشاريع الرئيسية التي نفذتها سلطة الانتداب بمساعدة الحركة الصهيونية، بناء سياج الأسلاك الشائكة عند الحدود الشمالية والشمالية الشرقية من فلسطين[1]، وتم تنفيذ المشروع بسبب ابتعاد الحدود الشمالية، ووعورة المنطقة الجبلية مما أدى إلى المحافظة عليها وحراستها، خوفاً من دخول الثوار العرب إليها[2]، ولهذا الغرض تم في تموز (يوليو) عام 1937م، شق طريق الأمن وعلى امتداد الحدود مع سوريا ولبنان وشرق الأردن، بالاستعانة بعمال من الخفراء اليهود، وقد أشرف على بناء الجدار السير تشارلز تيغارت (Charles Tegart) الذي اقترح إنشاءه[3]، فكان الجدار بعرض ثلاثة أمتار وارتفاع ثلاثة أمتار، ووضعت فيه كمائن من الألغام[4]، وعشرة أبراج للحراسة، وزود بعدد من القلاع وحصون المراقبة والتي عرفت بقلاع تيغارت؛ لاستخدامها مراكز لقوات الجيش والشرطة البريطانية[5]، وسمحت السلطات البريطانية للهاغاناة تحت غطاء الشرطة الإضافية والخفراء (النوطريم) بحراسة العمال التابعين لشركة سوليل بونيه الصهيونية الذين تولوا إنشاء سور تيغارت[6]، ففي أيار (مايو) عام 1938م، بدأت شركة "سوليل بونيه" العمل في بناء السياج، بإدارة عضو "الهاغاناة" يهوشواع زاطولوفسكي، وجرى تجنيد أكثر من ألف عامل للقيام بالمهمة، ونقل المعسكر الكبير من مكان لآخر ست مرات، وقد كُلفت "الهاغاناة" ضمان سلامة معسكر العمال وسلامة العمال أنفسهم أثناء العمل، وحماية المواصلات المرتبطة بهذا العمل[7]، وتلقى (200) منهم رواتبهم من الحكومة، بينما جُند المائة الآخرون بصفة "خفراء" خاصين تدفع شركة سوليل بونيه رواتبهم، وتسلم (65) من مديري العمل مسدسات من قبل سلطات الانتداب[8].

وبعد إقامة السياج الشمالي (جيدر هاتسفون)، وصل عدد من رجال الهاغاناة للحراسة من منطقة حيفا، وساهم ذلك في إفشال الثوار في القيام بمهامهم[9]، وكتب يهودا بن دافيد : "بعد

---

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الثورة العربية الكبرى، ص 322.

(2) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 62.

(3) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الثورة العربية الكبرى، ص 322.

(4) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 705-706.

(5) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 353.

(6) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 534؛ ليف، عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (عبري)، ص 90.

(7) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الثورة العربية الكبرى، ص 322-323.

(8) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الثورة العربية الكبرى، ص 322.

(9) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 169.

وصولنا إلى منطقة السياج الشمالي، انتقلت مهمتنا من عمل أمني إلى حراسة، فقمنا بحماية المستوطنين الذين يعملون في تجهيز السياج، وكنا نصحبهم في مستوطناتهم صباحاً ونعيدهم إليها في المساء، كما قمنا بحراسة المقاولين"[1]، كما وأقام الخفراء وقادتهم، في إطار عملهم، صِلات مع الجيش العامل في المنطقة ونقلوا إلى قادته معلومات كثيرة عما يجري في الوسط العربي، وفي المقابل، ساعدهم الجيش كثيراً، فكان يرسل إليهم كلما دعت الضرورة سياراته وأحياناً طائراته أيضاً لمقاومة الثوار في المنطقة ولتعزيز التواجد اليهودي فيها[2].

استمر بناء السياج ثلاثة أشهر، حتى نهاية تموز (يوليو) عام 1938م[3]، وفي 31 تموز (يوليو) عام 1938م، جرى في معسكر البصة "حفل إنجاز" بناء السياج، وتفرق مئات العمال اليهود الذين قاموا ببنائه في أنحاء فلسطين وهم مفعمون بالكبرياء والفرحة، وبقي في المكان بضع عشرات فقط لإنجاز أعمال مختلفة مثل اقتلاع الأشواك من على جانبي السياج، وحراسة سرية خفراء صغيرة بقيادة يوسف هيخت[4]، الذي تجند خصيصاً لهذه العملية[5].

كان العمل في السياج، بالنسبة لمنظمة "الهاغاناة" فرصة أولى وفريدة في نوعها لعملية منظمة مخطط لها على مستوى قوة يصل عدد أفرادها إلى ثلاث سرايا، وقد اكتسبت في تلك العملية معرفة وخبرة كبيرتين، أفادتاها في أمكنة أخرى، وخصوصاً في نشاط سرايا الميدان (فوس)، في السهل الساحلي والسهل الداخلي، وفي منتصف السنة التالية تعلم الأشخاص ماذا يعني الموقع في الميدان، وكيفية احتلاله والاحتفاظ به، وتعلموا أيضاً ماهية العمل المشترك في الميدان، وكيفية إشراك قوى مختلفة فيه[6]، كما استفادت الهاغاناة من ذلك العمل في بناء المستوطنات الذي أخذ شكل (السور والبرج).

---

(1) بن دافيد، يهودا : سرايا الميدان تتحرك بالليل (عبري)، ص 1431-146؛ السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 169.

(2) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الثورة العربية الكبرى، ص 324.

(3) أفيدار، يوسف : تطورات في تنظيم الهاغاناة في السنوات 1936-1939 (عبري)، ص 122.

(4) عمل في قيادة الهاغاناة ثم ابتعد عن عمله فيها منذ سنة 1931م، ألحق ثانية بالقيادة المركزية بصفة أمين سر. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الثورة العربية الكبرى، ص 323).

(5) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الثورة العربية الكبرى، ص 325.

(6) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الثورة العربية الكبرى، ص 326.

سياسة السور والبرج (حوما مجدال)[1] :

منذ الأيام الأولى للاستيطان الصهيوني في فلسطين، كانت مشكلات الحراسة على رأس اهتمام المهاجرين الصهاينة، ولولا الاستيطان لما قامت في فلسطين منظمة الهاغاناة[2]، في عام 1937م اقترحت فيه اللجنة الملكية (لجنة بيل)، تقسيم فلسطين وإخراج المناطق التي لا يوجد فيها استيطان يهودي من الدولة اليهودية المقترحة، لهذا تم توجيه الاستيطان لتحقيق أهدافاً سياسية نحو الجليل الغربي وسهل بيسان وجبال نابلس والخليل والنقب، والتي تبيّن أن القدم اليهودية لم تطأها بعد؛ فاتخذ القرار ببناء المستوطنات حتى لا يتم اقتطاعها من الدولة اليهودية المقترحة[3]، هذه المعطيات فرضت مهمات جديدة على منظمة الهاغاناة، بأن تخرج على رأس المستوطنين، فكان يجب على كل مستوطنة أن تحمل خلال أيامها الأولى الطابع العسكري الاحتلالي الصرف، وقد شكلت العودة إلى مستعمرة "تل عمال"[4] بداية الاستيطان الصهيوني السريع.

ففي 10 كانون أول (ديسمبر) عام 1936م، عاد المستوطنون الصهاينة ضمن قافلة من السيارات، وكان أحد المستوطنين قد اقترح إقامة سور من الأخشاب يملأ بالحصي ويحيط بمنطقة مغلقة مربعة الشكل، ضلعها 35 متراً، وتحتوي هذه المنطقة على أربع تخشيبات وأربعة مواقع في الزوايا الأربع، ومن ثم يقام في الوسط برج وعليه كشاف كهربائي، وتقام ضمن تلك المنطقة بركة ماء لإمداد المستوطنة، وقد عرضت هذه الخطة على لجنة اللواء برئاسة المهندس يوحنان راتنير الذي تولى مهمة مستشار الوكالة اليهودية في شؤون اختيار أماكن المستعمرات

---

(1) حوما/مجدال : سور وبرج : هو الاسم الذي أُطلق على عملية إقامة (52) مستوطنة زراعية يهودية محصنة في فلسطين خلال 1936–1939م، في مناطق الحدود البعيدة عن مركز الاستيطان، فالثورة الفلسطينية على الصهاينة، وموقف الانتداب البريطاني المناوئ من هجرة اليهود واستيطانهم في فلسطين وخططه لتجميد الاستيطان، كل تلك الأمور دفعت المؤسسات الصهيونية إلى البدء بحملة استيطان واسعة في المناطق الممنوعة من الاستيطان بموجب الكتاب الأبيض 1939م، وقد ساهم في عملية سور وبرج جميع التيارات الاستيطانية من الكيبوتس القطري وبيتار، وصندوق التأسيس والصندوق القومي الإسرائيلي والهستدروت وغيرها من التيارات المختلفة. للاستزادة، انظر الثورة العربية الكبرى، الرواية الرسمية الإسرائيلية من ص 259–292. (تلمي، أفرايم، ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 198–199).

(2) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 65.

(3) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الثورة العربية الكبرى، ص 260.

(4) وهي مستوطنة تأسست عام 1936م على حقول مرج ابن عامر، وهي أول مستوطنة أسست ضمن إطار "سور وبرج" وقد تغير اسم تلك المستوطنة إلى "نير دافيد" على اسم دافيد ولفسون الذي حل مكان هرتسل في رئاسة المنظمة الصهيونية. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الثورة العربية الكبرى، ص 261؛ تلمي أفرايم، ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 198–199).

الجديدة فأقرها بعد إجراء بعض التعديلات عليها[1]، ومنذ إنشاء كيبوتس "تل عمـال" فقـد أخـذ الاستيطان الصهيوني اتجاهاً جديداً نحو الدخول في مناطق جديدة وتقويـة منـاطق اسـتيطانية ضعيفة عن طريق إضافة مستوطنات[2] حيث أشرفت منظمة الهاغاناة بالتعـاون مـع حكومـة الانتداب خلال ثورة 1936-1939م، على إقامة (52) مستوطنة (سور وبرج)[3].

موقف حكومة الانتداب من مستعمرات "السور والبرج" :

حاول عدد من المؤرخين الصهيونيين، الإيحاء بأن استيطان "سور وبرج" تم في معظـم الأحيان رغم أنف سلطات الانتداب البريطاني، إلا أن هذا الإيحاء والذي يراد منه تصوير البيشوف اليهودي بأنه بنى استقلاله بقواه الذاتية دون الاعتماد على الاستعمار البريطاني، بـل بالنـضال ضده، كل هذا تدحضه الوقائع الموجودة في المراجع الصهيونية نفسها.

فعلى الرغم من أن إقامة منزل عربي في إحدى المناطق أو المدن فـي فلـسطين كـان يخضع للموافقة من جانب حكومة الانتداب، فإن تلك السلطة، أعفت "سور وبرج" من الموافقـة، وأطلقت يد الوكالة اليهودية في إقامة المستوطنات حيثما شاءت في الأراضي الفلسطينية وخاصة المأهولة بالسكان العرب، ولم يكن اصطدامها معها في بعض الأحيان بسبب جوهر فكرة إقامـة المستوطنات داخل التجمعات العربية، بل يعود في الأساس إلى حسابات تتعلق بالأعباء العسكرية المفروضة على السلطة المنتدبة لحماية المستوطنة[4]، وقد حرصت الوكالة اليهودية من جهتهـا على أمرين الأول : عدم تقديم طلب لسلطات الانتداب أو إعلامها عند إقامة المستوطنة، وذلـك خوفاً من أن يتسرب الخبر إلى الثوار العرب، والثاني : الإصـرار علـى أن تتحمـل حكومـة الانتداب نصيبها من تكاليف الحراسة حيث كانت الحكومة ترسل إلى كل نقطة استيطانية نقطـة حراسة تتشكل منهم عناصر يهودية (الخفر) وتزودها بالسلاح والذخيرة وتدفع مرتبات أفرادها[5].

في عام 1938م، طلبت حكومة الانتداب من الوكالة اليهودية استشارتها قبل إقامـة أيـة مستوطنة متذرعة بأنها تمر بأزمة مالية، وإن قيام أية مستوطنة جديـدة يثقـل كاهلهـا، إلا أن الوكالة اليهودية رفضت الالتزام بذلك خشية أن تـؤثر الموافقـة علـى اسـتمرار المـشروع

---

(1) بن يهودا، وشوحط: النضال من أجل الأمن (عبري)، ص 104؛ تلمي، أفرايم، ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص 198-199؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الثورة العربية الكبرى، ص 261-262.

(2) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (عبري)، ص 104.

(3) انظر الملحق رقم (9).

(4) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 69.

(5) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 69.

الاستيطاني، ومن تسرب المعلومات إلى أسماع الموظفين العرب في الحكومة، لكنها وجدت حلاً وسطاً، حيث وافقت على إبلاغ السلطات عن عزمها إقامة أية نقطة استيطانية واستمرت الوكالة اليهودية في إقامة مستوطنات "سور وبرج" مع تغاضي الحكومة عن ذلك، بل عينـت الحكومـة عشرة خفراء لكل مستوطنة لحراستها وزودتهم بالأسلحة والذخيرة[1].

كان لانتهاج الحركة الصهيونية سياسة (سور وبرج) موقفـان متناقـضان مـن سـلطة الانتداب، فأحياناً كانت تقف ضد إنشاء مستوطنة، لكنها في الوقت ذاته كانت تهـبّ لنجـدة أيـة مستوطنة بُنيت بنظام (سور وبرج) إذا ما تعرضت لهجوم الثوار العرب.

حدث أول صدام بين الصهاينة وحكومة الانتداب بشأن "سور وبـرج"، عنـدما اعتزمـت الوكالة اليهودية إقامة مستوطنة "حانيتا"، حيث نصحت حكومة الانتداب الوكالة اليهودية بعدم الإقدام على إقامة المستوطنة، إلا أن الوكالة، رفضت ذلك وأنكرت حق الحكومة في التصدي للمشروع[2]، واستطاعت الحكومة تأجيل العمل هناك عدة مرات، إلا أنها في النهاية خضعت للوكالة اليهودية، بل وزودتها بالسلاح المطلوب، مع توجيه تحذير بأنها غير مسؤولة عن النتائج المترتبة على تحقيـق المشروع[3]، وفي 21 مارس (آذار) عام 1938م، عمل في إنجاز السور وبرج (400) رجل مـنهم مائة خفير، وتولى إنجاز المهمة يتسحاق ساديه، وساعده كل من موشيه ديان ويغال آلون[4]، وكانت حانيتا ضرورية لحماية الحدود اللبنانية السورية، لمنع مرور الثوار، وبعد شهر من إقامة المستوطنة قررت القيادة القطرية للهاغاناة تحويل حانيتا إلى معسكر تدريب قطري لقادة سرايا الميدان (فوس)[5].

وحدث صدام آخر في تموز بيسان، عندما استيقظ قائد سلاح الحدود الكولونيل كريستل من نومه صبيحة يوم 25 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1938م، ليجد مستوطنتين قد برزتا علـى الأرض، وهما كفار روبين، ونفيه إيتان، بدون إذن من سلطات الانتداب، فتوجه الكولونيل برفقة ثلاثة مـن الضباط العرب إلى المستوطنتين، فقابله الحراس اليهود المزودون بأسلحة بريطانية، واحتج الضابط البريطاني على إقامة المستوطنتين بدون إذنه، وهدد باتخاذ الإجراءات اللازمـة لإزالتهمـا، إلا أن التقاء المصالح العليا بين التجمع الاستيطاني، والاستعمار البريطـاني حـال دون إرادة الكولونيـل

---

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الثورة العربية الكبرى، ص 364.

(2) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 69.

(3) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الثورة العربية الكبرى، ص 364.

يبدو أن تحفظ سلطات الانتداب من إقامة تلك المستوطنة ناجم قبل كل شيء عن حسابات تتعلـق بالجبهـة العسكرية، التي يتوجب على سلطات الانتداب بذلها لتوفير الحماية للمستوطنة بعد قيامهـا وسـط منطقـة عربية جبلية يتحصن بها الثوار العرب.

(4) غور، شلومو : مناطق السور والبرج (عبري)، ص 66.

(5) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 181.

البريطاني الذي وجد أن شرفه العسكري قد خُدش في غور بيسان، فتدخلت الوكالة اليهودية، وكفت السلطات عن عرقلة الاستيطان هناك[1]. وعلى أثر الهجوم الذي شنه الثوار العرب على مستوطنة طيرات تسفي في غور بيسان وفشل الهجوم، هنأ الجنرال ديل –قائد الجيش البريطاني في فلسطين– موشي شرتوك، رئيس الوكالة اليهودية بنجاح الدفاع عن المستوطنة[2].

في مشهد آخر وعند فجر 10 تشرين أول (أكتوبر) عام 1938م، قاد أحد المجاهدين مجموعة من (25) فدائياً، وهاجم مستوطنة معوز في منطقة بيسان، حيث حدث هناك معركة عنيفة أوشكت خلالها مستوطنة "سور وبرج" على السقوط، مما دفع حراسها بطلب نجدة قوات الحدود البريطانية، وبالفعل قدمت قوات من سلاح الحدود مدعومة بطائرة، ونتج عنها استشهاد قائد المجاهدين وأصيب الضابط البريطاني قائد مجموعة سلاح الحدود بجراح، واعترفت المصادر الصهيونية بتراجع قوات سلاح الحدود بعد إصابة القائد نتيجة ضغط هجوم الثوار العرب[3].

لم تتوقف العمليات عند هذا الحد، بل جرت عمليات مماثلة في تلك المنطقة وسقط في إحداها حاييم شطورمان، أحد قادة اليشوف اليهودي في المنطقة الشمالية في فلسطين[4].

وفيما يتعلق بمنطقة الجليل، فقد كان الثوار العرب على أهبة الاستعداد لمباغتة "سور وبرج" قبل أن يفاجأوا، وكان هذا هو السبب الأساسي من وراء نصيحة سلطات الانتداب للوكالة اليهودية بعدم إقامة مستوطنة حانيتا في الجليل الأعلى، لأن من شأن ذلك إضافة عبء عسكري على سلطات الانتداب.

إنشاء وحدة العمليات الخاصة (فوم) :

أنشئت وحدة تابعة لمنظمة الهاغاناة عام 1939م، بقرار من دافيد بن غوريون للقيام بأعمال انتقامية ضد العرب ومقاومة سياسة الكتاب الأبيض، تكون تحت قيادة قائد قُطري واحد وهو يتسحاق ساديه، ويكون تابعاً لبن غوريون بشكل مباشر، حملت تلك الوحدة اسم (بعولوت ميوحدوت) "فوم" أو"بوم"، كان السبب في إقامة الوحدة مرتبط برغبة بن غوريون التخلص من القيود التي فرضت على العمليات ضد البريطانيين من أطراف مختلفة[5]، وتلقت تلك الوحدة تدريباً خاصاً واستمر عملها عدة أشهر، وتم حلها في أيلول (سبتمبر) عام 1939م[6].

---

(1) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 71.

(2) ديان، موشيه : مذكراتي (عبري)، ص 35–37.

(3) غور، شلومو : مناطق السور والبرج (عبري)، ص 67.

(4) غور، شلومو : مناطق السور والبرج (عبري)، ص 69.

(5) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (عبري)، ص 106.

(6) تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 364.

وقد أنشئت (فوم) امتداداً للوحدات الصهيونية التي عملت ضد سياسة ضبط النفس (الهفلغاة)، خلال الثورة الفلسطينية الكبرى 1936-1939م، بعد مجموعات يتسحاق ساديه التي عُرفت باسم سرايا الميدان (فوس)، ومجموعات وينغيت التي عُرفت باسم (وحدات الليل الخاصة)[1]، فكان لنجاح هاتين التجربتين دور في إنشاء وحدة العمليات الخاصة (فوم) والذي تزامن مع قيام القوات البريطانية بأعمال ضد الهاغاناة، إلى جانب استمرار أعمال المقاومة الفلسطينية[2]، فعقدت الوكالة اليهودية اجتماعاً في 5 حزيران (يونيو) عام 1939م، قررت فيه تكوين وحدة خاصة بتنفيذ عمليات خاصة، وعلى أن يكون التنظيم الجديد ليس لأغراض الأمن، بل نواة الجيش اليهودي، وقد عمل في فوم متطوعون من معهد التخنيون وطلاب المدارس المهنية، وعمال ميناء حيفا، ومن الأغوار، واشتملت على وحدة هندسية لتركيب القنابل، ووحدة طبية ووحدة لربط طلبة الثانوية العامة[3].

قامت (فوم) في بداية عملها بمهاجمة الثوار العرب، وفجرت عدة منازل، ويقول مونيا مريدور : "أؤكد أن كل عمل قامت به (فوم)، حصل على تصريح مسبق من القيادة وأنه إذا احتاج الأمر لإلغاء التصريح في اللحظة الأخيرة، كان يؤدي إلى توتير المنفذين، لكنه تم الالتزام"[4]. وقد نفذت وحدات فوم عمليات وحشية ضد الأهالي الأبرياء في بلدة الشيخ قرب حيفا، وفي خربة سعسع في الجليل، وفي خربة ليد العوادين في قرية ابن عامر، كما وساهمت في إنزال المهاجرين سراً من السفن ونقلتهم إلى أماكن آمنة، وقد نسفت بعض الزوارق الحديثة التابعة للشرطة البريطانية التي كانت تطارد سفن الهجرة السرية[5].

لم تتوقف عملياتهم عند هذا الحد، بل قاموا بعمليات ضد اليهود أنفسهم، وذلك بتهمة تعاونهم مع الشرطة البريطانية في مجال الكشف عن أسماء الصهاينة المهاجرين سراً[6]، ففي نيسان (أبريل) عام 1939م تمكن البريطانيون من طرد سفينتين وقارب صيد تحمل مهاجرين سريين إلى فلسطين، فقامت مجموعة من وحدة فوم بتنظيم مظاهرات في ميناء حيفا، للسماح للسفن بالدخول، كما جرت مظاهرات مماثلة مع نشر الكتاب الأبيض في 18 أيار (مايو) عام 1939م[7].

---

(1) مركوفنتسكي، يعكوف : وحدات اليابسة الخاصة للبالماخ (عبري)، ص 13-16.

(2) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (عبري)، ص 106؛ مركوفنتسكي، يعكوف : وحدات اليابسة الخاصة للبالماخ (عبري)، ص 13-16.

(3) مريدور، مونيا : فوم (عبري)، ص 88.

(4) مريدور، مونيا : فوم (عبري)، ص 88-89.

(5) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 266.

(6) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 116.

(7) مريدور، مونيا : فوم (عبري)، ص 89.

وفي آب (أغسطس) عام 1939م، كانت إحدى سفن الشرطة البريطانية قد اصطدمت بسفينة يهودية تحمل مهاجرين سريين، وأثناء إطلاق النار قتل أحد الصهاينة وأصيب آخـرين، فقـررت عناصر فوم أن يكون ردة الفعل ضد شرطة الموانئ البريطانية وكان لهم سفينة سـريعة وجديـدة تحمل اسم (سندباد 2)، فأدخلت فوم عبوة مع ميكانيكي يهودي هولندي إلى السفينة وتـم تفجيرهـا قرب نتانيا[1]، كما لم ينجُ خط النفط العراقي من استهداف فوم وتخريبه، ويذكر مونيا مريدور فـي هذا الشأن : "تمت المحاولة على يد الوحدة الهندسية، في مرتفع بمنطقة (مجدال هعيمك)، فـي آب (أغسطس) عام 1939م ووضعنا خطة لندخل عبوة في أنبوب النفط ... الخطة كانت جاهزة، وهي لا تزال بحوزتي، إلا أنه في تلك الأثناء قام هتلر باحتلال بولندا، ونشبت الحرب العالمية الثانيـة، لذلك كان قرار وقف علمنا"[2].

في تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1939م؛ بعد بدء الحرب العالمية الثانية بـشهر اسـتدعى دافيد بن غوريون، يتسحاق ساديه وأخبره عن وقف الوحدات الخاصـة (فـوم) وظلـت وحـدة صغيرة تتكون من سبعة أشخاص بقيادة ساديه للمحافظة على نواتها[3].

ب- العلاقة مع إتسل :

كانت السنة الأولى من أحداث الثورة الفلسطينية الكبرى 1936-1939م، سنة ضبط النفس لدى الوكالة اليهودية والهاغاناة، وفي المقابل عارضت إتسل تلـك الـسياسة بـالرغم مـن تأييـد جابونتسكي لضبط النفس، الأمر الذي أدى إلى حدوث خلاف داخل إتسل (الهاغاناة ب)[4]، حـول تلك السياسة، كما وتعد معارضة سياسة (الهفلغاة) والتصدي لها من الأسـباب الرئيـسية لانـشقاق (المنظمة ب) وولادة إتسل، ولذا فإن التنظيم الوليد انهمك منذ تأسيسه، في العمل لكسر سياسة ضبط

---

(1) مريدور، مونيا : فوم (عبري)، ص 90.

(2) مريدور، مونيا : فوم (عبري)، ص 90-91.

(3) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 267.

(4) اختصار لاسم أرغون ليئومي، أي المنظمة العسكرية الوطنية، وهي منظمة سرية يهودية مسلحة أنشئت العـام 1931م من قبل مجموعة من قادة الهاغاناة والذين تركوا الهاغاناة احتجاجاً على ميثاقها الدفاعي، فـي نيـسان (أبريل) عام 1973م، وخلال أحداث 1936-1939م انشقت المنظمة وعاد ما يقارب من نصف أعضاءها إلى الهاغاناة وشكل الباقون أرجون زئيفي ليئومي منظمة جديدة (إتسل) والتي ارتبطت أيـديولوجياً مـع الحركـة الصهيونية التعديلية، وقبلت بسلطة رئيسها فلاديمير جابوتنسكي، وكان شعار إتسل "يد تحمـل البندقيـة فـوق خارطة فلسطين الكاملة على جانبي نهر الأردن"، وشعار يقول (هكذا فقط)، وكان نـشيدها الـوطني الجنـود المجهولون. (تلمي، أفرايم ومنـاحيم : معجـم المـصطلحات الـصهيونية، ص 29-30؛ Jewish Virtual library: The Irgun Zevai Lomy, www.us-israel.org).

النفس، وقد ساعده في ذلك، تجانس نظرة أعضائه ومعظم قيادته تجاه تحقيق هذا الهدف[1]، فرأى فريق من قادة التنظيم ضرورة الرد بعنف على أعمال العرب، لأن (الهفلغاة) حسب رأيهم تدمر الييشوف وتفتت من عضده، وتزرع فيه الانهزامية[2] ولأنها تشجع العرب على الاستمرار في هجماتهم، وتجعل بريطانيا تعتقد أن اليهود لا يملكون إعداداً عسكرياً يؤخذ بالحسبان في أية حلولٍ مستقبلية[3]، وقد اتخذت الأعمال الانتقامية أو عمليات كسر "ضبط النفس" أشكالاً عدة، من بينها اقتناص أي عربي، بغض النظر عن السن والجنس، في الأمكنة التي يمكن فيها للجاني الفرار، وإلقاء قنبلة على مقهى عربي، أو وضع عبوات ناسفة في الأسواق العربية وأماكن التجمع في المدن العربية الرئيسة مثل يافا وحيفا والقدس، أو نصب كمين لحافلة عربية، وقد نتج عن تلك الأعمال الإرهابية، إزهاق أرواح العشرات من المدنيين العرب، وكانت فاتحة تلك العمليات عملية نفذتها إتسل في تل أبيب في شهر حزيران (يونيو) عام 1937م، حين أطلق أفرادها الرصاص على بائع خضار عربي، وأصابوه بجراح بليغة[4].

اعتبرت الهاغاناة عمليات إتسل بمثابة إرهاب وجرائم من شأنها إلحاق الضرر بالمشروع الصهيوني، وذلك لأنها تتيح للبريطانيين أن يتدخلوا في شؤون الييشوف[5]، أما جابونتسكي، القائد الأعلى لإتسل فيبدو أنه كان على خلاف مع مجموعة قيادة إتسل تجاه ذلك الموضوع، ولم يكن مستقراً على رأي واضح تجاهه؛ إذ يجد المرء تناقضاً واضحاً بين موافقته العلنية وبين رسائله المتعلقة بقضية "ضبط النفس" فقد سخر من تلك السياسة التي تنتهجها الهاغاناة، مشبهاً الدور الذي يلعبه اليهودي بدور الفأر، أما الموافقة المعلنة بالسماح بشن عمليات انتقامية مع عدم الدخول في منافسة مع العرب في هجماتهم، وكان قد عُرفت باسم (فتح الصمام)، التي وضعها أبراهام تهومي، بأنها تهدف لامتصاص نقمة اليهود[6] إلا أنه يمكن القول أن جابونتسكي لم يكن متحمساً كثيراً لكسر سياسة الهفلغاة لأمرين :

الأول : التخوف من أن يؤدي تعاظم الأعمال الإرهابية إلى تصفية إتسل من قبل سلطات الانتداب.

الثاني : التخوف من تبعات النشاط الإرهابي على مساعيه السياسية الرامية لإقناع بريطانيا بإعادة بناء الفرقة اليهودية من قبل الجيش البريطاني[7].

---

(1) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 61-62.

(2) تلمي، أفرايم : مَنْ وما؛ في الدفاع والصراع (عبري)، ص 35.

(3) Sicker, Martin: Pangs of the messiah, P. 121.

(4) ليف، عامي، شلومي: في الصراع والتمرد (عبري)، ص 90؛ جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج2، ص 376.

(5) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 62.

(6) تلمي، أفرايم : مَنْ وما؛ في الدفاعوالصراع (عبري)، ص 80؛ Lucas, Noah: The modern history of Israel, P. 177.

(7) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 63.

بالرغم من الأعمال الإرهابية التي قامت بها إتسل ضد العرب المدنيين من قتل وسرقة للممتلكات، الأمر الذي أعطاها سمعة سيئة بين الوسط السياسي الصهيوني، فقد تعرضت إتسل إلى هزّة أساءت إلى المنظمة وإلى قائدها روبيرت بيتكر والتي تمثلت بقضية الشاب "تسفي فرنكل"[1]، حيث أطلق أحد عناصر إتسل ويدعى فرنكل، بحكم إيمانه بضرورة كسر سياسة "ضبط النفس"، النار من مسدسه على أحد المواطنين العرب من بلدة صموئيل العربية، فأرداه قتيلاً، ولاذ بالفرار، فتمكنت الشرطة من العثور على مسدسه في بيته، في الوقت الذي تسترت فيه إتسل على المكان الذي يختبئ فيه فرنكل، فقرر بيتكر التخلص من فرنكل بطريقة فريدة خوفاً من أن يسلم فرنكل نفسه للسلطات البريطانية، ويقدم معلومات عن المنظمة، إذا ألقاه في نهر العوجا مربوطاً بالحديد، في محاولة منه لطمس معالم الجريمة، إلا أن الجثة عادت بعد فترة، فطافت على وجه الماء، وعثر عليها في الثامن من أيلول (سبتمبر) عام 1937م، وتم التعرف على هوية صاحبها[2]، ولم يتمكن بيتكر من تبرير فعلته إزاء سخط اليشوف اليهودي من جهة، واستغلال مجموعة القيادة المنافسة له للحادث من جهة أخرى، ففر من فلسطين، وبذلك انتقلت القيادة إلى موشي روزنتبرغ الذي وجد نفسه، بعد مدة ينتهج خطاً، تجاه الهفلغاة، مغايراً بعض الشيء لخط مجموعة القيادة المنافسة له[3].

موقف سلطات الانتداب البريطاني من إتسل :

مع تزايد نشاط إتسل الإرهابي الموجه ضد العرب، تحركت سلطات الانتداب البريطانية، وأخذت تحاكم من تلقي القبض عليه، وتصدر أحكاماً مختلفة، كان من بينها حكم الإعدام[4]، ففي 14 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1937م، بدأ أعضاء إتسل سلسلة أعمال ضد العرب في أماكن مختلفة في فلسطين، فردت السلطات البريطانية بقوة، باعتقالات ومطاردات، وبعد مهاجمة حافلة عربية في الجليل بالقرب من رأس الزاوية "مستوطنة روش بينا"، اعتقل شلومو بن يوسف (منفذ العملية) وأعدم شنقاً في 18 حزيران (يونيو) عام 1938م، فكان أول مقتول يحكم بالإعدام من قبل السلطات في إطار الصراع بين حكومة الانتداب البريطاني والصهاينة[5].

إن الاستمرار في كسر "الهفلغاة"، والرد على إعدام بن يوسف، كان الموضوعين المطروحين أمام قادة إتسل، فقد دارت النقاشات حول وسائل الرد، فاقترح البعض توجيه ردة

---

(1) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 61.

(2) يهودا، بافار : دبلوماسية وسرية في السياسة الصهيونية (عبري)، ص 82.

(3) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 61؛ يهودا، بافار : دبلوماسية وسرية في السياسة الصهيونية (عبري)، ص 82.

(4) ليف، عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (عبري)، ص 167.

(5) تلمي، أفرايم : مَنْ وما؛ في الدفاع والصراع (عبري)، ص 35.

الفعل ضد الشرطة البريطانية، بيد أن الأكثرية تخوفت من تبعات ذلك على المنظمة، وأبدت تخوفها من احتمال تصفية إتسل على يد البريطانيين، وتقرر بأكثرية الأصوات، توجيه الأعمال الانتقامية ضد العرب انسجاماً مع رأي جابوتنسكي الذي بعث برسالة على قيادة منظمته يطالب فيها بالرد بقوة في حال تنفيذ حكم الإعدام بحق بن يوسف[1]، وجاء الرد على امتداد الشهرين التاليين، على شكل عمليات إرهابية موجهة ضد المدنيين العرب التي تعد بالعشرات، وقد كان من أبرزها عمليات وضع كميات من المواد المتفجرة الموقوتة وسط التجمعات العربية، في المدن الفلسطينية الرئيسية، ذهب ضحيتها نحو مئة وسبعين شهيداً ومئات آخرين أصيبوا بجراح[2].

كانت الوكالة اليهودية وقيادة الهاغاناة تبذلان جهوداً كبيرة، وتقدمان مساعيهما الحميدة عند البريطانيين لتخفيف الأحكام الصادرة على الرغم من معارضتهما الشديدة لنشاط إتسل، كما حدث مع أحد عناصر المنظمة عندما كمن لسيارة عربية وأطلق النار عليها، في مطلع سنة 1938م والتي كانت نتيجة حصاده استشهاد طفل عربي في السادسة من عمره، فقد حكمت المحكمة على الجاني بعد إلقاء القبض عليه بالإعدام؛ إلا أن الحكم خفف إلى السجن المؤبد بفضل تدخل الوكالة اليهودية[3].

في 18 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1938م، تم اعتقال ثمانية وثلاثين عضواً من منظمة إتسل قرب مستوطنة مشمار هيردين، وصدرت بحقهم أحكام لفترات مختلفة، بالرغم من أن إتسل وبناءً على توجيهات جابوتنسكي، تعاونت مع المخابرات البريطانية، حتى ضد جهات صهيونية، من أوساط اليساريين الذين كان البريطانيون يطلقون عليه لقب (الطابور الخامس)[4].

إتسل عشية صدور الكتاب الأبيض :

لم تكتف إتسل بإدانة التوجه البريطاني الجديد وشجبه، بل حرصت على تسعير حملتها الإعلامية ضد بريطانيا محملة إياها مسئولية ما أسمته "بخيانة بريطانيا"، واعتبرت قيادة المنظمة يوم السابع والعشرين من شباط (فبراير) عام 1939م "يوماً أسود" الهدف منه وضع حد لتصريح ماكدونالد "الكتاب الأبيض"[5]، فازدادت عمليات إتسل حيث تم وضع متفجرات في محطة القطار

---

(1) نيف، دافيد : تاريخ المنظمة العسكرية القومية، إتسل، ليحي (عبري)، ج2، ص 75.

(2) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 64-65.

(3) غولان، أفيعيزر : حرب الاستقلال (عبري)، ص 10.

(4) آسالفن : هشاي، ص 61.

(5) نيف، دافيد : تاريخ المنظمة العسكرية القومية، إتسل، ليحي (عبري)، ج2، ص 228.

في القدس[1]، وفي سوق الخضار في حيفا، ذهبت ضحيتها (27) شهيداً و(29) جريحاً[2]، وقد حرصت إتسل في تلك الفترة، حتى صدور "الكتاب الأبيض" على عدم توجيه سلاحها ضد البريطانيين أنفسهم على الرغم من مطاردة هؤلاء لعناصرها واعتقال العديد منهم[3].

ومع بداية استئناف إتسل عملياتها الإرهابية ضد العرب، ألقت سلطات الأمن البريطانية، في مطار اللد، القبض على دافيد رزيئيل في 19 أيار (مايو) عام 1939م، ولم يتمكن هذه المرة من الإفلات، فأودع السجن، وعلى الفور، عين جابوتنسكي مكانه كرئيس للقيادة، حانوخ كلعي، المسؤول عن فرع القدس[4]، ولم تؤثر عملية اعتقال القائد وحملة الاعتقالات الأخرى، على النشاط الموجه ضد العرب، فقد استمرت المنظمة في نهجها القديم الذي لم يخرج عن إطار قتل المارة والأبرياء، وإلحاق أكبر عدد من الخسائر والتجمعات العربية في الأسواق، أو اقتناص أي عربي يصادف وجوده في المستوطنات والتجمعات اليهودية[5].

ومن أبرز عملياتها في تلك الفترة التي استمرت حوالي ثلاثة شهور عملية سينما ركس في القدس، وعملية تفجير الحمار المحمل بالمواد الناسفة في سوق حيفا، وقد أسفرت هاتان العمليتان عن استشهاد العشرات وإصابة الكثيرين بجراح[6]، وقد جرت عملية مشابهة ضد قرية بير عدس العربية، حين هاجمت مجموعة من عناصر المنظمة القرية، في محاولة لتحقيق خطة رزيئيل للاستيلاء على قرية عربية، ولم تتمكن المجموعة من دخول القرية، فاكتفت بمهاجمة منزل عربي تحت جناح الظلام، وقتلت فيه أربع نساء وأصابت طفلاً بجراح[7].

كخلاصة لما سبق يمكن القول أن فترة سني الثورة الفلسطينية الكبرى 1936-1939م شهدت نمواً ملحوظاً وبشكل لم يسبق له مثيل، في قوة التنظيمين الصهيونيين، فقد تأتى نمو الهاغاناة السريع بفعل تماثل المصالح الاستعمارية الصهيونية بشكل حاد في تلك الفترة، بينما تأتى نمو إتسل بفعل استقطابها لمجموع المتطرفين في الوسط اليهودي من جهة، واستثمارها سخط الأوساط الصهيونية تجاه السياسة البريطانية عقب صدور الكتاب الأبيض سنة 1939م من جهة أخرى.

---

(1) موسوعة كارتا : باروخ، شرائيل (عبري)، ص 164.

(2) ليف، عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (عبري)، ص 114.

(3) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 77.

(4) نيف، دافيد : تاريخ المنظمة العسكرية القومية، إتسل، ليحي (عبري)، ج2، ص 237.

(5) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 77.

(6) ليف، عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (عبري)، ص 116.

(7) نيف، دافيد : تاريخ المنظمة العسكرية القومية، إتسل، ليحي (عبري)، ج2، ص 238-239.

الفصل الرابع

العلاقات العسكرية الصهيونية البريطانية من 1939-1948م

* المبحث الأول : العلاقات العسكرية الصهيونية البريطانية في الحرب العالميــة الثانية 1939-1945م.

* المبحث الثاني : العلاقات العسكرية الصهيونية – البريطانية منذ نهاية الحــرب العالمية الثانية وحتى انتهاء الانتداب البريطاني 1945-1948م.

المبحث الأول

العلاقات العسكرية الصهيونية البريطانية في الحرب العالمية الثانية 1939-1945م

أولاً : تجنيد الصهاينة في القوات البريطانية :

1) المرحلة الأولى من التعاون الصهيوني – البريطاني :

2) المرحلة الثانية من التعاون الصهيوني – البريطاني :

3) الوحدات الصهيونية المشاركة في الحرب العالمية الثانية :

أ- سلاح المشاة (الوحدات الفلسطينية).

ب- سلاح النقل والتموين.

ت- سلاح الهندسة.

ث- سلاح الرسم والتمويه.

ج- سلاح العتاد والتسليح.

ح- سلاح المدفعية.

خ- سلاح الطيران.

ع- سلاح الأسطول الملكي (البحرية البريطانية).

د- سلاح النساء المساعد.

ثانياً : الاستعانة البريطانية بالصهاينة في أعمال الوحدات الخاصة :

أ- العراق.

ب- سوريا ولبنان.

ثالثاً: الموافقة على إنشاء اللواء اليهودي ودوره في أواخر الحرب العالمية الثانية:

- تسريح اللواء اليهودي.
- أهمية اللواء اليهودي في الحرب العالمية الثانية.

رابعاً : العلاقات البريطانية مع التنظيمات العسكرية الصهيونية خلال الحرب العالمية الثانية :

1- طبيعة العلاقة مع منظمة الهاغاناة الصهيونية.

2- طبيعة العلاقة مع منظمة إتسل خلال الحرب العالمية الثانية.

3- طبيعة العلاقة مع إتسل في إسرائيل (ليحي).

المبحث الأول

العلاقات العسكرية الصهيونية البريطانية في الحرب العالمية الثانية 1939-1945م

عندما بدأت الحرب العالمية الثانية في أيلول (سبتمبر) عام 1939م، كان الييشوف اليهودي يعيش حالة من التوتر السياسي الداخلي والخارجي، وحالة من الارتباك والتخبط، وقد استدعت تطورات الحرب تغيراً في المواقف، فتم تجميع الوحدات الخاصة (فوم) عندما اتضحت قلة الرغبة الصهيونية في استمرار العمل العسكري المباشر ضد بريطانيا التي أصبحت تحارب النازية(1)، لكن بريطانيا أصدرت قانون انتقال الأراضي في شباط (فبراير) عام 1939م، الذي كان امتداداً للكتاب الأبيض الصادر عام 1939م، وقد سلّمت الحكومة البريطانية ذلك القانون للسكرتير العام لعصبة الأمم في جنيف، وطلبت منه تعميمه على أعضاء المجلس وأعضاء لجنة الانتداب(2)، ونتيجة لصدور قانون انتقال الأراضي، قامت الهاغاناة بتنظيم المظاهرات والاضطرابات وأرسل دافيد بن غوريون رئيس الوكالة اليهودية رسالة للمندوب السامي يبيّن أن الأنظمة النازية لا يوجد فيها تمييز عنصري كهذا(3)، ومع ذلك تم تأجيل البحث في كافة المسائل المهمة مثل مقاومة الكتاب الأبيض والهجرة السرية، وبقية الأحكام التي أصدرتها الحكومة البريطانية مثل تحديد عملية شراء الأراضي وغيرها من الأمور ذات الصلة ... وكان الرأي السائد لدى المؤسسات الصهيونية في تلك الفترة هو الرأي الذي عبر عنه دافيد بن غوريون عندما قال : "علينا أن نساعد الجيش البريطاني كأنما لم يكن هناك كتاب أبيض، وأن نحارب الكتاب الأبيض كأنما الحرب لم تقع"(4).

كان على إدارة الوكالة اليهودية اتخاذ قرار بشأن تطوّع المؤسسات الصهيونية بمختلف تياراتها في وحدات الجيش البريطاني، فأصدرت الوكالة اليهودية بياناً أعلنت فيه ضرورة المساعدة في الحرب ضد النازية، ففتحت مكاتب التجنيد في تشرين أول (أكتوبر) عام 1939م، بموافقة السلطات البريطانية في فلسطين، وقامت الوكالة اليهودية، بتعيين ضباط اتصال؛ ليكونوا حلقة الوصل بين تلك السلطات ومكاتب التجنيد(5).

ساهمت المؤسسات الصهيونية بالمشاركة الفعلية في مختلف وحدات الجيش البريطاني، سواء كانت تلك المشاركة في فلسطين، ومنطقة الشرق الأوسط، أو البلاد الأوروبية، واستمرت المشاركة الصهيونية، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945م.

---

(1) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (عبري)، ج7، ص 29-30.

(2) فاينبرغ، نتان : أرض إسرائيل فترة الانتداب ودولة إسرائيل (عبري)، ص 154.

(3) محارب، عبد الحفيظ : الهاغاناة وإتسل وليحي، ص 95.

(4) فولفانزون، أبراهام : دافيد بن غوريون ودولة إسرائيل (عبري)، ص 17.

(5) محارب، عبد الحفيظ : الهاغاناة وإتسل وليحي، ص 91.

أولاً : تجنيد الصهاينة في القوات البريطانية :

كان اندلاع الحرب العالمية الثانية أمراً أفجع العالم، وجعل الصراع العربي الصهيوني كأنه أمر ثانوي، فكانت ردة الفعل الأساسية عند الصهاينة وقف الصراع والتطوع لمشاركة بريطانيا في حربها ضد ألمانيا النازية[1]، في الوقت الذي كانت فيه منظمة الهاغاناة غير قادرة على مواجهة الثورة الفلسطينية، ولا حول لها في مواجهة جيوش نظامية في حرب عالمية[2]، على أثر البيان الذي أصدرته الوكالة اليهودية حول ضرورة المساعدة في الحرب ضد جيوش النازية فقد تطوع أكثر من (136) ألف يهودي، ممن يستطيعون حمل السلاح؛ بهدف إظهار قوة الييشوف اليهودي[3]، ولم يغفل البيان الكتاب الأبيض بل تطرق إليه فذكر : "التحق بنا أذى كبير، وكما فعلنا في السابق سنبذل قصارى جهدنا للدفاع عن (حق الشعب اليهودي في وطنه)، ومعارضتنا للكتاب الأبيض لم تكن موجهة ضد إنجلترا والإمبراطورية البريطانية"[4]، وقد أعلن دافيد بن غوريون ضرورة التعاون مع بريطانيا لمواجهة النازية، كأن الكتاب الأبيض غير موجود ومحاربة الكتاب الأبيض كأن الحرب العالمية الثانية والنازية غير موجودتين[5].

كانت أولى الخطوات العملية التي اقترحتها القيادة الصهيونية على حكومة لندن، المذكرة التي تقدم بها حاييم وايزمان إلى وينستون تشرشل، وأعد تلك المذكرة أورد وينغيت الذي عمل حينها مستشاراً عسكرياً غير رسمي لوايزمان وزملائه في لندن[6].

واقترحت تلك المذكرة تجنيد (15) ألف شرطي يهودي (نوطريم)، وتسليحهم بأسلحة يمكن بها القيام بمهمات محدودة فقط، إلى جانب القيام بمهمات متميزة مع القوات البريطانية، وأن يتم تدريب ألف ضابط في بريطانيا، يكون نصفهم من اليهود المقيمين في فلسطين، والنصف الآخر من الخارج، على أن يكون يهود الخارج نواة لإنشاء قوة تتألف من عشرين ألف رجل تعمل تحت قيادة عليا بريطانية، وأن يتم التأهيل لتلك المهمة خلال شهر[7].

---

(1) Asfour Polk, and Others: Back drop to tragedy; The struggle for Palestine, P. 106.

(2) غيلبر، يوآف: مساداة؛ خطط الدفاع عن أرض إسرائيل أثناء الحرب العالمية الثانية (عبري)، ص 11-12.

(3) Asfour Polk, and Others: Back drop to tragedy; The struggle for Palestine, P. 106; محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 91؛ سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية بفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل 1922-1948م، ص 508.

(4) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 84.

(5) مركوفنتسكي، يعكوف : وحدات اليابسة للبالماخ (عبري)، ص 17؛ فولفانزون، أبراهام : دافيد بن غوريون ودولة إسرائيل (عبري)، ص 32.

(6) غيلبر، يوآف : مساداة؛ خطط الدفاع عن أرض إسرائيل (عبري)، ص 12.

(7) تلمي، أفرايم : مَنْ وما؛ في الدفاع والصراع (عبري)، ص 89، غيلبر، يوآف : مساداة؛ خطط الدفاع عن أرض إسرائيل (عبري)، ص 12-13.

كما اجتمع وايزمان مع رئيس المخابرات البحرية الملكية البريطانية الأميرال جـود فـري (Jud free)، واقترح وايزمان استغلال يهود ألمانيا والبلاد التي تحتلها القوات الألمانية؛ للحـصول على معلومات عن المرافق العلمية والصناعية والمواصلات في تلك البلاد، وقد حاز ذلك الطـرح على قبول مكتب البحرية البريطانية، ثم انطلقت مبادرة أخرى لدافيد هكوهين، الذي أقام علاقـات متينة مع قيادات الجيش البريطاني[1].

وفي فلسطين اقترح قادة الهاغاناة أن يتم تجنيد الصهاينة في وحدات نظاميـة فـي إطـار الجيش البريطاني، وأن تكون فلسطين قاعدة عسكرية للجيش البريطاني في الشرق الأوسط[2]. لكن عدداً من قادة الييشوف رفضوا ذلك الرأي؛ لأن التجنيد سيكون على حساب الزراعة، كما أنه ينقـل الهاغاناة من ميليشا إلى جيش نظامي[3].

عندما اعتلى وينستون تشرشل رئاسة الحكومة البريطانية في ربيع 1940م، ساد تفاؤل في الأوساط الصهيونية، وتجددت الضغوط في لندن؛ لإنشاء قوة عسكرية صهيونية، لكن تلك الجهـود اصطدمت بطلب قائد الجيش البريطاني بأن يُسلّم اليشوف اليهودي سلاحه غير (الشرعي)[4]، لكن الهاغاناة رفضت ذلك، كما رفضت اقتراحات بديلة بأن يتم الكشف عن كميات السلاح المتوفرة بين عناصرها، وأعلنت الشرطة عن جائزة لكل من يُسلّم قطعة سلاح[5].

في مطلع حزيران (يونيو) عام 1940م، جرى التفاوض حول تطبيق نظام دفـاعي غيـر مباشر ضد هجمات جوية وبحرية على فلسطين، واستيعاب شرطة المستوطنات العبرية فـي هـذا النظام، وإجلاء السكان المدنيين من المدن وخاصة مدينة حيفا، التـي اسـتخدمت قاعـدة بحريـة بريطانية وشملت أهدافاً استراتيجية كمحطة تكرير النفط، والمخازن العسكرية الرئيسة لكـن ذلـك قوبل بفتور بريطاني[6].

خلال الحرب العالمية الثانية، مرّ التعاون العسكري الصهيوني–البريطاني بمراحل عدة هي:

1) المرحلة الأولى من التعاون الصهيوني – البريطاني :

كانت المرحلة الأولى من التعاون الصهيوني–البريطاني في أعقاب دخول إيطاليا الحـرب إلى جانب ألمانيا في 15 حزيران (يونيو) عام 1940م، فتم التنسيق بين قيادة القوات البريطانية في

---

(1) هرئيل، يهودا : العسكري والسياسي موشيه ديان (عبري)، ص 50.
(2) كيتسبورغ، نتتال، وآخرون : أرض الاستيعاب الموحدة (عبري)، ج7، ص 29–30.
(3) كيتسبورغ، نتتال، وآخرون : أرض الاستيعاب الموحدة (عبري)، ج7، ص 29–30.
(4) غيلبر، يوآف : مساداة؛ خطط الدفاع عن أرض إسرائيل (عبري)، ص 17–18.
(5) ديكل، أفرايم : نشاط جهاز المعلومات (هشاي) (عبري)، ص 37.
(6) غيلبر، يوآف : مساداة؛ خطط الدفاع عن أرض إسرائيل (عبري)، ص 18–21.

القاهرة والوكالة اليهودية، وزاد التعاون بعد انضمام الجيش الفرنسي في سوريا في تموز (يوليو) عام 1940ملقوات المحور[1]، ذلك عندما سقطت فرنسا في حزيران (يونيو) عام 1940م، وخضعت لجيوش النازية، تضعضع الوضع الأمني في المناطق الخاضعة لها في الشرق الأوسط، حيث أعلن الجيش الفرنسي المرابط في سوريا انضمامه إلى حكومة فيشي، فكانت هناك ضرورة لإعداد خطط سريعة للتخريب ولتدمير طرق المواصلات أمام العدو النازي الذي سيأتي من الشمال، فتم تشكيل شعبة خاصة اشتركت فيها الأركان البريطانية في حيفا والوكالة اليهودية، فتم تشكيل وحدات صغيرة للقيام بجمع المعلومات عن الجسور والمصانع والموانئ والسدود وغيرها من المواقع الهامة، وتم تحديد أكثر من مائة هدف، بالمقابل أجرت الوكالة اليهودية بموافقة الحكومة البريطانية مفاوضات مع الجنرال ديغول، قائد جيش فرنسا الحرة، وأخذت على عاتقها تزويده "بالمعلومات المهمة حول الأوضاع في سوريا"[2]، وكان ذلك التنسيق خوفاً من اجتياح خارجي ومعاونة العرب له[3].

استغل وايزمان تلك الظروف للضغط على تشرشل، فطلب منه دراسة مسألة حماية الصهاينة في فلسطين، إلا أن وزير المستعمرات اللورد لويد جورج (Lord-Loid George)، عارض إنشاء قوة يهودية في فلسطين، ورأى أن البيشوف في أمان[4]، وبسبب حاجة الجيش البريطاني تم تسخير عدد من المجندين الصهاينة، كأطباء وأصحاب مهن فنية وسائقين، ولم يكن عدد المجندين كبيراً، كما اتفقت السلطات البريطانية والوكالة اليهودية على إنشاء وحدة مختلطة تضم عرباً ويهوداً وأرسلت الوحدة إلى باريس بقيادة الضابط هنري كايتر (Hinry Kaiter)[5].

وفي تشرين أول (أكتوبر) عام 1940م، قرر مجلس الوزراء البريطاني الموافقة على إقامة وتجنيد كتائب يهودية تتكون من يهود (أرض فلسطين) والخارج، إلا أنه كان هناك معارضين لتلك الخطة وكان أبرز المعارضين اللورد موين (Lord-Moyne)، وزير المستعمرات البريطاني، الذي قدم اقتراحين بديلين لتجنيد وحدات يهودية مقاتلة هما :

الأول : تأجيل إقامة القوة المقاتلة ستة أشهر، على أمل أن يزول التهديد عن الشرق الأوسط.

الثاني : البدء بتنفيذ الخطة على أساس أن تتم تفريغها من مضمونها، وأن لا يتم إرسال الوحدات اليهودية للشرق الأوسط، وأن يُلغي تجنيد قوة يهودية في فلسطين، فاختار رئيس الوزراء البريطاني تشرشل الاقتراح الأول، معللاً ذلك بنقص في العتاد العسكري البريطاني[6].

---

(1) غيلبر، يوآف : مساداة؛ خطط الدفاع عن أرض إسرائيل (عبري)، ص 21.
(2) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 135.
(3) غيلبر، يوآف : مساداة؛ خطط الدفاع عن أرض إسرائيل (عبري)، ص 19.
(4) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 145.
(5) كيتسبورغ، نتنال، وآخرون : أرض الاستيعاب الموحدة (عبري)، ج7، ص 30.
(6) كيتسبورغ، نتنال، وآخرون : أرض الاستيعاب الموحدة (عبري)، ج7، ص 32.

2) المرحلة الثانية من التعاون الصهيوني – البريطاني :

عادت المشاورات من جديد بين الصهاينة والبريطانيين حول التجنيد منذ آذار (مارس) عام 1942م، وكتب يسرائيل غاليلي : "تشاورنا – قادة الدوائر – وأعضاء القيادة القطرية، حول تصرفنا أيام الهجوم، وكان الرأي أن نهتم بالتجنيد للجيش مع ضرورة المطالبة بجعل سلاح النواطير رسمياً"[1]، وقد نشب خلاف بين تسيون يسرائيلي[2]، وغولومب، الذي طلب التوازن بين التجنيد للجيش، والنواطير، وحدثت مفاوضات في قيادة الماباي[3]، انتهت بمتابعة الحزب للتجنيد[4].

تأكدت المرحلة الثانية من التعاون البريطاني – الصهيوني، عندما كان الجيش الألماني يتمركز في منطقة العلمين[5]، وقد صاحب ذلك الخطر، هجوم الجيش الألماني على روسيا عبر القوقاز، لذا بدأت الشعبة الخاصة في الجيش البريطاني (Special Operations Executive "SOE") ببلورة خطة العمل السري بإقامة إطار شبه عسكري يعمل في حالة احتلال ألمانيا فلسطين والمنطقة– خلف خطوط العدو، حتى يعود البريطانيون[6]، واقتضت خطة الشعبة الخاصة تنظيم الأعضاء وتدريبهم على مراقبة طائرات العدو، والمظليين، ومراقبة الشواطئ، وتوفير مرشدي طرق للوحدات العسكرية، ومحاربة إشاعات العدو، وجمع ونقل المعلومات الاستخباراتية، ومساعدة البريطانيين الضالين والأسرى الهاربين، والهبوط بالمظلات خلف خطوط العدو، وتقرر أن تكون القوة مكونة من عشرة آلاف رجل[7]، وقد أقرّت هيئة أركان الشرق الأوسط البريطانية خطة الشعبة

---

(1) غيلبر، يوآف : مساداة؛ خطط الدفاع عن أرض إسرائيل (عبري)، ص 49.

(2) ولد في أوكرانيا، وصل فلسطين عام 1906م، عمل في مجال الزراعة في مستوطنتي بتاح تكفا ورحوبوت، أخذ على نفسه مسؤولية تطوير الوضع الزراعي في فلسطين، بغرض التصدير للعراق ومصر وإيران، وخلال سفريات قام بها إلى البلاد العربية جلب زراعة التمور لفلسطين، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية كان من بين منظمي عملية (الهروب) ليهود ألمانيا، وقد قُتل في حادث تصادم طائرتين في أوروبا. (عيلام، يغال : ألف يهودي في التاريخ الحديث، ص 255).

(3) مفليجت بوعلي إيرتس يسرائيل : ماباي : حزب العمال الإسرائيلي؛ حزب عمال صهيوني اشتراكي، كان أكبر الأحزاب في إسرائيل، أسس عام 1930م بعد توحيد هابوعيل هاتسعير، مع أجدوت هاعفودا، وأصبح ذا مكانة مركزية في نقابة العمال الهستدروت، وفي مؤسسات الاستيطان، والحركة الصهيونية. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 290).

(4) غيلبر، يوآف : مساداة؛ خطط الدفاع عن أرض إسرائيل (عبري)، ص 49-51.

(5) هي بلدة مصرية، تقع عند الكيلو 160 من طريق الإسكندرية–مرسي مطروح، اشتهرت مع الحرب العالمية الثانية عام 1939م، حيث دارت على أراضيها أهم معركة بين جيوش المحور بقيادة رومل وجيوش الحلفاء بقيادة مونتغمري، وهي معركة العلمين، حيث مني رومل بالهزيمة، يوجد بها مدافن ونصب تذكارية تخليداً لذكرى ضحايا المعركة من مختلف الجنسيات، النصب التذكاري الألماني يضم رفات حوالي 4280 مقاتلاً، ويحتوي على مسلة فرعونية ولوحة تمثل أحداث الحرب. (Asfour, Polk and Others: Backdrop to tragedy, P. 123).

(6) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 134.

(7) غيلبر، يوآف : مساداة؛ خطط الدفاع عن أرض إسرائيل (عبري)، ص 42-43.

الخاصة في 20 نيسان (أبريل) عام 1942م، وبدأت الاتصالات؛ لتنفيذ العمل، إلا أنها واجهت صعوبات كثيرة، فتم التخلي عن فكرة العمل السري، واكتفى بإعداد مقاومة تطوعية[1]، وقد أنشئ في أيار (مايو) عام 1942م، مركز تجنيد الييشوف، لزيادة الجهد العسكري الصهيوني لمواجهة الخطر النازي القادم على فلسطين[2]، وكان يتسحاق ساديه، ويوحنان رتنر[3]، حلقة الوصل بين الييشوف اليهودي والشعبة الخاصة، وتقدما بعدة مقترحات وافقت عليها قيادة الشعبة[4].

وتم وضع حد للتعاون بين القيادة البريطانية والهاغاناة في تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1942م، وقد طالب المتطوعون بالعمل في وظائف أخرى في إطار الجيش البريطاني[5].

3) الوحدات الصهيونية المشاركة في الحرب العالمية الثانية :

تطوّع خلال فترة الحرب الممتدة من 1939–1945م، قرابة 26.600 صهيوني من فلسطين، للعمل في وحدات الجيش البريطاني المختلفة[6]، وهي : سلاح المشاة (الوحدات الفلسطينية)، وسلاح النقل والتموين، وسلاح الهندسة، وسلاح الرسم والتمويه، وسلاح العتاد والتسليح، وسلاح المدفعية، وسلاح الطيران، وسلاح الأسطول الملكي، وسلاح النساء المساعد.

أ- سلاح المشاة (الوحدات الفلسطينية) :

في آب (أغسطس) عام 1940م، اقترح اللورد لويد جورج، تشكيل وحدات مختلفة من العرب والصهاينة قائمة على أساس المساواة بين الطرفين في العدد، وكانت مهمة تلك الوحدات الحراسة في المنشآت العسكرية، ومعسكرات الاعتقال، وكان سلاحهم من الدرجة الثانية وتدريباتهم بسيطة غير مؤهلة للمشاركة في الحرب، وقد سميت تلك الوحدات "بالوحدات الفلسطينية"، وقد أقيمت كسرايا ضمن إحدى الكتائب الإنجليزية المسماة (BUFFS- Royal East Kent Regiment)[7]. وقد أعطيت الضمانات بأن تخدم تلك الوحدات داخل فلسطين والبلدان المجاورة فقط وقد رفض

(1) غيلبر، يوآف : مساداة؛ خطط الدفاع عن أرض إسرائيل (عبري)، ص 43–44.
(2) تلمي، أفرايم : مَنْ وما؛ في الدفاع والصراع (عبري)، ص 90.
(3) مهندس معماري، رئيس الفرع المحلي للهاغاناة، ولد في أوديسا، وأكمل تعليمه في ألمانيا، خدم في صفوف الجيش الروسي أثناء الحرب العالمية الأولى، وصل فلسطين عام 1923م، وانضم إلى الهاغاناة، ونظراً لخبرته العسكرية الواسعة أصبح على الفور من قادتها الرئيسيين في حيفا، شارك في أحداث ثورة البراق في القدس، وشارك في مواجهة الثوار العرب في القدس، وبعد قيام الدولة الصهيونية (إسرائيل) عُين رئيس قسم التخطيط في هيئة أركان الجيش برتبة جنرال، ثم ملحقاً عسكرياً في السفارة الإسرائيلية في الاتحاد السوفيتي بين عامي 1949–1951م. (عيلام، يغال : ألف يهودي في التاريخ الحديث، ص 472–473).
(4) غيلبر، يوآف : مساداة؛ خطط الدفاع عن أرض إسرائيل (عبري)، ص 43–44.
(5) هريئيل، يهودا : العسكري والسياسي موشيه ديان (عبري)، ص 71.
(6) ليف، عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (عبري)، ص 132.
(7) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 146.

اللورد موين تشكيل وحدات يهودية مستقلة في فلسطين، فرفضت الوكالة اليهودية ومنظمة الهاغاناة المشاركة في الوحدات المختلطة؛ بسبب الموقف البريطاني من استقلالية القوة اليهودية[1]، أما إتسل فلم تمنع عناصرها من المشاركة في تلك الوحدات بصفة فردية[2]، ورغم إعلان وزير الدفاع البريطاني موافقته على تشكيل وحدة فلسطينية، ضمن الجيش البريطاني للعمل في الشرق الأوسط، إلا أنه رفض إعطاء الكتائب اليهودية شعاراً يهودياً[3]، وبقيت محدودة التسليح والتدريب، واقتصر عملها على الحراسة، ولم يسجل لها مشاركة فاعلة في الحرب العالمية الثانية[4]، وقد بلغ عدد المتطوعين في سلاح المشاة (الوحدات الفلسطينية) (4800) عنصراً[5].

ب- سلاح النقل والتموين :

بدأ تطوع الصهاينة لسلاح النقل والتموين البريطاني، خلال الأشهر الأولى من الحرب، عندما توجه المتطوعون الصهاينة أفراداً للانضمام إلى ما كان يسمى "سلاح الخدمات الملكي"، وقد بدأ تجنيد المؤسسات الصهيونية لهم في صيف عام 1940م، في تشرين أول (أكتوبر) عام 1940م، وصلت السرية البريطانية رقم (285)، التابعة لسلاح النقل، وبدأ الصهاينة يتطوعون لسلاح النقل، وخاصة السائقين[6]، وأقيمت وحدتا السواقين العبرية الأولى والثانية، وعملتا في ليبيا، وفي منتصف عام 1941م، أقيمت وحدة يهودية لنقل المياه، واشترك بعض الوحدات الصهيونية للنقل في إيطاليا، وضمت الوحدات الصهيونية المشاركة في سلاح النقل (4400) عنصراً[7].

ت- سلاح الهندسة :

استعان سلاح الهندسة البريطاني منذ السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية بالخبرات الصهيونية في المجال الفني، وتم تعيين أحد الضباط اليهود "كيش" (Kisch)، قائداً لسلاح الهندسة في المعسكر الثامن التابع للجيش البريطاني، وقدم اليبشوف اليهودي في فلسطين عشرات الوحدات الهندسية إلى الحرب في الشرق الأوسط وإيطاليا، وأقامت تلك الوحدات التحصينات في أريحا وصفد ومرجعيون في لبنان، وأقامت محطات البنزين، ومعسكرات ومستشفيات للجيش، وقامت بتشغيل موانئ ورسم خرائط[8]، وقد خدم أكثر من (4000) عنصر في سلاح المهندسين الملكيين (Royal Engineers)[9].

---

(1) كيتسبورغ، نتنال، وآخرون : أرض الاستيعاب الموحدة (عبري)، ج7، ص 30.

(2) Jewish virtual library: The Irgun Zevai Leomy, www.us.israel.org.

(3) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 244؛ ديان، موشيه : مذكراتي، ص 55.

(4) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة إتسل وليحي، ص 93.

(5) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 245؛ بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 158.

(6) عفار، هداني : حرب شعب (عبري)، ص 247.

(7) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 151.

(8) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 151-152.

(9) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 246.

وفي نهاية عام 1944م، أقيمت كتيبة الحدود الأولى لسلاح الهندسة الملكية (كتيبة 643)، في إطار سلاح الهندسة الملكية، وكان عمانويل شاحر أحد ضباط تلك الكتيبة التي عملت في شمال أفريقيا وإيطاليا، وأقامت جسوراً، وشغلت معدات هندسية، وزرع وإخلاء ألغام واقتحام طرق، وشاركت في الهجوم الأخير على الجيش الألماني المنسحب في الفترة شباط–أيار (فبراير–مايو) عام 1945م[1].

ث- سلاح الرسم والتمويه :

تم تشكيل سرية الرسم والتمويه في صيف عام 1942م، وقد شاركت في عمليات التضليل أثناء الهجوم البريطاني في معركة العلمين، وكان عدد عناصر تلك الوحدة (140) يهودياً و(60) بريطانياً، وفي عام 1943م، انتقلت إلى إيطاليا بهدف غزو يوغسلافيا[2]، وشارك (30) رساماً بتجهيز الخرائط في ثماني قواعد في الشرق الأوسط، وأقيمت سرية يهودية خاصة بالمساحة عملت في شمال أفريقيا وإيطاليا[3].

ج- سلاح العتاد والتسليح :

عمل بعض اليهود بصفة أفراد ضمن قسم التسليح والعتاد منذ الأيام الأولى للحرب، وقد شمل القسم خلال السنوات الأولى من الحرب عدداً من الموظفين والعمال الصهاينة، وقد خرجت سرية العتاد رقم (530)، وسرية الذخيرة رقم (539) في صيف عام 1943م إلى قبرص وأخذت على عاتقها مسؤولية الإمداد بالعتاد والأسلحة إلى كافة وحدات الجيش المعسكرة هناك أو التي تتحرك باتجاه الجبهة، وتم خلال سنوات الحرب إقامة أربع وحدات صهيونية توزعت في فلسطين وشمال أفريقيا وإيطاليا[4].

ح- سلاح المدفعية :

تطوع في سلاح المدفعية (650) صهيونياً، شكلوا خمس وحدات مدفعية صهيونية، وقد تم تنظيم أول بطارية مدفعية صهيونية في فلسطين في تشرين أول (أكتوبر) عام 1940م، في مدينة حيفا، وانضم لها (42) عنصراً من أفراد الهاغاناة.

في بداية عام 1943م نُقلت تلك الوحدة إلى قبرص، وكان قائدها صهيونياً، أما الوحدات الأربع الأخرى فكانت مختلطة، وعسكرت ثلاث منها في حيفا، أما الرابعة فكانت قرب طرابلس لبنان، وكان عدد رجالها (30) صهيونياً و(5) بريطانيين[5].

خ- سلاح الطيران :

---

(1) شامير، عامي : سلاح الهندسة؛ موسوعة الجيش الإسرائيلي (عبري)، ج9، ص 12-14.

(2) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 152.

(3) شامير، عامي : سلاح الهندسة؛ موسوعة الجيش الإسرائيلي (عبري)، ج9، ص 12؛ بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 152.

(4) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 152.

(5) السنوار، زكريا: منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 247-248؛ بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 153.

انضم لسلاح الطيران الملكي البريطاني (2000) عنصر صهيوني من فلسطين، وشاركوا في التدريبات التي ساعدتهم لاحقاً ليكونوا أساس سلاح الطيران الإسرائيلي(1).

ع- سلاح الأسطول الملكي (البحرية البريطانية) :

تطوع بسلاح الأسطول الملكي البريطاني (1100) صهيوني(2)، تدربوا على يد ضباط البحرية البريطانية(3)، وقد أقيمت وحدة خاصة في نهاية عام 1940م، من أفراد الهاغاناة، لضرب مصافي البترول في طرابلس لبنان، فقد خرجت مجموعة مكونة من (23) شخصاً للقيام بالمهمة بقيادة تسفي سبيكتور، على ظهر السفينة (أسد البحر) والتي حملت لقب (خافا جيمل)، ولكن الاتصال انقطع معها، فخرجت مجموعة من الهاغاناة للبحث عنهم دون جدوى، وبعد فترة من اختفائهم وصل كتاب القيادة العسكرية البريطانية في الشرق الأوسط لموشيه شرتوك "مدير الدائرة السياسية بالوكالة اليهودية" وذلك بتاريخ 19 تشرين أول (أكتوبر) عام 1941؛ يُبين تعذر إمكانية العثور على عناصر السفينة (أسد البحر) واعتبارهم مفقودين(4).

د- سلاح النساء المساعد :

شاركت حوالي (3000) من بنات ونساء البيشوف اليهودي ضمن "سلاح النساء المساعد البريطاني" (Auxiliary Territorial Service)، وقد وافقت القيادة البريطانية في الشرق الأوسط على إقامة وحدات صهيونية نسائية في مطلع عام 1941م(5)، إلا أنه في عام 1942م، بدأ التجنيد الفعلي، وعمل سلاح النساء المساعد كممرضات وسائقات، وعمل بعضهن في وحدات الإسناد وسلاح الجو والمظليين حيث تطوع في سلاح الجو قرابة (800) متطوعة(6)، وبعد معركة العلمين نُقلن للعمل في أوروبا واستراليا(7).

ثانياً : الاستعانة البريطانية بالصهاينة في أعمال الوحدات الخاصة :

مع تزايد العمليات العسكرية في جبهات عدة، ارتأت القيادة العسكرية البريطانية تكثيف العمليات الخاصة، واستعانت في ذلك بالصهاينة، فقد تم استدعاء ثلاثة من خريجي الدورة البحرية للعمل وخرجوا إلى اليونان بمهام خاصة، لكن الغزو الألماني للبلقان أعاق ذلك، فاقترح دافيد هكوهين مساعدة يهود رومانيا ودول البلقان في تنفيذ عمليات ضد الألمان، واستهداف

---

(1) تلمي، أفرايم : مَنْ وما؛ في الدفاع والصراع (عبري)، ص 91.

(2) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 158.

(3) كيتسبورغ، نتنال، وآخرون : أرض الاستيعاب الموحدة (عبري)، ج7، ص 36.

(4) السنوار، زكريا: منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 248؛ انظر الملحق رقم (10).

(5) تلمي، أفرايم : مَنْ وما؛ في الدفاع والصراع (عبري)، ص 30.

(6) Loring Nancy: Female Soldiers, P. 144-145.

(7) عفار، هداني : حرب شعب (عبري)، ص 372-373.

المرافق الحيوية للبلدان الخاضعة لألمانيا، كما بدأ طرح فكرة إقامة (نواة المقاومــة) فــي تلــك البلدان، وبدأ التدريب في قاعدة بريطانية على جبل الكرمل في فلسطين[1].

أ- العراق :

نفذت الوحدات الخاصة عمليات في عدة بلدان مجاورة، خاصة في العراق وسوريا ولبنان، وبعد نجاح ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق، وتأزم موقف القوات البريطانية هنــاك، قامــت الوحدات الخاصة بعملية شارك فيها قادة من إتسل، برئاسة دافيد رازيئيل[2] وشخصان اختيرا مــن بين صفوف أبناء الطوائف الشرقية، بعد تدريبهما على أداء الصلاة في المسجد الأقــصى للظهــور بمظهر العرب المسلمين، وتعلم عاداتهم، فوصل أفراد المجموعة إلى مطار الحبانية للبــدء بتنفيــذ المهمة، وقبل أن يقوموا بأي عمل، لقي رازيئيل مصرعه والذي يُعد الرجل الأول في منظمة إتسل، جراء قصف الطائرات الألمانية لمطار الحبانية في العراق خلال القيام بتنفيذ العملية، وذلك بتاريخ 20 حزيران (يونيو) عام 1941م، وقد دفن في العراق وبقي فيها حتى نقل قبره في عــام 1955م إلى قبرص، وفي عام 1961م، نُقل قبره مرة ثانية إلى القدس[3].

حاول العنصران المتنكرات بالزي العربي التوجه إلى بغداد بغرض جمع المعلومات، وفي الطريق اشتبه العرب بأنهما عميلان بريطانيان وأشبعوهما ضرباً، وعادا متعبــين منهكــين إلــى الحبانية، فعمل يعقوب مريدور بإعادتهم بعد أيام معدودة إلى فلسطين وسط خيبة أمل مريرة، لــيس بسبب الفشل الذريع الذي لقيته المهمة، وإنما لفقدان قائد المنظمة في مطار الحبانية، وفي نهاية أيار (مايو) عام 1941م، أُعيدت السيطرة البريطانية على العراق، وهرب زعيم الثورة رشــيد عــالي الكيلاني ورفاقه إلى إيران[4].

ب- سوريا ولبنان :

كانت سوريا من الجبهات التي شهدت توترات ساخنة، وذلك عندما قررت القوات الفرنسية في سوريا تقديم الولاء لحكومة فيشي، فأصبحت بذلك الحدود الشمالية لفلسطين مصدر خطر، فبــدأ إنشاء خط دفاعي محصن في الشمال، وازداد الخطر عندما وصلت قوات ألمانية إلى سوريا، وبــدأ تشغيل جسر جوي لمساعدة الثوار العراقيين ضد بريطانيا[5]، فتم وضع خطــط ســرية للتخريــب وتدمير طرق المواصلات أمام العدو حال قدومه من الشمال الملتهب، وتم تــشغيل شــعبة خاصــة اشتركت فيها الأركان البريطانية في حيفا والوكالة اليهودية وأصبح أكفأ رجال الوكالة والهاغانــاة

(1) غيلبر، يوآف : مساداة؛ خطط الدفاع عن أرض إسرائيل (عبري)، ص 36.
(2) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة إتسل وليحي، ص 110.
(3) غيلبر، يوآف : مساداة؛ خطط الدفاع عن أرض إسرائيل (عبري)، ص 37.
(4) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة إتسل وليحي، ص 110؛ غيلبر، يوآف : مساداة؛ خطط الــدفاع عــن أرض إسرائيل (عبري)، ص 37.
(5) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 136.

تحت تصرف الشعبة، وتم تشكيل وحدات صغيرة من الهاغاناة لأعمال التدمير والتخريب، وقد حدد أكثر من مائة هدف شملت أهدافاً حتى الحدود التركية يمكن ضربها عند الضرورة[1].

وفي شتاء عام 1941م، استدعي حوالي أربعين شخصاً كان معظمهم من خريجي دورات البحرية التي نظمتها الهاغاناة، واجتمعوا في حيفا للقيام بعدة أعمال تخريبية في البلدان الخاضعة للمحور، وأُرسل قرابة ثلاثين منهم للتدريب في دورة بحرية في شمال تل أبيب لمدة شهر[2]، وفي 18 أيار (مايو) عام 1941م، أُرسل (23) عضواً منهم على ظهر سفينة تابعة لوحدة (كاج) البحرية التابعة للهاغاناة لضرب مصافي البترول في طرابلس بشمال لبنان[3]، إلا أن تلك العملية باءت بالفشل الذريع، فلم يتم ضرب المصافي كما لم ينجُ عناصر الهاغاناة، فقد تعرضت المنطقة لقصف بريطاني، أدى إلى اختفائهم جميعاً[4]، وفي 7 حزيران (يونيو) عام 1941م، وصل الأمر بمهاجمة سوريا، فقامت مجموعة من عشرة أشخاص استراليين وخمسة من الصهاينة بالتوجه إلى لبنان، كوحدة متقدمة لكشف الطريق أمام الجيش، والقيام بالسيطرة على الجسور، وقامت مجموعة أخرى بقطع خطوط الهاتف التي تربط بين سوريا ولبنان والسيطرة على جسر الليطاني، كما تم إرسال رجلين من الهاغاناة إلى حلب بلباس عربي لوضع متفجرات داخل المعسكرات القريبة من المدينة وإدخال إحدى عربات القطار هناك المحملة بالأسلحة، وقد نجحت تلك العملية[5].

وفي خريف عام 1941م، تم إرسال مجموعات من البالماخ[6]، مؤلفة من (12) شخصاً إلى سوريا وكانوا يحملون وثائق وشهادات مزيفة، للقيام بالتحضير لعمليات تخريبية ضد الطرقات والسكك الحديدية والمطارات والموانئ وخط أنبوب النفط كركوك–طرابلس وغيرها من المنشآت، وكذلك الحصول على معلومات ذات قيمة عسكرية وسياسية ونقلها إلى الجهات المختصة، وفي كانون ثانٍ (نوفمبر) عام 1942م، انضمت تلك الوحدة إلى صفوف البالماخ[7].

ثالثاً: الموافقة على إنشاء اللواء اليهودي ودوره في أواخر الحرب العالمية الثانية:

---

(1) غيلبر، يوآف : مساداة؛ خطط الدفاع عن أرض إسرائيل (عبري)، ص 37.

(2) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (عبري)، ص 109.

(3) تلمي، أفرايم : مَنْ وما؛ في الدفاع والصراع (عبري)، ص 90.

(4) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 109.

(5) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 137.

(6) تعني القوة الضاربة، وقد أسست تلك القوة كجزء من الهاغاناة في 19 أيار (مايو) عام 1941م، بسبب المخاوف من غزو ألماني لفلسطين، تكونت قوة البالماخ من تسع مجموعات هجومية، ثلاث منها في الجليل الشمالي، وثلاث في مركز الجليل، واثنان في الجليل الجنوبي، وواحدة في القدس، معظم رجال البالماخ كانوا من الكيبوتسات، لذلك فإن أعضاء من البالماخ كانوا مسؤولين عن أعمالهم الزراعية، كما هم مسؤولون عن أعمالهم العسكرية والتدريبات القتالية، تنامت البالماخ حتى أصبحت تتكون من ثلاث عشرة فرقة، لعبت دوراً مركزياً خلال حرب 1948م، من ضمن كتائب الهاغاناة، وكان من ضمن أعضاء البالماخ يغال آلون، وموشيه ديان، وإسحاق رابين، وحاييم بار، وعايزرا وايزمان. (Jewish virtual library: the Palmach, www.us-israel.org).

(7) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 137.

لم تفلح الجهود السياسية التي بذلتها الوكالة اليهودية في إنـــشاء جـــيش يهـــودي، بـــسبب معارضة الحكومة البريطانية وعدد من القادة العسكريين في لندن لتلك الفكـــرة، إلا أن مـــستجدات طرأت خلال الحرب العالمية الثانية، ساهمت في تحقيق المطلب الصهيوني، إذ أصبحت هزيمة دول المحور مسألة وقت[1]، ففي 4 أيلول (سبتمبر) عام 1944م، رفع أمر تشكيل الجيش اليهودي إلـــى مجلس الوزراء البريطاني الذي وافق على تشكيل قوة يهودية مقاتلة تحت علمها الخاص وإشـــارتها المميزة (نجمة داود)[2]، فأُعدت في 18 أيلول (سبتمبر) عام 1944م مسودة بيـــان أذاعتـــه وزارة الدفاع البريطانية في 20 أيلول (سبتمبر)، من نفس العام، معلنة تشكيل القوة اليهودية، كما طالبت به القيادة الصهيونية وذلك بعد أخذ تشرشل موافقة روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وممـــا جاء في البيان البريطاني : "قررت الحكومة البريطانية تلبية لطلب الوكالة اليهودية تـــشكيل لـــواء يهودي من أجل المشاركة العسكرية الفعالة وستكون الكتائب اليهودية في الفوج الفلسطيني أساســـي تشكيل لواء المشاة ويجري التدريب حالياً من أجل إرسال القوات إلى مسرح العمليات كما يجـــري إعداد القوات المساندة على أساس الوحدات الفلسطينية الموجودة وتقوم الوزارة بالتفاوض مع الوكالة اليهودية لإنجاز القرار وتنفيذه"[3]. وبالإعلان عن تشكيل القوة الصهيونية، حققت بريطانيا ما سعت القيادة الصهيونية إلى المطالبة به منذ بداية الحرب وفي فترة كانت متطلبات الحرب العالمية أبعد ما تكون عن الحاجة لمثل تلك القوات وأقرب ما تكون إلى مطامع القيادة الصهيونية السياسية في إنشاء الدولة الصهيونية بعد الحرب.

تكون اللواء من (5358) جندياً من الوحدات الصهيونية المتطوعة للعمل لخدمـــة أســـلحة الجيش البريطاني في الحرب العالمية الثانية[4]، بقيادة البريغادير أرنست فرانك بنيامين[5]، وتـــألف اللواء الذي سُمي (بالوحدة اليهودية المقاتلة) "حتيفاه يهوديت لوحيمت" (حيل)، من ثـــلاث كتائـــب مشاة، ووحدة قيادة، ووحدة مدفعية برية، ووحدة هندسية قتالية، ووحدة طبية، ووحدة عتاد وذخيرة، وهندسة كهرباء وميكانيكا، ووحدة شرطة عسكرية[6]، ووحدة متحركة لتصليح الآليات[7].

---

(1) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 92؛
Jewish Virtual Library: Jewish Brigade Group, www.us-Israel.org.

(2) الكيلاني، هيثم : المذهب العسكري الإسرائيلي، ص 79.

(3) كيتسبورغ، نتنال، وآخرون : أرض الاستيعاب الموحدة (عبري)، ج7، ص 36؛
Kirk, G.; Middle East in the War, 1939-1946, P. 321.

(4) الحوت، بيان : القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948م، ص 416.

(5) يهودي من أصل كندي، كان قد خدم في سلاح الهندسة البريطاني (25) سنة. (كيتسبورغ، نتنال، وآخرون: أرض الاستيعاب الموحدة (عبري)، ج7، ص 36.

(6) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 254؛
Jewish Virtual Library: Jewish Brigade Group, www.us-Israel.org.

(7) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 166.

لم يكن من السهل تجميع الوحدات خلال السنة الأخيرة من الحرب، فكل واحدة من تلك الوحدات كانت في مكان بعيد تزاول عملها في البلاد التي تشتعل فيها الحرب[1]، في تشرين أول (أكتوبر) عام 1944م، جُمع عناصر الكتيبة وألحقت بالجيش الثامن البريطاني في منطقة برج العرب القريبة من الإسكندرية، وبعد عدة أسابيع من التدريب والتنظيم غادرت تلك الفرقة الإسكندرية بحراً إلى إيطاليا حيث تلقت تدريبات مكثفة استمرت ثلاثة أشهر، انتهت مساء عيد المساخر اليهودي في 26 شباط (فبراير) عام 1945م، ثم توجهت الكتيبة إلى أرض المعركة[2]، إلا أنه لم يُسمح لعناصر تلك الكتيبة وضع العلم الصهيوني لها، بل بوضع شارة الفرقة الفلسطينية، وشارة نجمة داود صفراء على أذرعهم، وقد أثارت مشكلة العلم الصهيوني نقاشاً طويلاً إلى أن حلها ونستون تشرشل نفسه خلال زيارته إلى روسيا، وبعد عودته إلى بريطانيا وافق على جعل العلم الصهيوني علماً لها شريطة أن لا يرفع العلم إلا بعد وصول الفرقة إلى إيطاليا[3]، وقد زار موشيه شاريت اللواء بعد شهر من وصوله لإيطاليا[4]، وفي نهاية شباط (فبراير) من نفس العام، أمرت قيادة البحر المتوسط الفرقة بالسفر إلى الجبهة حيث وصلت مدينة روسي (Rossi) في شمال إيطاليا في 3 آذار (مارس) عام 1945م، وانضم إلى الفرقة الهندية الثامنة، وقد كانت تلك الجبهة كما وصفتها المصادر الصهيونية "جبهة ميتة ومستقرة" بالرغم من تواجدها على خطوط الجبهة[5]، وكانت مهمة تلك الفرقة إعطاء الإشارة للمدفعية وتوجيهها عن طريق نقاط المراقبة والاستكشاف، والقيام بعمليات الحراسة والدوريات الليلية، وكذلك اشتركوا في بعض الاشتباكات[6].

وقد تم في 3 نيسان (أبريل) عام 1945م رفع العلم الصهيوني[7]، ومع توقف الحرب العالمية في أيار (مايو) عام 1945م، نقلوا إلى شمالي إيطاليا، وهناك عملوا على حراسة الأسرى الألمان ومراقبتهم، وفي 27 تموز (يوليو) من نفس العام تم نقلهم إلى هولندا وبلجيكا حيث عملوا على حراسة الأسرى وإزالة الألغام[8].

---

(1) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 166.

(2) كيتسبورغ، نتنال، وآخرون : أرض الاستيعاب الموحدة (عبري)، ج7، ص 37؛ المسيري، عبد الوهاب : موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج7، ص 147.

(3) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 166-167.

(4) هرتسوغ، حاييم : الحروب الإسرائيلية العربية (عبري)، ص 15؛ تلمي، أفرايم : مَنْ وما؛ في الدفاع والصراع (عبري)، ص 91.

(5) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 167.

(6) كيتسبورغ، نتنال، وآخرون : أرض الاستيعاب الموحدة (عبري)، ج7، ص 37.

(7) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 169.

(8) كيتسبورغ، نتنال، وآخرون : أرض الاستيعاب الموحدة (عبري)، ج7، ص 40؛ هرتسوغ، حاييم : الحروب الإسرائيلية العربية (عبري)، ص 18.

تسريح اللواء اليهودي :

في الثامن من تموز (يوليو) عام 1946م، أصدرت وزارة الدفاع البريطانية أمـراً يقـضي بحل اللواء، ثم تسريح كافة جنوده وعادوا إلى فلسطين، وقد بررت السلطات البريطانية ذلك بأنه لا يمكن تمييز اللواء اليهودي عن بقية الوحدات اليهودية، وبما أنه تم تسريح تلك الوحـدات، فيجـب تسريحه[1]، إلا أن السبب غير الرسمي، ما صرح به المسؤول العسكري عـن منطقـة الاحـتلال الأمريكي في ألمانيا الجنرال ماك نرني (G. Mak Nrni) في حديث له مع الصحفيين في آب (أغسطس) عام 1946م، فقال : "قامت الوحدات العبرية بتهريب يهود من أوروبـا إلـى منـاطق الاحـتلال الأمريكي، وأن الوحدات كانت من بين صفوف اللواء اليهودي، التي قامت بمناورات تكتيكية علـى الحدود الهولندية–الألمانية، والتي قامت بتهريب اليهود ونقلهم مسافات طويلة، ولهذا السبب تقـرر حل اللواء وإعادة جنودها إلى فلسطين"[2]، وعندما أقامت بريطانيا احتفال عيد النصر فـي لنـدن، وافق المندوب البريطاني على اشتراك اللواء اليهودي في الاحتفال وسُمح لهم برفع العلم الصهيوني[3].

أهمية اللواء اليهودي في الحرب العالمية الثانية :

لم يقم اللواء اليهودي بأي دور عسكري يذكر خلال الحرب العالمية الثانية، فعدده ضـئيل جداً بالنسبة إلى ملايين الجنود الذين شاركوا في الحرب، وكذلك تدريبه وتسليحه، لم يكن يسمح له بأن يخوض المعارك العنيفة، وكذلك القيادة البريطانية نفسها التي وافقت على إنشاء اللواء، لم تكن تتوخى إشراكه فعلياً، وإلا فما معنى دخوله في الأشهر الأخيرة من الحرب فقط، ووضعه على جهة هادئة وميتة، وتم تسليمه أعمالاً ثانوية فقط كالحراسة والدوريات الليلية وغيرها من المهام الثانية.

ويمكن التأكد من أن اللواء لم يشارك فعلياً في المعارك من خلال حصر عدد خسائر اللواء خلال الحرب العالمية الطاحنة، فقد أشارت مصادر اللواء نفسه إلى أنه لم يُقدم سوى (60) قتيلاً[4]، وهذا دليل على هامشية اللواء اليهودي في الحرب.

وقد أكد أحد قادة اللواء في إيطاليا ذلك بقوله : "كان أساس مهمة اللواء اليهودي هو التمويه وربط القوات، كما أن اللواء أُرسل إلى الجبهة الهادئة في الوقت الذي كانت فيه جيـوش الحلفـاء تخوض الحرب بزخم على جبهات أخرى ... وبتلك الطريقة حُرم اللـواء مـن التجربـة القتاليـة الفعلية"[5]، لكن هذا الأمر لا يعني أن الجنود الذين خدموا فيه لم يفيدوا من تجربتهم في أوروبا، فقد تعلموا على الأسلحة بأنواعها، التي لم يستطيعوا الحصول عليها وهم في العمل السري، فكانت هناك

---

(1) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 169.
(2) هرتسوغ، حاييم : الحروب الإسرائيلية العربية (عبري)، ص 21.
(3) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 255.
(4) هرتسوغ، حاييم : الحروب الإسرائيلية العربية (عبري)، ص 21.
(5) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 170–171.

أهمية كبرى خاصة لرجال المدفعية، حيث إن المجموعة المؤلفة من مائتي جندي، شكل أفرادها فيما بعد الكادر الرئيس لسلاح المدفعية التابع "لجيش (الدفاع) الإسرائيلي"، وأفادوا أيضاً في المجال التنظيمي والإداري والتنسيق بين الوحدات[1].

لقد كان إصرار الوكالة اليهودية والهاغاناة على المشاركة في الحرب العالمية الثانية من خلال اللواء اليهودي، بداية الطريق للإعداد للحرب المستقبلية، فلم يكن لدى الصهاينة غاية من الوقوف مع الحلفاء سوى تحقيق آمالهم ومطامعهم الخاصة والتي كانت بداياتها الاعتراف بالعلم الصهيوني كوحدة منفصلة عن الجيش البريطاني.

رابعاً : العلاقات البريطانية مع التنظيمات العسكرية الصهيونية خلال الحرب العالمية الثانية :

منذ بداية الحرب العالمية الثانية، درست القيادة الصهيونية سبل المشاركة في مواجهة الخطر النازي، وكان للتنظيمات الصهيونية دورٌ فاعلٌ في إطار التعاون البريطاني-الصهيوني في تلك الحرب.

1- طبيعة العلاقة مع منظمة الهاغاناة الصهيونية :

استغلت منظمة الهاغاناة بدء الحرب العالمية الثانية، وشاركت فيها ضمن وحدات الجيش البريطاني المختلفة، فتعلم عدد كبير من الصهاينة مهناً عسكرية جديدة، ومهارات المدفعية والطيران وقتال الكوماندو، وموضوعات فنية، لم تكن معروفة لدى التنظيم[2]، وقد كان للتجنيد أهمية لعناصر الهاغاناة، فأقامت اتصالات مع رجال المخابرات والاستخبارات البريطانية، وقد توثقت تلك العلاقة بالذات ابتداءً من ربيع عام 1940م[3]، حين تمت الموافقة على إقامة اللواء اليهودي ضمن إطار الجيش البريطاني المشارك في الحرب، كما جرى نشاط مشترك بين الدائرة السياسية التابعة للوكالة اليهودية من خلال الهاغاناة والاستخبارات البريطانية، وخاصة في مجال المخابرات داخل مناطق العدو (دول المحور)، وقد رعت ذلك التعاون الوكالة اليهودية، عندما قدمت خيرة رجال الهاغاناة لتلك المهمات، وكانت هناك أربعة أهداف من طرح الوكالة اليهودية على بريطانيا تقديم المساعدة لها وهي :

1- واجب الشعب اليهودي والييشوف العبري في فلسطين، المشاركة بكل إمكاناتها للقضاء على العدو النازي.
2- إقامة اتصالات مع التجمعات اليهودية في أوروبا؛ من أجل إيجاد الطرق المناسبة لتنظيمهم للدفاع عن أنفسهم، ولمحاربة العدو.

(1) كيتسبورغ، نتنال، وآخرون : أرض الاستيعاب الموحدة (عبري)، ج7، ص 45.
(2) كيتسبورغ، نتنال، وآخرون : أرض الاستيعاب الموحدة (عبري)، ج7، ص 35.
(3) ليف، عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (عبري)، ص 141.

3- تحسين العلاقات مع بريطانيا؛ من أجل التمهيد لإلغاء الكتاب الأبيض وفتح الأبواب أمام الهجرة والاستيطان اليهوديين.

4- إعطاء منظمة الهاغاناة فرصة التعلم والإفادة من الخبراء العسكريين البريطانيين[1].

واجه ذلك التعاون معارضة من الجهات المعادية للصهيونية داخل الحكومة البريطانية والتي تمركزت بوزارة الخارجية البريطانية، إلا أن "الوحدات الخاصة" التابعة للجيش البريطاني، التي ألقيت على عاتقها مهمة تنظيم عمليات التجسس والتخريب داخل أراضي "العدو"، أيدت ذلك التعاون بكل قوتها، كما تحفظت جهات يهودية عليه، إلا أن التعاون تمخض عن قيام وحدات المظليين وتطوير قوة الهاغاناة، وإنشاء قوة البالماخ[2]، كما تم تشكيل دائرة خاصة للاتصال بين الوكالة اليهودية والبريطانيين، أطلق عليها اسم (Special Operations Executive)، والتي كانت مهمتها إعداد خلايا سرية في كافة البلدان الأوروبية التي تحتلها دول المحور، بهدف إعداد مجموعات لجمع المعلومات، وأخرى للقيام بعمليات تخريبية، خاصة في دول البلقان[3]، وفي شتاء عام 1940م طلبت تلك الدائرة من رجال الهاغاناة المساعدة في الإعداد للقيام بعمليات تخريبية ضد المنشآت التي تساعد القوات النازية وخاصة في رومانيا[4]، وكلفت منظمة الهاغاناة بتجهيز خلايا لذاك الغرض، فتم إنشاء وحدات خاصة من عناصر الهاغاناة.

إنشاء البالماخ (Palmach) :

ارتبطت نشأة السرايا الضاربة (Striking Forces) "بالماخ" بالتحول الذي طرأ عام 1940م على الحرب العالمية الثانية، فقد وصل خطر الحرب لمنطقة الشرق الأدنى، وانهزمت فرنسا، ودخلت إيطاليا في الحرب حليفة لألمانيا النازية، وأصبحت الجبهة على الحدود المصرية الليبية، وفي أوائل عام 1941م، استولى الجيش الألماني على البلقان، ولحقت الهزيمة بالجيش البريطاني في اليونان[5]، وأدى ذلك إلى التخوف من وصول قوات المحور إلى فلسطين بقيادة روملل (Romel)[6]، وقد كتب يتسحاق ساديه عن تلك المرحلة : "تعكّر أفق (بلادنا) مع تقدم روملل في

---

(1) بدر، حمدان : دور منظمة الهاغاناة في إنشاء إسرائيل، ص 39.

(2) ليف، عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (عبري)، ص 142.

(3) آسفا، لفن : هشاي، ص 167.

(4) بدر، حمدان : دور منظمة الهاغاناة في إنشاء إسرائيل، ص 40.

(5) Bauer, Yehuda: from diplomacy to resistance; A history of Jewish Palestine 1939-1945, P. 153.

(6) روملل، أروين (1891-1944م)، من مشاهير القادة العسكريين الألمان الملقب بثعلب الصحراء، درب فيلق الصحراء الألمان الذي تسلم قيادته عام 1941م تمهيداً للعمليات الحربية في صحراء شمالي أفريقيا، حالفه النصر في المراحل الأولى من الحرب العالمية الثانية، ثم هزمه القائد البريطاني مونتغمري في معركة العلمين، تقلد قيادة القوات الألمانية شمالي فرنسا سنة 1944م، قيل أنه أمر بتناول السم حينما كشف اشتراكه في مؤامرة دبرها الجيش ضد هتلر. (الكيالي، عبد الوهاب: الموسوعة السياسية، ج2، ص 863).

أفريقيا باتجاه مصر، وفي ذلك الحين، تقرر إعداد قوة يتم تجنيد الكادر القيادي فيها من قادة شـــبان أشداء عاملين داخل سرايا الميدان (فوس) ليقوموا بتدريب وحدة تحمل مسؤولية الدفاع عن البيشوف كله، ضد أي خطر من الداخل، ومقاومة كل معتدٍ خارجي[1]، ويستذكر إسحاق رابين تلك الفترة بأن قائد الهاغاناة في منطقته قد جاءه في كانون أول (ديسمبر) عام 1940م، وعرض عليه العمل ضمن قوة خاصة من المتطوعين، يكونون مستعدين للعمل تحت زعامة البيشوف فوافق[2]، وتزامن ذلك مـــع إفراج السلطات البريطانية عن مجموعة الهاغاناة المكونة من (43) شخصاً، والذين تم اعتقالهم في سجن عكا، وأثناء قيامهم بالتدريب عام 1939م، ويذكر موشيه ديان: "في السادس عشر من شباط (فبراير) عام 1941م، أُبلغت أنهم سيطلقون سراحنا في اليوم التالي، ومع الفجر، أعادوا إلينا ملابسنا المدنية، وأبلغونا أن نتجمع أمام باب المعسكر، وفُتحت الأبواب أمامنا، وتركنا أسوار السجن وراءنا"[3].

أدت هزيمة فرنسا أمام ألمانيا، إلى ظهور حكومة فيشي (Vichy)، الموالية لألمانيـــا فـــي فرنسا، وارتبطت القوات الفرنسية في سوريا ولبنان بهذه الحكومة، فأصبحت تشكل خطـــراً علـــى القوات البريطانية، وعلى البيشوف اليهودي في فلسطين، لذا قررت القوات البريطانية وبالتنسيق مع الوكالة اليهودية مهاجمة قوات فيشي في سوريا ولبنان[4].

باشرت البالماخ[5] أعمالها لصالح بريطانيا منذ بداية تأسيسها إذ أن البريطانيين اضطروا للجلاء عن جزيرة كريت بعد تكبدهم خسائر فادحة أمام الهجوم النازي عليها في نهاية أيار (مـــايو) عـــام 1941م، وأصبحوا قاب قوسين أو أدنى من منطقة النفوذ البريطاني في شرق البحر الأبيض المتوسط، وكان يمكن لأية قوة ألمانية إذا ما تعاونت مع قوات حكومة فيشي الفرنسية الموالية للنـــازيين فـــي سوريا ولبنان أن تهاجم هذين البلدين وتحتلها وتقطع طريق المواصلات البريطانية إلى الشرق وإلى الهند[6]. لذا قرر البريطانيون مهاجمة قوات فيشي في سوريا ولبنان والسطرة عليها وبدأوا بالاستعانة بأفراد البالماخ، التي تم تدريبها انطلاقاً من أن هؤلاء الأفراد يجيدون اللغة العربية، وأنهم على علم بالطرق المؤدية إلى النقاط الاستراتيجية العسكرية الفرنسية، وذلك بغية إرسال هؤلاء إلى ســـوريا

---

(1) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (عبري)، ص 111.

(2) رابين، يتسحاق : سجل خدمة (عبري)، ص 18.

(3) ديان، موشيه : مذكراتي، ص 54.

(4) مركوفنتسكي، يعكوف : وحدات اليابسة للبالماخ (عبري)، ص 23؛
Bauer, Yehuda: from diplomacy to resistance, P. 153.

(5) كان عددها في البداية لا يزيد على مائة شاب صهيوني، وهو أول جهاز عسكري صهيوني متفرغ للعمـــل العسكري البحت ومرتبط بقيادة الهاغاناة مباشرة ويعمل باستقلالية تامة عن المؤسسات الصهيونية الأخرى باستثناء قيادة الهاغاناة وتحت إشراف دافيد بن غوريون. (حسين، عبد الرحيم : النشاط الصهيوني خـــلال الحرب العالمية الثانية 1939–1945م، ص 136).

(6) حسين، عبد الرحيم : النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية 1939–1945م، ص 136.

ولبنان لرصد تحركات القوات الفرنسية وإمداد القيادة البريطانية بالمعلومات التي يحصلون عليها وإرشاد القوات المهاجمة إلى أسلم الطرق المؤدية إلى الأهداف العسكرية الفرنسية[1].

كان أول ميدان استخدمت فيه قوات البالماخ هو القتال ضد حكومة فيشي في سوريا ولبنان، ففي 18 أيار (مايو) عام 1941م قاد الميجور أنطوني بالمر (Antony Bellmer) البريطاني (23) شاباً من البالماخ مستخدماً زورقاً بحرياً باسم أسد البحر (Sea Lion)، وكان هدفه تدمير محطة تكرير النفط في طرابلس لبنان، إلا أن هذه العملية فشلت ولم يعرف شيئاً عن مصير الذين شاركوا فيها واعتبروا من المفقودين[2].

وعندما بدأ البريطانيون يستعدون لهجومهم الرئيسي ضد قوات فيشي في أوائل حزيران (يونيو) عام 1941م، استعد موشي ديان تنفيذاً لأوامر القيادة العسكرية البريطانية ومعه خمسة من أفراد البالماخ وعشرة أفراد من القوة الاسترالية للقيام بعمليات استطلاع داخل الأراضي اللبنانية، لكن ما إن بدأت المهمة حتى تبين لديان عدم وجود من يعرف الطرق المؤدية إلى الأهداف العسكرية الفرنسية بين أفراد وحدته، كما اكتشف عدم وجود أحد من بينهم يتحدث اللغة العربية[3]، وهما أمران كانا ضروريين للعملية كما كانا الأساس الذي قام عليه التعاون بين البالماخ والمخابرات العسكرية البريطانية.

وقد تمكن موشي ديان من تنفيذ ما أوكل إليه، حيث لجأ إلى الاستعانة بمرشد من عرب فلسطين خبير بالطرق المؤدية إلى لبنان، حيث قاد المجموعة بأمان داخل الحدود اللبنانية وأوصلها إلى أول هدف عسكري فرنسي بعد أن تمكن من تحديد عدد أفراده، وفي تلك العملية التي تمت بنجاح في 8 حزيران (يونيو) عام 1941م، بفضل المرشد العربي وفيها فقد موشي ديان عينه اليسرى[4].

إنشاء محطة لاسلكية :

ومع ازدياد احتمال الغزو النازي لفلسطين في عام 1941م، بسبب تقدم قوات رومل النازية على الجبهة المصرية، بدأت بريطانيا في وضع خطط الانسحاب من فلسطين تحسباً لما سيحدث، لذا طلبت المخابرات البريطانية من رؤوفين شلواح، العمل من أجل تأسيس محطات لاسلكية صغيرة تعمل سراً خلف خطوط الألمان إذا ما تم الغزو، فلجأ شلواح بدوره إلى موشي ديان وكلفه بالمهمة، وفي 15 حزيران (يونيو) عام 1941م قدم ديان خطة مفصلة تتلخص في تأسيس محطات لاسلكية

---

(1) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (عبري)، ص 109.

(2) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 94؛ تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 235-236.

(3) Shabtai Teveth: Moshe Dayan, Weiden field and Nicloson, P. 117.

(4) حسين، عبد الرحيم : النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945، ص 137.

في جهاز مركزي في القدس، وفروع في تل أبيب وحيفا والخضيرة، وكيبوتس ماعوز حاييم في وادي بيسان، على أن يشكل كل فرع من مسؤول وتقني يجمع المعلومات[1]، وبعد موافقة المخابرات البريطانية على خطة ديان افتتحت دورة تدريبية بإشراف المخابرات البريطانية في 26 أيلول (سبتمبر) عام 1941م، مدتها ثلاثة شهور لتدريب ديان ومعه عشرون يهودياً على استخدام الأجهزة اللاسلكية، وقد اشتهرت تلك الشبكة التجسسية باسم شبكة ديان وكان اسمها الرسمي الجهاز الفلسطيني (Palestine System)، وقد انتهى عملها في أيلول (سبتمبر) عام 1942م، حين ابتعد الخطر الألماني عن الشرق الأوسط[2].

الوحدات الخاصة في البالماخ :

حاول موشيه ديان تحسين مركزه واقترح في 20 تشرين أول (أكتوبر) عام 1941م تشكيل وحدتين يهوديتين للتجسس ضد ألمانيا إحداهما يتكلم أفرادها العربية، والثانية يتكلم أفرادها الألمانية، لكن اقتراحه رفض ولم ينفذ إلا في تموز (يوليو) عام 1942م، عندما شكل الفصيلان اليهوديان اللذان اقترحهما ديان واستخدمت بريطانيا منهما (33) مظلياً أنزلوا في كل من رومانيا وبلغاريا وإيطاليا والنمسا ويوغوسلافيا في عمليات فدائية[3]، وقد قام بتدريب هؤلاء المظليين الميجور جرانت تايلور (G-Grante Tailur)، البريطاني والملقب بالقاتل، إذ أنه كان في نظرته العسكرية وتعاونه الصهيوني امتداداً لوينغيت، فقد علم الصهاينة كيفية التخلص من التردد عند الإقدام على القتل، كما علمهم كيف يقتلون الخصم دون أسف[4].

ومع نهاية شهر حزيران (يونيو) عام 1942م وبينما كان رومل يسيطر على منطقة العلمين كان الطرفان البريطاني والصهيوني في قمة التعاون العسكري، وبالذات بين المخابرات البريطانية والقيادة الصهيونية وكان الهدف المعلن للطرفين حول ذلك التعاون هو أخذ الاحتياطات تحسباً لتقدم رومل إلى القاهرة ومنها إلى فلسطين.

في تلك الفترة رأت بريطانيا الأخذ باقتراح موشيه ديان السابق حول تدريب مجموعات من الشباب الصهيوني على التجسس وقامت بتدريب ثلاثمائة من أفراد البالماخ على عمليات النسف والتدمير، وقسم أفراد البالماخ إلى ثلاث وحدات الأولى منها تجيد اللغة العربية، والثانية تجيد الألمانية[5]، وأضيفت إليها وحدة ثالثة مهمتها العمل في البلقان[6].

---

(1) ديان، موشيه : مذكراتي، ص 65، 66.

(2) Shabtai, Teveth: Moshe Dayan, P. 128.

(3) هريئيل، يهودا : العسكري والسياسي موشيه ديان (عبري)، ص 169؛
Shabtai, Teveth: Moshe Dayan, P. 128.

(4) حسين، عبد الرحيم : النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945، ص 138.

(5) كيتسبورغ، نتنال، وآخرون : أرض الاستيعاب الموحدة (عبري)، ج7، ص 61.

(6) رابين، يتسحاق : سجل خدمة (عبري)، ص 26؛ كيتسبورغ، نتنال، وآخرون : أرض الاستيعاب الموحدة (عبري)، ج7، ص 63.

الصدام مع بريطانيا :

لم يتقدم رومل بعد العلمين، وشهد عام 1942م تحول المعارك العسكرية في منطقة العلمين لصالح الحلفاء، وذلك عندما استطاع مونتغمري قائد الجيش البريطاني الثامن الانتصار على رومل في أوائل تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1942م وكبده عشرة آلاف قتيل، وخمسة عشر ألــف جــريح، وثلاثين ألف أسير ألماني وتحطيم عدد كبير من الآليات والمعدات البحرية الألمانيــة[1]. اســتغنى البريطانيون عن البالماخ بعد هزيمة الألمان في العلمين، وتوقف التعاون بين الطرفين، حينها تغيبت بوادر النية الحسنة، بعدما أقدمت بريطانيا على إغلاق معسكرات التــدريب الخاصــة بالبالمــاخ، وخاصة تلك المقامة في سهل مرج ابن عامر[2]، أدى هذا الموقف البريطاني إلى ظهــور مــشكلة الأسلحة، فلقد أحضرت الهاغاناة أسلحة البالماخ، وتلقت ثمنها من القوات البريطانية[3]، وعند وقف البالماخ طالب بأسلحته، واعتبرت الهاغاناة أن المال المدفوع كان رسوم استئجار فقط، وأنه لا يمكن بيع السلاح اليهودي، فرفض البريطانيون ذلك[4]، فقررت البالمــاخ ســرقة مخــازن المؤســسات العسكرية البريطانية في فلسطين، وفي شهر آذار (مارس) عام 1943م، قامت القوات البريطانية في المنطقة بالبحث عن السارقين، فتبين لقائد الجيش البريطاني فــي فلــسطين دوجــلاس مالكونيــل (Digullas Malcunil) أن وراء السرقات تلك عصابة ابتزاز عالية التنظيم، كما تبين ذلــك مــن خلال الكتاب الذي وجهه القائد البريطاني في أيار (مايو) عــام 1943م إلــى فــرع المخــابرات البريطانية MI2، واتهم فيه البالماخ ومن وراءها الوكالة اليهودية بــسرقة (600) بندقيــة و(22) رشاشاً، وطنين من المتفجرات، و(8) آلاف صاعق[5].

بلغ التوتر بين السلطات البريطانية في فلسطين، وبين قيادة الوكالة اليهودية قمته في صيف عام 1945م، أثر تلك الحوادث (السرقة)، وقد شكلت محكمة عسكرية بريطانية لمحاكمة المتورطين في عمليات السرقة لكل من البريطانيين وصهاينة شاركوا في السرقة، وقد كانت محاكمة ســارقي السلاح فضيحة لقيادة الوكالة اليهودية[6]. وقد رافق تلك الحادثة حملة اعتقــالات ضــد عناصــر البالماخ، فقد اعتقل قائد فرقة الإسناد في السرية السادية دان روم، وتم إنهاء خدمات البالماخ، وبدأ البريطانيون إنشاء منظمة بديلة في سوريا تتكون من الأرمــن والمــارونيين وغيــرهم[7]، بــدأت المشاورات داخل الييشوف اليهودي لحل أزمة البالماخ، وخاصة في سكرتارية الكيبــوتس الموحــد

---

(1) Kirk, George: Middle East in the War, P. 227.

(2) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (عبري)، ص 112.

(3) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 147.

(4) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 282.

(5) Nicolson, Bethel: The Palestine Triangle Andre, Dutch, P. 140.

(6) Nicolson, Bethel: The Palestine Triangle Andre, Dutch, P. 141.

(7) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 282.

(هاكيبوتس هامؤحاد)[1]، وعلى رأسهم يتسحاق طبنكين[2]، حيث طرح خلال محادثاته مع يسرائيل غاليلي[3] ويتسحاق ساديه، وعلى أعضاء سكرتارية الكيبوتس الموحد، استيعاب الكيبوتسات التابعة لهم وحدات البالماخ بحيث يغطون نفقات معيشتهم عن طريق العمل في الكيبوتسات[4]، وقد قام طبنكين خلال انعقاد مجلس الكيبوتسات الموحد بتاريخ 16 أيار (مايو) عام 1942م، بطرح فكرة استيعاب رجال البالماخ في الكيبوتسات بناء على مبدأ، رجلان للعمل وواحد للتدريب، وتقوم تلك الوحدات بالعمل والتدريب لمدة سنة كاملة يتم خلالها تخصيص (102) يوماً للتدريب و(175) يوماً للعمل في الكيبوتس و(6) أيام للاستراحة، على أن توفر المستوطنات السكن والمأكل والملبس، فبدأ رجال البالماخ العمل والتدريب وتوزع رجال البالماخ على (18) كيبوتساً[5].

إلا أن الكثير من رجال البالماخ أصيبوا بالإحباط، وسقط العديد منهم قتلى خلال فترة قصيرة، ولجأ الكثيرون منهم للالتحاق بالجيش البريطاني[6]، فقررت القيادة العليا في الهاغاناة تجنيد خريجي حركات الشبيبة كألوية مدربة لصالح البالماخ في الكيبوتسات، وقد أقام رجال البالماخ عدداً من المستوطنات مثل كيبوتس بيت كيشت، وبيريه بالقرب من وادي العامود بين صفد وطبريا، وكذلك كيبوتس مسكاف عام في الجليل الأعلى[7].

---

(1) اسم عام لحركة الكيبوتسات القطرية التي تأسست لأول مرة في عهد حارود عام 1927م على أيدي اتحاد عين حارود مع كيبوتسات أخرى أقامها أشخاص من حركات يهودية مختلفة مثل : حركة الطليعة، والمجموعة الكبرى، وكتيبة العمل، وهاشومير هاتسعير، والكيبوتس الموحد مبني على وحدة العمل المستقل والمستأجر، والوحدة الزراعية وعلى إقامة المصانع والمشاريع الاقتصادية، كذلك تزاول تلك الحركة نشاطات تعليمية، وثقافية، واجتماعية وتشرف على شبكة من المدارس ودور المعلمين. وفي عام 1944م أقام بعض أعضاء تلك الحركة كتلة في حزب "ماباي"، وحركة اتحاد العمل، وفي عام 1948م أقاموا مع حركة هاشومير هاتسعير حزب مابام، وفي عام 1954م انشقوا عن مابام وأقاموا حزب "أحدوت هعفودا – بوعلي صهيون" هذا ويضم اتحاد الكيبوتس الموحد 60 كيبوتساً. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 152).

(2) وهو من زعماء حركة العمال في إسرائيل، ولد في روسيا عام 1887م، كان من مؤسسي "عمال صهيون"، هاجر إلى فلسطين عام 1912م، انضم إلى كتيبة طبريا خلال فترة الحرب العالمية الأولى، ثم انضم إلى "كتيبة العمل" بعد انتهاء الحرب. افتتح عهداً جديداً من الصهيونية الاشتراكية من خلال تطور الاستيطان الزراعي في فلسطين، برز من بين الزعماء الذين عارضوا خطة التقسيم عام 1937م، ومن الأوائل الذين أعلنوا شعار "أرض إسرائيل الكاملة"، أثار جدلاً حول مواقفه من الأراضي التي احتلت بعد حرب الأيام الستة عام 1967م، وتوفي عام 1971م. (عيلام، يغآل : ألف يهودي في التاريخ الحديث، ص 226–227).

(3) من زعماء حركة العمال في إسرائيل، ولد في أوكرانيا عام 1910م، ووصل إلى فلسطين مع أهله عام 1914، وفي عام 1924م كان من مؤسسي حركة "الفتى العامل" وفي عام 1941م، انضم لقيادة الهستدروت، وفي عام 1944م كان من مؤسسي حزب المباي، وفي عام 1947م، عين رئيساً للجناح الإقليمي للهاغاناة، وحين قامت الحكومة المؤقتة في إسرائيل عين مساعداً لوزير الدفاع، حيث خاض نزاعاً مع بن غوريون. من خلال عمله في تنظيمات البالماخ والهاغاناة في زمن واحد، حاول بن غوريون إبعاده، في عام 1961م اعتبر من مؤسسي "المعراخ"، وفي 1967م شارك في الإعلان عن تشكيل حزب العمل، وفي أعقاب حرب الأيام الستة شارك في وضع السياسة الخارجية والأمنية لإسرائيل. وخلال حكومتي أشكول وغولدا مائير عين وزيراً للرعاية، ووزيراً بلا وزارة. (عيلام، يغآل : ألف يهودي في التاريخ الحديث، ص 139).

(4) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 187–188.

(5) محارب، عبد الحفيظ: هاغاناة وإتسل وليحي، ص 148–149؛ بدر، حمدان: تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 188.

(6) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (عبري)، ص 112.

(7) تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 68–69.

2- طبيعة العلاقة مع منظمة إتسل خلال الحرب العالمية الثانية :

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية في أيلول (سبتمبر) عام 1939م، اتخذت الحركة الصهيونية والتنظيمات المتفرعة عنها، موقفاً موحداً إلى جانب بريطانيا، ومن بينها منظمة إتسل، فأصدرت في أواسط أيلول (سبتمبر) عام 1939م، منشوراً أعلنت فيه عن وقف عملياتها ضد السلطة المنتدبة، ومما جاء في البيان : "من أجل عدم عرقلة سير الحرب ضد ألمانيا، ومن أجل تكريس أكبر قدر ممكن من القوى لمساعدة بريطانيا وحلفائها، تُقرر المنظمة العسكرية القومية "إتسل" وقف عملياتها العدائية في فلسطين، هذه الأعمال التي من شأنها إلحاق الأذى بالحكومة البريطانية، تعزز، بشكل أو بآخر، ساعد العدو الأكبر لشعب إسرائيل – النازية الألمانية..." [1]، وأعرب البيان عن الاعتقاد بأن الحرب العالمية الثانية ستمنح (الشعب الإسرائيلي)، إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وطالب بإطلاق سراح معتقلي إتسل من السجون البريطانية في فلسطين[2]، إلا أن أبراهام شتيرن[3]، الرجل الثاني في إتسل، خالف الإجماع الصهيوني المؤيد للتحالف مع بريطاني، وانتقد بشدة مقولة زعيمه جابوتينسكي حول موضوع التحالف، وقد عبر عن ذلك في مقالة له نُشرت في صحيفة "أومر لعام" الناطقة باسم إتسل وتطرق إلى احتمال نشوب الحرب العالمية الثانية والدور الذي يتوجب على (إتسل) القيام به فقال : "سيأتي يوم لن يتوجه فيه (شعب إسرائيل) إلى جيوش أجنبية، ولن يكون لحمه غذاء للمدافع لأية أمة ولسان ...، إننا لن نقاتل من أجل شعوب أجنبية فقط، بل أيضاً لن نقاتل من أجل أنفسنا في كتيبة أجنبية؛ لأن تاريخ الكتائب الأجنبية في جميع الجيوش قد كرّر نفسه : جيش مرتزقة (حتى ولو كان هؤلاء مرتزقة فكرة الحرية)؛ ولذا فإننا لن نتجند في كتيبة أجنبية، ولن نتلقى سلاحاً، ولن نأتمر بأوامر الضباط الأجانب..."[4].

نشاط إتسل في اللواء اليهودي :

شكلت "إتسل" لجنة من أجل متابعة مسألة إنشاء جيش صهيوني يشارك في الحرب العالمية الثانية، سميت تلك اللجنة "باللجنة من أجل الجيش العبري"، وقد مارست نشاطها في واشنطن إلا أنها حصرت نشاطها خلال فترة الحرب في لندن؛ ولمناقشة الأمر، قابل وفد من اللجنة بتاريخ 12

---

(1) نيف، دافيد : تاريخ المنظمة العسكرية القومية (إتسل) (عبري)، ص 17.

(2) ميلشتاين، أوري : بالدم والنار يهودا (عبري)، ص 73.

(3) مؤسس وزعيم ليحي "مقاتلون من أجل حرية إسرائيل"، ولد في بولندا عام 1907م، وصل إلى فلسطين عام 1925م، درس في الجامعة العبرية بالقدس، انضم للهاغاناة وشارك في الهجوم على القدس في أحداث 1929م، ثم ترك صفوفها وأسس منظمة إتسل المنظمة العسكرية الوطنية، سافر إلى بولندا لاستجلاب الدعم الحكومي لمنظمته، مالياً وعسكرياً، اعتقلته السلطات البريطانية ثم أطلق سراحه مع مجموعة من القيادات اليهودية بعد الاتفاق مع البريطانيين على الاشتراك معاً في محاربة النازية. لم يلتزم بهذا الاتفاق، وواصل عملياته ضد البريطانيين، حيث نصب له كمين مسلح من البوليس البريطاني فقتل خلاله رمياً بالرصاص. (عيلام، يغآل : ألف يهودي في التاريخ الحديث، ص 492).

(4) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 84-85.

تموز (يوليو) عام 1944م، وزير الدفاع البريطاني وعدداً من القادة العسكريين البريطانيين بـشأن اللواء اليهودي، إلا أن الوكالة اليهودية "وهي خصم إتسل" هي التي تسلمت البلاغ عن إقامة اللواء، وحاولت إخفاء الدور الذي قامت به إتسل[1]، ففي 27 تشرين أول (أكتوبر) عـام 1944م وخـلال مؤتمر صحفي في تل أبيب، أعلن موشي شرتوك أنه "لا يعرف بـدور إتـسل"، واعتبـر يرميـا هوهلبرن (أحد أعضاء تلك اللجنة، ومندوب المنظمة العسكرية القومية فـي لنـدن)، بأنـه معـادٍ لبريطانيا، وأن لجنة الجيش العبري هي طابور خامس تعمل لمصلحة دول المحور[2].

كان هناك من أشار إلى أن الواقع السياسي الذي ساد فلسطين في تلك الأيام، والاتجاهـات التي سادت الييشوف اليهودي، لم تكن تسمح بإبراز دور "اللجنة" وإسهامها في التوصل إلى الإعلان عن تشكيل اللواء اليهودي، الذي يُعد أهم إنجاز حققته السياسة الصهيونية المؤيدة لبريطانيا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية[3]، حيث إن غالبية الصحف الصهيونية في فلسطين تجاهلت دور "اللجنة"، أو أنها أشارت إليها دون أن تذكر أسماء أعضائها، لكن صحيفة (هآرتس) الصهيونية أشارت بتاريخ 21 أيلول (سبتمبر) عام 1944م إلى الجهد الذي بذلته "اللجنة" في ذاك المجال[4]، وبعد إنشاء اللواء عـارض قادة المنظمة العسكرية القومية (إتسل) إرسال اللواء اليهودي إلى أوروبا، وقالوا أنها لن تعود إلـى فلسطين إلا بعد فترة طويلة، وقد وصفوا موافقة السلطات البريطانية على إنشاء اللواء واسـتجابتها لضغط الجنود للذهاب إلى جبهة الحرب بأنه من أجل "إبعاد الجنود الصهاينة بأي ثمن عن فلسطين"[5].

رفض وتمرد :

قررت إتسل وقف تعاونها مع سلطات الانتداب، وأعلنت استئناف حربها ضد السلطات البريطانية، ففي كانون ثانٍ (يناير) عام 1944م أعلنت منشوراً ببدء التمرد، وقد بررت ذلك في بيان أصـدرته ورد فيه : "لأننا نشعر بأننا أوفياء لأبناء شعبنا الذين ذُبحوا، ولا يزالون يذبحون، إننا نحارب مـن أجلهم، وهذا هو مطلبنا؛ نحن نريد نقل السلطة في فلسطين فوراً إلى حكومة عبرية مؤقتة، وسوف نحارب، وسيكون رب إسرائيل في عيوننا، ولن نتراجع بعد اليوم، وليس أمامنا إلا الحرية أو الموت"[6].

وقد كانت إتسل بذلك تسعى لإرهاب العرب أكثر من الهاغاناة، وبالتالي اقتناع قيادة إتـسل بأن الموقف الدولي في المرحلة الأخيرة من الحرب العالمية الثانية أصبح في صالح الصهيونية[7]، استهدفت إتسل في تمردها كل ما هو بريطاني؛ الإذاعة ومقرات الشرطة البريطانية، ومـستودعات

---

(1) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 171–172.

(2) نيف، دافيد : تاريخ المنظمة العسكرية القومية (إتسل) (عبري)، ص 152.

(3) بافارا، يهودا : الدبلوماسية السرية في السياسة الصهيونية (عبري)، ص 296.

(4) نيف، دافيد : تاريخ المنظمة العسكرية القومية (إتسل) (عبري)، ص 153.

(5) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 173.

(6) بيغن، مناحيم : التمرد، ص 58.

(7) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 311–312.

الأسلحة، وتم تدمير خطوط السكة الحديدية، ونسف المحطات والقطارات، وخططت لخطف المندوب السامي ماك مايكل (Mak-Michel) لكن ذلك لم يتم[1].

وبعد عدد من العمليات التي قامت بها إتسل، استعانت سلطات الانتداب بالهاغاناة في مطاردة وملاحقة نشطاء إتسل التي كانت تواصل عملياتها ضد سلطات الانتداب البريطاني[2].

3- طبيعة العلاقة مع إتسل في إسرائيل (ليحي) :

في حزيران (يونيو) عام 1940م، أعلن أبراهام شتيرن انشقاقه عن منظمة إتسل، واسس منظمة (إتسل في إسرائيل)[3]، بسبب الخلاف مع قيادة إتسل حول المشاركة في الحرب العالمية الثانية لجانب بريطانيا، ولأسباب تنظيمية أخرى، وقد اتبعت منذ تأسيسها سياسة إرهابية تجاه البريطانيين في فلسطين، كما أن بعض قادتها حاولوا إقامة علاقات مع دول المحور، وخصوصاً مع إيطاليا[4]، وحصرت نشاطها في نسف مكاتب ومنشآت البريطانيين وقتل جنودهم بإطلاق النار عليهم، فلم يستطع البريطانيون السكوت طويلاً على مثل تلك الأنشطة، خاصة وأنها اشتدت في أحلك الأزمات التي مروا بها خلال الحرب العالمية الثانية[5].

كانت إتسل في إسرائيل (التي أصبح اسمها ليحي لاحقاً)، تحمّل الييشوف والوكالة اليهودية مسؤولية فشل المشروع الصهيوني، وكانت سياسة التنظيم الجديد، منذ نشأته تقوم على أساس أن بريطانيا هي العدو المركزي والأول[6]، وقد استهدفت (إتسل في إسرائيل) القوات البريطانية للانتقام من عمليات الاعتقال والتعذيب التي تعرض لها عناصرها، وكانت أبرز عملياتها حادثة المختبر والتي كان مفادها أن أعدت ليحي خطة تستهدف "جذب رؤساء المخابرات البريطانيين في تل أبيب وتصفيتهم عن طريق إيقاعهم في المصيدة، وقد اختارت لتنفيذ ذلك، غرفة على سطح بناية في تل أبيب كمكان لعملية الاصطياد، وموهتها بحيث بدت وكأنها مختبر، وغرست في خزانة المختبر لغماً كهربائية، وفي صبيحة 20 كانون ثانٍ (يناير) عام 1942م، قامت خلية تابعة للمنظمة بتفجير لغم صغير فوق

---

(1) نيف، دافيد: تاريخ المنظمة العسكرية القومية (إتسل) (عبري)، ص 87؛ بيغن، مناحيم: التمرد، ص 167.

(2) السنوار، زكريا: منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 313؛ محارب، عبد الحفيظ: هاغاناة إتسل وليحي، ص 170-175.

(3) منظمة صهيونية سرية في فلسطين في فترة الانتداب البريطاني، شكلها أبراهام شتيرن عام 1940م، والمعروف بلقب (يائير)، وكان أعضاء منظمة ليحي قد انشقوا عن منظمة "إتسل" في أعقاب معارضتهم لخط العمل الذي سارت عليه إتسل، وبسبب رفضهم كفاحهم المسلح ضد الإنجليز أثناء الحرب العالمية الثانية، وقد رفض أعضاء منظمة ليحي القبول بسيادة المؤسسات الرئيسية للاستيطان في فلسطين، والحركة الصهيونية العالمية عليهم، وقد نُفذت نشاطاتهم أحياناً من خلال صدامات عنيفة مع منظمة الهاغاناة. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 245).

(4) قامت المنظمة عام 1940م، بمحاولتين للاتصال مع النازيين، الأولى في بيروت مع ممثل عن وزارة الخارجية الألمانية، والثانية في استنبول قام بها نتان يلين فريدمان، أحد قادة المنظمة. للاستزادة انظر حسين، عبد الرحيم : النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945م من ص 173-237.

(5) عيلام، يغآل : الهاغاناة؛ الطريق الصهيوني إلى القوة (عبري)، ص 143.

(6) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 308.

السطح بالقرب من الغرفة، بغرض جلب قوات الأمن إلى المكان، وعند وصولهم جرى تشغيل اللغم الذي أحدث انفجاراً ضخماً، وبدل أن يزهق أرواح ضباط من المخابرات البريطانية، فقد كانت النتيجة عكس ذلك حيث أسفر عن مصرع ثلاثة ضباط من أفراد الشرطة واثنان منهم يهوديان[(1)].

وقد استغلت أوساط الهاغاناة والوكالة اليهودية تلك الحادثة، لحث السلطات البريطانية، وبشكل علني وواضح، للقضاء على "عصابة القتل"، وتحرر البلاد من اليشوف من كابوس أعمال الخطف والاغتيالات[(2)]، واستغلت سلطة الانتداب البريطاني الحملة الإعلامية التي شنتها الوكالة والهاغاناة ضد شتيرن، وبدأت حملة اعتقالات عنيفة، بهدف استئصالها، ويذكر يتسحاق شامير[(3)] أحد قادة إتسل في إسرائيل المعتقلين في حينه: "تلقيت من يائير (شتيرن) رسالة وصف فيها وضع الحركة المتدهور، والاعتقالات التي تجري يومياً ضد أفرادها، وشعوره بالوحدة، وكتب إليّ يقول (نحن مقضي علينا لا محالة، إلا إذا نجح رجالنا ذوو الخبرة في الهرب من السجن ومساعدتي في قيادة الحركة)"[(4)].

ورغم مطاردة الهاغاناة لقادة وعناصر تنظيم شتيرن (إتسل في إسرائيل)، إلا أنه وُجد في الهاغاناة منْ اقترح على شتيرن (يائير) الاختفاء في أحد الكيبوتسات إلى أن يزول غضب البريطانيين، لكنه رفض ذلك[(5)]، وفي صبيحة الثاني عشر من شباط (فبراير) عام 1942م، تمكنت قوات الأمن البريطانية بقيادة مورتون وويلكن من اقتحام المنزل الذي كان يختفي فيه أبراهام شتيرن، عند امرأة رئيس استخبارات منظمته الذي كان سجيناً، لدى السلطات البريطانية، وبعد اقتحام المنزل، بدأ تفتيش محتوياته، وامتدت يد ضابط المخابرات ويلكن داخل الخزانة فلمس وسط الملابس جسد

---

(1) هلر، يوسف : ليحي، أيديولوجيا وسياسة 1940–1949م (عبري)، ج2، ص 297؛ محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 124.

(2) نيف، دافيد : تاريخ المنظمة العسكرية القومية (إتسل) (عبري)، ص 185.

(3) زعيم صهيوني، ولد في بولندا عام 1915م، وقبل أن يهاجر إلى إسرائيل عام 1935م غير اسمه من إسحاق بيرنر إلى إسحاق شامير، والتي تعني في العبرية الصخر الصوان المدبب، التحق بالهاغاناة فور وصوله إلى فلسطين ثم بمنظمتي أرغون وشتيرن (إتسل وليحي)، وما لبث أن اعتقلته سلطات الانتداب البريطاني مرتين، الأولى عام 1941م وتمكن من الهرب، والثانية عام 1946م حيث أرسل إلى معسكر اعتقال في إريتريا ثم تمكن من الهرب إلى فرنسا حتى عام 1948م. عمل ضابطاً في المخابرات الإسرائيلية "الموساد" لمدة عشرة سنوات 1955–1965م، انتخب عضو كنيست وأصبح الناطق الرسمي باسم الكنيست الإسرائيلي من الفترة 1977–1980م، تولى رئاسة حزب الليكود ورئاسة الحكومة عام 1983م، وبعد تشكيل الحكومة الائتلافية بين حزبي الليكود والعمل عام 1984م واتفاق الطرفين على تبادل منصبي رئيس الوزراء ووزير الخارجية، أصبح وزيراً للخارجية في حين أصبح شمعون بيرز رئيساً للوزراء، ثم تبادلا المواقع عام 1986م. تعامل بشدة مع الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت عام 1987م، واستمر في منصبه رئيساً للوزراء بعد الانتخابات التي جرت عام 1988م. وافق على المشاركة في مفاوضات السلام الشامل التي جرت في مدريد بين إسرائيل والعرب عام 1991م، لكنه واصل بناء المستوطنات، وانزوى بعيداً عن الأضواء، وهو يعاني أمراض الشيخوخة. (عيلام، يغآل : ألف يهودي في التاريخ الحديث، ص 501–503؛ Jewish virtual library: Yitzhak Shamir, www.us-Israel.org).

(4) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 309.

(5) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 127–128.

أبراهام شتيرن، فأطلق ثلاث رصاصات أودت بحياة شتيرن، بحجة أنه حاول الهرب كما جاء في البيان الرسمي، خلافاً لما تجمع عليه كثير من المصادر الصهيونية، بأن عملية القتل نفذت بدم بارد[1].

واجهت المنظمة، عقب مصرع قائدها (أبراهام شتيرن)، امتحانات عسيرة كادت أن تودي بها، إلا أنها تمكنت من البقاء، فلم تتوقف حملة المطاردة والملاحقة من البريطانيين والهاغاناة، عقب مصرع شتيرن ضد المنظمة، بل أخذت تزداد ضراوة وشدة، فلم يبق سوى أعداد بسيطة لا تستقر في مكان، ووجدت في البيارات والحقول ملاذاً لها للابتعاد عن عيون الهاغاناة وسلطات الأمن البريطانية[2]، وقد رأت منظمة ليحي (إتسل في إسرائيل) أنه لا بد من شن حرب بلا هوادة ضد بريطانيا، فقررت إرسال مجموعة من رجالها للعمل ضد بريطانيا خارج فلسطين وبعيداً عن سيطرة منظمة الهاغاناة[3].

اغتيال اللورد موين وردود الفعل :

تمكنت ليحي في 6 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1944م، من اغتيال اللورد موين الوزير البريطاني لشؤون الشرق الأوسط، المقيم في حي الزمالك بالقاهرة، حيث قامت بإرسال اثنين من رجالها وهما إلياهو تسوري، وإلياهو حكيم، لتنفيذ تلك المهمة، إلا أنهما بعد اغتيال الوزير اعتقلا[4]. وعلى أثر ذلك شنت السلطات البريطانية حملة اعتقالات في صفوف إتسل وليحي فأبعدت عدداً كبيراً من عناصرها إلى إرتيريا[5].

وقد أحدثت عملية الاغتيال تلك أثراً كبيراً في فلسطين، وخاصة لدى الوكالة اليهودية حيث دعا دافيد بن غوريون إلى محاربة إتسل وليحي وسارع حاييم وايزمان إلى إبلاغ بريطانيا أن ليحي سيتم القضاء عليها نهائياً، وقد أرسل رسالة إلى تشرشل أكد فيها ذلك[6].

أما رد الفعل الرسمي البريطاني، فقد تجلى من خلال تصريح رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل في مجلس العموم بقوله : "لقد هزت الجريمة النكراء العالم، وأثرت أكثر على أولئك الذين كانوا أصدقاء مخلصين لليهود، وإذا كانت أحلامنا في الصهيونية ستنتهي في دخان مسدسات القتلة، فإنه علينا أن نعيد النظر في دعم الصهيونية الذي حافظنا عليه بكل ثبات في الماضي"[7].

---

(1) يلين، مور، نتان: المحاربون من أجل حرية إسرائيل (عبري)، ص 6–9؛ محارب، عبد الحفيظ: هاغاناة وإتسل وليحي، ص 128؛ Asfour, Polk, and Others: Back drop to tragedy, the struggle for Palestine, P. 107.

(2) ليف، عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (عبري)، ص 167.

(3) شامير، يتسحاق : مذكراتي، ص 72.

(4) Lapidot Yehuda: the establishment of the Irgun, www.us-Israel.org.

(5) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (عبري)، ص 120؛ فولفانزون، أبراهام : دافيد بن غوريون ودولة إسرائيل (عبري)، ص 34.

(6) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 173.

(7) الحوت، بيان : القيادات والمؤسسات السياسية، ص 425–426؛ شامير، يتسحاق : مذكرات، ص 73.

المبحث الثاني

العلاقات العسكرية الصهيونية – البريطانية منذ نهاية الحرب العالمية وحتى انتهاء الانتداب البريطاني 1945-1948م

أولاً : التعاون بين الهاغاناة والانتداب البريطاني في مشروع التصفية (السيزون):

- **السيزون ومواقف حاسمة.**
- **رد إتسل على السيزون.**
- **إنهاء السيزون وأبرز نتائجه.**

ثانياً : الاتفاق بين التنظيمات العسكرية الصهيونية على مواجهة سياسة بيفن :

- **الموقف الصهيوني من تصريحات بيفن.**

ثالثاً : حركة العصيان العبري، والتعامل البريطاني معه :

- **عمليات حركة العصيان العبري**
- **السبت الأسود (Broadside).**
- **عملية فندق الملك داوود.**
- **نهاية حركة العصيان العبري (حملة سمك القرش).**

رابعاً : مشروع التصفية الصغير (هسيزون هكاتان) :

المبحث الثاني

العلاقات العسكرية الصهيونية – البريطانية منذ نهاية الحرب العالمية وحتى انتهاء الانتداب البريطاني 1945-1948م

شهدت العلاقات العسكرية الصهيونية – البريطانية في الفترة 1945-1948م، تطورات امتازت بكثرة الأحداث التي أخذت طابع المد والجزر في مسلسل التعاون بين المنظمات الصهيونية المتمثلة في الهاغاناة وإتسل وليحي، وبين سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين.

فقد تركزت الأحداث في كثير من المواقف التي اتسمت بالعنف والمواجهة العسكرية وما تبعها من إجراءات، لإثبات تواجد كل طرف على حساب الطرف الآخر، الأمر الذي أدى في بعض الأحيان إلى تعاون بعض المنظمات الصهيونية مع سلطات الانتداب البريطاني تارةً، وتصاعدها وتعاونها مع المنظمات الصهيونية الأخرى تارةً أخرى، في مواجهة الاحتلال البريطاني في فلسطين.

أولاً : التعاون بين الهاغاناة والانتداب البريطاني في مشروع التصفية (السيزون):

عقب فشل اللقاءات والاتصالات، التي جرت في بداية آب (أغسطس) عام 1944م، بين موشيه ديان ومناحيم بيغن، حول ضرورة وقف إتسل نشاطها التخريبي ضد المؤسسات البريطانية والعربية في فلسطين[1]، طالب كل من القائم بأعمال المندوب السامي البريطاني، وقائد الجيش البريطاني في الشرق الأوسط بتاريخ 8 تشرين أول (أكتوبر) عام 1944م، من اليبشوف اليهودي العمل بكل ما يستطيع لتقديم المساعدة لإحلال النظام والهدوء في فلسطين[2]، فأخذت منظمة الهاغاناة وبمباركة الوكالة اليهودية تتوجه لوضع حد لنشاط إتسل ومراقبة أجهزتها، مع التفكير الجاد بتصفيتها، وقد تعزز ذلك التوجه لدى أوساط الهاغاناة والوكالة اليهودية، مع مصرع اللورد موين، فقد بدأت حملة عنيفة ضد "المنشقين" المصحوبة بإشاعات مخططة، للتشهير بسمعة إتسل في الوسط الصهيوني، ومن بين ما تم نشره؛ إشاعة أن قائد إتسل (مناحيم بيغن) هو موظف في الاستخبارات البولندية، مدعوم من المخابرات البريطانية[3].

في تلك الفترة سادت اليبشوف حالة من تبادل التهم، حيث بدأت وسائل إعلام الهاغاناة تتهم "المنشقين" بالفاشية، وغيرها من الاتهامات[4].

---

(1) بدر، حمدان : دور منظمة الهاغاناة في إنشاء إسرائيل، ص 52-53.

(2) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 188.

(3) نيف، دافيد : تطور المنظمة العسكرية القومية إتسل وليحي (عبري)، ص 93.

(4) Jewish Virtual Library, Lapidot, Yehuda: The Hunting season, www.us-Israel.org.

جرت اجتماعات متتالية لأوساط الحركة العمالية، تطالب بوضع حد لوجود إتسل، ولو عن طريق القوة، ففي المؤتمر السادس للهستدروت المنعقد في 20 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عـام 1944م، والذي خصص رئيس الوكالة اليهودية دافيد بن غوريون موضوع واحد هو : الحرب ضد المنشقين أو تصفية الإرهاب، فقد قال : "نقف أمام خيارين ... لا مناص منهما، الأول : إرهـاب أو نـضال سياسي ... لا يمكن لهما في أي حال من الأحوال، التعايش تحت سقف واحد، والخيـار الثـاني : منظمات إرهابية، أو ييشوف منظم، شعب منظم، حركة عمالية منظمة، أكرر، هذا أو ذاك ..." [1].

وقد اقترح دافيد بن غوريون، رئيس الوكالة اليهودية أربعـة شـروط للقـضاء علـى الإرهاب وهي :

1- طرد وإبعاد كل من هو مرتبط بتلك العصابات، أو يؤيدها، أو ينتشر مطبوعاتها، أو يلـصق إعلاناتها، كما يجب طرد طلبة المدارس إذا وزّعوا مطبوعات "المنـشقين" علـى الـشباب، ويُطرد العمال من مصانعهم، إذا ما أيدوا تلك العصابات[2].
2- عدم الاستسلام لتهديداتهم.
3- يجب عدم تقديم ملجأ أو مأوى لهم.
4- مساعدة السلطات البريطانية "فبدون مساعدة السلطات، وبدون مساعدتها لنا، لن نـنجح فـي اقتلاع الوباء"[3].

بعد المؤتمر السادس للحركة العمالية، شرعت الهاغاناة بإعداد خطط وتجنيد قوى بـشرية خاصة من عناصر جهاز استخباراتها (هشاي)، وقد قطعت تلك الخطط شـوطاً كبيـراً، وأقامـت الهاغاناة "قيادة عمل خاصة" برئاسة يغئال ألون، اتخذت تل أبيب مقراً لها؛ للتخلص من "المنشقين"، وأصبحت مطالب بن غوريون الأربعة سالفة الذكر تنتظر صدور التعليمات للبدء بـالتطبيق فيمـا عُرف باسم "السيزون" أي التصفية، أو موسم الصيد (Hunting Season)[4]، وتقدم ألون بخطـة عُرفت باسم (ليلة برثولومياوس)[5]، التي تضمنت خطف ما بين 300-400 عنصر مـن عناصـر إتسل دفعة واحدة، وزجهم في المعتقلات والسجون؛ للقضاء على منظمتهم، إلا أنه لم يؤخـذ بتلـك

---

(1) نيف، دافيد : تطور المنظمة العسكرية القومية إتسل وليحي (عبري)، ص 94.

(2) فولفانزون، أبراهام : دافيد بن غوريون ودولة إسرائيل (عبري)، ص 34.

(3) نيف، دافيد : تطور المنظمة العسكرية القومية إتسل وليحي (عبري)، ص 94.

(4) تعني بالأصل الفصل أو الفترة من السنة التي يتأتى خلالها للصيادين اصطياد الوحوش البرية، وتشير هنا إلـى الفترة التي يحق لعناصر الهاغاناة ملاحقة عناصر إتسل واصطيادهم، أي تصفية إتسل. (محارب، عبد الحفيظ: هاغاناة وإتسل وليحي، ص 191؛ Lapidot, Yehuda: The Hunting season, www.us-Israel.org).

(5) وهي الليلة الشهيرة التي انقض فيها الكاثوليك على الهوجنوت وذبحـوهم فـي بـاريس، بتـاريخ 23 آب (أغسطس) عام 1572م. (محارب، عبد الحفيظ: هاغاناة وإتسل وليحي، ص 191).

الخطة، وتقرر القيام بنشاط متواصل ضد إتسل بهدف شلها عن طريق المتابعة، والتعقب، وجمع المعلومات، والاعتقال[1]، وكانت قيادة الهاغاناة قد أصدرت في التاسع والعشرين من تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1944م، قراراً بتنفيذ العملية، وقد تركت الأمور تتم بصورة تطوعية، لا إلزامية، حيث تشكلت مجموعة من رجال المخابرات (مصلحة المعلومات، هشاي) التابعة للهاغاناة، ومتطوعين آخرين من رجال البالماخ، بزعامة يغئال آلون ويتسحاق ساديه[2]، وقد تم تقسيمهم إلى خلايا تضم كل واحدة أربعة أو خمسة أفراد، ووزّعوا على ثلاثة فروع هي : المتابعة والتجسس والحماية، والاختطاف والاعتقال[3].

مع تشكيل القيادة الخاصة، افتتحت عناصر "هشاي" عملية السيزون بنشاط سري تمحور حول هدفين : الأول : جمع معلومات عن إتسل وعناصرها ومستودعاتها، وتعقب قيادتها ومسئوليها وتحديد الأماكن السرية التي يترددون عليها، والثاني : جمع معلومات عن مصادر تمويلها[4]، وقد تمكنت وحدات المتابعة والتجسس من الحصول على معلومات كثيرة حول منظمة إتسل، واتضح لقيادة المنظمة أن مصادر التمويل المعتمدة على "التبرعات" أكبر بكثير مما كانت تعتقد، ففرضت إجراءات فورية ضد ما اعتبرته أعمال "ابتزاز" للأموال عن طريق الفرض والقوة، وذلك حين وضعت حراسات من عناصرها بالقرب من أماكن المؤسسات والهيئات التي تجمع منها التبرعات، مع توزيع منشورات تحمل توقيع "حرس الأمة"، أي الهاغاناة، تحث اليهود على عدم الاستسلام لتهديدات وابتزازات العصابات (إتسل)[5]، وبذلك، بدأت الهاغاناة حرباً اقتصادية ضد إتسل، وتمكنت من تقليص التبرعات التي تتلقاها، سواء عن طريق الفرض أو عن طيب خاطر، وزجتها، بفعل أعمال المتابعة والتعقب، في وضع دفاعي، حمل قيادتها على التفكير في أمر واحد يتمثل في كيفية الإفلات من ذلك الوضع[6]، ولم يبق أمام الهاغاناة سوى البدء بالسيزون.

السيزون ومواقف حاسمة :

بعد مضي أسبوع واحد على النداء الذي وجهه بن غوريون في المؤتمر السادس للحركة العمالية "الهستدروت"، بدأ تنفيذ السيزون، ولم يتوقف إلا بعد مرور نصف عام، ففي فترة الصيف، كانت الأحياء اليهودية في القدس وحيفا وتل أبيب، وبعض المستوطنات الكبيرة تشهد

---

(1) بيغن، مناحيم : التمرد، ص 202.

(2) نيف، دافيد : تطور المنظمة العسكرية القومية إتسل وليحي (عبري)، ص 110.

(3) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 316.

(4) بيغن، مناحيم : التمرد، ص 204؛ محارب، عبد الحفيظ: هاغاناة وإتسل وليحي، ص 192.

(5) بافارا، يهودا : دبلوماسية وسرية في السياسة الصهيونية (عبري)، ص 276.

(6) محارب، عبد الحفيظ: هاغاناة وإتسل وليحي، ص 192.

مئات من رجال الهاغاناة منتشرين في الشوارع الرئيسة، ومفترقات الطرق والأزقــة، حــاملين قوائم بأسماء عناصر إتسل مع صور لبعضهم، وقاموا بالتدقيق في هويات المشتبه بهــم، وفــي الوقت نفسه كانت مجموعات أخرى من الهاغاناة تقوم باقتحام منازل معينة، بحثاً عن مطلــوبين، فتم خلال الأسبوع الأول من العملية اعتقال قرابة (64) عنصراً من إتسل[1]، ووصــف منــاحيم بيغن، قائد إتسل تلك المرحلة فكتب : "سيارة تطارد سيارة، وهاتف يــرن، وإشــارات تُعطــى، ومخابرات تظهر، ومتخفّون يظهرون، ويرفعون (قف) عشرة ضد واحد"[2].

ومن أبرز عمليات الاعتقال ما حدث مع إلياهو لنكين في منتصف كانون أول (ديسمبر) عام 1945م، كما اعتقل عضو قيادة إتسل ورئيس أركانها شلومو ليفي (شلوموليف–عامي) بالرغم مــن تنكره، وتم نفيه إلى أرتيريا، كذلك اعتقلت قوات الأمن البريطانية بمساعدة الهاغاناة، مساعد قائــد إتسل يعكوف مريدور في 13 شباط (فبراير) عام 1945م[3]، وفي 27 شباط (فبراير) مــن العــام نفسه، اعتقل يعكوف تغين المسؤول عن المخابرات في إتسل، وحكم عليه بالإعدام، إلا أن الحكم لم يُنفذ، وتم اعتقاله في حظيرة حيوانات ستة أشهر مربوطاً بسرير حديدي[4]، أما مناحيم بيغن فقد أفلح في النجاة من الاعتقال؛ لأنه تستر بزي رجل دين وتبنى اسم مستعار، وأقام في الشوارع الخلفية من أحياء تل أبيب، مع عدد قليل من ناشطي منظمته، وقد شملت حملة الاعتقالات أيضاً، أعضاء مــن الحزب التصحيحي، وأعضاء من حركة بيتار، وتعرضت مكاتب (بيتار) إلى التفتيش من عناصــر الهاغاناة، وحُرق نادٍ لها في حيفا[5].

ووصف مناحيم بيغن المعاملة التي تلقاها المعتقلون من عناصر إتــسل، وغيــرهم مــن المناصرين لهم، داخل المعتقلات بقوله : "كانت مخيفة، حيث كانت الأيام بــاردة، وقــد وضــع الأشخاص في الكهوف المظلمة والرطبة، وخلال أيام كثيرة لم يذوقوا الطعــام، وكانــت هنــاك عمليات تعذيب مخيفة، وأن عدداً من المخطوفين قد كُبلوا ورُبطوا بأسرتهم طوال أيــام وليــال عديدة، دون السماح لهم بقضاء حاجتهم ... كانت هناك تحقيقات مستمرة ... كان المحقق معهــم يعلقهم من أيديهم أو أرجلهم ساعات طويلة"[6].

---

(1) ليف، عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (عبري)، ص 247.

(2) بيغن، مناحيم : في العمل السري (عبري)، ج1، ص 221–222.

(3) محارب، عبد الحفيظ: هاغاناة وإتسل وليحي، ص 196–197.

(4) Lapidot, Yehuda: The Hunting season, www.us-Israel.org;

محارب، عبد الحفيظ: هاغاناة وإتسل وليحي، ص 198.

(5) نيف، دافيد : تطور المنظمة العسكرية القومية إتسل وليحي (عبري)، ص 114.

(6) بيغن، مناحيم : في العمل السري (عبري)، ج1، ص 256.

تفاوتت التقديرات حول عدد الذين شملتهم الاعتقالات خلال فترة الـسيزون مـن بـين عناصر إتسل ومناصريها، ففي حين تذكر منظمة إتسل أن عدد معتقليها كان يزيد علـى ألـف شخص[1]، أعلنت مصادر الهاغاناة أنها اعتقلت 20 شخصاً وأجرت تحقيقات مع (91) شخـصاً دون أن تعتقلهم وبعض أولئك كانوا من أعضاء الهاغاناة والبالماخ ممن سبق لهم أن خدموا فـي إتسل، وأنها سلّمت قائمة بأسماء حوالي 700[2] شخص لأجهزة الأمن البريطانية بتهم الانتمـاء إلى تنظيمات إرهابية أو ابتزاز أموال، وأخرجت (30) طالباً من مدارس مختلفة[3].

رد إتسل على السيزون :

عقدت قيادة إتسل في 24 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1944م، وتحـت نـشاط وحـدات المتابعة والتجسس التابعة للهاغاناة، اجتماعاً طارئاً في إحدى البيارات القريبة من مستوطنة بتاح تكفا؛ لاتخاذ قرار مصيري حول كيفية الرد على عملية السيزون، وقد تباينـت مواقـف القيـادة حول رد الفعل[4]، فكان الرأي الأول يدعو إلى توجيه إنـذار مـضاد لقـادة الوكالـة اليهوديـة والهاغاناة، أن إتسل لن تقف مكتوفة اليدين في حال تعـرض عناصـرها لأعمـال الاختطـاف والاعتقال، وستوجه ضرباتها لقادة الوكالة اليهودية، أما الرأي الثاني، فدعا إلى مواصلة النضال ضد سلطات الانتداب البريطانية، مع التزام سياسة "ضـبط الـنفس" تجـاه الهاغانـاة والوكالـة اليهودية، خشية اندلاع الحرب الأهلية[5].

وبعد أقل من أسبوعين عُقدت جلسة ثانية، وضع خلالها قائد إتسل، مناحيم بيغن اقتراحاً قبلته القيادة يدعو إلى تأجيل اتخاذ قرار إلى أن يتضح الوضع بشكل أفضل، وقال مناحيم بـيغن في ذلك : "لن نحمل السلاح في وجه اليهود الخصوم، وليس في مفهومنا أن ننتهي ونُباد، وسنجد طرقاً للحفاظ على قوتنا لأنها مطلوبة للشعب والبلاد، فقلبنا مفتوح، للوقوف في وجه العاصـفة، وحرب الحرية لن تتوقف"[6].

---

(1) نيف، دافيد : تطور المنظمة العسكرية القومية إتسل وليحي (عبري)، ص 109.

(2) أشار مناحيم بيغن إلى أن الهاغاناة أعطت المخابرات البريطانية قائمة بأسماء 1500 مـن أعـضاء إتـسل ومناصريها. (بيغن، مناحيم : التمرد، ص 205).

(3) محارب، عبد الحفيظ: هاغاناة وإتسل وليحي، ص 200.

(4) Lapidot, Yehuda: The Hunting season, www.us-Israel.org.

(5) ليف، عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (عبري)، ص 246.

(6) من خلال أقوال مناحيم بيغن، يتضح أنه تبنى الاقتراح الثاني الذي يتمحور بالنضال ضد السلطات البريطانيـة، واتباع سياسة ضبط النفس تجاه الهاغاناة والوكالة اليهودية خوفاً من اندلاع حرب أهلية (بيغن، مناحيم : العمل السري (عبري)، ج1، ص 173؛ ليف، عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (عبري)، ص 246).

إنهاء السيزون وأبرز نتائجه :

لم تتمكن منظمة الهاغاناة من القضاء على إتسل رغم الضربات القاسية التي وجهت لإتسل[1]، وقد توقفت الهاغاناة عن السيزون بسبب عوامل عدة، كان من أهمها : معارضة التيارات السياسية في البيشوف اليهودي للسيزون، وقد أخذت المعارضة أشكالاً مختلفة، حيث عارض الجناح المدني (المزراحي[2]، والصهيونيون العموميون)[3]؛ شريك الحركة العمالية في قيادة الهاغاناة، التعاون مع سلطات الانتداب، إلا أن حقيقة الأمر تعود بالأساس إلى تخوفه من أن تؤدي عملية التصفية إلى تعزيز نفوذ الحركة العمالية في قيادة البيشوف على حسابه، وقد عبر عن موقفه باستقالة بعض القادة الصهاينة من إدارة الوكالة[4]، وقد واجهت العملية تحفظاً من جانب الجناح اليساري في الحركة العمالية المتمثل في حزبي (أحدوت هاعفوداة)[5]

---

(1) محارب، عبد الحفيظ: هاغاناة وإتسل وليحي، ص 199.

(2) همزراحي: الشرقي (أو مركز روحي): حركة صهيونية دينية في إطار الهستدروت الصهيونية العالمية، تعمل طبقاً لمشروع بازل الصهيوني، وتعمل على إحياء شعب إسرائيل في فلسطين، طبقاً للتوراة والتقاليد، أسست تلك الحركة عام 1902م، في فيلانا وأعطيت اسم "مزراحي" وهي كلمة اختصار لمركز روحي، وقد أقامها الحاخامات إسحاق يعقوب رانيت، وإسحاق نيسانبوميم، وغيرهم وقد بدأت تلك الحركة بحركة حيبات صهيون التي شملت في حينها أوساطاً دينية وساعة.
بعد الحرب العالمية الأولى، انتقل مركز همزراحي إلى القدس، واشترك في تنظيم الكنيست الإسرائيلي، وفي إقامة الحاخامية الرئيسة، وفي عام 1949م، عقد في القدس المؤتمر الأول لحركة همزراحي، وفي عام 1956م، اندمجت همزراحي وهابوعيل همزراحي في الحزب الديني الوطني "المفدال". (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 135، 148-149).

(3) تعود جذوره إلى عام 1929م، حيث لم تفِ كل من الصهيونية العملية والصهيونية التصحيحية متطلبات معظم الفلاحين اليهود وأصحاب الأراضي والمهن الحرة والتجارة حيث سعى هؤلاء إلى تأسيس الاتحادات والنقابات الخاصة بهم؛ فأسسوا الاتحاد القومي اليهودي الذي كان يضم اتحاد الفلاحين اليهود واتحاد أصحاب المهن الحرة اليهود واتحاد أصحاب الأملاك والبيوت، وقد عُرف هؤلاء بالصهيونيين العموميين أو بتيار الصهيونية العمومية، إلا أنه في سنة 1931م تبين أن هناك تياران في ذلك الحزب هما :

1- الصهاينة العاميين "أ" بقيادة حايم وايزمان وتبنوا سياسة خاصة هادئة تجاه بريطانيا وتطلعوا إلى حل وسط مع العرب وشعروا بالقرب من الصهاينة، لذلك انضموا إلى الهستدروت.
2- الصهاينة العاميين "ب" وأقاموا نقابلة العمل الصهاينة العاميين التي عملت من خارج الهستدروت وتضامنوا مع (التصحيحيين) و(إتسل) في قضايا الخارجية والأمن. (يونس، كريم : الواقع السياسي في إسرائيل، ص 120؛ المسيري، عبد الوهاب : الموسوعة الفلسطينية؛ القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ج6، ص 411).

(4) نيف، دافيد : تطور المنظمة العسكرية القومية إتسل وليحي (عبري)، ص 112-113.

(5) حزب صهيوني اشتراكي للعمال العبريين في فلسطين، كان هدفه توحيد جميع العمال في إطار حزب سياسي واحد، أسس ذلك الحزب في بتاح تكفا عام 1919م وانضم للاتحاد العالمي لعمال صهيون وأصبح عضواً في الهستدروت الصهيونية العالمية، وفي عام 1922م انضم للحزب العمالي الدولي الثامن، أصبح أحدوت هعفودا عضواً في حزب عمال صهيون اليميني، وفي عام 1930م توحد الحزب مع حركة العامل الشاب "هابوعيل هاتسعير" وأقامت الحركتان حركة "ماباي"، أي حزب عمال أرض إسرائيل، وكانت الفكرة الأساسية في برنامج ذاك الحزب توحيد العمال لبلورة مصيرهم المشترك.
وتتميز "أحدوت هعفودا" بالنشاطات الواسعة في مجال الأمن والاستيطان، وبإقامة كتائب عبرية في فلسطين كقوة دفاع رئيسة عن الاستيطان الذي كان في طور التكوين. (تلمي، أفرايم ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص 18-19).

و(بوعالي تسيون)[1]، وقد تركز تحفظهما على الاستمرار في تنفيذ العملية وتواصل التعاون مع سلطات الانتداب، الأمر الذي انعكس سلباً على نفسية القائمين على العملية[2].

وقد رفض أحد الفلاسفة الصهاينة (هيجو بريغمان) السيزون ووصفه "بقبر الحياة العامة الديمقراطية والحكم بالموت على أعز ما نملك في البيشوف"، حتى المستوطنات لم تكن راضية هي الأخرى عن العملية، وحشد المعتقلين داخل المستوطنات، وقد احتجت على ذلك أكثر من مرة[3]، خاصة أن التجمعات الصهيونية في فلسطين لم تكن معبأة ضد إتسل، وبالتالي لم تُبدِ تجاوباً مع أعمال مطاردة عناصر إتسل وملاحقتهم، وذلك لأسباب عدة منها : حرص إتسل على موقفها بعدم الرد، وتحملها أعمال المطاردة مما أكسبهم عطف بعض الأوساط الصهيونية وعدم الرضا تجاه التصفية[4]، كما كان لتزايد المعارضة أن أوقفت الهاغاناة التصفية خاصة وأن أجهزة الأمن البريطانية استغلت معتقلي إتسل ضد الهاغاناة للحصول على معلومات منهم عن الهاغاناة ومستودعات أسلحتها[5]، وقد كان أهم ما نتج عن السيزون، أنه أدى إلى تصاعد نفوذ الهاغاناة وارتفاع مكانتها داخل البيشوف كقوة أساسية ورئيسة، بالمقابل خرجت منظمة إتسل العسكرية منها خائرة القوى، عاجزة عن السير في "التمرد"[6]، وقد أرسل المندوب السامي البريطاني في القدس رسالة إلى وزير المستعمرات في لندن بتاريخ 1 آذار (مارس) عام 1945م، بينت أن الوكالة اليهودية والهاغاناة قد استغلت تعاونها مع المخابرات البريطانية، لتحكم سيطرة على الأعضاء النشيطين في الحزب التصحيحي (بيتار) الذين ليسوا أعضاء في إتسل، وهي بذلك تتخلص من منافسيها السياسيين[7] وأن الوكالة اليهودية قد احتجزت (830) شخصاً، كان منهم (337) في أماكن اعتقال، و(241) تم الاحتفاظ بهم وفق قوانين الطوارئ، وإطلاق سراح الباقين، وأن قوائم الوكالة اليهودية، المسماة بالإرهابيين اشتملت عدداً كبيراً من الناس الذين لا يرتبطون بالإرهاب، الأمر الذي صعب التمييز بين عناصر إتسل والعناصر الأخرى[8].

---

(1) عمال صهيون (بوعالي تسيون) : حزب صهيوني تأسس سنة 1907م، من اليهود القادمين من روسيا الذين كانوا أعضاء في كتائب (الدفاع) العاملة بين التجمعات اليهودية في روسيا، وكانوا يؤيدون احتلال العمل في المستوطنات من قبل العمال اليهود، وأن تكون الحراسة بأيديهم، وفي نفس العام الذي تكون فيه الحزب اجتمع عدد من القياديين وقرروا إقامة منظمة سرية (بارغيورا) تعمل على حراسة المستوطنات وإقامة مستعمرات زراعية عسكرية كتلك التي توجد في القوقاز، وتُدرب الشباب عسكرياً، وفي سنة 1909م تطورت (بارغيورا) إلى منظمة هاشومير (الحارس)، وكانت أفكار ذلك الحزب جامدة رغم مطالبة دافيد بن غوريون تحوير تلك الأفكار بما يخدم المصلحة الصهيونية. (نيوبورجر، بنيامين : الأحزاب في إسرائيل (عبري)، ص 97).

(2) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 199.

(3) Lapidot, Yehuda: The Hunting season, www.us-Israel.org.

(4) بيغن، مناحيم : التمرد، ص 250.

(5) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 199-200.

(6) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 319؛ ليف، عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (عبري)، ص 247.

(7) Lapidot, Yehuda: The Hunting season, www.us-Israel.org.

(8) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 318.

ثانياً : الاتفاق بين التنظيمات العسكرية الصهيونية على مواجهة سياسة بيفن :

بذلت المنظمة الصهيونية جهداً كبيراً للمشاركة في الحرب العالمية الثانية، بهدف الحصول على مكافأة بريطانيا لها بعد انتهاء الحرب، بإقامة دولة لليهود في فلسطين، ففي أيار (مايو) عام 1944م، بعث حاييم وايزمان مذكرة إلى ونستون تشرشل طالب فيها، باتخاذ قرار بريطاني رسمي بإقامة دولة لليهود في فلسطين، ونقل صلاحية تنظيم الهجرة، وتنمية الموارد في فلسطين إلى الوكالة اليهودية[1]، لكن ذلك الطلب رُفض، لأن ظروفاً سياسية طرأت في لندن، حالت دون موافقة تشرشل على طلب وايزمان[2]، فقد كانت الانتخابات البريطانية على أشدها، وفاز حزب العمال البريطاني في انتخابات تموز (يوليو) عام 1945م، واحتل كليمنت أتلي (Chlemant Etlli) مكان ونستون تشرشل، رئيساً للحكومة، وتسلم أرنست بيفن حقيبة وزارة الخارجية، فراود المنظمة الصهيونية أمل كبير بتسريع إنهاء الانتداب البريطاني على قرار مؤتمر حزب العمال السنوي، المنعقد في حزيران (يونيو) عام 1944م، الذي أيّد قيام دولة لليهود في فلسطين[3]، وبعد فوز حزب العمال البريطاني، كتبت صحيفة (دافار) الصهيونية، أن انتصار حزب العمال، هو انتصار لمطالب الصهيونية، فأرسلت تهنئة لسكرتير حزب العمال البريطاني جاء فيها : "إننا على يقين من أنكم وأنتم بسبيل تحقيق مشروعاتكم العظيمة، سوف تعملون من فوركم على إنقاذ شعبنا من بقايا معاناته، وعلى إقامة وطن مستقل لهذا الشعب"[4]، لكن تلك الآمال الصهيونية، لم تكن عند جميع التيارات؛ فقد ذكر يتسحاق شامير؛ زعيم ليحي، عند فوز حزب العمال : "نسي يهود فلسطين أنفسهم من شدة الفرح، غير أننا في ليحي لم نشارك في هذه الآمال"[5]. جاءت تصريحات أرنست بيفن، التي خالفت سياسة الكتاب الأبيض من حيث السماح بهجرة 1500 يهودي شهرياً إلى فلسطين، بالرغم من أن الهجرة اليهودية كانت قد استنفذت جميع ما خصصت لها (75000) وفق الكتاب الأبيض، كما تنصل من إقامة دولة يهودية في فلسطين بإعلان بيفن عن اعتزام حكومته وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية[6]، على الرغم من أن قادة الحركة الصهيونية، أمثال وايزمان وبن غوريون وشاريت، كانوا على علم مسبق بنوايا حكومة العمال وتوجيهاتها السياسية، إلا أنهم أصيبوا بخيبة أمل كبيرة من إعلان السياسة البريطانية على الملأ[7].

---

(1) حسين، عبد الرحيم : النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية، ص 283.

(2) طربين، أحمد : الموسوعة الفلسطينية، فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ق2، ج2، ص 1063.

(3) رفيف، موشيه : إسرائيل في الخمسين (عبري)، ص 21.

(4) بيغن، مناحيم : التمرد، ص 254.

(5) شامير، يتسحاق : مذكرات، ص 75.

(6) نيف، دافيد : تطور المنظمة العسكرية القومية إتسل وليحي (عبري)، ص 188.

(7) بدر، حمدان : دور منظمة الهاغاناة في إنشاء إسرائيل، ص 58.

الموقف الصهيوني من تصريحات بيفن :

تسارعت الأحداث في بداية عهد بيفن، فيما يخص القضية الفلسطينية والنشاط الصهيوني في فلسطين، وظهر الأثر الأمريكي واضحاً وضاغطاً في آن واحد، متخذاً جانب التأييد للمطالب الصهيونية[1]، فاستأنفت القيادة الصهيونية نشاطها الإرهابي في فلسطين الذي توقف بعد تسلم حزب العمال للحكم، ورأت في رد حكومة أتلي موقفاً بريطانياً معادياً لها، مما أوصل جورت (Jawrat) المندوب السامي البريطاني على فلسطين قمة التوتر وقام باستدعاء ثلاثة من أعضاء اللجنة التنفيذية للوكالة الصهيونية مبدياً استياءه ورفضه لتصرفات قادة الصهيونية، وهدد باستخدام القوة لمنع ما يحدث[2].

وقد اتسمت ردود فعل الصهاينة في فلسطين بالغضب والسخط ضد ما اعتبروه "خيانة" حكومة حزب العمال للوعود السابقة، وأعلنت اللجنة القومية (فاعاد ليئومي) عن إضراب لمدة 24 ساعة، كما أقيمت مهرجانات احتجاجية ومظاهرات ضد السياسة البريطانية تجاه الصهيونية واليهود في فلسطين[3].

لم يقتصر الاستياء على الصهاينة في فلسطين فحسب، بل عمّ أيضاً قادة الحركة الصهيونية في أماكن مختلفة من العالم، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، الذين احتجوا على (خيانة) بريطانيا لهم، ونال بيفن القسط الأكبر من التهجم والتشنيع واعتبر في عداد أعداء الصهيونية، كما عمّ الغضب اللواء اليهودي العامل ضمن الجيش البريطاني، حيث أعلن جنوده الإضراب عن الطعام لمدة 24 ساعة[4].

إلى جانب الحملة الصهيونية ضد السياسة البريطانية، قامت الحركة الصهيونية بجلب أكبر عدد من المهاجرين إلى فلسطين، ونشط في ذلك اللواء اليهودي العامل في الجيش البريطاني، ومنظمة الهاغاناة[5]، وقد استغلت الكتائب اليهودية في المشرق العربي الذي كان يخضع للاحتلال العسكري البريطاني، وسائل النقل العسكرية البريطانية لأغراض صهيونية مثل تهريب اليهود إلى فلسطين وإقامة فروع للهاغاناة[6]، واستأنفت منظمة الهاغاناة البث من إذاعتها السرية، التي كانت قد توقفت أثناء الحرب العالمية الثانية، وأخذت تذيع تحت اسم "صوت إسرائيل– إذاعة حركة العصيان العبري"[7].

---

(1) حسين، عبد الرحيم : النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية، ص 283.

(2) نيف، دافيد : تطور المنظمة العسكرية القومية إتسل وليحي (عبري)، ص 188.

(3) بدر، حمدان : دور منظمة الهاغاناة في إنشاء إسرائيل، ص 58.

(4) رفيف، موشيه : إسرائيل في الخمسين (عبري)، ص 22.

(5) Monroe, Elizabeth: Britain's Moment in the Middle East, 1914-1945, P. 175.

(6) بدر، حمدان : دور منظمة الهاغاناة في إنشاء إسرائيل، ص 59.

(7) أفيدار، يوسف : تطورات في تنظيم الهاغاناة (عبري)، ص 214.

كانت أولى الصدامات بين اليیشوف الصهيوني وسلطات الانتداب البريطانية في تلك الفترة بسبب تعاظم حركة الهجرة السرية، ففي تشرين أول (أكتوبر) عام 1945م، أحاطت مجموعات من قوات الشرطة وسلاح الحدود البريطانية بمستوطنة كفار جلعادي وطالبت بتسليم (52) مهاجراً اجتازوا الحدود خلسة، وقد هبت جموع صهيونية من المستوطنات المجاورة، في محاولة منها لعرقلة مهمة القوات البريطانية، فأصيب عدد من المستوطنين، وانسحب البريطانيون دون أن ينجزوا مهمتهم[1]، وعلى أثر تلك الحادثة، أصدرت القيادة العليا لمنظمة الهاغاناة أمراً لقوات البالماخ بالعمل على الإفراج عن مئات المهاجرين المحتجزين في معسكر عتليت، ونفذت العملية بنجاح[2]، وفي الوقت ذاته بدأت قيادة الهاغاناة، تعد مشروعاً لمواجهة السياسة البريطانية، يستند على دمج النشاط العسكري، وترتكز تلك الخطة والتي عُرفت باسم (خطة يافت) على ثلاث مراحل تخدم استراتيجية الهجرة والاستيطان، وتمثلت في :

أ- القيام بتظاهرات في المدن ترتبط بموضوعي الهجرة والاستيطان مع إبداء مقاومة سلبية ونشطة لأعمال التفتيش، والتعرض للزوارق وأجهزة الرادار.

ب- القيام بعمليات ضد شبكة الاتصالات والاستخبارات وقوات الشرطة.

ت- القيام بعمليات ضد أهداف عسكرية مهمة، كالمعسكرات، والمطارات، وأنابيب النفط[3].

وقد شرعت منظمة إتسل، بنشاط عسكري ضد سلطات الانتداب، أرادت منه التأكيد على أنها ما زالت قائمة بعد "السيزون" فعملت على توزيع إنذار باللغات الثلاث، العبرية والعربية والإنجليزية، موجه إلى السكان المدنيين تهدد بالرد السريع والقوي[4] ووضعت قذائف هاون محلية الصنع بالقرب من أماكن حكومية في القدس ويافا وحيفا وبيت دجن وكفار فيتكين، إلا أنها لم تنفجر في الوقت المحدد لها[5].

أما ليحي فقد عادت لاستئناف هجماتها بالتعاون مع إتسل، ففي 23 تموز (يوليو) عام 1945م، قامت وحدة مشتركة من إتسل وليحي بقيادة يهوشع ونستون (بنيامين) بنسف السكة الحديدية عند قرية يبنا العربية، في أول عملية مشتركة بعد أن قرر التنظيمان العمل معاً ضد السلطات البريطانية[6]، وفي تل أبيب قامت عناصر من إتسل وليحي بإلقاء قذائف الهاون باتجاه معسكر سارونا العسكري، وخط أنابيب النفط العراقية الواصلة إلى معامل التكرير في حيفا وتم تخريبها[7].

---

(1) أفيدار، يوسف : تطورات في تنظيم الهاغاناة (عبري)، ص 214.

(2) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 204.

(3) ليف، عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (عبري)، ص 277-278.

(4) نيف، دافيد : تطور المنظمة العسكرية القومية إتسل وليحي (عبري)، ص 163.

(5) بيغن، مناحيم : العمل السري (عبري)، ج1، ص 234.

(6) Lapidot, Yehuda: The Hunting season, www.us-Israel.org.

(7) Lapidot, Yehuda: The Hunting season, www.us-Israel.org.

إزاء الوضع المتأزم مع بريطانيا، أخذت المنظمات العسكرية الصهيونية (الهاغاناة وإتسل وليحي) تقترب من بعضها البعض، وتتناسى الماضي بغية التصدي للسياسة البريطانية الجديدة، وكان العمل الصهيوني المشترك تخديراً للبريطانيين(1)، ففي 23 أيلول (سبتمبر) عام 1945م، أرسل موشيه سنيه، رسالة مشفرة تحمل اقتراحه إلى مكتب الوكالة اليهودية في لندن، وتمكنت أجهزة المخابرات البريطانية من الإمساك بها وحل رموزها وأكدت تعاون الوكالة اليهودية مع إتسل وليحي، واشتدت معارضة الحكومة العمالية للمطالب الصهيونية(2)، وكان موشيه سنيه قد دعا في رسالته تلك إلى نسف السكة الحديدية في 153 موضعاً وذلك في ليلة 31 تشرين أول (أكتوبر) عام 1945م(3)، وقامت كل من إتسل وليحي في تلك الفترة بإحراق المباني الحكومية(4)، واعتبرت تلك الأحداث انتصاراً لأيديولوجيتها، وقد أعلنت إذاعة موسكو مباركتها للمعارضة الصهيونية العارمة ضد السياسة البريطانية في فلسطين(5).

وصلت الهاغاناة إلى قناعة أن الوقت قد حان للعمل بشكل مباشر وعلى نطاق واسع ضد المصالح البريطانية ومؤسساتها في فلسطين، فأصدر بن غوريون أمراً كرئيس للإدارة الصهيونية، بضرورة التعاون مع إتسل وليحي، بشرط أن تقبلا التبعية لحركة التمرد(6)، والتي عرفت فيما بعد بحركة العصيان العبري.

ثالثاً : حركة العصيان العبري، والتعامل البريطاني معه :

أثارت سياسة الحكومة البريطانية، حفيظة التيارات الصهيونية، وبإعلان وزير خارجيتها "أرنست بيفن" قررت الحركة الصهيونية بمختلف توجهاتها، ضرورة المواجهة العسكرية للسلطات البريطانية في فلسطين، في الوقت الذي كانت الحكومة البريطانية قد قررت في بداية أيلول (سبتمبر) عام 1945م، إعلان حالة الطوارئ في فلسطين وأرسلت الفرقة السادسة المحمولة جواً من بريطانيا والتي كانت أفضل فرق الجيش البريطاني، بهدف التصدي للنشاط الصهيوني، وللعمليات التخريبية ضد المؤسسات والمصالح البريطانية في فلسطين التي نفذتها التنظيمات العسكرية الصهيونية(7)، وتمركز في 5 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1945م، القوات البريطانية بشكل كبير في

---

(1) طربين، أحمد : الموسوعة الفلسطينية، فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ق2، ج2، ص 1068.

(2) السنوار، زكريا : تاريخ منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 325.

(3) بيغن، مناحيم : التمرد، ص 263؛ طربين، أحمد : الموسوعة الفلسطينية، فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ق2، ج2، ص 1069.

(4) نيف، دافيد : تطور المنظمة العسكرية القومية إتسل وليحي (عبري)، ص 188.

(5) السنوار، زكريا : تاريخ منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 326.

(6) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (عبري)، ص 121.

(7) آسا، لفن : هشاي، ص 121.

مختلف أنحاء فلسطين، وعملت على زيادة الإجراءات الأمنية والدفاعية لمختلف المؤسسات العسكرية والمدنية[1]، وإزاء تلك الإجراءات بدأت التنظيمات الصهيونية (الهاغاناة وإتسل وليحي) بالتنسيق فيما بينها لمهاجمة الأهداف البريطانية، وقد شكلت ليحي، صغرى التنظيمات الصهيونية، حلقة وصل بين التنظيمين المتنافسين الهاغاناة وإتسل[2]، فمع انتهاء فترة السيزون وانتهاء الحرب العالمية الثانية، وبدء البيشوف المنظم بحملة سياسية محمومة، واستعداد الهاغاناة للعمل عسكرياً لإعطاء ثقل للحملة السياسية، أخذت أنظار قيادتها تصبو نحو ليحي لإدخالها في توجهها الجديد الداعي إلى مواجهة السلطات البريطانية؛ لإضفاء صفة الشمولية على النضال العسكري؛ لذا، جرت اتصالات عدة ومتواترة بين موشيه سنيه ويسرائيل غاليلي عن الهاغاناة، وناتان يلين – مور عن ليحي، بهدف تحقيق وحدة المنظمتين تحت إطار التصدي للسياسة البريطانية[3].

كانت منظمة ليحي سعيدة بالتحوّل الذي طرأ على سياسة الهاغاناة، فقد ذكر يتسحاق شامير؛ قائد ليحي : "كان اهتمامي منصباً حول التوجه للهاغاناة وإتسل باقتراح الاتحاد مع ليحي في إطار حركة عصيان عبري، كإطار موحد يخوض صراعاً مسلحاً، ضد حكم الانتداب، وأجرينا اتصالات مع قادة الهاغاناة على الرغم من التوتر الداخلي، وعقد رجالنا اجتماعات هنا وهناك مع إلياهو غولومب ويسرائيل غاليلي، وموشيه سنيه وشاؤول أفيغور، بهدف التعاون، دون التطرق والرجوع إلى الحسابات القديمة بين الحركات الثلاث"[4].

وبعد مضي بضعة أيام، عُقد اجتماع آخر، وضعت فيه منظمة ليحي ثقلها إلى جانب منظمة إتسل، فتوصلت التنظيمات الثلاثة، إلى اتفاق بشأن ضبط العمليات العسكرية ضد السلطات البريطانية[5]، وتنسيقها بقيادة حركة العصيان العبري، الذي يرتكز على ثمانية بنود اتفقت الأطراف على إبقائها شفهية ولم تقم بصياغتها كتابة، إلا أن بيغن حددها بالتالي :

1- بدأ عمل حركة العصيان العبري، بدخول منظمة الهاغاناة المعركة العسكرية ضد الحكم البريطاني في فلسطين.
2- لا تنفذ كل من إتسل وليحي خطط القتال الخاصة بهما إلا بموافقة قيادة حركة العصيان العبري.
3- تنفذ إتسل وليحي خطط القتال المناطة بهما من حركة العصيان.
4- يعقد مندوبو التنظيمات الثلاثة اجتماعات ثابتة، أو حسب الضرورة، يتم خلالها دراسة الخطط من الناحية السياسية والعملية.
5- مع صدور الموافقة المبدئية على العمليات، يقوم خبراء التنظيمات الثلاثة بدراسة تفاصيل التنفيذ.

---

(1) ديكل، أفرايم : نشاط جهاز المعلومات (هشاي) (عبري)، ص 75.
(2) يلين مور، نتان : المحاربون من أجل حرية إسرائيل (عبري)، ص 270.
(3) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 221؛ بيغن، مناحيم : التمرد، ص 263.
(4) شامير، يتسحاق : مذكرات، ص 74.
(5) شفيلمان، إنشل : محاربي الحرية بإسرائيل (عبري)، ص 56.

6- لا تسري ضرورة موافقة قيادة حركة العصيان على عمليات السلاح (الاستيلاء على أسلحة البريطانيين)، ويحق لإتسل وليحي القيام بتلك العمليات حسب قدرات كل منهما.
7- يعتمد الاتفاق بين التنظيمات على "فريضة اعمل".
8- إذا وجدت الهاغاناة نفسها في أحد الأيام مضطرة للتخلي عن المعركة العسكرية ضد الحكم البريطاني، فإن إتسل وليحي ستواصلان النضال[1].

تم التنسيق بين التنظيمات الثلاثة تحت لواء حركة العصيان العبري، بتشكيل لجنتين :

الأولى : اللجنة السياسية، وقد تشكلت من أربعة أعضاء هم : موشيه سنيه، ويسرائيل غاليلي عن الهاغاناة، ومناحيم بيغن عن إتسل، وناتان يلين- مور عن ليحي، مهمتها دراسة الموضوعات السياسية والقضايا المتعلقة بنشاط الحركة.

الثانية : لجنة عسكرية وتضم يتسحاق ساديه عن الهاغاناة، ويروحام لفني (إيتان) عن إتسل ويعقوب بناي عن ليحي[2]، وقد تقرر لاحقاً تشكيل لجنة سياسية أخرى عُرفت باسم (اللجنة X) بسبب صعوبة اتخاذ اللجنتين السياسية والعسكرية القرارات اللازمة، وتكونت في البداية من دافيد بن غوريون، رئيس الوكالة اليهودية، وموشيه سنيه، قائد الهاغاناة وموشيه شابير، ثم وسعت لتشمل ممثلين عن الصهيونيين العامين، وماباي، وهاشومير هاتسعير[3]، وأحدوت هاعفوداة[4]، فكانت مهمة لجنة (X) تنسيق نشاطات حركة العصيان العبري[5].

عمليات حركة العصيان العبري :

استمرت الوحدة بين المنظمات الثلاثة في حركة العصيان، تسعة أشهر، وقد شنت حركة العصيان العبري أول نشاط لها بتوجيه ضربة لخطوط السكك الحديدية في فلسطين، وألقت مهمة التنفيذ الأساسية على كاهل قوات البالماخ وذلك في بداية تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1945م، بعد أن كُلفت (53) مجموعة (تضم قرابة 800 عنصر) بوضع متفجرات في أماكن مختلفة من خطوط

---

(1) بيغن، مناحيم : في العمل السري (عبري)، ج2، ص 7.
(2) نيف، دافيد : تطور المنظمة العسكرية القومية إتسل وليحي (عبري)، ص 182.
(3) الحارس الشاب/ هاشومير هاتسعير : نقابة عالمية للشباب الصهيوني شكلت لتحقيق أهداف صهيونية في فلسطين، أُسست في غاليتسيا في بولندا عام 1913-1914م، وشملت نقابة الكشافة (هاشومير) ومجموعات من حركة شبان صهيون في عام 1916م، توحدت الحركتان في حركة واحدة أطلق عليها اسم هاشومير هاتسعير، طورت طريقة عمل لها تتمثل بالدمج بين الأعمال الكشفية والتربوية والهجرة إلى فلسطين وتطبيق حياة الكيبوتس، وقد هاجرت أول دفعة من تلك الحركة إلى فلسطين عام 1919م، وأقامت أول كيبوتس، وفي عام 1946م أصبحت حركة هاشومير هاتسعير حزباً سياسياً، وفي عام 1948م شاركت هاشومير في إقامة حزب مابام. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 160).
(4) هلر، يوسف : ليحي؛ أيديولوجيا وسياسة 1940-1949م (عبري)، ج2، ص 299.
(5) بن، غوريون، دافيد : يوميات الحرب؛ حرب الاستقلال (عبري)، ص 6.

السكك الحديد على مستوى فلسطين، وأنجزت مهامها دون وقوع أية إصابات[1]، وفي الليلة نفسها، نفذت مجموعة أخرى من القوات التابعة للهاغاناة مهمة تخريب ثلاث سفن في ميناءي يافا وحيفا دون أن تصطدم مع البريطانيين[2]، كما نفذت إتسل وليحي، في الوقت نفسه عملية مشتركة استهدفت منشآت سكة الحديد في اللد، وقامت ليحي بمحاولة هجومية على معامل تكرير النفط في حيفا دون مصادقة لجنة (X) عليها، وأسفرت المحاولة عن مصرع أحد عناصر ليحي نتيجة انفجار الشحنة الناسفة أثناء نصبه لها[3]، وفي 15 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1945م؛ بعد إعلان بيان بيفن بيومين نُظمت مظاهرة في تل أبيب، وأضرموا النار في عدة مبانٍ حكومية، فأطلقت الشرطة البريطانية الرصاص في كل اتجاه، فقُتل سبعة يهود وجرح 55 آخرون، وفُرض نظام منع التجول في المدينة لمدة أربعة أيام، وقام الجنود البريطانيون بتطويق جفعات حاييم، ورشفون، وشفايم، للتفتيش، وحاول المستوطنون رفض ذلك، فتم إطلاق النار عليهم فقُتل تسعة صهاينة، وجُرح (63) آخرون، واعتقل (325) صهيونياً، وأصيب (65) جندياً بريطانياً، و(15) شرطياً آخرين[4].

حرصت الوكالة اليهودية على اتخاذ موقف معلن، حاولت فيه التنصل من مسؤولية تلك العمليات، وإلصاق التهمة بسياسة الكتاب الأبيض، فقد أعلنت في بيان لها غداة نشاط حركة العصيان : "أنها لمأساة أن تصل الأمور في فلسطين إلى تلك المرحلة، وأن الوكالة اليهودية تشجب استخدام العنف وسيلة في النضال السياسي، تدرك أن قدرتها على فرص التروي تخضع لامتحان صعب؛ بسبب الاستمرار في انتهاج سياسة يعتبرها اليهود كارثة بالنسبة لمستقبلهم[5]. وبقي ذلك الموقف الرسمي المعلن للوكالة اليهودية، تردده في أعقاب كل عملية تثير غضب البريطانيين[6].

وفي 22 كانون أول (ديسمبر) عام 1945م، قامت قوات الانتداب البريطاني بنفي (55) سجيناً من معتقل اللطرون إلى أرتيريا فهاجمت وحدات من إتسل وليحي في 27 كانون أول (ديسمبر) عام 1945م، مراكز المباحث البريطانية في القدس وحيفا، رداً منها على عملية إبعاد رجال ليحي[7].

---

(1) يلين، مور، نتان : المحاربون من أجل حرية إسرائيل (عبري)، ج2، ص 365.

(2) بيغن، مناحيم : التمرد، ص 266-268.

(3) نيف، دافيد : تطور المنظمة العسكرية القومية إتسل (عبري)، ص 183-186.

(4) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 335.

(5) ليف، عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (عبري)، ص 269.

(6) بدر، حمدان : دور منظمة الهاغاناة في إنشاء إسرائيل، ص 65.

(7) بيغن، مناحيم : التمرد، ص 277؛ محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 234.

في أعقاب التصلب النسبي في موقف سلطات الانتداب البريطاني تجاه الـصهيونية، رأت قيادة حركة التمرد "العصيان العبري" وقف النشاط العسكري لفترة وجيزة، هاجمت خلالها مجموعة تابعة لإتسل وليحي في بداية عام 1946م، معسكراً بريطانياً في رأس العين، وسرقت كميات مـن الأسلحة، كما وهاجمت إتسل بورصة الذهب في يافا وسرقت مبلغ 6000 جنيـه، وتمكنـت مـن الاستيلاء على مبلغ 35 ألف جنيه بعد أن نصبت كمياً بالقرب من الخضيرة لمقطورة خاصة تنقـل نقوداً إلى القنطرة[1]، وفي 20 كانون ثانٍ (يناير) عام 1946م، تمكن عنصران من وحدات البالماخ من التسلل داخل محطة شرطة الشواطئ في بيت أولغا ووضعوا جهاز توقيت متفجـر، وحـرص القائمون على العملية بالاتصال هاتفياً بقيادة الموقع البريطاني محذرين من وجود مـواد متفجـرة، فأدى الانفجار إلى إصابة 17 شخصاً من أفراد الشرطة البريطانية[2]، وفي 26 شباط (فبراير) عام 1946م، قامت وحدة تابعة لمنظمة ليحي بمهاجمة معسكر بريطاني في حولون بالقرب من تل أبيب فقتلت ضابطين وجنديين وسرقت كمية من الأسلحة الثقيلة والخفيفة، فهاجمت القـوات البريطانيـة حولون، وقتلت ثلاثة صهاينة، وجرحت آخرين، وفي 18 من الشهر نفسه قامت الشرطة البريطانية باحتلال مكاتب إذاعة ليحي، واعتقلت مذيعها[3]، وفي 25 شباط (فبراير) عام 1946م، نفذت إتسل وليحي ثلاث هجمات على المطارات البريطانية في فلسطين وتمكنت من تدمير عدة طائرات، بلغت قيمة ثمنها 755000 جنيه قيمة الطائرات التي دمرت[4]، وفـي 6 آذار (مـارس) عـام 1946م، هاجمت إتسل معسكر صرفند وتمكنت من سرقة مستودع الأسلحة التابع للقوات البريطانية وقد سقط قتيلٌ واحدٌ من عناصر إتسل خلال العملية[5].

ثم هاجمت ليحي مركزاً لوقوف السيارات العسكرية البريطانية، بهـدف الاسـتيلاء علـى الأسلحة، وقاد العملية يعقوب بناي، القائد العسكري للمنظمة، فقتلوا 7 جنود بريطانيين؛ مما أغضب البريطانيين، فاعتدوا على اليهود في عدد من المستوطنات، وكسروا واجهات حوانيتهم[6].

وفي أوائل آذار (مارس) عام 1946م، وصلت اللجنة الأنجلوأمريكية إلى فلسطين، فأمرت الوكالة اليهودية المنظمات المنضوية تحت لواء حركة العصيان بوقف نشاطها طوال فترة مكـوث اللجنة في فلسطين، وقد اتسمت فترة تواجد تلك اللجنة في فلسطين (آذار، نيسان، مارس، أبريـل)

---

(1) نيف، دافيد : تطور المنظمة العسكرية القومية إتسل (عبري)، ص 215.

(2) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 235.

(3) هلر، يوسف : ليحي؛ أيديولوجيا وسياسة (عبري)، ج2، ص 310.

(4) نيف، دافيد : تطور المنظمة العسكرية القومية إتسل (عبري)، ص 235–237؛ هلـر، يوسـف : ليحـي؛ أيديولوجيا وسياسة (عبري)، ج2، ص 303.

(5) بدر، حمدان : دور منظمة الهاغاناة في إنشاء إسرائيل، ص 66.

(6) بدر، حمدان : دور منظمة الهاغاناة في إنشاء إسرائيل، ص 66.

عام 1946م، بضعف العلاقة بين العناصر المكونة لحركة العصيان وتأزمها وعودتها بشكل، أو آخر إلى ما كانت عليه في السابق، فقد ارتأت لجنة (X) ضرورة عدم القيام بنشاطات عسكرية من شأنها إغضاب البريطانيين، واقتصر نشاط الهاغاناة في تلك الفترة على جلب المهاجرين سراً، بينما واصلت إتسل وليحي القيام ببعض النشاطات العسكرية الصغيرة(1). فنسفت ليحي في الثاني من نيسان (أبريل) عام 1946م، جسر نعمات قرب عكا، وفي اليوم نفسه هاجمت إتسل محطات القطار في يبنا وأسدود وألحقت أضراراً بالمنشآت، ومباني المحطة(2)، كما حاولت ليحي تنفيذ عمليات خارجة ضد بريطانيا في أوروبا(3)، وقامت إتسل في 10 حزيران (يونيو) عام 1946م، بنسف السكة الحديد في عدة أماكن وعطلت قطاراً(4)، وفي 16 حزيران (يونيو) عام 1946م، هاجمت وحدات البالماخ أحد عشر جسراً(5)، على الحدود الفلسطينية؛ فنسفت عشرة جسور على حدود سوريا والأردن ومصر، دون خسائر في صفوفها، وقُتل ضابط بريطاني وشرطي عربي خلال تفكيك لغم عند أحد جسور نهر الأردن، أما المجموعة (43 عنصراً) المكلفة بنسف الجسرين القريبين من قرية الذيب العربية الواقعة بالقرب من الحدود اللبنانية، فقد دخلت في معركة مع الحراس العرب، وقُتل عنصر من البالماخ عند جسر، وأثناء الاشتباك عند الجسر الثاني انفجر اللغم المعد لنسف الجسر، فأحدث انفجاراً قوياً وقُتل 13 عنصراً من البالماخ(6).

السبت الأسود (Broadside) :

أدى تصاعد العمليات ضد القوات البريطانية، إلى قيام بريطانيا بعمل يعيد هيبتها ويرد الاعتبار لجنودها، فنفذت عملية كبيرة ضد المنظمات العسكرية الصهيونية، وأطلقت عليها اسم عملية (Broadside)، بينما أطلقت عليها المصادر الصهيونية اسم "السبت الأسود"، لأنها نُفذت يوم السبت 29 حزيران (يونيو) عام 1946م، حيث نفذت قوات بريطانية كبيرة قدّر عددها بنحو 17 ألف رجل ضد قيادة الوكالة اليهودية وحركة العصيان، ومع فجر ذلك اليوم اقتحمت قوات كبيرة بريطانية في كل من القدس وتل أبيب والمؤسسات التابعة للوكالة اليهودية واستولوا على وثائقها

---

(1) ليف، عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (عبري)، ص 291-292؛ محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 236-238.

(2) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 337.

(3) هلر، يوسف : ليحي، أيديولوجيا في سياسة (عبري)، ج2، ص 312.

(4) نيف، دافيد : تطور المنظمة العسكرية القومية إتسل (عبري)، ص 267.

(5) الجسور هي : جسران قرب غزة، و3 جسور على نهر الأردن هي اللنبي ودامية والشيخ حسين، وجسر الجمة على نهر اليرموك، وجسر بنات يعقوب، وجسران قرب المطلة، وجسران قرب الذيب في الجليل الغربي. (السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 338).

(6) بيغن، مناحيم : التمرد، ص 284؛ محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 243.

للبرهنة على دورها في قيادة حركة العصيان العبري[1]، كما اعتقلت عدداً مـن أعـضاء الوكالـة وزعماء اليشوف، أمثال موشي شاريت، رئيس الدائرة السياسية في الوكالـة اليهوديـة والحاخـام فيشمان رئيس لجنة (X) ودافيد ريمز رئيس اللجنة القومية وغيرهم[2]، وشملت أعمال التفتيش قرابة 27 مستوطنة يهودية والتجمعات اليهودية في المدن، وبلغ العدد الإجمالي للمعتقلين الصهاينة في تلك العملية قرابة 2700 معتقلاً، من بينهم حوالي مئتي عنصر من قـوات البالمـاخ، واقتيـدوا إلـى المعتقلات البريطانية[3]، وصادرت السلطة من مخازن الهاغاناة (30) مستودعاً للأسـلحة كانـت تحتوي على (325) بندقية، و(64) مدفع هاون، و(68) مسدساً، و(425000) رصاصة، و(5000) قذيفة هاون، وكميات من المواد المتفجرة[4].

وسط أجواء من الذهول التي ألمت باليشوف اليهودي من جراء العملية، ظهر هناك تياران، أحدهما بزعامة دافيد بن غوريون "الصقور"، الذي دعا إلى استمرار مقاومة الاحـتلال البريطـاني واعتباره كالنازية، والثاني تزعمه حاييم وايزمان "الحمائم"، ودعا إلى وقف حركة العـصيان لـئلا تحارب بريطانيا المشروع الصهيوني[5].

أما منظمتا إتسل وليحي، فقد دعتا إلى مواصلة النشاط، فأصدرت إتسل بيانات عدت فيـه اعتقال قادة الوكالة اليهودية حلقة في سلسلة تصفية المشروع الصهيوني، ودعت اليشوف إلى عدم التردد والتراجع، لتصل إلى المطالبة بإقامة حكومة عبرية "تقاتل من أجل إسقاط حكومة الانتـداب البريطاني" وتشكيل برلمان ومحاكم عبرية، ومقاطعة المحاكم البريطانية وإقامة "جـيش التحريـر العبري الموحد" مع قيادة عليا"[6]، كما دعت منظمة ليحي، إلى التصدي الحاسم للبريطانيين، وركزت على أن العدو الأساسي هو الاستعمار البريطاني وليس في إدارته أو حكومته في فلسطين[7].

عملية فندق الملك داوود :

في ربيع عام 1946م، كان مناحيم بيغن قد عرض على الهاغاناة خطة لنسف فندق الملـك داوود في القدس، لكن قيادة الهاغاناة لم توافق، واعتبرت الهجوم على الفندق عملية طموحـة جـداً

---

(1) تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 433؛ محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتـسل وليحي، ص 246.

(2) موسوعة كارتا : باروخ شرائيل، وآخرون (عبري)، ص 1406.

(3) بدر، حمدان : دور منظمة الهاغاناة في إنشاء إسرائيل، ص 71.

(4) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 247.

(5) بدر، حمدان : دور منظمة الهاغاناة في إنشاء إسرائيل، ص 71.

(6) بيغن، مناحيم : في العمل السري (عبري)، ج2، ص 174-175.

(7) يلين، مور، نتان : المحاربون من أجل حرية إسرائيل (عبري)، ج2، ص 133-134.

وأن الوقت لم يحن بعد للقيام بمثل تلك الهجمات[1]، وكانت إتسل قد اختارت هذا المكان بالذات لأن الفندق، أصبح أثناء الحرب العالمية الثانية مقراً للمؤسسات المركزية في السلطة، فضم القيادة العامة للقوات البريطانية والسكرتارية والسلطة المدنية، ومكاتب التحقيقات الخاصة، والشرطة العسكرية في بناية مجاورة للفندق[2]، حيث كانت المهمة التي تخطط لها الهاغاناة هي إغارة وحدات البالماخ على مستودعات أسلحة الجيش البريطاني في بات يام رداً منها على الخسارة التي لحقت بها في عملية "السبت الأسود"[3].

دار جدل كبير حول عملية فندق الملك داوود، ومن بين الأسباب القوية لموافقة المسؤولين عن حركة العصيان على عملية فندق الملك داوود، رغبة قادة الهاغاناة والوكالة اليهودية في إتلاف الوثائق التي استولت عليها سلطات الانتداب البريطانية في مقر الوكالة، ووضعتها في صناديق داخل الفندق المستهدف، لئلا تستخدم كبرهان على العلاقة بين الوكالة اليهودية وحركة العصيان العبري[4]، لكن يسرائيل غاليلي رأى أن بريطانيا لا يمكن أن تحفظ نسخة واحدة من الوثائق، دون تصويرها[5].

كان أول رد فعل لحركة العصيان العبري على عملية السبت الأسود أن أذاعت المحطة السرية للهاغاناة بياناً جاء فيه : "أعلنت بريطانيا الحرب على شعب "إسرائيل" وسيرد شعب إسرائيل بحرب ضروس، العصيان العبري سيستمر! العصيان العبري قد بدأ!" [6].

كما تدارست قيادة الهاغاناة طرق الرد ووسائله، واستقر الرأي مع قادة إتسل وليحي على القيام بثلاث عمليات ضد مستودعات الجيش البريطاني في بات يام وأنيطت المهمة إلى وحدات البالماخ، أما إتسل وليحي فقد طُلب منهما القيام بعمليتين في القدس، واحدة ضد مكاتب الحكومة البريطانية في فندق الملك داوود، والثانية ضد مكاتب حكومية قريبة منه[7]، وقد أرسل موشيه سنيه قائد الهاغاناة برسالة إلى كل من إتسل وليحي ورد فيها :

أ) عليكم بأقرب فرصة ممكنة تنفيذ (تشيك) "عملية فندق الملك داوود" وبيت "خادمك ومخلصك"، أخبرونا عن الموعد، من الأفضل في آن واحد، يجب عدم نشر هوية الهيئة المنفذة صراحة أو تلميحاً.

---

(1) بيغن، مناحيم : التمرد، ص 295.

(2) هيرست، دافيد : البندقية وغصن الزيتون، ص 267؛ السعدي، غازي : من ملفات الإرهاب الصهيوني في فلسطين، مجازر وممارسات 1936-1983م، ص 37.

(3) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 343.

(4) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 252.

(5) Jewish Virtual Library: The Bombing of the king David Hotel, www.us-Israel.org.

(6) نيف، دافيد : تطور المنظمة العسكرية القومية إتسل (عبري)، ص 275.

(7) السعدي، غازي : من ملفات الإرهاب الصهيوني في فلسطين، ص 37.

ب) إننا نعد شيئاً ما، سنخبركم بالتفصيل في الوقت المناسب.

ت) يجب استثناء تل أبيب ومنطقتها من أية خطة عمل ... إذا ما شُلت تل أبيب بحظــر تجــول واعتقالات إثر عملية، سنُشل نحن أيضاً مع خططنا..." [1].

في ظهيرة 22 تموز (يوليو) عام 1946م، قامت منظمة إتسل بعملية تفجير فنــدق الملــك داوود، وفق الخطة التي أعدها عميحاي باغلين، من إتسل وساهم فيها يتسحاق ساديه عن الهاغاناة، حيث وضع 350 كيلو غراماً من المتفجرات في سبع جرار للحليب، مع جهازين للتفجير، واحتجز المهاجمون العمال في مطبخ الفندق، وتم تشغيل جهاز التوقيت، واتصلت فتاة بإدارة الفندق تخبرهم بضرورة إخلاء المكان؛ لأنه سينفجر بعد لحظات، إلا أن السكرتير الأول في حكومــة الانتــداب، رفض الإخلاء وقال : "إنني موجود هنا لإصدار الأوامر لليهود، وليس لأتلقى التعليمات منهم"[2].

وفي الوقت المحدد له (12:37) ظهراً، دوى الانفجار الضخم الذي دمر الجزء الجنــوبي من الفندق وأسفر عن مقتل (82) شخصاً (40 عربياً و25 بريطانياً و17 يهودياً)، كان من بينهم أشخاص تعاونوا مع إتسل في المجال الاستخباراتي[3].

وجه الجنرال باركر (G-Parker)، القائد العسكري تعميماً داخلياً إلى ضباط الجيش يَعــد بالانتقام لضحايا عملية الفندق ودعا إلى نزع السلاح من أيدي اليهود، حتى لو أدى ذلك إلى هدم كل المساكن اليهودية، وأمر بمنع الجنود من إقامة علاقات اجتماعية مع اليهود[4]، وفي اليــوم التــالي للعملية شجبت الهاغاناة نسف الفندق في الصحف العبرية، ونسبتها للمنشقين وذكرت : "يجب أن لا ننسى جرائم البريطانيين بسبب جرائم إتسل، لقد ذُهلت حركة العصيان العبري حيال العدد الكبيــر للقتلى الأبرياء من الرجال والنساء"[5]، وأصدرت الهاغاناة أمراً لقادة الوحدات والفروع، دعا إلــى إزالة الحواجز المنصوبة عند مداخل المستوطنات مع ضرورة أخذ الحيطة والحذر وبذلك يتم إظهار معارضة اليهود للعملية التي نفذت بالقدس[6].

---

(1) بيغن، مناحيم : التمرد، ص 298؛ محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 249.

(2) The Bombing of the king David Hotel, www.us-Israel.org.

(3) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 251؛
The Jewish Resistance Movement, www.us-Israel.org

(4) عبوشي، واصف : فلسطين قبل الضياع، ص 297.

(5) عبد الظاهر، محمود : الصهيونية وسياسة العنف، ص 241.

(6) ديكل، أفرايم : نشاط جهاز المعلومات (هشاي) (عبري)، ص 117-118.

أما منظمة إتسل فقد أشادت بالعملية، إلا أنها أعربت عن أسفها حيال الخسائر البشرية التي وقعت، وألقت باللوم على السكرتير الأول (شاد) بأنه المسؤول عن سقوط تلك الأرواح لعدم استجابته بإخلاء الفندق ولمحت إلى دور الهاغاناة في العملية[1].

أما ليحي فلم تتأسف لسقوط القتلى، ولم تعد ذلك جريمة، وشنت حملة عنيفة على قادة الهاغاناة والييشوف العبري الذين هاجموا المنشقين، كما رفضت إتسل وليحي قرار الإدارة الصهيونية الرامي إلى وقف حركة العصيان العبري، وأكدوا على ضرورة استمرار العمل ضد السلطات البريطانية[2].

نهاية حركة العصيان العبري (حملة سمك القرش) :

في أعقاب عملية فندق الملك داوود، وما أسفرت عنه من خسائر في الأرواح نشطت سلطات الانتداب البريطانية للجم نشاط التنظيمات الصهيونية وأعدت خطة لمحاصرة تل أبيب وإخضاعها لحملة تفتيش واسعة النطاق، ففي صبيحة 30 تموز (يوليو) عام 1946م، (بعد أسبوع من عملية الفندق)، نفذت سلطات الانتداب البريطانية عملية ضد مدينة تل أبيب أُطلق عليها اسم (Shark) أي "سمك القرش" أو "الفك المفترس"، اشترك فيها أكثر من 20 ألف جندي بريطاني بهدف إلقاء القبض على أكبر عدد من مسؤولي التنظيمات الثلاثة، وكشف مستودعات الأسلحة التابعة لها[3].

وقد عمد البريطانيون في تصريحاتهم وتوضيحاتهم عند البدء بالتنفيذ إلى التمييز بين الهاغاناة وكل من إتسل وليحي، ففي حديث صحفي لقائد الحملة البريطانية، أكد على أن العملية "ليست موجه ضد الهاغاناة، وإنما هي خطوة لتصفية العصابات الإرهابية"[4]، وقد كانت القوات مزودة بنسخ عن قائمة المطلوبين مع بعض الصور، وكان على رأسهم موشيه سنيه ومناحيم بيغن وناتان يلين–مور[5]، وقد استمرت أعمال التفتيش، وسط حظر التجول، طوال أربعة أيام، تم العثور خلالها على جزء بسيط من مستودعات الأسلحة[6]، وبلغ عدد المعتقلين من المشتبه بهم (762) شخصاً، كان من بينهم يتسحاق شامير قائد ليحي[7].

---

(1) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 255.
(2) بدر، حمدان : دور الهاغاناة في إنشاء إسرائيل، ص 74–75.
(3) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (عبري)، ص 123.
(4) نيف، دافيد : تطور المنظمة العسكرية القومية إتسل وليحي (عبري)، ص 280.
(5) يلين، مور، نتان : المحاربون من أجل حرية إسرائيل (عبري)، ص 335–339؛ محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 258.
(6) ديكل، أفرايم : نشاط جهاز المعلومات (هشاي) (عبري)، ص 122.
(7) نيف، دافيد : تطور المنظمة العسكرية القومية إتسل وليحي (عبري)، ص 289.

لم تجرِ طوال أيام الحملة أية مقاومة سواء من الجمهور، أم المنظمات، بالرغم من إقدام الجنود البريطانيين، في كثير من الأحيان على إهانة عناصر يهودية في مراكز التجمع أو المعتقلات، كأمرهم بالركض، أو طبع إشارة على جباه بعضهم(1).

وخلال تلك الضربة البريطانية الموجعة كانت حركة العصيان العبري تلفظ أنفاسها الأخيرة، فقد قررت الهاغاناة التي مثّلت العمود الفقري لحركة العصيان العبري، وقف نشاطها عقب عملية السبت الأسود وتفجير فندق الملك داوود، ومع ذلك لم توقف القوات البريطانية استهداف مراكز الحركة الصهيونية، ففي 28 آب (أغسطس) عام 1946م، حاصرت القوات البريطانية مستوطنتي دوروت، وروحاما في النقب، وقامت بتفتيشهما بدقة، وقد تم العثور على عدد بسيط من الأسلحة والذخائر (2).

رابعاً : مشروع التصفية الصغير (هسيزون هكاتان) :

شهدت الفترة ما بين انتهاء حركة العصيان العبري وصدور قرار التقسيم عودة العلاقات بين التنظيمات العسكرية الصهيونية إلى ما كانت عليه خلال الفترات السابقة، فقد عادت كل من إتسل وليحي وكثفت من نشاطها العسكري ضد سلطات الانتداب البريطاني خارج إطار حركة العصيان العبري، في الوقت الذي ركزت فيه منظمة الهاغاناة نشاطها واهتماماتها في مجال الهجرة والاستيطان، وعادت إلى تعاونها التقليدي مع سلطات الانتداب البريطانية، وقد أدى ذلك إلى تباين في الرؤية السياسية لتحقيق المشروع الصهيوني فظهرت المنافسة بين الهاغاناة وإتسل حول بسط النفوذ في اليیشوف(3)؛ لذا أعادت الهاغاناة، وبشكل حذر ومدروس، حملة تصفية ضد خصومها في ربيع سنة 1947م عُرفت باسم "السيزون الصغير" وقد بدأت الهاغاناة حملة التصفية تلك بشن حملة إعلامية؛ فردّت إتسل بتهديد الهاغاناة بشدة، ولو أدى الأمر إلى خوض حرب أهلية وبأنها لن تتعامل بضبط النفس كما تم في السيزون السابق(4)، وقد أناطت سلطات "اليیشوف المنظم" مهمة كبح جماح "المنشقين" بالقيادة العامة للهاغاناة، وعمدت إلى إفراز عناصر من كل فرع تابع لها في وحدة مجندة تشكل عادة من 10 إلى 16 عنصراً لإنجاز المهمة وحددت القيادة المهام المطلوبة بالتالي :

1) حماية المؤسسات الصهيونية والأفراد اليهود عن طريق فرض سلطة الهاغاناة بشكل ملحوظ في الوسط اليهودي، ومنع التنظيمين (إتسل وليحي) من جمع التبرعات وقطع دابر ظاهرة الخوة وسرقة السيارات، وقد أفرزت لذلك الغرض مجموعات حراسة من وسط الهاغاناة عُرفت باسم (حرس الأمة) انتشرت في أماكن متعددة داخل المدن والمستوطنات الكبيرة؛ فألقت القبض على عدد من أعضاء إتسل وليحي بتهمة السرقة.

---

(1) بدر، حمدان: دور الهاغاناة في إنشاء إسرائيل، ص 76؛ محارب، عبد الحفيظ: هاغاناة وإتسل وليحي، ص 259.

(2) ديكل، أفرايم : نشاط جهاز المعلومات (هشاي) (عبري)، ص 122–126.

(3) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 267، 304–305.

(4) بدر، حمدان : دور الهاغاناة في إنشاء إسرائيل، ص 89–90.

2) القضاء على إعلام المنظمتين في الييشوف اليهودي، بشن حملة دعائية ضدهما وإتلاف المـواد الإعلامية الصادرة عنهما وحرقها.
3) إحباط العمليات العسكرية الموجهة ضد أهداف بريطانية وعرقلتهـا، فقـام جهـاز مخـابرات الهاغاناة (هشاي) بجمع معلومات عن المنظمتين، وغرس عناصر له بين صفوفهما.
4) تنظيف المستوطنات اليهودية من المنشقين، فأصدرت تعليمات باستخدام السلاح ضد المنـشقين في حال محاولتهم استئناف أعمالهم منها[1].

شرعت منظمة الهاغاناة في أواخر آذار (مارس) عام 1947م بمواجهة إتسل، عندما قامت الأخيرة بنسف انبوب مياه تابع لمستوطنة كريات حاييم عن طريق الخطأ، ظناً منها أنه أنبوب نفط بريطاني؛ فاعتذرت إتسل في الصحف العبرية عن ذلك، إلا أن الهاغاناة أعلنت في صحيفة "همشمار" العبرية بأن العملية كانت مقصودة وأن العمليات التخريبية أخذت مرحلة جديدة[2]، وقامت الهاغاناة بتعقب آثار عناصر إتسل في المستوطنات القريبة وتمكنت من إلقاء القبض على 11شخصاً بعد أن أخرجتهم من بيوتهم وأشبعتهم ضرباً؛ مما أدى إلى نقل ثلاثة منهم إلى المستشفى، وقد اعتبرت إتـسل تلـك الأعمال "تمهيداً لحرب أهلية"[3]، وقامت إتسل باختطاف شرطيين بريطانيين في التاسع من حزيران (يونيو) عام 1947م، فهرعت منظمة الهاغاناة بالبحث عنهما، وقد أسفر نشاطها ليس عن اكتـشاف مخبأ الشرطيين والإفراج عنهما بسرعة فقط، وإنما عن تقديم مكافأة لها، تمثلت بـإطلاق سـلطات الأمن البريطانية سراح (32) معتقلاً من عناصرها[4]، وفي 30 حزيران (يونيو) عام 1947م، أحبطت الهاغاناة محاولة أعدتها منظمة ليحي في القدس لاغتيال الجنرال مـاكميلان (G-Mac-Millan)، قائد القوات البريطانية في فلسطين، فقد وضعت ليحي مواداً متفجرة داخل عربـة نقـل صـغيرة لتفجيرها عند مرور الجنرال في أحد شوارع المدينة وقبل مرور ماكميلان، كان أفـراد الهاغانـاة بالمرصاد لرجال ليحي، فأمروهم بحل اللغم والانصراف عن المكان دون أن يقوموا باعتقالهم[5].

انعكس الصراع القائم بين الهاغاناة وإتسل في المدن الكبرى والمستوطنات الكبيرة فأخـذ أشكالاً عدة، كالاشتباكات بالأيدي والاختطاف المتبادل والسطو على مخازن الأسلحة، وتعرضت عائلات عديدة للإبعاد عن مساكنها، وللضرب، وقد ألقى السيزون ظلاله على مدينة حيفا بـشكل يتسم بجدية أكثر، ويعود السبب في ذلك إلى إصرار الهاغاناة على تنظيف المدينة من خـصومها باعتبارها مركزاً قوياً لنفوذ الحركة العمالية، ومراهنتها على تعاون اليهود هناك معها[6].

---

(1) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 267، 306-307.
(2) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 397.
(3) بيغن، مناحيم : في العمل السري (عبري)، ج2، ص 48-49.
(4) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 397.
(5) محارب، عبد الحفيظ: هاغاناة وإتسل وليحي، ص 309؛ بدر، حمدان: دور الهاغاناة في إنشاء إسرائيل، ص 91-92.
(6) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 309.

إضافة إلى تخلي إتسل عن انتهاج سياسة ضبط النفس، وإصرارها على التصدي والحفاظ على التواجد، الأمر الذي جعل المطاردة والملاحقة والضرب المتبادل ظاهرة مألوفة، وما لبثت أن تفاقمت خطورتها في أعقاب عملية السطو على بنك باركليس في حيفا، وقد تم سلب 1300 جنيه؛ فتصدى خلال الاقتحام أحد الموظفين؛ فأطلقوا عليه النار وقتلوه[1]، واتضح أنه كان أحد مسؤولي الهاغاناة في المدينة؛ مما أدى إلى تصعيد "السيزون"، وقد اتخذت أعمال الهاغاناة في "السيزون" أشكالاً عديدة منها : إغلاق المدارس أمام (المنشقين)، وإتلاف المنشورات، وتعليق العمل أمامهم، وطرد عائلاتهم من أماكن سكناهم، فردت إتسل بحملة دعائية اتهمت فيها الهاغاناة بالتجسس لصالح المخابرات البريطانية[2].

وفي مطلع تموز (يوليو) عام 1947م أصرت إتسل على تحصيل مبلغ مالي من صاحب محل، فاستنجد بالهاغاناة؛ مما أدى إلى اشتباك بين الطرفين وسقوط عدد من الجرحى، وفي أيلول (سبتمبر) عام 1947م شهدت مدينة القدس عمليات خطف متبادلة، فاختطفت إتسل قائد هشاي في المدينة، فردت الهاغاناة باختطاف مسؤول مخابرات إتسل[3].

كان ممكن للعلاقات أن تسير بين الطرفين نحو مزيد من التأزم، وأن تضع الييشوف العبري أمام حرب أهلية، لولا تطور القضية الفلسطينية بشكل حاد، ووصولها إلى مرحلة حسم خطرة، ففي تلك الفترة، كانت القضية الفلسطينية مطروحة على بساط البحث في أروقة الأمم المتحدة، وبدأ أن الييشوف اليهودي سيمر في أخطر مراحله، الأمر الذي حذا بالعديد من الأوساط الصهيونية ومن بينها الجناح المدني في قيادة الهاغاناة، إلى الحث على وقف الحملة ضد "المنشقين"[4].

يتضح مما سبق أن مرحلة ما بين الحرب العالمية الثانية، وصدور قرار التقسيم، شهدت عملاً مشتركاً بين الهاغاناة وإتسل وليحي، ثم عاد الخلاف من جديد بعد توقف حركة العصيان العبري، وتجدد الخلاف في عام 1947م، فكان مشروع السيزون الصغير الذي استمر حتى صدور قرار التقسيم، كما شهدت المرحلة تطوراً أمنياً وعسكرياً واضحاً لمنظمة الهاغاناة يؤهلها للبدء بحرب واسعة ضد العرب أواخر عام 1947م.

---

(1) بدر، حمدان : دور الهاغاناة في إنشاء إسرائيل، ص 92.
(2) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 310-311.
(3) بدر، حمدان : دور الهاغاناة في إنشاء إسرائيل، ص 93-94.
(4) محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، ص 314-315.

الفصل الخامس

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصهيونية البريطانية في فلسطين من 1936-1948م

* المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية الصهيونية البريطانية من (1936-1948م).

* المبحث الثاني: العلاقات الاجتماعية والثقافية الصهيونية البريطانية (1936-1948م).

المبحث الأول

العلاقات الاقتصادية الصهيونية البريطانية من (1936-1948م)

أولاً : العلاقات الاقتصادية الصهيونية البريطانية خلال الثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939م) :

أ- الهجرة اليهودية وأثرها في تطور الاقتصاد الصهيوني.

ب- مسألة الأراضي والمستوطنات الصهيونية.

ت- القطاع الزراعي.

ث- القطاع الصناعي.

ج- القطاع التجاري.

ثانياً : انتعاش الاقتصاد الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية :

أ- المجال الزراعي.

ب- الصناعة الصهيونية خلال الحرب العالمية الثانية.

ت- استيراد وتصدير البضائع في الفترة (1939-1945م).

ثالثاً : العلاقات الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى انتهاء الانتداب :

- توظيف العمل الصهيوني.

المبحث الأول

العلاقات الاقتصادية الصهيونية البريطانية من (1936-1948م)

تمهيد :

هدفت سلطات الانتداب في فلسطين في المجال الاقتصادي في فترة 1936-1948م، إلى تحقيق هدفين رئيسيين مترابطين هما : ضمان المصالح المباشرة لبريطانيا من جهة، وخلق المقومات المادية الضرورية لنجاح مشروع الوطن القومي اليهودي من جهة ثانية، فمنذ بداية احتلال فلسطين سعت بريطانيا إلى تسخير موارد البلاد الطبيعية لصالح المشروع الصهيوني، وذلك بهدف تمكين الحركة الصهيونية من الهيمنة على اقتصادياتها، وفتح آفاق واسعة لاستيعاب أكبر عدد من المهاجرين الصهاينة؛ لذا تبلور التعاون الوثيق بين الطرفين في مجالات عديدة.

أولاً : العلاقات الاقتصادية الصهيونية البريطانية خلال الثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939م) :

أ- الهجرة اليهودية وأثرها في تطور الاقتصاد الصهيوني :

شهدت الهجرة اليهودية إلى فلسطين حركة لافتة للنظر ترافقت مع صعود النازية إلى الحكم في ألمانيا عام 1933م، ومع تلك الحركة، تدفقت رؤوس الأموال إلى فلسطين، وبلغ مقدار ما دخل إلى فلسطين عن طريق البنوك الألمانية بصورة رسمية تنفيذاً لاتفاق نقل أموال اليهود الألمان "اتفاقية هاعافارا"[(1)]، مقابل بضائع ألمانية، ما قيمته (4,279) مليون جنيه فلسطين[(2)]، عدا عن أموال اليهود الألمان الواردة بطرق غير رسمية، إضافة إلى الأموال الواردة من مصادر أخرى، وقد شجعت حكومة الانتداب انتقال أموال اليهود خلال فترة الحكم النازي إلى فلسطين دون فرض رسوم جمركية عليها، كي يتمكن المهاجرون اليهود الألمان من نقل أموالهم إلى فلسطين، كما أتاحت الإجراءات البريطانية المترافقة مع صعود النازية دخول السياح اليهود إلى فلسطين، بشكل استثنائي، الأمر الذي استغله الصهاينة فقاموا بإدخال (44,474) سائح مابين عامي 1931-1935م إلى

---

(1) وقّعت اتفاقية بين ألمانيا النازية والحركة الصهيونية، عُرفت باتفاقية "هاعافارا"، دعت لتحويل ونقل الممتلكات اليهودية من ألمانيا إلى فلسطين، وقد اعتبرت تلك الاتفاقية لبنة مهمة في تأسيس اقتصاد صهيوني في فلسطين، كما نصت اتفاقية هاعافارا على أن المستفيدين منها، أي الذين يستطيعون تحويل أموالهم بموجب الاتفاقية يجب أن يحولوا ألف جنيه استرليني كحد أدنى، وتجمع التقديرات على أن رؤوس الأموال التي دخلت بفعل تلك الاتفاقية بلغت 140 مليون مارك ألماني، بحيث أنها لم تحوّل بصفة نقد سائل، بل بشكل بضائع صناعية جرى شراؤها بواسطة الوكالة اليهودية وصدرت إلى فلسطين ودفع ما يوازي قيمتها للمهاجرين. (أبو النمل، حسين : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 39-41).

(2) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 115.

فلسطين، ولم يغادروها[1]، كما بلغ عدد المهاجرين اليهود الألمان إلى فلسطين 9 آلاف مهاجر عام 1932م، و30 ألفاً عام 1933م، و40 ألفاً عام 1934م، و61 ألفاً عام 1935م[2]، أي أن مجموع المهاجرين اليهود الألمان إلى فلسطين في الفترة 1932-1935م بلغ 140 ألف مهاجرٍ؛ بمعدل 35 ألف مهاجر سنوياً.

مجلس اليهود الألمان :

عندما تضخمت المسؤوليات الملقاة على عاتق المكتب المركزي لتوطين اليهود الألمان، الذي أسسته الوكالة اليهودية لذاك الغرض، وبرزت الحاجة إلى رأس المال لتحويل مشروعات تهجير اليهود الألمان إلى فلسطين، بدأ المكتب المركزي العمل على تكوين مجلس لليهود الألمان يعاون إدارتي لندن والقدس التابعتين للمكتب المركزي في جمع الأموال والاتصال بالدوائر الرسمية البريطانية والألمانية لدفع عمليات التهجير والتوطين[3].

أنشئ مجلس اليهود الألمان في عام 1936م، حيث رأس هربرت صموئيل القسم البريطاني في المجلس الذي تكون من مجموعة من الزعماء الصهيونيين البريطانيين، أمثال حاييم وايزمان، وسيمون ماركس (Simon Marks)، واللورد بيرستيد (L. Pierrstide)، والسيد أوسموند (Asmonde)[4]، تم تشكيل القسم الأمريكي حيث انضم إلى المجلس في فترة لاحقة، وقد أسهم المجلس في خلق جو من التعاون بين مختلف التنظيمات الصهيونية والبريطانية، التي تولت عمليات الدعم لتوطين اليهود الألمان، وقد نجح المجلس في ذلك إلى حد كبير[5].

توسع نشاط جمع التبرعات لتوطين اليهود الألمان، بعد تكوين المجلس، فكان إجمالي الدعم المالي الذي أمدَّ به اليهود البريطانيون من خلال الحملات التي نظمها المكتب المركزي خلال الفترة 1933-1935م، ومجلس اليهود الألمان بين عامي 1936-1939م، قد بلغ 2 مليون جنيه إسترليني، قسم منها خصص لدعم الميزانية العامة للكيرين هايسود، وللكيرين كايميت، وصرف القسم الأكبر على المهاجرين اليهود[6]، ويبدو للوهلة الأولى أن ذلك كان دون تدخل من سلطة الانتداب، لكن المدقّق يجد دورها مهماً، فقد اشتمل صك الانتداب في مادته الثالثة والرابعة على أنه

(1) Hopgood, N. Hutchins: The spirit of the Getto, P. 90.

(2) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 125؛
Hopgood, N. Hutchins: The spirit of the Getto, P. 92.

(3) سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية، ص 373.

(4) سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية، ص 373.

(5) Sykes, Christopher: Gross road to Israel, P. 89.

(6) تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 420-421؛
Jewish Virtual library: Keren Hayesod, www.us-israel.org.

"يجب على الدولة المنتدبة أن تنشط الإدارة المحلية على قدر ما تسمح به الأحوال، ويُعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية، تشيد وتعاون في إدارة فلسطين في تلك الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وغير ذلك مما يؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين وتساعد وتشترك في ترقية البلاد تحت سيطرة حكومتها دائماً"(1).

وفي كانون ثاني (يناير) عام 1939م، خصصت الحكومة البريطانية عشرة ملايين جنيه إسترليني كمنحة ليهود تشيكوسلوفاكيا، لتهجيرهم من منطقة السوديت التشيكية، ولنقل الأموال والممتلكات اليهودية في تشيكوسلوفاكيا إلى فلسطين(2).

ب- مسألة الأراضي والمستوطنات الصهيونية :

استند مشروع إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين إلى قاعدتين رئيسيتين هما : الهجرة اليهودية المتواصلة، والسيطرة على الأرض الفلسطينية، وقد تسلحت السلطات البريطانية ببنود صك الانتداب لتمكين الحركة الصهيونية من السيطرة على أكبر مساحة من الأرض، فقد ورد في المادة السادسة من صك الانتداب : "على إدارة فلسطين أن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية، حشد اليهود في الأراضي الأميرية والأراضي الموات"(3)، وقد أباح دستور فلسطين، الذي أصبح نافذ المفعول ابتداءً من أول أيلول (سبتمبر) عام 1922م، حق التصرف بالأراضي للوكالة اليهودية، وذلك بعد أن أناط بالمندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل جميع الحقوق في الأراضي العمومية "بكونه أميناً عن حكومة فلسطين"، وله الحق في أن يهب أو يؤجر أي أرض من الأراضي العمومية، أو أي معدن أو منجم، وله أن يأذن بإشغال مثل تلك الأراضي بصفة مؤقتة بالشروط والمدد التي يراها ملائمة(4).

لقد سنّت سلطات الانتداب سلسلة من القوانين لتشجيع الاستعمار الصهيوني لأراضي فلسطين منها :

- قانون الأراضي الموات العام (1921م) :

أصدر المندوب السامي هربرت صموئيل، بتاريخ 16 شباط (فبراير) عام 1921م، قانوناً حمل اسم قانون الأراضي (الموات)(5)، حيث كان الفلاحين العرب يتهربون، خلال فترة

---

(1) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 408-409.

(2) Sykes, Christopher: Gross road to Israel, P. 89-90.

(3) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1098.

(4) الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين الاقتصادي والاجتماعي، ص 112-113.

(5) قانون الأراضي (الموات) لعام 1921م : مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 970.

الحكم العثماني، من تسجيل أراضيهم، فأصبح قانون الأراضي الموات وسيلة لحرمان المزارعين الفلسطينيين من الأراضي التي كانوا يشغلونها، ولضمها للوكالة اليهودية مجاناً تنفيذاً للمادة السادسة من صك الانتداب سالفة الذكر[1]، كما كان هناك قوانين شرعت للسيطرة على الأراضي الفلسطينية بحجة الصالح العام منها :

- قانون استملاك الأراضي للجيش ولقوة الطيران لعام (1925م) :

فقد سن المندوب السامي، بتاريخ 15 أيار (مايو) عام 1925م، قانوناً عُرف بقانون "استملاك الأراضي للجيش ولقوة الطيران التابعة لجلالته في فلسطين"[2]. وتكمن الخطورة في ذلك القانون أنه يمكن للقائد الحق بأن يحدد الأرض والسعر الذي يريد، الأمر الذي يُصعِّب على الفلاح الفلسطيني شرائها وبالتالي تكون أحيلت لمالك صهيوني قادر على شرائها، كما اعترفت سلطات الانتداب رسمياً بالصندوق القومي "الكيرين كايميت" كمؤسسة ذات منفعة عامة يحق لها شراء الأراضي في فلسطين، وتأجيرها إلى اليهود الوافدين إليها[3].

ومن القوانين الكثيرة التي سُنت من قبل سلطات الانتداب والتي كانت في النهاية تصبح ملكاً للصهاينة :

- قانون تسوية حقوق ملكية الأراضي لعام 1928م :

وهو قانون تم سنّه من قبل سلطات الانتداب في 30 أيار (مايو) عام 1928م[4]، وقد اقتضى أن تم تعيين موظفين صهاينة باستهداف نزع ملكية الأرض عن طريق فرز الأراضي المشاع في القرى ومراجعة قيود الأملاك، وانتزاع ما لا يثبت ملكيته من الأراضي وتسجيلها باسم حكومة الانتداب لتحال فيما بعد للصهاينة[5].

أدت سياسة استملاك الأراضي وتواطؤ سلطات الانتداب البريطانية مع المشروع الصهيونية، إلى خلق فئة واسعة من الفلاحين العرب المعدمين، وباتت الأرض المستملكة من المؤسسات الصهيونية قطعة مستقلة عن البلاد[6]، وبالتالي لم يعد في وسع الفلسطيني أن يجني منها أية منفعة، حيث إنه لم يبق له أي أمل في استئجارها أو فلاحتها، أو حتى العمل فيها كعامل مأجور، خصوصاً بعد أن تكرست في الواقع سياسة "العمل العبري" والكفاية الذاتية اليهودية.

---

(1) سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية، ص 250؛ بوبصير، صالح : جهاد شعب، ص 480.

(2) قانون استملاك الأراضي للجيش ولقوة الطيران لعام 1925م، قوانين فلسطين، ج2، ص 932.

(3) الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين الاقتصادي والاجتماعي، ص 112-113.

(4) قانون تسوية حقوق ملكية الأراضي لعام 1928م، قوانين فلسطين، ج2، ص 970.

(5) موسى، صابر : "نظام ملكية الأراضي في فلسطين 1917-1937م"، ص 45-74.

(6) كنفاني، غسان : ثورة 1936-1939م، في فلسطين، خلفيات وتفاصيل وتحاليل، ص 52.

وفي المقابل، شهد الاستيطان الصهيوني انتعاشاً لم يسبق له مثيل في الفترة ما بين عـامي 1932-1939م، خاصة في مرحلة الثورة (1936-1939م)، فقد استغلت القيادة الصهيونية الظروف لتكثيف التوسع الاستيطاني، بالتنسيق مع سلطات الانتداب، فوضعت خطة لإقامة المستوطنات اليهودية التي تلبي أهداف الصهيونية في التوسع والسيطرة، واحتلال الأماكن الاستراتيجية اقتصادياً وعسكرياً، كما خدم الاستيطان مصالح الاستعمار البريطاني في تطويق العرب وإجهاض كفاحهم[1]، وفي الفترة ما بين عامي 1936-1939م، وظّف الاستيطان الصهيوني مليوناً و268 ألف جنيه فلسطين في أعمال البناء في خمسة مدن فلسطينية مقابل 120 ألف جنيه فقط وظفها العرب في الفترة نفسها[2].

وقد اتسمت المستوطنات الصهيونية التي أقيمت خلال الثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939م) بأنها كانت ذات جدار من الأسلاك الشائكة يحيط بها، وبرج المراقبة القائم في وسطها، وهو ما عُرف باسم "سور وبرج"[3]، ووفقاً لتقرير لجنة بيل، كان للمستعمرات الصهيونية كيانها الخاص بها، من أرض وسكان ومؤسسات سياسية واقتصادية، وعسكرية، واجتماعية، وكانت تلك المستوطنات آخذة بالنمو والتوسع بشكل يهدد بفرض سيطرتها على معظم مناطق فلسطين وتحويلها إلى دولة يهودية، داخل سلطة الانتداب[4]، كما ازدادت خلال تلك الفترة المستوطنات الجماعية (الكيبوتز)، فقد وصل عدد سكان الكيبوتزات في السنة الأولى من الثورة عام 1936م، إلى 15500 صهيوني، بعد أن كان عددهم 4506 صهيوني في العام 1930م[5].

كان لإقامة الكيبوتز هدفان : أولهما اقتصادي، يقوم على توطين المهاجرين اليهود، وتوفير المسكن والطعام لهم، والثاني عسكري، يرمي إلى الإشراف على المناطق العربية، وعزلها عن بعضها؛ لذا غلب على سكانه الطابع العسكري، فكان الشبان منهم مدربين على حمل السلاح والأعمال الزراعية في آنٍ واحد[6].

أما المستوطنات التعاونية (الموشاف)، وقد ارتفع عددها في العام 1939م، إلى 103 مستوطنة بعدما كانت 27 موشافاً، في العام 1936م[7].

---

(1) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 132.

(2) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 323.

(3) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 132؛ حسونة، خليل : الثورة الشعبية، ص 73؛ خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 656.

(4) ESCO foundation for Palestine: A study of Jewish Arab and British Policies, Vol. No. 1, P. 364.

(5) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب الاقتصادية في فلسطين، ص 162-163.

(6) شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 67.

(7) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 122.

أدت موجات الهجرة المتعاقبة التي بلغت أوجها من حيث عدد المهاجرين في العام 1935م، إلى نتائج عدة، كان لها أكبر الأثر في رسم مسار التطور الاقتصادي الصهيوني حتى نهاية العام 1939م، فكان من أهم تلك النتائج :

1- إحداث تغير نوعي في البنية الديمغرافية (السكانية) في فلسطين، إذ أصبح الصهاينة يشكلون نحو ثلث السكان في فلسطين[1].
2- إحداث تغير نوعي في ملكية الصهاينة أراضٍ صالحة للزراعة، فقد ارتفعت ملكية الصهاينة للأراضي من 544 ألف دونم في العام 1925م، إلى 1,332,000 دونم في العام 1936م، وارتفع عدد المستوطنات الصهيونية الزراعية من 124 مستوطنة في العام 1931م، إلى 213 مستوطنة في العام 1936م، وقد أدى ذلك إلى زيادة حدة الأزمة الزراعية وملكية الأرض بالنسبة للشعب الفلسطيني[2].
3- تدفق الهجرة الصهيونية من الأثرياء، وأصحاب رؤوس الأموال، التي أدت هجرتهم إلى فلسطين، إلى تحول جذري في البنية الاقتصادية لصالح الاستيطان الصهيوني[3].

ت- القطاع الزراعي :

عملت مؤسسات الزراعة الصهيونية على توفير كافة المستلزمات الفنية والمادية، فكانت تسير ضمن مخطط زراعي واضح المعالم، هدفه الاستيطان؛ لذا سعت الوكالة اليهودية إلى دمج النشاط الزراعي مع النشاط العسكري، حتى وجد ما يُعرف "بالمزارع المحارب"، فجاء نتيجة ذلك إنشاء الكيبوتزات الزراعية على الأراضي المتاخمة للأراضي العربية[4].

كانت لقطاع الحمضيات، دون القطاعات الزراعية الأخرى، أهمية كبيرة على المستوى الزراعي في فلسطين، لأنه كان يمثل أهم الزراعات خلال الفترة 1936-1939م، ومع ذلك فإن المتتبع لسياسة سلطة الانتداب البريطاني في المجال الزراعي، يلاحظ أنها انسجمت مع السياسة العامة البريطانية في فلسطين، والهادفة إلى ضمان المصالح الاستعمارية المباشرة من جهة، وخلق المقومات المادية الضرورية لإقامة الوطن القومي اليهودي من جهة ثانية، فقد سعت حكومة الانتداب إلى استغلال الساحل الفلسطيني زراعياً؛ فوجهت كامل الدعم والاستثمار، لتطوير زراعة الحمضيات، فاكتسبت تلك الزراعة صفة المنتوج الأول للتصدير، المرتبط بالسوق الاستعماري والمستقطب للحجم الأكبر من الاستثمارات في القطاع الزراعي[5].

---

(1) شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 61.

(2) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص234.

(3) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 133.

(4) صايغ، يوسف : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 21، 22.

(5) بدران، نبيل : تطور هيكلية الاقتصاد العربي في ظل الاستعمار البريطاني والمشروع الصهيوني، ص 17.

وفي المقابل لم يكن الدعم الذي قدمته السلطات البريطانية لزراعة الحمضيات يتعارض مع مصالح الحركة الصهيونية، حيث أدرك الصهاينة أهمية ذلك القطاع، وقدرته على توفير أرباح كبيرة وسريعة، فوجهت القسم الأكبر من استثماراتها في الزراعة، واستطاعت خلال سنوات قليلة وبمساعدة سلطة الانتداب، امتلاك أكثر من نصف مساحة الأراضي المزروعة بالحمضيات، علماً أن مجموع مساحة الأراضي القابلة للزراعة التي كانوا يملكونها لم تتجاوز قبل عام 1936م، ما نسبته 12% من مجموع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في فلسطين(1). وقد تطورت سريعاً صادرات من الحمضيات، ففي عامي 1937-1938م، قدر عدد الصناديق المصدرة من البيارات التي استولى عليها الصهاينة بنحو 6,868,000 صندوقاً، كان يتم تصدير معظمها بواسطة جمعيات التصريف التعاونية، مقابل 4,224,000 صندوقاً صدرها نحو 270 من المنتجين العرب، وقد تزايدت الكمية لتبلغ حدها الأقصى في موسم العام 1938-1939م لتصل إلى 15,264,776 صندوقاً من إنتاج الصهاينة(2).

ولم تكن هناك أية جمعية تعاونية عربية لتسويق الحمضيات العربية، الأمر الذي أدى إلى عرقلة تسويق المحصول، ونقص مساحة الأراضي المزروعة بالحمضيات، فبعد أن كانت 75,000 هكتار عام 1939م، تناقصت إلى 68,000 هكتار عام 1943م، أكثرها كان مزروعاً بالبرتقال اليافاوي، كما خُصص 2000 دونم لزراعة الليمون الحامض(3).

ومع تطور زراعة الحمضيات ودورها في الاقتصاد الصهيوني، كان لا بد من تطوير وسائل زراعتها وصيانتها وإدخال التقنيات الحديثة وقتئذ لزيادة إنتاجها، وهذا ما افتقر إليه الفلاح الفلسطيني، حيث غاب الإرشاد الزراعي والدراية الفنية بشكل متعمد من السلطة المنتدبة، وذلك على خلاف الوسط الصهيوني، فالمزارع الصهيوني كان مطلعاً على الوسائل الحديثة الغربية أو مزارعاً جاء من الأوساط الشرقية من أوروبا، إلا أنه وجد أمامه الدعم والمدارس الزراعية الفنية القادرة على تأهيله وإرشاده(4).

وللوقوف على إطار السياسة العامة البريطانية نحو دعم المنتج الصهيوني، يلاحظ أنه عندما أخذت الزراعة اليهودية تهتم بزراعة الخضروات مثل البندورة، أولتها سلطات الانتداب الرعاية الشاملة، وأصدرت أمراً يقضي بمنع استيراد البندورة إلى فلسطين، وذلك بموجب قانون حماية النبات(5)، غير أن سلطات الانتداب عندما شعرت بإقبال المزارعين العرب على التوسع في تلك

---

(1) الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين الاقتصادي والاجتماعي، ص 123-124.

(2) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 180.

(3) الجادر، عادل حامد : التشريعات البريطانية وتهويد الأراضي، ص 132.

(4) شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 65.

(5) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 204.

الزراعة، والاستفادة من زيادة الطلب عليها، عمدت إلى تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها، وأوقفت قبيل الحرب العالمية الثانية مفعول الحماية الجمركية لإغراق السوق المحلي بالبندورة المستوردة من الخارج[1].

وقد اتبعت السلطة البريطانية السياسة نفسها، بحق زراعة التبغ التي كانت زراعة عربية إلى حد كبير، ففي مطلع العشرينيات قامت حكومة الانتداب بإلغاء احتكار شركة الديبجي العثمانية لصناعة التبغ، وسعت إلى تنظيم زراعة التبغ لأهميتها بالنسبة للاحتكارات البريطانية من جهة أخرى، غير أنها أدركت سريعاً أن تشجيع تلك الزراعة، سيعني تطوير قطاع إنتاجي عربي (زراعي، صناعي)، وتقدم مساعدة وحيدة الجانب لن تعود بالنفع على المشروع الصهيوني في فلسطين[2]، فأخذت سلطات الانتداب تشجع استيراد التبغ الخام والسجائر إلى فلسطين؛ مما أدى إلى حدوث أزمة زراعية وصناعية خانقة في قطاع التبغ العربي، وقد أشار تقرير دائرة الزراعة الحكومية، إلى أثر سياسة الانتداب البريطانية في تدهور زراعة التبغ العربية، وأشار إلى عدم تقديم التسهيلات للتصدير وتكديس كميات كبيرة من الإنتاج وإغراق الأسواق المحلية بالتبغ الأجنبي[3]، الأمر الذي أدخل زراعة التبغ العربية في أزمة خانقة.

أدت سياسة الانتداب في المجال الزراعي إلى انقسام الزراعة الفلسطينية إلى زراعتين منفصلتين انفصالاً تاماً : الزراعة اليهودية والزراعة العربية، وبينما كانت الزراعة اليهودية تحظى بدعم حكومة الانتداب، وتمتلك مؤسساتها المتطورة الخاصة بها في مختلف الخدمات الفنية والمالية والإعفاءات الجمركية، واستندت إلى مخطط زراعي واضح المعالم، أما الزراعة الفلسطينية فقد بقيت مفككة تشق طريقها لوحدها بمعزل عن أية مساعدة، أو تخطيط وتنظيم، واعتمدت فقط على إرادة الفلاح الفلسطيني ورغبته في تحسين أساليبه لمجاراة الواقع الجديد، ومحاولة منافسة الزراعة اليهودية المتقدمة[4].

ث- القطاع الصناعي :

إن استعراض ملامح التطور الصناعي في فلسطين، خلال عهد الانتداب البريطاني بشكل عام، يتطلب ضرورة التمييز ما بين الصناعة الصهيونية والصناعة العربية في فلسطين، فالاقتصاد الصهيوني الذي تولد عن رغبة الصهيونيين في إيجاد "الوطن القومي اليهودي"، قد تميز بفيض متواصل من المهاجرين الصهاينة ورؤوس الأموال، أما الاقتصاد العربي الفلسطيني فقد كان

---

(1) بدران، نبيل : تطور هيكلية الاقتصاد العربي، ص 17.

(2) Laqueur, Walter: Communism and Nationalism in the Middle East, P. 187.

(3) بدران، نبيل : تطور هيكلية الاقتصاد العربي، ص 15-16.

(4) أبو رجيلي، خليل : الزراعة العربية في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل، ص 128-143.

اقتصاداً زراعياً في معظمه، يتسم بنمو سكان طبيعي سريع وتراكم بطيء في رأس المال واليد العاملة، ومن جانب آخر، كانت الصناعة الصهيونية في فلسطين محظوظة في تلقيها سيلاً من العمال المهرة ومن أرباب الصناعات، ففي عام 1934م بلغ عدد الصناع 5182 من مجموع المهاجرين البالغ عددهم 42,359 مهاجراً، أو ما نسبته حوالي 12.25% من مجموع المهاجرين في تلك السنة[1]، كما استفادت الصناعة اليهودية من السياسة التفضيلية التي انتهجتها سلطات الانتداب في مجال الحماية الجمركية، وقد اعترفت حكومة الانتداب أن سياسة الحماية الجمركية كانت مسخّرة في الأساس لصالح الصناعة الصهيونية، وقد أقرّت في تقريرها المقدم في عام 1935م، إلى مجلس عصبة الأمم أنها قدمت المساعدة لعدد من الصناعات، التي كلها في أيدي أصحاب المصانع الصهيونية، بإعفائها من رسوم الاستيراد على مواد أولية معينة، وبزيادة ضريبة الاستيراد بقصد الحماية على بعض المواد المصنوعة[2]، كما قامت سلطة الانتداب بزيادة التعريفة على السلع الصناعية المستوردة، والتي كانت الصناعة اليهودية في فلسطين قادرة على إنتاجها، وبات الرسم على بعض المواد مرتفعاً بشكل خاص، بحيث وصل إلى 70% على الإسمنت، و350% على الثقاب (الكبريت)[3]، وقد نصت المادة الحادية عشرة من صك الانتداب على فلسطين أن تتخذ الإدارة الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بتنمية البلاد مع تخويلها السلطة التامة في إصدار ما يلزم من التشريعات لتملك أياً من موارد البلاد الطبيعية، والمنافع العمومية بها، ثم خولت المادة نفسها سلطات الانتداب الاتفاق مع الوكالة اليهودية على قيام الوكالة بإنشاء أو تسيير الأشغال العامة ما دامت الإدارة لا تتولى تلك الأمور مباشرة بنفسها[4]، وينحصر التفسير الصهيوني لما جاء في تلك المادة بأنها تستهدف تسخير موارد فلسطين الطبيعية للاستثمارات الصهيونية التي تسيّرها الوكالة اليهودية لتتمكن من السيطرة على اقتصاديات فلسطين، وفتح آفاق جديدة لاستيعاب أكبر عدد ممكن من المهاجرين الصهاينة. وقد تجلى التعاون البريطاني مع الصهاينة في مجال الصناعة والتعدين في فلسطين في عدة نواحٍ، أهمها:

- دعم الصناعة الصهيونية :

لم تكن فلسطين بلداً غنياً بالثروات المعدنية التي يمكن استخدامها للصناعات الثقيلة، فلم يكن في تربتها فحم أو حديد، غير أن فلسطين كانت غنية جداً بالأملاح المعدنية، مثل البوتاس والبروم بفضل الاحتياطي الهائل للبحر الميت، كما كانت تمتلك موارد مائية كافية لتوليد الطاقة الكهربائية[5]، فكانت موارد فلسطين الطبيعية في عهد الانتداب البريطاني في قبضة عدد محدود

---

(1) ميركورد، كين : الصناعة اليهودية، ص 108-110.

(2) الحسيني، محمد يونس : التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين، ص 130.

(3) الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين الاقتصادي، ص 139.

(4) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 410؛ الجادر، عادل أحمد : التشريعات البريطانية، ص 76-77.

(5) Ilan, Pappe: The Israel, Palestine question, London, 1990, P. 116.

جداً من شركات الامتياز، أهمها : شركة الكهرباء الفلسطينية المحدودة، وشركة البوتاس الفلسطينية، وشركة الملح الفلسطينية، وشركة كهرباء القدس والخدمات العامة، وشركة شكري ديب وأولاده للملح، وكانت الشركات الثلاث الأولى شركات يهودية تسيطر على حوالي 90% من مجموع حركة شركات الامتياز في فلسطين، أما الشركة الرابعة فكانت بريطانية، والخامسة عربية فلسطينية[1]، وتمتعت تلك الشركات بصلاحيات استثنائية في ملكية الأرض، مع أنها كانت تحصل على أرباح هائلة من وراء استثماراتها، في حين أنها لم تكن تقدم لحكومة الانتداب سوى مبالغ زهيدة من الضرائب، ولم تنفق على الأجور إلا مبالغ بسيطة، ففي حين كانت الصناعة الصهيونية تنفق على الأجور في نهاية الثلاثينيات 49% من قيمة إنتاجها، والصناعة العربية 37%، فإن شركات الامتياز لم تنفق على الأجور والمرتبات أكثر من 30% من قيمة الإنتاج[2].

وكان توليد الطاقة الكهربائية في فلسطين من احتكار شركة كهرباء فلسطين المحدودة (Palestine Electric Corporation-Ltd)، التي بدأت نشاطها في عام 1923م، فقد منح المندوب السامي البريطاني، هربرت صموئيل في 12 أيلول (سبتمبر) عام 1921م، امتياز استخدام مياه نهري الأردن واليرموك لتوليد الطاقة الكهربائية لبنحاس روتنبرغ أحد كبار رجال المال الصهاينة[3]، وذلك لمدة سبعين عاماً، ومنحه 1800 دونماً من الأراضي مجاناً[4].

وكانت الوكالة اليهودية من أكبر المساهمين في تلك الشركة التي لها الحق بتوزيع الطاقة الكهربائية في كافة أنحاء فلسطين وشرق الأردن، باستثناء منطقة القدس؛ لأنها كانت تابعة لشركة يونانية، وقد حققت الشركة نجاحاً كبيراً في غضون سنوات قليلة، حيث ارتفع رأسمالها من مليون جنيه إسترليني إلى 2 مليون في عام 1934م، وإلى خمسة ملايين جنيه إسترليني في عام 1939م[5]، واستكمالاً للمشروع، حصل روتنبرغ أيضاً في 15 أيلول (سبتمبر) عام 1921م، على امتياز آخر؛ منح بموجبه استغلال مياه حوض نهر العوجا في فلسطين، حيث قام بتأسيس شركة كهرباء يافا لتوليد الطاقة الكهربائية، وتوريدها للإنارة والصناعة والري في قضاء يافا، وقد بدأ تشغيل التيار الكهربائي في منطقة تل أبيب – يافا في 28 حزيران (يونيو) عام 1923م[6].

---

(1) الحسيني، محمد يونس : التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين، ص 131.

(2) عصبة التحرر الوطني في فلسطين : طريق فلسطين إلى الحرية، ص 47.

(3) سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية، ص 421–424؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1098.

(4) بويصير، صالح : جهاد شعب، ص 116–119.

(5) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 368–369؛ سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية، ص 424.

(6)

وفضلاً عن مشروع روتنبرغ، كان هناك مشروع استغلال أملاح البحر الميت ومعادنه، فقد درست الدوائر البريطانية منذ عام 1927م، مسألة منح الامتياز لشركة يهودية برأس مال أمريكي بريطاني مشترك، غير أن المعارضة العربية أدت إلى تأخير موافقة الحكومة البريطانية على ذلك المشروع، وبعد الضغوط العديدة التي مارستها الحركة الصهيونية على حكومة الانتداب، وافقت الأخيرة في نيسان (أبريل) عام 1929م، على عقد الامتياز لمدة 75 عاماً، ابتداءً من أول كانون ثانٍ (يناير) عام 1930[1]، وفي عام 1931م، بدأ إنتاج شركة بوتاس فلسطين (Palestine Potash-Ltd)، وتنامى بسرعة بعد ذلك إلى أصبح يسهم عام 1938م بنحو 50% من صادرات فلسطين الصناعية؛ إلا أن الشركة لم تسهم إلا قليلاً في تطوير الاقتصاد الفلسطيني، حيث كانت أرباح الشركة تذهب إلى الرأسماليين الأجانب غير المقيمين في فلسطين، كما كان إنتاجها يصدّر دون أن يمر بعمليات تحويلية في فلسطين[2]، وفي غضون سنوات قليلة قامت الشركة في عام 1937م، بتوسيع أعمالها إلى المنطقة الجنوبية من البحر الميت، واستطاعت مضاعفة إنتاجها إلى حد كبير، ففي حين كانت الشركة تصدّر في عام 1934م (11,427) طن من البوتاس، بلغت قيمتها التصديرية (56,724) طن في عام 1938م[3].

واهتمت السلطات البريطانية بتشجيع الصناعات اليهودية وحمايتها على حساب مصلحة العرب الفلسطينيين فزادت الرسوم الجمركية على الواردات لحماية منتجات الصناعة الصهيونية أو إلغاء أو تخفيض الرسوم على المواد التي تحتاج إليها الصناعة اليهودية مثل ما صنعته لمعمل الإسمنت اليهودي "نيشر"، فقد رفعت ضريبة الجمرك على الإسمنت المستورد أربعة أضعاف ونصف ما كانت عليه قبل تأسيس المعمل حتى يظل الإسمنت اليهودي وحده سيد السوق، ومثل ذلك أيضاً، ما صنعته لمعمل استخراج الزيوت اليهودية "شيمن"، فقد وضعت ضرائب باهظة على الزيوت المستوردة لا سيما زيوت القطن، أما البذور التي تستورد ليستخرج منها الزيت فقد أُعفيت من الضرائب، ورفعت الضريبة عن السمسم الخارجي لضرب أسعار السمسم الداخلي الذي يزرعه الفلسطينيون، كما أعفت جميع المواد التي يحتاج إليها ذلك المعمل من الرسوم الجمركية[4].

---

(1) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 151.

(2) سليم، محمد عبد الرؤوف : الصناعة اليهودية في فلسطين في عهد الانتداب، ص 62–63؛ زعيتر، أكرم : القضية الفلسطينية، ص 75–76.

(3) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية، ص 40؛ ميركورد، كين : الصناعة اليهودية، ص 103–104؛

Roy, Sara: The Gaza Strip, The Political Economy, P. 408-409.

(4) زعيتر، أكرم: القضية الفلسطينية، ص 75؛ الشريف، ماهر: تاريخ فلسطين الاقتصادي والاجتماعي، ص 142.

ج- القطاع التجاري :

شكل القطاع التجاري مقوماً أساسياً لنجاح العمل الصهيوني في فلسطين في المجالات الزراعية والصناعية، لأن النشاط الزراعي والصناعي تطلب استيراد الآلات والمواد الخام والبذور وغيرها[1]، وقد اختلف مسار حركة التجارة الداخلية في فلسطين في عهد الانتداب؛ بسبب تدفق المهاجرين اليهود إلى فلسطين والارتفاع الملحوظ في عدد السائحين القادمين سنوياً إلى فلسطين، مما أحدث تغييرات اقتصادية جذرية ناجمة عن ارتفاع القوة الشرائية نتيجة ما حمله القادمون الصهاينة إلى فلسطين من أموال، وما صاحب ذلك من تغيرات من نوعيات المعروض للبيع، وفي طرق العرض والتسويق تبعاً لأذواق السكان الذين كانوا ينتمون إلى جنسيات متعددة، فأدت تلك العوامل إلى اتساع نطاق السوق المحلية وتنشيط الحركة في داخلها[2]، في الوقت نفسه، تخصصت شركات صهيونية في تسويق الإنتاج للمنتجين الزراعيين الصهاينة الأعضاء في الجمعيات التعاونية مثل شركة تنوقا الصهيونية؛ فحققت أرباحاً عالية في ذلك المجال[3].

وقد عمدت إدارة الصناعة والتجارة التابعة للوكالة اليهودية إلى ترويج البضائع الصهيونية بطريقتين : تمثلت الأولى في السيطرة على السوق المحلية؛ ومنافسة البضائع المستوردة، ولتحقيق ذلك الغرض، شكلت الوكالة اليهودية "اللجنة المركزية لتنمية منتجات فلسطين"، و"مؤسسة الدفاع الاقتصادي وتنظيم الاستيراد"، أما الطريقة الثانية فكانت : توسع الصادرات من خلال "مؤسسة التجارة الخارجية" التي قامت بعرض البضائع اليهودية في الخارج بالتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة البريطانية في لندن[4].

ومع نشوب الثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936م، نشأ نوع من الضغط الاقتصادي على التجمع اليهودي في فلسطين، أثّر على صغار الحرفيين والتجار الصهاينة الذي برزت حاجتهم إلى تكوين مؤسسة مركزية تُعنى بمشاكلهم الخاصة، وقد أولت اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية عناية خاصة بذلك الموضوع، للتخفيف من حدة الصعوبات التي واجهتهم، فتقرر تكوين إدارة تابعة للوكالة اليهودية لرعاية الحرفيين وصغار التجار تعمل بالتنسيق مع إدارة الصناعة والتجارة للوكالة اليهودية في عام 1938م[5].

---

(1) ميركورد، كين : الصناعة اليهودية واعتمادها على رأس المال الأجنبي 1922-1939م، ص 102-112.

(2) التكريتي، يونس : الهجرة اليهودية إلى فلسطين طبيعتها، أسبابها، نتائجها، مج2، ص 65.

(3) سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية، ص 474.

(4) Miller, Y.: Administrative Policy in Rural Palestine, P. 369.

(5) سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية، ص 475-476.

حملت نتائج ثورة 1936م ميدانياً وقائع اقتصادية في ميدان العمل والتجارة، فبعد أن تعطل القطاع الزراعي بشكل كبير، جاءت الثورة لتسهم في إضعاف العمل العربية في المجالين التجاري والصناعي، فقد عانى العامل الفلسطيني خلال تلك الفترة من انخفاض مستوى أجره بالنسبة للعامل اليهودي[1]، ووفقاً للإحصاء الرسمي لعام 1937م، تبين أن معدل أجرة العمال الصهاينة في الدوائر الحكومية البريطانية في فلسطين مثل دائرة الأشغال العامة مثلاً، أعلى من معدل أجور العمال العربي بـ 45%، وفي بعض الأعمال بلغت الزيادة 433% بالمقارنة مع العام 1936م، هبطت الأجور الحقيقية للعامل العربي، في أيلول (سبتمبر) عام 1937م، وصلت إلى مستوى 10%، فيما ارتفعت الأجور للعامل الصهيوني في الفترة نفسها إلى 10%[2].

أما على الصعيد التجاري، فقد ترتب على الإضراب العربي الكبير في العام 1936م، الذي شمل وقف العمل في ميناء يافا وتعطيل أعمال الميناء؛ تنشيط العمل في ميناء تل أبيب، وتم افتتاحه موسعاً عام 1937م، ففي أيار (مايو) عام 1936م، كتبت الدائرة السياسية بالوكالة اليهودية للحكومة البريطانية المنتدبة تطالب بافتتاح ميناء تل أبيب، وفي 15 أيار (مايو) سُمح بإنزال التجارة اليهودية في ميناء تل أبيب، وشارك في ذلك بحارة شركتي هابوعيل وزفولون المهتمتين بالرياضة البحرية[3].

كذلك لم ينحصر تكثيف النشاط الصهيونية في تكثيف الاستيطان، وبناء المستوطنات، بل شمل أيضاً جميع المرافق الاقتصادية، ففي فترة الثورة الفلسطينية نجح الاستيطان الصهيوني، بالتعاون مع حكومة الانتداب في بناء شبكة من الطرق بين المستعمرات الرئيسة والمدن، شكلت فيما بعد جزءاً أساسياً مهماً من البنية التحتية للاقتصاد الصهيوني، ولم يكن الهدف من إقامتها اقتصادياً فقط؛ أي ربط شبكة المستوطنات بالمدن اليهودية، وتسهيل النقل والتجارة، وإنما كان الهدف خدمة التنقلات العسكرية وحركة القوات البريطانية والصهيونية، كما تم في تلك الفترة تعبيد الشارع الرئيس بين حيفا وتل أبيب، وتوسيع وتعميق ميناء حيفا للتجارة الخارجية[4].

كما استفادت الحركة الصهيونية من الإضراب في تنشيط الاستيراد والتصدير وتقديم مؤسساتها إلى الانتداب على أنها مؤسسات موالية وحديثة في آنٍ معاً، ففي 19 أيار (مايو) عام 1936م، رست السفينة اليوغسلافية (تسيت بورت) في ميناء تل أبيب، وبدأ إفراغ حمولتها من الإسمنت أمام ساحة المعارض شمال تل أبيب[5]. كما أن الانتداب البريطاني وضع ثقته التجارية بالمؤسسات التجارية الصهيونية وقدم لها المزيد من الدعم والتراخيص والتسهيلات[6].

---

(1) أثاث، أسعد : نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية، ص 3–22.

(2) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 73.

(3) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 154.

(4) أسعد، أحمد : التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 133.

(5) الجندي، إبراهيم: سياسة الانتداب الاقتصادية، ص 186؛ السنوار، زكريا: منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 154.

(6) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 412.

- **التجارة الخارجية :**

طبقت حكومة الانتداب سياسة الباب المفتوح في مجال التجارة الخارجية بالنسبة لفلسطين، تنفيذاً لما جاء في المادة الثامنة عشرة من صك الانتداب التي أوجبت على الدولة المنتدبة عدم التمييز بين رعايا أية دولة تتمتع بعضوية عصبة الأمم في الأمور المتعلقة بالتجارة، وعدم التمييز بين البضائع المصدّرة إلى أي من تلك الدول أو المستوردة منها، إضافة إلى حرية مرور البضائع بطريق المرور (الترانزيت) عبر فلسطين بشروط عادلة، وأجازت المادة الثامنة عشرة من صك الانتداب لإدارة فلسطين التشاور مع الدولة المنتدبة فيما تراه ضرورياً من فرض الضرائب والرسوم الجمركية(1)، غير أن حكومة الانتداب لم تفرض قيوداً على استيراد الآلات والمواد الخام التي تطلبتها حركة التوطين الصهيونية في المجالات الزراعية والصناعية(2).

من ناحية أخرى شجعت حكومة الانتداب انتقال الأموال اليهودية الألمانية على شكل بضائع إلى فلسطين خلال حكم النازية في ألمانيا 1933م، دون فرض رسوم جمركية عليها حتى يتمكن المهاجرون الألمان من نقل أموالهم إلى فلسطين(3)، وقد وضع قانون الجمارك رقم (11) لعام 1929م أحكام الاستيراد والتصدير بشكل يعمل على تنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية مع ربط المستوطنات الصهيونية بشبكة من الطرق البرية تصلها بميناء حيفا الذي أنشئ عام 1927م، وإقامة المعارض الصناعية والزراعية سنوياً في تل أبيب، والعمل على فتح الأسواق الخارجية في الدول العربية المجاورة وبعض الدول الأوروبية للمنتجات الصهيونية(4).

وقد عملت الوكالة اليهودية على إقناع حكومة الانتداب في فلسطين بتبديل سياستها التجارية التي تغطي مختلف البلدان بحيث تعطي التجارة الصهيونية الحق في التصدير غير المحدد دون أي مانع، وزادت الحاجة، خلال مناقشات جرت في القدس ولندن إلى إعادة تفسير المادة (18) من صك الانتداب على فلسطين حتى تتفق مع المصالح الحيوية للصهاينة، وحاولت الوكالة اليهودية دفع حكومة الانتداب إلى التخفيف من حدة القيود التي ادعى أرباب الصناعة اليهودية في فلسطين أنها فرضت على تصدير منتجاتهم من خلال التباحث مع مختلف البلدان بهدف إدخال تلك المنتجات ضمن البضائع البريطانية، وقد استجابت الحكومة البريطانية؛ فجرت محاولات لتحقيق ذلك الهدف في الاتفاقيات التجارية البريطانية مع مختلف البلدان، ومنها

---

(1) ياسين، عبد القادر : التطور الصناعي في فلسطين حتى عام 1948م، ص 81-96.

(2) ميركورد، كين : الصناعة اليهودية، ص 102-112.

(3) التكريتي، يونس : الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ص 76؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1107.

(4) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 182-211.

الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال جعل فلسطين في وضع أشبه بمقاطعة بريطانيـــة[1]، كمـــا حرصت سلطات الانتداب على تحقيق استجابة أساسية لمطالـــب الوكالـــة اليهوديـــة، فوضـــعت المصلحة الصهيونية في اعتبارها حين أخذت تنظر في تنظيم حركة التـــصدير مـــن فلـــسطين، وخاصة تصدير الحمضيات فربطت بينها وبين الاتفاقيات التجارية التـــي عقـــدتها مـــع البلـــدان الأخرى ومع الاتحاد السوفيتي على وجه الخصوص، كما أجرت مباحثات مع الدول الأوروبيـــة بهدف تحقيق امتيازات للتجارة الصهيونية من فلسطين وإليها[2].

وبالتوازي مع حركة الصناعة والتجارة، شهدت الموانئ الفلسطينية تطورات مهمة خلال الفترة ما بين عامي 1930–1939م، إذ امتاز ميناء غزة بتصديره للشعير الفلسطيني الحر إلـــى الخارج، وقد قامت شركة ليفربول البريطانية بشراء كميات كبيرة من الشعير لصنع البيرة، كمـــا امتاز ميناء غزة بتصدير البطيخ إلى مصر[3]، أما ميناء حيفا، فقد أصبح ميناءً مهماً، بعد افتتـــاح الخط الحديدي الحجازي ووصله بالميناء عبر مدينة درعا السورية، فكانـــت أهـــم الحاصـــلات الزراعية التي تصدر عن ميناء حيفا الحنطة والفاصولياء، والعدس، وزيت الزيتون والـــصابون، ثم تطور الميناء بعدما تدفق عليه في العام 1935م، بترول العراق، بواسطة خط أنابيب حيفـــا – كركوك، ولمنافسة التجارة الصهيونية وبدعم من سلطات الانتداب للتجارة الفلسطينية، جاء إنشاء ميناء تل أبيب عام 1936م، فنافس ميناء يافا العربي، الذي أخذ في التراجع، حيث تـــم تحويـــل مسار التجارة اليهودية البريطانية إلى ميناء تل أبيب منذ إنشائه[4]، بسبب إضراب العمال العرب عن العمل في ميناء يافا.

ثانياً : انتعاش الاقتصاد الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية :

أدى اندلاع الحرب العالمية الثانية 1939–1945م، إلى انتعاش اقتصادي في فلـــسطين، تمثل في زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي من حيث الكم والنوع؛ فاتسع نطاق السوق المحليـــة، وزاد حجم التجارة الصهيونية في فلسطين.

إن السبب الرئيس الذي أدى إلى الانتعاش الاقتصادي هو : انشغال القـــوات البريطانيـــة في فلسطين مع ما رافق ذلك من نفقات كبيرة، وازدياد متطلبات المجهود الحربـــي البريطـــاني،

---

(1) سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية، ص 485.

(2) بدران، نبيل : تطور هيكلية الاقتصاد في فلسطين، ص 143.

(3) الحسيني، محمد يونس : التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين، ص 143.

(4) الصياد، محمد محمود : جغرافية الوطن العربي، ج2، ص 24.

فاضطرت بريطانيا إلى تخفيف الضغوط الاقتصادية في فلسطين بعدم إغراق السوق المحلية بالبضائع البريطانية المصنعة، الأمر الذي أدى إلى تطور الإنتاج المحلي لسد حاجات البلاد[1]، ومن ناحية أخرى أدّت سياسة التمييز التي تبنتها سلطة الانتداب البريطاني نحو الاقتصاد العربي في فلسطين وسياسة التضييق والإفقار إلى زيادة حدة التفاوت بين القطاعين اليهودي والعربي، فكانت حصيلة تلك السياسة، سيطرة القطاع اليهودي على المرافق الاقتصادية الأساسية وخاصة في مجالي الصناعة والمال مع نهاية الحرب عام 1945م[2].

أ- المجال الزراعي :

بقيت ملكية الأرض من أهم القضايا التي اشتدت حدة خلال الحرب العالمية الثانية، وكان لها الأثر الكبير في رسم بعض ملامح التفاوت في مجال الإنتاج الزراعي بين القطاعين العربي والصهيوني[3]، فقد استغلت القيادة الصهيونية ظروف سنوات الحرب لتعزيز ملكيتها للأرض بالاستيلاء على المزيد من الأراضي الخصبة وتخطي قانون منع انتقال الأراضي التي سنتها حكومة الانتداب عام 1940م والتحايل عليها، فكان الصهيونيون يعمدون إلى استئجار الأراضي العربية لمدة 99 سنة من خلال تقديم التسهيلات اللازمة من سلطات الانتداب البريطاني، بقصد التحايل على القانون الصادر عام 1940م[4]، فقد اشترت الكيرين كايميت، منذ بداية الحرب وحتى عام 1945م، ما يقارب 450 ألف دونم، وأقيمت حوالي 47 مستوطنة صهيونية جديدة[5]، فقد أدى ذلك النشاط الصهيوني في مجال الاستيلاء على ملكية الأراضي العربية إلى إحداث تغيّر في الملكية والإنتاج الزراعي لصالح القطاع الصهيوني.

فمع بداية عام 1945م، أصبح الصهاينة يمتلكون 1,588,000 دونم، ما نسبته 17.4% من مجمل مساحة أراضي فلسطين المزروعة، وكان في حوزتهم أجود الأراضي الزراعية إضافة إلى اتباع المزارع الصهيوني أساليب الزراعة الحديثة، وإدخال الآلات، مما أدى إلى زيادة الإنتاج للدونم الواحد بوتيرة أعلى بكثير من إنتاجية الدونم عند الفلاح العربي[6].

وأفادت معطيات عام 1945م، أن الاستثمارات العربية في المجال الزراعي بلغت 13مليون ومائة ألف جنيه فلسطيني، في حين بلغت الاستثمارات الإجمالية الصهيونية 16.5 مليون جنيه

---

(1) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 156.

(2) النقيب، فضل مصطفى : اقتصاد إسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين، بيروت، ص 45-46.

(3) الأسمر، فوزي : الغزو الصهيوني لأرض فلسطين، 1975م، ص 317.

(4) الدباغ، مصطفى مراد : الاستيطان اليهودي في ريف فلسطين في العهدين العثماني والبريطاني، 1854-1948م، ص 33-34.

(5) أبو رجيلي، خليل : الزراعة العربية في فلسطين، ص 136.

(6) Stein, Kenneth W.: The land question in Palestine, P. 63.

فلسطين[1]، وأدت زيادة الاستثمارات الصهيونية في الزراعة إلى تفوق الزراعة اليهودية على الزراعة العربية على مستوى الناتج الإجمالي للإنتاج الزراعي، فكان دونم الأرض الذي يزرعه الصهاينة قمحاً يعطي محصولاً زنته 110 كيلو غرامات، والمزروع عنباً يعطي ما زنته 450 كيلو غراماً، بينما يعطي دونم الأرض العربي 48 كيلو غراماً من القمح، و175 كيلو غراماً من العنب[2]، تلك الفوارق في الإنتاج كان سببها الرئيس هو سياسة التفضيل التي اتبعتها سلطات الانتداب في مجال الزراعة، حيث سمحت سلطات الانتداب بإدخال كل ما هو مستجد وحديث لتطوير الزراعة الصهيونية، وفي المقابل وضعت العراقيل أمام تطور الزراعة العربية.

استغلت الوكالة اليهودية ظروف الحرب العالمية الثانية، فقدمت جزءاً كبيراً من الإنتاج الزراعي الصهيوني لتموين الجيوش البريطانية المرابطة في المنطقة، واستثمرت 2 مليون جنيه فلسطيني في توسيع رقعة التوطين الزراعي[3]، ونظراً لتجنيد عدد كبير من الصهاينة في فلسطين للمجهود الحربي البريطاني، عمدت الوكالة اليهودية إلى تجنيد تلاميذ المدارس في العمل الزراعي في أيام العطلات المدرسية التي امتدت لذلك الغرض تعويضاً للنقص في اليد العاملة الصهيونية، كما قدمت حكومة الانتداب قرضاً لتنمية الزراعة الصهيونية قدره ثمانمائة ألف جنيه فلسطيني[4].

ومن خلال الدعم المادي واللوجستي البريطاني للزراعة الصهيونية خلال تلك الفترة زاد الإنتاج الزراعي اليهودي خلال الحرب بنسبة 70%، واتسعت مساحة الأرض الزراعية الصهيونية إلى 240 ألف دونم[5].

ب- الصناعة الصهيونية خلال الحرب العالمية الثانية :

مرت الصناعة الصهيونية في فلسطين خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945م)، بتطوير حتى تفي بمتطلبات المرحلة.

فقد وُجّه نشاط الوكالة اليهودية بعد المؤتمر الصهيونية المنعقد في جنيف في آب (أغسطس) عام 1939م لتحقيق الأهداف التالية :

أ- تحقيق الحد الأعلى من مشاركة الصناعة الصهيونية في المجهود الحربي البريطاني.

ب- استغلال مشكلة اليهود الأوروبيين بدعوى (الإنقاذ).

---

(1) أبو رجيلي، خليل : الزراعة العربية في فلسطين، ص 139.

(2) أسعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 176.

(3) Stein, Kenneth W.: The land question in Palestine, P. 69.

(4) Nathan, Ropert and Others: Palestine problem, P. 975.

(5) Stein, Kenneth W.: The land question in Palestine, P. 77.

ت- تثبيت أركان الوجود الصهيوني في فلسطين.
ث- استمرار التوسع في النشاط الاقتصادي الصهيوني في فلسطين.
ج- تهيئة الجو الملائم لحل المشكلة اليهودية بعد الحرب على أرض فلسطين.

وقد تطلب تحقيق تلك الأهداف الخمسة التي شكلت جزءاً من النشاط ذي العلاقة بالسياسة التي تحددت في مؤتمر بلتيمور عام 1942م إجراء العديد من البحوث الاقتصادية[1]، وقد اتسع نطاق الصناعة في فلسطين للوفاء بمتطلبات الحرب، وكانت الصناعة الصهيونية في فلسطين تشكل وقتئذ ما يعادل 85% من إجمالي حجم الصناعة في فلسطين، وزاد الإنتاج في القطاع الصناعي الصهيوني أثناء الحرب بنسبة 100%، وكان المعدل الأكبر في التوسع الصناعي في مجال الصناعات الحربية ومتعلقاتها، فقد تأسس ما يقارب 600 مشروع صناعي جديد خلال سنوات الحرب، كما تم إدخال وسائل جديدة في مجالات الإنتاج الصناعي بمساعدة خبراء عالميين[2]، وكان من أبرز الصناعات الجديدة؛ صقل الماس الذي ظهر عند اندلاع الحرب، وشهد فيما بعد تطوراً سريعاً وملحوظاً بحيث بلغت قيمة صادرات الماس المصقول من فلسطين حوالي 70% من مجمل صادرات الألماس كانت تذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1943م[3].

وخلال تلك المرحلة واجهت الوكالة اليهودية مسؤوليات، أهمها الإمداد والتموين ومعالجة البطالة والمجهود الحربي في المجال الاقتصادي، باستمرار حركة الاستيعاب، وقد حدثت تغيرات في مجال الإمداد والتموين نتيجة لآثار الحرب على التجارة العالمية، منها صعوبة استيراد المواد الخام، كما تمثلت الآثار المباشرة للحرب في إحداث أزمة في الصناعات المرتبطة بالحمضيات التي اعتمدت بصفة رئيسة على التجارة الخارجية فزاد حجم البطالة، كما عانت صناعة البناء من عدم الاستقرار وقد تسبب نقص فرص العمل في هذين المجالين الحيويين بإحداث مشكلة اقتصادية خطيرة في فلسطين[4]، كما كان ضرورياً وضع الاقتصاد الصهيوني في مركز يتفق مع متطلبات الحرب حتى يتمكن من لعب دورٍ في مواجهة مشاكل الإمداد والتموين في القطاعين العسكري والمدني، فخططت الوكالة اليهودية للتوسع في الإنتاج الزراعي والصناعي للوفاء بمتطلبات الأغراض الحربية، وقد وضعت الوكالة في حسابها العمل على التوسع في الإنتاج؛ لضمان استمرار

---

(1) سليم، محمد عبد الرؤوف : الصناعة اليهودية في فلسطين في عهد الانتداب، ص 68-69؛ نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين، ص 433.
(2) سليم، محمد عبد الرؤوف : الصناعة اليهودية في فلسطين، ص 69.
(3) الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين الاقتصادي والاجتماعي، ص 141؛ سعد، أحمد : التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 169؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ق2، ج2، ص 1111.
(4) Ilan, Pappe: The Israel, Palestine question, P. 156;
سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية، ص 435.

حركة الاستيعاب[1]، وحققت الوكالة اليهودية نتائج مهمة من خلال نظام التسليف المتنوع فأنشأت ثلاثة صناديق للتسليف بالتعاون مع البنك الإنجليزي الفلسطيني، حتى أمكن استيراد مواد خام قيمتها 400 ألف جنيه فلسطيني في السنة الأولى من الحرب[2].

كانت الوكالة اليهودية تعمل على تثبيت قاعدة نظرية اقتصادية مفادها أن الصناعة الصهيونية في فلسطين لا يجب أن ينظر إليها على أنها نمت مع نشوب الحرب العالمية الثانية، وإنما بناءً نشأ وتحققت له خاصية الاستمرار قبل الحرب وليس ثمة من سبيل إلى افتراض توقفه بعد إنتهائها[3]، فكان على الوكالة اليهودية أن تحدث تحولاً تقنياً في الصناعة الصهيونية في فلسطين بنقلها من حالة الحرب إلى حالة السلام دون خلل. وقد استفادت الصناعة الصهيونية من ارتباطها بالمجهود الحربي خلال الحرب العالمية الثانية، ذلك أن 35% من الصناعة الصهيونية وضعت في خدمة القوات العسكرية البريطانية، وقد تراوح إجمالي قيمة الإمدادات الصناعية الصهيونية للمجهود الحربي ما بين (35–40) مليون جنيه فلسطيني[4].

بل إن الصناعة اليهودية توسعت خلال الحرب توسعاً امتد إلى صناعات عديدة، فعلى سبيل المثال، تزايد عدد المغازل في صناعة النسيج إلى خمسة أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب، إذ ارتفع عدد مؤسساتها من 65 في عام 1939م إلى 204 في عام 1942م، وارتفع عدد العاملين فيها من 663 إلى 1750 عامل، أما صناعة المعادن والآلات، فقد ارتفع عدد مؤسساتها من 46 عام 1939م إلى 192 في عام 1942م، وارتفع عدد العاملين فيها من 403 إلى 804 عمال[5]، في حين حافظت صناعة منتوجات الجلدية وصناعة الزجاج خلال الحرب على مستواها السابق، وتراجعت صناعة الكيماويات من 31 مؤسسة في عام 1939م إلى 20 مؤسسة في عام 1942م، وصناعة الورق والطباعة من 7 مؤسسات عام 1939م إلى 6 مؤسسات في عام 1942م[6]، فخلال السنوات الثلاث الأولى من الحرب (1939–1942م)، انتعشت الصناعة المحلية، وبلغ عدد العاملين في شتى المهن والصناعات 49,977 عاملاً، يعملون في 3465 مؤسسة صناعية، أي بمعدل 14.4 عامل في المؤسسة الواحدة، وقد ازدادت خلال سنوات الحرب المحلات الصناعية في جميع فروع الصناعة، إذ زاد عدد المحلات الصناعية بـ 2.86 مرة، كما تضاعف عدد العمال في الفترة نفسها بـ 2.6 مرة[7].

---

(1) سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية، ص 435.

(2) Ilan, Pappe: The Israel, Palestine question, P. 157.

(3) سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية، ص 438.

(4) Ilan, Pappe: The Israel, Palestine question, P. 157.

(5) ميركورد، كين : الصناعة اليهودية، ص 109.

(6) ياسين، عبد القادر : التطور الصناعي في فلسطين حتى عام 1948م، ص 94.

(7) ياسين، عبد القادر : التطور الصناعي، ص 94.

كما اتسعت خلال تلك الفترة (1939–1942م) بشكل واضح المحلات الصناعية التي تخدم قوات الحلفاء في فلسطين ومصلحة أرباب الرأسمال الصناعي، فقد تضاعف عدد محلات صناعة الأغذية، وبالتالي تضاعف عدد العمال[1].

إن التطور البارز رافق المجال الصناعي الجديد نسبياً في فلسطين، وهو صناعة المجوهرات والماس بالأساس، فقد تضاعف خلال الفترة 1939–1942م، عدد المحلات الخاص بذلك النوع من الصناعة، حتى بلغ عدد المحلات 9 أضعاف ما كان قبل الحرب، وعدد العاملين فيه 17.2 ضعفاً، وازداد عدد العاملين في المؤسسة الواحدة في ذلك المجال، فقد بلغت النسبة في عام 1942م (94.5) عامل في المؤسسة الواحدة، والسبب الأساس في ازدهار صناعة الماس هو أهمية صقل الماس الصناعي لأغراض المجهود الحربي، وكان يسيطر على تلك الصناعة الرأسمال الصهيوني والأجنبي، الذي استغل ظروف الحرب لتطوير تلك الصناعة، التي تجد رواجاً في الطلب عليها لأغراض المجهود الحربي؛ بسبب ندرتها[2].

إن المؤشرات الأساسية التي تعكس تطور الصناعة في تلك المرحلة لم تقتصر على الاتساع الحاصل في عدد المحلات الصناعية وعدد العاملين، وإنما شملت أيضاً زيادة الاستثمارات والإنتاج، فبالمقارنة مع عام 1939م، تضاعفت رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة، فقد زادت الاستثمارات من 10,893,790 جنيه فلسطيني عام 1939 إلى 20,518,917 جنيه فلسطيني عام 1942م[3].

إن جميع المعطيات الاقتصادية تشير إلى أنه في عام 1942م، حدث تطور ملموس في القطاع الصناعي في فلسطين مقارنة بعام 1939م، فقد ازدادت قيمة الإنتاج في تلك الفترة بمعدل (4.1) ضعفاً، كما زادت قيمة المواد الأولية المستخدمة في الصناعة بأكثر من 4.4 ضعفاً، وزاد الناتج الصافي من الصناعة بأكثر من 3.8 ضعفاً، وزادت أرباح أصحاب الصناعة في عام 1942م بأكثر من 3.2 ضعفاً[4].

وخلال الحرب العالمية الثانية، أُدخلت آلات حديثة إلى الصناعة الصهيونية، وكانت سلطة الانتداب قد أعفتها من الضرائب؛ مما أدى إلى رفع الكفاءة الإنتاجية، وحدث تغيّر ملموس في تصدير البضائع من حيث النوعية والكمية[5].

---

(1) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 167.

(2) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 167.

(3) ياسين، عبد القادر : التطور الصناعي في فلسطين، ص 96.

(4) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 167.

(5) Roy, Sara: The Gaza Strip, The political economy, P. 418.

إن قراءة المعطيات الاقتصادية لتلك الفترة لا تشمل جميع أوجه الحقيقة عن مدى التطور الحاصل ونوعيته، خاصة وأنه بسبب ظروف الحرب اتسعت السوق المحلية لتلبية احتياجات التواجد العسكري البريطاني وحاجات جيوش الحلفاء المارة من فلسطين؛ لذلك زاد الطلب على منتوجات الأغذية والمشروبات والدخان وغيرها في السوق الداخلية، على حساب التصدير[1]، ولكن من جهة أخرى، عكست المتطلبات الاقتصادية نزعات مهمة في مسار الإنتاج والتصدير، فبالمقارنة مع عام ما قبل الحرب (1938م)، أصيب تصدير الحمضيات عام 1944م بنكسة، ولكن في المقابل زادت قيمة التصدير في الفترة نفسها بنسبة 291% وذلك على حساب تطور بعض فروع الصناعة في الأساس، فمثلاً في عام 1938م لم تصدر فلسطين الماس، ولكن في ظروف الحرب، استغل بعض أصحاب رؤوس الأموال من الصهيونيين والأجانب مصاعب النقليات في السوق العالمية؛ فاتجهوا لإنتاج بعض السلع الضرورية التي يسهل نقلها، وتحقق أرباحاً كبيرة نتيجة للفارق الكبير بين تكلفة الإنتاج وسعر تلك البضاعة الجاهزة في السوق، ولذلك اتجه أولئك الرأسماليون إلى إدخال صناعة الماس إلى فلسطين في سنوات الحرب، وقد تطورت تلك الصناعة التي احتكرت في الأساس في القطاع اليهودي؛ لتصبح أحد البنود الأساسية في جدول التصدير، ففي عام 1944م شكّل تصدير الماس 22.2% من مجمل التصدير، وفي عام 1945-1946م بلغ 22.5%[2].

ت- استيراد وتصدير البضائع في الفترة (1939-1945م) :

أثرت الحرب العالمية الثانية على توزيع تجارة فلسطين الخارجية؛ بسبب صعوبة المواصلات[3]، فقد هبطت حصة بريطانيا من مجمل التصدير الفلسطيني خلال الحرب، ففي عام 1938م بلغت 48.1%، وفي عام 1944م، بلغت 14.9%؛ أي أنها انخفضت بنسبة 33.2%، كما هبط استيراد فلسطين من بريطانيا في الفترة نفسها بنسبة 51%[4]، وفي المقابل ازداد التداول التجاري بين فلسطين والبلدان العربية المجاورة لها في زمن الحرب، فبالمقارنة مع العام 1938م، ارتفع معدل التصدير الفلسطيني إلى البلدان المجاورة بنسبة 41.5%، وأصبح يؤلف 55.8% من مجمل تصدير فلسطين، كما شكل الاستيراد من بلدان الشرق الأوسط عام 1944م نسبة 54.1% من الاستيراد الإجمالي لفلسطين[5]، ومن الظواهر البارزة التي عكستها التجارة الخارجية، في تلك

---

(1) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 168.

(2) الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين الاقتصادي والاجتماعي، ص 141؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1111؛ سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 167.

(3) Nathan, Robert and Others: Palestine problem, P. 79.

(4) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 157.

(5) Nathan, Robert and Others: Palestine problem, P. 83.

الفترة، الزيادة الملحوظة والكبيرة في حصة التصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1944م، الأمر الذي أكد زيادة النشاط الاقتصادي والسياسي الأمريكي في منطقة الشرق الوسط بعد مؤتمر بلتيمور وأثر العلاقة الصهيونية مع أمريكا، وقد زادت حصة التصدير إلى أمريكا من 3.2% من مجمل التصدير الفلسطيني في عام 1938م، إلى 16.3% في عام 1944م[1]، كما أنه نتيجة للحرب وتواجد جيوش الحلفاء في الشرق الأوسط والمتطلبات الحربية والاستهلاكية نشطت أيضاً تجارة العبور عبر الأراضي الفلسطينية، خاصة بين بلدان الشرق الأوسط التي كانت فلسطين محطة عبور لها، فقد سيطرت بريطانيا على سوريا ولبنان بعد عام 1941م، إضافة إلى سيطرتها على مصر والعراق وشرق الأردن وفلسطين[2].

ارتفعت نسبة استيراد البلدان العربية من 48.4% في عام 1938م إلى 87.2% في عام 1945م، وبشكل خاص زيادة استيراد مصر في عام 1945م، خاصة وأنه في مرحلة الحرب كانت قوات الحلفاء تعسكر في شمال أفريقيا، حيث جرت حرب "العلمين" بين القوات البريطانية بقيادة مونتغمري والقوات الفاشية بقيادة رومل، الأمر الذي زاد من أهمية فلسطين كمحطة لعبور البضائع الاستهلاكية والوقود إلى قوات الحلفاء المعسكرة قرب مصر[3]. ونتيجة لزيادة النشاط التجاري وأهمية فلسطين محطة عبور خلال الحرب العالمية الثانية، ترعرعت المؤسسات والشركات الاحتكارية البريطانية – الصهيونية (شركات الامتياز)، فحسب المعطيات التي أوردتها عصبة التحرر الوطني في برنامجها طريق فلسطين إلى الحرية، جاء أنه : "استطاعت المؤسسات البريطانية خلال الحرب الأخيرة، أن تحتكر أيضاً وسائل النقل والتجارة الخارجية، وقد توزع ذلك الاحتكار فيما بين شركة ستيل إخوان وشركة (UK.CC)، كما أصبحت شركة ستيل إخوان وكيلاً للحكومة في استيراد المواد الغذائية وفي وسائل النقل"[4].

وقد حظيت شركات البترول الاحتكارية بامتيازات عديدة في مجال الإعفاءات المتعددة في الضرائب والجمارك على البضائع المستوردة، وفي عام 1944م أعفت حكومة الانتداب البريطاني فلسطين من الضرائب والجمارك ما قيمته 20,882,000 جنيه فلسطيني من البضائع التي استوردتها، غير أن تلك البضائع لم تذهب لاستهلاك سكان فلسطين بل لاستهلاك شركات البترول التي كانت تستولي على الأرض وتستغل الأيدي العاملة الرخيصة، وكان توزيع تلك البضائع كما يلي : 45.5% منها ذهب إلى شركة بترول العراق، وشركة تكرير البترول،

(1) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 159.

(2) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 160.

(3) Roy, Sara: The Gaza Strip, The political economy, P. 308.

(4) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 161.

و28% منها كان ماساً خاماً، ذهب إلى الشركات المختلطة البريطانية – الصهيونية، والصهيونية لصقل الماس، والباقي لم تفصّل الحكومة البريطانية في إحصائياتها أين ذهب[1]، وبالنسبة للقيمة الإجمالية للبضائع المستوردة التي بلغت في عام 1944م 5,115,716 جنيه فلسطيني، كانت نسبة ما تعفيه الحكومة من الضرائب والجمارك عن البضائع المستوردة لصالح التجارة الصهيونية في السنة الواحدة هو 40% من قيمة جميع البضائع المستوردة[2].

ثالثاً : العلاقات الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين :

تعرض الاقتصاد الصهيوني في فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية لثلاثة اختبارات رئيسة هي :

1- **إعادة التجهيز والاستثمار** : ذلك أن آلة الإنتاج الصناعي أصبحت مرهقة من جراء المجهود الحربي، كما حدث استبعاد اضطراري للتطورات التكنولوجية الحديثة في الإنتاج الصناعي التي كانت الوكالة اليهودية ترنو إلى الاستعانة بها على توسيع قاعدة الاستيعاب الاقتصادي، كما تحددت حركة البناء، وتحولت القوة البشرية إلى العمل في المجالات الحربية، وبذلك اتجه ميزان الأهداف الديناميكية في الاقتصاد الفلسطيني إلى الاستثمار في المشروعات الجديدة، في وقت بدا فيه أن استيعاب المهاجرين ضرباً من المستحيل ما لم يحدث توسع في قواعد استثمارية جديدة في اقتصاد فلسطين[3].
2- **الإنتاج** : فقد تضاءلت الأغراض العسكرية مع انتهاء الحرب، ثم توقفت تماماً بعدها، وأصبحت المشكلة تكمن فيما إذا كان من الممكن تحويل الإنتاج بحيث يلائم الظروف الجديدة في نمو سريع.
3- **التوظيف والاستيعاب** : كانت العلاقة بين توافر فرص العمل وحجم البطالة مرتبطاً بدرجة التوسع في قاعدة الاستيعاب الاقتصادي بشكل يفوق النمو الطبيعي في عدد سكان فلسطين ككل سواء أكانت زيادة سكانية طبيعية تتحدد عن طريق زيادة عدد المواليد على عدد الوفيات، أم عن طريق الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، مع ملاحظة التغيرات الديمغرافية في حركة السكان، التي كانت تحدثها هجرة الشباب الصهاينة المستمرة في الهرم السكاني في فلسطين[4].

---

(1) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 161.

(2) Roy, Sara: The Gaza Strip, The political economy, P. 308.

(3) Horowitz Dan; Moshe Lissak: Origins of Israel, P. 229.

(4) سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية، ص 439.

وعلى ذلك فرضت عوامل معينة نفسها، عند التخطيط لمستقبل الصناعة في فلسطين وكانت تتلخص فيما يلي :

1- تحقيق اقتصاد ذي إنتاج واسع النطاق عن طريق سوق ذات قوة شرائية أكبر مع دعم مركز الصناعة المحلية إزاء المنافسة الأجنبية.

2- تحقيق استهلاك محلي موسع يجعل من الممكن قيام صناعات جديدة تساهم في بلوغ المستوى التقني الأدنى[1].

3- تغطية الإنتاج للسوق المحلية، وتعديها إلى التزايد في حجم الصادرات وكان التصور أن مستقبل الصناعة في فلسطين يجب أن يسير في خطوط ثلاثة هي :

أولاً : اعتماد الإنتاج على المواد الخام المتوفرة ليس في فلسطين وحدها، وإنما في البلدان المجاورة أيضاً من ذلك منتجات البحر الميت والحمضيات والقطن المصري.

ثانياً : دعم الصناعة المبنية على المهارة العلمية، حيث الاستيعاب أكثر احتمالاً مع ضآلة تكاليف المواد الخام مقارنةً بقيمة المنتج مثل الكيماويات والعقاقير الطبية والملابس الجاهزة وغيرها.

ثالثاً : الاهتمام بالصناعات التي تعتمد على المواد الخام ذات الوزن الخفيف والحجم الضئيل كالفراء والماس وغيرهما، ذلك أن مثل تلك الصناعات لا تتأثر بالمسافة بين مصدر المواد الخام ومراكز التصنيع[2].

وكان التخطيط الصهيوني يرمي إلى تخطي الفجوة بين الانتقال بالاقتصاد الصهيوني من مرحلة الارتباط بالحرب، إلى آفاق حياة السلام بعد أن استوعبت متطلبات الحرب ثلث الإنتاج الصناعي الصهيوني، ولتحقيق ذلك الهدف، تم توسع في المصانع القائمة، وأنشئت صناعات جديدة تلائم الاتجاهات الاقتصادية، من ذلك إنشاء مصنع للمنتجات الكيميائية استثمر فيه نصف مليون جنيه فلسطين، ومصنع للصناعة، وإحداث تطورات في بعض الصناعات القائمة مثل صناعة الغزل، وإنتاج حامض الكبريتيك وغيرها من الصناعات، تحقيقاً للاكتفاء الذاتي المعتمد على الإنتاج المحلي[3].

وكان أبرز مثال على النجاح في تحقيق ذلك الهدف انتقال صناعة الغزل إلى مرحلة الإنتاج الموسع فزاد عدد المغازل من 6 آلاف مغزل عام 1939م، إلى 30 ألف مغزل عام 1946م، وكان المستهدف زيادة ذلك العدد إلى 75 ألف مغزل في عام 1948م[4].

---

(1) سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية، ص 439-440.

(2) Horowitz Dan; Moshe Lissak: Origins of Israel, P. 237.

(3) Horowitz Dan; Moshe Lissak: Origins of Israel, P. 239.

(4) سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية، ص 441.

كما حققت صناعة النسيج تقدماً مشابهاً فقد ارتفع عدد أنوال النسيج من 600 نول في عــام 1939م، إلى 3 آلاف نول في عام 1946م[1]، كما حققت صناعة البناء تقدماً ملحوظاً حيث توضح الأرقام نشوء حركة بناء سريعة، فقد استثمرت 10 ملايين جنيه فلسطين في قطــاع البنــاء عــام 1946م، نتج عنها بناء 18 ألف وحدة سكنية للقطاع الصهيوني في المدن والأرياف الفلسطينية[2].

- توظيف العمل الصهيوني :

رغم ارتفاع أرقام البطالة بين الصهاينة في فلسطين مع نشوب الحرب العالمية الثانيــة، إلا أن معدلات البطالة أخذت في الهبوط والتراجع بعد ذلك، ويمكن تعليــل ذلــك باســتيعاب الجــيش البريطاني أعداداً كبيرة من الصهاينة والمقيمين في فلسطين جنوداً وكتبة طوال سنوات الحرب، إلا أن الوكالة اليهودية أكدت أن نسبة البطالة كانت بسيطة إذ أُوضع في الاعتبار ازدياد عدد المستوطنين الصهاينة في فلسطين إلى ما يقرب من 100 ألف مستوطن، كما أن الهجرة لا تشكل خطورة رغــم وجود البطالة، ودليلها على ذلك اعتبارات تدعمها خبرة عملية تلغي في رأي القائمين علــى أمــر الوكالة صحة النظرية القائلة أن البطالة تنجم عن تكديس قوة العمل مع افتراض وجود مجال ضيق من فرص العمل يتنافس عليه العاطلون؛ مما يؤدي إلى انخفاض الأجور، وتكمن الاعتبارات التــي استندت عليها الوكالة اليهودية في أن الهجرة بينما تضيف عناصر من الباحثين عن العمل، تضيف أيضاً مستهلكين يوسعون السوق الاستهلاكية ويخلقون فرصاً جديدة للعمل من خلال الاســتهلاك إذا صاحب الهجرة تدفق رأس المال، كما حدث خلال الفترة ما بين عامي 1933-1939م[3].

قد أمكن استيعاب أعداد كبيرة من الرجال والنساء في شتى المهن والحرف، بلــغ عــددهم 260 ألفاً في عام 1946م مقابل 192 ألفاً في عام 1939م، وقد تزايدت قوة العمل في قيمة المجهود الحربي عام 1943، فباستثناء الشبان الذين عملوا في الخدمات العسكرية أمكن تشغيل مــا يقــارب 220 ألفاً في عام 1946م، أما العاملون في المجالات العسكرية وعددهم 26 ألفاً، فقد حــل محلهــم النساء والشيوخ، وكانوا قبل ذلك لا يمتهنون مهناً أو حرفاً[4]، وبعد أن وضعت الحرب أوزارهــا، كانت هناك مصادر ثلاثة دفعت قوة إضافية من العمل، هي الزيادة الطبيعية في عدد المــستوطنين العاملين، والهجرة، وتسريح العاملين في الجيش البريطاني.

أما العامل الأول، فقد نجم عن زيادة عدد الذين ناهزوا سن العمل على عدد الوفيات والمتقاعدين، تلك الزيادة التي بلغت 8500 عامل ما بين عامي 1939-1946م، بينما أضافت الهجــرة خــلال الفترة ذاتها 18 ألف عامل، إضافة إلى 13 ألف عامل أُضيفوا بعد تسريحهم من الجيش[5].

---

(1) سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية، ص 441.

(2) Horowitz Dan; Moshe Lissak: Origins of Israel, P. 251.
(3) Horowitz Dan; Moshe Lissak: Origins of Israel, P. 252.
(4) Nathan, Ropert and Others: Palestine problem, P. 350.
(5) Horowitz Dan; Moshe Lissak: Origins of Israel, P. 257.

وقد أمكن استيعاب أولئك ومجموعهم 39,500 عامل، فبعد شهرين من نهاية الحرب العالمية، وعامين من توقف الاستهلاك الحربي للصناعة الصهيونية في فلسطين، تحول الإنتاج اليهودي إلى السوق المدنية داخلياً وخارجياً، وأمكن سد العجز العمالي في المزارع المختلطة وفي البناء، حيث تقلصت البطالة الصهيونية في المرحلة ما بين انتهاء الحرب و31 شباط (فبراير) عام 1947م[1].

اختلفت إحصاءات حكومة الانتداب عن إحصاءات الوكالة اليهودية حول البطالة مما يشكك في صحة مزاعم الجانب الصهيوني، فقد سجّل تقرير حكومي الاهتمام البريطاني بحل مشكلة التوطين، فقد وافق وزير المستعمرات البريطاني في عام 1944م، على تحويل من سبق لهم الخدمة في الجيش البريطاني إلى مزارعهم والحرف التي كانوا يعملون فيها سواء في مجالات الصناعة أم الزراعة، واستيعابهم في الأشغال المحتملة وخاصة في مجال تصنيع الحمضيات، مع تقديم التسهيلات الخاصة بتدريب من تضيق بهم الأشغال المحتملة في مجال الزراعة، وإعطائهم أفضلية في الأشغال الحكومية والبلدية كلما أمكن[2].

وهكذا كانت حكومة الانتداب تسهم في مواجهة مشكلة استيعاب عدد يتراوح بين 40-50 ألفاً من الصهاينة، حسب التقرير الحكومي، من العمال المدنيين، كانوا يعملون مباشرة في الخدمات العسكرية، و20 ألفاً في الصناعات الحربية، و20 ألفاً آخرين كانوا يعملون في الإدارات العسكرية الحكومية والنقل ونشاطات معينة، وقد أثبتت الإحصائيات الحكومية أن 80-90 ألفاً من المستوطنين الصهاينة، كانوا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إما يبحثون عن عمل أو يحاولون تغيير عملهم[3]، كل ذلك كان على حساب قوة العمل الوطنية الفلسطينية.

من كل ما سبق يتضح أن العلاقات البريطانية الصهيونية في فلسطين في المجالات الاقتصادية؛ الزراعية والصناعية والتجارية كانت متوافقة، فقد خدم الصهاينة سلطة الانتداب، ولم يتوانَ الانتداب عن تقديم خدمات كثيرة للصهيونية، وكان ذلك كله على حساب الاقتصاد العربي في فلسطين.

(1) Horowitz Dan; Moshe Lissak: Origins of Israel, P. 280.
(2) Nathan, Ropert and Others: Palestine problem, P. 361.
(3) Nathan, Ropert and Others: Palestine problem, P. 361.

المبحث الثاني

العلاقات الاجتماعية والثقافية الصهيونية البريطانية من (1936-1948م)

أولاً : العلاقات الاجتماعية الصهيونية البريطانية.

ثانياً : العلاقات الثقافية الصهيونية البريطانية :

1- استقلال التعليم الصهيونية ودعم بريطانيا له.

2- الدور البريطاني في دعم التعليم الصهيوني في فلسطين.

3- المؤسسات الثقافية الصهيونية.

4- الصحف والمجلات الصهيونية ودعم بريطانيا لها.

أ- الصحف الصهيونية في ظل عهد الانتداب البريطاني وحتى قيام الدولة العبرية.

ب- الإذاعة الصهيونية.

المبحث الثاني

العلاقات الاجتماعية والثقافية الصهيونية البريطانية (1936-1948م)

أولاً : العلاقات الاجتماعية الصهيونية البريطانية :

تمهيد :

تولت دائرة الصحة العامة البريطانية التي أُنشئت عام 1920م، مهام السلطات المحليــة في إدارة الشؤون الصحية، وقد استمرت على ذلك النحو حتى نهاية فترة الانتداب على فلــسطين عام 1948م، وقد انقسمت إدارة الصحة في القدس، وإدارة الصحة في الألوية الفلسطينية.

أولاً : إدارة الصحة في القدس :

ضمت إدارة الصحة في القدس الأقسام التالية :

1- قسم الإدارة المالية والذاتية والمستودعات وتخطيط المدن وتزويد القرى بالمياه والمــشاريع الجديدة.
2- القسم الطبي، وضم المستشفيات والعيادات والمــستوصفات الحكوميــة، ومدرســة الخدمــة الطبية، وصحة السجون، والخبراء، والصيدليات.
3- قسم الأوبئة، وشمل المهندسين الصحيين في المدن والأرياف، والمراقبــة الــصحية للــسلع الصناعية والتجارية وللمواد الغذائية.
4- قسم الأمراض المستوطنة كالسل والأمراض التناسلية.
5- القسم المخبري، وشمل المختبر الحكومي الصيدلي الكيماوي وأجزاء المختبــر الزراعــي، ومؤسسات أو مراكز التلقيح ضد جدري البقر والأمصال المضادة لمرض الكلب.[1]

ثانياً : إدارة الصحة العامة في الألوية :

تألفت إدارة الصحة العامة في الألوية من خمسة أقسام موزعة على مناطق فلسطين.

ثالثاً : خدمة طبية لركاب السكة الحديد.

رابعاً : خدمة طبية للأمراض المستوطنة والجلدية كأمراض العين والسُل والزهري وغيرها من الأمراض التناسلية.[2]

ورغم جهود الحكومة المنتدبة في مجال الصحة العامة، فإنها ظلت مقصّرة في العنايــة بالمرضى العرب، فقد تركت معظم العناية بهم لمستشفيات الإرســاليات التنــصيرية الأجنبيــة،

---

(1) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ق2، ج2، ص 1142.
(2) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ق2، ج2، ص 1142.

وحصرت نشاطها في معالجة المصابين بالأمراض المعدية، ومعالجة موظفي الحكومة وأفراد قوة الشرطة والسجناء، وحالات الطب الشرعي، والمعوزين، والمصابين بالأمراض العقلية[1]، فزعمت الحكومة أن تلك السياسة الضيقة سمحت لدائرة الصحة، أن تدخر القسم الأكبر من فعالياتها للوقاية من الأمراض، ولتحسين أحوال الصحة العامة، سيما في المدن، وللإشراف الصحي في المدارس ورعاية الطفولة[2]. وقد اعترفت أن تقصيرها عن القيام بواجباتها في مجال الصحة العامة على أكمل وجه، يرجع إلى نقص المخصصات المالية؛ لذا تعذَّر تقديم الرعاية الطبية اللازمة في المستشفيات في بعض المناطق مثل الرملة وجنين وعكا، وفي الأماكن المزدحمة بالسكان العرب[3].

رغم مما حققته الحكومة المنتدبة من تقدم في مجال توفير الأسرّة في المستشفيات للمرضى وزيادة عددها، فبينما كانت في عام 1925م لا تملك إلا نسبة 14% من مجموع الأسرّة في المستشفيات، زادت النسبة إلى 25% في عام 1940م، وإلى 33% عام 1944م، حيث يستفيد منها الصهاينة والعرب بنسبة (2:3)، وقد ترتب على تلك النسبة الضئيلة في عدد الأسرّة بالمستشفيات؛ عجز الحكومة عن تلبية طلبات المرضى، وظهور العيادات والمستوصفات والمستشفيات الخصوصية لسد ذلك النقص[4]، التي ازدهرت تلك وزاد عددها، ونما نشاطها خاصة ما بين عامي 1930–1936م حين هاجر عدد كبير من الأطباء الصهاينة من أوروبا إلى فلسطين، وقد سمحت السلطات البريطانية بفتح العديد من العيادات والمستوصفات الخاصة بالصهاينة سيما في المستوطنات اليهودية لتكون لها الاستقلالية التامة في الرعاية الصحية[5]، ويقدر مجموع عدد الأسرّة في تلك الفترة 1930–1936م بحوالي 10% من مجموع الأسرة في مستشفيات فلسطين، ويلاحظ أن جميعها يهودية، باستثناء مستشفى الدجاني الجراحي في يافا الذي تأسس عام 1934م وضم 44 سريراً[6]. وقد بلغ مجموع عدد الأسرّة في مستشفيات الأمراض العامة في عام 1945م نحو 636 سريراً موزعة على المدن، كما بلغ عدد الأسرة في مستشفيات الأمراض المعدية في العام نفسه 422 سريراً موزعة على المدن[7].

---

(1) Alderman, Geoffrey: The modern British Jewry, Oxford, 1998, P. 259.
(2) ESCO foundation for Palestine: A study of Jewish Arab and British policies, Vol. No. 1, P. 1157.
(3) Rackman, Emannwal: Israelis emerging constitution, Columbia University, New York, 1955, P. 37.
(4) ESCO foundation for Palestine: A study of Jewish Arab and British policies, Vol. No. 1, P. 1158.
(5) Asfour, Polk and Others: Backdrop to tragedy, P. 109.
(6) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1143.
(7) الجندي، إبراهيم : السياسة البريطانية الاقتصادية، ص 222.

أما أفراد الهيئة الطبية المجازون لمزاولة المهن الطبية في فلسطين، فقد زاد عددهم بسبب الهجرة الصهيونية، فأصبح عام 1944 (2,521) طبيباً صهيونياً و742 طبيب أسنان، و496 صيدلياً، و507 قابلات قانونيات[1].

ولكن يلاحظ أنه بسبب هجرة الأطباء الصهاينة إلى فلسطين، كانت نسبة الأطباء العرب في عام 1946م، هي طبيب عربي واحد مقابل 9 أطباء صهاينة، حيث بلغ عدد الأطباء العرب في فلسطين في العام نفسه 240 طبيباً فقط، ولما كان من المقبول به حينها وجود طبيب واحد لكل ألف نسمة من السكان، فقد كان ثمة حاجة إلى ما يقرب من 800 طبيب عربي آخرين[2].

لقد كانت حكومة فلسطين على الدوام تتذرع بضيف المخصصات المالية التي رصدتها لدائرة الصحة العامة، لتغطية تقصيرها عن معالجة المرضى العرب، ورغم أن نفقات الحكومة كانت تظهر زيادة في نفقات الصحة، فإن تلك الزيادة السنوية كانت ضئيلة، بالقياس إلى مجموع الميزانية العامة، وخاصة في سنوات الحرب الثانية التي فقد الجنيه الفلسطيني خلالها كثيراً من قيمته بحسب أسعار ما قبل الحرب، وعند مقارنة نفقات دائرة الصحة في عام 1935–1936م، وبلغت 180 ألف جنيه فلسطيني حسب تقرير اللجنة الملكية (بيل)، مع نفقات النظام الصحي اليهودي للعام نفسه التي تراوحت ما بين 300–350 ألف جنيه فلسطيني حسب التقرير نفسه[3] يتضح أن الصهيونيين كانوا ينفقون على المشاريع الصحية لديهم قرابة ضعف ما كانت تنفقه الحكومة على الصحة العامة بفلسطين، رغم أن الصهاينة وقتذاك لم يشكلوا أكثر من 27% من سكان فلسطين، أي حوالي ربع السكان تقريباً، كما كان مستشفى تل أبيب، المستشفى الوحيد الذي يديره وينفق عليه مجلس بلدي في فلسطين، وقد منحته الحكومة المنتدبة مبالغ وافرة لأجل إنشائه وتجهيزه بالمعدات اللازمة، فضلاً عن الإغاثة السنوية للإنفاق على إدارته التي بلغت 5841م جنيه فلسطيني[4]، هذا إلى جانب أن الصهاينة استفادوا من المستشفيات الحكومية، بشكل أكبر من العرب؛ لأنها تركزت في المدن، وبعيداً عن الكثافة العربية؛ أي أنها كانت أقرب للمستوطنات الصهيونية، وبذلك يتضح درجة الانحياز البريطاني للصهاينة في مجال الصحة.

وفي الوقت ذاته استحوذت الحكومة على جميع المستشفيات البلدية العربية، ونقلت مسؤولية إدارتها إلى السلطات المركزية، ولو أبقت الحكومة على نظام الإعانات السنوية للمستشفيات البلدية العربية، كما فعلت بالنسبة لمستشفى تل أبيب، لأنقصت نفقات الخدمات

(1) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1143.

(2) الحسيني، محمد يوسف : التطور الاجتماعي، ص 176.

(3) Reich, Bernard: Arab-Israeli conflict, P. 69.

(4) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1145.

الصحية، ولاحتفظت بالإشراف على تلك المستشفيات لمصلحة البلاد كلها، ولساعدت على صون مصالح الجماعات المحلية في مؤسساتها الخاصة، وأوجدت حافز المنافسة بين المدن بما يضمن الخدمة الصحية الجيدة والفعالة، لكن الحكومة كانت تلتزم بمقتضيات "إنشاء الوطن القومي اليهودي" من حيث أن الإبقاء على المستشفيات البلدية كان يواجه الحكومة بصعوبات، ففي المدن المختلطة مثل القدس ويافا وحيفا، يستوجب ذلك إقامة نوعين من المستشفيات البلدية المنفصلة أحدهما للعرب، والآخر لليهود[1].

وعليه فالتذرع بوجود أقلية مدعومة من الأوساط البريطانية الاستعمارية العليا، والتعهد بإنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين كانا الحجة الفعالة بين الحكومة في فلسطين، لتفادي التوسع في الإنفاق على تطوير مرافق الحياة الاجتماعية العربية.

ثانياً : العلاقات الثقافية الصهيونية البريطانية :

1) استقلال التعليم الصهيوني ودعم بريطانيا له :

قررت سلطات الانتداب البريطاني، أن لا تلزم نفسها بدعم المؤسسات التعليمية والثقافية في فلسطين؛ مما أفاد الصهيونيين من التعليم العام، فقد أعلنوا أنهم يريدون أن يتولوا بأنفسهم الإشراف على مدارسهم الخاصة مع أقل قدر ممكن من التدخل الحكومي، حيث سبق لهم أن خططوا ليتضمن صك الانتداب ذلك، فإلى جانب المادة (22) التي كفلت الاعتراف باللغة العبرية واحدة من اللغات الرسمية الثلاث في فلسطين (العربية، الإنجليزية، العبرية)، فقد نصت المادة (15) على حق كل طائفة في الحفاظ على مدارسها الخاصة لتعليم أبنائها بلغتها[2]، فكان من الواضح أن الصهيونيين أرادوا أن يديروا مدارسهم على أسس قومية لصنع جيل يناسب الدولة التي سعوا لإنشائها في فلسطين، فالمدارس المختلطة التي كانت تضم العرب واليهود، سوف تميل "بنظرهم" إلى التعاون بين العرب واليهود في النهاية، وبالتالي سوف تجرد "الوطن القومي اليهودي" من الصفة اليهودية الخالصة والمميزة[3]؛ لذا كان النظام التعليمي العربي تحت إدارة الحكومة المنتدبة مباشرة بالتعاون مع السلطات المحلية، بينما النظام التعليمي الصهيوني لا تديره الحكومة مباشرة وإنما من خلال سلطة صهيونية مركزية ما دام الصهاينة قد أخذوا على عاتقهم العناية بشؤون التعليم.

---

(1) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1145.

(2) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 411-414؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1124.

(3) قانون المعارف لعام 1933م، قوانين فلسطين، ج1، ص 693-698.

تكوّن السلم التعليمي في المدارس الصهيونية من شبكة متكاملة من مؤسسات التعليم التي بدأت من رياض الأطفال وحتى الدراسات العليا ممثلة بالجامعة العبرية(1)، التي تقف على رأس الهرم التعليمي، وقد أشارت المصادر الصهيونية إلى أن عدد الأطفال الذين التحقوا في رياض الأطفال التابعة للتعليم اليهودي الذي أداره وموّله مجلس الاتحاد الصهيوني "الفيعاد هاخنوخ"(2)، بلغ 2525 طفلاً وشكل أولئك نسبة 25% من مجموع التلاميذ اليهود في المدارس الصهيونية في السنة الدراسية 1918-1919م، وفي السنة الدراسية 1946-1947م، كان يتبع المجلس القومي اليهودي "فيعاد ليئومي"(3) 392 روضة أطفال ضمت 13,791 طفلاً، كما أن عدد رياض الأطفال بلغ حوالي 52% من مجموع المدارس التابعة لفيعاد ليئومي(4).

أما المدارس الابتدائية ومدتها ثماني سنوات وتعادل السنة الثامنة السنة الأولى ثانوي في مدارس حكومة الانتداب (العربية)، والتعليم الابتدائي اليهودي اختياري وليس إلزامياً رغم ذلك فإن 90% من الأطفال اليهود الذين في سن التعليم التحقوا بالمدارس الابتدائية، وكان التعليم

---

(1) تعد الجامعة العبرية نواة التعليم اليهودي، وقد أُسست في القدس رسمياً في الأول من نيسان (أبريل) عام 1925م، ونمت فكرة إنشائها عن طريق البروفيسور هيرمان شابيرا (Herman Schapira)، أستاذ الرياضيات في جامعة هيدلبيرغ، والدكتور حاييم وايزمان عالم الكيمياء.

ومع تزايد العداء لليهود في أوروبا وتقلص فرص التعليم ليهود أوروبا وزيادة الضغط من قبل اليهود المقيمين في فلسطين الذين رغبوا بتوفير تعليم عالٍ لأولادهم، أجبرت السلطات البريطانية على فتح مؤسسات تعليم نظامي للطلاب اليهود في فلسطين، ما بين العام 1944-1945م، ضمت الجامعة 37 أستاذاً و38 محاضراً، و23 مساعداً و60 مدرساً كلهم متطوعين من بلاد أوروبا إضافة لبريطانيا وأمريكا.

تعتبر الجامعة العبرية مؤسسة تعليمية مستقلة يديرها طاقم تابع لكل من الجمعية الصهيونية في فلسطين، وجمعيات أصدقاء الجامعة العبرية حول العالم، والمنظمة الصهيونية والأكاديميين اليهود حول العالم، إضافة إلى المؤسسات الداعمة للجامعات فمعظم الرأس مال الداعم للجامعة يأتي من مساهمين أجانب وتضم الجامعة اليوم 24 ألف طالب منهم طلاب من عرب إسرائيل ودروز، وتضم 1400 أكاديمياً يدرِّسون فيها.

(D, Nahew, Rodric, and Akrawi, Matta: Education in Arab countries of the Near East, 1949, P. 191, 291; Jewish Virtual library: Hebrew University, www.us-Israel.org)

(2) يقصد به "مجلس التعليم الصهيوني"، شكل عام 1914م بهدف الإشراف على السياسة العامة للتعليم في جميع المدارس الصهيونية، ولكنه لم يكن يملك السلطة في رسم السياسة الداخلية للمدارسة الصهيونية والتي تعرف منذ السنة الدارسية 1926-1927م باسم المدارس العبرية العمومية، ويتولى أيضاً فحص ميزانية التعليم التي كانت تقدمها دائرة التعليم الصهيونية. (القطشان، عبد الله عبد السلام : التعليم الخاص اليهودي والمسيحي والإسلامي 1920-1948، ج2، ص35).

(3) يعني المصطلح المجلس المنتخب للطائفة اليهودية في فلسطين (اليشوف)، تشكل عام 1927م، وتسلم مهام الإشراف على الإنفاق والإدارة على التعليم الصهيوني.

(Jewish Virtual library: Vaad Leaumi, www.us-israel.ogr)

(4) القطشان، عبد الله عبد السلام : التعليم الخاص، ج2، ص 25.

الابتدائي العمود الفقري في التعليم اليهودي، ففي السنة الدراسية 1923-1924م بلغ عدد المدارس التابعة للمنظمة الصهيونية 120 مدرسة من بينها 65 مدرسة ابتدائية ضمت 8,289 تلميذاً؛ ما يوازي 75% من عدد التلاميذ في المدارس الصهيونية[1]، وفي السنة الدراسية 1943-1944م، التحق في المدارس الصهيونية (مدارس فيعاد ليئومي، ومدارس خصوصية) 97,991 تلميذاً من بينهم 63,777 تلميذاً في المدارس الابتدائية أو ما يعادل 65% من التلاميذ اليهود في جميع المدارس في فلسطين[2].

وكانت المدارس الثانوية في الترتيب الثالث للسلم التعليمي اليهودي وضمت ثلاثة أنواع من المدارس، هي :

1- المدارس الثانوية العامة.
2- المدارس الثانوية الفنية (زراعية، وصناعية، وتجارية).
3- كليات المعلمين.

ومدة الدراسة الثانوية أربع سنوات، وكانت مؤسسات خاصة تدير المدارس الثانوية وتعتمد في نفقاتها بشكل رئيسٍ على رسوم التعليم التي يدفعها التلاميذ، ولا تتلقى العون المادي من (الفيعاد ليئومي) إلا في حدود ضيقة للغاية مثل تقديم عدد من المنح الدراسية للتلاميذ المتفوقين[3]، ويشرف الفيعاد ليئومي على الامتحانات النهائية للدراسة الثانوية التي تؤهل حامليها للالتحاق بمعهد التخنيون[4]، أو الجامعة العبرية.

---

(1) البرغوثي، عبد اللطيف : التربية في عهد الانتداب البريطاني، ص 53؛ القطشان، عبد الله عبد السلام : التعليم الخاص، ج2، ص 26؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1125.

(2) البرغوثي، عبد اللطيف : التربية في عهد الانتداب البريطاني، ص 54.

(3) الحسيني، محمد يونس : التطور الاجتماعي، ص 199.

(4) المعهد التقني في حيفا (التخنيون)، أُسس المعهد عام 1912م ولكن لم يفتتح إلا في كانون ثاني (يناير) عام 1925م، كان المعهد بمثابة المؤسسة التقنية العليا الوحيدة في فلسطين، في عام 1946م كان ذلك المعهد يقدم تدريبات في الهندسة المدنية والمعمارية والهندسة الصناعية والكيميائية. اعتمد تمويل المعهد على الرسوم التعليمية إضافة إلى المنح التي كانت تساهم بها الإدارة البريطانية في فلسطين، إضافة إلى التبرعات من جهات أخرى.

(D, Mathew, Rodric and Akrawi Matta: Education in Arab countries, P. 295; Jewish Virtual Library: Technion, www.us-Israel.org)

وفي السنة الدراسية 1944-1945م كان يتبع لفيعاد ليئومي 28 مدرسة ثانوية منها 20 مدرسة تنتمي للصهيونيين العموميين[1]، و4 مدارس لحزب ماباي[2]، و4 مدارس لحزب المزراحي الديني، وكانت تلك المدارس تضم 9,527 تلميذاً[3].

ومعظم المدارس اليهودية مختلطة ضمن البنين والبنات ابتداءً من رياض الأطفال وحتى الجامعة العبرية فيما عدا المدارس التابعة لحزب المزراحي، ومنظمة أغودات يسرائيل[4] وبعض المدارس التابعة للمؤسسات الدينية المحافظة، فقد التحق نحو 66% من التلاميذ الصهاينة في المدارس غير الصهيونية (الخاصة أو العمومية) والمدارس الدينية[5] وكانت معظم تلك المدارس تعلم اللغة اليديش واللادينو[6]، واللغة العربية، وهي تتبنى مناهج تعليمية محافظة وتركز على دراسة الكتب الدينية اليهودية والشعائر الدينية والحساب والقراءة، وقد بدأت تلك المدارس تدريجياً في التعليم باللغة العبرية[7]، أما المدارس التابعة لمنظمة الاتحاد الإسرائيلي العالمي، فكانت تعلم باللغة العبرية والفرنسية، ولكنها وقعت تحت تأثير الحياة الثقافية العبرية والحركة الصهيونية في

---

(1) يمثل الاتجاه الليبرالي والغالبية العظمى من أعضائه ينتمون للطبقة الوسطى، ويرى الحزب وضع بناء الوطن القومي اليهودي فوق كل الاعتبارات الحزبية الضيقة ونادى بضرورة تدعيم التعاون بين جميع الأحزاب والطبقات الصهيونية في فلسطين كان يعارض الاتجاهات اليمينية واليسارية المتطرفة داخل الحزب. (القطشان، عبد الله عبد السلام : التعليم الخاص، ج2، ص27).

(2) يمثل الجناح الاشتراكي في الحركة الصهيونية وضم مجموعة أحزاب سياسية صغيرة تحت لوائه، خصص له 40% من مقاعد المؤتمر الصهيوني عام 1936م. (القطشان، عبد الله عبد السلام: التعليم الخاص، ج2، ص 27).

(3) D, Mathew, Rodric and Akrawi, Matta: Education in Arab countries, P. 228.

(4) تأسس عام 1913م، وظهر كحركة سياسية على مسرح الحياة السياسية للحركة الصهيونية ويمكن تصنيفه في أقصى اليمين الصهيوني المتطرف. (القطشان، عبد الله عبد السلام : التعليم الخاص، ج2، ص 28).

(5) ESCO foundation: A study of Jewish Arab and British policies, Vol. No. 1, P. 701;
التوراة ويطلق عليه المسيحيون العهد القديم (Old Testment)، والتوراة، الكتاب المقدس الأول عند اليهود ويتكون من 39 سفراً مقدساً، أما التلمود، له منزلة مقدسة عند اليهود مثل التوراة وهو عبارة عن شروح وتفاسير وإكمال للتوراة، ويتكون من 63 سفراً، ويتكون من جزأين وهما المنشأ وهو الأصل (المتن) والجمارا وهو شرح المشنأ والمنشأة هو القانون الثاني، وهي أول لائحة قانونية وضعها اليهود بعد التوراة. (Max Tauch: Higher Education in Israel, P. 76).

(6) اليديش (Yiddish) : لهجة عبرية ألمانية تكثر فيها الكلمات العبرية والسلافية والألمانية يتكلم بها يهود روسيا وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية ولكي تكتب بأحرف عبرية يتكلم بها اليهود الإشكنازيم وتعرف تلك اللهجة باللغة سجناء الغيوت الفيتو، أما اللادينو (Ladion) فهي لهجة مزيج من الإسبانية والعبرية، وكانت منتشرة بين اليهود الإسبان ويتكلم بها اليهود السفرديم.
(Hopgood, N. Hutchins: The spirit of the Getto, P. 41).

(7) ESCO, foundation: A study of Jewish Arab and British policies, Vol. P. 401.

وقت مبكر بعكس مدرسة إيفلنادي روتشيلد (Evelinade Rothschild) التابعة للجمعية الأنجلو يهودية والتي تعلم باللغة الإنجليزية، وقد وقعت هي الأخرى فيما بعد تحت تأثير التيار الصهيوني[1].

إن أهم ما يستدعي الأنظار في المدارس الصهيونية في فلسطين، أن لغة الدراسة في جميع المواد هي العبرية فيما عدا اللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية، والعناية كانت شديدة في جميع مراحل التعليم بالدراسة الدينية وجعل التعليم الديني أساس الصهيونية وتقدمها، وقد كان أنصار الصهيونيين العموميين يعتقدون أن التقاليد الدينية اليهودية هي النبراس الذي ينبغي أن تستهدي به نظم التعليم على أن تترك الوصايا الدينية للوالدين والبيت، والهدف الذي كانت ترمي إليه مدارس الاتحاد العام هو بث روح التعليم القومي الصهيوني في نفوس التلاميذ، وقد بلغت نسبة تلاميذ مدارس الاتحاد العام نحو 35% من مجموع التلاميذ في المدارس العامة[2]، أما مدارس حزب مزراحي (الصهيونية الدينية)، فكانت ترمي إلى توفير نوع من التعليم ذي ثقافة عامة مع عناية خاصة بالتربية الدينية فيتعلم التلاميذ مراعاة المبادئ اليهودية، وتحقيقاً لذلك كان يتحتم على المعلمين أن يكونوا تقليديين وحريصين على التقاليد اليهودية الأصولية، وقد بلغت نسبة تلاميذ حزب مزراحي نحو 24% من مجموع تلاميذ المدارس العامة، أما مدارس حزب ماباي، فكانت تعنى بالجميع بين المبادئ العقائدية (الأيديولوجيا) القومية العامة وتعاليم حركة العمال الصهيونية في فلسطين، إضافة إلى نشر الثقافة العامة والمبادئ الدينية بين التلاميذ، وكانت مدارس الحزب تعنى ببث حب العمل اليدوي في التلاميذ وتعرفهم بتاريخ الحركات العمالية وفلسفتها داخل فلسطين وخارجها، كما أنها كانت تعمل على توسيع النشاط الصهيوني بما فيه العمل في الأراضي والمصانع، وقد بلغت نسبة تلاميذ حزب الماباي 22% من المجموع العام[3].

كما كان هناك مؤسسة تلمود هاتوراة، وهي مؤسسة تعليمية تُعنى بدراسة الدين اليهودي والتعليم المبدئي الخاص بالقادة الدينية وكانت لغة التدريس فيها هي الأيديش أو العبرية، وفي عام 1944م كانت 73 من مدارس المؤسسة تضم قرابة 8234 طلاب جميعهم يتلقون منحاً دراسية.

وقد ساهمت منح حكومة فلسطين في رفع مستواها حتى أصبحت من أكبر المؤسسات الدينية اليهودية في العالم بعد جلاء الانتداب عن فلسطين، وكانت تلك المدارس بنفس نظام الكتاتيب عند المسلمين[4].

(1) ESCO, foundation: A study of Jewish Arab and British policies, Vol. P. 401-402.
(2) البرغوثي، عبد اللطيف : التربية في عهد الانتداب البريطاني، ص 55.
(3) D. Mathew, Rodric and Akrawi: Education in Arab, P. 296.
(4) D. Mathew, Rodric and Akrawi: Education in Arab, P. 296.

اهتم الصهاينة بالتعليم المهني اهتماماً كبيراً، فقد تركز التعليم المهني في العديد من المدارس الصهيونية، وكان أبرزها مدرسة حيفا الصناعية التي زودت بجميع الأبنية والمعدات اللازمة عام 1936م، وكانت تشرف عليها حكومة فلسطين لصالح العرب، إلا أن اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى، أدى إلى احتلال الجيش البريطاني لمبانيها، وتحويل إشرافها للتعليم الصهيوني[1]، كما لم تهمل الحركة الصهيونية أمر تربية الجيل الجديد من أبناء المستوطنين وبناتهم على العمل الزراعي، فأنشأت لذلك الغرض مدارس زراعية لنشر التعليم الزراعي بينهم، وقد عاون اتحاد الفلاحين الصهاينة في ذلك المجال، إضافة إلى تسهيلات مقدمة من سلطات الانتداب البريطاني للتأهيل الزراعي، فأسس مدرسة زراعية في مستعمرة "شانا" تعلم فيها 150 تلميذاً صهيونياً، كما وجدت مدارس زراعية أخرى في مستوطنة نهلال ومكفي إسرائيل ضمت 230 تلميذاً، وفي ميرشفيجاه، وفي كفار تابور[2]، وقد أولت الوكالة اليهودية اهتماماً خاصاً بالبحوث الزراعية من أجل رفع الكفاءة الإنتاجية للأرض من خلال استنباط سلالات جديدة ترفع من إنتاجية المستوطنات الزراعية، وإدخال محاصيل زراعية جديدة، وقد أنشأت الوكالة اليهودية ضمن التعليم المهني محطة للتجارب الزراعية بميزانية قدرها 10 آلاف جنيه فلسطين، ومن بين التجارب التي أجرتها تلك المحطة ترك الأرض دون زراعة خلال الصيف لإراتها، ثم زراعتها على مدار باقي فصول السنة، وتنظيم الدورات الزراعية خلال السنة واستنباط نوع من الحشائش يصلح غذاء للماشية، وأنواع جديدة من القمح والشعير والذرة، وقد سجلت تلك التجارب في سلسلة من النشرات صدرت بالعبرية والإنجليزية[3].

أما محطة التجارب الزراعية الموسعة التي أُنشئت عام 1935م في رحبوت، فقد ضمت عدداً من الإدارات التي أجرت بحوثاً على التربة والماء من أجل تقدير إمكانيات الري في مختلف المناطق الزراعية المروية والبحث في مشاكل الأرض وخصوبة التربة.

وقد استغلت الوكالة اليهودية القروض التي قدمتها حكومة الانتداب لتنمية المدارس المهنية، وخاصة الزراعية منها فعملت على تطوير المدارس المهنية لإدارة المستوطنات الزراعية وفق خطة موسعة تدار في خطين أساسيين :

أ- التدريب على الإصلاحات الزراعية في المستوطنات القائمة في مجالات الإنتاج الزراعي واستهلاك المياه وغيرها.

---

(1) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ق2، ج2، ص 1126؛
Mossinson Benzion: the problem of education in Palestine, P. 118.

(2) سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية، ص 395.

(3) Mardi Noach: Education in Palestine 1920-1945, P. 236.

ب- رسم الخطط للمستوطنات الجديدة والإشراف الفني على التنفيذ[1].

استطاعت الوكالة اليهودية بناء شبكة متكاملة من مؤسسات التعليم ابتداءً من رياض الأطفال حتى معاهد البحث العلمي، وكانت الجامعة العبرية تقف على قمة الهرم التعليمي لمؤسسات التعليم الصهيونية في فلسطين، وكانت أهم مؤسسات التعليم العالي الآتي :

1- معهد التوراة العبري :

تأسس عام 1927م، في مدينة القدس وكان يتبع معهد التوراة اليهودي في إيطاليا، واهتم المعهد بتعليم ودراسة جغرافية وتاريخ فلسطين القديم والتوراة وقام المعهد بأبحاث أثرية ويتبع المعهد متحف يحتوي على قطع أثرية تعود لما قبل التاريخ، وأصدر المعهد العهديد من الأبحاث حول نشاطه في عمليات التنقيب[2].

2- مدرسة الحقوق والاقتصاد :

تأسست عام 1935م، في تل أبيب وتعمل المدرسة على إعطاء الدروس في الحقوق والعلوم الاجتماعية والعلوم السياسية وأعمال المحاسبة وإدارة الأعمال[3].

3- مدرسة وايزمان للعلوم :

يقع المعهد في رحبوت وأسسه د. حاييم وايزمن كمركز للأبحاث عام 1934[4].

4- المعهد الفني العبري (التخنيون) Hebrew Technical Institute :

يعتبر المعهد الفني من أبرز مؤسسات التعليم الفنية اليهودية، ويقع في مدينة حيفا، افتتح المعهد في شباط (فبراير) عام 1925م[5]، وضم المعهد عدداً من الأقسام الرئيسية التي أهمها : الهندسة المدنية، الهندسة المعمارية، الهندسة الكهربائية، الهندسة الكيميائية، ويتبع المعهد المدرسة الثانوية الفنية والمدارس البحرية في حيفا، وفي السنة الدراسية 1938-1939م التحق بالمعهد 566 طالباً بينما التحق بالمدرسة الثانوية الفنية البحرية 255 طالباً، وفي السنة الدراسية 1945-1946م احتوت مكتبة المعهد على 1,800 كتاب في مختلف التخصصات العلمية[6].

---

(1) سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية، ص 397.

(2) يوسف، مروة؛ نورمان، دندن : المؤسسات العلمية والثقافية والفنية في إسرائيل، ص 33.

(3) يوسف، مروة؛ نورمان دندن : المؤسسات العلمية، ص 41.

(4) الدباغ، مصطفى مراد : بلادنا فلسطين، الديار اليافية، ق2، ج2، ص 623.

(5) يوسف، مروة؛ دندن، نورمان : المؤسسات العلمية، ص 22.

(6) Max, Touch: Higher Education in Israel, P. 33; D. Mathew, Rodric and Akrawi: Education in Arab, P. 297.

5- الجامعة العبرية :

حيث أقيمت الجامعة في الأصل كمركز للأبحاث العلمية، وكانت دائرة الدراسات اليهودية أول مؤسسة للبحث العلمي في الجامعة بدأت عملها عام 1924م وفي عام 1925م افتتحت الجامعة رسمياً، وكان أول رئيس لها الدكتور ماغنس "Magnes"، وتقلد وايزمان منصب رئيس مجلس الحكام، وفي السنة التي جرى فيها الاحتفال بافتتاح الجامعة العبرية جرى افتتاح معهد التاريخ الطبيعي الفلسطيني[1]، وفي عام 1926م افتتحت دائرة الدراسات الشرقية ودائرة الصحة وتشمل قسم الجراثيم، وفي سنة 1927م افتتح معهد الدراسات الإنسانية، وفي عام 1939م التحق بالجامعة 1041 طالباً، وفي عام 1945م لم يلتحق بالجامعة سوى 744 طالباً بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية[2].

2) الدور البريطاني في دعم التعليم الصهيوني في فلسطين :

كانت المدارس الصهيونية تعتمد في نفقاتها منذ البداية على الأموال التي تقدمها اللجنة التنفيذية الصهيونية، التي كان يمولها الصندوق التأسيسي اليهودي (الكيرين هايسود) الذي قدّم في العام الدراسي 1918-1919م ما يساوي 88.7% من مجموع نفقات المدارس الصهيونية، بينما لم تقدم الحكومة العسكرية البريطانية في فلسطين سوى 11.3% من مجموع تلك النفقات[3]، ولعل ذلك – فيما يراه الباحث – بسبب انشغالها بتبعات الحرب العالمية الأولى.

وابتداءً من العام الدراسي 1921-1922م، بدأت حكومة الانتداب في تقديم منحة مالية (Grant-in-aid) للمدارس اليهودية على أساس 200 مليم لكل تلميذ في المرحلة الابتدائية، و500 مليم سنوياً لكل تلميذ في المرحلة الثانوية، لأن المدارس اليهودية كانت تصنف ضمن المدارس الحكومية، أو ما يعرف بالمدارس الخصوصية (Nom Public)، كالمدارس المسيحية والمدارس الإسلامية العربية، وعلى أساس تلك القاعدة، فإن هيئة التعليم الصهيونية تلقت في ذلك العام 2,100 جنيه فلسطيني منحة مالية[4]، وكان الصهاينة يشعرون أن حكومة الانتداب لم تكن منصفة في توزيع ميزانية التعليم الحكومية بين العرب واليهود، ومن جهة أخرى ناشد مجلس التعليم الصهيوني "فيعاد هاخنوخ" حكومة الانتداب ضرورة توزيع ميزانية التعليم الحكومية على أساس نسبة التلاميذ الذين

(1) Simon, Leon: Hebrow Education in Palestine, P. 26.

(2) Nardi, Noach: Zionism and Education in Palestine, P. 53; Simon, Leon: Hebrow Education in Palestine, P. 31.

(3) D. Mathew, Rodric and Akrawi: Education in Arab countries, P. 197;
القطشان، عبد الله عبد السلام : التعليم الخاص، ج2، ص33.

(4) Mossinson, Benzion: The problem of education, P. 20.

يلتحقون في المدارس الحكومية واليهودية، وطالب الصهاينة بالحصول على 50% من ميزانية التعليم الحكومية باعتبار أن عدد التلاميذ في المدارس الصهيونية يساوي عدد التلاميذ في المدارس الحكومية[1].

وكان رد الحكومة في تلك الفترة؛ أن المدارس اليهودية مدارس خصوصية (غير حكومية)، ولا يمكن أن تختلف في معاملتها عن المدارس الإسلامية والمسيحية[2]، وتلخص الرد الصهيوني في أن موقف الحكومة يتناقض مع مهمتها كما نصت بنود صك الانتداب التي كفلت الدولة المنتدبة للمدارس اليهودية لا تصل إلى حقوق الأقليات اليهودية في مختلف دول العالم التي يتواجدون فيها، وارتفعت بعض الأصوات الصهيونية مطالبة بضرورة عدم قبول المنحة المالية الحكومية باعتبارها إهانة موجهة للمطالب (الشرعية الصهيونية)[3].

اعترفت حكومة الانتداب بالمدارس التي يشرف عليها مجلس التعليم الصهيوني على أنها نظام التعليم العبري العمومي (Hebrew Public School System)، وبدأت في تقسيم ميزانية التعليم بين العرب والصهاينة على أساس نسبة السكان اليهود بالنسبة لمجموع السكان في فلسطين، وحصلت المدارس الصهيونية على 20 ألف جنيه فلسطيني[4]، وقُدمت للجنة التنفيذية الصهيونية دفعة واحدة، والتي كانت تشرف على 191 مدرسة ضمت 17,700 تلميذاً أو ما يعادل 66.02% من التلاميذ اليهود، أو 26.08% من مجموع التلاميذ في جميع مدارس فلسطين[5].

وعينت دائرة التعليم الحكومية عضوين يمثلانها في مجلس التعليم الصهيوني وذلك لحضور جلساته مقابل تلك الزيادة الهائلة في الأموال التي تلقتها المدارس الصهيونية من سلطات الانتداب[6].

ازداد التعليم الصهيوني بسرعة غير طبيعية سنة بعد أخرى؛ وذلك بسبب تدفق الوافدين الصهاينة من الدول الأوروبية؛ مما استلزم بناء مدارس جديدة لاستيعاب أبناء الوافدين، وكما كانت الوكالة اليهودية مسؤولة بصفة رسمية أمام حكومة الانتداب البريطاني عن الصهاينة المقيمين في فلسطين كان من الطبيعي أن تبني مزيداً من المدارس للمستوطنين الجدد؛ مما أدى إلى هيمنة نفوذ المدارس الصهيونية التي ارتبطت بالحركة الصهيونية وبعث الثقافة العبرية التي تمثلت بشكل بارز في تعليم اللغة العبرية والكتب الدينية، وفي عام 1939م استطاع الصهاينة إجبار الحكومة المنتدبة على تغيير موقفها من توزيع ميزانية التعليم الحكومية بين العرب واليهود على أساس نسبة السكان (بحكم زيادة المهاجرين الصهاينة). ويرى الباحث أن غالبية المواطنين العرب كانوا لا يهتمون كثيراً بتعليم أطفالهم؛ لأنهم كانوا يحتاجون إليهم لمساعدتهم في أعمال الزراعة؛ لأن الفلاحين العرب

(1) ESCO foundation: A study of Jewish Arab and British policies, Vol. No. 1, P. 322.
(2) ESCO foundation: A study of Jewish Arab and British policies, Vol. No. 1, P. 322.
(3) Nardi, Noach: Zionism and education, P. 31; Mossinson, Nenzion: the problem of education, P. 22.
(4) ESCO foundation: A study of Jewish Arab and British policies, Vol. No. 1, P. 394.
(5) Nardi, Noach: Zionism and education, P. 36.
(6) Mossinson, Benzion: The problem of education, P. 24.

كانوا يعملون بطرق تقليدية تحتاج لعددٍ كبير من الأيدي العاملة، الأمر الذي جعل معظم الأطفال العرب بعيدين عن مقاعد الدراسة، بينما كان جميع أطفال الصهاينة ملتزمين بالتعليم الابتدائي والثانوي، الأمر الذي جعل نسبة الأموال المخصصة للتعليم الصهيوني أضعاف ما يصل للتعليم العربي؛ لأن تلاميذ الصهاينة أضعاف التلاميذ العرب. وانتهجت سلطات الانتداب سياسة مالية جديدة ارتكزت على أساس توزيع نفقات التعليم الحكومية بين العرب والتجمعات الصهيونية في فلسطين على أساس نسبة الأطفال في سن التعليم بين الجانبين، وبذلك ارتفع نصيب مدارس فيعاد ليئومي من 19,750 جنيه فلسطيني في العام الدراسي 1931-1932م إلى 52,600 جنيه فلسطيني في العام الدراسي 1938-1939م[1]، وحاولت الوكالة اليهودية الاستمرار في ممارسة الضغط على الحكومة لتغيير موقفها من توزيع ميزانية التعليم على أساس قاعدة جديدة تقضي بتوزيع مخصصات التعليم الحكومي بين العرب والصهاينة على أساس نسبة عدد التلاميذ الذين يلتحقون في المدارس بصورة فعلية ولكن سلطات الانتداب لم تستجب لتلك المطالب[2].

تمتعت المدارس الصهيونية بحرية واسعة في إدارة شؤونها الداخلية ورسم سياستها التعليمية ووضع مقرراتها الدراسية ولم تخضع للإشراف الحكومي المباشر وإنما كانت إدارة التعليم الحكومية تمارس إشرافاً عاماً على تلك المدارس التي لم تكن ملزمة باتباع الإرشادات والنصائح التي قدمتها دائرة التعليم الحكومية بين فترة وأخرى[3].

ورغم أن المدارس الصهيونية تمتعت بالاستقلال الذاتي الواسع إلا أنها حصلت على نصيب من ميزانية التعليم الحكومية مع مراعاة بنسبة الأطفال في سن التعليم بين العرب واليهود عند توزيع ميزانية دائرة التعليم، ففي العام الدراسي 1945-1946م بلغت نفقات الحكومة على التعليم الصهيوني مبلغ 213,266 جنيه فلسطيني بينما خصصت للتعليم الحكومي مبلغ 689,412 جنيه فلسطيني[4]، وهذا يعني أن سلطة الانتداب قدمت للمدارس الصهيونية نحو ثلث ما أنفقته على التعليم الحكومي، مع أنها تعليم خاص، يُفترض ألا ينال أية مساعدة حكومية.

وقد قاومت الوكالة اليهودية محاولات الحكومة الرامية لفرض رقابة ما على المدارس التي قبلت المساعدات المالية، ولم تكن الحكومة المنتدبة جادة في فرض سلطتها على المدارس الصهيونية، بعكس المدارس العربية التي خضعت في كل جوانبها لسياسة حكومة الانتداب التي وجهت سياسة وأهداف التعليم نحو القبول بفكرة تأسيس "الوطن القومي اليهودي" على حساب مستقبل الشعب العربي الفلسطيني[5] الذي عاش في أرض فلسطين عبر آلاف السنين.

---

(1) ESCO foundation: A study of Jewish Arab and British policies, Vol. No. 1, P. 628.
(2) D. Mathew, Rodric and Akrawi: Education in Arab, P. 294.
(3) القطشان، عبد الله عبد السلام : التعليم الخاص، ص 47؛
Singman, Leonard and Others: The threat with in Israel and population polic, P. 29.
(4) ESCO foundation: A study of Jewish Arab and British policies, Vol. No. 1, P. 651.
(5) Mossinson, Benzion: The problem of education, P. 30; Singman, Leonard and Others: The threat with in Israel, P. 33.

نجح التعليم اليهودي إلى حد بعيد في تحقيق الأهداف التربوية للتجمعات الصهيونية في فلسطين، فالمدارس اليهودية استطاعت بث الروح الصهيونية المتطرفة في نفوس التلاميذ عن طريق العلوم الدينية والاجتماعية بطريقة تخدم بناء الوطن القومي اليهودي كما نجح التعليم اليهودي في تخريج أعداد كبيرة من العمال الصهاينة المهرة في الزراعة والصناعة لخدمة الأغراض الاقتصادية للصهاينة المقيمين في فلسطين[1]، أما من الناحية الاجتماعية فإن التعليم اليهودي عمل تدريجياً على إذابة الفوارق الاجتماعية بين الأطفال والشباب الصهاينة القادمين من بيئات اجتماعية متباينة من مختلف قارات العالم، واستطاع كذلك تقريب وجهة النظر الفكرية المتباينة بين التلاميذ اليهود رغم انتمائهم إلى عائلات تتبنى أيدلوجيات مختلفة[2]، ومن جهة أخرى، ساهم من تعميق الفرقة وتبني روح العنصرية تجاه العرب ومحاربة عاداتهم وأفكارهم، سيما المعتقدات الدينية والقومية.

3) المؤسسات الثقافية الصهيونية :

تطورت الحياة الثقافية الصهيونية في فلسطين مدعومة من حكومة الانتداب البريطاني، فكان للموسيقى والفن دورٌ هادفٌ بالنسبة للصهاينة، فكان تعليم الموسيقى والفن في بداياته مقتصراً على مجموعات صغيرة نسبياً مدعومة من مدارس تابعة للحركة الصهيونية، فيما استطاع مدرسو الفن اليهود في رياض الأطفال إدخال تعليم الموسيقى والمسرح إلى النظام التعليمي الصهيوني[3].

أما الأنشطة اللامنهجية، الثقافية، فكانت بدايتها عندما أنشأت الهستدروت أول فرقة مسرحية للتمثيل عام 1925م عرفت باسم أوهل (الخيمة)، وكان هدف تلك الفرقة، إنشاء مسرح للعمال الاشتراكيين الزراع والصناع في المستوطنات الصهيونية، وفي عام 1930م، نشب خلاف حول وضع ذلك المسرح، هل يبقى باسم الطبقة العمالية الصهيونية أو يصبح المسرح القومي اليهودي؟، وفي عام 1934م اتجه المسرح إلى تقديم التمثيليات الدينية، وقام برحلات خاصة عديدة إلى أوروبا بمساعدة الجمعيات الصهيونية في أوروبا وحكومة الانتداب، وكانت أولى رحلاتها إلى لندن، وفيها تم عرض عدة مسرحيات بهدف ترويج السياسة الصهيونية ذات الطابع الديني التراجيدي والسياسي معاً[4]، وأصبحت تلك الفرقة بعد فترة وجيزة، رائدة النشاط التمثيلي الصهيوني في فلسطين، كما كان لها دورٌ بارزٌ في تطوير الحياة الفنية والثقافية عامة بين العمال الصهاينة[5]، ثم أنشأت الهستدروت والصندوق القومي اليهودي العديد من المراكز الثقافية داخل المستوطنات وخارجها للاهتمام بالمهاجرين الصهاينة الجدد الوافدين إلى فلسطين،

(1) Max, Tauch: Higher education, P. 57.
(2) Mossinson, Benzion: The problem of education, P. 30.
(3) D. Mathew, Rodric and Akrawi: Education in Arab, P. 292.
(4) طهبوب، فائق : الحركة العمالية، ص 322.
(5) Hirshberg, Joseph: Music in the Jewish community of Palestine 1880-1948, P. 152.

ووضعت خططها لإكسابهم ثقافات ومعلومات عن المؤسسات الصهيونية ونشأتها وتنظيمهــا[1]، إضافة إلى الاهتمام بالثقافة العامة، أُنشئت مراكز لتعليم اللغة والثقافة والفنون والعلوم، وجميــع تلك الدوائر تفرعت إلى أقسام ولجان حسب المواضيع المعنية[2].

ومن المنشآت الصهيونية الثقافية، ذات الشهرة فرقة فلــسطين الموســيقية "الأوركــسترا السيمفونية"، التي كانت تديرها شركة فلسطين الموسيقية بإشراف وتمويل من سلطات الانتــداب والجمعيات الصهيونية العالمية والتي كان مقرها مدينة القدس، وكان عدد عازفي فرقتها نحو 70 عازفاً وكثيراً ما كان يتولى قيادة عازفيها أشهر موسيقيي العالم لتحسين مستواها الفني[3].

كان أبرز المسارح الصهيونية مسرح الهابيما (Habimah) في تل أبيب، وكان مهتمــاً بتعليم الفنون الدراسية على نمط المسرح الأوروبي الساخر، فكان المسرح الصهيوني يستعرض المشاكل السياسية والاجتماعية التي تمس التجمع الصهيوني، كما عرض العديد من المــسرحيات الأدبية الناقدة للسياسة البريطانية تحت شعار الأدب والفن[4].

وأنشئ المركز الثقافي الذي عُرف بجمعية (فلسطين الخطابية) في القدس، كما كان هناك هيئات خاصة تُعنى بأصول اللغة العبرية وأهمها لجنة اللغة العبرية "الفيعــاد هلاشــون"[5] وقــد أُعلن عن عدة جوائز أدبية منها جائزتا (بيالك، وتــشرنكوسكي) للــشعر وجــوائز "درنجــوف" والحاخام كوك والبروفيسور "كلاوفر" وغيرها[6].

كما أشرف الكنيس اليهودي في تل أبيب على إنشاء فرق موسيقية يهوديــة عــدة كــان أهمها فرقة الموشحات الدينية اليهودية وجوقة المرتلين في الكنيس اليهودي في تل أبيب، إضافة إلى العديد من المجموعات الموسيقية الصغيرة المختصة بالموسيقى الكلاسيكية[7].

---

(1) طهبوب، فائق : الحركة العمالية، ص 322.

(2) طهبوب، فائق : الحركة العمالية، ص 323.

(3) D. Mathew, Rodric and Akrawi: Education in Arab, P. 296.

(4) جماعة صهيونية أخذت على عاتقها تعديل المفردات العبرية تعديلاً يلائم العصر الحــديث، وقــد ترجمــت مؤلفات أدبية شهيرة إلى العبرية، كما وضعت مؤلفات غاية في الأهمية.

(Hirshberg, Joseph: Music In the Jewish, P. 167).

(5) Max, Tauch: Higher education, P. 58.

(6) D. Mathew, Rodric and Akrawi: Education in Arab, P. 301.

(7) D. Mathew, Rodric and Akrawi: Education in Arab, P. 297.

أما في المجال التربوي الأكاديمي، فقد كانت المكتبة الوطنية ومكتب الجامعة العبرية في القدس[1]، وفي عام 1920م نقلت حكومة الانتداب الإشراف على المكتبة الوطنية للمنظمة الصهيونية وفي عام 1930م ضمت المكتبة 25 ألف كتاب، وكانت المكتبة تصدر مجلة بيلوغرافيا، وفي عام 1945م كانت تلك المكتبة تضم ما يقارب 400 ألف مرجع ومجموعة ثمينة من المخطوطات[2].

4) الصحف والمجلات الصهيونية ودعم بريطانيا لها :

مع بداية الهجرة الصهيونية إلى فلسطين بدأت محاولات الصهيونية لإقامة جهاز دعائي ارتكز على الصحافة اليومية بصورة خاصة وكان في مقدمة أهداف تلك المحاولات إيجاد لغة مشتركة بين جموع المستوطنين الصهاينة الذين قدموا إلى فلسطين من مختلف أقطار العالم وحاولت الصحافة الصهيونية اصطناع القواسم المشتركة بين المستوطنين الصهاينة في فلسطين، وكان العداء للعرب وتنمية الارتباط بالعقيدة الصهيونية من أهم تلك القواسم المشتركة التي وظفتها الصحافة الصهيونية لصهر المهاجرين الصهاينة في فلسطين[3].

وسائل الإعلام الصهيونية :

أ- الصحافة الصهيونية :

بدأت الصحافة الصهيونية نشاطها منذ زمن بعيد فمن أوائل الصحف العبرية صحيفة (المنحة الجديدة) أصدرها البرت كوهين في القدس عام 1856م[4]، ثم صحيفة "هاليفانون" عام 1863م حيث قام شابان يهوديان ينتميان إلى التيار الديني الأرثوذكسي المترمت، ويدعيان موشيه سالمون وميخائيل كوهين، بإصدار الصحيفة في مدينة القدس، بهدف تحقيق الأرباح من نشر الإعلانات في الصحيفة، وبالتالي كان الدافع من إقامة أول صحيفة عبرية في فلسطين اقتصادياً محضاً[5]. وبعد عدة شهور من العام نفسه أصدر الحاخام يسرائيل باك، الذي أنشأ أول دار للطباعة في فلسطين، صحيفة ثانية أطلق عليها "حافتسيلت" (اسم زهرة) وكانت الناطق باسم الجناح الحسيدي في التيار الديني الأشكنازي اليهودي في فلسطين، ونظراً لكون الصحيفتين تتنافسان على ثقة الجمهور اليهودي في فلسطين، فقد دبت الخلافات بين أصحاب الصحيفتين

---

(1) Bentwich, Norman: The Hebrew University of Jerusalem, 1918-1961, P. 33.
(2) Bentwich, Norman: The Hebrew University of Jerusalem, 1918-1961, P. 6.

(3) التنير، الرائد تقي الدين؛ عطوي، محمد : الإعلام الإسرائيلي ومواجهته، ط1، بيروت، 1999م، ص 17.

(4) السعدي، غازي؛ الهور، منير : الإعلام الإسرائيلي، 1986، ص 21.

(5) النعامي، صالح : العسكر والصحافة في إسرائيل، 2005م، ص 17-18.

الأمر الذي دفعهم للوشاية بعضهما ببعض لدى السلطات العثمانية، إذ إن الصحيفتين كانتا تصدران دون إذن من السلطات، فقام الأتراك بإغلاق الصحيفتين، إلا أن ذلك الإغلاق لم يدم طويلاً[1]. وفي أواخر الستينيات من القرن التاسع عشر حدث تطور هام أثر على تطور الصحافة العبرية في فلسطين، إذ قام أحد المستشارين اليهود لقيصر النمسا فرانس يازيف، بإقناعه بتزويد أحد الشباب اليهودي الذي كان قد هاجر لفلسطين بأحدث مطبعة أنتجت في أوروبا حتى ذلك الحين، وبعد ذلك توالى جلب المطابع للتجمعات السكانية اليهودية في فلسطين، الأمر الذي أدى إلى ازدهار إنتاج الصحف العبرية هناك[2].

وقد فتح ذلك التطور المجال أمام قطاعات أخرى من المثقفين الصهاينة الذين يتبنون مواقف الحركة الصهيونية ويسعون لتحقيق أهدافها لكي ينظروا لمواقفهم في أوساط جمهور المهاجرين الصهاينة في فلسطين، ومع ذلك التطور شرعت الصحافة العبرية في فلسطين في تبني الخطاب الأيديولوجي للحركة الصهيونية التي كان ينشط أعضاؤها في أوروبا الشرقية وروسيا، وبدأت الصحف العبرية تدعو إلى إرساء دعائم مجتمع قوي يكرس الوجود اليهودي في فلسطين، ففي العام 1872م تم إصدار صحيفة "شعاري تسيون" (بوابات صهيون)، وكانت تهدف إلى تثقيف الشباب اليهودي وتعميق إدراكه بتراثه اليهودي المزعوم، إلى جانب حث اليهود على نبذ الخلافات الحزبية والاتحاد حول هدف واحد وهو تعزيز الوجود الصهيوني على فلسطين[3]، وفي العام 1874م صدرت صحيفة "هآريان" التي كانت أول صحيفة تدعو إلى تكثيف هجرة الصهاينة إلى فلسطين وتسريع وتيرة شراء الراضي من الفلسطينيين وإقامة أحياء يهودية جديدة[4]، وفي العام 1877م ظهرت جرائد (يهودا) و(أورشليم) لنفس الغرض[5]، وفي العام 1884م أصدر اليعازر بن يهودا[6]، صحيفة "هتسفي" الأسبوعية، التي أصبحت منذ العام 1907م صحيفة يومية، وجرى تغييرها إلى "هاأور" (النور)[7].

---

(1) السعدي، غازي؛ الهور، منير : الإعلام الإسرائيلي، ص 21؛ النعامي، صالح : العسكر والصحافة في إسرائيل، ص 18.

(2) الدباغ، مصطفى محمد : الحرب النفسية الإسرائيلية، الأردن، 1986م، ص 27–28؛ النعامي، صالح : العسكر والصحافة، ص 18.

(3) النعامي، صالح : العسكر والصحافة، ص 19.

(4) النعامي، صالح : العسكر والصحافة، ص 19.

(5) الدباغ، مصطفى محمد : الحرب النفسية الإسرائيلية، ص 28.

(6) هاجر عام 1881م من روسيا إلى فلسطين، وهو الذي يوصف بأنه "أبو اللغة العبرية"، حيث إنه أحياها من عدم وجعلها لغة تخاطب يومي. (النعامي، صالح : العسكر والصحافة، ص 19).

(7) الدباغ، محمد مصطفى : الحرب النفسية الإسرائيلية، ص 28؛ النعامي، صالح : العسكر والصحافة، ص 19.

وشيئاً فشيئاً أخذت الصحف الصهيونية في توسيع مجال اهتمامها، وفي مطلع القرن العشرين، ومع تكثيف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، أصبحت الصحافة العبرية تعبر عن الاختلافات الأيديولوجية والحزبية في أوساط المهاجرين[1]، ففي العام 1907م أسس المهاجرون الصهاينة من أوروبا، من الذين ينتمون إلى حركة "هابوعيل هاتسعير" (العامل الصغير)، صحيفة أطلقوا عليها اسم حركتهم، بهدف تجنيد إمكانيات يهود العالم ورعاية شؤونهم في شتى أماكن تواجدهم[2]، وبعد عام 1909م، أسست حركة "أحدوت" (الوحدة) صحيفتها الخاصة بها والتي تحمل اسم الحركة، وفي عام 1910م صدرت صحيفة "موريا" (اسم مكان ورد في التناخ، أحد كتب اليهود المقدسة)، التي تعبر عن اليهود المتدينين الأرثوذكس، وفي العام 1912م صدرت صحيفة "هاحيروت" (الحرية)، التي تعبر عن اليهود الشرقيين في فلسطين إلا أن السلطات العثمانية أغلقت جميع الصحف العبرية التي كانت تصدر أثناء الحرب العالمية الأولى 1914-1918م[3].

الصحافة الصهيونية في ظل عهد الانتداب البريطاني وحتى قيام الدولة العبرية :

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وفرض الانتداب البريطاني على فلسطين، أرست الحركة الصهيونية دعائم وجودها في فلسطين بشكل كبير، وقد تطورت الصحافة الصهيونية سريعاً، وقد تميزت الصحف الصهيونية بالطابع الحزبي الأيديولوجي، بحيث كانت تُعنى بالتركيز على الفروق الأيديولوجية بين الأحزاب والحركات السياسية الصهيونية في فلسطين، ورغم الاختلافات الأيديولوجية بين الصحف إلا أنه كان هناك إجماع بين تلك الصحف على التجنيد لخدمة أهداف الحركة الصهيونية ومساعدتها في إقامة "وطن قومي لليهود" في فلسطين[4]، وركزت على :

أ- رفض المس بأهداف الوجود الصهيوني في فلسطين.

ب- الدعوة لتكثيف الهجرة الصهيونية إلى فلسطين.

ت- مساندة اليهود في البناء والسكن في أية بقعة من فلسطين.

ث- رفع شعار "العامل العبري" من أجل تكريس اعتماد الوجود الصهيوني على نفسه وليس على الأغيار.[5]

ففي عام 1919م، صدرت صحيفة "دوآر هيوم" أي (بريد اليوم)، وكانت تحمل نفس اسم Daily Mail البريطانية، ونظراً لخطها المتشدد، أصبح محررها، زئيف جابوتنسكي مؤسس

(1) النعامي، صالح : العسكر والصحافة، ص 19.

(2) السعدي، غازي؛ الهور، منير : الإعلام الإسرائيلي، ص 15.

(3) النعامي، صالح : العسكر والصحافة، ص 19.

(4) كنعان، حبيب : حرب الصحافة؛ نضال الصحافة العبرية في أرض فلسطين ضد الحكم البريطاني، القدس، ص 17-45.

(5) كنعان، حبيب : حرب الصحافة، ص 142.

الحركة الصهيونية التصحيحية، وتبنت الصحيفة خطاً يمينياً متطرفاً، وفي عام 1920م صدرت صحيفتا "بريد السلام"، و"بريد اليوم"، وهي نسخة معربة عن صحيفة "دوآر هيوم" مع بعض التعديل، كما صدرت في العام نفسه صحيفة "السلام" التي كان يرأس تحريرها الصحفي الصهيوني نسيم ملول[1]، مع العلم أنه في ذلك الوقت كانت الحركة الصهيونية تصدر صحفاً بالعربية في عدد من الدول العربية، مثل صحيفة "إسرائيل" في مصر، وفي بغداد صحيفة "منورا" بالعبرية والعربية، وفي بيروت "العالم الإسرائيلي"، وهي صحيفة ظهرت ما بين عامي 1920-1922م، وفي عام 1925م أنشأ الهستدروت صحيفة يومية عرفت باسم "دافار" (شيء) وسيطر عليها حزب "ماباي"، وذلك لسد الاحتياجات الثقافية لدى العمال، ونشر الأخبار اليومية، فقد كانت تلك الجريدة تقدم لقرائها كتابات أدبية وأخبار علمية ومعلومات اقتصادية مهمة، كما شاركت في بحث المشاكل الاجتماعية، وكانت الجريدة تقدم يومياً صفحة باللغة العبرية السهلة، وذلك لمساعدة المهاجرين الجدد على تتبع الأخبار والمعلومات المستجدة في حينه[2].

وفي عام 1931م أسست الحركة التصحيحية العامة صحيفة "هعام" (الشعب)، فأغلقتها سلطات الانتداب وذلك بسبب تعارض سياسة الحركة التصحيحية مع سلطة الانتداب، ومهاجمتها له في صحافتها، فأصدرت الحركة صحيفة جديدة أطلقت عليها اسم "هياردين" (الأردن)، وقد مثل ذلك الاسم جزءاً مهماً من عقيدة تلك الحركة التي ظلت لستة عقود تنادي بأن الأردن جزء من "أرض إسرائيل التاريخية"[3].

أما أهم الصحف الكبرى الصهيونية فهي صحيفة هآرتس (الأرض)، والتي أُسست في عام 1918م، حيث أصدرت قيادة الجيش البريطاني صحيفة رسمية عُرفت بأخبار فلسطين (The Palestine News)، وكان لها ملحق باللغة العبرية "حدشوت هآرتس (أخبار الأرض)"، وملحق عربي "فلسطين" وفي عام 1919م اشترى الطبعة العبرية من الصحيفة، رجل أعمال يهودي روسي، وتحول اسمها إلى "هآرتس" لتكون مستقلة، وقد اشتراها في العام 1937م الأخوان شلوموا وزلمان شوكن وخوّلها الكاتب اليهودي الشهير "سي.ي.أغمون" لإدارتها[4]. وفي عام 1938م، أصدرت الحركة التصحيحية صحيفة أطلقت عليها "همشكيف" (المراقب)، وكان رئيس تحريرها جابوتنسكي في حين كان سكرتيره بنتسيون نتنياهو[5]، وفي العام نفسه أصدرت حركة "همزراحي" الدينية الصهيونية، صحيفة "هاتسوفيه" (المشاهد)[6].

---

(1) النعامي، صالح : العسكر والصحافة، ص 20-22.

(2) طهبوب، فائق : الحركة العمالية، ص 323.

(3) النعامي، صالح : العسكر والصحافة، ص 21-22.

(4) أبو هلالة، يوسف : الإعلام اليهودي المعاصر وأثره في الأزمة الإسلامية، ص 76.

(5) والد بنيامين نتنياهو (2009).

(6) جمال، أمل : الصحافة والإعلام في إسرائيل، رام الله، 2005، ص 49؛ النعامي، صالح : العسكر والصحافة، ص 22.

وفي عام 1939م أسس غيرشوم كوماروف صحيفة "يديعوت أحرونوت" المستقلة، وهي صحيفة مسائية متطرفة في عدائها للعرب وتنشر أخباراً مثيرة عنهم دون أن تكلف نفسها عناء التحقق من صحتها وأحياناً كثيرة تكون أخبارها كاذبة[1]. وقد تجندت الصحافة الصهيونية في تلك الفترة بشكل واضح وجلي ضد "الكتاب الأبيض" الذي أصدرته بريطانيا عام 1939م[2]، وفي عام 1942م وقفت جميع الصحف الصهيونية موقفاً موحداً وشكلت لجنة عُرفت باسم "لجنة الرد" وكان هدفها الأساس هو عدم نشر أي مواد تخص اليوشيف إلا بموافقة قيادة اليوشيف، وبلورة موقف موحد للصحف الصهيونية لمواجهة سياسة الانتداب، والبحث عن طرق مشتركة لتجاوز الرقابة البريطانية، وتولت اللجنة نقل التعليمات من الحركة الصهيونية لمختلف الصحف الحزبية والدينية الصهيونية ليتم نشرها للجمهور[3].

زخرت الصحف العبرية في فلسطين بالكثير من المقالات التي دعت إلى إقامة "جسم رقابي" على ما تنشره الصحف الصهيونية، كما إن نقابة الصحافيين الصهاينة وفرت مقراً لأحد العسكريين لكي يقوم بدور الرقيب على الصحف، بإذن ومساعدة سلطات الانتداب البريطاني، ذاك الرقيب العسكري كان الناطق بلسان قوات الهاغاناة (المليشيا الرسمية للحركة الصهيونية، التي أصحبت نواة الجيش الإسرائيلي بعد تشكيل الدولة العبرية)، ومن مقر نقابة الصحافيين كان يتولى مراقبة الصحف، ومع مرور الوقت انتقل الرقيب إلى مقر مستقل وصار يوصف بأنه "مراقب الصحافة التابع لمكتب الأمن"، وأصبح له مساعدون يتلقون المواد التي تبعث بها الصحف لمراجعتها، وعندما كانت المعلومات ذات الطابع الأمني تتسرب إلى الصحافة، كانت لجنة محرري الصحف هي التي تطالب بتشديد أسلوب الرقابة وإحكامه، بشكل يحول دون تسريب المعلومات ذات الطابع الأمني[4].

وفي عام 1943م، أصدر حزب "هاشومير هاتسعير" (الحارس الصغير) صحيفة "همشمار" (الحارس)، التي تحول اسمها عام 1948م إلى "علهمشمار"، وأصبحت ناطقة باسم "حزب العمال الموحد" (مابام)[5]، كما أصدر الحزب الشيوعي الصهيوني صحيفة "الاتحاد" التي صدرت منذ عام 1944م، بشكل أسبوعي[6].

---

(1) حبيب، سلوى : الصحف الإسرائيلية، منظمة التحرير الفلسطينية، ص 8؛ جمال، أمل : الصحافة والإعلام، ص 48.

(2) النعامي، صالح : العسكر والصحافة، ص 20.

(3) جمال، أمل : الصحافة والإعلام، ص 50؛ النعامي، صالح : العسكر والصحافة، ص 7.

(4) النعامي، صالح : الصحافة والإعلام، ص 8.

(5) النعامي، صالح : الصحافة والإعلام، ص 22.

(6) قهوجي، حبيب : الصحافة الإسرائيلية والمجتمع، ص 129.

وفي عام 1947م أصدر الحزب الشيوعي الصهيوني صحيفة "كول هعــام" أي (صــوت الشعب)، كما وصدرت في العام نفسه صحيفة "هامودیع" (المخبــر)، الناطقــة بلــسان حــزب "هاعبوداة يسرائيل"[1]. وفي نهاية 1947م وبداية عام 1948 صدرت صحيفة "معاريف"، وبدأت تلك الصحيفة بداية متواضعة وشاقة، وكانت تتألف من أربع صفحات فقط[2].

*** الصحف الصهيونية الناطقة باللغة العربية :**

خلال فترة عهد الانتداب البريطاني، قــدمت الــسلطات البريطانيــة دعمــاً للــصحافة الصهيونية، بعكس الصحافة العربية، فقد وضعت الحكومة المنتدبة العراقيل والقــوانين الجــائرة التي حدّت من إصدار أية جريدة فلسطينية إلا ما ندر، وفي المقابل سمحت ســلطات الانتــداب للحركة الصهيونية بإصدار صحف ناطقة باللغة العربية عوضاً عن الصحف العربية الرســمية، أو لتكون منافسة لها، وللتأثير على الفلسطينيين ومحاولة تغيير مواقفهم من الهجــرة الــصهيونية إلى فلسطين، بحيث تعمل تلك الصحف على تسويق الدعاية الصهيونية القائلة إن "إقامة الدولــة الصهيونية يأتي لرفعة المنطقة وبث روح الحضارة في الشرق، وأن سكان المنطقة العــرب لــن يكون أمامهم إلا الاستفادة في حال تعاونوا مع المــشروع الــصهيوني"[3]، ففــي عــام 1919م صدرت صحيفة (الأخبار) وتولى رئاسة تحريرها نسيم ملــول، وفــي عــام 1920م صــدرت صحيفتا "بريد السلام" و"بريد اليوم" وهي نسخة معربة عن صحيفة "دوآر هيــوم"، وفــي عــام 1925م، صدرت صحيفة "اتحاد العمال" التي كانت تصدر كل أســبوعين، وفــي عــام 1926م أصبحت تصدر كل يوم جمعة، وفي عام 1936م صدرت مجلة أسبوعية باسم "حقيقة الأمر"[4].

حاولت الصحافة الصهيونية من خلال الصحف التي أصدرتها الحركة الصهيونية باللغــة العربية إقناع الرأي العام الفلسطيني باستيعاب فكرة الــوطن القــومي لليهــود فــي فلــسطين، واستساغتها والترويج لها من خلال تجنيد أقلام صهيونية تكتب بالعربية من بــين المستــشرقين الذين يعرفون الأعراف والعادات العربية الشرقية.

وفي الوقت الذي كان فيه هناك 17 صحيفة صهيونية موجهة إلى 450 ألف صــهيوني، كان هناك فقط ثلاث صحف عربية موجهة إلى 930 ألف فلسطيني بسبب سياسة التمييــز التــي كانت تنتهجها حكومة الانتداب ضد العرب، وكانت تلك الصحف هي :

---

(1) النعامي، صالح : الصحافة والإعلام، ص 22.

(2) حبيبي، سلوى : الصحف الإسرائيلية، ص 8.

(3) النعامي، صالح : الصحافة والإعلام، ص 22.

(4) النعامي، صالح : الصحافة والإعلام، ص 22.

1- صحيفة "فلسطين"، التي صدرت عام 1911م، مؤسسها عيسى العيسى ومحررها يوسف حنا وتطبع 3 آلاف نسخة.

2- صحيفة "الدفاع"، التي صدرت عام 1934م، وكان محررها إبراهيم الشنطي، وتطبع 10 آلاف نسخة.

3- صحيفة "الصراط المستقيم"، التي صدرت عام 1939م، وكانت محدودة التوزيع.[1]

مما سبق اتضح أن الصهاينة عملوا على إرساء بنية تحتية متينة للصحافة العبرية الصهيونية في فلسطين، وكان لتلك الصحافة دور كبير في اصطفاف الصهاينة خلف الحركة الصهيونية، وتجذير إيمان قطاعات كبيرة من الصهاينة بشعارات الحركة الصهيونية إزاء فلسطين.

ب- الإذاعة الصهيونية :

كانت الإذاعة من أهم وسائل الإعلام الصهيوني التي أسهمت في نقل وجهة النظر الصهيونية في العالم الخارجي، وتحقيق الأهداف المنشودة وتعميمها على التجمعات الصهيونية في فلسطين[2]، كما استغلت الإذاعة الصهيونية لرفع معنويات الصهاينة وتضخيم الخطر الذي شكله العرب الفلسطينيون والدول العربية المجاورة؛ وذلك كي ينسوا الخلافات الداخلية ويجمعوا صفوفهم ويلتفوا حول قيادتهم، كما استغلت لتوجيه الصهاينة وتنوير الرأي العام الصهيوني، وشرحت موقفها من الأحداث العالمية وتكذيب المحطات المعادية[3].

راديو صوت إسرائيل :

لقد شكلت الإذاعات التي وجدت في فلسطين في فترة الانتداب البريطاني الأساس الذي قام عليه راديو صوت إسرائيل فيما بعد وتلك الإذاعات هي :

دار الإذاعة الفلسطينية : وهي المحطة التي أقامتها سلطات الانتداب البريطاني تحت اسم "صوت فلسطين" عام 1936م، وكانت تعد جزءاً أو امتداداً لهيئة الإذاعة البريطانية، وأشرف عليها مدير بريطاني عينته سلطات الانتداب، وقدمت الإذاعة أربع خدمات، خدمة بالعبرية، وأخرى بالعربية، وثالثة بالإنجليزية، إضافة إلى البرنامج الموسيقي[4].

---

(1) النعامي، صالح : الصحافة والإعلام، ص 23.

(2) محمود، حامد : الدعاية الصهيونية وسائلها وأساليبها، وطرق مكافحتها، ص 244.

(3) أبو هلالة، يوسف : الإعلام اليهودي المعاصر، ص 84-85.

(4) المسيري، عبد الوهاب : موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص 63.

الإذاعات الصهيونية السرية :

وهي عبارة عن مجموعة من الإذاعات التي أنشأتها المنظمات الصهيونية، وهي :

1- إذاعة صوت إسرائيل أو (كول إسرائيل) : أنشأتها الوكالة اليهودية عام 1940م، وكانت تبث برامجها في بادئ الأمر لمدة لا تزيد عن خمس دقائق نظراً لقدراتها التكنولوجية الضعيفة ولمطاردة سلطات الانتداب البريطاني لها[1]، وذلك لأنها لم تكن مرخصة من سلطة الانتداب البريطاني.

2- إذاعة الهاغاناة : أنشأتها منظمة الهاغاناة في القدس.

3- إذاعة صوت صهيون المحارب : وهي الإذاعة السرية التي أنشأتها منظمة الأرجون (إتسل) الصهيونية[2].

وجميع تلك الإذاعات كانت مرفوضة من سلطة الانتداب، وقد زادت ملاحقة الانتداب البريطاني لها في المرحلة ما بين 1945-1948م؛ بسبب سوء العلاقة بين الحركة الصهيونية وسلطة الانتداب، خاصة في فترة العصيان العبري.

---

(1) Galnoor, Itzak; Stering the Polity: Communication and politics in Israel, P. 233.

(2) بيغن، مناحيم : التمرد، ص 434.

الخاتمة

كان الانحياز البريطاني للحركة الصهيونية جلياً واضحاً، طوال فترة الاحتلال البريطاني على فلسطين (1918–1948م)، لكنه كان أكثر وضوحاً خلال الثورة الفلسطينية الكبرى، التي استمرت من عام 1936م وحتى عام 1939م، وقد استفادت الصهيونية من ذلك الانحياز، والتعاون في تطوير قدراتها العسكرية والاقتصادية، وامتلاك المزيد من الخبرات والأسلحة؛ مما ساهم لاحقاً في مواجهة الشعب الفلسطيني الأعزل.

زاد التعاون خلال فترة الحرب العالمية الثانية (1939–1945م)؛ فدعَّمت الحركة الصهيونية ركائزها، استعداداً لقيام الدولة الصهيونية (إسرائيل).

وقد تناول الباحث أوجه التعاون الصهيوني البريطاني في المجالات السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية خلال الفترة (1936–1948م)، وخلص إلى عدة نتائج، وتوصيات.

أولاً : أهم النتائج :

1- استفادت الحركة الصهيونية خلال الثورة الفلسطينية الكبرى من سياسة التعاون الصهيوني البريطاني، بموافقة حكومة لندن، وسلطة الانتداب على المطالب الصهيونية السياسية، برفض نتائج لجان التحقيق وتحويل نتائجها لصالح الحركة الصهيونية، وإلغاء الكتاب الأبيض لعام 1939م.
2- استغلت الحركة الصهيونية ظروف الحرب العالمية الثانية وموافقة حكومة لندن فشكلت لواءً يهودياً شارك في الحرب وحمل العلم العبري الخاص به.
3- خدم إلغاء قانون انتقال الأراضي عام 1940م، المصالح الصهيونية في فلسطين، وغض طرف الانتداب عن الهجرة الصهيونية.
4- كان تدويل القضية الفلسطينية لصالح الحركة الصهيونية، فقد اتخذت قرارات ذات صفة قانونية، وصدر قرار التقسيم (181) عام 1947م، لخدمة المشروع الصهيوني.
5- استغلت منظمة الهاغاناة الصهيونية بشكل كبير، الدعم البريطاني للحركة الصهيونية، وتطورت قدراتها العسكرية في مجالات التجنيد والتدريب، والتسليح، والتصنيع العسكري، وتطوير الهيكلية التنظيمية.
6- أنشأت الحركة الصهيونية خلال الثورة الفلسطينية الكبرى بالتعاون مع سلطة الانتداب وحدات الخفراء (النوطريم)، وسرايا الميدان (فوس)، ووحدات الليل الخاصة، وقد أفادت جميع تلك الوحدات العسكرية الحركة الصهيونية لاحقاً في مواجهة الشعب الفلسطيني،

والسيطرة على أرضه في حرب عام 1948م، فكان لبريطانيا دور خطير في الوصول إلى نتائج حرب عام 1948م.

7- كان التعاون الصهيوني البريطاني واضحاً في مجال الاستخبارات، فقد درّب البريطانيون عناصر صهيونية، كما زوّد الصهاينة المخابرات البريطانية بمعلومات عن الثوار الفلسطينيين، فقد كان التنسيق الأمني بينهما في الفترة (1936-139م) على أشده.

8- استفاد الصهاينة من العلاقة الجيدة مع سلطة الانتداب؛ فأنشأوا عشرات المستوطنات، رغم تردي الحالة الأمنية في فلسطين، وذلك من خلال سياسة (السور والبرج).

9- كانت العلاقة البريطانية مع إتسل سيئة، لكن إتسل لم تستهدف البريطانيين، بل كانت تصب جام غضبها على الشعب الفلسطيني.

10- ساهمت السياسة التي اتبعتها سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين بشكل كبير في هيمنة الحركة الصهيونية على الاقتصاد الصهيوني.

11- قامت الحركة الصهيونية بإعداد وتوجيه وتدريب الوافدين الصهاينة قبل وصولهم وبعد وصولهم إلى فلسطين لتحويلهم إلى أفراد منتجين في المجالين الزراعي والصناعي.

12- تفوق الاقتصاد الصهيوني على الاقتصاد العربي؛ بسبب الدعم البريطاني للاقتصاد الصهيوني دون الاقتصاد العربي.

13- استفادت الحركة الصهيونية من الدعم البريطاني في مجال التعليم والمنح المقدمة لها، دون التعليم العربي.

14- عملت الحركة الصهيونية طوال فترة الانتداب على بناء المدارس اليهودية، وكانت مستقلة عن حكومة الانتداب، فأسست العديد من المدارس الخاصة، والدينية، والمهنية، والزراعية، كما أسست الجامعة العبرية التي كانت القاعدة الأولى في التعليم العالي الصهيوني في فلسطين.

15- استفادت الحركة الصهيونية من الوافدين الصهاينة من أوروبا الشرقية بشكل كبير، في خلق ثقافة متطورة ساهمت في إنشاء المسارح ودور السينما، ودور الفكر والمجلات وغيرها.

16- من كل ما سبق اتضح للباحث أن الحركة الصهيونية استفادت من فترة الانتداب البريطاني على فلسطين كثيراً، فقد طورت قدراتها العسكرية وزادت علاقاتها السياسية، وزادت مستوطناتها وحسّنت قدراتها الأمنية، وكل ذلك ساعد الصهاينة في إقامة الدولة الصهيونية بعد حرب عام 1948م.

ثانياً : التوصيات :

يوصي الباحث بما يلي :

1- أن تهتم مراكز الأبحاث الفلسطينية والعربية بالشؤون الصهيونية والإسرائيلية.

2- أن تقوم المراكز العلمية، بترجمة المزيد من المذكرات الشخصية والمصادر، والمراجع الإنجليزية والعبرية، في مختلف المجالات الحيوية ذات الصلة في إدارة الصراع العربي الصهيوني.

3- استخلاص العبر من سياسة التعاون الصهيوني – البريطاني، وكيفية الاستعدادات لإقامة الدولة الصهيونية (إسرائيل)، وإمكانات الاستفادة من تلك التجربة في الواقع الفلسطيني.

4- أن يتجه بعض الباحثين في التاريخ الحديث والمعاصر، لإعداد دراسات معمقة في تاريخ الصهيونية، استناداً إلى المصادر والمراجع العبرية والإنجليزية.

5- إعادة كتابة تاريخ فلسطين في فترة الاحتلال البريطاني لفلسطين (1918-1948م)، بالرجوع إلى المصادر والمراجع العربية والإنجليزية والعبرية معاً، للتخلص من التهويل والتهوين الذي خضعت له بعض الدراسات العربية والعبرية على حد سواء.

6- اعتماد الوثائق الرسمية، والتاريخ الشفوي، لإبراز الحقائق التي طالما عملت الصهيونية على إخفائها.

7- ضرورة رجوع رجال السياسة والمفكرين الفلسطينيين والعرب المهتمين بالصراع مع الصهاينة إلى الدراسات الأكاديمية ذات العلاقة، والاستفادة من الاستنتاجات السياسية والعسكرية والاقتصادية لتلك الفترة (1918-1948م) بهدف تحديد المسار السياسي القائم.

8- زيادة أوجه التعاون الفلسطيني، والعربي، والإسلامي، في كافة المجالات، للوصول إلى موقف سياسي موحد من شأنه الضغط على القوى والتحالفات الغربية.

9- الحذر من السياسة الغربية، وخاصة البريطانية، التي تعتمد سياسة الكيل بمكيالين تجاه القضية الفلسطينية.

10- العمل على رفع قضايا قانونية وجنائية (جرائم حرب) إلى محكمة العدل الدولية، ضد بريطانيا وإسرائيل، بغية التعويض، عما سببته السياسة البريطانية المجحفة خلال فترة احتلالها فلسطين، وتقديم اعتذار رسمي عن تلك الأعمال.

الملاحـــق

ملحق رقم (1)

نصّ صكّ الانتداب على فلسطين[*]

أعلن مشروعه من قبل عصبة الأمم المتحدة

بتاريخ 6 يوليو 1921 وصودق عليه في 24 يوليو سنة 1922

ووضع موضع التنفيذ في 29 سبتمبر

المقدمة :

مجلس عصبة الأمم :

لما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت على أن يعهد بإدارة فلسطين التي كانت تابعة فيما مضى للمملكة العثمانية بالحدود التي تعينها تلك الدول إلى دولة منتدبة تختارها الدول المشار إليها تنفيذا لنصوص المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم.

ولما كانت دول الحلفاء قد وافقت على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني قد وافقت أيضا على أن تكون الدول المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني سنة 1917 وأقرته الدول المذكورة لصالح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين على أن يفهم جليا انه لن يؤتي بعمل من شانه أن يضير بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين أو بالحقوق أو الوضع السياسي مما يتمتع به اليهود في أية بلاد أخرى.

ولما كان قد اعترف بذلك بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين وبالأسباب التي تبعث على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد.

ولما كانت دول الحلفاء قد اختارت صاحب الجلالة البريطانية ليكون منتدباً على فلسطين.

ولما كان الانتداب على فلسطين قد صيغ في النصوص التالية وعرض على مجلس عصبة الأمم لإقراره ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد قبل الانتداب على فلسطين وتعهد بتنفيذه بالنيابة عن عصبة الأمم طبقا للنصوص والشروط التالية.

ولما كانت الفقرة الثامنة من المادة 22 المتقدمة الذكر تنص على أن درجة السلطة أو السيطرة أو الإدارة التي تمارسها الدولة المنتدبة سيحددها بصراحة مجلس عصبة الأمم إذا لم يكن هناك اتفاق سابق بشأنها بين أعضاء عصبة الأمم.

لذلك فان مجلس عصبة الأمم بعد تأييده الانتداب المذكور يحدد شروطه ونصوصه بما يلي:

المادة الأولى:

يكون للدولة المنتدبة السلطة الفعلية في التشريع والإدارة باستثناء ما يكون قد قيد في نصوص هذا الصك.

---

[*] جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ج2، نيقوسيا، 1986م، ص 407.

المادة الثانية:

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي وفقا لما جاء بيانه في دبياجة هذا الصك وترقية مؤسسات الحكم الذاتي وتكون مسؤولة أيضا عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين.

المادة الثالثة:

يترتب على الدولة المنتدبة أن تعمل على تشجيع الاستقلال المحلي على قدر ما تسمح به الظروف.

المادة الرابعة:

يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين ولتساعد وتشارك في ترقية البلاد على أن يكون ذلك خاضعا دوما لمراقبة الإدارة.

يعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة ما دامت الدولة المنتدبة ترى أن تأليفها ودستورها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض ويترتب على الجمعية الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على معونة جمع اليهود الذين يبغون المساعدة في إنشاء الوطن اليهودي.

المادة الخامسة:

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ضمان عدم التنازل عن أي جزء من أراضي فلسطين إلى حكومة دولة أجنبية وعدم تأجيره إلى تلك الحكومة أو وضعه تحت تصرفها بأية صورة أخرى.

المادة السادسة:

على إدارة فلسطين مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالي الأخرى أن تسهل هجرة اليهود في أحوال ملائمة وان تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة، حشد اليهود في الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية.

المادة السابعة:

تتولى إدارة فلسطين مسؤولة سن قانون للجنسية ويجب أن يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاما دائما لهم.

المادة الثامنة:

إن امتيازات وحصانات الأجانب بما فيها مزايا الحكم القنصلية والحماية التي يتمتع بها الرعايا الأجانب في السابق بحكم الامتيازات أو العرف في المملكة العثمانية لا تكون نافذة في فلسطين.

غير انه متى انتهى اجل الانتداب تعاد هذه الامتيازات في الحال برمتها أو مع التعديل الذي يكون قد تم الاتفاق عليه بين الدول صاحبة الشأن إلا إذا سبق للدول التي كان رعاياها يتمتعون بالامتيازات المذكورة في أول آب سنة 1914 أن تنازلت عن حق استرجاع تلك الامتيازات أو وافقت على عدم تطبيقها لأجل مسمى.

المادة التاسعة:

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل النظام القضائي القائم في فلسطين ضامنا تمام الضمان لحقوق الأجانب والوطنين على السواء.

ويكون احترام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية لمختلف الشعوب والطوائف مضمونا تمام الضمان أيضا بصورة خاصة تكون إدارة الأوقاف خاضعة للشرائع الدينية وشروط الواقفين.

المادة العاشرة:

تكون المعاهدات المبرمة بين الدول المنتدبة وسائر الدول الأجنبية بشان تسليم المجرمين مرعية الإجراء في فلسطين إلى أن تعقد اتفاقات خاصة بذلك فيما يتعلق بفلسطين.

المادة الحادية عشرة:

تتخذ إدارة فلسطين جميع ما يلزم من التدابير لصون مصالح الجمهور فيما يتعلق بترقية البلاد وعمرانها ويكون لها السلطة في وضع ما يلزم من الأحكام لاستهلاك أي مورد من موارد الطبيعة أو الأعمال والمنافع العمومية الموجودة في البلاد أو التي ستؤسس فيما بعد أو السيطرة عليها بشرط مراعاة الالتزامات التي قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها.

ويترتب عليها أن توجد نظاما للأراضي يلائم احتياجات البلاد مراعية في ذلك من بين الأمور الأخرى الرغبة في تشجيع حشد السكان في الأراضي وتكثيف الزراعة.

ويمكن لإدارة البلاد أن تتفق مع الوكالة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على أن تقوم هذه الوكالة بإنشاء أو تسيير الأشغال والمصالح والمنافع العمومية وترقية مرافق البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة ما دامت الإدارة لا تتولى هذه الأمور مباشرة بنفسها. غير أن كل اتفاق كهذا يجب أن يشترط فيه إلا تتجاوز نسبة الأرباح التي توزعها الوكالة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مقدار الفائدة المعقولة التي يعود بها رأس المال المستثمر وان كل ما يزيد على الفائدة من الأرباح يجب أن يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه الإدارة.

المادة الثانية عشرة:

يعهد إلى الدولة المنتدبة بالإشراف على علاقات فلسطين الخارجية وحق إصدار البراءات إلى القناصل الذين تعينهم الدول الأجنبية ويكون لها الحق أيضا في أن تشمل رعايا فلسطين وهم خارج حدود منطقتها بحماية سفرائها وقناصلها.

المادة الثالثة عشرة:

تضطلع الدولة المنتدبة بجميع المسؤوليات المتعلقة بالأماكن المقدسة والمباني أو المواقع الدينية في فلسطين بما في ذلك مسؤولية الحفاظ على الحقوق الموجودة وضمان الوصول إلى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية وحرية العبادة مع المحافظة على مقتضيات النظام العام والآداب العامة. وتكون الدولة المنتدبة مسؤولة أمام عصبة الأمم دون سواها عن كل ما يتعلق بذلك بشرط ألا تتحول نصوص هذه المادة دون اتفاق الدولة المنتدبة مع إدارة البلاد على ما تراه الدولة المنتدبة ملائماً لتنفيذ نصوص هذه المادة وبشرط ألا يفسر شئ من هذا الصك تفسيرا يخول الدولة المنتدبة سلطة التعرض أو التدخل في نظام إدارة المقامات الإسلامية المقدسة الصرفة المصونة حصانتها.

المادة الرابعة عشرة:

تؤلف الدولة المنتدبة لجنة خاصة لدرس وتحقيق وتقرير الحقوق والادعاءات المتعلقة بالأماكن المقدسة والحقوق والادعاءات المتعلقة بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين وتعرض طريقة اختيار هذه اللجنة وقوامها ووظائفها على مجلس عصبة الأمم لإقرارها ولا تعين اللجنة ولا تقوم بوظائفها دون موافقة المجلس المذكور.

المادة الخامسة عشرة:

يترتب على الدولة المنتدبة أن تضمن جعل الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولتين للجميع بشرط المحافظة على النظام العام والآداب العامة فقط ويجب ألا يكون ثمة تمييز مهما كان نوعه بين سكان فلسطين على أساس الجنس أو الدين أو اللغة وألا يحرم شخص من دخول فلسطين بسبب معتقده الديني فقط.

ويجب ألا تحرم أية طائفة كانت من حق صيانة مدارسها الخاصة لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة وألا تنتقص من هذا الحق ما دام ذلك مطابقا لشروط التعليم العمومية التي قد تفرضها الإدارة.

المادة السادسة عشرة:

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ممارسة ما يقتضيه أمر المحافظة على النظام العام والحكم المنظم من الإشراف على الهيئات الدينية والجزئية التابعة لجميع الطوائف المذهبية في فلسطين ومع مراعاة هذا الشرط لا يجوز أن تتخذ في فلسطين تدابير من شانها إعاقة هذه الهيئات أو التعرض لها أو إظهار التحيز ضد أي ممثل من ممثليها أو عضو من أعضائها بسبب دينه أو جنسيته.

المادة السابعة عشرة:

يجوز لإدارة فلسطين أن تنظم على أساس التطوع القوات اللازمة للمحافظة على السلام والنظام والقوات اللازمة للدفاع عن البلاد أيضا بشرط أن يكون خاضعا لإشراف الدولة المنتدبة ولكن لا يجوز لإدارة فلسطين أن تستخدم هذه القوات في غير الأغراض الأنفة الذكر إلا بموافقة الدولة المنتدبة وفيما عدا ذلك لا يجوز لإدارة فلسطين أن تؤلف أو أن تستبقى أية قوة من القوات العسكرية أو البحرية أو الجوية.

ليس في هذه المادة ما يمنع إدارة فلسطين من الاشتراك في نفقات القوات التي تكون للدولة المنتدبة في فلسطين.

ويحق للدولة المنتدبة في كل وقت أن تستخدم طرق فلسطين وسككها الحديدية ومرافئها لحركات القوات المسلحة ونقل الوقود والمهمات.

المادة الثامنة عشرة:

يجب على الدولة المنتدبة أن تضمن عدم التمييز في فلسطين بين رعايا أية دولة من الدول الداخلة في عصبة الأمم (ومن جملة ذلك الشركات المؤلفة بحسب قوانين تلك الدول) ورعايا الدول المنتدبة أو رعايا أية دولة أجنبية أخرى في الأمور المتعلقة بالضرائب أو التجارة أو الملاحة أو تعاطي البضائع أو المهن أو في معاملة السفن التجارية أو الطيارات المدنية وكذلك يجب ألا يكون هناك تمييز في فلسطين ضد ا لبضائع أو المهن أو في معاملة السفن التجارية أو الطيارات المدنية وكذلك يجب ألا يكون هناك تمييز في فلسطين ضد البضائع التي يكون أصلها من بلاد من بلدان الدول المذكورة أو تكون مرسلة إليها وتطلق حرية مرور البضائع بطريق (الترانسيت) عبر البلاد المشمولة بالانتداب بشروط عادلة.

ومع مراعاة ما تقدم وسائر أحكام صك الانتداب هذا يجوز لإدارة فلسطين أن تفرض بالتشاور مع الدولة المنتدبة ما تراه ضروريا من الضرائب والرسوم الجمركية وان تتخذ ما تراه صالحا من التدابير لتنشيط ترقية المرافق الطبيعية في البلاد وصيانة مصالح السكان فيها ويجوز لها أن تعقد بالتشاور مع الدول المنتدبة اتفاقاً جمركياً خاصاً مع أية دولة من الدول التي كانت جميع أملاكها في سنة 1914 داخلة في تركيا الآسيوية أو شبه جزيرة العرب.

المادة التاسعة عشرة:

تضم الدول المنتدبة بالنيابة عن إدارة فلسطين إلى كل ميثاق من المواثيق الدولية العامة التي سبق عقدها أو التي تعقد فيما بعد بموافقة عصبة الأمم بشان الاتجار بالرقيق والاتجار بالسلاح والذخيرة أو بالمخدرات أو فيما يتعلق بالمساواة التجارية وحرية مرور البضائع بطريق التوسط (الترانسيت) والملاحة والطيران والمواصلات البريدية والبرقية وللاسلكية أو بالممتلكات الأدبية والفنية والصناعية.

المادة العشرون:

تتعاون الدول المنتدبة بالنيابة عن إدارة فلسطين في تنفيذ كل سياسة مشتركة تقررها عصبة الأمم لمنع انتشار الأمراض ومكافحتها بما في ذلك أمراض النباتات والحيوانات بقدر ما تسمح به الأحوال الدينية والاجتماعية وغيرها من الأحوال.

المادة الحادية والعشرون:

يترتب على الدولة أن تؤمن وضع وتنفيذ قانون خاص بالآثار القديمة على أساس القواعد المذكورة فيما يلي خلال الإثني عشر شهراً الأولى من هذا التاريخ ويكون هذا القانون ضامناً لرعايا جميع الدول الداخلة في عصبة الأمم المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالحفريات والتنقيبات الأثرية:

1- تعني عبارة (الآثار القديمة) كل ما أنشاته أو أنتجته أيدي البشر سنة 1700 ميلادية.

2- يسن التشريع المتعلق بحماية الآثار القديمة على أساس التشجيع لا التهديد وكل من اكتشف أثراً دون أن يكون مزوداً بالتصريح المذكور في الفقرة الخامسة وابلغ الأمر إلى احد موظفي الدائرة المختصة يكافأ بمكافأة تتناسب مع قيمة ما اكتشفه.

3- لا يجوز بيع شئ من الآثار القديمة إلا للدائرة المختصة ما لم تتنازل تلك الدائرة عن شرائه ولا يجوز إخراج أي شئ من الآثار القديمة من البلاد إلا بموجب رخصة تصدير صادرة من تلك الدائرة.

4- كل من أتلف أو ألحق ضرراً بقطعة من الآثار القديمة عن سوء نية أو إهمال يعاقب بالعقوبة المعينة.

5- يحظر إجراء الحفر أو التنقيب للبحث عن الآثار القديمة إلا بتصريح من الدائرة المختصة ويغرم المخالف بغرامة مالية.

6- توضع شروط عادلة لنزع ملكية الأراضي ذات القيمة التاريخية أو الأثرية سواء أكان نزع الملكية مؤقتا أو دائما.

7- يقتصر في إعطاء التصريح لإجراء الحفريات على الأشخاص الذين يقدمون أدلة كافية على خبرتهم في الآثار ويترتب على إدارة فلسطين ألا تسير عند إعطاء هذه التصاريح على طريقة تؤدي إلى استثناء علماء أية امة من الأمم من التراخيص بدون سبب مبرر.

8- يقسم ناتج الحفريات بين المكتشف والدائرة المختصة على أساس النسبة التي تعينها تلك الدائرة فإذا تعذرت القسمة لأسباب علمية يعطي للمكتشف تعويض عادل بدلاً من إعطائه قسما من الآثار المكتشفة.

المادة الثانية والعشرون:

تكون الإنجليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية لفلسطين وكل عبارة أو كتابة بالعربية وردت على طوابع أو عملة تستعمل في فلسطين يجب ألا تكرر بالعبرية وكل عبارة أو كتابة بالعبرية يجب ألا تكرر بالعربية.

المادة الثالثة والعشرون:

تعترف إدارة فلسطين بالأيام المقدسة "الأعياد" عند كل طائفة من الطوائف في فلسطين أيام عطلة قانونية لأفراد تلك الطائفة.

المادة الرابعة والعشرون:

تقدم الدولة المنتدبة إلى عصبة الأمم تقريراً سنوياً بصورة تقنع المجلس بتناول التدابير التي اتخذت أثناء تلك السنة لتنفيذ نصوص الانتداب وترسل نسخة من جميع الأنظمة والقوانين التي تسن أو تصدر أثناء تلك السنة مع التقرير.

المادة الخامسة والعشرون:

يحق للدولة المنتدبة بموافقة مجلس عصبة الأمم أن ترجئ أو توقف تطبيق ما تراه من هذه النصوص غير قابل للتطبيق على المنطقة الواقعة ما بين نهر الأردن والحد الشرقي لفلسطين كما سيعين فيما بعد بالنسبة للأحوال المحلية السائدة في تلك المنطقة وان تتخذ ما تراه ملائما من التدابير لإدارة تلك المنطقة وفقا لأحوالها المحلية بشرط ألا يؤتي بعمل لا يتفق مع أحكام المواد 15، 16، 18.

المادة السادسة والعشرون:

توافق الدولة المنتدبة على انه إذا وقع خلاف بينها وبين عضو آخر من أعضاء عصبة الأمم حول تفسير نصوص صك الانتداب أو تطبيقها وتعذر حله بالمفاوضات يعرض على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من ميثاق عصبة الأمم.

المادة السابعة والعشرون:

أن كل تعديل يجري في شروط هذا الانتداب يجب أن يكون مقترنا بموافقة مجلس عصبة الأمم.

المادة الثامنة والعشرون:

في حالة انتهاء الانتداب الممنوح للدولة المنتدبة بموجب هذا الصك يتخذ مجلس عصبة الأمم ما يراه ضروريا من التدابير لصون استمرار الحقوق المؤمنة بموجب المادتين 13 ،14 على الدوام بضمان العصبة ويستعمل نفوذه لان يكفل بضمان الجمعية احترام حكومة فلسطين للالتزامات المالية التي تحملتها إدارة فلسطين بصورة مشروعة في عهد الانتداب احتراما تاما وفي جملة ذلك حقوق الموظفين في رواتب التقاعد والمكافآت.

جنيف

23 أيلول (سبتمبر) 1922م

ملحق رقم (2)

ملخص تقرير اللجنة الملكية لفلسطين(*)
7 يوليو سنة 1937

لقد كانت اللجنة الملكية لفلسطين مؤلفة من الأعضاء التالية أسماؤهم:

جناب النبيل الأول بيل.

جناب النبيل السر هوراس رامبولد (نائب الرئيس).

السر لورى هاموند.

السر موريس كارتر.

السر هارولد موريس.

الأستاذ راجينالد كوبلاند. وقد قام بمهام السكرتارية المستر ج. م. مارتن.

وقد عينت اللجنة في شهر آب سنة 1936 وأنيطت بها الصلاحيات التالية:

التثبت من الأسباب الأساسية للاضطرابات التي نشبت في فلسطين في أواسط شهر نيسان والتحقيق في كيفية تنفيذ صك الانتداب على فلسطين بالنسبة لالتزامات الدولة المنتدبة نحو العرب ونحو اليهود والتثبت يعد تفسير نصوص الانتداب تفسيرًا صحيحًا مما إذا كان لدى العرب أو لدى اليهود أية ظلامات مشروعة ناجمة عن الطريقة التي اتبعت فيما مضى أو التي تتبع الآن في تنفيذ الانتداب والقيام لدى اقتناعها باستناد أية ظلامة من هذه الظلامات إلى أساس صحيح يرفع التواصي لإزالة تلك الظلامات ومنع تكرارها.

وفيما يلي خلاصة تقرير اللجنة:

الباب الأول – المشكلة

الفصل الأول : الاستناد التاريخي :

يتضمن هذا الفصل لمحة موجزة عن عهد اليهود القديم في فلسطين وعن الفتح والاحتلال العربي وتشتت اليهود ونشوء "المشكلة اليهودية" نحو الصهيونية ومعناها.

الفصل الثاني: الحرب والانتداب:

إن الحكومة البريطانية رغبة منها في نيل معاضدة العرب في الحرب الكبرى قطعت لشريف مكة في سنة 1915 وعدًا مآله أنه إذا قيض للحلفاء الغلبة والانتصار فإن القسم الأكبر من الولايات العربية التي كانت حينئذٍ مشمولة في الإمبراطورية العثمانية سيصبح مستقلاً ففهم العرب من هذا الوعد أن فلسطين ستكون داخلة في نطاق هذا الاستقلال.

وكي تتمكن الحكومة البريطانية من نيل معاضدة اليهودية العالمية أصدرت تصريح بلفور في سنة 1917 ففهم اليهود من هذا التصريح أنه إذا قيض النجاح لتجربة إنشاء الوطن القومي اليهودي وأم فلسطين عدد كاف من اليهود فقد يتطور الوطن القومي مع مرور الزمن وينقلب إلى دولة يهودية.

(*) الخولي، حسن صبري : سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، دار المعارف، ج2، القاهرة، ط1، 1970، ص 269.

وعندما وضعت الحرب أوزارها وافقت دول الحلفاء والدول المنضمة إليها على العمل بنظام الانتداب كوسيلة لتنفيذ السياسة التي ينطوي عليها تصريح بلفور. وبعد مدة من الزمن أقرت عصبة الأمم والولايات المتحدة صك الانتداب على فلسطين. وهذا الصك نفسه يتناول في الدرجة الأولى التزامات معينة متساوية في الأهمية – وهى التزامات إيجابية فيما يتعلق بإنشاء الوطن القومي والتزامات سلبية فيما يتعلق بحماية حقوق العرب.

الفصل الثالث: فلسطين من سنة 1920 إلى سنة 1936:

وخلال السنوات الخمس الأولى من عهد الإدارة المدنية التي أسست في سنة 1920 شرع من الجهة الواحدة في إعداد المصالح العامة التي تناول تأثيرها أكثرية السكان العربية وشرع من الجهة الأخرى في إنشاء الوطن القومي اليهودي وقد نشبت اضطرابات في سنتي 1920 و1921 غير أنه في سنة 1925 تبادر للذهن أن الأمل بوصول العرب واليهود إلى توافق نهائي كان قويًا إلى درجة كبيرة مما أدى إلى إنقاص القوى المنوط بها المحافظة على النظام إنقاصًا كبيرًا، أظهر فيما بعد أن هذه الآمال لم تكن مستندة إلى أساس ذلك لأنه بالرغم من أن فلسطين على وجه الإجمال أصبحت أكثر رفاهية عن ذي قبل فإن الأسباب التي أدت إلى اضطرابات سنتي 1920 و1921 وهي مطالبة العرب بالاستقلال القومي واتخاذهم موقف العداء من الوطن القومي اليهودي لم يطرأ عليها أدنى تبدل أو تغيير والواقع أن وطأتها قد اشتدت من جراء العوامل الخارجية وهي تهافت يهود أوروبا على فلسطين وانتشار الروح القومية عند العرب في البلاد المجاورة.

وقد كانت هذه الأسباب هي بذاتها التي أدت إلى اضطرابات 1929 – 1933 ولم تحل سنة 1936 حتى كانت وطأة العوامل الخارجية قد اشتدت من جراء:

1- المصاعب التي تعرض لها اليهود في ألمانيا وبولونيا والتي أسفرت عن زيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين زيادة كبيرة.
2- توقع بلوغ سوريا ولبنان في القريب العاجل نفس الاستقلال الذي نالته العراق والمملكة السعودية ولقد كانت مصر في ذلك الحين على وشك الاستقلال أيضًا.

الفصل الرابع: اضطرابات سنة 1936:

لقد كانت هذه الاضطرابات (وقد تضمن التقرير وصفًا موجزًا لها) شبيهة بالاضطرابات الأربعة التي سبقتها وإن كانت أشد خطرًا وأطول أجلاً منها ولم يقتصر الهجوم فيها على اليهود وحدهم بل تناول حكومة فلسطين أيضًا كما كانت الحالة في اضطرابات سنة 1933 – وقد كانت الظاهرة الجديدة التي بدرت في هذه الاضطرابات الأخيرة الدور الذي لعبه ملوك العرب وأمراؤهم في البلاد العربية المجاورة في إنهاء الإضراب.

ولقد كانت الأسباب الأساسية لاضطرابات سنة 1936 كما يلي:

1- رغبة العرب في نيل الاستقلال القومي.
2- كرههم لإنشاء الوطن القومي اليهودي وتخوفهم منه.

وهذان السببان هما بذاتهما السببان اللذان أديا إلى الاضطرابات السابقة ولقد كانا على الدوام متصلين معًا بصورة لا تنفصم عراها. وهناك كثير من العوامل الثانوية الأخرى التي ساعدت على نشوب الاضطرابات نذكر أهمها فيما يلي:

1- انتشار الروح القومية العربية خارج فلسطين.

2- ازدياد هجرة اليهود منذ سنة 1933.
3- الفرصة المتاحة لليهود بالتأثير على الرأي العام في بريطانيا.
4- عدم ثقة العرب في إخلاص الحكومة البريطانية.
5- فزع العرب من استمرار شراء الأراضي من قبل اليهود.
6- عدم وضوح المقاصد النهائية التي ترمي إليها الدولة المنتدبة.

الفصل الخامس: الحالة الحاضرة:

إن الوطن القومي اليهودي قد خرج عن طور التجربة ولقد كان نمو سكانه مقرونًا بتطورات سياسية واجتماعية واقتصادية تطابق الأسس التي وضعت لها في بادئ الأمر والحدث الرئيسي هو ما طرأ على المدن والصناعات من التقدم والتوسع وهناك فرق جلي يسترعي الأنظار بين الصبغة الديمقراطية والعصرية الأوروبية في صميمها التي يصطبغ بها الوطن القومي وبين العالم العربي الذي يحيط به فالروح السائدة في الوطن القومي اليهودي هي ذات صبغة قومية شديدة، وليس ثمة مجال للامتزاج أو الاندماج بين الثقافة اليهودية والثقافة العربية والوطن القومي لا يمكن أن يكون شبه قومي، فشكل الحكم القائم في مستعمرات التاج لا يلائم أناسًا ديموقراطيين ومثقفين ثقافة عالية كجماعة الوطن القومي وحكومة كهذه من شأنها أن تغذي روح عدم الشعور بالمسؤولية غير المحمودة الأثر.

والوطن القومي يجنح إلى إسراع الخطى في تقدمه لا لمجرد رغبة اليهود في الفرار من أوروبا بل بسبب القلق السائد حول ما سيحل بفلسطين في المستقبل.

لقد ازداد عدد السكان العرب زيادة كبرى منذ سنة 1920 ونالوا بعض النصيب من رفاهية فلسطين المتزايدة. فكثير من أصحاب الأملاك من بينهم استفادوا من بيوع الأراضي ومن استثمار الأثمان التي جنوها من بيعها استثمارًا ناجحًا والفلاحون هم أسعد حالاً على وجه العموم مما كانوا عليه سنة 1920 ويرجع بعض الفضل في هذا التقدم الذي ناله العرب إلى ما دخل فلسطين من رؤوس الأموال اليهودية والى العوامل الأخرى ذات الصلة بنمو الوطن القومي. ولقد استفاد العرب بصورة خاصة من الخدمات الاجتماعية التي لم يكن ليتسنى إيجادها بالمقياس الموجودة فيه الآن بدون الإيرادات المستمدة من اليهود.

غير أن هذه الفائدة الاقتصادية التي جناها العرب من الهجرة اليهودية ستقل إذا استمرت، شقة الخلاف السياسي بين العنصرين على الاتساع.

إن روح القومية عند العرب شديدة القوة كما هو الحال عند اليهود وقد ظل ما يطلبه الزعماء العرب من تأسيس حكومة ذاتية وطنية وقفل باب الوطن القومي اليهودي ثابتًا لم يطرأ عليه تغيير منذ سنة 1920 والروح القومية عند العرب كالروح القومية عند اليهود يغذيها النظام التعليمي ونمو حركة الشبان. ولقد كان للمعاهدة الإنجليزية المصرية والمعاهدة الفرنسية السورية اللتين عقدتا مؤخرًا تأثيرهما في إذكاء هذه الروح. إن شقة الخلاف بين العنصرين هي في حالتها الحاضرة واسعة وستستمر على الاتساع فيما لو ظل الانتداب الحالي معمولاً به.

إن وضع حكومة فلسطين بين الشعبين المتنافرين ليس بالوضع الذي تحسد عليه فهنالك هيئتان متنافستان هما اللجنة العربية العليا المتساندة مع المجلس الإسلامي الأعلى من جهة والوكالة اليهودية المتساندة مع المجلس الملي اليهودي من الجهة الأخرى وهاتان الهيئتان تستطيعان اكتساب ولاء العرب واليهود الطبيعي أكثر مما تستطيعه حكومة فلسطين والجهود الصادقة التي بذلتها الحكومة لمعاملة كلا العنصرين بدون تحيز لم

تؤدِ إلى تحسين العلاقات بينها. كما أن سياسة استمالة المقاومة العربية لم تنجح ولقد أثبتت حوادث السنة الماضية أن الاستمالة لا تجدي نفعًا.

إن الشهادات التي أدلى بها زعماء العرب واليهود كانت متضادة كل التضاد ولم تترك أملا في إمكان التوفيق بين وجهتي نظر الفريقين. وقد كان الحل الوحيد للمعضلة الذي تقدمت به اللجنة العربية العليا هو تشكيل حكومة عربية مستقلة في الحال وأن يترك لهذه الحكومة أمر معاملة الأربعمائة ألف يهودي الموجودين في البلاد على الوجه الذي تستصوبه. والجواب على ذلك أن الثقة بحسن نية الحكومة البريطانية لن تزداد في أية ناحية من أنحاء العالم فيما لو سلم الآن أمر الوطن القومي للحكم العربي.

وقد أكدت الوكالة اليهودية والمجلس الملي اليهودي أن في الإمكان حل المعضلة عن طريق تطبيق الانتداب بحذافيره تطبيقًا حازمًا على أساس مطالب اليهود، وذلك بألا يوضع قيد جديد على الهجرة وألا يكون هناك ما يمنع صيرورة اليهود أكثرية في فلسطين مع مرور الزمن. والجواب على ذلك أن مثل هذه السياسة لا يمكن تنفيذها إلا باللجوء إلى القوة ثم إنه ليس من المحتمل أن يورط الرأي العام البريطاني أو الرأي العام لليهودية العالمية نفسه في اللجوء إلى استعمال القوة على الدوام إلا إذا اقتنع بعدم وجود وسيلة أخرى لأداء العدالة.

الباب الثاني
تنفيذ الانتداب

لقد بحثت اللجنة بحثًا مستفيضًا فيما يمكن عمله لتنفيذ الانتداب طارقة كل النواحي الواحدة بعد الأخرى سعيًا وراء فسح المجال لتوطيد دعائم السلام في المستقبل وقد أدرجت نتائج تحقيقها هذا في القسم الثاني من التقرير وشرحت المشاكل التي تواجه مختلف فروع إدارة الدولة المنتدبة كما شرحت ظلامات العرب واليهود تحت كل باب.

وفيما يلي المقررات الرئيسية التي توصلت إليها اللجنة:

الفصل السادس: الإدارة:

إن الموظفين الفلسطينيين الذين هم في خدمة الحكومة يحسنون العمل في الأوقات الاعتيادية أما في أوقات الاضطرابات فلا يعتمد عليهم وينبغي ألا يكون ثمة تردد في الاستغناء عن خدمات الذين يرتاب في إخلاصهم أو عدم تحيزهم.

أما فيما يتعلق بالموظفين البريطانيين فالملاك (الكادرو) هو أصغر من أن يسمح بتشكيل خدمة مدنية منهم لفلسطين وحدها. وعلى ذلك يترتب على الإدارة أن تستمر على الاستعانة بموظفي المستعمرات غير أن مدة الخدمة الاعتيادية في فلسطين يجب ألا تقل عن سبع سنوات وينبغي صرف العناية الفائقة في اختيار الموظفين وتدريب الذين يقع الخيار عليهم تدريبًا تمهيديًا.

إن اللجنة تعترف بالمشاق التي تعانيها الإدارة البريطانية التي كانت مسوقة منذ البدء على العمل تحت ضغط شديد دون أن تتسنى لها فرصة للتفكير الهادئ فهنالك مركزية زائدة عن الحد والصلة الموجودة بين الرئاسات العليا للدوائر وإدارة الألوية غير وافية بالمرام. إن ظلامات العرب واليهود ومطالبهم فيما يتعلق بالمحاكم لا يمكن التوفيق بينها وهي تكشف القناع عن التنافر العنصري الذي يتخلل فروع الإدارة بأجمعها. ومما يزيد في صعوبة إيجاد نظام قضائي يتفق واحتياجات شعوب فلسطين المختلطة وجود لغات رسمية ثلاث

وأيام عطلة أسبوعية ثلاثة وأعياد رسمية ثلاثة ونظم قانونية ثلاثة. أما فيما يتعلق بالشكوك التي تخامر اليهود حول كيفية تعقيب الدعاوى الجنائية. فاللجنة تلفت النظر إلى الصعوبات التي تجابه دائرة النيابة في بلاد تكثر فيها شهادات الزور، ويتعذر فيها الحصول على البيانات في كثير من الدعاوى. وهي ترى أن البغضاء المستحكمة بين العنصرين وعلى الأخص عند وقوع الأزمة قد أثبتت أن لها تأثيرها السيئ في أعمال تلك الدائرة. واللجنة توصي بأن يكون محامي الحكومة الأول بريطانيا.

ومن الضروري إنجاز تعبيد طرق يافا – حيفا بما أمكن من السرعة.

ولا بد من القيام بتحقيق آخر بواسطة أحد الخبراء للفصل فيما إذا كانت البلاد في حاجة إلى مرفأ ثانٍ عميق المياه. ويفضل بناء هذا المرفأ فيما لو تقرر بناؤه في مكان متوسط بين يافا وتل أبيب بحيث يكون في متناول كل من البلدين على السواء.

ليس ثمة فرع من فروع الإدارة لا تتدخل به الوكالة اليهودية غير أن الوكالة لا يصح أن تكون موضعًا للانتقاد بسبب ذلك فالمادة الرابعة من صك الانتداب تخولها حق إبداء المشورة والتعاون مع الحكومة في كل أمر من الأمور التي تمس مصالح السكان اليهود تقريبًا وهي تشكل حكومة موازية تقوم إلى جانب حكومة الدولة المنتدبة والمركز الممتاز الذي تتمتع به يزيد في حدة خصومة العرب.

لقد كانت اللجنة العربية العليا مسؤولة لدرجة كبيرة عن مواصلة الإضراب في السنة الماضية وتحديد أجله ويجب أن يتحمل مفتي القدس بصفته رئيسًا لهذه اللجنة قسطه الوافر من المسؤولية ومن سوء الحظ أنه لم يكن في الإمكان منذ سنة 1929 القيام بأي عمل لوضع انتخابات المجلس الإسلامي الأعلى ومركز رئيسه على أساس نظامي فالوظائف التي جمعها المفتي في نفسه واستعماله لتلك الوظائف قد أدى إلى إنشاء حكومة عربية ضمن حكومة ويمكن وصفه بأنه رئيس حكومة موازية ثالثة وقد بحثت اللجنة في اقتراح يرمي إلى إنشاء وكالة عربية واسعة النطاق مؤلفة من ممثلي البلاد العربية المجاورة ومن ممثلي عرب فلسطين لحفظ التوازن مع الوكالة اليهودية فإذا ظل الانتداب الحالي قائمًا فلابد من البحث في مشروع كهذا.

الفصل السابع: الأمن العام:

على الرغم من أن نفقات الأمن العام قد ارتفعت من 265.000 ج في سنة 1923 إلى ما يتجاوز 862.000 جنيه في سنة 1935 –1936، (وإلى 2.230.000 جنيه في سنة 1936–1937 وهي السنة التي وقعت فيها الاضطرابات) فمن الثابت أن الواجب الأولى وهو الواجب الذي يفضي بالمحافظة على الأمن العام لم يُؤَدَّ.

وإذا حدث أن نشبت الاضطرابات مرة أخرى بشكل يتطلب تدخل السلطات العسكرية فيجب ألا يكون ثمة تردد في تطبيق الأحكام العرفية على البلاد بكاملها تحت إشراف عسكري غير مجزأ. ومن مثل تلك الحالة ينبغي تجريد الأهالي من السلاح وإقامة هيئة فعالة على الحدود لمنع التهرب والهجرة غير المشروعة وتسرب الأسلحة وإذا لم يعمد إلى نزع السلاح فيجب الاحتفاظ بالبوليس الإضافي كقوة مدربة للدفاع عن المستعمرات اليهودية.

لقد كانت الاستخبارات خلال الإضراب غير مرضية. إن أكثرية ضباط البوليس الفلسطيني في دائرة التحقيقات الجنائية مخلصون كل الإخلاص لعملهم أما أفراد البوليس الذين ينتمون إلى الرتب الدنيا كغالبية أفراد البوليس في الأقضية فهم ليسوا ممن يعتمد عليهم عند وقوع الاضطرابات وإن كانوا نافعين في أوقات السلم.

وسيكون من الخطر بمكان عظيم تعريض البوليس العربي في فلسطين على مثل ذلك التوتر العصبي الذي عرض له في الصيف المنصرم.

ينبغي تعيين ضباط بريطانيين في المناطق " المختلطة ".

ويجب أن يكون هناك بوليس احتياطي مركزي ومحلي ومن الأمور الأساسية أيضًا أن تكون هناك قوة كبيرة متحركة من الفرسان سواء أكان ذلك عن طريق تشكيل قوة من الدرك أو عن طريق زيادة أفراد البوليس البريطاني الخيالة.

عقب اضطرابات سنة 1929 لم ينفذ حكم الإعدام إلا في ثلاثة أشخاص من القتلة بينما أحكام الإعدام المبرمة بلغت 27 حكمًا. وفي سنة 1936 بلغت حوادث القتل التي تم التبليغ عنها 260 حادثة وأدين 67 شخصًا ولم يحكم بالإعدام على أحد. إن معاقبة المجرم بسرعة وإنزال العقاب الملائم به هو عامل أساسي في حفظ القانون والنظام.

لقد بلغ مجموع ما فرض من الغرامات المشتركة في المدة الواقعة بين سنة 1929 وسنة 1936- 60.000 جنيه غير أنه لم يجمع منها لغاية هذا التاريخ سوى 18.000 جنيه وإذا كانت الغاية أن يكون للغرامات المشتركة أثر رادع فمن الواجب قصرها على المبلغ الذي يمكن جمعه وإقامة قوة من البوليس التأديبي في القرية أو المدينة على نفقة أهلها إلى أن تدفع الغرامة.

إن العقوبات المنصوص عليها في قانون المطبوعات والإجراءات التي اتخذت بمقتضى القانون المذكور ليست كافية. فمن الواجب سن قانون يقضي بإيداع تأمين (ديبوزيتو) نقدي يمكن مصادرته وبفرض عقوبة الحبس ودفع الغرامة ويجب أن ينص القانون أيضًا على مصادرة المطبعة.

وهناك ضرورة ماسة لإنشاء ثكنات للبوليس في بعض المدن وإقامة بيوت لكل الأفراد المتزوجين منهم.

إن إيرادات فلسطين لا يمكن أن تفي بجميع ما تتطلبه التدابير المقترحة من النفقات وسيستلزم الأمر أن تدفع حكومة جلالته في المملكة المتحدة إعانات سخية لتلك الغاية. أما الأثر الفوري لهذه التدابير فسيكون توسيع شقة الخلاف بين العرب واليهود مقرونًا ذلك برد فعل يتخطى أثره حدود فلسطين ويتجاوزها إلى أبعد منها بكثير.

الفصل الثامن: الشؤون المالية:

لم تكن الخزينة حتى السنين الأخيرة تبيح القيام بإصلاح واسع النطاق في الشؤون والخدمات الاجتماعية فإن تراكم وفر كبير في الخزينة أمر انفردت به السنين الأربع الأخيرة التي بدأت بسنة 1932. ولقد كان ثمة ما يبرر اتخاذ موقف التحفظ والتؤدة في إجراء الإصلاحات المشار إليها. أما الاستنتاج بأن هذا الوفر الكبير ناشئ عن تقتير لا موجب له في الصرف فهو أمر لم يؤيده التحليل الدقيق لأن الوفر بأجمعه مثقل بالرهون إلى درجة لا يبقى منه معها إلا ما يزيد قليلاً على المقدار المعقول لسد الذمم الحالية.

وإذ توقف تدفق رؤوس الأموال على فلسطين وهو الأمر الذي تمتاز به اقتصاديات فلسطين بصورة خاصة فليس هناك ما يستدعي أن يكون زوال هذه الخبرة الاستثنائية مؤديًا إلى وقوع البلاد في الفاقة وإن كان ذلك قد يؤدي إلى خفض مستوى المعيشة إلى درجة ما ريثما تستقر اقتصاديات البلاد على أساس جديد. غير أن إمكان خروج رؤوس الأموال من فلسطين في حالة ركود الحالة الاقتصادية فيها ركودًا طويل الأمد هو أمر لا يمكن تجاهله بالكلية.

وبالنظر لعدم وجود إحصاءات وافية يتعذر التثبت من درجة صحة الشكوى التي تقدم بها العرب بأن حماية الصناعات يعود جل فائدتها على اليهود ويقع جل أعبائها على عاتق العرب والمأمول أن تتمكن إدارة الإحصاءات الجديدة عن قريب من التحقيق في مسألة توزيع الضرائب وأن تفرض الضرائب الجديدة على أساس مجموع عبء الضرائب التي ستقوم البلاد بحملة لا بالنسبة لما تحدثه الضرائب من التأثير في أية صناعة خاصة من الصناعات.

وليس هناك مجال للجدل في حاجة البلاد إلى زيادة صادراتها وإيجاد أسواق لما تنتجه من الأثمار الحمضية الآخذة في التزايد من سنة إلى أخرى وقد وجدت اللجنة بعد إمعان النظر في الوسائل المختلفة التي يمكن اتخاذها لتذليل الصعوبات الناجمة عن سياسة عدم التمييز في التفرقة المنصوص عليها في المادة (18) من صك الانتداب أن أحكام تلك المادة أصبحت لا توافق الزمن الحاضر. فإذا لم تعدل تلك المادة فإن فلسطين ستستمر على تحمل الخسائر من جراء القيود التي تعيق التجارة الخارجية ولذلك ينبغي فتح باب المفاوضات بدون إمهال لوضع تجارة فلسطين على قاعدة أعدل من القاعدة التي هي عليها الآن.

الفصل التاسع: الأراضي:

إن خلاصة من التشاريع المتعلقة بالأراضي التي سنت خلال الحكم المدني تكفي لإظهار ما بذلته الحكومة المنتدبة من الجهود لتنفيذ تعهداتها في هذا الباب. واللجنة تلفت النظر إلى الصعوبات الخطيرة المحيطة بالقانون الذي اقترحت حكومة فلسطين سنه لحماية صغار الملاك. ومن الواجب تعديل دستور فلسطين وتعديل صك الانتداب أيضًا إذا لزم الأمر بصورة تفسح مجالاً لسن قانون يخول المندوب السامي سلطة منع انتقال الأراضي إلى اليهود في أية منطقة معينة وذلك كي يصبح في قيد الإمكان تنفيذ التعهد الذي يقضي بحفظ حقوق العرب ووضعيتهم.

وريثما تتم عمليات المساحة والتسوية ترحب اللجنة بمنع بيوع قطع الأراضي المنعزلة والصغيرة المساحة إلى اليهود. على أنها ترجح اللجوء إلى مشاريع أوسع مما سبق لإعادة تنظيم الملكية تحت إشراف الحكومة وهي تبحث الاقتراح القائل بتشكيل شركات خاصة للمنافع العامة لتتولى القيام بمشاريع عمرانية كهذه خاضعة لبعض القيود.

وينبغي تعيين لجنة من ذوي الخبرة لسن قانون للأراضي وقد أوصت اللجنة بلزوم الإسراع في عمليات التسوية (التي تحتاج إليها البلاد حاجة ماسة) وتحسين الأصول التي تسير عليها عمليات التسوية.

إن النظام الحالي لمحاكم الأراضي من شأنه أن يساعد على البطء في سير الدعاوى وريثما تتم عمليات المساحة والتسوية يجب تأليف محكمتين أو ثلاث محاكم أراضٍ مستقلة عن المحاكم المركزية بحيث تكون كل منها برئاسة قاضٍ بريطاني منفرد.

لقد استفاد المزارع القروي بصورة عامة لغاية يومنا هذا مما قامت به الإدارة البريطانية من الأعمال ومن وجود اليهود في البلاد. إلا أنه ينبغي اتخاذ أقصى ما يمكن من الحيطة لتأمين حفظ حقوق المستأجرين والمزارعين العرب في حالة وقوع بيوع أراضٍ أخرى وعلى ذلك يجب ألا يسمح بانتقال الأراضي (إلى اليهود) إلا حينما يمكن استبدال الزراعة الواسعة بالزراعة الكثيفة. وليس من المنتظر أن تتسع المناطق الجبلية لأية زيادة كبيرة تحدث في عدد سكان القرى. ولذلك يجب على الحكومة ألا تعمد في الوقت الحاضر ولا بعد مضي عدد كبير من السنين إلى تسهيل حشد اليهود في المناطق الجبلية بوجه عام.

إن عدم كفاية الأراضي يعود إلى تكاثر السكان العرب أكثر مما يعود إلى ابتياع الأراضي من قبل اليهود. ولا يمكن التسليم بما يدعيه العرب من أن اليهود قد حصلوا على قطعة زائدة من الأراضي الجيدة فكثير من الأراضي المغروسة الآن بأشجار البرتقال لم تكن عند ابتياعها إلا كثبان رمال أو مستنقعات غير مزروعة. ومن الأمور اللازمة إصدار تشريع يقضي بإناطة المياه السطحية في المندوب السامي. واللجنة توصي بزيادة عدد الموظفين الذين يقومون بالتنقيب والبحث عن المياه وبزيادة التجهيزات الموضوعة تحت تصرفهم بغية التوسع في الري. وهي تحبذ المشروع الموضوع لإعمار منطقة الحولة.

واللجنة تدرك تمام الإدراك ضرورة القيام بتحريج الأراضي على مقياس واسع ولزوم وضع برنامج بعيد الأمد لإنشاء الغابات ولكن بالنظر لما استنتجته من قلة الأراضي الميسورة للسكان الزراعيين في الجبال لا يسعها أن توصي ببرنامج ينطوي على إخراج المزارعين من الأراضي بمقياس واسع إلا إذا وفرت لهم أرضًا زراعية أخرى أو أوجد لهم عمل مناسب على الأرض. وعلى أنه إذا أخذت البلاد كمجموع فإن قسمًا كبيرًا من أرضها يصلح للتحريج وليس للزراعة واللجنة تحبذ القيام بمشروع يرمي إلى تحريج سفوح التلال الكثيرة الانحدار منعًا لانهيار تربتها ومنع الري في الأراضي الصالحة للتحريج وإنشاء غابات للقرى حيثما أمكن لمنفعة المزارعين المجاورين لها.

الفصل العاشر: الهجرة:

لقد ازدادت مشكلة الهجرة خطورة من جراء عوامل ثلاثة وهي:

1- القيود الشديدة التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة على الهجرة إلى بلادها.

2- استلام الحكومة الوطنية الاشتراكية لمقاليد الحكم في ألمانيا.

3- ازدياد الضغط الاقتصادي على اليهود في بولونيا.

إن بقاء عنصر وافر الذكاء والنشاط مدعمًا بمقادير كبيرة من الأموال على اصطدام متواصل مع شعب متواطن في البلاد يعتبر فقيرًا بالنسبة إلى ذلك العنصر ويختلف عنه من حيث مستوى الثقافة قد يؤدي مع الزمن إلى رد فعل خطير. وإن مبدأ الاستيعاب الاقتصادي الذي مؤداه أن يتوقف مقدار الهجرة إلى البلاد على أساس قدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين دون أن يكون لغير هذه الاعتبارات الاقتصادية شأنه في ذلك هو مبدأ غير ملائم في الوقت الحاضر وهو يضرب صفحًا عن بعض العوامل التي تنطوي عليها الحالة مما لا يسع السياسة الحكيمة أن تتجاهله أو تهمله. فمن اللازم أن يحسب للعوامل السياسية والاجتماعية والنفسية حسابها في هذا الشأن وينبغي على حكومة صاحب الجلالة أن تضع حدًا سياسيًا أعلى للهجرة اليهودية. وهذا الحد السياسي الأعلى يجب أن يحدد بـ 12.000 في السنة للسنوات الخمس المقبلة.

الفصل الحادي عشر: شرق الأردن:

إن مواد صك الانتداب المتعلقة بالوطن القومي اليهودي لا تسري على شرق الأردن. واحتمال توسيع الوطن القومي عن طريق هجرة اليهود إلى شرق الأردن يتوقف على افتراض وجود الوفاق بين اليهود والعرب. غير أن مقاومة العرب للهجرة اليهودية ليست أقل شدة في شرق الأردن منها في فلسطين ولا يسع حكومة شرق الأردن إلا أن ترفض تشجيع الهجرة اليهودية إزاء المقاومة الشعبية التي تجابه تلك الهجرة.

الفصل الثاني عشر: الصحة العامة:

لقد لخصت ظلامات اليهود في هذا الفصل بأنها عبارة عن شكواهم من عدم صرف الحكومة المنتدبة لمقادير كافية من المال على مساعدة المصالح الصحية التي أنشأوها من أموالهم الخاصة. فالمال الذي يصرف على أية مصلحة من المصالح يؤخذ حتمًا من حساب مصلحة أخرى وقد يغرب عن الذهن أحيانًا أن فلسطين لا تزال فقيرة بالنسبة إلى غيرها بالرغم من تقدم الوطن القومي من الوجهة الاقتصادية والمسألة بمجموعها توضح صعوبة إنشاء المصالح في دولة واحدة لشعبين اثنين يختلفان اختلافًا بينًا من حيث مستوى المعيشة.

الفصل الثالث عشر: الأشغال العامة والمصالح الأخرى:

إذا كان المفروض أن توزع الوظائف بين العنصرين بالنسبة لعدد أفراد كل عنصر منهما فإن الحكومة قد حافظت على هذه النسبة بقدر الإمكان في الخدمة المدنية عمومًا بالرغم من أن سرعة تزايد العنصر اليهودي قد جعلت هذا الأمر من الصعوبة بمكان.

وفي فلسطين حيث تختلف أجور العمال العاديين من العرب واليهود ويكثر تقلب الأجور يستحيل جعل الاستخدام في الأشغال العامة موقوفًا دائمًا على أساس نسب ثابتة بين العنصرين واللجنة لم تتقدم بأية توصية فيما يتعلق باستخدام اليهود وغير اليهود في دوائر الحكومة وفي الأشغال العامة والمصالح الأخرى وهي تشير إلى الصعوبات الناجمة عن استحكام روح التنافر بين العنصرين والاختلاف بين مستوى معيشتهما والفرق بين معدل الأجور والصعوبات الأخرى الناشئة عن أيام العطل الثلاثة المختلفة. وتعرب عن اقتناعها بأن الحكومة قد عالجت الحالة بسعة صدر وأن القول بأن موقف الحكومة من استخدام اليهود لا ينطوي على العطف قول لا يستند إلى أساس.

الفصل الرابع عشر: المسيحيون:

إن مصلحة المسيحيين الدينية فيما يتعلق بالأماكن المقدسة لا تقل شأنًا عن مصلحة اليهود أو المسلمين. ومسيحيو العالم لا يسعهم أن يقفوا موقف عدم المبالاة فيما يتعلق بإنصاف ورفاهية إخوانهم بالدين في البلاد المقدسة.

1- المذكرة المتضمنة ظلامات الطائفة العربية الأرثوذكسية وشكايتهم من الموقف الذي وقفته الحكومة بترك الأمور تجري في مجراها قد وصلت متأخرة لدرجة حالت دون درسها بالتفصيل غير أن اللجنة تشير إلى ما قامت به اللجنة الحالية المعينة بمقتضى قانون البطريركية الأرثوذكسية لسنة 1928 من الإصلاح الناجع في مالية البطريركية والى البحث الذي جرى بين الحكومة والبطريركية والعلمانيين حول إعادة تنظيم الشؤون الداخلية للبطريركية من جديد بما فيه تشكيل مجلس مختلط وتلك المسائل لا تزال موضع نظر الحكومة.

وقد أشارت اللجنة إلى مسألة اشتغال الموظفين المسيحيين في أيام الآحاد بسبب محافظة اليهود الدقيقة على السبت واللجنة تميل إلى الموافقة على أن الوضع الحاضر يلقي على كاهل الموظفين المسيحيين عبئًا زائدًا من العمل ويضر بالنفوذ الروحي للكنيسة المسيحية.

أما في المسائل السياسية فقد ربط المسيحيون العرب مقدراتهم بمقدرات إخوانهم المسلمين.

الفصل الخامس عشر: قانون الجنسية واكتساب الجنسية الفلسطينية:

أما فيما يتعلق بظلامة أولئك العرب الذين غادروا فلسطين قبل الحرب (الذين يقال إن عددهم يبلغ 40.000) بنية العودة إليها فيما بعد ثم لم يتمكنوا من الحصول على الجنسية الفلسطينية فاللجنة تقترح أن تمنح الجنسية الفلسطينية لمن يستطيع أن يثبت منهم عدم انقطاع صلته الشخصية بفلسطين واستعداده لتقديم تأكيد رسمي صريح بنيته العودة إلى البلاد هذا إذا لم تمنح الجنسية الفلسطينية إلى جميع هؤلاء. أما فيما يتعلق باليهود فالتشريع الحالي يفي بالالتزام الوارد في صك الانتداب حول هذا الموضوع. غير أن اليهود لم يقدموا على الاستفادة من الفرصة التي أتيحت لهم لاكتساب الجنسية الفلسطينية والسبب في ذلك هو أن مصلحتهم الأساسية مرتبطة بالشعب اليهودي نفسه.

أما الإخلاص لفلسطين وحكومتها فمن الأمور الثانوية في نظر الكثيرين منهم. واللجنة لا تؤيد النقد الموجه إلى حصر حق التصويب في الانتخابات البلدية في الفلسطيني الجنسية. فمن المرغوب فيه جدًا أن يصبح جميع الأشخاص الذين ينوون الإقامة الدائمة في فلسطين فلسطيني الجنسية. وتوفر هذا الشرط في الناخبين هو حافز مباشر من شأنه أن يحمل أولئك الأشخاص على السعي لاكتساب الجنسية الفلسطينية.

الفصل السادس عشر: المعارف:

من دواعي الأسف ألا تكون الإدارة قد فعلت أكثر مما فعلته في سبيل نشر المعارف فالتعليم يجب ألا ينظر إلى أهميته من حيث هو تعليم فقط إذ أن ما يبذل لتحسين حالة الفلاح المادية لن يقيض له النجاح إلا إذا تلقى الفلاح تربية عقلية كافية تمكنه من الاستفادة من التعليم الفني. وبالنظر لعدم كفاية الاعتمادات الحالية المخصصة لتعليم العرب فيرتب على الإدارة أن تعتبر أن النصيب الذي يستحقونه من الخزينة العامة لهذه الغاية هو الثاني في الأهمية بعد الاعتمادات المخصصة للأمن العام ومع ذلك فإن الأمر الذي يفوق تأثيره السيئ نقص المدارس العربية هو الطابع القومي المحض الذي تصطبغ به مدارس كل من الشعبين وليس في وسع اللجنة أن تجد علاجًا لهذا الأمر على الإطلاق. قد يكون المثل الأعلى لنظام التعليم في هذه البلاد جعل ذلك النظام نظامًا واحدًا ثنائي القومية للعنصرين معًا. غير أن ذلك يتعذر تحقيقه بموجب صك الانتداب الذي يخول كلاً من الشعبين حق صيانة مدارسه الخاصة لتعليم أبنائه بلغته الخاصة. ونظام المدارس العربية واليهودية المعمول به الآن يزيد حتمًا في توسيع شقة الخلاف بين العنصرين وسيظل ذلك شأنه في المستقبل. أيضًا يجب تشجيع التعليم المختلط حيثما أمكن ذلك أي في المدارس الفنية والصناعية التي تنشأ حديثًا مثلاً. أما بصدد ما يطالب به اليهود من زيادة مقدار الإعانة التي تمنح لمدارسهم فاللجنة ترى أنه ليس هناك ما يبرر زيادة هذه الإعانة مهما كانت تلك الزيادة مرغوبًا بها في ظروف أخرى إلا بعد أن يكون قد صرف على ترقية التعليم لدى العرب مبالغ تفوق كثيرًا ما صرف عليه لغاية الآن بحيث يصبح مستوى التعليم عندهم موازيًا لمستوى التعليم عند اليهود. إن مدى ما حمل اليهود أنفسهم من الضرائب في سبيل نشر التعليم هو صفة من أحسن الصفات التي يمتاز بها الوطن القومي اليهودي. ومثل هذه المساعدة التي يقدمها الإنسان لنفسه حرية بكل تأييد.

ولكن هذا التأييد يجب ألا يأتي عن طريق تغيير النسبة الحالية بين الإعانة المنوحة لليهود والمبالغ المصروفة على العرب بل ويجب أن يكون نتيجة لزيادة مجموع المبالغ المصروفة على التعليم.

والتباين بين نظام التعليم عند اليهود وبين نظام التعليم عند العرب أكثر ما يكون بروزًا في درجات التعليم العليا. فلليهود جامعة من طراز عالٍ والعرب ليس لديهم جامعة وليس في وسع الطبقة المثقفة من شبانهم أن يتموا تعليمهم إلا إذا حملوا أنفسهم عبء السفر إلى الخارج وإذا وضع المشروع الذي يرمي إلى تأسيس

جامعة بريطانية في الشرق الأدنى على بساط البحث من جديد فيجب أن ينظر بمنتهى الإمعان في إمكان إنشاء تلك الجامعة في جوار القدس أو حيفا.

الفصل السابع عشر: الحكم الذاتي:

إن نظام الحكم الذاتي الحالي الذي تمارسه (المجالس المحلية) في مناطق القرى يشتمل على نقصين أولهما فقدان المرونة وثانيهما المركزية التي لا موجب لها، ولابد من القيام بمحاولة لتقوية المجالس المحلية القليلة التي لا تزال موجودة في مناطق القرى العربية غير أن اللجنة لا تحبذ في الوقت الحاضر إعادة تشكيل المجالس المنحلة أو تشكيل مجالس جديدة إلا إذا كان ذلك مقروناً بطلب جدي. ولا يمكن أن يعود توسيع الحكم الذاتي في القرى بفائدة فعالة إلا بعد أن تكون التدابير المتخذة للتعليم الأولى قد أثمرت ثمرها بفعل الزمن.

أما عيوب نظام البلديات الحالي فهي:

1- فقدان روح التشبث في البلدان المتأخرة عن غيرها.
2- القيود الموضوعة على تشبثات البلديات المتقدمة على غيرها بموجب القانون الذي جعل جميع البلديات خاضعة على السواء لإشراف الحكومة والإدارة المتركزة ويرجع السبب في عدم الاهتمام الذي يبديه سكان المدن في أكثر المجالس البلدية إلى تحديد السلطات والمسؤوليات.

إن لمدينة تل أبيب مشكلاتها الخاصة وهي مشكلات فذة ناشئة عما حصل في سكانها من التزايد العجيب خلال السنوات الخمس الأخيرة فالأهداف التي وضعها سكان تل أبيب نصب أعينهم فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية هي بحد ذاتها موضع التقدير وقد أظهر دافعو الضرائب استعدادًا يحمدون عليه لتحمل عبء الضرائب الباهظة بغية الوصول إلى تلك الأهداف ولقد واجهت المدينة صعوبات استثنائية وتمكنت بدرجة كبيرة من التغلب على تلك الصعوبات دون أن تتأثر وضعيتها المالية تأثيرًا خطيرًا.

ومن الضروري سن قانون جديد يقضي بتصنيف البلديات وأهم المجالس المحلية تصنيفاً جديدًا وتقسيمها إلى أصناف مختلفة بحسب اتساعها وأهميتها.

وفي هذه الحالة يمكن تغيير مدى السلطة والاستقلال الممنوحين للمجالس بحيث يكون ذلك ملائمًا لكل صنف على حدته. فالسلطات الممنوحة للصنف الأول من البلديات بموجب القانون الحالي هي غير وافية ومن الضروري توسيعها.

ويجب استقدام شخص خبير في مسائل البلديات للاستعانة به على وضع صيغة القانون الجديد وتحسين واتساق العلاقات التي تربط بين الحكومة والبلديات سيما في البلدان الكبيرة على أن يتناول عمله بصورة خاصة إزالة أسباب التأخير الذي يحصل في الوقت الحاضر في تصديق ميزانيات البلديات.

ومن الضروري أن ينظر على الفور وبعين العطف في حاجة مدينة تل أبيب إلى قرض كبير.

إن الصلة العادية التي تقوم عادة بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية هي في فلسطين غير ممكنة التحقيق.

الفصل الثامن عشر: مؤسسات الحكم الذاتي:

إن الآمال التي كانت معقودة في سنة 1922 على التقدم بخطوات سريعة نحو الحكم الذاتي قد أصبحت أبعد منالاً من ذي قبل؛ فالحائل الواقف في سبيل تحقيقها وهو موقف العرب العدائي من الوطن القومي قد اشتدت وطأته مع الزمن بدلاً من أن تخف.

إن الزعماء اليهود قد يرضون بتشكيل مجلس تشريعي على أساس المساواة بين العرب واليهود غير أن اللجنة مقتنعة بأن هذه المساواة ليست حلاً عمليًا تطبق تطبيقًا فعالاً أو أن تدوم طويلاً وعلى كل فإن الزعماء العرب لن يقبلوا بها واللجنة لا توصي بالقيام بأية محاولة لبعث الاقتراح المتعلق بتشكيل مجلس تشريعي من جديد غير أنه لما كان من المرغوب فيه أن يكون لدى الحكومة وسيلة منتظمة فعالة تستعين بها في سبر غور الرأي العام فيما يتعلق بسياستها فاللجنة ترحب بتوسيع المجلس الاستشاري عن طريق ضم أعضاء غير موظفين إليه ومن الممكن أن يشكل هؤلاء الأعضاء أغلبية المجلس وأن ينتخبوا انتخابًا. ويكون في وسع هؤلاء الأعضاء عرض ما يودون عرضه بقرارات يتخذونها في المجلس ولكنهم لا يعطون صلاحية تخولهم إقرار أو رفض الميزانية أو التدابير التشريعية الأخرى غير أن العرب ليس من المحتمل أيضًا أن يقبلوا بهذا الاقتراح.

ومن المسلم به أن عرب فلسطين يصلحون لحكم أنفسهم كعرب العراق أو سوريا ثم إن يهود فلسطين يصلحون لحكم أنفسهم بأنفسهم كأي شعب منظم مثقف من شعوب أوروبا. غير أنه بالنظر لكون هذين الشعبين خاضعين معًا لانتداب واحد فمنح الحكم الذاتي لكليهما معا أمر غير عملي. إن الانتداب لا يمكن تنفيذه تنفيذًا تامًا ولا إنهاء أجله بصورة مشرفة عن طريق استقلال فلسطين كوحدة غير مجزأة إلا إذا كان في الإمكان تسوية النزاع القائم بين العرب واليهود.

الفصل التاسع عشر: الاستنتاجات والتواصي:

لقد أجملت اللجنة في هذا الفصل ما توصلت إليه من الاستنتاجات الوارد بيانها في هذا الباب من التقرير ولخصت ظلامات العرب واليهود والتواصي التي تقدمت بها لإزالة الظلامات المشروعة منها. وقد أضافت اللجنة إلى ذلك أن التواصي التي تقدمت بها هي ليست تلك التواصي التي تقتضيها الصلاحيات التي أنيطت بها فهي لن " تزيل " الظلامات ولن " تمنع تكررها " غير أنها أفضل المسكنات التي تستطيع اللجنة أن تصفها للداء الذي تعاني فلسطين آلامه وهي لا تخرج عن كونها مسكنات ليس إلا ولا يمكنها أن تستأصل شأفة هذا الداء فهو مؤصل إلى درجة حملت اللجنة على الجزم في الاعتقاد بأن الأمل الوحيد بشفائه لا يأتي إلا عن طريق إجراء عملية جراحية.

الباب الثالث

إمكان الوصول إلى تسوية دائمة

الفصل العشرون: ضغط الظروف:

لقد أعادت اللجنة تلخيص المشكلة الفلسطينية في هذا الفصل وذلك أن الحكومة البريطانية مدفوعة بضغط الحرب العالمية كانت قد قطعت بعض الوعود للعرب واليهود بقصد نيل معاضدتهم. وقد علق كل من الفريقين بعض الآمال على هذه الوعود.

إن تطبيق نظام الانتداب بوجه الإجمال وصك الانتداب بصورة خاصة على فلسطين ينطوي على الاعتقاد بأن الالتزامات التي تعهدت بها الدولة المنتدبة نحو العرب واليهود قد يثبت مع الزمن بأنها قابلة للتوفيق بالنظر لما سيحدثه الرخاء المادي الذي تجره الهجرة اليهودية إلى فلسطين عمومًا من التأثير الطيب على العرب الفلسطينيين لكن هذا الاعتقاد لم يتحقق وليس ثمة أمل بتحقيقه في المستقبل.

غير أن الشعب البريطاني لا يستطيع التنصل من التزاماته بناءً على هذا السبب وبغض النظر عن هذه الالتزامات فإن الأحوال القائمة في فلسطين ما زالت تتطلب بذل جهود مضنية من قبل الحكومة المسؤولة عن رفاهية البلاد.

وفيما يلي بيان للأحوال القائمة في البلاد:

لقد نشأ نزاع مستعصي الحل بين شعبين مختلفي القومية يقيمان معًا ضمن الحدود الضيقة لبلاد صغيرة واحدة. وليس لهذين الشعبين أساس مشترك يجمع بينهما فأمانيهما القومية لا يمكن التوفيق بينهما إذ أن العرب يطمحون إلى إحياء عصر العرب الذهبي واليهود يرغبون في إظهار ما يمكنهم أن يقوموا به من جليل الأعمال عندما يعادون إلى البلاد التي ولدت فيها الأمة اليهودية وليس في آمال الفريقين القومية ما يسمح بدمجهما معًا في خدمة دولة واحدة. ولقد أخذت وطأة هذا النزاع تشتد تدريجيًا منذ سنة 1920، وسيكون ذلك شأنها في المستقبل أيضًا.

والأحوال السائدة في فلسطين ولا سيما أنظمة التعليم القائمة فيها تعمل عملها في تقوية الروح القومية لدى الشعبين وكلما ازداد عدد الشعبين وازدادت رفاهيتهما عظمت أمانيهما السياسية وازدادت خطورة النزاع القائم بينهما بسبب ما يحيط المستقبل من الإبهام. فهناك سؤال مآله " من الذي سيحكم فلسطين في النهاية ؟ " وفي غضون ذلك تستمر العوامل الخارجية على عملها بقوة متزايدة فهناك من الجهة الواحدة سوريا ولبنان اللذان ستنالان سيادتهما القومية في أقل من ثلاث سنوات وبنوالهما ذلك يزاد مطلب العرب الفلسطينيين في نيل نصيبهم من الحرية التي تتمتع بها بلاد العرب الآسيوية بأسرها بشدة وقوة ومن الجهة الأخرى ليس من المنتظر أن يقل الضيق الذي يعانيه اليهود في أوروبا أو أن تخف المخاوف التي تساورهم كما أن أثر الاستنجاد بحسن نوايا الشعب البريطاني وعطفه على الإنسانية لن يفقد شيئًا من شدته. ثم إن حكومة فلسطين التي هي الآن على شكل لا يصلح لحكم العرب المثقفين واليهود الديموقراطيين ليس في مقدورها أن تتطور مع الزمن إلى شكل من أشكال الحكم الذاتي كما وقع في البلاد الأخرى وذلك لأنه ليس ثمة شكل من أشكال هذا الحكم من شأنه أن يضمن العدالة لكل من العرب واليهود وعلى هذا ستبقى الحكومة غير تمثيلية وعاجزة عن إزالة الظلامات المتضاربة التي يشكو منها هذان الشعبان المستاءان المجردان من المسؤولية اللذان هما تحت حكمها.

وفى مثل هذه الأحوال لا يمكن توطيد دعائم السلام في فلسطين تحت ظل الانتداب إلا باللجوء إلى القمع ذلك لأن القمع يستلزم إقامة مصالح للمحافظة على الأمن تستنفد من باهظ النفقات ما يحول دون التوسع في الخدمات التي ترمي إلى تأمين " رفاهية السكان وتقدمهم " بل قد يؤدي إلى إنقاص تلك الخدمات وتخفيضها أما الموانع الأدبية التي تلازم القمع فلا تحتاج إلى برهان ولا حاجة للتدليل على ما يكون له من رد فعل غير مرغوب فيه على الرأي العام خارج فلسطين. وبالإضافة إلى ذلك فإن القمع لن يحل المشكلة بل يؤدي إلى تفاقم الشحناء ولن يساعد على إنشاء دولة واحدة في فلسطين تحكم ذاتها بذاتها.

وليس من السهل السير في طريق القمع المظلمة إذا لم يكن من المأمول مشاهدة نور النهار في آخر تلك الطريق.

إن الشعب البريطاني لن يحيد عن مهمة الاستمرار على حكم فلسطين بمقتضى الانتداب إذا كان الشرف يقضي عليه بذلك غير أن له ما يبرره إذا هو بحث عن طريقة أخرى تمكنه من القيام بواجبه ثم إن بريطانيا لا تود أن تجحد التزاماتها. غير أن موطن الصعوبة هو ثبوت عدم إمكان التوفيق بين هذه الالتزامات ومما يزيد في ألم هذا التضارب وقعًا أنه لو أخذ كل التزام من هذه الالتزامات على حدته لوجد أنه يتفق مع ميول بريطانيا ومصالحها فارتقاء الحكم الذاتي في العالم العربي من الجهة الواحدة يتفق والمبادئ البريطانية.

والرأي العام البريطاني يعطف كل العطف على ما يمني به العرب أنفسهم لإحياء عصر جديد من الوحدة والرفاهية في العالم العربي ولقد كانت المصلحة البريطانية مرتبطة على الدوام باستتباب السلام في الشرق الأوسط، وفي استطاعة السياسة البريطانية أن تثبت أن لها تاريخ صداقة غير منفصمة العرى مع العرب. ومن الجهة الأخرى إن صداقة بريطانيا للشعب اليهودي هي صداقة تقليدية قوية. ومن مصلحة بريطانيا الإبقاء على ثقة الشعب اليهودي بالقدر الممكن.

إن دوام النظام الحالي سيؤدي تدريجيًا إلى إقصاء هذين الشعبين اللذين يرتبطان مع بريطانيا برباط الصداقة التقليدية.

ولا يمكن حل المشكلة بمنح العرب أو اليهود كل ما يصبون إليه وإذا سئل من من الشعبين سيحكم فلسطين في النهاية؟ فجواب هذا السؤال يجب أن يكون: " لا هذا ولا ذاك " فليس ثمة سياسي منصف يسعه أن يفكر في تسليم الأربعمائة ألف يهودي الذين سهلت الحكومة البريطانية دخولهم إلى فلسطين بموافقة عصبة الأمم إلى الحكم العربي أو في تسليم مليون من العرب إلى الحكم اليهودي فيما لو أصبح اليهود الأغلبية في البلاد.

غير أنه وإن كان ليس في مكنة أي هذين العنصرين أن يتولى حكم فلسطين بأسرها بإنصاف فقد يكون في إمكان كل عنصر منهما أن يحسن الحكم في قسم منها.

ولا ريب في أن فكرة التقسيم قد بحث فيها فيما مضى كحل للمشكلة إلا أنه يغلب على الظن أن هذه الفكرة قد أهملت في السابق باعتبار أنها غير عملية فالتقسيم تلازمه بدون شك مصاعب جسيمة غير أنه إذا درست هذه المصاعب درسًا دقيقًا فلن تبدو بأنها مما يتعذر التغلب عليه شأن المصاعب التي ينطوي عليها بقاء الانتداب أو أي تدبير آخر، فالتقسيم يفسح مجالاً لتوطيد السلام في النهاية الأمر الذي لا يتيحه أي مشروع آخر.

الفصل الحادي والعشرون: نظام المقاطعات:

في الإمكان تجزيء فلسطين تجزئة سياسية أقل شمولاً من التقسيم وذلك بتقسيمها على النحو المتبع في الحكومات التي تسير على نظام الاتحاد إلى ولايات ومقاطعات تتمتع كل منها بالحكم الذاتي فيما يتعلق بالمسائل المماثلة للهجرة وبيوع الأراضي والخدمات الاجتماعية وفي هذه الحالة تكون الدولة المنتدبة في مقام الحكومة المركزية أو حكومة الاتحاد وتهيمن على العلاقات الخارجية والدفاع والجمارك وما شاكل ذلك.

ونظام المقاطعات هذا جذاب لأول وهلة لأنه يحل بحسب الظاهر المشاكل الكبرى الثلاثة وهي مشكلة الأراضي ومشكلة الهجرة ومشكلة الحكم الذاتي غير أن مواطن الضعف فيه ظاهرة جلية ففي الدرجة الأولى أن سير أنظمة حكومة الاتحاد يتوقف على وجود مصالح أو تقاليد كافية لتأمين بقاء التوافق بين الحكومة المركزية وبين المقاطعات أما في فلسطين فسينظر كل من العرب واليهود إلى الحكومة المركزية كهيئة أجنبية دخيلة. وفي الدرجة الثانية أن العلاقات المالية بين الحكومة المركزية والمقاطعات قد يؤدي إلى بعث التنافر القائم حاليًا بين العرب واليهود من جديد وذلك فيما يتعلق بكيفية توزيع الوفر الذي قد يحصل في إيرادات الحكومة المركزية أو بتعيين المبلغ الذي يترتب على كل مقاطعة من المقاطعات أن تدفعه لسد ما قد يقع في ميزانية الحكومة المركزية من العجز ثم إن فتح باب الهجرة اليهودية على مصراعيه في المقاطعة اليهودية دون قيد أو شرط قد يؤدي إلى لزوم التوسع فيما تنشئه الحكومة المركزية من الخدمات على حساب المقاطعة العربية. وفي الدرجة الثالثة أن واجب المحافظة على القانون والنظام ذلك الواجب الكبير النفقات سيبقى موكولاً إلى الحكومة المركزية. وفى الدرجة الرابعة أن نظام المقاطعات لا بد له كمشروع التقسيم من أن يسفر عن إبقاء أقلية من كل

عنصر في المنطقة التي سيهيمن عليها العنصر الآخر. وحل هذه المعضلة يتطلب اللجوء إلى تدابير جريئة لا يصح التفكير فيها إذا كان ثمة أمل بتوطيد دعائم السلم النهائي في البلاد.

ومشروع التقسيم يفسح المجال لمثل هذا الأمل بينما أن نظام المقاطعات لا يؤمن ذلك. ويمكن أن يقال بالدرجة الأخيرة إن نظام المقاطعات لا يحل مسألة الحكم الذاتي القومي فلن يشعر العرب ولا اليهود بأن أمانيهم السياسية قد تحققت لمجرد منحهم الحكم الذاتي في المقاطعات.

وبالإيجاز أن نظام المقاطعات تلازمه جل المصاعب التي تعترض مشروع التقسيم إن لم يكن كلها دون أن تتوفر فيه الفائدة الكبرى المتوفرة في التقسيم ألا وهي احتمال الوصول إلى سلم نهائي.

الفصل الثاني والعشرون: مشروع التقسيم:

بالرغم من أنه لا ينتظر من اللجنة أن تعمد إلى القيام بالتحقيق الإضافي المطول الذي يتطلبه وضع الأسس الضرورية لمشروع التقسيم بإسهاب إلا أنه من العبث أن تتقدم بمبدأ التقسيم هذا دون أن تضعه في قالب جوهري محسوس إذ من الواجب كما يظهر جليًا أن يقام الدليل على أن في الإمكان وضع خطة تفي بأهم ما تتطلبه الحال.

1- نظام المعاهدات:

ينبغي إنهاء أجل الانتداب المفروض على فلسطين واستبداله بنظام معاهدات يتفق مع السابقة التي درج عليها في معاهدتي العراق وسوريا.

ويجب وضع انتداب جديد للأماكن المقدسة يكفل تحقيق الغايات المحددة في الفقرة (2) أدناه.

وينبغي أن تعمد الدولة المنتدبة إلى المفاوضة مع حكومة شرق الأردن وممثلي عرب فلسطين من جهة ومع الجمعية الصهيونية من الجهة الأخرى لعقد معاهدة تحالف مع كل من الفريقين. وفي هاتين المعاهدتين يعلن عن تشكيل حكومتين مستقلتين ذواتي سيادة خلال أقصر مدة تسمح بها الأحوال – أحدهما دولة عربية تضم شرق الأردن مع ذلك القسم من فلسطين الذي يقع إلى الجانبين الشرقي والجنوبي من الحد الذي اقترحناه في الفقرة (3) أدناه والأخرى دولة يهودية تضم ذلك القسم من فلسطين الذي يقع إلى الجانبين الشمالي والغربي من الحد المذكور.

وتتعهد الدولة المنتدبة أن تؤيد الطلب الذي قد تتقدم به أي الحكومتين العربية أو اليهودية للانضمام إلى عصبة الأمم.

وتتضمن المعاهدتان ضمانات مشددة لحماية الأقليات في كل من الدولتين ونصوصًا تتعلق بما سيشار إليه في الفقرات التالية من الشؤون المالية وغيرها وتلحق بهما قوانين عسكرية تتعلق بإقامة القوى البحرية والعسكرية والجوية والمحافظة على الموانئ، والطرق والسكة الحديدية واستعمالها وحماية خط أنابيب الزيت وما شاكل ذلك من الأمور.

2 – الأماكن المقدسة:

إن تقسيم فلسطين لابد له أن يكون خاضعًا للشرط الأساسي التالي وهو المحافظة على قداسة القدس وبيت لحم وتأمين الوصول إليهما بحرية وطمأنينة لمن شاء من كافة أنحاء العالم. تلك " أمانة مقدسة في عنق المدنية " بأوسع ما في الانتداب من معنى وهي ليست أمانة شعوب فلسطين فحسب بل أمانة الجماهير الوفيرة في البلاد الأخرى التي تنظر إلى أحد هذين المكانين أو كليهما معًا كمكانين مقدسين.

ولذلك ينبغي وضع صك انتداب جديد بحيث تكون غايته الرئيسية حسن القيام بهذه الأمانة وتخطيط حد لمنطقة خاصة تشمل هذين المكانين المقدسين بحيث تمتد حدودها من نقطة شمال القدس إلى نقطة جنوب بيت لحم وأن ييسر لهذه المنطقة أمر الاتصال بالبحر بواسطة ممر يمتد من شمال طريق يافا الرئيسية إلى جنوبي السكة الحديدية شاملاً مدينتي اللد والرملة ومنتهيًا في يافا.

إن حماية الأماكن المقدسة هي أمانة دائمة فذة في نوعها وغايتها وهي غير واردة في المادة (22) من ميثاق عصبة الأمم واجتنابًا لسوء الفهم يمكن القول بصراحة إن هذه الأمانة لن ينتهي أجلها إلا متى رغبت عصبة الأمم والولايات المتحدة في ذلك وأنه في الوقت الذي يكون فيه من واجب القيم على تلك الأمانة العمل على رفاه وترقية السكان المحليين المختصين فليس في النية أن يصبح أولئك السكان مع مرور الزمن شعبًا يحكم نفسه بنفسه حكمًا ذاتيًا تامًا. ويجب إبقاء الضمانات المتعلقة بالحقوق التي تملكها الجماعات المختلفة في الأماكن المقدسة وبحرية الوصول إلى تلك الأماكن (كما تنص المادة 13 من صك الانتداب الحالي) وبمسألة المرور في منطقة الانتداب وعدم التمييز في المسائل المالية والاقتصادية وغيرها وفقًا لمبادئ نظام الانتداب. ولا تطبق السياسة التي ينطوي عليها تصريح بلفور ولن يكون ثمة مجال للبحث في حفظ التوازن بين ادعاءات العرب إزاء اليهود أو بالعكس لأن كافة سكان المنطقة سيعاملون على قدم المساواة. وتكون " اللغة الرسمية " الوحيدة لغة الحكومة المنتدبة ويكون المبدأ الأساسي الذي تسير عليه الإدارة إقامة حكم تقويم عادل بغض النظر عن المصالح الطائفية. ومما يتفق وعواطف المسيحيين في العالم أجمع جعل هذا الانتداب شاملاً أيضًا للناصرة وبحر الجليل (بحيرة طبرية) فينبغي أن يعهد للدولة المنتدبة بإدارة الناصرة وأن تخول السلطة التامة للمحافظة على قداسة مياه وشواطئ بحيرة طبرية.

ويجب أن يلقى على عاتق الدولة المنتدبة أيضًا عبء المحافظة على الأوقاف الدينية وعلى الأبنية والمقامات والأماكن الواقعة في أراضي كل من الدولتين العربية واليهودية والمقدسة لدى العرب واليهود. وللقيام بنفقات الحكومة المنتدبة ينبغي أن تمكن تلك الحكومة من الاستحصال على بعض الإيرادات سواء عن طريق فرض رسوم جمركية أو ضرائب مباشرة أخرى سيما على سكان المدن الكبرى الكثيري العدد والمطردي النمو المعهودة إدارتهم إليها غير أن هذه الإيرادات قد لا تفي لسد نفقات الإدارة العادية وفي مثل هذه الحالة ترى اللجنة أن البرلمان سيكون على كل حال مستعدًا لتخصيص المبالغ اللازمة لسد العجز.

3 – الحدود:

إن المبدأ الطبيعي الذي ينبغي أن يتبع في تقسيم فلسطين هو فصل المناطق التي اشترى اليهود الأراضي فيها واستوطنوها عن المناطق التي كل سكانها أو معظمهم من العرب. وهذا المبدأ يشكل أساسًا عادلاً وعمليًا للتقسيم على شرط أن تُرَاعى فيه روح الالتزامات البريطانية وذلك:

1- بأن يترك مجال معقول ضمن حدود المملكة اليهودية لنمو السكان والاستعمار.

2- وأن تُعْطَى الدولة العربية تعويضًا معقولاً لقاء ما تفقده من الأراضي والإيرادات. إن كل اقتراح للتقسيم لن يجدي نفعًا إذا لم يتضمن إشارة ولو تقريبية إلى كيفية حل المسألة الحيوية التي تلازم الموضوع كله وهي مسألة الحدود. وكحل للمشكلة نقترح فيما يلي خطًا تقريبيًا للحدود باعتبار أنه اقتراح عملي وعادل معًا على أنه ينبغي على كل حال تعيين لجنة حدود لتخطيط الحدود بصورة قطعية.

يبدأ الحد من رأس الناقورة ويسير محاذيًا الحدود الشمالية والشرقية الحالية لفلسطين حتى يصل بحيرة طبرية ومن ثم يقطع البحيرة ويتصل بملتقى نهر الأردن بالبحيرة ويسير محاذيًا مجرى النهر إلى أن يبلغ نقطة

تبعد قليلاً عن بيسان من جهة الشمال ثم يخترق سهل بيسان ويسير محاذيًا الحافة الجنوبية لوادي (جزرائيل) ثم يخترق مرج ابن عامر لغاية نقطة تقع بالقرب من مجدو (تل المتسلم) ومن ثم يخترق سلسلة جبال الكرمل في جوار طريق مجدو (تل المتسلم) وبعد أن يتصل الحد بالسهل الساحلي على هذه الصورة يسير جنوبًا محاذيًا الحد الشرقي لذلك السهل ثم ينحرف غربًا مجتنبًا طولكرم إلى أن يتصل بممر (القدس – يافا) على مقربة من اللد. وفي جنوب الممر يستمر سيره محاذيًا حد السهل الساحلي إلى أن يبلغ نقطة تقع على بعد 10 كيلو مترات جنوبي رحوبوت ومن ثم ينحرف إلى الغرب حتى البحر.

وفيما يلي بعض الملاحظات والتواصي المتعلقة بالحدود المقترحة والمسائل المتفرعة عنها:

1- لا يمكن أن يرسم حد يفصل العرب بأجمعهم وكافة الأراضي التي يملكونها عن اليهود بأجمعهم وكافة الأراضي التي يملكونها.

2- لقد ابتاع اليهود قطعًا وافرة من الأراضي في سهل غزة وبالغرب من بئر السبع واستحصلوا على حق الخيار بابتياع قطع أخرى في تلك المنطقة والحدود المقترحة من شأنها أن تحول دون الانتفاع بتلك الأراضي لتوسيع الوطن القومي اليهودي من الجهة الجنوبية ومن الجهة الأخرى ستكون الأراضي اليهودية في الجليل وبالأخص أراضي منطقة الحولة (التي تهيئ فرصة حرية بالذكر للإعمار والاستعمار) داخلة ضمن المنطقة اليهودية.

3- إن الحدود المقترحة تستلزم إدخال أراضي الجليل الجبلية الواقعة بين صفد وسهل عكا في المنطقة اليهودية. وهذا القسم من فلسطين هو الجزء الذي احتفظ اليهود بمقام لهم فيه منذ بدء تشتتهم حتى هذا اليوم بدون انقطاع تقريبًا إن لم يكن اتصال وعواطف اليهودية العالمية بأجمعها متعلقة كل التعلق بمدينتي صفد وطبرية (المقدستين) ثم إن يهود الجليل كانوا فضلاً عن ذلك يعيشون بسلام ومودة مع جيرانهم العرب حتى الآونة الأخيرة. وقد أظهر فلاحو الجليل خلال سلسلة الاضطرابات التي حصلت في البلاد أنهم أقل انقيادًا للتحريض السياسي من فلاحي منطقتي السامرة واليهودية اللتين تتمركز فيهما روح القومية العربية. ولقد حدث في مدن طبرية وصفد وحيفا وعكا (المختلطة السكان) احتكاك متفاوت الدرجات منذ نشوب الاضطرابات، في العام المنصرم ولذلك فمن أكبر العوامل التي تضمن نجاح مشروع التقسيم في مراحله الأولى وتساعد بصورة خاصة على تنفيذ الضمانات التي ستتضمنها المعاهدات بشأن حماية الأقليات أن توضع هذه المدن الأربع مدة من الزمن تحت إدارة الدولة المنتدبة.

4- إن مدينة يافا هي في جوهرها مدينة عربية ويجب أن تكون جزءًا من الدولة العربية. أما اتصالها بالدولة العربية فلا تلازمه أية صعوبة لأن حق المرور من ممر يافا – القدس سيكون مباحًا للجميع. على أن هذا الممر يجب أن يكون له منفذه الخاص إلى البحر ولذلك يجب أن تستملك شقة ضيقة من الأرض لهذه الغاية وأن تخلى هذه الشقة في كل من الجانبين الشمالي والجنوبي للمدينة.

5- بالرغم من أنه سيكون في إمكان الدولة العربية الاتصال بالبحر المتوسط في كل من يافا وغزة فمن مصلحة التجارة والصناعة العربية أن تكون مدينة حيفا التي تملك المرفأ العميق الوحيد في البلاد في متناول الدول العربية أيضًا من أجل الغايات التجارية ولذلك يجب أن تشتمل المعاهدة اليهودية على نص يضمن حرية نقل البضائع (في الاستيداع) بين الدولة العربية وحيفا.

وعلى هذه الصورة أيضًا يجب أن تشتمل المعاهدة العربية على نص يضمن حرية نقل البضائع (في الاستيداع) في السكة الحديدية ما بين الدولة اليهودية والحدود المصرية. ويسري هذا المبدأ نفسه على مسألة الاتصال بالبحر الأحمر من أجل الغايات التجارية؛ فقد يظهر مع مرور الزمن أن استعمال ذلك المنفذ إلى

الشرق يعود بفائدة جزيلة على الصناعة والتجارة العربية واليهودية على السواء وبالنظر لهذا الاحتمال ينبغي أن تترك منطقة خاصة في الجهة الشمالية الشرقية من شاطئ خليج العقبة تحت إدارة الدولة المنتدبة وأن تتضمن المعاهدة العربية نصًا يضمن حرية نقل البضائع بين الدولة اليهودية وتلك المنطقة.

ويجب أن تنص المعاهدتان أيضًا على توفير مثل هذه التسهيلات لنقل البضائع بين منطقة الانتداب وحيفا وبين الحدود المصرية وخليج العقبة.

4 – الإعانة المالية بين الدولتين:

إن مقدار ما يدفعه الشخص الواحد من اليهود لخزينة فلسطين يفوق ما يدفعه الشخص الواحد من العرب. وذلك مما مكن الحكومة أن تنشئ مصالح عامة للعرب تفوق في مستواها ما كان في إمكانها أن تنشئه في غير هذه الحالة وعلى ذلك يكون من نتائج التقسيم أن المنطقة العربية من الجهة الواحدة لن تستفيد فيما بعد من مقدرة المنطقة اليهودية على دفع الضرائب ومن الجهة الأخرى:

1- يكتسب اليهود حق سيادة جديدة في المنطقة اليهودية.
2- تكون تلك المنطقة حسب الحدود التي ذكرناها أكبر مساحة من المنطقة الحالية التي تضم أراضي اليهود ومستعمراتهم.
3- يتخلص اليهود مما هم ملزمون به الآن من المساعدة على زيادة رفاهية العرب خارج تلك المنطقة. ولذلك يقترح أن تدفع الدولة اليهودية إعانة مالية للدولة العربية عندما يوضع مشروع التقسيم موضع التنفيذ ولقد كان لمثل هذه التسويات المالية العادلة سوابق حديثة العهد عندما تم فصل السند عن بومباي وفصل بورما عن إمبراطورية الهند. فجريًا على تلك السوابق يجب تعيين لجنة مالية لدرس مقدار هذه الإعانة المالية وتقديم تقرير بذلك.

ويترتب على اللجنة المالية أن تنظر أيضًا في كيفية تقسيم ديون فلسطين العامة التي تبلغ الآن نحو أربعة ملايين ونصف مليون جنيه بين الدولتين العربية واليهودية وفي المسائل المالية الأخرى وأن تعطي قرارها بشأنها وينبغي عليها أيضًا أن تعالج مسألة التلغرافات والتلفونات في حالة وقوع التقسيم.

5 – إعانة الحكومة البريطانية:

إن الإعانة المالية التي ستقدمها الدولة اليهودية للدولة العربية سيكون من شأنها تقويم الاتزان المالي في فلسطين. غير أن المشروع يشتمل على إدخال شرقي الأردن في الدولة العربية. وقدرة شرق الأردن على دفع الضرائب محددة جدًا وإيراداتها لم تكن كافية لسد مصاريف الإدارة فمنذ سنة 1921 حتى هذا اليوم ما فتئت شرق الأردن تتلقى إعانات مالية من الحكومة البريطانية. وقد بلغ مجموع هذه الإعانات 125.300جنيهًا أي بمعدل 7.800 جنيهًا في السنة. وقد منحت شرقي الأردن أيضًا بعض الإعانات لسد نفقات قوة حدود شرقي الأردن وأقرضت مبلغ 60.000 جنيه لمساعدة منكوبي الزلزال وتوزيع البذار على المزارعين.

ويجدر ألا يتم التنازل عن الانتداب على شرقي الأردن إلا بعد أن يضمن بقدر المستطاع عدم توفر مستوى الإدارة فيها بسبب نقص الأموال اللازمة لسد نفقاتها ومن الإنصاف أن يطلب إلى الأمة البريطانية أن تساهم في هذا المضمار أيضًا لتسهيل الوصول إلى تسوية. إن دوام الانتداب الحالي لابد له من أن يحمل الخزينة البريطانية عبئًا متكررًا مطرد التزايد فإذا كان التقسيم سيؤول إلى توطيد السلام فالمبالغ المنفقة في سبيل تنفيذه وتحقيقه ستكون بدون ريب قد أنفقت في محلها.

وبقطع النظر عن هذه الاعتبارات نعتقد أن الأمة البريطانية ستوافق على دفع مبلغ كبير مرة واحدة بدلاً مما هي ملزمة بدفعه الآن سنويًا بغية تنفيذ التزاماتها واستتباب السلام في فلسطين.

وفي حالة تنفيذ مشروع المعاهدة يجب أن يطلب إلى البرلمان بأن يوافق على دفع منحة للدولة العربية قدرها مليونا جنيه.

6 – التعريفة الجمركية والمرافئ:

بما أن كلاً من الدولتين العربية واليهودية ستكون دولة مستقلة ذات سيادة فسيعود لكل منهما أمر تقرير التعريفة الجمركية في بلادها. وينطبق هذا الأمر على الحكومة المنتدبة أيضًا مع مراعاة نصوص الانتداب.

ومن المحتمل أن تتضارب السياستان اللتان ستسير عليهما الدولتان العربية واليهودية في مسألة التعريفة الجمركية ولذلك فمن أكبر العوامل التي تخفف من صعوبة الموقف وتضمن مصلحة الفريقين أن يتفق كلاهما على فرض رسوم جمركية واحدة على أكبر عدد ممكن من أصناف البضائع وأن تدمج الحكومة المنتدبة إيراداتها الجمركية مع إيرادات إحدى الدولتين أو كلتيهما معًا إذا كان ذلك ممكناً.

ويجب أن يكون من النقاط الأساسية في نظام المعاهدات المقترح عقد اتفاق تجاري يرمي إلى تقرير تعريفة جمركية واحدة على أكبر عدد من أصناف البضائع المستوردة وتسهيل تبادل البضائع بالقدر المستطاع بين المناطق الثلاث المختصة.

7- الجنسية:

إن جميع الأشخاص القاطنين في منطقة الانتداب (بما فيها حيفا وعكا وصفد وطبريا والمنطقة الخاصة في خليج العقبة ما دامت هذه الأماكن تحت إدارة الحكومة المنتدبة) والذين يعتبرون الآن أشخاصًا يتمتعون بالحماية البريطانية يظلون محتفظين بحالتهم الشخصية هذه. وفيما عدا هؤلاء يصبح جميع الفلسطينيين من رعية الدولة التي يقطنون في أراضيها.

8- الخدمة المدنية:

ويلوح لنا أنه من المحتمل أن تحتاج حكومتا الدولتين العربية واليهودية في حالة وقوع التقسيم إلى استخدام قسم كبير من الموظفين العرب واليهود الذين كانوا مستخدمين في إدارة الانتداب السابقة بينما يخفض عدد الموظفين البريطانيين خفضًا محسوسًا فحقوق جميع هؤلاء الموظفين بما في ذلك حقهم في الحصول على التقاعد والمكافأة يجب أن تظل مضمونة بكاملها وفقًا للمادة (28) من الانتداب الحالي وهذه المسألة ينبغي معالجتها من قبل اللجنة المالية.

9- الامتيازات الصناعية:

إن الاتفاقات المعقودة مع حكومة فلسطين بشأن ترقية وحماية الصناعات (كالاتفاق المعقود مع شركة البوتاس المحدودة) ينبغي في حالة وقوع التقسيم أن تستلمها حكومتا الدولتين العربية واليهودية وأن تقوما بتنفيذها. ويجب أن تشتمل المعاهدات على الضمانات اللازمة بهذا الشأن. كما أن محطة التوليد الكهربائية في جسر المجامع يجب أن تضمن سلامتها على هذا المنوال.

10- تبادل الأراضي والسكان:

إذا أريد أن يكون للتقسيم أثره الفعال في الوصول إلى تسوية دائمة فيجب ألا يكون تطبيقه مقتصرًا على رسم حدود وتأسيس دولتين. ومن الواجب أن يشرع آجلاً أو عاجلاً في تبادل الأراضي وأن يشرع أيضًا في تبادل السكان بقدر المستطاع.

ويجب أن تنص المعاهدتان على أنه إذا أراد أحد أفراد العرب ممن يملكون أرضًا في الدولة اليهودية أو أحد أفراد اليهود ممن يملكون أرضًا في الدولة العربية أن يبيع أرضه وما عليها من الأشجار والمحصولات فتكون حكومة الدولة المختصة ملزمة بشراء تلك الأرض والأشجار والمحصولات بثمن تقرره الحكومة المنتدبة إذا لزم الأمر. وينبغي ضمانة قرض بمبلغ معقول لتلك الغاية إذا استوجبت الضرورة ذلك. أما الناحية السياسية لمشكلة الأراضي فهي أهم شأنًا من ذلك وبالنظر لعدم إجراء إحصاء للنفوس منذ سنة 1931 يتعذر تقدير عدد سكان المنطقة العربية واليهودية تقديرًا يصح الركون إليه. على أن تقديرًا تقريبيًا أُجْري لهذا الغرض بين أن المنطقة المخصصة للدولة اليهودية (باستثناء مناطق المدن التي ستبقى تحت إدارة الانتداب مدة من الزمن) يقيم فيها الآن ما يقرب من 235000 نسمة من العرب في حين أن المنطقة المخصصة للدول العربية لا يوجد فيها سوى 1250 نسمة من اليهود تقريبًا غير أنه يوجد نحو 12500 من اليهود في القدس وحيفا مقابل 85000 من العرب. ومن الجلي أن وجود هذه الأقليات هو أعظم العقبات التي تقف في سبيل تنفيذ مشروع التقسيم تنفيذًا مقرونًا بالسهولة والنجاح فإذا أريد أن تكون هذه التسوية تسوية نهائية لا شائبة فيها وجب أن تجابه هذه المشكلة بجرأة وأن تعالج بحزم وهي تدعو إلى إبداء أقصى حد من الحنكة السياسية من قبل جميع ذوي الشأن.

وإننا نجد سابقة لتبادل السكان فيما تم بين اليونان والأتراك عقب الحرب اليونانية التركية سنة 1922. فقد عقدت الحكومتان اليونانية والتركية ميثاقًا يقضي بنقل الرعايا اليونان الذين ينتمون للمذهب الأرثوذكسي ويقيمون في تركيا إلى بلاد اليونان وبنقل الرعايا الأتراك من المسلمين المقيمين في بلاد اليونان إلى تركيا على أن يتم هذا النقل جبرًا وتحت إشراف عصبة الأمم. وقد كان عدد الذين تناولهم هذا النقل كبيرًا إذ أن عدد الذين نقلوا على هذه الصورة لم يقل عن 1.300.000 نسمة من اليونان و400.000 نسمة تقريبًا من الأتراك. غير أن ما بذل من الحزم والنشاط في تنفيذ هذه المهمة أدى إلى إتمام عملية الاستبدال بكاملها في نحو ثمانية عشر شهرًا من ربيع سنة 1923 ولقد كانت النتيجة التي أسفر عنها هذا الاستبدال مبرورة للجرأة التي أبداها رجال السياسة من اليونان والأتراك.

ولقد كانت الأقليات من اليونان والأتراك قبل إجراء هذا الاستبدال مصدرًا دائمًا للتهيج والقلق.

أما الآن فقد أصبحت العلاقات القائمة بين اليونان والأتراك على درجة من الود والصداقة لم يسبق لها أن سادت بين البلدين فيما مضى.

وقد حدث عندئذٍ أن كان في شمال اليونان أرض زراعية فائضة عن الحاجة ميسورة لإسكان الرعايا اليونان الذين نزحوا عن تركيا أو في الإمكان تهيئتها لذلك الغرض عاجلاً. أما فلسطين فليس فيها مثل تلك الأراضي في الوقت الحاضر.

فهناك ضمن الحدود المقترحة للدولة اليهودية مجال متسع لإسكان اليهود الذين يقيمون الآن في المنطقة العربية أو من الممكن فسح هذا المجال لهم في القريب العاجل غير أن المشكلة الكبرى تدور حول العرب الذين يتناولهم النقل والذين يفوق عددهم عدد اليهود كثيرًا. فبينما يمكن إسكان البعض من هؤلاء العرب في الأراضي التي يخليها اليهود فلا مندوحة عن إيجاد أرض أوسع كثيرًا لإسكانهم جميعها. والمعلومات الميسورة لدينا تحدو

بنا إلى الأمل بأن القيام بمشاريع كبيرة للري وخزن المياه وتعمير شرق الأردن وبئر السبع ووادي الأردن (الغور) قد يسفر عن إسكان عدد يفوق كثيرًا عدد السكان الموجودين الآن في هذه المناطق.

ولذلك ينبغي فحص هذه المناطق وتقدير ما يمكن أن يُجْرَى فيها من مشاريع الري والعمران بالسرعة الممكنة. فإذا ظهر بنتيجة هذا الفحص أن في الإمكان توفر مساحات واسعة من الأراضي لإسكان العرب المقيمين في المنطقة اليهودية فعندئذ يبذل أقصى ما يمكن من الجهد للوصول إلى اتفاق بشأن تبادل الأراضي والسكان. وبالنظر للتنافر القائم الآن بين العنصرين ولما يعود به تضييق مجال الاحتكاك بينهما في المستقبل من الفائدة الجلية للطرفين يؤمل أن يبدي الزعماء العرب واليهود ما أبداه الأتراك واليونان من الحنكة السياسية السامية وأن يتخذوا قرارًا جريئا كالقرار الذي اتخذه هؤلاء.

ثم إن نفقات القيام بمشروع الري والعمران المقترح قد تفوق ما ينتظر أن تتحمله الدولة العربية وهنا أيضًا سيكون الشعب البريطاني مستعدًا لمديد المعونة للوصول إلى تسوية فإذا كان في الإمكان وضع اتفاق لنقل الأراضي والسكان نقلاً اختياريًا أو غير اختياري فينبغي أن يطلب إلى البرلمان الموافقة على منح إعانة لسد نفقات هذا المشروع.

وإذا تم الاتفاق على إنهاء أجل الانتداب وعقد المعاهدات على أساس التقسيم فلابد من أن تكون هناك فترة انتقال قبل أن يوضع النظام الجديد موضع التنفيذ وفي غضون هذه المدة يظل الانتداب الحالي الدستور الذي تسير عليه إدارة فلسطين غير أن التواصي الواردة في الباب الثاني من التقرير بشأن ما يجب عمله في ظل الانتداب الحالي قد وضعت على افتراض دوام ذلك الانتداب مدة غير محدودة من الزمن ولا يصح تطبيقها على ما يقع على الحالة من التغيير فيما لو طبق مشروع التقسيم.

وفيما يلي التواصي الموضوعة لدور الانتقال:

1- الأراضي: يجب اتخاذ التدابير لمنع شراء الأراضي من قبل اليهود في المنطقة العربية (أي في المنطقة المقترحة لإنشاء الدولة العربية) ولمنع شراء الأراضي من قبل العرب في المنطقة اليهودية (أي المنطقة المقترحة لإنشاء الدولة اليهودية). ويجب أن تتم تسوية ملكية الأراضي الساحلية الواقعة في المنطقة اليهودية خلال سنتين.

2- المهاجرة: يجب أن تفرض على الهجرة اليهودية قيود إقليمية بدلاً من العمل بالحد " السياسي الأعلى " وألا يسمح بهجرة اليهود إلى المنطقة العربية. وبما أن الهجرة اليهودية المقيدة على هذا الوجه ليس من شأنها أن تؤثر في المنطقة العربية وبما أن الدولة اليهودية ستصبح في القريب العاجل مسؤولة عن نتائج تلك الهجرة فمن الواجب أن يقرر مقدارها على أساس قدرة الاستيعاب الاقتصادية لفلسطين باستثناء المنطقة العربية منها.

3- التجارة: يجب أن يفتح باب المفاوضات بدون تأخير بغية التوصل إلى تعديل المادة الثامنة عشرة من الانتداب ووضع تجارة فلسطين الخارجية على أساس أعدل من الأساس التي هي عليه الآن.

4- المجلس الاستشاري: يجب توسيع المجلس الاستشاري إذا أمكن عن طريق تعيين ممثلين للعرب واليهود فيه أما إذا رفض أي فريق منهم العمل فيبقى المجلس على حالته الحاضرة.

5- الحكومة المحلية: يجب إصلاح نظام البلديات والاستعانة على ذلك برأي رجل من أصحاب الخبرة.

6- المعارف: ينبغي بذل مجهود جدي لزيادة عدد المدارس العربية وإعطاء " المدارس المختلطة الكائنة في المنطقة التي ستدار بموجب الانتداب الجديد كل معاونة والنظر في إمكان إنشاء جامعة بريطانية لأن هذه المعاهدة قد تلعب دورًا هامًا بعد التقسيم في تقريب التوفيق النهائي بين العنصرين.

الفصل الثالث والعشرون: الخاتمة:

بالنظر للموقف الذي وقفه ممثلو العرب واليهود عند أداء الشهادات ترى اللجنة أنه ليس من المحتمل أن يقبل أي فريق منهما لأول وهلة بالاقتراحات المعروضة للتوفيق بين مطالبهما المتضاربة فالتقسيم معناه أن كلاً من الفريقين لا يمكنه أن ينال كل ما يصبو إليه. وهو يعني أيضًا أن العرب سيضطرون إلى الموافقة على أن يخرج من سيادتهم منطقة من البلاد استوطنوها أجلاً طويلاً وسبق لهم أن بسطوا سلطانهم عليها مدة من الزمن وأن اليهود سيضطرون إلى الاكتفاء بأقل من أرض إسرائيل التي سبق لهم أن حكموها ومنوا أنفسهم بحكمها ثانية. غير أنه يلوح أن كلاً من الفريقين سيدرك بعد إمعان النظر والتفكير أن فوائد التقسيم تفوق مساوئه. فإنه وإن لم يحقق لكل فريق كل ما يتمناه فهو يسهل له نيل ما هو في أشد الحاجة إليه ألا وهو الحرية والاطمئنان.

ويمكن تلخيص الفوائد التي يجنيها العرب من مشروع التقسيم على أساس اقتراحاتنا كما يلي:

1- ينال العرب استقلالهم القومي ويصبح في وسعهم أن يتعاونوا على قدم المساواة مع عرب البلاد المجاورة لتحقيق وحدة العرب ورقيهم.
2- يزول نهائيًا ما يساورهم من الخوف من " اكتساح " اليهود لهم واحتمال خضوعهم في النهاية للحكم اليهودي.
3- ثم إن تقييد حدود الوطن القومي اليهودي تقييدًا نهائيًا ضمن حدود معينة ووضع انتداب جديد لحماية الأماكن المقدسة بضمانة عصبة الأمم سيزيل بصورة خاصة كافة ما يساور البعض من المخاوف بأن تصبح الأماكن المقدسة يومًا من الأيام تحت هيمنة اليهود.
4- ومقابل ما يخسره العرب من البلاد التي يعتبرونها بلادهم تتلقى الدول العربية إعانة مالية من الدول اليهودية. وتنال أيضًا بسبب تأخر أحوال شرق الأردن منحة قدرها مليونا جنيه من الخزينة البريطانية وإذا تيسر الوصول إلى اتفاق لتبادل الأراضي والسكان تُعْطَى الدولة منحة أخرى تستعين بها على تحويل ما يستطاع تحويله من الأراضي غير القابلة للزراعة إلى أراضٍ منتجة يستفيد منها الزراع والدولة على السواء.

أما فوائد التقسيم لليهود فيمكن تلخيصها كما يأتي:

1- أن التقسيم يؤمن إنشاء الوطن القومي اليهودي وينقذه من احتمال خضوعه في المستقبل للحكم العربي.
2- أن التقسيم يمكن اليهود من أن يعتبروا الوطن وطنهم الخاص بأوسع معنى وذلك لأن التقسيم يحوله إلى دولة يهودية ويصبح في وسع رعايا هذه الدولة أن يدخلوا من اليهود العدد الذي يعتقدون هم أنفسهم بإمكان استيعابه وبذلك يحققون هدف الصهيونية الرئيسي ألا وهو وجود أمة يهودية متمكنة في فلسطين تمنح رعاياها نفس الوضع الشخصي الذي تمنحه سائر الأمم في العالم لرعاياها وبذلك يتخلصون أخيرًا من العيش " عيشة الأقلية ".

إن التقسيم يفسح مجال الأمل للعرب واليهود معًا بنيل نعمة العيش في ظل السلام الأمر الذي يتعذر توفره في أي مشروع آخر وهو بدون شك جدير بأن يضحي الفريقان بعض التضحية في سبيل تحقيقه إذا كان في الإمكان أن يقضي على الخصومة التي بدأت مع الانتداب عن طريق إنهاء أجل ذلك الانتداب فهذه الخصومة ليست من الضغائن الطبيعية أو القديمة العهد والعرب لم يكونوا طيلة تاريخهم مجردين من كره اليهود فحسب بل إنهم برهنوا على الدوام على أن روح التساهل متأصلة في عروقهم.

فإذا أخذنا بعين الاعتبار ما لاحتمال إيجاد ملجأ في فلسطين من القيمة لآلاف اليهود المضطهدين فهل تكون الخسارة التي يتكبدها العرب من جراء التقسيم على فداحتها فوق ما يستطيع السخاء العربي أن يتحمله؟ إن أهل البلاد هم ليسوا وحدهم الذين يجب أن يحسن حسابهم في هذه المسألة وفي غيرها من المسائل الكثيرة المتعلقة بفلسطين فالمشكلة اليهودية ليست أقل شأنًا من المشاكل العديدة الأخرى التي تعكر صفو العلاقات الدولية في هذه الأوقات العصيبة وتقف حائلاً في سبيل السلام والرفاهية فإذا كان في إمكان العرب أن يساعدوا على حل هذه المشكلة محتملين في سبيل ذلك بعض التضحية فإنهم لا يكسبون بذلك ثناء اليهود فحسب بل ثناء العالم الغربي بأسره.

لقد سبق لرجال السياسة العرب أن رضوا بالتنازل عن فلسطين صغيرة لليهود بشرط أن تكون بقية آسيا حرة. غير أن هذا الشرط لم ينفذ في ذلك الحين وهاهو الآن على وشك التنفيذ. ففي غضون أقل من ثلاث سنوات تصبح كافة المنطقة العربية الواسعة الواقعة خارج فلسطين بين البحر المتوسط والأوقيانوس الهندي مستقلة كما أن القسم الأكبر من فلسطين سيصبح مستقلاً أيضًا إذا نفذ مشروع التقسيم.

أما فيما يتعلق بالأمة البريطانية فمن المحتم عليها أن تحترم بكل ما في وسعها من قوة الالتزامات التي أخذتها على عاتقها نحو العرب ونحو اليهود مدفوعة إليها بمقتضيات الحرب فهي لم تقدر صعوبات المهمة التي ألقيت على عاتقها تمام التقدير عندما أدرجت هذه الالتزامات في صك الانتداب ولقد حاولت التغلب على تلك الصعوبات غير أن الجهود التي بذلتها في ذلك السبيل لم تكن دائمًا مقرونة بالتوفيق وقد ازدادت هذه الصعوبات حتى أنه يكاد يتعذر التغلب عليها الآن.

والتقسيم ينطوي على احتمال شق طريق بين هذه الصعوبات والوصول إلى حل نهائي لهذه المعضلة من شأنه أن يؤمن حقوق العرب واليهود ويحقق أمانيهم ويؤدي إلى تنفيذ الالتزامات التي ارتبطت بها الدولة المنتدبة نحوهم قبل عشرين سنة إلى أقصى حد ممكن في الأحوال السائدة في الوقت الحاضر.

ملحق رقم (3)

قرار المؤتمر الصهيوني العشرين بشأن مشروع بيل سنة 1937(*)

"يعلن المؤتمر أن مشروع التقسيم الذي عرضته اللجنة الملكية غير مقبول. ويخول المـؤتمر اللجنـة التنفيذية الدخول في مفاوضات مع حكومة جلالته للتأكد من الشروط الدقيقة التي تقترحها لإقامة دولة يهوديـة. ولن يكون في مكنة اللجنة التنفيذية أو المنظمة الصهيونية، أن تلزم نفسها بشيء في مثـل هـذه المفاوضـات، ويتحتم عليهما في حالة ظهور مشروع محدد لإقامة الدولة اليهودية، أن يعرضا هذا المـشروع علـى مـؤتمر صهيوني جديد، ينتخب لدراسة المشروع واتخاذ القرار بصدده".

(*) ملف وثائق فلسطين : وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامـة للاسـتعلامات، ج1، القـاهرة، 1969م، ص 631.

ملحق رقم (4)

خلاصة تقرير لجنة التقسيم (وودهيد) كما وضعته اللجنة في الفصل الأخير من تقريرها(*)

نرى لزامًا علينا أن نبسط الغايات التي ترمي إليها شروط اختصاصنا، حسب رأينا، كيما نوضح الشكل الذي سنقدم فيه استنتاجاتنا. فالصلاحيات المخولة لنا تقضي علينا أولاً أن نوصي بحدود الدولتين العربية واليهودية، ومناطق الانتداب المقترح إنشاؤها، بحيث تتوفر في تلك الحدود بعض الشروط، وثانيًا أن نقوم بدراسة الشؤون الاقتصادية والمالية التي ينطوي عليها التقسيم، وأن نقدم تقريرًا بذلك. ولقد ذكر صراحة في الكتاب الذي أرسله سلفكم إلى المندوب السامي بتاريخ 23 من كانون الأول (ديسمبر) سنة 1937، بشأن شروط اختصاصنا أن المهام المنوطة بنا "في العمل كلجنة فنية أي الاقتصار على تعيين الحقائق والنظر مفصلاً في إمكان تطبيق أي مشروع من مشاريع التقسيم" وقد ورد في الكتاب المذكور، بعد تعيين شروط اختصاصنا، أن حكومة جلالته هي التي تقرر ما إذا كان مشروع التقسيم الذي سنعرضه كنتيجة لأبحاثنا عادلاً وعمليًا، على أنه لم يطلب إلينا أن نقدم تقريرًا في عدالة التقسيم أو إمكان تطبيقه بصورة عامة. وقد ذهب معظمنا في تأويل التعليمات كما يلي:

1- أن حكومة جلالته ترغب في أن نقدم لها على كل حال أفضل مشروع للتقسيم نستطيع تقديمه، وإذا رأينا أن ذلك المشروع لا تتوفر فيه بعض الشروط أو أنه غير عملي فهي تريد منا أن نقول ذلك وأن نبين الأسباب التي تدعونا إلى ذلك الرأي.
2- إنه لا يطلب منا، وليس من حقنا أن نناقش مبدأ التقسيم بصورة عامة من حيث كونه مطابقًا للعدالة أو الضمير، ذلك أننا عينا كهيئة فنية، ونرى أن خير ما نقدمه من المساعدة لحكومة جلالته هو أن نعني بألا تتأثر آراؤنا في المسائل الفنية بأية آراء نكون قد كوناها كأفراد بشأن المبدأ الذي ينطوي عليه التقسيم.

ثم إننا نود أن نبين بتأكيد أن مسألة "قابلية التطبيق" هي مسألة تحتاج إلى أخذ ورد، ولا يمكن الإعراب عن رأى نهائي فيها دون أن تؤخذ بعين الاعتبار مسائل أخرى كالنتائج التي تنشأ عن رفض التقسيم وعدالة الحلول التي قد تقدم بدلاً منه وقابليتها للتطبيق، وقد أخرجت هذه المسائل من نطاق اختصاصنا.

لقد أتينا في الفصل الحادي عشر والرابع عشر تحت عنوان المشروع (ج) على وصف أفضل مشروع للتقسيم تمكنا من استنباطه. وسنلخص الآن في عناوين مختلفة النقاط الرئيسية التي نرى لزامًا على حكومة جلالته أن تنظر إليها بعين الاعتبار، لدى تقريرها فيما إذا كان هذا المشروع عادلاً وعمليًا أم لا، وسنبين آراءنا بشأن كل نقطة من تلك النقاط.

حجم الدولة اليهودية

لقد أعربت لجنة الانتدابات الدائمة عن الرأي التالي في تقريرها الذي رفعته إلى مجلس عصبة الأمم في دورته الثانية والثلاثين غير الاعتيادية :

(*) الخولي، حسن صبري : سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، ج2، دار المعارف، ج2، القاهرة، ط1، 1970م، ص 321.

"ولذلك يشترط في أي حل كيما يكون مقبولاً ألا يؤدي إلى حرمان العرب إلا من أقل عدد ممكن من الأمكنة التي يعلقون عليها أهمية خاصة، إما لوجود منازلهم الخالية فيها، أو لدواعٍ دينية، ويشترط فيه أيضًا أن تكون المناطق المخصصة لليهود متسعة وخصبة وملائمة للمواصلات البحرية والبرية إلى درجة يتسنى معها تحسين تلك المناطق تحسيناً اقتصاديًا واسع النطاق، وجعلها بالتالي قابلة للاستيطان المحتشد السريع".

وتدل الحقائق التي أتينا عليها في تقريرنا على أن هذه الغايات لا يمكن التوفيق بينها، فإذا كان المراد أن ينتزع من العرب أقل عدد ممكن من منازلهم، وأن تشتمل الدولة اليهودية على أصغر عدد ممكن من العرب، وحسب ما جاء في شروط اختصاصنا، فإن الدولة اليهودية لا يمكن أن تكون دولة كبيرة ولا يمكنها أن تشتمل على مناطق قابلة للتحسين والاستيطان بالمعنى الذي رمت إليه لجنة الانتدابات الدائمة، فهل يجعل هذا الأمر وحده مشروع التقسيم الذي اقترحناه غير قابل للتطبيق؟ وإننا لا نرى هذا الرأي، ما دام في الإمكان تهيئة السبيل لاستمرار هجرة خاضعة للمراقبة، إلى معظم المناطق التي نقترح الاحتفاظ بها تحت الانتداب البريطاني وتحسين تلك المناطق بغية إفساح المجال لاستيطان اليهود فيها، استيطاناً خاضعًا للرقابة أيضًا. ولكن هذا الأمر يتطلب إرصاد مصروفات وافرة من الخزينة العامة لتحسين المناطق المنتدب عليها وإنشاء الخدمات الأخرى فيها وهذه المصروفات (ونقترح ألا تتجاوز مليون جنيه للخدمات غير المتكررة، ومبلغاً لا يزيد عن 75.000 جنيه سنويًا للخدمات المتكررة لمدة عشر سنوات فقط) لا يمكن الحصول عليها إلا من حكومة المملكة المتحدة، ذلك أن حكومة المناطق المنتدب عليها ستكون على كل حال عاجزة عن موازنة ميزانيتها. وسنبحث في تأثير هذا الأمر فيما يلي باعتباره جانبًا من المشكلة المالية العامة التي ينطوي عليها التقسيم.

أما حجم الدولة اليهودية المقترحة، من حيث كونه عاملاً يتوقف عليه أمر الأسواق الأهلية المقترحة لأصحاب المصانع من اليهود فسنبحث فيه على حدة.

موقف العرب واليهود

لقد ذكرنا فيما سبق أن السكان العرب في فلسطين سيقفون، كما نعتقد، موقف عداء مستحكم من التقسيم مهما كان شكله، وإننا موقنون أن المشروع الذي أوصت به اللجنة الملكية من شأنه أن يؤدي إلى نشوب ثورة عامة لا يمكن إخمادها إلا بإجراءات عنيفة، طويلة الأمد. ولكن لا ندري ماذا يكون موقف العرب من المشروع (ج) فقد كان من رأي أحد الشهود الرسميين الذين استطلعنا آراءهم بشأن المشروع (ج) قبيل مغادرتنا فلسطين في أوائل شهر آب (أغسطس) أن العرب سيقاومون بالعنف كل مشروع للتقسيم مهما كان شكله ولم يكن في وسع أحد من هؤلاء أن يقول إن العرب سيقبلون بالمشروع بهدوء وطيبة خاطر.

وقد أدى هؤلاء الشهود شهادتهم في جلسات سرية على شكل لا يستحسن معه أن تنقل مقتسبات موجزة من آرائهم، ولكن الفكرة العامة التي انطبعت في أذهاننا من شهادة الأشخاص الذين استطلعنا آراءهم بشأن المشروع (ج) كانت أن بعض الشهود على الأقل لا يستبعدون إمكان التسوية على هذا الأساس، في حين أنه لم يكن من بينهم من يتفاءل بالخير، بيد أننا موقنون أنه لو عدنا إلى استشارة هؤلاء الأشخاص اليوم، لرأيناهم أشد تشاؤماً من ذي قبل. ومن سوء الحظ أنه لم يواجهنا أحد من العرب ليطلعنا على وجهة النظر العربية بهذا الشأن. ونحن نرى أن أحكم استنتاج يمكن أن يتوصل إليه بهذا الصدد، هو أنه تستحيل معرفة موقف العرب إزاء المشروع (ج) قبل أن تنشر تفاصيله، على الرغم من أن هذا المشروع يكلفهم تضحيات تقل كثيراً من التضحيات التي يقتضيها المشروعان الآخران اللذان تناولناهما بالبحث.

تشتمل مقررات المؤتمر الصهيوني العشرين المنعقد في زيورخ في شهر آب (أغسطس) سنة 1937، على الفقرات التالية :

"إن المؤتمر يرفض ما أكدته اللجنة الملكية لفلسطين من ثبوت عدم قابلية الانتداب للتطبيق، ويطلب إنجازه، كما يطلب إلى اللجنة التنفيذية أن تقاوم كل تجاوز يقع على حقوق الشعب اليهودي المضمونة دولياً بواسطة وعد بلفور وصك الانتداب.

ويصرح المؤتمر بأن مشروع التقسيم الذي عرضته اللجنة الملكية لا يمكن قبوله. ويخول المؤتمر اللجنة التنفيذية صلاحية الدخول في مفاوضات للتأكد من حقيقة الشروط التي تفرضها حكومة جلالته بشأن الدولة اليهودية المقترح إنشاؤها.

ولا يجوز للجنة التنفيذية، لدى قيامها بهذه المفاوضات أن تربط نفسها وتربط الجمعية الصهيونية بشيء، ولكن إذا أسفرت المفاوضات عن مشروع معين لإنشاء دولة يهودية، وجب عرض هذا المشروع على مؤتمر ينتخب من جديد لاتخاذ قرار بشأنه.

وقد ألحت علينا الوكالة اليهودية أكثر من مرة بوجوب إطلاعها على ما يدور بخلدنا لنضم بذلك أن توصي المؤتمر الصهيوني بقبول مشروع التقسيم الذي قد تتقدم به إذا كان مما يمكنها قبوله، وقالت في معرض البحث إن عبارة "بعد التشاور مع الجماعات المحلية" الواردة في رسالة سلفكم تشير إلى أن حكومة جلالته كانت ترمي إلى تلك الغاية، ولكننا لم نستطع قبول هذا الرأي. فلو كان في الإمكان التشاور مع ممثلين للعرب واليهود معاً على أمل الوصول إلى مشروع يحتمل أن يرضى به الفريقان لأمكن اعتبار التشاور الذي طلبته الوكالة اليهودية أمراً مرغوباً فيه. ولكن ذلك كان مستحيلاً في تلك الظروف، ولذلك رأينا أن التشاور على الوجه الذي ترغب فيه الوكالة اليهودية سيكون ضرره أكثر من نفعه.

فقصرنا تشاورنا معها على توجيه الأسئلة إليها لاستطلاع رأيها، شفوياً، وتحريرياً، في أي شأن من الشؤون التي اعتبرنا أن رأيها فيها قد يساعدنا في مهمتنا، على أن هذه الشؤون لم تتناول المقترحات المفصلة التي يشملها المشروع (ب) أو المشروع (ج) فيما يتعلق بحدود المناطق المختلفة أو بتحسين المناطق التي سيحتفظ بها تحت الانتداب، بغية فسح المجال لاستيطان اليهود فيها، ولقد قيل لنا في معرض البيئة إن اليهود لن يقبلوا بأي مشروع يمكنهم من إنشاء دولة لا تفي بحاجاتهم، ولا سيما إذا كانت تلك الدولة لا تشمل حيفا والجليل وقسماً من القدس. ولكنه يلوح لنا أن قرارهم النهائي بهذا الصدد لا بد من أن يتوقف على ما قد تعرضهم حكومة جلالته عليهم كبديل من التقسيم في حالة رفضهم للتقسيم، ويبدو لأكثريتنا أن إبداء الرأي حول قرارهم النهائي المحتمل يكون سابقاً لأوانه، قبل أن تعرف ماهية ذلك البديل، بيد أنه ليس من السهل علينا أن نبين كيف يمكن اعتبار إنشاء دولة قائمة بنفسها في المنطقة العربية أو المنطقة اليهودية أمراً قابلاً للتطبيق، سواء من الوجهة الإدارية أو السياسية، إذا كانت الجماعة المختصة سترفض قبول الاستقلال المعروض عليها وفقاً لهذه الشروط.

الأقلية العربية في الدولة اليهودية

لقد افترضت اللجنة الملكية أن الوسائل اللازمة ستتخذ لنقل معظم السكان العرب الموجودين في الدولة اليهودية، نقلاً إجباريًا إذا اقتضى الأمر، وبموجب مشروع توافق عليه كلتا الدولتين. ولكن سلفكم بين في كتابه المؤرخ في 23 كانون الأول (ديسمبر) سنة 1937، أن حكومة جلالته لم توافق على اقتراح النقل الإجباري، وقد رأينا نحن أنه يستحيل علينا أن نفترض أن مشكلة الأقلية يمكن حلها بنقل السكان نقلاً اختياريًا، وأن حراجة

الموقف التي يسفر عنها ذلك الأمر هي السبب الأكبر في حملنا على رفض مشروع اللجنة الملكية الـذي يكـاد يكون بموجبه عدد العرب الذين يقطنون أراضي الدولة اليهودية مساويًا لعدد اليهود فيها.

غير أنه قد يقال، إذا كان من الخطأ من حيث المبدأ وضع نحو من 300.000 عربي ضـد إرادتهـم، تحت سيطرة اليهود السياسية حسب مشروع اللجنة الملكية، فكيف يكون صوابًا وضع 50.000 عربي على هذه الصورة بمقتضى المشروع (ج)؟ إنه لمن الصعوبة بمكان كبير تقدير الناحية الأدبية لهذه المسألة، فلـو توبـع الجدل فيها إلى آخر حدود المنطق، لقضت هذه الحجة على التقسيم بالمرة. إذ يستحيل تخطيط حدود من شـأنها ألا تدخل أحدًا من العرب في الدولة اليهودية، ولكن مما لا يمكن تصوره أن اللجنة الملكية لدى تحبيذها التقسيم، أو أن حكومة جلالته لدى قبولها به كأفضل حل يُرْجَى لهذه المشكلة، اعتبرت هذه الحقيقة فـي نفـسها كافيـة للقضاء على أي مشروع للتقسيم. وشروط اختصاصنا تنطوي في الواقع على أن حكومة جلالتـه كانـت قابلـة بإدخال عدد من العرب في الدولة اليهودية وعدد من اليهود في الدولة العربية، وإن كانت تود أن يكون هذا العدد أقل ما يمكن في كلتا الحالتين. ولذلك يلوح أنه من المسلم به أن هذه المسألة هي مسألة أخذ ورد أكثر منها مسألة مبدأ، ولذلك إذا نظرنا إلى المواقف من هذه الناحية نرى أنه ليس ثمة من داعٍ يبرر لنا رفـض المـشروع (ج) لكونه يحتم اشتمال الدولة اليهودية على 50.000 نسمة من العرب.

الدفاع

إن الدولة اليهودية، حسب المشروع (ج) على الرغم من صغرها تؤلف مجموعة متراصة يسهل الدفاع عنها كأحسن ما تكون عليه أية دولة يسفر عنها تقسيم فلسطين، ولكن السلطات العسكرية قد أقنعتنا بأنه لا يوجد غير نهر الأردن حد يصلح لأن يكون خطًا عسكريًا مرضيًا إذا أخذت أساليب الحروب الحديثة بعين الاعتبـار، فجل ما يمكن عمله بمقتضى أي مشروع للتقسيم، هو تعيين خط يمكن الـدفاع عنـه عـسكريًا ضـد غـارات الأشخاص المسلحين بالبنادق والمدافع الرشاشة، ولا يمكن اعتبار الحد المرسوم فـي المـشروع (ج) صـالحًا لضمان السلامة الكافية للمناطق المقترحة، إلا من وجهة النظر هذه. والضمانة الحقيقية الوحيدة لأي جزء مقتطع من فلسطين، هي أن يعيش مع الجزء المجاور له بسلام وصداقة. وقد كنا، في بدء عهدنا بالتحقيق، نعلق أمـلاً معقولاً على إمكان وضع مشروع للتقسيم يؤدي إلى هذه النتيجة، ولكن الحوادث التي جرت في الأشهر الأخيرة، لابد أن يحسب حسابها لدى تقدير العواقب التي يحتمل أن يسفر عنها تنفيذ أي مشروع مـن مـشاريع التقـسيم بصورة فعلية.

الإدارة

من البديهيات المسلم بها التي لا تحتاج إلى جدل أن المصالح التي يمكن تقسيمها تقسيمًا تامًا كالمعارف مثلاً ستقل الفائدة منها بعد التقسيم بالنسبة للأموال التي تنفق عليها، كما أن مصالح المواصـلات التـي تـؤمن الاتصال بين المناطق الناتجة عن التقسيم أو داخل تلك المناطق كالسكك الحديديـة والبريـد والبـرق، سـتكون بمجموعها أقل كفاية وأكثر نفقة من ذي قبل. أما ما يتعلق بالحرية الشخصية للتنقل بين المناطق المختلفـة فـلا مفر من فرض بعض القيود على الأشخاص الذين يعتبرون الآن فلسطينيي الجنسية، حتى ولو عمـل بالـشروط التي أوصينا بها في الفصل الرابع عشر، كما أن مقدار الإزعاج والنفقة مما سيتحمله الفرد والدولة فـي سـبيل مراقبة ذلك على أي شكل من الأشكال يكون كبيرًا، وأخيرًا سيكون قيام الدولتين العربية واليهودية كحاجز بـين

منطقة القدس الخاصة والمنطقتين الأخيرتين من الأراضي المنتدب عليها مصدرًا للصعوبات الإدارية، ولكن هذه الصعوبات ليست مما لا يمكن تذليله، ولا يمكن اعتبارها بحد ذاتها كافية لجعل المشروع (ج) غير عملي.

المالية

أما مسألة المالية فهي من المصاعب الرئيسية الكبرى. وقد أدى بنا البحث في الفصل الثامن عشر، إلى أنه يستحيل إنشاء دولة عربية تكون قادرة على سد نفقاتها بذاتها مهما كانت الحدود التي توصى بها. فالتخمين الذي أعده لنا مدير مالية فلسطين ورضينا به بعد أن أدخل عليه بعض التعديلات، وهو أقرب شيء يمكن الوصول إليه لتقدير ميزانية كل إدارة من الإدارات المختلفة المنصوص عليها في المشروع (ج)، يشير إلى عجز سنوي في ميزانية الدولة العربية (بما فيها شرق الأردن) يبلغ مقداره 610.000 جنيه تقريبًا، وعجز سنوي في ميزانية المناطق المنتدب عليها يبلغ مقداره 460.000 جنيه في السنة تقريبًا، ويشير في الوقت ذاته إلى وفر سنوي في ميزانية الدولة اليهودية يبلغ 600.000 جنيه تقريبًا، باستثناء نفقات الدفاع لكل من تلك المناطق، وقد وجدنا أنه لا يمكن تكليف الدولة اليهودية بتقديم إعانة مباشرة إلى الدولة العربية. كما أنه ليس من الممكن ولا من الإنصاف إنشاء دولة عربية تقل إيراداتها عن مصروفاتها بمبلغ كبير كهذا، ونستنتج من ذلك أنه أريد تنفيذ التقسيم فلا يبقى مناص من تكليف البرلمان بتقديم إعانة للدولة العربية على وجه من الوجوه، بحيث تكون تلك الإعانة كافية لتمكين الدولة العربية من موازنة إيراداتها بمصروفاتها.

وبالإضافة إلى ذلك، تكون حكومة المملكة المتحدة، بحكم العرف المتفق عليه، مضطرة لمساعدة المناطق المنتدب عليها على موازنة ميزانيتها، وسيدخل في تلك المساعدة مبلغ قدره 175.000 جنيه في السنة تقريبًا للإنفاق على أعمال التحسين والعمران في المناطق المشار إليها في الفقرة 2888. وهذا يعني أن التقسيم سيكلف المكلف في المملكة المتحدة نفقة سنوية مقدارها 1.250.000 جنيه فلسطيني على وجه التقريب، باستثناء نفقات الدفاع. ومن الجهة الأخرى ستتمكن الدولة اليهودية من توقع وفر في ميزانيتها يقرب من 600.000 جنيه في السنة، بقطع النظر عن نفقات الدفاع. ويمكننا أن نقول بصورة عامة إن هذه النتائج ستبقى على هذا الشكل تقريبًا بموجب أي مشروع للتقسيم يمكن التفكير فيه.

وغني عن البيان أن مثل هذه الحالة لا يمكن للخزينة البريطانية أن ترضى عنها، ولكن قبل إصدار القرار في عدم صلاحية التقسيم بالمرة بناءً على هذا الاستنتاج. يجب أن ينظر في مقدار ما تكلف فلسطين المكلف البريطاني في الأحوال الحاضرة. إن أكثريتنا ترى أنه لا يمكن إجراء مقارنة صحيحة بين نفقات التقسيم، وبين ما يحتمل أن يكون عليه الوضع المالي في فلسطين دون تقسيمها، على فرض أن الأمن قد استرد فيها، وأن الأحوال رجعت إلى مجراها الطبيعي. ومما لا شك فيه أنه من الميسور إحلال السلم بفلسطين في يوم واحد بناءً على شروط معينة، أما إذا كانت تلك الشروط لا تنطوي على إحداث انقلاب تام في الكيان المالي والاقتصادي من شأنه أن يستلزم تخفيض المستوى الحالي للخدمات تخفيضًا فعالاً لموازنة الدخل بالخرج فتلك مسألة أخرى بالمرة. ولذلك لا تصح مقارنة نفقات التقسيم إلا بالنفقة التي تدفعها المملكة المتحدة في الأحوال الحاضرة. وتقدر هذه النفقة بما يتراوح بين مليونين ونصف مليون جنيه، وبين ثلاثة ملايين جنيه في سنة 1938، وغني عن البيان، أنه على الرغم من استحالة التنبؤ بطول المدة التي ستظل فيه نفقاتنا بهذا المقدار، فالاستعاضة عن الوضع الحاضر بمشروع يكلف الخزينة البريطانية دفعات سنوية مستمرة قد تبلغ 1.250.000 جنيه في السنة باستثناء نفقات الدفاع، ليس من الضروري أن يخرج المشروع من نطاق البحث بالمرة لأسباب مالية، إذا ظهر أن ذلك المشروع قابل للتطبيق من نواحٍ أخرى. ولكن إذا أجيز دفع المبلغ على أن تفرض

الرقابة المالية التي تفرض عادة على كل بلاد تابعة للإمبراطورية تنال إعانة مالية منها، فلا يمكن اعتبار الدولة العربية دولة مستقلة، وإننا لم نتمكن من استنباط وسيلة من شأنها أن تذلل هذه الصعوبة لو قدمت الإعانة المذكورة مباشرة كمنحة.

المصالح الاقتصادية

1- التعريفات وإدارة الجمارك

لقد تبين لنا، لدى البحث في حدود المناطق المقترحة بمقتضى شروط اختصاصنا، أن جعل المناطق المنتدب عليها وحدة سياسية منفصلة، هو أمر أساسي لأي مشروع لتقسيم يمكننا التوصية به. ولكن جعل تلك المناطق وحدة منفصلة فيما يتعلق بالتعرفة الجمركية سيكون ضربة قاضية على اقتصاديات الدولة اليهودية، التي يجب عليها توسيع صناعاتها، بغية إيجاد العمل لعدد عديد من المهاجرين الجدد، ذلك أن الدولة اليهودية تستطيع أن تأمل تحقيق ذلك دون أن تضمن لمنتجاتها سوقًا أوسع من السوق التي يؤلفها سكان تلك الدولة وحدهم، كما أن بقاء الدولة العربية من الناحية الاقتصادية يتوقف على إيجاد سوق خارج أراضيها لتصريف ما تستطيع تصديره من الحاصلات الزراعية التي تنتج منها كمية كبيرة تفيض عن حاجاتها، وخاصة القمح. فنستنتج من ذلك أنه لابد من وجود نوع من الاتفاق الجمركي ما بين المناطق المنتدب عليها، وكل من تينك الدولتين، وإنه لا يفي في الحقيقة بحاجات الدولة اليهودية والمناطق المنتدب عليها إلا اتحاد جمركي تام، وتجارة حرة متحدة في التعريفة، في حين أن وجود ما يماثل هذه الترتيبات بين الدولة العربية والمناطق المنتدب عليها يعتبر أمرًا مرغوبًا فيه كثيرًا، ولو لم يكن أساسيًا. إن مقتضيات الدولتين العربية واليهودية قد تختلف، والحق يقال اختلافًا جوهريًا من حيث التعريفة، إذ يحتمل أن تفضل الدولة العربية، التي أغلب سكانها من المزارعين فرض تعريفة متوسطة من أجل الإيرادات، مع حماية حبوبها وحاصلاتها الزراعية الأخرى إلى درجة لا تقل عن درجة الحماية الحالية، في حين أن اليهود يحتمل أن يأخذوا بسياسة التعريفات المرتفعة لحماية صناعاتهم، وأن يعملوا على حفظ سعر القمح، أو بالأحرى سعر الحاصلات الزراعية على وجه العموم في أدنى درجة ممكنة، ولكننا على الرغم من ذلك نعتقد أن بين الدولتين والمناطق المنتدب عليها من الأسس المشتركة ما يكفي لتوحيد التعريفة، وأن حاجة كلتا الدولتين إلى اتخاذ تعريفة موحدة هي حاجة ماسة إلى الدرجة القصوى، إذ أنه دون هذه التعريفة الموحدة لا يمكن تأمين البقاء الاقتصادي لإحداهما أو التوسع الصناعي للأخرى بمقتضى المشروع (ج).

ثم إنه يبدو لنا أن إنشاء اتحاد جمركي من شأنه أن يتيح الفرصة لتخفيف العبء المالي الذي سيلقى على عاتق حكومة جلالته بسبب التقسيم، ولو كان ذلك التخفيف جزئيًا، ونرى أن إيجاد سوق مضمونة لليهود في سائر أنحاء فلسطين، يبرر دفعهم مقابل ذلك، إعانة خاصة للإيرادات تقيد لحساب الدولة العربية، مما يخفف العبء الذي تضعه هذه الدولة على عاتق المكلف البريطاني، وقد وجدنا أنه إذا طبقت القاعدة التي وضعناها في الفصل الحادي والعشرين واستعملت الأرقام التخمينية للميزانية التي قدمها لنا مدير المالية، وأوردناها في الفصل الثامن عشر، فينتظر أن ينقص هذا الترتيب صافي الكلفة التي يتحملها المكلف البريطاني نحو 175.000 جنيه في السنة الأولى، أي أنه ينقصها من 1.250.000 جنيه إلى نحو 1.075.00 جنيه، وهذه الزيادة في موارد الدولة العربية يرجع بعضها إلى المناطق المنتدب عليها التي سيزداد العجز في ميزانيتها من جراء ذلك بمبلغ يربو على 100.000 جنيه (وهذا العجز ستغطيه الخزينة البريطانية)، ولكن يرجع القسم الأكبر منه إلى الدولة اليهودية التي سيبقى في ميزانيتها مع ذلك وفر يبلغ نحو 400.000، جنيه بقطع النظر عن نفقات الدفاع.

ويستحسن وضع الدولة العربية المالي بهذا المقدار أيضًا، غير أن ميزانيتها سيظل فيها عجــز بمقــدار 334.000، جنيه والطريقة الوحيدة التي نستطيع اقتراحها لتغطية هذا العجز هي إعادة توزيــع حــصة الدولــة العربية والمناطق المنتدب عليها المشتركة من واردات الجمارك توزيعًا تحكميًا، بحيث يغطي العجز على حساب مناطق الانتداب، وهذا يعني بالطبع زيادة الإعانة التي ستقدمها المملكة المتحدة إلــى المنــاطق الواقعــة تحــت الانتداب بهذا المقدار، غير أن القاعدة التي اقترحناها في الفصل الحادي والعشرين (المــادة ب – الفقــرة 473) تنص على إمكان إجراء تخفيضات تدريجية في هذا العبء الإضافي الذي سيقع على عاتق الخزينة البريطانيــة إذا ازداد الوفر الصافي في إيرادات الاتحاد الجمركي.

وتنص القاعدة نفسها أيضًا على إمكان نيل الدولة العربية بعض النصيب من أية زيادة فــي إيــرادات الجمارك تنشأ عن توسع التجارة وازدياد الرخاء في باقي فلسطين، ومن رأينا أن إحدى الحجج الرئيــسية التــي يمكن أن يدلى بها ضد التقسيم، أن كل مشروع من مشروعات التقسيم يبنى على أساس إدخال أصغر عدد ممكن من اليهود والمشروعات اليهودية في المملكة العربية والعكس بالعكس، وعلى إيجاد منطقــة القــدس الخاصــة وممرها، يحتم ترك القسم الأعظم من الثروة التي يملكها العرب في فلسطين خارج الدولة العربية، وبذلك تحــرم بصورة خاصة من الموارد الطبيعية والممتلكات المصطنعة والثروة الموروثة، ويحتمل أن تظل بلادًا فقيرة كــل الفقر، ويصبح تأخرها النسبي بارزًا إذا أسفرت مشروعات التحسين والعمران المقترحة في المشروع (ج) عــن تحسن كبير في أحوال العرب المادية في المناطق المنتدب عليها، ولذلك فإنه يرحب بأي ترتيب ينطــوي علــى إدخال بعض الزيادات في إيرادات تلك الدولة بحيث لا تكون تلك الزيادة على شكل مساعدة من دولة أجنبية، مع ما تتطلبه تلك المساعدة من الإشراف المالي.ويلوح أن الحاجة لن تتطلب الإشراف المالي بموجب هذا الترتيــب، إذ أن حسابات الدولة العربية ستسوي نفسها بنفسها بموجب القاعــدة (ب) المبــسوطة فــي الفــصل الحــادي والعشرين، ولذلك يبدو لنا أن مثل هذا الترتيب يساير شوطًا بعيدًا في تذليل الصعوبات المالية الملازمة للتقــسيم، ويهيئ في الوقت نفسه الاستقرار الاقتصادي اللازم لكلتا الدولتين العربية واليهودية.

غير أننا لأسباب دستورية وجدنا نفسنا لسوء الحظ عاجزين عن التوصية بإنشاء اتحاد جمركي إلا على شروط تضمن الغلبة لرغبات الدولة المنتدبة في وضع سياسة التعريفة، وحيث أن هــذا يتعــارض مــع مــنح الاستقلال المالي للدولتين العربية واليهودية، فقد اضطررنا إلى التخلي عن فكرة إنشاء اتحاد جمركي بين دولتين مستقلتين كحل للمشاكل المالية والاقتصادية الناشئة عن التقسيم.

2- التأثير الذي قد تحدثه سياسة الهجرة التي تتبعها الدولة اليهودية في أنحاء فلسطين الأخرى

إن هذه الناحية من نواحي المشروع (ج) التي نرى من الضروري لفت الأنظار إليها بوجه خاص لمــا يترتب عليها من نتائج اقتصادية ومالية. إن من الصعوبة بمكان عظيم أن يتنبأ الإنسان بالمــستقبل الاقتــصادي للدولة اليهودية لأن ذلك المستقبل سيتوقف على مزيج من العوامل الاقتصادية والسياسية والعنصرية والعاطفيــة. وقد سلم الشهود اليهود بأن الدولة اليهودية يجب عليها أن تتوقع المصاعب واجتياز فترات من الضيق، إذا اتبعت سياسة فعالة للهجرة ولكننا نرى أنهم كانوا يميلون إلى الإنقاص من شدة التقلبات الاقتــصادية التــي يحتمــل أن تتعرض لها الدولة اليهودية حين تأخذ على عاتقها كدولة مستقلة، جميع المسؤولية المتعلقة بالهجرة، وقد أكد لنــا هؤلاء الشهود أنفسهم، مدفوعين برغبتهم الشديدة في إيضاح سياسة الدولة اليهودية المستقبلة بهذا الشأن أن عدد العمال المهاجرين الذين يسمح بدخولهم في أي وقت معين لا بد من تقريره، على أساس العدد الذي ينتظر إيجاد عمل له، والموارد المتيسرة للإنفاق على هذا العمل. ونحن لا نشك في أن تلك اللحظة هي ما ينــوي الزعمــاء

انتهاجه، ولكن يساورنا كثير الشك في مقدرتهم على المحافظة على هذه القاعدة الصارمة إزاء الضغط الشديد الذي يوجه إلى الدولة الحديثة لقبول مئات الألوف من اليهود المضطهدين الذين سيطلبون ملجأ في الدولة اليهودية كحق من حقوقهم القومية.

ومما لا شك فيه أنه حالما تنشأ الدولة اليهودية تصبح المسؤولية كلها في هذه الأمور ملقاة على عاتق اليهود، وإن من مغريات التقسيم الخاصة في الواقع أن يتولى اليهود أنفسهم منذ ذلك الحين، معالجة هذا الموضوع المتنازع فيه مع ما هو عليه من الأهمية العظمى. وهذه الحجة تنطوي على الافتراض بأن الدولة اليهودية هي وحدها التي ستتعرض للمخاطر المتصلة باتباع سياسة فعالة للهجرة. كما أنها هي وحدها التي ستجني فوائدها، غير أنه ليس من المحقق أن يثبت الاختبار صحة هذا الافتراض مهما كانت الظروف التي ستقام فيها الدولة اليهودية. ثم إنه إذا نفذ المشروع (ج) الذي يتحتم معه عقد اتحاد جمركي بين المناطق الثلاث، مع كل ما يشتمل عليه ذلك من العلاقات المالية والاقتصادية، فمن المؤكد أن حكومتي الدولة العربية والمناطق المنتدب عليها لا يسعهما أن تنظرا دون مبالاة إلى حدوث انهيار اقتصادي في الدولة اليهودية، فإذا وقع شيء من ذلك فلا مفر من أن ينال النظام الاقتصادي والميزانية في تينك المنطقتين ضرر فادح مما يجره ذلك الانهيار من العواقب.

فالحالة إذن كما يلي : إذا أنشئت دولة يهودية واضطلعت تلك الدولة بالمسؤوليات المطلقة بشأن سياسة الهجرة، فلا بد، في رأينا، من التسليم باحتمال حدوث ضائقة اقتصادية فائقة الخطورة. وقد قال أولئك الشهود اليهود أنفسهم في معرض الجدل إن الضائقات إذا حدثت لا تدوم إلى الأبد، وإن من المعقول توقع استرداد الدولة اليهودية رخاءها في النهاية، كما حدث في بلاد أخرى، ومما لا ريب فيه على كل حال أن الطائفة اليهودية ترى أن كفة الفوائد ترجح على كفة المخاطر مهما عظمت. أما حكومة جلالته، فالمسألة التي تعنيها في هذه القضية هي هذه هل تكون الأخطار التي تصيب السكان العرب، وحكومة المناطق المنتدب عليها، من وراء ذلك الحكومة البريطانية، من جراء التقسيم، بالغة إلى درجة تجعل الشروع في التقسيم أمرًا غير حكيم؟ وجواب ذلك فيما يتعلق بالعرب هو أنه إذا كان من المحتمل أن يتعرضوا لضرر من جراء حدوث ضائقة من الدولة اليهودية فإنهم سينتفعون أيضًا حين تكون تلك الدولة في رخاء، وفي الواقع أن هذا الأمر هو من أركان القاعدة التي افترضناها في الفصل الحادي والعشرين. ثم إنه إذا رُئي أن ميل الدولة اليهودية الاقتصادي قد يكون متجهًا في طريق يؤدي إلى زيادة الثروة والرخاء على مرور الزمن، فمن المحتمل أن يؤدي اتصال العرب الاقتصادي بالدولة اليهودية في نهاية الأمر إلى نفعهم أكثر من ضررهم، وتنطبق الحجة نفسها إلى حد كبير على حكومة المناطق المنتدب عليها وعلى الحكومة البريطانية إذ أنهما كلتيهما لا تستطيعان أن تتوقعا التمتع بالفوائد التي تأتي بها القواعد المقترحة، دون أن تكونا مستعدتين لقبول ما يلازمها من الأخطار. ولكن الخطر لا يتوقف بالكلية على قبول هذه القواعد، ولو أن عواقبه ستكون أبلغ إذا قبلت تلك القواعد. فالخطر، في رأينا، ملازم للتقسيم مهما كان شكله وتختلف درجته باختلاف الشكل الذي يتخذه. وعلى حكومة جلالته قبل اتخاذ قرار في كون المشروع (ج) أو أي مشروع آخر للتقسيم عمليًا، أن تسائل نفسها عما إذا كانت مستعدة للدخول في ترتيب يحتمل بمقتضاه أن تتضرر النظم الاقتصادية والمالية للجماعتين التي تتحمل مسؤولية مالية تامة تجاه إحداهما ومسؤولية جزئية تجاه الأخرى، تضررًا مؤقتًا على كل حال، من جراء سياسة تتبعها دولة مجاورة لأسباب عنصرية في جوهرها، وليس لحكومة جلالته شيء من الرقابة عليها.

3 – الحاجة إلى أعمال إضافية يعمل فيها مزارعو الدولة العربية بعض الوقت تكملة للدخل الذي يجنونه من زراعتهم

لقد أشرنا في الفصل العاشر إلى أهمية حيفا كمورد لأعمال إضافية يستخدم فيها الفلاحون الذين ليس لهم أراضٍ أو الذين لا يستطيعون كسب الرزق الكافي من أراضيهم، سواء أكانت إقامتهم العادية في المناطق المنتدب عليها، أم في الدولة العربية أم اليهودية، ولكن حيفا ليست المورد الوحيد لمثل هذا الاستخدام في الوقت الحاضر. ففي جهات السهل الساحلي تنشأ الحاجة إلى العمل الإضافي في (بيارات) بساتين الأثمار الحمضية خلال موسم القطاف الذي يبتدئ في شهر تشرين الأول (أكتوبر) وينتهي في شهر نيسان (أبريل)، ويجذب من القرى العربية عمالاً مؤقتين. وحتى في أيامنا الحالية لا يزال الرخص النسبي في الأجور العربية يؤدي إلى إقبال أصحاب الأعمال اليهود إقبالاً محسوسًا على استخدام العمال العرب بالرغم مما يحاوله المتحيزون من جعل العمل في المزارع اليهودية مقصورًا على العمال اليهود دون سواهم. ويجب ألا ننسى أن العرب يملكون نحوا من 56.000 دونم من مجموع الأراضي المغروسة بالأشجار الحمضية، في الدولة اليهودية المقترحة. وقد قال لنا الشهود اليهود إن هجرة العمال العرب، الوقتية إلى الدولة اليهودية ستحظر. وليس في وسعنا أن نعين عدد العمال العرب الذين يستخدمون استخدامًا وقتيًا في بيارات البرتقال، والذين ستقع أماكن إقامتهم خارج الدولة اليهودية، وليس لدينا إحصاءات بهذا الشأن. ولكننا نعتقد أننا لا نبالغ إذا قلنا إن كثيرين من سكان القرى العربية الواقعة خارج تلك الدولة سيحرمون بعد التقسيم هم وعائلاتهم من وسيلة هامة من الوسائل الإضافية لكسب الرزق، وسيكون لفقدهم ذلك المورد من الرزق أثر خطير في حالتهم الاقتصادية.

4– ازدياد السكان

تبين لنا في الفصل الثالث أنه بالنظر لمعدل الزيادة الطبيعية الخارقة للعادة الذي ازداد به عدد السكان العرب تحت حكم الانتداب، يمكن منذ الآن القول بأن الحالة الاقتصادية لهؤلاء السكان ستتعرض في المستقبل للخطر ما لم يحدث أحد التطورات التالية: كارتفاع مستوى الزراعة بحيث تصبح الأرض قادرة على أن تعيل عددًا أكبر من السكان، أو ازدياد الأعمال الصناعية وبذلك تتاح الفرصة للاستخدام الثانوي، أو تحديد عدد العائلة (تحديد المواليد) أو النزوح عن البلاد. وإذا نفذ التقسيم تظل الحالة الاقتصادية في الدولة العربية مهددة بالأخطار نفسها ويقل في الوقت نفسه احتمال وقوع أي تحسن في تلك الحالة لدى وقوع أي أمر من الأمرين الأولين المذكورين، ويحرم العرب بعد التقسيم من فرصة إيجاد عمل إضافي في الدولة اليهودية، كما أن وقوع تحسن في مستوى الزراعة سيكون بعيد الاحتمال إذ لن يتيسر بعد التقسيم المال اللازم لمثل هذا التحسين. ثم إنه ليس من المحتمل أن يلجأ العرب إلى تحديد المواليد، أو أن يقل معدل الزيادة الطبيعية في سكان الدولة العربية من جراء أي ارتفاع محسوس في معدل الوفيات ينشأ عن تخفيض مستوى الخدمات الإدارية تخفيضًا كبيرًا. وفي الواقع أنه إذا أرغمت الدولة العربية على الاعتماد على مواردها الخاصة اعتمادًا كليًا، ولم يقدم أحد من سكانها على المهاجرة، فقد يتوقع حصول ارتفاع في معدل الوفيات، مع مرور الزمن، بسبب التزاحم على وسائل المعيشة. ولكنه يحتمل، قبل ذلك، أن يؤدي هذا التزاحم المتزايد إلى حمل فضلة السكان على الاعتماد أكثر فأكثر على مناطق الانتداب المجاورة في سبيل إيجاد عمل إضافي لهم، وسيتوقف مقدار هذا العمل الإضافي من حين إلى آخر على مقدار رؤوس الأموال التي يأتي بها المهاجرون اليهود إلى تلك المناطق، وبالتالي على التقلب بين الرخاء والضيق الناشئ عن سياسة الهجرة اليهودية بوجه عام.

نخرج من هذه الملاحظات بالاستنتاجات التالية:

(أ) ليس هنالك من سبب يدعو إلى الافتراض بأن المعدل الحالي للزيادة الطبيعية في عدد السكان المسلمين في الدولة العربية سينخفض بعد التقسيم إلا إذا وقعت مجاعة حقيقية وأسفرت عن زيادة معدل الوفيات.

(ب) وبسبب هذه الزيادة المستمرة في عدد السكان ستصبح الحالة الاقتصادية في الدولة العربية، إذا تركت وليس لها سوى مواردها الخاصة، على شفا الخطر، ويزداد خطرها بمرور الزمن.

(ج) وذلك من شأنه أن يضاعف الحاجة إلى تهيئة السبيل لإيجاد عمل إضافي للسكان العرب الزائدين في المناطق المنتدب عليها.

(د) ولكن هذا العمل لا يمكن تهيئته بمقدار كافٍ، إلا بواسطة رؤوس الأموال اليهودية التي يأتي بها المهاجرون اليهود إلى المناطق المنتدب عليها. ولذلك فإن من صالح العرب أنفسهم إفساح المجال لهذه الهجرة بل والعمل على تشجيعها، على أن تكون خاضعة للإشراف الذي اقترحناه في الفصلين الثالث عشر والرابع عشر، ويلوح لنا أننا لا نخالف الواقع إذا قلنا إن العرب المقيمين خارج الدولة اليهودية سيجابهون في حالة توقف إعمار المناطق المنتدب عليها من جراء إيقاف الهجرة، مشاكل اقتصادية أشد هولاً من المشاكل التي يحتمل أن يجابهوها لو فسح المجال لاستمرار الهجرة مقيدة بالشروط المقترحة في ذينك الفصلين.

(هـ) ومن المحتمل، كما أشرنا في الفقرة (501) أن يؤدي تشابك العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدولة العربية والمناطق المنتدب عليها من الجهة الواحدة والدولة اليهودية من الجهة الأخرى – ذلك التشابك الذي لا مندوحة عنه بعد التقسيم – إلى رد فعل سيئ في الدولة العربية ومناطق الانتداب عندما يحدث الضيق المحتوم في الدورة الاقتصادية للدولة اليهودية التي ستجابه حالة رخاء يعقبها أزمة. وكلما ازداد اعتماد الدولة العربية على المناطق المنتدب عليها من الناحية الاقتصادية، ازداد خطر ذلك التأثير على حكومة المناطق المنتدب عليها وبالتالي على حكومة المملكة المتحدة نفسها.

وإذا نظرنا إلى جميع هذه الأمور بعين الاعتبار لا نجد بدًا من القول إننا غير قادرين على التوصية بحدود للمناطق المقترحة من شأنها أن تنطوي على أمل معقول بإنشاء دولة عربية وأخرى يهودية تكون كل منهما في النهاية قادرة على سد نفقاتها بذاتها، مادمنا ملزمين بعدم تجاوز شروط اختصاصنا. ولكننا لا نعتقد أن إنهاء تحقيقنا بمجرد استنتاج سلبي يتفق ورغباتكم أو الصالح العام. ولذلك رأينا أن نسير في طريقنا خطوة أخرى، وإن كنا نتجاوز بذلك شروط اختصاصنا من إحدى نواحيها.

ولذلك، فإنا نرى الآن أن حكومة جلالته قد ترى بدلاً من إهمال فكرة التقسيم بالمرة، على اعتبار أنه غير عملي، أن من الملائم أن تشترط لتنازلها عن الانتداب الحالي، الذي لا يجوز إدخال تغيير عليه إلا بموافقة عصبة الأمم، أن تكلف الدولتان العربية واليهودية بالدخول في اتحاد جمركي مع المناطق المنتدب عليها، وفقًا للشروط التالية:

1- تدير الحكومة المنتدبة مصلحة الجمارك لجميع فلسطين.

2- تقرر الحكومة المنتدبة السياسة المالية للجمارك حسبما تستصوب، بعد التشاور مع ممثلي كل من الدولة العربية والدولة اليهودية، وبعد النظر بعين الاعتبار إلى مصالح (أ) جميع المناطق المشمولة بهذا الاتحاد و(ب) خزينة المملكة المتحدة، ما دامت حكومتها تدفع إعانة مالية لتسديد العجز في ميزانية حكومة أي قسم من فلسطين. ويجب أن ينطوي هذا الترتيب على أن الحكومة المنتدبة لن تسير السياسة المالية للاتحاد على وجه ينيل التجارة البريطانية معاملة ممتازة.

3- من النواحي الأخرى، تكون الترتيبات المالية ما بين المناطق المختلفة مطابقة للقاعدتين (أ) و(ب) المقترحتين في الفصل الحادي والعشرين، مع مراعاة التعديلات التي قد يقرر إدخالها فيهما عن طريق المفاوضة بين حكومة جلالته وممثلين عن العرب واليهود.

ومما لا ريب فيه أن الدول التي تنشأ خاضعة لمثل هذه الشروط، وتكون محرومة من حق تقرير سياستها المالية، لا تكون بالطبع دولاً ذات سيادة واستقلال بالمعنى الذي قصدته اللجنة الملكية. وكذلك لا نستطيع أن نعتبر حتى الترتيب الذي يوضع على هذا الأساس موضعًا لرضاء خزينة حكومة جلالته رضاء تامًا، لأن الحسابات التي أجريناها ليست على كل حال سوى حسابات تقديرية مبنية على الحدس، واستمرار أية قاعدة تتفق عليها ينبغي أن يعتبر أمرًا غير محقق، كما أن المبلغ الذي لابد من مطالبة البرلمان بتخصيصه كإعانة لتسوية العجز في ميزانية المناطق المنتدب عليها (بما في ذلك ما دعوناه " بالحصة الإضافية " للدولة العربية) سيزيد في بادئ الأمر على مليون جنيه. وخير ما نرجوه هو التوصل إلى وضع ترتيب يمكن من تقديم هذه الإعانات على وجه يكون أقل مما يمكن تعرضًا لاعتراضات الدستورية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك في الفصل الحادي والعشرين. ومما لا شك فيه أن ترتيبًا كهذا من شأنه أن يزيد في احتمال وقوع الخطأ الذي وصفناه في الفقرة (500)، وهو أن كل أزمة اقتصادية تحل في الدولة اليهودية من جراء سياسة الهجرة اليهودية، قد يمتد أثرها إلى الدولة العربية والمناطق المنتدب عليها، ويؤدي إلى إحداث أسوأ تأثير في أنظمتها المالية والاقتصادية، ولكن إذا أريد اللجوء إلى التقسيم لا بد من قبول هذا الخطر عظم أم صغر، فهذا الخطر ليس بالإمكان إزالته بالمرة بيد أننا مع مراعاة هذه التحفظات، نرى أنه يمكن أن يقال الآن بأن الاحتياجات المالية والاقتصادية للدولتين العربية واليهودية قد وفيت على وجه مُرْضٍ، ونرى أنفسنا مستعدين للقول مع اعتبار التحفظات الآنفة الذكر. إن الحدود التي أوصينا بها في المشروع (ج) تنطوي على أمل معقول بأن تنشأ دولة عربية وأخرى يهودية تكون كل منهما في النهاية قادرة على سد نفقاتها بذاتها. وعندما يبقى على حكومة جلالته أن ترى رأيها، إذا اعتبرت مشروع التقسيم الذي عرضناه عادلاً وعمليًا من النواحي الأخرى، في أفضلية قبول المسؤولية المالية التي يتضمنها، أم رفض التقسيم بالمرة واللجوء إلى طريقة أخرى بدلاً منه.

وقبل ختام هذا الفصل من تقريرنا، نضيف ملاحظتين وجيزتين :

1 – إذا قررت حكومة جلالته أن ترتيبًا كهذا من شأنه أن يهيئ حلاً مرضيًا لمشاكل التقسيم المالية والاقتصادية، كان في ذلك ما يغري على السير خطوة أخرى ووضع حل مشابه لهذا الحل بشأن بعض المشاكل الإدارية التي ألمحت إليها في سياق بحثنا، وإذا احتفظت الدولة المنتدبة بإدارة المواصلات بين المقاطعات – من سكك حديدية وبريد وتلغراف (بما في ذلك التليفونات)، ولو كان ذلك خلال خمس سنوات في بادئ الأمر، فإننا نرى أن هذا يكون بلا ريب أنفع للجمهور من تقسيم تلك المصالح بين ثلاث إدارات. ولكننا ندرك أنه ليس من الممكن، لأسباب سياسية، أن تخص مصلحة الإذاعة اللاسلكية بمنطقة واحدة، إلا باتفاق الدول ذات الشأن.

2 – وإذا أريد وضع اصطلاح لوصف الإجراء الدستوري الذي اقترحناه، فقد تكون عبارة (التحالف الاقتصادي) وافية بالمرام. وقد استعمل هذا الاصطلاح فعلاً شاهد يهودي درس الموضوع دراسة خاصة. ولما سئل ذلك الشاهد نفسه لماذا لا يرضى بأن تقام الدولتان طبقًا لمشروع التقسيم ومن ثم يترك لهما أمر الدخول في تحالف اقتصادي إذا رغبتا في ذلك، أجاب قائلا: " إنني موقن بأن ذلك سيكون عبارة عن سياسة انتحار. فأول أمر لابد من وقوعه حتمًا هو أن تتجه الدولة العربية نحو دمشق وبغداد بدلاً من اتجاهها نحو القدس وحيفا ". وهذا تعليق حافل بالمعاني. ونحن لا نود مطلقًا عرقلة حركة تؤدى إلى تقوية الاتحاد بين الدولة العربية والأقطار العربية الأخرى، ولكننا موقنون بأنه إذا حدث شيء من ذلك كان في صالح الدولة اليهودية أن يفسح لها المجال

للانضمام إلى تلك الحلقة السياسية والاقتصادية نفسها. ويبدو لنا أن من فوائد المشروع الذي اقترحناه قبل قليل، أن تنفيذ مثل هذا الترتيب، إذا سبقه ضم المناطق التي تتألف منهما فلسطين وشرق الأردن، في اتحاد جمركي، يكون أسهل بكثير منه إذا كانت منفصلة اقتصاديًا، هذا إذا كانت الحالة السياسية تواتي مثل هذا التطور. على أن الفطنة تقضي بأن يسار في الأمر بتؤدة على سبيل التجربة، وأن يشجع الفرقاء على التعاقد على اتفاق اقتصادي كخطوة أولى. أما الانتقاد الذي كثيرًا ما وجه ضد التقسيم، من أنه سير إلى القهقرى لدى اعتباره مجرد سياسة نظرية، ففيه ما فيه من القوة، ولسنا نجرؤ على التنبؤ بأن التحالف الاقتصادي سيؤدي في النهاية إلى حلف سياسي ولكن ذلك إن وقع لن يكون موضعًا للدهشة والاستغراب، وفي الوقت ذاته نعتقد أن كلاً من اليهود والعرب قد يشعرون، بعد ما حدث في العام الماضي من نزاع مُضْنٍ مرير، بالميل إلى تحبيذ مشروع يقضي ببقاء فلسطين وحدة غير مجزأة في جهة واحدة على الأقل، أي أن تظل مرتبطة باتحاد جمركي ونظام مشترك للمواصلات.

الخاتمة

وفي وسعنا الآن أن نلخص الموقف فنقول إن مسألة كون التقسيم قابلاً للتطبيق على اعتبارات عملية وسياسية، فالاعتبارات العملية تتعلق بصورة خاصة بالمالية والاقتصاد، والصعوبات الإدارية كبيرة، ولكن إذا توفرت الإدارة لإيجاد حل، لا يمكن أن يقال إنها لا تذلل. غير أن الصعوبات المالية والاقتصادية، التي وصفناها في هذا الفصل، وهي من نوع لا نستطيع معه أن نجد ضمن نطاق شروط اختصاصنا حلاً ممكنًا لتذليلها، ولكننا بدلاً من أن نقر بعجزنا عن استنباط أي مشروع عملي، اقترحنا في الفقرة (506) شكلاً معدلاً للتقسيم على وجه يبدو لنا، على الرغم من حرمانه الدولتين العربية واليهودية من الاستقلال في إدارة شئونهما المالية، أنه يصلح، بعد مراعاة بعض التحفظات، لأن يكون أساسًا للتسوية، إذا كانت حكومة جلالته مستعدة لتحمل ما ينطوي عليه من التبعة المالية الكبرى.

وبعد ذلك تبقى الصعوبات السياسية. إننا لا نستطيع أن نتجاهل أن أحد الفريقين أو كليهما يمكن أن يرفض التقسيم مهما كان شكله. وليس من واجبنا باعتبارنا لجنة مهمتها البحث في الحقائق أن نشير بما يقتضي عمله في تلك الحال. ولكن احتمال قبول الفريقين بتسوية معقولة لا يزال قائمًا. ومع أنه لا يسعنا أن نعتمد على إمكان ذلك فقد أوردنا المقترحات التي أدرجناها في هذا الفصل آملين أن تكون أساسًا لتسوية تأتي عن طريق المفاوضة.

ملحق رقم (5)

بلاغ رسمي صادر عن الحكومة البريطانية بالعدول عن فكرة تقسيم فلسطين 9 من نوفمبر 1938[*]

كانت اللجنة الملكية التي ترأسها المرحوم الإيرل بيل قد نشرت تقريرها في شهر تموز سنة 1937، واقترحت حلاً لمعضلة فلسطين بواسطة مشروع للتقسيم تنشأ بموجبه دولة عربية مستقلة وأخرى يهودية، بينما تحتفظ بالمناطق الأخرى تحت إدارة الدولة المنتدبة. وقد أعلنت حكومة جلالته في المملكة المتحدة في بيان خطتها السياسية الذي أصدرته على أثر نشر تقرير اللجنة الملكية موافقتها العامة على الحجج التي أدلت بها اللجنة الملكية، والاستنتاجات التي توصلت إليها، وأعربت عن رأيها أن مشروع للتقسيم يقوم على الأسس العامة التي أوصت بها اللجنة الملكية، قد يكون فيه أفضل وأنجح حل للمأزق.

وقد وضع اقتراح اللجنة الملكية على ضوء المعلومات التي كانت متيسرة في ذلك الحين، وما اعترف به بصورة عامة، أن من الواجب إجراء تحقيق مفصل قبل أن يتسنى اتخاذ قرار فيما إذا كان مثل هذا الحل سيثبت كونه عمليًا. وقد كان هذا الاقتراح موضع البحث فيما بعد في البرلمان، وفي اجتماعات لجنة الانتدابات الدائمة، ومجلس عصبة الأمم وهيئة العصبة الكلية، وتلقت حكومة جلالته عندئذٍ تفويضًا بأن تبحث فيما إذا كان من الممكن تطبيق مبدأ التقسيم تطبيقًا عمليًا. ثم أعربت حكومة جلالته، في رسالة وجهها وزير المستعمرات إلى المندوب السامي بتاريخ 23 كانون الأول (ديسمبر) سنة 1937م، عن رغبتها في القيام بالتحقيقات الإضافية الضرورية لوضع مشروع آخر يكون أكثر دقة وأعم تفصيلاً. وذكر في تلك الرسالة أن القرار النهائي لا يمكن وضعه بعبارات عامة مجردة، وأن القيام بتحقيق آخر قد يهيئ المواد اللازمة للحكم، عند وضع الأسس لأفضل مشروع ممكن للتقسيم، فيما إذا كان ذلك المشروع هو عادل وعملي، وقد أوضحت تلك الرسالة أيضًا مهام واختصاص اللجنة الفنية التي انتدبت لزيارة فلسطين، وتقديم اقتراحات لحكومة جلالته، بعد قيامها بالتحقيق المقتضى، فيما يتعلق بهذا المشروع المفصل.

إن حكومة جلالته قد تلقت الآن تقرير لجنة تقسيم فلسطين، بعد أن قامت هذه اللجنة بالتحقيقات التي انتدبت لها بمقتضى الدقة والكفاءة، وجمعت من المواد ما قد يكون عظيم القيمة لدى استزادة البحث في الخطة السياسية. وقد نشر تقرير اللجنة الآن، مع خلاصة للاستنتاجات التي توصلت إليها. ومما هو جدير بالذكر أن الأعضاء الأربعة قد أوصوا برفض مشروع التقسيم الذي رسمته اللجنة الملكية بإجماع الرأي. وقد تضمن التقرير، بالإضافة إلى مشروع اللجنة الملكية البحث في مشروعين آخرين، أشير إليهما بالمشروع (ب) والمشروع (ج) وقد حبذ أحد أعضاء اللجنة المشروع (ب) بينما أن عضوين آخرين من أعضائها أحدهما الرئيس اعتبر المشروع (ج) خير مشروع للتقسيم يمكن للجنة استنباطه بموجب شروط اختصاصها. أما العضو الرابع فقد وافق على المشروع (ج) باعتباره أفضل مشروع يمكن استنباطه بموجب شروط اختصاص اللجنة ولكنه اعتبر كلا المشروعين غير عمليين. ومما أوضحه التقرير أن ميزانية الدولة اليهودية قد تتجلى

---

[*] الخولي، حسن صبري : سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، ج2، دار المعارف، ج2، القاهرة، ط1، 1970م، ص 343.

عن وفر ضخم بموجب أي مشروع من المشروعين في حين أن ميزانية الدولة العربيــة، (بمــا فيهــا شــرق الأردن)، وميزانية مناطق الانتداب قد تنجلي عن عجز كبير.

أما التوصية التي تقدمت بها اللجنة الملكية، وقالت فيها بوجوب دفع الدولة اليهودية إعانة ماليــة إلــى الدولة العربية مباشرة، فقد ردتها لجنة التقسيم باعتبار أنها غير عملية. ومــن رأي اللجنــة أن إنــشاء اتحــاد جمركي بين الدولتين العربية واليهودية ومناطق الانتداب من الأمور التي لا مفر منها، لأسباب اقتصادية.

وقد بحثت اللجنة في إمكان إيجاد حل للمشاكل المالية والاقتصادية التي ينطوي عليها التقسيم بواسـطة مشروع يبنى على مثل هذا الاتحاد. ومن رأيها أن كل مشروع كهذا لا يتفق مع منح الاستقلال المالي للدولتين العربية واليهودية، وتوصلت إلى الاستنتاج أنه لو كان مــن المترتــب عليهــا أن تتمــسك بحرفيــة شــروط اختصاصها لما وجدت مناصًا من أن تقرر أنها لم تتمكن من الإيصاء بحدود للمناطق المقترحة من شــأنها أن تنطوي على أمل معقول بإنشاء دولة عربية وأخرى يهودية، تكون كل دولة منهما قادرة في النهاية على ســد نفقاتها بذاتها.

وقد قر رأى حكومة جلالته، بعد إنعام النظر والتدقيق في تقرير لجنة التقسيم أن هذا التحقيق الإضافي قد أظهر أن الصعاب السياسية والإدارية والمالية التي ينطوي عليها الاقتراح القائل بإنشاء دولة عربية مــستقلة وأخرى يهودية مستقلة هي عظيمة لدرجة يكون معها هذا الحل للمعضلة غير عملي.

ولذلك فإن حكومة جلالته ستواصل الاضطلاع بمسؤولياتها في حكم فلسطين بأجمعها، وهــي تواجــه الآن مشكلة إيجاد وسائل أخرى تمكنها من تلافي ما تطلبه الحالة الشاقة التي أتت اللجنة الملكية على وصــفها، وتكون متفقة مع الالتزامات المترتبة عليها نحو العرب ونحو اليهود. وتعتقد حكومة جلالته أن هــذه الوســائل ليس من المتعذر إيجادها.

لقد تسنى لحكومة جلالته أن تدرس المعضلة درسًا وافيًا على ضوء تقرير اللجنة الملكية وتقرير لجنة التقسيم، ومن الجلي أن الوصول إلى تفاهم بين العرب واليهود، هي من أثبت الأسس لإقامــة دعــائم الــسلام والتقدم في فلسطين. إن حكومة جلالته مستعدة بادئ ذي بدء أن تبذل جهدًا أكيدًا لترويج مثــل هــذا التفــاهم. وتحقيقًا لهذه الغاية تنوي أن توجه الدعوة في الحال إلى ممثلين عن عرب فلسطين والدول المجاورة من الجهة الواحدة، وعن الوكالة اليهودية من الجهة الأخرى، للتداول معهم في أقرب فرصة ممكنة في مدينة لندن حــول السياسة المقبلة، بما فيها مسألة الهجرة إلى فلسطين. أما فيما يتعلق بتمثيل عرب فلسطين في هــذه المباحثــات فإن حكومة جلالته يجب أن تحتفظ لنفسها بحق رفض قبول الزعماء الذين تعتبــرهم مــسؤولين عــن حملــة الاغتيال والعنف.

وتأمل حكومة جلالته أن تساعد هذه المباحثات التي ستُجْرَى في لندن إلى الوصول إلى اتفــاق حــول السياسة المقبلة المتعلقة بفلسطين، غير أنها تعلق أهمية كبرى على الوصول إلى قرار بهذا الشأن في القريــب العاجل، فإذا لم تسفر مباحثات لندن عن الوصول إلى اتفاق خلال مدة معقولة من الزمن فإن حكومــة جلالتــه تتخذ قرارها الخاص على ضوء درسها للمعضلة ومباحثات لندن، ثم تعلن السياسة التي تنوي اتباعها.

ولن يغرب عن بال حكومة جلالته، لدى النظر في سياستها ووضع أسسها، الصفة الدولية التي ينطوي عليها الانتداب الذي عهد به إليها، والالتزامات المترتبة عليها في ذلك الصدد.

ملحق رقم (6)

الكتاب الأبيض لسنة 1939(*)

كانت حكومة جلالته قد أعربت في البيان الذي أصدرته عن فلسطين في اليوم التاسع من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) سنة 1938، عن رغبتها في دعوة مندوبين عن عرب فلسطين وبعض البلاد العربية المجاورة، وعن الوكالة اليهودية للتفاوض معهم في لندن بشأن السياسة المقبلة. وكانت تأمل بإخلاص الوصول إلى شيء من التفاهم بنتيجة إجراء مباحثات وافية مقرونة بمنتهى الحرية والصراحة. وقد عقدت في الآونة الأخيرة مؤتمرات مع وفود العرب واليهود استغرقت بضعة أسابيع، وكانت هذه المؤتمرات وسيلة لتبادل الآراء بصورة مستكملة بين الوزراء البريطانيين ومندوبي العرب واليهود. وقد وضعت حكومة جلالته، على ضوء المباحثات المشار إليها، والحالة السائدة في فلسطين وتقرير اللجنة الملكية وتقرير لجنة التقسيم، بعض المقترحات. وعرضت تلك المقترحات على وفود العرب واليهود كأساس لتسوية متفق عليها. غير أنه لم ترَ وفود العرب ولا وفود اليهود أن في استطاعتها قبول تلك المقترحات ولذلك لم تسفر المؤتمرات عن اتفاق. وبناءً على ذلك ترى حكومة جلالته نفسها حرة في وضع سياستها الخاصة. وقد قر رأيها بعد إنعام النظر الدقيق على التمسك بصورة عامة بالمقترحات التي عرضت نهائيًا على وفود العرب واليهود وبحثت معهم.

2) لقد كان صك الانتداب على فلسطين الذي أقر نصوصه مجلس عصبة الأمم في سنة 1922 أساس السياسة التي اتبعتها الحكومات البريطانية المتعاقبة زهاء عشرين عامًا، وهذا الصك ينطوي على تصريح بلفور، ويفرض على الدولة المنتدبة أربعة التزامات رئيسية وقد بسطت هذه الالتزامات في المواد الثانية والسادسة والثالثة عشرة من صك الانتداب. ومن بين هذه الالتزامات التزام لم يقم أي خلاف حول تفسيره، وهو الالتزام الذي يبحث في حماية الأماكن المقدسة، والمباني، والمواقع الدينية، وتسهيل الوصول إليها. أما الالتزامات الأخرى فهي إجمالاً كما يلي:

1- وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية من شأنها أن تضمن إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين؛ وتسهيل هجرة اليهود في أحوال ملائمة، وتشجيع حشد اليهود في الأراضي، بالتعاون مع الوكالة اليهودية.

2- صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن العنصر والدين، وضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالي الأخرى، مع تسهيل الهجرة اليهودية واستيطان اليهود في الأراضي.

3- وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية من شأنها أن تضمن ترقية مؤسسات الحكم الذاتي.

3) وقد لفتت اللجنة الملكية، ولجان التحقيق الأخرى التي سبقتها، النظر إلى الغموض المحيط ببعض العبارات الواردة في صك الانتداب كعبارة : "وطن قومي للشعب اليهودي"، ووجدت في هذا الغموض، وفي ما نشأ عنه من الريبة حول الأهداف التي ترمي إليها الخطة السياسية، سببًا أساسيًا للقلق والشحناء بين العرب واليهود. إن حكومة جلالته مقتنعة أن مصلحة السلام ورفاه جميع أهالي فلسطين تتطلب وضع تعريف واضح للخطة السياسية ولأهدافها. ولقد كان من شأن اقتراح التقسيم الذي أوصت به اللجنة الملكية

(*) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ج2، نيقوسيا، 1986م، ص 443.

أن يوفر مثل هذا الوضوح، غير أنه وجد أن تشكيل دولتين مستقلتين ضمن فلسطين إحداهما عربية والأخرى يهودية، يكون في استطاعتهما سد نفقاتهما بذاتهما، ليس من الأمور العملية. ولذلك كان لزامًا على حكومة جلالته أن تستنبط بدلاً من التقسيم، سياسة أخرى، من شأنها أن تفي بما تتطلبه الحالة في فلسطين على وجه يتفق مع الالتزامات المترتبة عليها نحو العرب ونحو اليهود. وقد أدرجت آراء ومقترحات حكومة جلالته أدناه في ثلاثة أبواب هي: (1) الدستور، (2)المهاجرة، (3) الأراضي.

1) الدستور

4) لقد قيل في معرض الجدل إن عبارة "وطن قومي للشعب اليهودي" تفسح المجال لصيرورة فلسطين، على مرور الزمن، دولة أو مملكة يهودية. إن حكومة جلالته لا تود أن تقارع الرأي الذي أعربت عنه اللجنة الملكية، وهو أن الزعماء الصهيونيين كانوا يدركون حين صدر تصريح بلفور أن نصوص ذلك التصريح لا تحول دون قيام دولة يهودية في النهاية. غير أن حكومة جلالته تشاطر اللجنة الملكية الاعتقاد بأن واضعي صيغة الانتداب الذي أدمج فيه "تصريح بلفور" لا يمكن أن يكونوا قد قصدوا تحويل فلسطين إلى دولة يهودية خلافًا لإدارة سكان البلاد العرب . أما إنه لم يكن المقصود تحويل فلسطين إلى دولة يهودية فيمكن استنتاجه ضمناً من الفقرة التالية المقتبسة عن الكتاب الأبيض الصادر سنة 1922.

"نشرت بيانات غير رسمية بأن الغاية المنشودة هي جعل فلسطين يهودية برمتها، واستعملت عبارات قيل فيها أن فلسطين ستصبح يهودية، كما أن إنجلترا إنجليزية وأن حكومة جلالته تعتبر هذه التطلعات غير قابلة للتحقيق وتعلن أنها لا ترمي إلى مثل هذه الغاية، وأنها لم تفكر قط بإخضاع أو محو السكان العرب أو القضاء على لغتهم وآدابهم في فلسطين كما يتخوف الوفد العربي. وهي تلفت النظر إلى أن عبارات التصريح المنوه بها لا تشير إلى تحويل فلسطين بجملتها أو جعلها وطناً قومياً لليهود بل إنما تعني بأن وطناً كهذا يؤسس في فلسطين".

غير أن هذا البيان لم يزل الشكوك، ولذلك فإن حكومة جلالته تصرح الآن بعبارة لا لبس فيها ولا إبهام أنه ليس من سياستها أن تصبح فلسطين دولة يهودية. وهي تعتبر في الواقع أنه مما يخالف الالتزامات المترتبة عليها نحو العرب بموجب صك الانتداب، والتأكيدات التي أعطيت للشباب العربي فيما مضي أن يُجْعَل سكان فلسطين العرب رعايا دولة يهودية خلافًا لإرادتهم.

5) وُصفت ماهية الوطن القومي اليهودي وصفًا أوفى في الكتاب الأبيض الصادر سنة 1922 على النحو التالي :

"وقد أعاد اليهود في الجيلين أو الأجيال الثلاثة قرون الأخيرة إنشاء طائفة لهم في فلسطين، يبلغ عددها الآن ثمانين ألفًا، ربعهم تقريبًا مزارعون أو عملة في الأرض. ولهذه الطائفة أجهزة سياسية خاصة بها، منها مجمع منتخب لإدارة شؤونها الداخلية، ومجالس منتخبة في المدن، وهيئة تشرف على مدارسها، ورئاسة حاخامين ومجلس رباني منتخبين لإدارة شؤونها الدينية. وتدار أعمال هذه الطائفة باللغة العبرية كلغتها الوطنية ولها صحف عبرية تفي بحاجتها. وهي تتبع نمطًا تهذيبيًا يميزها عن سواها وتبدي نشاطًا كبيرًا في الحركة الاقتصادية. فهذه الطائفة، إذن، بسكان المستعمرات والمدن ومؤسساتها السياسية والدينية والاجتماعية ولغتها الخاصة وعوائدها وطرق معيشتها الخاصة، لها في الحقيقة مميزات قومية. ومتى سأل سائل ما هو معنى ترقية الوطن القومي اليهودي في فلسطين، يمكن أن يجاب على ذلك بأنه لا يعني فرض الجنسية اليهودية على أهالي فلسطين إجمالاً، بل زيادة رقي الطائفة اليهودية، بمساعدة اليهود

الموجودين في أنحاء العالم، حتى تصبح مركزًا يكون فيه للشعب اليهودي برمته اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية. ولكن حتى يكون لهذه الطائفة أمل وطيد في تقدمها الحر ويُفسح للشعب اليهودي مجال وافي كي تظهر فيه مقدرته، كان من الضروري أن يعلم أن وجوده في فلسطين هو حق وليس منة. وذلك هو السبب الذي جعل من الضروري ضمان إنشاء الوطن القومي اليهودي ضماناً دولياً والاعتراف رسمياً بأنه يستند إل صلة تاريخية".

6) إن حكومة جلالته تتمسك بهذا التفسير لتصريح سنة 1917 وتعتبره وصفًا معتمدًا وشاملاً لماهية الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وهذا التفسير ينطوي على اطراد نمو الطائفة اليهودية الموجودة في البلاد بمساعدة اليهود الموجودين في أنحاء العالم الأخرى. ومما يقيم الدليل على أن حكومة جلالته ما فتئت تقوم بالتزاماتها من هذه الناحية أنه منذ صدور بيان الخطة السياسية سنة 1922 هاجر إلى فلسطين ما يزيد على 300.000 يهودي وأن عدد سكان الوطن القومي قد ارتفع حتى بلغ نحو 450.000 نسمة، أو ما يقرب من ثلث سكان البلاد برمتهم. كما أن الطائفة اليهودية لم تقصر من جهتها في اغتنام الفرص التي أتيحت لها إلى أقصى حد، فنمو الوطن القومي اليهودي، وما توصل إلى إتيانه في كثير من الميادين، هو مجهود إنشائي جدير بالاعتبار وحري بأن ينال إعجاب العالم، وبأن يكون على الأخص مصدر فخر للشعب اليهودي.

7) لقد أوردت الوفود العربية في سياق المباحثات الأخيرة الحجة القائلة بأن فلسطين مشمولة في المنطقة التي تعهد السير هنري مكماهون بالنيابة عن الحكومة البريطانية في شهر تشرين الأول (أكتوبر) سنة 1915 أن يعترف باستقلال العرب فيها ويؤيده. وقد بحث مندوبون من البريطانيين والعرب خلال المؤتمرات التي عقدت مؤخرًا في لندن في صحة هذا الادعاء الذي يستند إلى المراسلات المتبادلة بين السير هنري مكماهون وشريف مكة بحثًا مقرونًا بالدقة والعناية. ويقول تقريرهم الذي تم نشره إن المندوبين العرب والبريطانيين بذلوا جهدهم ليفهم كل فريق منهما وجهة نظر الفريق الآخر. ولكنهم لم يتمكنوا من الوصول إلى اتفاق حول تفسير هذه المراسلات. ولا حاجة هنا إلى تلخيص الحجج التي أوردها كل من الفريقين. إن حكومة جلالته تأسف لسوء الفهم الذي نشأ حول بعض العبارات المستعملة في تلك المراسلات. وهي من جهتها، استنادًا إلى الأسباب التي بسطها مندوبوها في التقرير، لا يسعها إلا أن تتمسك بالرأي القائل إن جميع فلسطين الواقعة غربي الأردن كانت قد استثنيت من العهد الذي قطعه السير هنري مكماهون، وهي لذلك لا تستطيع أن توافق على أن مراسلات مكماهون تشكل أساسًا عادلاً للادعاء بوجوب تحويل فلسطين إلى دولة عربية مستقلة.

8) إن حكومة جلالته ملزمة بصفتها الدولة المنتدبة "أن تضمن ترقية مؤسسات الحكم الذاتي" في فلسطين. وهي عدا هذا الالتزام المعين، تعتبر أن بقاء سكان فلسطين تحت تدريب الدولة المنتدبة إلى الأبد يخالف روح نظام الانتداب من أساسه. فمن الصواب أن يتمتع أهل البلاد بما أمكن من السرعة بحقوق الحكم الذاتي التي يمارسها أهالي البلاد المجاورة. إن حكومة جلالته لا تستطيع في الوقت الحاضر أن تتنبأ بشكل الحكم الدستوري الذي ستصطبغ به حكومة فلسطين في النهاية. ولكن الهدف الذي ترمي إليه هو إقامة الحكم الذاتي، ولذا ترغب في أن ترى قيام دولة فلسطينية مستقلة في النهاية. وينبغي أن تكون تلك الدولة، دولة يساهم فيها الشعبان المقيمان في فلسطين، العرب واليهود، بممارسة سلطة الحكم على وجه يكفل ضمان المصالح الرئيسية لكل من الفريقين.

9) إن تشكيل دولة مستقلة في فلسطين، والتخلي التام عن رقابة الانتداب فيها، يتطلبان نشوء علاقات ما بين العرب واليهود، من شأنها أن تجعل حكم البلاد حكمًا صالحًا في حيز الإمكان. أضف إلى ذلك أن نمو مؤسسات الحكم الذاتي في فلسطين لا بد له أن يسير على قاعدة النشوء والارتقاء شأنه في البلاد الأخرى. فقبل الوصول إلى الاستقلال لابد من فترة انتقال تحتفظ خلالها حكومة جلالته بالمسؤولية النهائية، بصفتها السلطة المنتدبة، بينما يزداد في أثنائها نصيب أهالي البلاد من الاضطلاع بالحكم، وتنمو فيهم روح التفاهم والتعاون. وستبذل حكومة جلالته جهودها المتواصلة لترويج نمو العلاقات الطيبة بين العرب واليهود.

10) وعلى ضوء هذه الاعتبارات تصدر حكومة جلالته التصريح التالي معلنة فيه نواياها بشأن حكومة فلسطين المقبلة:

1- أن الهدف الذي ترمي إليه حكومة جلالته هو أن تُشكل خلال عشر سنوات حكومة فلسطينية مستقلة، ترتبط مع المملكة المتحدة بمعاهدة تضمن للبلدين متطلباتهما التجارية والحربية في المستقبل ضمانًا مرضيًا. وهذا الاقتراح بتشكيل دولة مستقلة من شأنه أن ينطوي على التشاور مع مجلس عصبة الأمم بقصد إنهاء الانتداب.

2- أن الدولة المستقلة يجب أن تكون دولة يساهم العرب واليهود في حكومتها على وجه يضمن صيانة المصالح الأساسية لكل من الفريقين.

3- يكون تشكيل الدولة المستقلة مسبوقًا بفترة انتقال تحتفظ حكومة جلالته خلالها بمسؤولية حكم البلاد. وفي أثناء فترة الانتقال يُعْطَى أهل فلسطين نصيبًا متزايدًا في حكومة بلادهم. وستتاح لكلا فريقي السكان فرصة للاشتراك في إدارة الحكومة، وسيسار في هذه العملية سواء اغتنم كلا الفريقين هذه الفرصة أم لا.

4- حالما يتوطد الأمن والنظام في فلسطين بصورة كافية، ستُتخذ التدابير لتنفيذ هذه السياسة، وذلك بإعطاء أهل فلسطين نصيبًا متزايدًا في حكومة بلادهم، بهدف تولية الفلسطينيين زمام جميع دوائر الحكومة بمساعدة مستشارين بريطانيين. على أن يكون ذلك خاضعًا لرقابة المندوب السامي. وتحقيقًا لهذه الغاية ستكون حكومة جلالته مستعدة لإجراء الترتيبات اللازمة لتولية الفلسطينيين فورًا زمام بعض الدوائر مع مستشارين بريطانيين. ويكون رؤساء الدوائر الفلسطينيين أعضاء في المجلس التنفيذي الذي يزود المندوب السامي بالمشورة. ويُدْعَى مندوبون عن العرب واليهود لتولي مناصب رؤساء الدوائر بنسبة عدد السكان من كل من الفريقين على وجه التقريب. ويزداد عدد الفلسطينيين الذين يتولون زمام الدوائر كلما سمحت الظروف بذلك، إلى أن يصبح رؤساء جميع الدوائر فلسطينيين، يمارسون المهام الإدارية والاستشارية التي يقوم بها الآن الموظفون البريطانيون. وعند بلوغ تلك المرحلة يُنظر في أمر تحويل المجلس التنفيذي إلى مجلس وزراء مع إجراء ما يترتب على ذلك من التغيير في وضع ومهام رؤساء الدوائر الفلسطينيين ومهامهم.

5- أن حكومة جلالته لا تتقدم في هذه المرحلة بأية مقترحات حول تشكيل هيئة تشريعية منتخبة. ولكنها على الرغم من ذلك تعتبر هذا الأمر تطورًا دستوريًا في محله، وإذا أعرب الرأي العام في فلسطين فيما بعد عن تحبيذه لكل هذا التطور، تكون حكومة جلالته مستعدة لتشكيل الإدارة اللازمة، بشرط أن تسمح الأحوال المحلية بذلك.

6- بعد انقضاء خمس سنوات على توطيد الأمن والنظام، تُشكل هيئة ملائمة من ممثلي أهل فلسطين وحكومة جلالته للنظر في كيفية سير الترتيبات الدستورية خلال الفترة الانتقالية، وللبحث في وضع دستور لدولة فلسطينية مستقلة وتقديم التواصي بذلك الشأن.

7- وستتطلب حكومة جلالته أن تقتنع بأن المعاهدة المنظور عقدها في البند (1) أو الدستور المنظور وضعه في البند (6) أعلاه قد ضمن النصوص الوافية لـ :

أ- حماية الأماكن المقدسة وتسهيل الوصول إليها، وحماية مصالح وأملاك الهيئات الدينية المختلفة.

ب- حماية مختلف الطوائف في فلسطين وفقًا للالتزامات المترتبة على حكومة جلالته نحو العرب ونحو اليهود، وفيما يتعلق بالوضع الخاص الذي للوطن القومي اليهودي في فلسطين.

ج- الترتيبات المطلوبة للإيفاء بالحاجات الاستراتيجية مما قد تعتبره حكومة جلالته ضروريًا على ضوء الظروف التي تكون سائدة في ذلك الحين.

وستتطلب حكومة جلالته أيضًا أن تقتنع بأن المصالح التي لبعض البلاد الأجنبية في فلسطين، والتي تضطلع حكومة جلالته الآن بمسؤولية المحافظة عليها، وهي مصونة صيانة وافية.

8- وستبذل حكومة جلالته كل ما في وسعها لإيجاد ظروف تمكن الدولة الفلسطينية المستقلة من الخروج إلى حيز الوجود خلال عشر سنوات. وإذا ظهر لحكومة جلالته لدى انقضاء عشر سنوات أن الظروف تتطلب إرجاء تشكيل الدولة المستقلة خلافًا لما تأمله فإنها تتشاور مع ممثلي أهالي فلسطين ومجلس عصبة الأمم والدول العربية المجاورة قبل اتخاذ قرار بشأن الإرجاء فإذا أقر رأى حكومة جلالته أنه لا مناص من هذا الإرجاء فإنها تدعو هؤلاء الفرقاء للتعاون معها في وضع خطط للمستقبل بقصد الوصول إلى الهدف المنشود في أقرب وقت ممكن.

11) وستتخذ التدابير أثناء فترة الانتقال لزيادة سلطات ومسؤوليات البلديات والمجالس المحلية.

2- المهاجرة

12) إن إدارة فلسطين مكلفة بمقتضى المادة السادسة من صك الانتداب بتسهيل هجرة اليهود في أحوال ملائمة، مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع جميع فئات الأهالي الأخرى. وباستثناء ما تقدم لم يُحدد مدى الهجرة اليهودية المسموح بها إلى فلسطين في أي موضع آخر من صك الانتداب. ولكن ورد في الكتاب الأبيض سنة 1922 أنه تنفيذًا لسياسة إنشاء وطن قومي يهودي.

"من الضروري، لأجل تطبيق هذه السياسة، تمكين الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عددها عن طريق المهاجرة. ولكن هذه الهجرة لا يمكن أن تكون كبيرة إلى حد يزيد في أي ظروف كانت على مقدرة البلاد الاقتصادية على قبول مهاجرين جدد إذ ذاك. ومن الضروري ضمان عدم صيرورة المهاجرين عالة على أهالي فلسطين عمومًا وعدم حرمان أية فئة من السكان الحاليين من إشغالها".

ومن الوجهة العملية اعتبرت قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب، منذ ذلك التاريخ فصاعدًا، وحتى الآونة الأخيرة، العامل الوحيد الذي تحدد الهجرة على أساسه. وورد في الكتاب الذي أرسله المستر رمسي مكدونالد بصفته رئيسًا للوزارة إلى الدكتور وايزمان في شهر شباط (فبراير) سنة 1931 في معرض بسط الخطة السياسية : أن قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب هي الأساس الوحيد لتحديد الهجرة. ثم أيد هذا التفسير بقرارات اتخذتها لجنة الانتدابات الدائمة. لكن حكومة جلالته لا ترى في

الكتاب الأبيض لسنة 1922؛ ولا في كتاب رئيس الوزراء الصادر سنة 1931، ما يمكن تفسيره بأن صك الانتداب يقضي عليها في جميع الأوقات أن تسهّل هجرة اليهود إلى فلسطين على أساس اعتبار قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب دون سواها. كما أنها لا تجد في صك الانتداب ولا في بيانات الخطط سياسية التي صدرت بعده ما يؤيد الرأي القائل بأن إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين لا يمكن تحقيقه إلا إذا سُمح للهجرة بالاستمرار إلى ما لا نهاية له. فإذا كانت الهجرة تؤثر في وضع البلاد الاقتصادي تأثيرًا سيئًا فمن الواضح أنه يجب تقييدها؛ وكذلك الحال، إذا كان للهجرة أثر يضر، ضررًا خطيرًا، بوضع البلاد السياسي، فإن ذلك عامل يجب ألا يُغفل عنه. ومع أنه ليس من الصعب أن يقال بأن ذلك العدد الكبير من المهاجرين اليهود الذين دخلوا البلاد حتى الآن قد استوعبتهم البلاد من الناحية الاقتصادية، فإن المخاوف التي تساور العرب من أن هذه الهجرة المتدفقة ستستمر إلى مالا نهاية له، حتى يصبح السكان اليهود في وضع يمكنهم من السيطرة عليهم، قد أسفرت عن نتائج عظيمة الخطورة لليهود وللعرب على السواء ولسلام ورفاه فلسطين. فما هذه الاضطرابات المفجعة التي وقعت خلال السنوات الثلاث الماضية إلا آخر وأثبت مظهر برزت فيه تلك المخاوف العظيمة التي تساور العرب. إن الأساليب التي سلكها الإرهابيون العرب ضد مواطنيهم من العرب وضد اليهود على السواء يجب أن يقابل بالاستنكار المطلق، غير أنه لا يمكن الإنكار أن الخوف من استمرار الهجرة اليهودية استمرارًا لا نهاية له، منتشر انتشارًا واسعًا بين السكان العرب، وأن هذا الخوف هو الذي هيأ السبيل لوقوع الاضطرابات التي صدمت تقدم البلاد الاقتصادي صدمة عنيفة، واستنزفت خزينة فلسطين، وجعلت الناس غير مطمئنين على أرواحهم وأموالهم، وخلقت بين السكان العرب واليهود مرارة يؤسف لحدوثها بين مواطني بلاد واحدة. ولو استمرت الهجرة، في هذه الظروف، إلى الحد الأعلى الذي تسمح به قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب، بقطع النظر عن سائر الاعتبارات الأخرى، لأدى ذلك إلى تخليد عداوة قاتلة بين الشعبين، ولأمكن أن تصبح الحالة في فلسطين عندئذٍ مصدرًا دائمًا للاحتكاك بين جميع شعوب الشرق الأدنى والأوسط. وحكومة جلالته لا يسعها أن تأخذ بالرأي القائل إن الالتزامات المترتبة عليها بموجب صك الانتداب أو أن العقل الراجح والعدالة تقضي عليها بتجاهل هذه الظروف لدى وضع سياستها بشأن الهجرة.

13) لقد كان من رأي اللجنة الملكية أن إدماج سياسة تصريح بلفور بنظام الانتداب ينطوي على الاعتقاد بإمكان التغلب على موقف العرب العدائي من ذلك التصريح عاجلاً أم آجلاً. ولقد كانت الحكومات البريطانية منذ صدور تصريح بلفور تأمل أن ترضي السكان العرب مع مرور الزمن عن اطراد نمو الوطن القومي اليهودي بعد أن يدركوا الفوائد التي سيجنونها من الاستيطان والعمران اليهودي في فلسطين. ولكن هذا الأمل لم يتحقق. وأصبح على حكومة جلالته الآن أن تختار بين سياستين، فهي: أولاً: إما أن تعمل على توسيع الوطن القومي توسيعًا لا نهاية له عن طريق الهجرة ضد رغبات سكان البلاد العرب التي أعربوا عنها بكل شدة، أو، ثانياً : أن تسمح بزيادة توسع الوطن القومي عن طريق الهجرة إذا كان العرب على استعداد للقبول بتلك الهجرة ولكن ليس بدون ذلك. أما السياسة الأولى فمؤداها الحكم بالقوة وهي بقطع النظر عن الاعتبارات الأخرى، تخالف في رأي حكومة جلالته، وروح المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم كل المخالفة، كما أنها تناقض أيضًا الالتزامات الصريحة المترتبة عليها نحو العرب بموجب صك الانتداب على فلسطين. أضف إلى هذا أن العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين لا بد لها أن تُبنى عاجلاً أم آجلاً على أساس التسامح والنية الطيبة. فسلام الوطن القومي اليهودي

نفسه وسلامته وتقدمه تتطلب ذلك. ولذلك قررت حكومة جلالته بعد إنعام النظر والتدقيق، وبعد اعتبار المدى الذي سهل فيه نمو الوطن القومي اليهودي في خلال السنوات العشرين الماضية، أنه قد حان الوقت للأخذ، من حيث المبدأ، بالسياسة الثانية من السياستين المذكورتين أعلاه.

14) لقد طُلب بإلحاح وقف كل هجرة أخرى إلى فلسطين في الحال. وإن حكومة جلالته لا تستطيع أن تقبل باقتراح كهذا إذ أن من شأنه أن يلحق الضرر بنظام فلسطين المالي والاقتصادي بأجمعه، وبذلك يؤثر تأثيرًا سيئًا في مصالح العرب واليهود على السواء. ثم إن حكومة جلالته ترى أنه ليس من الإنصاف للوطن القومي اليهودي وقف كل هجرة أخرى وقفًا فجائيًا. غير أن حكومة جلالته، فضلاً عن هذا كله، تلم بالمحنة القاسية التي يعانيها الآن عدد كبير من اليهود الذين يلتمسون ملجأ يلجأون إليه من بعض البلاد الأوروبية، وهي تعتقد أن في استطاعة فلسطين أن تساهم في سبيل حل هذه المشكلة العالمية الملحة، وأنه ينبغي لها أن تقوم بذلك. وفي كل هذه الظروف تعتقد أنها باتخاذها المقترحات التالية بشأن الهجرة تكون قد سارت وفقًا لالتزامات الانتداب الملقاة على عاتقها إزاء العرب واليهود معًا، في خير طريق يؤدي إلى خدمة مصالح سكان فلسطين بأسرهم. وهذه المقترحات هي كما يلي:

أولاً : تكون الهجرة اليهودية خلال السنوات الخمس التالية بمقدار من شأنه أن يزيد عدد السكان اليهود في فلسطين إلى ما يقرب من ثلث مجموع سكان البلاد، شرط أن تسمح قدرة الاستيعاب الاقتصادية بذلك. فإذا أُخذت بعين الاعتبار الزيادة الطبيعية المتوقع حصولها في عدد السكان العرب واليهود، وحُسب حساب عدد المهاجرين اليهود غير الشرعيين الموجودين الآن في البلاد فإن ذلك يسمح بإدخال نحو 75.000 مهاجر يهودي خلال السنوات الخمس التالية اعتبارًا من أول نيسان (أبريل) من السنة الحالية، وسيُنظم دخول هؤلاء المهاجرين مع مراعاة قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب على أساس القاعدة التالية:

أ- يُسمح في كل سنة من السنوات الخمس التالية بدخول حصة من المهاجرين اليهود لا يتجاوز مقدارها 10.000 شخص، مع العلم أن كل نقص قد يقع في أية سنة يمكن أن يضاف إلى حصص السنين التالية خلال مدة السنوات الخمس، شرط أن تسمح بذلك قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب.

ب- بالإضافة إلى ذلك، ومن قبيل المساهمة في حل مشكلة اللاجئين اليهود، يسمح بدخول 25000 لاجئ إلى البلاد حالما يقتنع المندوب السامي بأن الوسائل الوافية لإعالتهم قد أصبحت مضمونة، ويرجح من هؤلاء اللاجئون الأطفال والمعالون.

ثانياً : يُحتفظ بالإدارة الحالية لتقرير قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب، ويضطلع المندوب السامي بالمسؤولية النهائية في تقرير حدود قدرة الاستيعاب الاقتصادية. ويستنير برأي مندوبين من اليهود والعرب قبل اتخاذ قراره بشأن كل فترة.

ثالثاً : لدى انقضاء السنوات الخمس المشار إليها لا يُسمح بهجرة يهودية أخرى إلا إذا كان عرب فلسطين على استعداد للقبول بها.

رابعاً : إن حكومة جلالته مصممة على قمع الهجرة غير المشروعة، وتتخذ الآن إجراءات أخرى للحيلولة دونها. وإذا أفلح عدد من المهاجرين اليهود غير الشرعيين في دخول البلاد على الرغم من تلك الإجراءات، وكان هؤلاء ممن لا يمكن إبعادهم يُنزل عددهم من الحصص السنوية.

15) إن حكومة جلالته مقتنعة أنه متى انتهت الهجرة التي يُفكر فيها الآن على مدار السنوات الخمس المشار إليها، لن يكون لها مبرر، كما أنها لن تكون تحت طائلة أي التزام لتسهيل إنشاء الوطن القومي اليهودي عن طريق السماح بهجرة أخرى، بقطع النظر عن رغبات السكان العرب.

3- الأراضي

16) إن المادة السادسة من صك الانتداب تقضي على إدارة فلسطين بتسهيل حشد اليهود في الأراضي مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع جميع فئات الأهالي الأخرى. ولم يُفرض لغاية الآن أي قيد على انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود. وقد دلت التقارير التي وضعتها مختلف لجان الخبراء على أنه بالنظر لنمو عدد السكان الطبيعي واستمرار بيع الأراضي من العرب إلى اليهود، في السنوات الأخيرة، لا يوجد الآن في بعض المناطق أي مجال لانتقال الأراضي من العرب إلى اليهود؛ في بعض المناطق الأخرى إذا كان يراد احتفاظ المزارعين العرب بمستوى معيشتهم الحالي والحيلولة دون تكوين جماعة كبيرة من العرب ممن لا أراضي لهم. وبالنظر لهذه الظروف سيمنح المندوب السامي سلطات عامة تخول منع وتنظيم انتقال الأراضي. وسيبدأ العمل بهذه السلطات من تاريخ نشر هذا البيان ويحتفظ المندوب السامي بها طيلة فترة الانتقال.

17) وستنصرف سياسة الحكومة إلى إعمار الأراضي وتحسين الأساليب الزراعية حينما يكون ذلك ممكنًا. وعلى ضوء هذا العمران سيباح للمندوب السامي لدى اقتناعه بأن حقوق ووضع السكان العرب قد حفظت حفظًا تامًا، بأن يعيد النظر في أية أوامر أصدرها بمنع انتقال الأراضي أو تقييده وتعديل تلك الأوامر.

18) لقد بذلت حكومة جلالته لدى وضعها هذه المقترحات جهدها بإخلاص للتقيد بالالتزامات المترتبة عليها بموجب صك الانتداب نحو العرب واليهود معًا. فإن غموض العبارات التي استعملت في بعض الحالات لوصف هذه الالتزامات قد أدى إلى المشادة وجعل مهمة تفسير تلك العبارات شاقة. إن حكومة جلالته لا يمكنها أن تأمل بإرضاء الذين يتحيزون إلى هذا الفريق أو ذاك في هذه المشادة التي نشأت عن صك الانتداب. والغاية التي ترمي إليها هي أن تقف موقف الإنصاف بين الشعبين المقيمين في فلسطين اللذين تناولت الحوادث العظمى التي وقعت في السنوات الأخيرة مقدراتهما في تلك البلاد، واللذين يتحتم عليهما أن يتدربا على تبادل التسامح والنية الحسنة والتعاون ماداما سيعيشان جنبًا إلى جنب في فلسطين. وحكومة جلالته، إذ تنظر إلى المستقبل، لا يغرب عن بالها أن بعض الحوادث التي وقعت في الماضي ستجعل إنشاء هذه العلاقات مهمة شاقة. غير أنه مما يشجعها على هذا الأمل أن العرب واليهود كثيرًا ما عاشوا معًا في السنوات الأخيرة بصفاء في أماكن عديدة في فلسطين. إن على كل طائفة من هاتين الطائفتين أن تساهم بنصيب وافر في سبيل رفاه بلادهما المشتركة، ولابد لكل منهما أن تجنح إلى السلم بنية صادقة كي يتاح لها أن تساهم في العمل على اطراد رفاه أهل البلاد بأجمعهم. ومما يزيد في خطورة التبعة الملقاة على عاتقهم وعلى عاتق حكومة جلالته، من حيث التعاون معًا في سبيل تأمين السلام، إن البلاد يقدسها في كافة أنحاء العالم ملايين عديدة من المسلمين واليهود والمسيحيين الذين يبتهلون إلى الله تعالى أن يخيم السلام في ربوعها وأن يوفر أسباب السعادة لأهليها.

ملحق رقم (7)

بيان وزير الخارجية البريطانية عن لجنة التحقيق الإنجليزية – الأمريكية لفلسطين

13 نوفمبر سنة 1945(*)

ما فتئت حكومة جلالته تعنى عناية متواصلة بمشكلة الشعب اليهودي من جميع نواحيها. تلك المشكلة التي كان مبعثها الاضطهاد النازي في ألمانيا والأحوال التي نجمت عنها.

وإنه لمن سوء الحظ حقاً ألا يستطاع البت نهائيًا في مصير عدد كبير من الناس من شتى العناصر ممن كانوا هدفاً لهذا الاضطهاد إلا بعد أن تستقر الأحوال في أوروبا. إن مصيبة ضحايا الاضطهاد النازي الذين كان بينهم عدد كبير من اليهود ليس لها نظير في تاريخ العالم. وتتخذ حكومة جلالته كافة التدابير التي يتسنى لها اتخاذها محاولة في ذلك تحسين حالة هؤلاء الناس السيِّئي الحظ المنكودي الطالع. فالمشكلة اليهودية مشكلة إنسانية عظمى ولا يسعنا أن نقبل النظرية القائلة بوجوب إجلاء اليهود عن أوروبا وعدم السماح لهم بالعيش ثانية في تلك البلدان دون ما تمييز وتمكينهم من المساهمة بما يملكونه من قدرة ومواهب في سبيل استعادة رفاه أوروبا وازدهارها. حتى إننا بعد أن نكون قد قمنا بكل ما في وسعنا في هذا الصدد لن نكون قد أتينا بحل للمشكلة برمتها.

لقد تقدمت إلينا في الآونة الأخيرة طلبات للسماح بهجرة واسعة النطاق إلى فلسطين . ففلسطين وإن كانت تستطيع المساهمة في ذلك ليس بوسعها بحد ذاتها أن تهيئ الفرصة الوافية لمجابهة المشكلة بكاملها. وحكومة جلالته شديدة الرغبة في استجلاء جميع الممكنات التي تؤدي إلى تهيئة فرصة مواتية لليهود يستطيعون معها النهوض والانتعاش.

إن مشكلة فلسطين لمشكلة شاقة عسيرة في صميمها. فصك الانتداب على فلسطين يتطلب من الدولة المنتدبة تسهيل الهجرة اليهودية وتشجيع اليهود على الاحتشاد في الأرض مع ضمان عدم إلحاق ضرر بحقوق ووضع الطوائف الأخرى من جراء ذلك وعلى هذا فإن حكومة جلالته تضطلع بالتزام مزدوج إزاء اليهود من الناحية الواحدة وإزاء العرب من الناحية الأخرى.

ولقد كان الافتقار إلى تفسير جلي سوغ لهذا الالتزام المزدوج السبب الرئيسي لما قاسته فلسطين من عناء خلال الست والعشرين سنة الماضية. فقد بذلت حكومة جلالته كل جهد للتوصل إلى تدبير يتمكن العرب واليهود معه من العيش معًا بسلام ووئام والتعاون على ما فيه خير البلاد ورفاهها، بيد أن جميع هذه الجهود باءت بالفشل. فكل تدابير قبل به فريق رفضه الفريق الآخر. وتاريخ فلسطين حافل منذ الانتداب بالاختلاف المتواصل بين العنصرين وقد انتهى هذا الاختلاف بين فترة وأخرى باضطرابات خطيرة.

ولا مندوحة من مواجهة الأمر الواقع وهو أنه منذ أن عمل بنظام الانتداب استحال إيجاد أسس مشتركة للتفاهم بين العرب واليهود ذلك أنه كان من الصعب التوفيق بين الفروق القائمة بين الفئتين من ناحية الدين واللغة والمناحي الثقافية والاجتماعية وطرق التفكير والسلوك. ومن الناحية الأخرى فإن كلاً من الشعبين يدعي بفلسطين فأحدهما يبني دعواه على احتلالها حقبة من الزمن تبلغ ألف عام بينما يستند الآخر في دعواه إلى

(*) Sicker, Martin: The pangs of the messiah; The troubled birth of the Jewish state, Praeger, Westport, CT 2000, P. 188.

صلات تاريخية مقرونة بتعهد لتأسيس وطن يهودي أُعْطي في الحرب العالمية الأولى. والواجب الذي ينبغي الاضطلاع به الآن هو إيجاد وسيلة للتوفيق بين وجوه هذا التباين.

ولقد تجاوبت أصداء هذا النزاع خارج حدود البلاد الصغيرة التي نشب فيها، فللقضية الصهيونية أنصار أقوياء في الولايات المتحدة وفي بريطانيا العظمى وفي الممتلكات المستقلة وغيرها وقد راع العالم المتمدين تلك الآلام التي تعرض لها في السنوات الأخيرة يهود أوروبا المضطهدون. ثم إننا إذا نظرنا إلى الناحية الأخرى من الصورة نجد أن قضية عرب فلسطين قد احتضنها العالم العربي بأسره كما أنها أصبحت في الآونة الأخيرة مثار اهتمام تسعين مليوناً من إخوانهم في الدين في الهند. وفي فلسطين ذاتها يجثم على الدوام خطر نشوب اضطرابات من قبل هذا الشعب أو ذاك. ومثل هذه الاضطرابات لابد وأن يتردد صداها في أفق أوسع مدى. فاعتبارات العدل والإنصاف والإنسانية ليست الاعتبارات الوحيدة التي تكتنف الاستقصاء عن حل لهذه المشكلة بل إن مثل هذا الاستقصاء ينطوي أيضًا على اعتبارات الوئام الدولي والسلام العالمي.

وقد ارتبطت جميع الأحزاب بالتزامات في معالجتها قضية فلسطين فهناك الالتزامات التي فرضها صك الانتداب ذاته أضف إليها التصريحات السياسية العديدة التي صدرت عن حكومة جلالته خلال الخمس والعشرين سنة الماضية. ثم إن حكومة الولايات المتحدة ذاتها قد تعهدت بألا يتخذ قرار من شأنه في رأيها أن يؤثر في الحالة الأساسية بفلسطين إلا بعد التشاور التام مع العرب واليهود.

وبعد النظر بعين الاعتبار إلى الحالة من جميع نواحيها والى ما أثارته من هذا الاهتمام العالمي الذي يمس كلاً من العرب واليهود قررت حكومة جلالته أن تدعو حكومات الولايات المتحدة للتعاون معها في تأليف لجنة تحقيق إنجليزية – أمريكية مشتركة تكون الرياسة فيها دورية لبحث مسألة يهود أوروبا والقيام باستعراض آخر لمشكلة فلسطين على ضوء ذلك البحث ويسرني أن يكون في وسعي أن أنهي إلى المجلس أن حكومة الولايات المتحدة قد لبت هذه الدعوة.

أما شروط اختصاص لجنة التحقيق هذه التي اتفق عليها بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة جلالته فهي كما يلي:

1- فحص الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية بفلسطين بالنسبة لتأثيرها في مشكلة هجرة اليهود إليها واستيطانها وفي رفاهية الأهالي المقيمين فيها الآن.
2- فحص حالة اليهود في الأقطار الأوروبية حيث كانوا ضحية للاضطهاد النازي والفاشستي والتدابير العملية التي اتخذت أو التي ينوى اتخاذها في تلك الأقطار لتمكينهم من العيش في نجوة من التمييز والعسف وتقدير عدد أولئك الذين يودون أو الذين تضطرهم أحوالهم أن يهاجروا إلى فلسطين أو إلى بلدان أخرى خارج أوروبا.
3- سماع آراء شهود من ذوي اللياقة والاستنارة بآراء ممثلي العرب واليهود بشأن مشاكل فلسطين بالنسبة لما تتأثر فيه تلك المشاكل بالأحوال التي يشملها التحقيق بمقتضى البندين (1)، (2) أعلاه وبغيرها من الأمور الواقعية والظروف التي لها صلة بالموضوع وتقديم التواصي إلى حكومة جلالته وحكومة الولايات المتحدة لمعالجة هذه المشاكل معالجة مؤقتة وإيجاد حل دائم لها.
4- تقديم أية تواصٍ أخرى لحكومة جلالته وحكومة الولايات المتحدة قد تكون ضرورية لتلاقي الاحتياجات العاجلة الناجمة عن الأحوال المشار إليها أو تسهيل الهجرة إلى البلاد خارج أوروبا واستيطانها.

هذه هي شروط اختصاص اللجنة وستقرر اللجنة نفسها الأصول التي ستتبعها في سياق اضطلاعها بمهامها ويباح لها إذا راق لها أن تعالج في آن واحد مختلف المهام المنوطة بها. بموجب شروط اختصاصها بواسطة لجان فرعية.

وستُدْعَى اللجنة إلى معالجة المسائل الواردة في شروط اختصاصها بمنتهى السرعة. ولا ريب أن اللجنة ستتخذ التدابير التي تراها ضرورية في سياق مراعاتها للبندين الثاني والثالث من شروط اختصاصها كي تحتاط علمًا وتكون على بينة من صفة واتساع نطاق المشكلة التي نجمت عن الحرب كما أنها ستنظر بعين الاعتبار إلى مشكلة الاستيطان في أوربا وفي أية بلاد قابلة للاستيعاب وستقدم اللجنة تواصيها على ضوء هذه التحقيقات إلى الحكومتين لمعالجة المشكلة معالجة مؤقتة إلى أن يصبح بالإمكان عرض الحل الدائم على الهيئة المختصة للأمم المتحدة.

إن التواصي التي تقدمها أية لجنة للتحقيق كاللجنة التي تؤلف الآن ستكون أيضًا ذات عون عظيم في سبيل التوصل إلى حل لمشكلة فلسطين. وستقوم اللجنة وفقًا للبند الأول والثالث من شروط اختصاصها بتحقيق موضعي في الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعتقد الآن أنها تحد من الهجرة إلى فلسطين وبعد الاستنارة بآراء ممثلي العرب واليهود تتقدم باقتراحاتها لمعالجة هذه المشاكل.

وسيكون لزامًا على حكومة جلالته أن تتخذ الإجراءات بغية تأمين وضع نوع من الترتيب المؤقت المرضي واستنباط سياسة لتطبيقها بصورة دائمة فيما بعد.

وسيسهل هذا التحقيق إيجاد حل ييسر بدوره اتخاذ الترتيبات لوضع فلسطين تحت الوصايا.

أما ما يتعلق بفلسطين فإن من الواضح أن حكومة جلالته لا يمكنها أن تتخلى عن الواجب والالتزامات المترتبة عليها بمقتضى صك الانتداب ما دام الانتداب قائمًا وهي تنوي وفقًا لتعهداتها أن تعالج المشكلة على ثلاث مراحل:

1- ستستشير العرب بغية وضع ترتيب يؤمن عدم تعطيل الهجرة اليهودية حسب المعدل الشهري الحالي ريثما تقدم لجنة التحقيق تواصيها المؤقتة في هذا الشأن.
2- وبعد النظر في التواصي المؤقتة التي ستتقدم بها لجنة التحقيق ستستقضي مع الفرقاء ذوي الشأن إمكان استنباط ترتيبات مؤقتة أخرى لمعالجة مشكلة فلسطين إلى أن يتسنى الوصول إلى حل دائم لها.
3- ستعد حلاً دائمًا لعرضه على الأمم المتحدة وسيكون هذا الحل متفقا عليه إن أمكن.

إن المجلس ليدرك أننا قد ورثنا في فلسطين تراثًا شاقًا عسيرًا ومما يزيد الواجبات الملقاة على عواتقنا تعقيدًا التعهدات التي أعطيت في مختلف الأوقات إلى سائر الفرقاء. تلك التعهدات التي نشعر أننا مرتبطون بشرفنا لتنفيذها. فأي انحراف عنيف دون التشاور المنطوي على الحكمة وسداد الرأي لا يمهد السبيل إلى اتهام حكومة جلالته بنقض العقود والمواثيق فحسب بل يحتمل أن يؤدي إلى رد فعل خطير في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأن يثير قلقًا واسع المدى في الهند.

إن حكومة جلالته مقتنعة بأن السبيل الذي تنوي انتهاجه في القريب العاجل لا ينطبق على التزاماتها فحسب بل سيكون في نهاية الأمر أفضل ما يكون لمصلحة كلا الفريقين ولن يضر على أي وجه من الوجوه بالإجراءات التي ستتخذ بناءً على تواصي لجنة التحقيق ولا بأحكام ميثاق الوصاية التي ستحل محل صك الانتداب الحالي وتسيطر على السياسة النهائية المتعلقة بفلسطين.

إن حكومة جلالته في انتهاجها هذا المنهج الجديد ترغب في أن توضح بجلاء أن مشكلة فلسطين ليست من المشاكل التي يمكن حلها عن طريق القوة وأن كل محاولة يقوم بها أي فريق لحلها على هذا الوجه ستعالج بالحزم فينبغي أن يكون وليد البحث والتوافق ولن يسمح بأي حال من الأحوال بفرض حل قسرًا.

وإننا لواثقون بأنه لو تقدم العرب واليهود من هذه المشكلة بالروح التي ينبغي أن تعالج بها فلن يؤدي ذلك إلى إيجاد حل لمشكلة فلسطين يكون عادلاً لكلا الفريقين فحسب بل يكون بمثابة مساهمة عظمى في سبيل رفع لواء الاستقرار والسلام في ربوع الشرق الأوسط.

وأخيرًا إن إقدام حكومة جلالته وموافقة حكومة الولايات المتحدة على معالجة جميع المشاكل التي ولدها الاضطهاد النازي لدليل قاطع على تصميمها على معالجة المشكلة معالجة إنشائية وبروح إنسانية بيد أنه ينبغي أن أؤكد أن هذه المشكلة لا يمكن معالجتها فيما يتعلق بفلسطين وحدها فحسب بل إنها تتطلب توحيد الجهود وتضافر القوى لتفريج كربة هذه الشعوب المتألمة.

وأود في الختام أن أضيف إلى ما تقدم إنني كنت طيلة هذه المدة في تشاور وثيق مع صديقي النبيل وزير المستعمرات حول هذا الموضوع الذي يهمه أمره إذ أن وضع فلسطين الانتدابي يجعل تلك البلاد ضمن نطاق مسؤولية وزارة المستعمرات ولكنه أيضًا على جانب كبير من الأهمية إلى ذلك إن المشكلة هي كما يظهر بجلاء مشكلة دولية وتنوي حكومة جلالته أن تواصل معالجة هذا الموضوع بالتعاون الوثيق بين وزارتينا كي يتاح التوفيق بين مشكلة فلسطين الخاصة والمسائل الدولية الأوسع مدى التي تنطوي عليها هذه المشكلة ومعالجتها جميعًا كمشكلة إنسانية عظمى.

ملحق رقم (8)

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 5 مايو سنة 1947م باختيار لجنة تحقيق وقرارها بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية
وتدويل منطقة القدس (في 29 نوفمبر سنة 1947م)(*)

أولاً : قرار متخذ بناء على تقارير اللجنة الأولى

206 (س–أ) اللجنة الخاصة بفلسطين :

حيث أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد دعيت إلى عقد دورة غير عادية للقيام بتكوين لجنة خاصة وتحديد صلاحيتها لتحضير تقرير عن مسألة فلسطين يعرض على الجمعية العامة للنظر فيه في دورتها العادية القادمة.

إن الجمعية العامة تقرر ما يلي :

1- إنشاء لجنة خاصة لهذه الغاية مكونة من ممثلي أستراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وجواتيمالا والهند وإيران وهولندا وبيرو والسويد وأوراجواي ويوغسلافيا.
2- تتمتع اللجنة الخاصة بأوسع الصلاحيات لتتثبت من الوقائع وتدوينها ولتحقق في جميع الأمور والمسائل ذات الصلة بمشكلة فلسطين.
3- على اللجنة الخاصة أن تحدد إجراءاتها الخاصة.
4- على اللجنة الخاصة أن تجري تحقيقات في فلسطين وفي جميع الأماكن التي ترى فائدة من إجرائها فيها، وأن تتلقى وتمحص حسبما تراه ملائماً لكل حالة الشهادات الخطية أو الشفهية من قبل الدولة المنتدبة وممثلي سكان فلسطين والحكومات، وكل منظمة أخرى أو شخص آخر إذا ما رأت لزوماً لذلك.
5- على اللجنة أن تبذل أقصى عنايتها للمصالح الدينية الإسلامية واليهودية والمسيحية في فلسطين.
6- على اللجنة الخاصة أن تعد تقريراً يرفع إلى الجمعية العامة وأن تعرض المقترحات التي قد تعتبرها ملائمة لحل المشكلات الفلسطينية.
7- يجب أن يقدم تقرير اللجنة الخاصة إلى الأمين العام في موعد أقصاه أول سبتمبر 1947 حتى يمكن توزيعه على أعضاء الأمم المتحدة في الوقت المناسب لينظر فيه خلال الدورة الثانية للجمعية العامة.

والجمعية العامة :

8- تطلب من الأمين العام اتخاذ التدابير الملائمة لدى السلطات المختصة في أية دولة قد تود اللجنة الخاصة عقد جلستها فيها أو السفر إليها كي تمنحها التسهيلات اللازمة وتعين لها مساعدين لائقين.
9- وتخول الأمين العام دفع نفقات سفر ومعيشة ممثل ونائب له، عن كل حكومة ممثلة في اللجنة الخاصة على الأساس وبالشكل اللذين يراهما أكثر مناسبة في تلك الظروف.

(الجلسة العامة التاسعة والسبعون)

(*) ملف وثائق فلسطين : وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، ج1، القاهرة، 1969م، ص 895.

ثانياً : القرار رقم 181 (2) مستقبل حكومة فلسطين

نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالموافقة على مشروع تقسيم فلسطين

بتاريخ 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947

"أن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، بعد أن عقدت دورة خاصة بناء على طلب الدولة المنتدبة– بريطانيا– للبحث في تشكيل وتحديد صلاحية لجنة خاصة يعهد إليها بتحضير اقتراح للنظر في مسالة حكومة فلسطين المستقلة في دورتها الثانية.

وبعد أن شكلت لجنة خاصة أناطت بها مهمة إجراء تحقيق حول جميع المسائل المتعلقة بمشكلة فلسطين وتحضير مقترحات بغية حل هذه المشكلة.

وبعد أن تلقت وبحثت تقرير اللجنة الخاصة (مستند رقم 364/أ) الذي يتضمن توصيات عدة قدمتها اللجنة بعد الموافقة عليها بالإجماع، ومشروع تقسيم اتحاد اقتصادي وافقت عليه أغلبية اللجنة، تعتبر أن الحالة الحاضرة في فلسطين من شانها إيقاع الضرر بالمصلحة العامة والعلاقات الودية بين الأمم.

وتحيط علماً بتصريح الدولة المنتدبة الذي أعلنت بموجبه أنها تنوي الجلاء عن فلسطين في أول آب (أغسطس) سنة 1948.

وتوصي المملكة المتحدة، بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين وجميع أعضاء الأمم المتحدة بالموافقة وبتنفيذ مشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي لحكومة فلسطين على الصورة المبينة أدناه، وتطلب:

أ- أن يتخذ مجلس الأمن التدابير الضرورية المنوه عنها في المشروع لتنفيذه.

ب- أن يقرر مجلس الأمن إذا أوجبت الظروف ذلك أثناء المرحلة الانتقالية ما إذا كانت الحالة في فلسطين تشكل تهديدا للسلم. فان قرر مجلس الأمن أن مثل هذا التهديد قائم بالفعل فيجب عليه المحافظة على السلم والأمن الدوليين أن ينفذ تفويض الجمعية العامة وذلك باتخاذ التدابير وفقا للمادتين 39 و41 من الميثاق، لتخويل لجنة الأمم المتحدة سلطة في أن تمارس في فلسطين الأعمال التي يلقيها هذا القرار على عاتقها.

ج- أن يعتبر مجلس الأمن كل محاولة ترمي إلى تغيير التسوية التي يهدف إليها هذا القرار بالقوة تهديداً للسلم أو قطعاً أو خرقاً له أو عملاً عدوانياً بموجب نص المادة 39 من الميثاق.

د- أن يبلغ مجلس الوصاية بالمسؤولية المترتبة عليه بموجب هذا المشروع.

وتدعو الجمعية العامة سكان فلسطين إلى اتخاذ جميع التدابير التي قد تكون ضرورية من ناحيتهم لوضع هذا المشروع موضع التنفيذ، وتناشد جميع الحكومات والشعوب الامتناع عن كل عمل قد يعرقل أو يؤخر تنفيذ هذه التوصيات.

وتأذن للامين العام أن يسدد نفقات سفر ومعيشة أعضاء اللجنة المشار إليها في القسم الأول الجزء (ب) الفقرة الأولى أدناه على الأساس والشكل اللذين يراهما مناسبين، وفقا للظروف، وأن يزود اللجنة بما يلزم من موظفين ومستخدمين لمساعدتها في المهام التي ألقتها الجمعية العامة على عاتقها.

إن الجمعية العامة تفوض الأمين العام أن يسحب من صندوق المال المتداول مبلغاً لا يزيد على مليوني دولار للغايات المبينة في الفقرة الأخيرة من قرار مستقبل حكومة فلسطين.

(الاجتماع الثامن والعشرين بعد المائة)

في 29 نوفمبر سنة 1947

وفي اجتماعها الثامن والعشرين بعد المائة بتاريخ 29 نوفمبر سنة 1947 انتخبت الجمعية العامة وفــق أحكام القرار المذكور أعلاه الأعضاء الآتية أسماؤهم ليكونوا لجنة الأمم المتحــدة بــشأن فلــسطين : بوليفيــا، تشيكوسلوفاكيا، دانيمارك، بنما، الفلبين.

مشروع تقسيم مع اتحاد اقتصادي

"القسم الأول"

دستور فلسطين وحكومتها المقبلين

أ- نهاية الانتداب

التقسيم والاستقلال :

1- ينتهي الانتداب على فلسطين في أقرب وقت ممكن وعلى كل حال لا يتجاوز موعده أول أغــسطس ســنة 1948.

2- تجلو القوات المسلحة للدولة المنتدبة عن فلسطين تدريجياً ويجب أن ينتهي هذا الجلاء في أقرب وقت ممكن بحيث لا يتجاوز أول أغسطس 1948 على أية حال. وتعلم الدولة المنتدبة اللجنة باعتزامها الجلاء عن كل منطقة قبل وقوعه بأطول مدة ممكنة.

3- يبدأ وجود الدولتين المستقلتين العربية واليهودية وكذلك النظام الدولي الخاص المقرر لمدينة القدس المبــين في القسم الثالث من هذا المشروع، بعد شهر من انتهاء جلاء القوات المسلحة للدولة المنتدبة وفي موعد لا يتجاوز أول أكتوبر 1948 على كل حال. وتكون حدود الدولة العربية والدولة اليهودية ومدينة القدس كمــا جاء وصفها في القسمين الثاني والثالث أدناه.

4- تعتبر الفترة الواقعة بين موافقة الجمعية العامة على توصياتها بشأن المسألة الفلــسطينية وإقامــة اســتقلال الدولتين اليهودية والعربية فترة انتقال.

ب- خطوات تمهيدية للاستقلال

1- تنشأ لجنة مكونة من ممثلي الدول الأعضاء الخمس بمعدل ممثل عن كــل دولــة. وينتخــب الأعــضاء الممثلون في هذه اللجنة بواسطة الجمعية العمومية على أوسع أساس ممكن جغرافياً وغير ذلك.

2- تنتقل إدارة فلسطين إلى اللجنة تدريجياً كلما سحبت الدولة المنتدبة قواتها المسلحة وتعمل اللجنــة وفــق توصيات الجمعية العامة وبتوجيه مجلس الأمن وعلى الدولة المنتدبة أن تنسق إلى أقصى درجة ممكنــة خطط انسحابها مع خطط اللجنة لاستلام وإدارة المناطق التي تم الجلاء عنها. ولدى فراغ اللجنة من هذه المسئولية تفوض بإصدار الأنظمة الضرورية واتخاذ التدابير الأخرى اللازمة.

وعلى الدولة المنتدبة ألا تقوم بأي عمل من شأنه أن يمنع أو يعرقل تنفيذ اللجنة للتدابير التي أوصت بهــا الجمعية العامة.

3- بمجرد وصول اللجنة إلى فلسطين تباشر اتخاذ التدابير لإقامة حدود الدولتين اليهودية والعربيــة ومدينــة القدس وذلك وفقاً .. للخطوط العامة لتوصيات الجمعية العامة بتقسيم فلسطين. ومع ذلك فــإن تخطــيط

الحدود كما هو مذكور في القسم الثاني من المشروع يجب تعديله كقاعدة عامة بحيث لا يجزئ خط الحدود الفاصل بين الدولتين مناطق القرى إلا إذا استلزمت ذلك دواع ملحة.

4- تختار اللجنة وتقيم بأسرع وقت ممكن مجلساً مؤقتاً لإدارة الحكومة في كل دولة بعد استشارة الأحزاب الديموقراطية والمنظمات العامة الأخرى في الدولتين العربية واليهودية. ويعمل المجلسان الحكوميات المؤقتان للدولتين العربية واليهودية وفقاً للتوجيهات العامة التي تصدرها اللجنة. فإن لم يمكن اختيار مجلس مؤقت في أول أبريل سنة 1948 لأي من الدولتين أو أنه اختير ولكنه لم يستطع القيام بأعباء وظائفه، فعلى اللجنة أن تبلغ الأمر إلى مجلس الأمن ليتخذ قبل هذه الدولة التدابير التي يراها مناسبة، كما تبلغه إلى الأمين العام كي يحيط أعضاء منظمة الأمم المتحدة علماً بذلك.

5- مع مراعاة نصوص هذه التوصيات، يكون لكل من المجلسين أثناء فترة، الانتقال – بإشراف اللجنة – كامل السلطة في المناطق التابعة لها وبنوع خاص في موضوعي الهجرة والتنظيم العقاري.

6- يتسلم تدريجياً كل من المجلسين المؤقتين بكل دولة من اللجنة التي يعملان تحت إشرافها كامل التبعات الإدارية لكل منهما خلال الفترة التي تنقضي بين إنهاء الانتداب وإقامة استقلال الدولة.

7- توكل اللجنة إلى كل من المجلسين بمجرد تعيينهما مهمة مباشرة إنشاء الهيئات الإدارية في الحكومة المركزية والإدارة المحلية.

8- ينشئ مجلس كل دولة في أقصر مدة ممكنة قوة ميليشيا مسلحة مكونة من الأفراد المقيمين في الدولة تكفي بعددها للمحافظة على النظام في البلاد ولمنع حوادث الحدود.

وتعمل هذه المليشيا المسلحة في كل دولة تحت أوامر ضباط يهود أو عرب مقيمين في الدولة، بيد أن اللجنة تقوم بمباشرة الرقابة العامة السياسية والعسكرية واختيار القيادة العليا.

9- بعد انقضاء مدة لا تزيد عن شهرين من انسحاب قوات الدولة المنتدبة يقوم المجلس المؤقت في كل من الدولتين بإجراء انتخابات لجمعية تأسيسية وفق المبادئ الديموقراطية. ويضع كل مجلس النظم الخاصة بالانتخابات وتعتمدها اللجنة. والذين يخولون حق التصويت في هذه الانتخابات في كل دولة يجب أن يكونوا أشخاصاً تتجاوز أعمارهم 18 سنة ويكونون :

أ- مواطنين فلسطينيين ومقيمين في هذه الدولة.

ب- من العرب أو اليهود المقيمين في هذه الدولة مع أنهم مواطنين فلسطينيين، وفي هذه الحالة يجب أن يوقعوا إقراراً بان يصبحوا من مواطني هذه الدولة. والعرب واليهود المقيمون في مدينة القدس الذين يوقعون إقراراً مماثلاً وكذلك عرب الدولة العربية ويهود الدولة اليهودية يكون لهم حق التصويت في الدولة العربية أو الدولة اليهودية كل بحسب الدولة التي يقيم فيها. ويجوز للنساء أن يصوتن وأن ينتخبن للجمعيات التأسيسية.

وفي أثناء فترة الانتقال لا يجوز ليهودي أن يتخذ محل إقامة في أراضي الدولة العربية المقترحة ولا لعربي أن يتخذ محل إقامة له في أراضي الدولة اليهودية المقترحة بغير ترخيص خاص من اللجنة الخماسية.

10- تضع الجمعية التأسيسية في كل دولة دستوراً ديموقراطياً لهذه الدولة وتعين حكومة مؤقتة تحل محل المجلس المؤقت الذي عينته اللجنة ويجب أن يشتمل دستور كل دولة من الدولتين على الأحكام الواردة في البابين الأول والثاني من التصريح المنصوص عليه في القسم (ج) أدناه وأن يضم في جملة ما يضم الأحكام الآتية :

أ- أن تنشأ في كل دولة هيئة تشريعية بالانتخاب العام والاقتراع السري على أساس التمثيل النسبي وكذلك هيئة تنفيذية مسؤولة أمام الهيئة التشريعية.

ب- أن تسوى جميع الخلافات الدولية التي يمكن أن تكون الدولة طرفاً فيها بحيث لا يكون السلم والأمن الدوليان معرضين للخطر.

ج- أن تقبل الدولة في علاقاتها الدولية الالتزام بالامتناع عن الالتجاء إلى التهديد أو استعمال القوة ضد سلامة أراضي أية دولة أو استقلالها السياسي أو انتهاج أية خطة لا تتفق ومقاصد الأمم المتحدة.

د- أن تكفل الدولة لكل شخص وبغير تمييز حقوقاً متساوية في الشؤون الدينية والسياسية والمدنية والاقتصادية والتمتع بحقوق الإنسان وبالحريات الأساسية بما في ذلك حرية العبادة وحرية استعمال اللغة التي يريدها وحرية الخطابة والنشر والتعليم وعقد الاجتماعات وإنشاء الجمعيات.

ه- أن تحمي الدولة حرية المرور (الترانزيت) والزيارة بالنسبة لفلسطين ومدينة القدس لجميع المقيمين في الدولة الأخرى ومواطنيها دون إخلال باعتبارات الأمن الوطني، بشرط أن تراقب كل دولة الإقامة في نطاق حدودها.

11- تعين اللجنة لجنة اقتصادية تحضيرية مؤلفة من ثلاثة أعضاء تقوم بما يمكن من التدابير من أجل التعاون الاقتصادي، بقصد إنشاء الاتحاد الاقتصادي والمجلس الاقتصادي المشترك المنصوص عليهما في القسم (د) أدناه وذلك في أقرب وقت ممكن عملياً.

12- تحتفظ الدولة المنتدبة بكامل مسؤولياتها لإدارة المناطق من فلسطين التي لم تسحب منها قواتها وذلك خلال الفترة التي تنقضي بين موافقة الجمعية العامة على توصياتها بشأن قضية فلسطين وانتهاء الانتداب وعلى اللجنة أن تساعد الدولة المنتدبة في تنفيذ مهامها كما أن على الدولة المنتدبة أن تتعاون مع اللجنة للاضطلاع بواجباتها.

13- رغبة في ضمان استمرار الخدمات الإدارية وفي إلقاء جميع المسؤوليات على عاتق المجلس المؤقت والمجلس الاقتصادي المشترك اللذين يعملان تحت إرشاد اللجنة الخماسية كل بما يختص به وقت انسحاب القوات المسلحة للدولة المنتدبة، يجب أن تنقل الدولة المنتدبة بالتدريج إلى اللجنة الخماسية مسؤولية الاضطلاع بكافة أعمال الحكومة ويدخل في ذلك حفظ القانون والنظام في المناطق التي انسحبت منها قوات الدولة المنتدبة.

14- على اللجنة أن تسترشد في مباشرتها لوظائفها بتوصيات الجمعية العامة وبالتعليمات التي يرى مجلس الأمن ضرورة إصدارها.

وأن التدابير التي تتخذها اللجنة في نطاق توصيات الجمعية العامة تصبح نافذة المفعول فوراً إلا إذا أصدر مجلس الأمن إلى اللجنة تعليمات سابقة مضادة.

وعلى اللجنة أن تقدم إلى مجلس الأمن تقريراً كل شهر عن حالة البلاد، أو أكثر من تقرير إن كان ذلك مرغوباً فيه.

15- على اللجنة أن تقدم تقريراً ختامياً إلى دورة الجمعية العامة العادية القادمة وإلى مجلس الأمن في آن واحد.

التصريح

على الحكومة المؤقتة في كل من الدولتين المقترحتين أن تقدم إلى الأمم المتحدة قبل الاعتراف باستقلالهما تصريحاً يشتمل في جملة نصوصه على الفقرات التالية :

نص عام

تعتبر النصوص الواردة في التصريح من قوانين الدولة الأساسية ولا يجوز أن يناقضها أو يتعارض معها أي قانون أو أية لائحة أخرى أو أي إجراء رسمي أو يعرقل سريانها كما لا يجوز أن يفضلها أي قانون أو أية لائحة أو أي إجراء رسمي.

الفصل الأول

الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية

1- إن الحقوق القائمة بما يتعلق بالأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية لا تنكر أو يعفى عليها.

2- يجب ضمان حرية الوصول والزيارة والعبور (ترانزيت) بقدر ما يتعلق الأمر بالأماكن المقدسة، وفقاً للحقوق القائمة وذلك لجميع المقيمين والمواطنين في الدولة الأخرى وفي مدينة القدس وللغرباء كذلك، دون ما تمييز في الجنسية مع مراعاة احتياجات الأمن الوطني والنظام العام واللياقة. كما تضمن حرية العبادة وفقاً للحقوق القائمة مع مراعاة صيانة النظام العام واللياقة.

3- يجب صيانة الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية، ولا يسمح بعمل من شأنه أن يضر بأي وجه بصفتها المقدسة. وإذا ظهر للحكومة في أي وقت أن أي مكان مقدس معين، أو مبنى أو موقع ديني في حاجة ماسة للإصلاح، فيجوز للحكومة أن تدعو الطائفة أو الطوائف ذات الشأن للاضطلاع بمثل هذا الإصلاح. ويجوز للحكومة نفسها أن تضطلع به على نفقة الطائفة أو الطوائف المختصة إذا لم يتخذ إجراء خلال وقت معقول.

4- لا تستوفي ضريبة عن أي مكان مقدس، وكل مبنى أو موقع ديني كان مستثنى من دفع الضريبة بتاريخ إنشاء الدولة. ويجب ألا يقع تغيير في عبء مثل هذه الضريبة يؤدي إما إلى الإجحاف في المعاملة بين مالكي وشاغلي الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية، أو أن يقع هؤلاء المالكون والشاغلون في مركز أقل ملاءمة بالنسبة لعبء الضريبة العام مما كانوا عليه وقت تصديق توصي الجمعية العامة.

5- لحاكم مدينة القدس الحق في أن يقرر ما إذا كانت أحكام دستور الدولة الخاصة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية الموجودة داخل حدود الدولة والحقوق الدينية المتعلقة بها مطبقة ومحترمة على الوجه الأكمل، وأن يتخذ بالاستناد إلى الحقوق القائمة جميع القرارات في حالات المنازعات التي قد تنشأ بين مختلف الطوائف الدينية أو بشأن الطقوس الدينية لطائفة ما بالنسبة لهذه الأماكن والأبنية والمواقع. ويجب أن يلقى تعاوناً كاملاً وأن يتمتع بالمزايا والحصانات الضرورية للقيام بمهام منصبه في الدولة.

الفصل الثاني
الحقوق الدينية وحقوق الأقليات

1- تكون حرية العقيدة والممارسة الحرة لجميع طقوس العبادة المتفقة مع النظام العام والآداب الحسنة مضمونة للجميع.
2- لا يجوز التمييز بين السكان بأي شكل من الأشكال بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس.
3- جميع الأشخاص الخاضعين لولاية الدولة يكون لهم الحق في حماية القانون.
4- يجب احترام القانون العائلي والأحوال الشخصية لمختلف الأقليات وكذلك مصالحها الدينية بما في ذلك الأوقاف.
5- باستثناء ما يتطلبه حفظ النظام وحسن الإدارة لن يتخذ أي تدبير من شأنه أن يعيق أو يتدخل في نشاط المؤسسات الدينية أو الخيرية لجميع المذاهب، أو يجحف بحقوق أي ممثل لهذه المؤسسات أو عضو فيها بسبب الدين أو القومية.
6- تؤمن الدولة للأقلية العربية أو اليهودية القدر الكافي من التعليم الابتدائي والثانوي بلغتها ووفق تقاليدها الثقافية.

   ولن ينكر حق كل طائفة في الاحتفاظ بمدارسها لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة ما دامت تلتزم بمقتضيات التعليم العامة التي قد تفرضها الدولة. أما مؤسسات التعليم الأجنبية فتداوم على نشاطها على أساس حقوقها القائمة.
7- لن تفرض أي قيود على حرية أي مواطن في استعمال أية لغة في المحادثات الخاصة أو في التجارة أو الدين أو الصحافة أو المنشورات على أنواعها أو في الاجتماعات العامة.
8- لا يجوز أن يسمح بنزع ملكية أي أرض تخص عربياً في الدولة اليهودية أو يهودياً في الدولة العربية إلا للمنفعة العامة. وفي جميع الحالات يجب دفع تعويض كامل وبالمقدار الذي تحدده المحكمة العليا وأن يتم الدفع قبل تجريد المالك من أرضه.

الفصل الثالث
المواطنة والاتفاقات الدولية والالتزامات المالية

1- المواطنة : Citizen-ship

إن المواطنين الفلسطينيين المقيمين في فلسطين خارج مدينة القدس والعرب واليهود المقيمين في فلسطين خارج مدينة القدس وهم غير حائزين على الجنسية الفلسطينية يصبحون مواطنين في الدولة التي يقيمون فيها ويتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية جميعها بمجرد الاعتراف باستقلال الدولة. ويجوز لكل شخص تجاوز الثامنة عشرة من العمر خلال سنة من يوم الاعتراف باستقلال الدولة التي يقيم فيها أن يختار جنسية الدولة الأخرى على شرط ألا يكون لأي عربي يقيم في الإقليم العربي المقترح حق اختيار جنسية الدولة اليهودية المقترحة ولن يكون لأي يهودي يقيم في الدولة اليهودية المقترحة حق اختيار جنسية الدولة العربية المقترحة وكل شخص يمارس حق الاختيار هذا يعتبر أنه في الوقت ذاته قد أجرى الاختيار بالنسبة لزوجته ولأولاده الذين هم دون الثامنة عشرة من العمر.

ويجوز للعرب المقيمين في إقليم الدولة اليهودية المقترحة ولليهود المقيمين في إقليم الدولة العربية المقترحة الذين وقعوا تصريحاً برغبتهم في اختيار جنسية الدولة الأخرى أن يشتركوا في انتخابات الجمعية التأسيسية لهذه الدولة ولكن ليس في انتخابات الجمعية التأسيسية للدولة التي يقيمون فيها.

2- الاتفاقات الدولية :

أ- تربط الدولة بجميع المعاهدات والاتفاقات الدولية ذات الصفة العامة والخاصة التي قد أصبحت فلسطين طرفاً فيها. ويجب على الدولة أن تحترم هذه المعاهدات والاتفاقات طيلة المدة المقررة لها لدى عقدها، هذا مع عدم الإخلال بأي حق في الإنهاء قد تنص عليه هذه الاتفاقات.

ب- كل نزاع يقع حول إمكانية تطبيق الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية الموقع عليها أو المنضمة إليها حكومة الانتداب نيابة عن فلسطين أو حول استمرار صحتها، ترفع إلى محكمة العدل الدولية وفق أحكام نظام المحكمة.

3- الالتزامات المالية :

أ- على الدولة أن تحترم وتنفذ جميع أنواع الالتزامات المالية التي أخذتها الدولة المنتدبة على عاتقها نيابة عن فلسطين أثناء ممارستها الانتداب والتي تعترف بها الدولة. وهذا الشرط يشمل حق الموظفين في مرتبات التقاعد والتعويضات والمكافآت.

ب- تفي الدولة عن طريق اشتراكها في المجلس الاقتصادي المختلط بتلك الفئة من الالتزامات التي تشمل عموم فلسطين وتفي بصورة فردية بتلك التي يمكن التفاهم عليها وتوزيعها بالعدل بين الدولتين.

ج- يجب إنشاء (محكمة ادعاءات Court of claims) تابعة للمجلس الاقتصادي المشترك ومكونة من عضو تعينه منظمة الأمم المتحدة ومن ممثل للمملكة المتحدة وممثل للدولة ذات الشأن ويرفع إلى هذه المحكمة كل نزاع بين المملكة المتحدة وهذه الدولة خاص بالمطالب غير المعترف بها من قبل هذه الأخيرة.

د- إن الامتيازات التجارية الممنوحة بالنسبة لأي جزء من فلسطين قبل موافقة الجمعية العامة على القرار، تبقى صالحة وفق شروطها ما لم تعدل بطريق الاتفاق بين صاحب الامتياز والدولة.

الفصل الرابع
شروط مختلفة

1- تضمن منظمة الأمم المتحدة أحكام الفصلين الأول والثاني من البيان ولا يحدث فيها أي تعديل بغير موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولكل عضو في الأمم المتحدة الحق في أن يلفت نظر الجمعية العامة إلى أي نقض أو خطر نقض لهذه البنود. وللجمعية العامة أن تقدم من التوصيات ما تراه ملائماً للظروف.

2- كل نزاع حول تطبيق هذا البيان أو تفسيره يرفع – بناء على طلب أي من الفريقين – إلى محكمة العدل الدولية ما لم يتفق الطرفان على طريقة أخرى للتسوية.

د- الاتحاد الاقتصادي والعبور

1- يشترك مجلس الحكومة المؤقت لكل دولة في وضع مشروع اتحاد اقتصادي وعبور (ترانزيت) وتحرر اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من الفصل (ب) نص هذا المشروع منتفعة إلى أبعد مدى ممكن بمشورة ومعاونة المؤسسات والهيئات الممثلة لكل من الدولتين. ويجب أن يتضمن هذا المشروع نصوصاً لإنشاء الاتحاد الاقتصادي لفلسطين وأن ينظم مسائل أخرى ذات نفع مشترك. وإن لم يتم اتفاق المجلسين الحكوميين المؤقتين على هذا المشروع حتى أول أبريل 1948 فإن اللجنة ستقوم بوضعه.

الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني :

2- يكون للاتحاد الاقتصادي الفلسطيني الأهداف التالية :

أ- إيجاد وحدة جمركية.

ب- إقامة نظام نقدي مشترك يتضمن سعر صرف واحد.

ج- إدارة السكك الحديدية والطرق المشتركة بين الدولتين ومرافق البريد والبرق والهاتف والموانئ والمطارات المستعملة في التجارة الدولية على أساس من عدم التمييز في سبيل المصلحة العامة.

د- الإنماء الاقتصادي المشترك وخصوصاً فيما يتعلق بالري واستصلاح الأراضي وصيانة التربة.

ه- تمكين الدولتين ومدينة القدس من الوصول إلى المياه ومصادر الطاقة على أساس من عدم التمييز.

3- ينشأ مجلس اقتصادي مشترك يكون من ثلاثة ممثلين لكل من الدولتين ومن ثلاثة أعضاء أجانب يعينهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة، ويعين الأعضاء الأجانب، أول مرة لفترة مدتها ثلاث سنوات ويمارسون وظائفهم بصفتهم الشخصية وليس كممثلين لدول.

4- يكون من وظيفة المجلس الاقتصادي تنفيذ التدابير اللازمة لبلوغ أهداف الاتحاد الاقتصادي بطريقة مباشرة أو بالانتداب، ويخول جميع سلطات التنظيم والإدارة اللازمة لأداء مهمته.

5- تتعهد الدولتان بتنفيذ قرار المجلس الاقتصادي المشترك. وتؤخذ قراراته بالأغلبية.

6- يجوز للمجلس في حالة تقصير إحدى الدولتين في إجراء العمل اللازم أن يقرر بأغلبية ستة من أعضائه حبس جزء مناسب من الحصة التي تعود إلى الدولة المذكورة من عائدات الجمارك بموجب الاتحاد الاقتصادي. فإن تمادت الدولة في عدم التعاون يجوز للمجلس أن يقرر بالأغلبية البسيطة اتخاذ ما يراه مناسباً من العقوبات بما في ذلك التصرف بالأموال التي قد يكون احتبسها.

7- يكون من وظائف المجلس فيما يتعلق بالإنماء الاقتصادي تخطيط برامج مشتركة بين الدولتين ودراستها وتشجيعها، ولكن لا يجوز له تنفيذ هذه المشاريع بغير موافقة الدولتين وموافقة مدينة القدس في حالة تأثرها مباشرة بمشروع الإنماء.

8- فيما يتعلق بالنظام النقدي المشترك يكون إصدار النقود المتداولة في الدولتين وفي مدينة القدس تحت سلطة المجلس الاقتصادي المشترك الذي يكون سلطة الإصدار الوحيدة والذي يحدد الاحتياطي الذي يحتفظ به كضمان لهذه العملات.

9- يجوز لكل دولة – بما يتفق مع البند 2 (ب) أعلاه – أن تدير مصرفها المركزي الخاص وأن تتحكم بسياستها المالية والائتمانية، وبإيراداتها ونفقاتها من القطع الأجنبي، وبمنح رخص الاستيراد. وأن تقوم بعمليات مالية دولية اعتماداً على ائتمانها الذاتي. ويكون للمجلس الاقتصادي المشترك خلال السنتين التاليتين مباشرة لانتهاء الانتداب سلطة اتخاذ جميع ما قد يلزم من تدابير كي يكون متوفراً لكل دولة في

أية فترة مدتها اثنا عشر شهراً مبلغ من القطع الأجنبي كاف لكي يضمن للإقليم ذاته مقداراً من البضائع والخدمات المستوردة لأجل الاستهلاك المحلي مساوياً لمقدار من البضائع والخدمات التي استهلكها الإقليم خلال الشهور الاثنى عشر المنتهية في 31 ديسمبر 1947 وذلك بالقدر الذي يسمح به مجموع الدخل من القطع الأجنبي الذي تحصل عليه الدولتان من تصدير البضائع والخدمات، وشرط أن تتخذ كل دولة التدابير المناسبة لصيانة مواردها الخاصة من القطع الأجنبي.

10- تتمتع كل دولة بجميع السلطات الاقتصادية غير الموكولة صراحة إلى المجلس الاقتصادي المشترك.

11- توضع تعريفة جمركية مشتركة تترك حرية التجارة كاملة بين الدولتين وكذلك بين الدولتين ومدينة القدس.

12- توضع جداول التعريفة من قبل لجنة خاصة للتعريفات مكونة من ممثلين متساوي العدد عن كل دولة من الدولتين وتعرض على المجلس الاقتصادي المشترك للموافقة عليها بأغلبية الأصوات. وفي حالة وقوع خلاف في لجنة التعريفة فإن المجلس الاقتصادي المشترك يقوم بالتوسط في النقاط المتنازع عليها، كما يقوم المجلس الاقتصادي بوضع التعريفة بنفسه في حالة عدم توصل لجنة التعريفة إلى وضع جدول للتعريفة في المهلة المحددة.

13- يكون لتكاليف البنود التالية الأولوية من دخل الجمارك وغيرها من بنود الدخل العام للمجلس الاقتصادي المشترك.

أ- نفقات المصالح الجمركية ومصاريف إدارة المصالح المشتركة.

ب- نفقات إدارة المجلس الاقتصادي المشترك.

ج- الالتزامات المالية لإدارة فلسطين وهي :

1- نفقات إدارة الدين العام.

2- معاشات التقاعد التي تدفع حالياً أو التي ستدفع في المستقبل وفقاً للقوانين وعلى النطاق المنصوص عليه في البند (3) من الفصل الثالث أعلاه.

14- بعد تغطية هذه الالتزامات بتمامها، يوزع فائض الدخل من الجمارك والخدمات المشتركة على الصورة التالية : تمنح مدينة القدس مبلغاً لا يقل عن 5% ولا يزيد عن 10% ويوزع المجلس الاقتصادي المشترك الباقي بصورة عادلة على الدولتين. هادفاً المحافظة على مستوى معقول ومناسب للخدمات الحكومية والاجتماعية في كلتا الدولتين غير أنه لا يجوز أن تزيد حصة أي منهما عن المقدار الذي ساهمت به في دخل الاتحاد الاقتصادي بأكثر من أربعة ملايين جنيه بالسنة، ويجوز للمجلس الاقتصادي المشترك بعد انقضاء خمس سنوات أن يعيد النظر في مبادئ توزيع الإيرادات المشتركة مستلهماً في ذلك اعتبارات العدالة.

15- تشترك الدولتان في عقد جميع الاتفاقات والمعاهدات الدولية الخاصة بالتعريفات الجمركية وبمرافق المواصلات الموضوعة تحت سلطة المجلس الاقتصادي المشترك، وتلزم الدولتان في هذه الأمور بأن تتصرفا طبقاً لقرار أغلبية المجلس الاقتصادي المشترك.

16- يبذل المجلس الاقتصادي المشترك جهده ليوفر لصادرات فلسطين منفذاً عادلاً ومتساوياً إلى الأسواق العالمية.

17- يجب على جميع المشاريع المدارة من المجلس الاقتصادي المشترك أن تدفع أجوراً عادلة على أساس واحد.

حرية العبور (TRANSIT) والزيارة

18- يجب أن يتضمن التعهد نصوصاً تضمن حرية المرور والزيارة لجميع المقيمين أو المواطنين في الدولتين وفي مدينة القدس على أن يكون ذلك خاضعاً لاعتبارات الأمن العام، على شرط أن تقوم كل من الدولتين ومدينة القدس بمراقبة الأشخاص المقيمين ضمن حدودها.

إنهاء التعهد وتعديله وتفسيره

19- يظل التعهد نافذاً وكذلك كل معاهدة منبثقة عنه لمدة عشر سنوات ويقى نافذاً بعد انقضاء هذه المدة إلـــى أن يعلن أحد الطرفين إنهاءه الذي لا يسري قبل انقضاء سنتين.

20- لا يجوز تعديل التعهد وكل معاهدة تنبثق عنه خلال فترة السنوات العشر الأولى إلا برضاء الطرفين.

21- كل نزاع حول تطبيق أو تفسير التعهد وكل معاهدة منبثقة عنه يحال بناء على طلب أي من الطرفين إلى محكمة العدل الدولية هذا ما لم يتفق الطرفان على طريقة أخرى للتسوية.

هـ- الموجودات

1- توزع أموال إدارة فلسطين المنقولة بين الدولتين العربية واليهودية ومدينة القدس على أساس عادل، ويجب أن يجري التوزيع بواسطة لجنة الأمم المتحدة المذكورة في القسم (ب) بند (1) أعلاه وتصبح الأموال غير المنقولة ملكاً للحكومة التي توجد هذه الأموال في إقليمها.

2- يجب على الدولة المنتدبة خلال الفترة التي تنقضي بين تاريخ تعيين لجنة الأمم المتحدة وانتهـــاء الانتـــداب أن تتشاور مع اللجنة في أي إجراء تفكر باتخاذه متضمناً تصفية أموال حكومة فلسطين والتصرف بها أو رهنهـــا، مثل فائق الخزينة المتراكم، وريع السندات التي أصدرتها الحكومة، وأراضي الدولة وأية موجودات أخرى.

و- الدخول في عضوية الأمم المتحدة

عندما يصبح استقلال الدولة العربية أو اليهودية نافذاً (كما هو منصوص عليه في المـــشروع الحاضـــر)، ويكون البيان والتعهد المنصوص عليهما في هذا المشروع قد وقع عليهما من قبل الدولة، يصبح عندئذ من المناســـب أن ينظر بعين العطف إلى طلب قبولها عضواً في الأمم المتحدة طبقاً للمادة (4) من ميثاق الأمم المتحدة.

"القسم الثاني"

ويشتمل على حدود الدولتين العربية واليهودية بالتفصيل

القسم الثالث

مدينة القدس

أ- نظام خاص

يجعل لمدينة القدس (كيان منفصل Corpus sepratum) خاضع لنظام دولي خاص، وتتولى الأمم المتحدة إدارتها ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة.

ب- حدود المدينة

تشمل مدينة القدس بلدية القدس الحالية مضافاً إليها القرى والبلدان المجاورة، وأبعدها شرقاً، أبو ديس، وأبعدها جنوباً بيت لحم وأبعدها غرباً عين كارم وتشمل معها المنطقة المبينة من قرية قالونيا كما هو موضح على الخريجة التخطيطية المرفقة (ملحق ب).

ج- نظام المدينة الأساسي (دستورها)

يجب على مجلس الوصاية خلال خمسة شهور من الموافقة على المشروع الحاضر أن يضع ويقر دستوراً مفصلاً للمدينة يتضمن جوهر الشروط التالية :

1- الإدارة الحكومية : مقاصدها الخاصة :

يجب على السلطة الإدارية أن تتبع أثناء قيامها بالتزاماتها الإدارية الأهداف الخاصة التالية :

أ- حماية المصالح الروحية والدينية الفريدة الواقعة ضمن مدينة العقائد التوحيدية الكبيرة الثلاث المنتشرة في أنحاء العالم – المسيحية واليهودية والإسلام – وصيانتها والعمل لهذه الغاية بحيث يسود النظام والسلام – السلام الديني خاصة في مدينة القدس.

ب- دعم روح التعاون بين سكان المدينة جميعهم سواء في سبيل مصلحتهم الخاصة أو في سبيل تشجيع التطور السلمي للعلاقات المشتركة بين شعبي فلسطين في البلاد المقدسة بأسرها وتأمين الأمن والرفاهية وتشجيع كل تدبير بناء من شأنه أن يحسن حياة السكان آخذاً بعين الاعتبار العادات والظروف الخاصة لمختلف الشعوب والجاليات.

2- الحاكم والموظفون الإداريون :

يقوم مجلس الوصاية بتعيين حاكم للقدس يكون مسؤولاً أمامه، ويكون هذا الاختيار على أساس كفايته الخاصة دون مراعاة لجنسيته، على أن لا يكون مواطناً لأي من الدولتين في فلسطين.

يمثل الحاكم الأمم المتحدة في مدينة القدس ويمارس نيابة عنها جميع السلطات الإدارية بما في ذلك إدارة الشؤون الخارجية، ويعاونه مجموعة من الموظفين الإداريين يعتبر أفرادها موظفين دوليين وفق منطوق المادة (100) من الميثاق، ويختارون قدر الإمكان من بين سكان المدينة ومن سائر فلسطين دون أي تمييز عنصري. وعلى الحاكم أن يقدم مشروعاً مفصلاً لتنظيم إدارة المدينة إلى مجلس الوصاية لينال موافقته عليه.

3- الاستقلال المحلي :

أ- يكون للوحدات القائمة حالياً ذات الاستقلال المحلي في منطقة المدينة (القرى والمراكز والبلديات) سلطات حكومية وإدارية واسعة ضمن النطاق المحلي.

ب- يدرس الحاكم مشروع إنشاء وحدات بلدية خاصة تتألف من الأقسام اليهودية والعربية في مدينة القدس الجديدة، ويرفعه إلى مجلس الوصاية للنظر فيه وإصدار قرار بشأنه.

وتستمر الوحدات البلدية الجديدة في تكوين جزء من البلدية الحالية لمدينة القدس.

4- تدابير الأمن :

أ- تجرد مدينة القدس من السلاح ويعلن حيادها ويحافظ عليه ولا يسمح بقيام أية تشكيلات أو تدريب أو نشاط عسكري ضمن حدودها.

ب- في حالة عرقلة أعمال الإدارة في مدينة القدس بصورة خطيرة أو منعها، من جراء عدم تعاون أو تدخل فئة أو أكثر من السكان، يكون للحاكم السلطة باتخاذ التدابير اللازمة لإعادة سير الإدارة الفعال.

ج- للمساعدة على استتباب القانون والنظام الداخلي، وبصورة خاصة لحماية الأماكن المقدسة والمواقع والأبنية الدينية في المدينة، يقوم الحاكم بتنظيم شرطة خاصة ذات قوة كافية، يجند أفرادها من خارج فلسطين، ويعطى للحاكم حق التصرف ببنود الميزانية حسب الحاجة للمحافظة على هذه القوة والإنفاق عليها.

5- التنظيم التشريعي :

تكون السلطة التشريعية والضرائبية بيد مجلس تشريعي منتخب بالاقتراع العام السري على أساس تمثيل نسبي لسكان مدينة القدس البالغين وبغير تمييز من حيث الجنسية ومع ذلك فيجب أن لا يتعارض أي إجراء تشريعي أو يتناقض مع الأحكام المنصوص عليها في دستور المدينة، كما يجب أن لا يسود هذه الأحكام أي قانون أو لائحة أو تصرف رسمي ويعطي الدستور للحاكم حق الاعتراض (VETO) على (المشاريع بقوانين) المتنافية مع ألأحكام المذكورة، ويمنحه كذلك سلطة إصدار أوامر وقتية في حالة تخلف المجلس عن الموافقة في الوقت المناسب على (مشروع بقانون) يعتبر جوهرياً بالنسبة لسير الإدارة الطبيعي.

6- القضاء :

يجب أن ينص الدستور على إنشاء نظام قضائي مستقل مشتملاً على محكمة استئناف يخضع لولايتها جميع سكان المدينة.

7- الاتحاد الاقتصادي والنظام الاقتصادي :

تكون مدينة القدس داخلة ضمن الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني ومقيدة بأحكام التعهد جميعها وبكل معاهدة تنبثق عنه، وكذلك بجميع قرارات المجلس الاقتصادي المشترك، ويقام مقر المجلس الاقتصادي في منطقة المدينة ويجب أن يحتوي الدستور على أحكام للشؤون الاقتصادية التي لا تقع ضمن نظام الوحدة الاقتصادية وذلك على أساس من عدم التمييز والمساواة في المعاملة بالنسبة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ولرعايها.

8- حرية العبور TRANSIT والزيارة والسيطرة على المقيمين :

تكون حرية الدخول والإقامة ضمن حدود المدينة مضمونة للمقيمين في الدولتين العربية واليهودية ولمواطنيها، وذلك بشرط عدم الإخلال باعتبارات الأمن مع مراعاة الاعتبارات الاقتصادية كما يحددها الحاكم وفقاً لتعليمات مجلس الوصاية. وتكون الهجرة إلى داخل حدود المدينة والإقامة فيها بالنسبة لرعايا الدول الأخرى خاضعة لسلطة الحاكم وفقاً لتعليمات مجلس الوصاية.

9- العلاقات مع الدولتين العربية واليهودية :

يعتمد الحاكم للمدينة ممثلي الدولتين العربية واليهودية ويكونان مكلفين بحماية مصالح دولتيهما ورعاياهما لدى الإدارة الدولية للمدينة.

10- اللغات الرسمية :

تكون العربية والعبرية لغتي المدينة الرسميتين، ولا يحول هذا النص دون أن يعتمد في العمل لغة أو لغات إضافية عدة حسب الحاجة.

11- المواطنة :

يصبح جميع المقيمين بحكم الواقع مواطنين في مدينة القدس ما لم يختاروا جنسية الدولة التي كانوا رعاياها أو ما لم يكونوا عرباً أو يهوداً قد أعلنوا نيتهم في أن يصبحوا مواطنين في الدولة العربية والدولة اليهودية طبقاً للفقرة (9) من الفصل (ب) من القسم الأول من المشروع الحاضر.

ويتخذ مجلس الوصاية التدابير لتوفير الحماية القنصلية لمواطني المدينة خارج أرضها.

11- حريات المواطنين :

أ- يضمن لسكان المدينة بشرط عدم الإخلال بمقتضيات النظام العام والآداب العامة حقوق الإنسان والحريات الأساسية مشتمل حرية العقيدة والدين والعبادة واللغة والتعليم، وحرية القول وحرية الصحافة وحرية الاجتماع والانتماء إلى الجمعيات وتكوينها وحرية التظلم.

ب- لا يجري أي تمييز بين السكان بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس.

ج- يكون لجميع المقيمين داخل المدينة حق متساوٍ في التمتع بحماية القانون.

د- يجب احترام قانون الأسرة والأحوال الشخصية لمختلف الأفراد ومختلف الطوائف كما تحترم كذلك مصالحهم الدينية.

ه- مع عدم الإخلال بضرورات حفظ النظام العام وحسن الإدارة لا يتخذ أي إجراء يتدخل في نشاط المؤسسات الدينية أو الخيرية لجميع المذاهب ولا يجوز عمل أي تمييز نحو ممثلي هذه المؤسسات أو أعضائها بسبب دينهم أو جنسيتهم.

و- تؤمن المدينة تعليماً ابتدائياً وثانوياً كافيين للطائفتين العربية واليهودية كل بلغتها ووفق تقاليدها الثقافية. وأن حقوق كل طائفة في الاحتفاظ بمدارسها الخاصة لتعليم أفرادها بلغتهم القومية، شرط أن تلتزم بمتطلبات التعليم العامة التي قد ترفضها المدينة، سوف لا تنكر أو تعطل. أما مؤسسات التعليم الأجنبية فتتابع نشاطها على أساس الحقوق القائمة.

ز- لا يجوز أن تحد حرية أي فرد من سكان المدينة في استخدام أية لغة كانت في أحاديثه الخاصة أو في التجارة أو الأمور الدينية أو الصحافة أو المنشورات بجميع أنواعها أو الاجتماعات العامة.

13- الأماكن المقدسة :

أ- لا يجوز أن يلحق أي مساس بالحقوق القائمة الحالية المتعلقة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية.

ب- تضمن حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والأبينة والمواقع الدينية وحرية ممارسة العبادة وفقاً للحقوق القائمة شرط مراعاة حفظ النظام واللياقة.

ج- تصان الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية ويحرم كل فعل من شأنه أن يسيء بأية صورة كانت إلى قداستها. وإن رأى الحاكم في أي وقت ضرورية ترميم مكان مقدس أو بناء موقع ديني ما، فيجوز له أن يدعو الطائفة أو الطوائف المعنية إلى القيام بالترميمات اللازمة. ويجوز له القيام بهذه الترميمات على حساب الطائفة أو الطوائف المعنية إن لم يتلق جواباً على طلبه خلال مدة معقولة.

د- ولا تجبى أية ضريبة على الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية التي كانت معفاة من الضرائب وقت إقامة المدينة (بوضعها الدولي) ولا يلحق (براجعية الضرائب Incidence of taxation) أي تعديل يشكل تمييزاً بين مالكي الأماكن والأبنية والمواقع الدينية أو ساكنيها بحيث يضع هؤلاء المالكين أو الحائزين في وضع أقل ملاءمة بالنسبة للرجعية العامة للضرائب منه في وقت الموافقة على توصيات الجمعية العامة.

14 سلطات الحاكم الخاصة فيما يتعلق بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في المدينة وفي أي جزء من فلسطين :

أ- أن حماية الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية الموجودة في مدينة القدس يجب أن تكون موضع اهتمام الحاكم بصورة خاصة.

ب- وفيما يتعلق بالأماكن والأبنية والمواقع المماثلة الموجودة في فلسطين خارج المدينة، يقرر الحاكم بموجب السلطات التي يكون قد منحه خارج المدينة، يقرر الحاكم بموجب السلطات التي يكون قد منحه إياها دستور الدولتين ما إذا كانت أحكام دستوري الدولتين العربية واليهودية في فلسطين والخاصة بهذه الأماكن وبالحقوق الدينية المتعلقة بها مطبقة ومحترم كما يجب.

ج- وللحاكم كذلك حق اتخاذ القرارات، على أساس الحقوق القائمة، في حالة حدوث خلاف بين مختلف الطوائف الدينية أو بشأن شعائر طائفة ما بالنسبة للأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في سائر أنحاء فلسطين.

ويجوز للحاكم أن يستعين أثناء قيامه بهذه المهمة بمجلس استشاري مؤلف من ممثلين لمختلف الطوائف يعملون بصفة استشارية.

يبدأ تنفيذ الدستور الذي يضعه مجلس الوصاية على ضوء المبادئ المذكورة أعلاه في ميعاد أقصاه أول أكتوبر (1948) ويكون سريانه أول الأمر خلال مدة عشر سنوات. ما لم ير مجلس الوصاية وجوب القيام في أقرب وقت بإعادة النظر بهذه الأحكام. ويجب عند انقضاء هذه المدة أن يعاد النظر في مجموع النظام من قبل مجلس الوصاية على ضوء التجارب المكتسبة خلال هذه الفترة الأولى من العمل به. وعندئذ يكون للمقيمين في المدينة الحرية في الإعلان بطريق الاستفتاء عن رغباتهم بالتعديلات الممكن إجراؤها على نظام المدينة.

"القسم الرابع"

الامتيازات

إن الدول التي يكون رعاياها قد تمتعون في الماضي في فلسطين بالمزايا والحصانات القنصلية التي كانت ممنوحة لهم أثناء الحكم العثماني بموجب الامتيازات أو العرف مدعوة إلى التنازل عن جميع حقوقها في إعادة تثبيت المزايا والحصانات المذكورة في الدولتين العربية واليهودية المنوي إنشاؤهما وكذلك في مدينة القدس.

موقف الدول من التصويت على مشروع تقسيم فلسطين

الدول التي أيدت المشروع	الدول التي رفضت المشروع	الدول التي امتنعت عن التصويت
1- أستراليا	1- أفغانستان	1- الأرجنتين
2- بلجيكا	2- كوبا	2- شيلي
3- بوليفيا	3- مصر	3- الصين
4- البرازيل	4- اليونان	4- كولومبيا
5- روسيا البيضاء	5- الهند	5- سلفادور
6- كندا	6- إيران	6- أثيوبيا
7- كوستاريكا	7- العراق	7- هندوراس
8- تشيكوسلوفاكيا	8- لبنان	8- المكسيك
9- دومنيكا	9- الباكستان	9- سيام (غائبة)
10- دانمارك	10- المملكة العربية السعودية	10- بريطانيا
11- أيكوادور	11- سوريا	11- يوجوسلافيا
12- فرنسا	12- تركيا	12- فرنسا
13- جواتيملا	13- اليمن	13- جواتيملا
14- هايتي		
15- أيسلند		
16- ليبريا		
17- لكسمبرج		
18- هولندا		
19- زيلندا الجديدة		
20- نيكاراجوا		
21- النرويج		
22- بناما		
23- باراجواي		
24- بيرو		
25- الفيليبين		
26- بولندا		
27- السويد		
28- أوكرانيا		
29- اتحاد جنوب أفريقيا		
30- روسيا		
31- الولايات المتحدة الأمريكية		
32- أوروجواي		
33- فنزويلا		

ملحق رقم (9)

المستوطنات التي أقيمت بالسور والبرج (1936-1939م)[*]

الرقم	المستوطنة	التاريخ	الرقم	المستوطنة	التاريخ
1	كفار حيطيم	1936/12/7	27	مسادة	1937/1/31
2	تل عمال (نير دافيد)	1936/12/10	28	غينور سار	1937/2/25
3	سديه ناحوم	1937/1/5	29	بيت يوسف	1937/4/9
4	شاعر هاغولان	1937/1/31	30	مشمار هاشلوشا	1937/4/13
5	بني بريت (موليدت)	1937/7/4	31	طيرات تسفي	1937/6/30
6	عين جف	1934/7/6	32	كفار روبين	1938/11/25
7	ماعوز حاييم	1937/7/6	33	كفار مساريك	1938/11/29
8	عين هاشوفيط	1937/7/5	34	مسيلوت	1938/12/12
9	كفار مناحم	1937/7/28	35	داليا	1939/5/2
10	كفار سالد	1937/8/15	36	دفنا	1939/5/3
11	تسور موشه	1937/9/13	37	دان	1939/5/4
12	أفشا	1937/11/7	38	سديه إلياهو	1939/5/8
13	حانيتا	1938/3/21	39	محنايم	1939/5/23
14	شفي تسيون	1938/4/13	40	شدموت دبورا	1939/5/23
15	سديه فاربورغ	1938/5/17	41	شورشيم	1939/5/23
16	رمات هدار	1938/5/26	42	هازورعيم	1939/5/23
17	ألونيم	1938/6/26	43	تل تسور	1939/5/23
18	كفار جليكسون	1939/5/23	44	معاليه هاحميشا	1938/7/17
19	معبيليم	1939/5/23	45	تل إسحاق	1938/7/25
20	بيت يهوشع	1938/8/17	46	مشمار هايم	1939/5/28
21	حماديا	1939/6/27	47	عين هامفراتس	1938/8/25
22	كفار نيطر	1939/6/26	48	معيان تسفي	1938/8/30
23	نجيفا	1939/7/12	49	شارونا	1938/11/16
24	جيشر	1939	50	غيؤوليم	1938/11/17
25	بيت أرون	1939/10/1	51	أيالون	1938/11/24
26	عمير	1939/10/29	52	نافه إيتان	1938/11/25

[*] تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 200.

ملحق رقم (10)

رسالة بريطانية إلى شرتوك حول عملية (كاج) عام 1941[*]

سري جداً

القاهرة

19 أكتوبر 1941م.

السيد : شرتوك العزيز

لقد خرج في 18 مايو 1941م، من حيفا في (أسد البحر) 23 شخصاً، جندوا على يدكم، لينفذوا عملية حربية هامة، في سوريا، وبعد الفحص الدقيق جداً، والتحقيق المتواصل، آسف لإخباركم أن هؤلاء الأشخاص مفقودين، ولا أمل في أن يكونوا على قيد الحياة.

سأكون شاكراً لكم إذا أبلغم ذلك لأقاربهم، وإنني أود أن أعبّر عن عمق تقديري للبطولة التي تحرك بها هؤلاء الأشخاص، ليأخذوا على عاتقهم هذه المهمة الخطيرة جداً لخدمة الجيش البريطاني. أسفنا لأقاربهم.

القيادة الرئيسة للشرق الأوسط

---

[*] السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، منذ إنشائها وحتى صدور قرار التقسيم من1920 إلى 1947م، غزة، 2006، ص 437.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق العربية :

1- زقوت، ناهض : وثائق القضية الفلسطينية، ج1، المركز القـومي للدراسـات والنـشر، غزة، ط1، 2003م.
2- قانون استملاك الأراضي للجيش ولقوة الطيران لعام 1925م، قـوانين فلـسطين، ج2، (جمع درايتون)، مطبعة الروم، القدس، 1936م.
3- قانون الأراضي الموات لعام 1921م، مجموعة قوانين فلسطين، ج2.
4- قانون المعارف لعام 1933م، قوانين فلسطين، ج1.
5- قانون تسوية حقوق ملكية الأراضي لعام 1928م، قوانين فلسطين، ج2.
6- مرسوم دستور فلسطين لعام 1922م، قوانين فلسطين، ج4.
7- هيئة الاستعلامات العامة : ملف وثائق فلسطين، ج1، 1949م.

ثانياً : الموسوعات العلمية العربية :

8- بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين في عهد الانتداب البريطـاني مـن 1920-1948م، الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج1، بيروت، ط1، 1990م.
9- الدباغ، مصطفى مراد : بلادنا فلسطين، الـديار اليافيـة، ق2، ج4، دار الطليعـة، ط1، بيروت، 1972م.
10- طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، الموسوعة الفلـسطينية، ق2، ج2، بيروت، ط1، 1990م.
11- عايد، خالد : التوسعية الصهيونية وإسرائيل الكبرى، الموسوعة الفلـسطينية، ق2، ج6، بيروت، ط1، 1990م.
12- الكيالي، عبد الوهاب؛ وآخرون : موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1989م.
13- المرعشي، أحمد : هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، ق1، دمشق، 1988م.
14- المسيري، عبد الوهاب: الصهيونية؛ الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج6، بيروت، ط1، 1990م.
15- ـــــــــــــ: القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج6، بيروت، ط1، 1990م.

16- ـــــــــــــــ: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1990م.
17- ـــــــــــــــ : موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1999م.

ثالثاً : المراجع العربية :

18- أبو النمل، حسين : الاقتصاد الإسرائيلي، مركز دارسات الوحدة العربية، بيروت، 1988م.
19- أبو هلالة، يوسف : الإعلام اليهودي المعاصر وأثره في الأزمة الإسلامية، دار الرسالة الحديثة، القاهرة، 1986م.
20- الأحمد، نجيب : فلسطين تاريخاً ونضالاً، دار الجليل للنشر، عمان، ط1، 1985م.
21- الأسطل، رياض محمود : تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، إصدارات المركز الدولي، ط2، 2005م.
22- أسعد، أحمد: التطور الاقتصادي في فلسطين، دار الاتحاد للطباعة والنشر، حيفا، ط1، 1985م.
23- بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة في فلسطين من 1920 إلى 1945م، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، ط1، 1981م.
24- ـــــــــــــــ دور منظمة الهاغاناة في إنشاء إسرائيل، دار الجليل للنشر، عمان، ط1، 1985م.
25- بويصير، صالح مسعود : جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، منشورات وزارة الثقافة الفلسطينية، غزة، ط2، 2001م.
26- التنير، تقي الدين؛ عطوي، محمد: الإعلام الإسرائيلي ومواجهته، بيروت، ط1، 1999م.
27- توما، إميل : جذور القضية الفلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ط1، 1973م.
28- جبارة، تيسير : دراسات في تاريخ فلسطين الحديث، مطبعة الرائد، البيرة، ط1، 1985م.
29- جريس، صبري : تاريخ الصهيونية 1918-1939، ج2، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا، 1986م.
30- جمال، أمل : الصحافة والإعلام في إسرائيل، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2005م.
31- الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية في فلسطين 1922-1939م، دار الكرمل، صامد، عمان، 1986م.

32- حبيب، سلوى : الصحف الإسرائيلية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1968م.
33- حجاج، أحمد : سكان إسرائيل – تحليل وتنبؤات، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1984م.
34- حسونة، خليل : الثورة الشعبية الفلسطينية ثورة 1936م نموذجاً، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة، ط1، 2001م.
35- حسين، عبد الرحيم : النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1984م.
36- الحسيني، محمد يونس : التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين العربية، مكتبة الطاهر إخوان، يافا، 1946م.
37- حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، جامعة بيروت الأمريكية، بيروت، 1939م.
38- الحوت، بيان : القضية الشعب الحضارة، دار الاستقلال، بيروت، 1991م.
39- ـــــــــ القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948م.
40- الخالدي، وليد : الصهيونية في مئة عام من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي 1897-1997م، دار النهار للنشر، بيروت، ط1، 1998م.
41- خريسات، محمد؛ الشلبي، سهيلا : موقف أمريكا من القضية الفلسطينية 1945-1949م من خلال الصحف السورية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2006م.
42- خضر، بشارة : أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2003م.
43- خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939م، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس الغرب، ط2، 1982م.
44- الخولي، حسن صبري : سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، ج1، دار المعارف بمصر، 1973م.
45- الدباغ، مصطفى محمد : الحرب النفسية الإسرائيلية، مكتبة المنار، عمان، 1986م.
46- دروزة، محمد عزت : القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، المكتبة العصرية، صيدا، 1950م.
47- الرشيدات، شفيق : فلسطين تاريخاً وعبرة ومصيراً، دار النشر المتحدة للتأليف والترجمة، بيروت، 1961م.
48- زعيتر، أكرم : القضية الفلسطينية، دار المعارف، القاهرة، 1955م.
49- السبع، عصام : الإرهاب الصهيوني خلال فترة الانتداب البريطاني 1922-1948م، جامعة القاهرة، 1979م.

50- سعد، إلياس : الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة 1882-1968م، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1969م.
51- السعدي، غازي : الأحزاب والحكم في إسرائيل، دار الجليل للنشر، عمان، 1989م.
52- ———— من ملفات الإرهاب الصهيوني في فلسطين، مجازر وممارسات 1936-1983م، دار الجليل للنشر، عمان، ط1، 1985م.
53- السعدي، غازي؛ الهور، منير : الإعلام الإسرائيلي، 1986م، دار الجليل للنشر، الأردن، 1986م.
54- السفري، عيسى : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، مكتبة فلسطين الجديدة، يافا، ط1، 1937م.
55- سكيك، إبراهيم خليل : تاريخ فلسطين الحديث منذ الفتح العثماني، مطبعة قاصد خير، ط1، 1964م.
56- سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل 1922-1948م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1982م.
57- السنوار، زكريا : أورد وينغيت، دوره في تطوير القدرة العسكرية الصهيونية، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، مج15، ع2، حزيران (يونيو)، 2007م.
58- ———— دور هربرت صموئيل في تمليك الصهاينة أراضٍ في فلسطين 1920-1925م، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، 2009م.
59- ———— مشاريع تسوية قضية فلسطين من 1920-1991م، غزة، ط1، 1992م.
60- ———— منظمة الهاغاناة الصهيونية منذ إنشائها وحتى صدور قرار التقسيم من 1920 إلى 1947م، معهد البحوث والدراسات الصلبة، القاهرة، 2006م.
61- شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية والاجتماعية للحركة السياسية في فلسطين 1920-1948م، مؤسسة الأسوار، عكا، رام الله، ط1، 1999م.
62- الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين الاقتصادي والاجتماعي، دار ابن خلدون، بيروت، ط1، 1985م.
63- شوفاني، إلياس : الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1986م.
64- صالح، محسن محمد : دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مركز الإعلام العربي، ط1، 2003م.
65- صالح، حسن : سكان فلسطين ديموغرافياً وجغرافياً، دار الشروق، عمان، 1985م.

66- صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة في فلسطين ودورها في تنفيذ السياسة البريطانية 1917-1939م، دار النفائس، عمان، ط1، 1996م.
67- صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها، جمعية الدراسات العربية، القدس، 1982م.
68- صايغ، يوسف : الاقتصاد الإسرائيلي، مركز الأبحاث، بيروت، ط2، 1966م.
69- الصغير، زياد : ثورة فلسطين 1936-1939م وأثرها على لبنان، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، ط1، 1984م.
70- الصياد، محمد محمود : جغرافية الوطن العربي، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1986م.
71- الطحان، مصطفى : فلسطين والمؤامرة الكبرى، المركز العالمي للكتاب الإسلامي، ط1، 1994م.
72- طنوس، عزت : الفلسطينيون ماضٍ مجيد ومستقبل باهر، مركز الأبحاث، بيروت، 1982م.
73- طهبوب، فائق : الحركة العمالية والنقابية في فلسطين 1920-1948م، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982م.
74- ظاظا، حسن : الصهيونية العالمية وإسرائيل، د.م، د.ط، د.ت.
75- العباسي، نظام عزت : السياسة الداخلية للحركة الوطنية الفلسطينية في مواجهة الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية 1918-1945م، دار هشام للنشر والتوزيع، إربد، ط1، 1984م.
76- عبد الظاهر، محمود : الصهيونية وسياسة العنف، زئيف جابوتنسكي وتلاميذه في السياسة الإسرائيلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979م.
77- عدوان، عاطف : دراسات في القضية الفلسطينية، الجامعة الإسلامية، غزة، ط4، 2006م.
78- العسلي، بسام: ثورة الشيخ عز الدين القسام، الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلام، د.م، د.ط، د.ت.
79- عصبة التحرر الوطني في فلسطين: طريق فلسطين إلى الحرية، مطبعة النصر، يافا، 1947م.
80- العقاد، صلاح : المشرق العربي المعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1998م.
81- العيلة، رياض: تطور القضية الفلسطينية، التاريخي والسياسي والاجتماعي، د.م، ط2، 1998م.
82- الغطاء، علي، كاشف : المحاولات الصهيونية لإنشاء الدولة اليهودية في فلسطين والمواقف الدولية منها 1897-1947م، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 2000م.
83- غنيم، عادل حسن : الحركة الوطنية الفلسطينية من 1917-1939م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1974م.

84- قاسمية، خيرية : النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه 1909-1918م، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1973م.

85- القطشان، عبد الله عبد السلام : التعليم الخاص اليهودي والمسيحي والإسلامي 1920-1948، ج2، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، 1988م.

86- كنعان، حبيب : حرب الصحافة؛ نضال الصحافة العبرية في أرض فلسطين ضد الحكم البريطاني، بيروت، 1969م.

87- الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط10، 1990م.

88- الكيلاني، هيثم : المذهب العسكري الإسرائيلي، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1969م.

89- مؤسسة الدراسات الفلسطينية : فلسطين تاريخها وقضيتها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا، ط1، 1983م.

90- محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة 1937-1948م، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ط1، 1981م.

91- محمود، حامد : الدعاية الصهيونية وسائلها وأساليبها، وطرق مكافحتها، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1987م..

92- مصطفى، أحمد عبد الرحيم : بريطانيا وفلسطين 1945-1949م، دار الشروق، بيروت، 1986م.

93- المهتدي، عبلة : القدس والحكم العسكري البريطاني 1917-1920م، المؤسسة العبرية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2003م.

94- النتشة، رفيق، وآخرون : تاريخ فلسطين وجغرافيتها، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1991م.

95- النحال، محمد سلامة : فلسطين أرض وتاريخ، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، 1981م.

96- النعامي، صالح : العسكر والصحافة في إسرائيل، دار الشروق، القاهرة، ط2، 2005م.

97- النقيب، فضل مصطفى : اقتصاد إسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 2001م.

98- الهلول، جبر : المواثيق والعهود في ممارسات اليهود، قراءة في الفكر الديني والفكر السياسي اليهودي المعاصر، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2004م.

99- وزارة الدفاع الوطني: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، بيروت، ط1، 1973م.

100- ياسين، السيد، وآخرون : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ج1، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ط1، 1975م.

101- ياسين، عبد القادر : كفاح الشعب الفلسطيني حتى عام 1948م، مركز الأبحاث، بيروت، 1975م.

102- ياغي، إسماعيل : الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، دار المريخ للنشر، الرياض، د.ط، 1983م.

103- يوسف، مروة؛ نورمان، دندن : المؤسسات العلمية والثقافية والفنية في إسرائيل، سلسلة حقائق وأرقام، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1967م.

104- يونس، كريم : الواقع السياسي في إسرائيل، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ط1، 1986م.

رابعاً : المراجع الأجنبية المترجمة :

105- آسا، لفن : هشاي؛ مخابرات منظمة الهاغاناة، دار الجليل للنشر، عمان، ط1، 1999م.

106- تلمي أفرايم، ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، أحمد العجرمي (ترجمة)، دار الجليل للنشر، عمان، ط1، 1988م.

107- ديان، موشيه : مذكراتي، دار الفكر، بيروت، د.ت.

108- مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الثورة العربية الكبرى في فلسطين 1936-1939م، الرواية الإسرائيلية الرسمية، أحمد خليفة (ترجمة)، ط1، بيروت، 1989م.

109- مائير، جولدا : حياتي، يوميات قادة إسرائيل، دار الجليل للنشر والدراسات، عمان، ط1، 1989م.

110- هيرست، دافيد : البندقية وغصن الزيتون، جذور العنف في الشرق الأوسط، عبد الرحمن إياس (ترجمة)، شركة رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ط1، 2003م.

111- شامير، يتسحاق : مذكرات، دار الجليل للنشر والدراسات، عمان، ط1، 1994م.

112- عيلام، يغآل : ألف يهودي في التاريخ الحديث، عدنان أبو عامر (ترجمة)، مؤسسة فلسطين للثقافة، دمشق، ط1، 2006م.

113- كتن، هنري : قضية فلسطين، رشدي الأشهب (ترجمة)، مطبوعات وزارة الثقافة، ط1، 1999م.

114- عبوشي، واصف : فلسطين قبل الضياع؛ قراءة جديدة في المصادر البريطانية، علي الجرباوي (ترجمة)، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1985م.
115- صايغ، روزماري : الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، خالد عايد (ترجمة)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980م.
116- الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي؛ فترة هربرت صموئيل 1920-1925م، عبد الفتاح الصبحي (ترجمة)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 2003م.

خامساً : الدوريات العربية :

117- جريس، صبري : الصهيونيون والثورة العربية الكبرى في فلسطين 1936-1939م، تحديات وتفاعلات، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ع150-151، أيلول – تشرين أول (سبتمبر – أكتوبر) 1985م.
118- أبو رجيلي، خليل : الزراعة العربية في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل، شؤون فلسطينية، ع11، تموز (يوليو)، 1972م.
119- أثاث، أسعد : نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية، خصائص القوى العاملة في فلسطين، صامد الاقتصادي، ع31، آب (أغسطس)، 1981م.
120- بدران، نبيل : تطور هيكلية الاقتصاد العربي في ظل الاستعمار البريطاني والمشروع الصهيوني، صامد الاقتصادي، ع29، حزيران (يونيو)، 1981م.
121- التكريتي، يونس : الهجرة اليهودية إلى فلسطين طبيعتها، أسبابها ونتائجها، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، مج2، ع1، تشرين ثانٍ (نوفمبر)، 1975م.
122- سعد، أحمد : التطور الاقتصادي في فلسطين.
123- البرغوثي، عبد اللطيف : التربية في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين 1920-1948م، الأسوار، ع5، فصلية للأبحاث الفكرية والثقافية الوطنية، عكا، 1989م.
124- الجادر، عادل حامد : التشريعات البريطانية وتهويد الأراضي الفلسطينية 1917-1948م، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، مج4، ع3، كانون أول (ديسمبر)، 1975م.
125- الدباغ، مصطفى مراد : الاستيطان اليهودي في ريف فلسطين في العهدين العثماني والبريطاني، 1854-1948م، دراسات عربية، ع5، آذار (مارس)، 1975م.
126- سليم، محمد عبد الرؤوف : الصناعة اليهودية في فلسطين في عهد الانتداب، شؤون فلسطينية، ع96، تشرين ثانٍ (نوفمبر)، 1979م.

127- عدوان، عاطف: السياسة البريطانية تجاه الهجرة الصهيونية 1930-1935م، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، مج3، ع2، 1995م.
128- قهوجي، حبيب : الصحافة الإسرائيلية والمجتمع، سلسلة دراسات مؤسسة الأرض، ع1، 1974م.
129- موسى، صابر : نظام ملكية الأراضي في فلسطين 1917-1937م، شؤون فلسطينية، ع101، نيسان (أبريل)، 1980م.
130- الأسمر، فوزي : الغزو الصهيوني لأرض فلسطين، شؤون فلسطينية، ع50-51، تشرين أول-تشرين ثانٍ (أكتوبر-نوفمبر)، 1975م.
131- ميركورد، كين : الصناعة اليهودية واعتمادها على رأس المال الأجنبي 1922-1939م، شؤون فلسطينية، ع17، كانون ثانٍ (يناير)، 1973م.
132- ياسين، عبد القادر : التطور الصناعي في فلسطين حتى عام 1948م، شؤون فلسطينية، ع80، تموز (يوليو)، 1978م.
133- ياسين، عبد القادر : الطبقة العاملة والحركة السياسية في فلسطين، شؤون فلسطينية، بيروت، ع 56، نيسان (أبريل)، 1976م.
134- الخالدي، وليد : بناء الدولة اليهودية 1897-1948م، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع39، بيروت، صيف 1999م.
135- كنفاني، غسان : ثورة 1936-1939م، في فلسطين، خلفيات وتفاصيل وتحاليل، بيروت، شؤون فلسطينية، ع6، تموز (يوليو)، 1971م.

سادساً : المراجع الإنجليزية :

136- Alderman, Geoffrey: The modern British Jewry, London, Oxford, 1998.
137- Amos, Perlmuter: Military and Politics in Israel fance cass and comp, London, 1969.
138- Asfour Polk, and Others: Back drop to tragedy; The struggle for Palestine, Boston press, Boston, 1957.
139- Bauer, Yehuda: From diplomacy to resistance; A history of Jewish Palestine 1939-1945, Jewish Publication Society, Philadelphia, 1970.
140- Ben-Gurion, David: Rebrith and density of Israel, Murdekhai Nurock (Edit/trans), Philosophical Library, New York, 1954.
141- Bentwich, Norman: The Hebrew University of Jerusalem, 1918-1961; Weiden feld and Nicolson, London, 1961.

142- Biger, Gideon: The boundaries of the Modern Palestine, 1840-1947, Routledge, London, 2004.
143- Dunner Joseph: The Republic of Israel, It's history and It's promise, Whittles house, New York, 1950.
144- Eban, Abba: My people, The story of the Jews, Behrman house inc, Random house, U.S.A., 1969.
145- Ellis, Harry: Israel and the Middle East, Ronald press, New York, 1957.
146- ESCO Foundation for Palestine (Author), Palestine: A study of Jewish, Arab and British Policies, Vol. No. 1-2, Yale University press, New York, CT, 1947.
147- Galnoor, Itzak; Stering the Polity: Communication and politics in Israel, California, Sage publication, First printing, 1982.
148- Geddes, Charles: Documentary history of the Arab Israeli conflict, Praeger, New York, 1991.
149- Hirshberg, Joseph: Music in the Jewish community of Palestine 1880-1948; Asocial History, Oxford University, Oxford, 1996.
150- Hopgood, N. Hutchins: The Spirit of the Getto, New York, 1966.
151- Horowitz Dan; Moshe Lissak: Origins of Israeli polity, Palestine under the mandate, Chicago University press, Chicago, 1978.
152- Ilan, Pappe: The Israel, Palestine question, Rutledge, London, 1990.
153- Israel, Ben Cohen: A short story of Zionism, London, 1951.
154- Kirk, George: The Middle East in the war, 1939-1945, Washington, 1949.
155- Kirk, George: The Middle East in the war, 1939-1946, Oxford press, 1952.
156- Laquer Walter: A History of Zionism, Weiden filed, and Nicolson, London, 1972.
157- Laqueur, Walter: Communism and Nationalism in the Middle East, Routledge, London, 1961.
158- Loring Nancy: Female Soldiers-Combatants or Noncombatants?; Historical and contemporary perspectives, Green wood press, London, with out date.
159- Lucas, Noah: The modern history of Israel, Praeger, New York, 1975.
160- M. Howard, Sacher: Europe leaves the Middle East, 1936-1945, Allan Lane, Great Britain, 1974.
161- Mardi Noach: Education in Palestine 1920-1945, Zionist organization of America, Washington, DC, 1945.

162- Mark Erickson and Others: An Historical Encycolopedia of Arab Israeli conflict, Green Wood, Westport, 1996.
163- Marlowe, John: The seat of Pilate, an account of the Palestine mandate, Gresset press, London, 1959.
164- Max, Touch: Higher Education in Israel, University of Southen California, 1971.
165- Michael, Cohen : Palestine retreat from the mandate Paulelek, London, 1978.
166- Miller, Y.: Administrative Policy in Rural Palestine, The impact of British norms on Arab community life 1920-1948 in Palestine society and politics, New Jersy Princeton, 1980.
167- Monroe Elizabeth: Britain's Moment in the Middle East, 1914-1945, Fahen Ham and Reading, London, 1963.
168- Moshe, Pearlman: Ben Gurion Looks backs, Weiden field and Nicolson, London, 1965.
169- Mossinson Benzion: The problem of education in Palestine, Tel-Aviv, with out date.
170- Nardi, Noach: Zionism and Education in Palestine, Columbia University, New York, 1934.
171- Nathan, Ropert and Others: Palestine problem and promise, An economic study, Public Affairs press, Washington, 1946.
172- Nicolson, Bethel: The Palestine Triangle Andre, Dutch, London, 1979.
173- Reich, Bernard: Arab-Israeli conflict and conciliation, documentary history, Queen Wood press, New York, 1995.
174- Rey, Sara: The Gaza strip, the political economy of development institute for Palestine study, Washington, DC, 1995.
175- Rockman, Emannwal: Israelis emerging constitution, Columbia University, New York, 1955.
176- Rodric, D. M. Mahew and Matta, Akrawi: Education in Arab countries of the Near East, American Council on education, Washington, DC, 1949.
177- Shabtai Teveth: Moshe Dayan, Weiden field and Nicloson, London, 1972.
178- Sicker, Martin: The pangs of the messiah, the troubled birth of the Jewish state, Praege, Westport, CT, 2000.
179- Sicron, Noshe: Immigration to Israel, 1948, 1953, Jerusalem, 1957.

180- Silvereg, Robert: If I forget the Jerusalem; American Jews and the state of Israel, Morrow, New York, 1970.
181- Simon, Leon: Hebrow Education in Palestine, London, 1961.
182- Singman, Leonard and Others: The threat with in Israel and population polic, New first edition, U.S.A., 1975.
183- Stein, Kenneth W.: The land question in Palestine 1939-1948, University of North Carolina, Chapel Hill, NC, 1984.
184- Sternbell Zeev: The founding myths of Israel nationalism socialism and the making of the Jewish state, David Maise, trans, Princeton University press, Princeton, NJ, 1998.
185- Sykes, Christopher: Cross Roads to Israel Palestine from Balfour to Bevin, London, 1967.
186- Yahaya, Faris: Zionist relations with Nazi Germany, PRC, Beirut, 1978.
187- Yigal, Allon: Shield of Davied, Weiden field and Nicolson, Tel-Aviv, 1970.

مقالات إلكترونية :

Jewish Virtual Library:

188- Atshak Saddi, www.us-israel.org.
189- British restrictions of Jewish immigration, www.us-israel.org.
190- Chaim weizman, www.us-israel.org
191- Ha-Shomer, www.us-Israel.org.
192- Hebrew University, www.us-Israel.org
193- Jewish Brigade Group, www.us.Israel.org
194- Keren Hayesod, www.us-israel.org.
195- Lapidot Yehuda: The establishment of the Irgun, www.us-Israel.org.
196- Lapidot, Yehuda: The Hunting season, www.us-Israel.org.
197- Mabai, www.us-israel.org.
198- Orde Charles Wingate, www.us-israel.org.
199- Pail, Meir: From Hashomer to the Israel defense forces, www. www.us.Israel.org.
200- Peel commission; the Israeli foreign Ministry, www.us-israel.org
201- Rote of Jewish defense organization of Palestine, www.us-israel.org.
202- Rote of Jewish defense organization of Palestine. www.us.Israel.org.
203- Shaw commission, www.us-israel.org.
204- Technion, www.us-Israel.org

205- The 1936 Riots, www.us-israel.org.
206- The Anglo-American committee of inquiry, www.us-israel.org.
207- The Bombing of the king David Hotel, www.us-Israel.org.
208- The council of restoration and preservation of historic sites in Israel, www.us-Israel.org.
209- The Irgun Zevai Leomy, www.us.israel.org.
210- The Israeli foreign ministry, www.us-israel.org.
211- The Jabotinsky institute in Israel, www.us-israel.org.
212- The Jewish agency for Israel and the word Zionist organization, www.us-israel.org
213- The Jewish community under the mandate, www.us-israel.org.
214- The Jewish National Fund, www.us-israel.org.
215- The Jewish Resistance Movement, www.us-Israel.org
216- The Palmach, www.us-israel.org.
217- The peel commission report. www.us-israel.org.
218- The troubled birth of the Jewish State, www.us-Israel.org.
219- Vaad Leaumi, www.us-israel.ogr
220- Yitzhak Shamir, www.us-Israel.org.

سابعاً : المصادر الأجنبية العبرية :

أ) الوثائق :

221- بن غوريون، دافيد : يوميات الحرب؛ حرب الاستقلال 1947-1949م، غيرشون ريفلين والحنان أورن (تحرير)، وزارة الدفاع، تل أبيب، 1984م.
222- هرتسوغ، حاييم : الحروب الإسرائيلية العربية، منشورات يديعوت أحرونوت، القـدس، 1983م.
223- يلين، مور، نتان : المحاربون من أجل حرية إسرائيل، شكمونة، تل أبيب، 1974م.

ب) المذكرات الشخصية :

224- أفيغور، شاؤول : مع جيل الهاغاناة، وزارة الدفاع، تل أبيب، ط4، 1970م.
225- بن حور، إلياهو: الخروج من السياج، وزارة الدفاع، تل أبيب، 1985.
226- بن دافيد، يهودا: سرايا الميدان تتحرك بالليل، مطابع حريكل، تل أبيب، د.ت.
227- بيغن، مناحيم : التمرد، مطبعة أخ يوسف، تل أبيب، 1981م.
228- بيغن، مناحيم : في العمل السري، دار هدار للنشر، د.ت.

229- ديكل، أفرايم : نشاط جهاز المعلومات (هشاي)؛ من مفكرة قائد بجهاز المعلومات في الهاغاناة، مطبعة دافار، تل أبيب، 1953م.
230- رابين، يتسحاق : سجل خدمة، دوف غول شتاين (تحرير)، مطبعة معاريف، تل أبيب، 1979م.
231- عامي، ليف، شلومو : في الصراع والتمرد، الهاغاناة وإتسل وليحي 1918-1948م، وزارة الدفاع، تل أبيب، د.ت.

ت) الموسوعات العبرية :

232- شامير، عامي : سلاح الهندسة؛ موسوعة الجيش الإسرائيلي، ج9، إصدار رفيفيهم، 1982م.
233- عميكام، بتسلال، وآخرون : الازدهار والأحداث الدامية 1929-1939؛ موسوعة المراحل الكبيرة في تاريخ أرض إسرائيل، ج6، مطبعة دربي، 1981م.
234- كتسبورغ، نتنال : سياسة في مأزق؛ موسوعة المراحل الكبيرة في تاريخ أرض إسرائيل، ج7، مطبعة دربي، 1981م.
235- كتسبورغ، نتنال، وآخرون : أرض الاستيعاب الموحدة 1939-1947م؛ موسوعة المراحل الكبيرة في تاريخ أرض إسرائيل، ج7، مطبعة دربي، 1981م.
236- موسوعة كارتا : باروخ شرائيل وآخرون (تحرير)، طباعة كيتد ووزارة الدفاع، تل أبيب والقدس، 1990م.

ث) المراجع العبرية :

237- أرني، أفرايم : أرض إسرائيل؛ تاريخ؛ سياسة؛ إدارة وتطوير، إصدار الدائرة الرئيسية للكيرين كايميت لإسرائيل "الصندوق القومي الصهيوني"، القدس، د.ط، 1980م.
238- أرون، الحنان : أحداث 1936-1939م؛ عبر سياسية واستيطانية؛ جيش الدولة في الطريق، وزارة الدفاع، تل أبيب، 1988م.
239- أفنري، إسحاق : تمرد الهجرة – خطة بن غوريون، تل أبيب، 1970م.
240- أفيدور، يوسف : تطورات في تنظيم الهاغاناة في السنوات 1936-1939م؛ جيش الدولة في الطريق، وزارة الدفاع، تل أبيب، 1988م.
241- أهرونوفتش، إسحاق : الفشل الذي أصبح نجاحاً، وزارة الدفاع، 1980م.
242- ب، بن أبراهام : النضال من أجل جيش عبري، تل أبيب، 1974م.
243- بن يهودا، ب، وشوحط ي : النضال من أجل الأمن والاستقلال، يائير باراك (ترتيب) إصدار مساداة، رمات غان، 1974م.

244- تلمي، أفرايم : مَنْ وما؛ في الدفاع والصراع، مطبعة دافار، تل أبيب، 1975م.
245- رفيف، موشيه : إسرائيل في الخمسين؛ جيش الدولة في الطريق، وزارة الدفاع، تل أبيب، 1988م.
246- رون، تسفنج : البريطانيون والهجرة، وزارة الدفاع، تل أبيب، 1990م.
247- زئيف، تساحور : قضية لارسبتيا، وزارة الدفاع، تل أبيب، 1990م.
248- شفيلمان، إنشل : محاربي الحرية بإسرائيل؛ جيش الدولة في الطريق، وزارة الدفاع، تل أبيب، 1972م.
249- عيلام، يغآل: الهاغاناة؛ الطريق الصهيوني إلى القوة، زمورا وبيتان، تل أبيب، 1974م.
250- غاليلي، يسرائيل، وآخرون : جيش الدولة في الطريق، وزارة الدفاع، تل أبيب، 1988م.
251- غرشون، ريفلين : القوات القانونية؛ جيش الدولة في الطريق، وزارة الدفاع، تل أبيب، 1988م.
252- غرشون، ريفلين : للنار والدفاع؛ تاريخ الحراسة العبرية، معراخوت، تل أبيب، 1962م.
253- غور، شلومو : مناطق السور والبرج، إفادة؛ جيش الدولة في الطريق، وزارة الدفاع، تل أبيب، 1988م.
254- غولان، أفيعيزر : حرب الاستقلال، وزارة الدفاع، تل أبيب، 1971م.
255- غيلبر، يوآف : مساداة؛ خطط الدفاع عن أرض إسرائيل أثناء الحرب العالمية الثانية، مطبعة مناحيم، القدس، 1990م.
256- فولفانزون، أبراهام : دافيد بن غوريون ودولة إسرائيل، شعب عامل، تل أبيب، 1974م.
257- مركوفنتسكي، يعكوف : الوحدات البرية الخاصة للبالماخ، وزارة الدفاع، تل أبيب، 1989م.
258- مريدور، مونيا : فوم؛ الوحدات الخاصة؛ جيش الدولة في الطريق، وزارة الدفاع، تل أبيب، 1988م.
259- ميلشتاين، أوري : بالدم والنار يهودا، ليفين-إيشتاين، تل أبيب، ط2، 1974م.
260- ناؤور، مردخاي : الهجرة ب؛ باتريا وستروما؛ وزارة الدفاع، تل أبيب، 1990م.
261- ناؤور، مردخاي، ودان غلعادي : أرض إسرائيل في القرن العشرين؛ من الاستيطان إلى الدولة 1900-1950م، وزارة الدفاع، تل أبيب، 1990م.
262- نمري، دافيد : الهجرة مخاطر واحتمالات، وزارة الدفاع، تل أبيب، 1974م.
263- نيف، دافيد : تطور التنظيم العسكري القومي (إتسل)، وليحي (المحاربون من أجل حرية إسرائيل) حتى نهاية الحرب العالمية الثانية؛ جيش الدولة في الطريق، وزارة الدفاع، تل أبيب، 1988م.

264- نيوبورجر، بنيامين : الأحزاب في إسرائيل، الجامعة المفتوحة، رمات أبيب، 1997م.
265- هداني، عفار : حرب شعب؛ 33 سنة من الحرب (من غاليبولي حتى إنــشاء الجــيش)، مطابع كديما، تل أبيب، 1953م.
266- هرئيل، يهودا : العسكري والسياسي موشيه ديانموكيد، مطبعة يغئال جولدنر، تل أبيــب، د.ت.
267- هلر، يوسف : ليحي، أيديولوجيا وسياسة 1940-1949م، ج2، مركز زلمان شيزر، تل أبيب، د.ت.
268- وزارة الدفاع : الشرطي العبري في فترة الانتداب، وزارة الدفاع ومــورس المــساهمة المحدودة، تل أبيب، 1973م.
269- يهودا، بافار : الدبلوماسية والسرية في السياسة الصهيونية في السنوات 1939-1945م، مكتبة بوعليم، تل أبيب، 1966م.

Abstract

Palestine had been submitted to the British occupation between 1918 – 1948 , during this period, the British adopted a political project aims at establishing a national home for the Jews in Palestine where the British aims overlapped sometimes with the Zionist aims and diverged them in others.

This study focuses on the British Zionist relations in Palestine since 1936 to 1948, mainly the period in which these relations were developed to comprise the Zionist situations towards the international investigation committees during the great Arab Revolution (1936–1939), and the Zionist situation towards the participation of the world war II and the Zionist efforts to join the British army during the war (1939–1945), in addition to the Zionist and the British situations towards the Zionist secret immigration; the permition of establishing a Jewish brigade and the Zionist situation towards the land transfer statute in 1940.

Since the end of the World War II till the end of the British mandate in Palestine (1945–1948) the Zionist situations caused many consequences embodied in Bevin's proclamation and its political effects; the American interference for the benefit of Zionism and the British situation towards this interference; sending the Anglo–American committee in 1946; the Zionist situation in London conference (1946–1947) and the Zionist situation towards the transmutation of the Palestinian issue to the united nation's agenda.

On the other side, there had been military ties between the Zionists the British in Palestine during the period between (1936–1948), these ties were widened during the great Arab Revolution, this expansion of ties shaped a British Zionist agreement to face the revolution through forming and developing special military units like the Guards units, the special night units and a special military unit called (Fous), but the British relations with the Zionist military organizations like The Haganah and Itzel during the Arab revolution were between ebb and flow.

There had also been economic, social and cultural relations between the British and Zionists which were of great benefit to the interest of the Zionist movement in Palestine during the period between (1936–1948).